



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية
مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع

أطروحة دكتوراه

مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)
الشعبة: علم الاجتماع
التخصص: علم الاجتماع الحضري

العنوان: أبعاد السياسات السكنية ودورها في تنظيم السكن في الجزائر
- دراسة ميدانية في مدينة الوادي.-

إعداد الطالب: لخذاري هشام

نوقشت بتاريخ [11/ماي/2025] أمام لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
لامية بويدي	أستاذ	جامعة الوادي	رئيساً
باية بوزغاية	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفاً
سليم دحه	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشاً
إبراهيم الذهبي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الوادي	مناقشاً
شوقي قاسمي	أستاذ	جامعة بسكرة	مناقشاً
نتيجة جيماي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة بسكرة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2024-2025 م / 1446-1447 هـ





شكر و تقدير

{رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي سدّد خطاي ووفّقني لإنجاز وإتمام
هذه الدراسة الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه أتقدم بخالص الشكر والتقدير والفضل
والامتنان إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة « بوزغاية باية » على كل ما قدمته لي من
نصح وإرشاد وتوجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع المذكرة من جوانبها
المختلفة، شكرا لك على ثقتك وصبرك وتشجيعك

كما أتوجه بجزيل الشكر والاحترام والتقدير إلى الأستاذ " قاسمي شوقي " والأستاذة جياموي
نتيجة " على التوجيهات والنصائح القيمة، كما اتقدم بشكري أيضا لأعضاء اللجنة الموقرة
على قبولكم وموافقتكم تقييم ومناقشة عملي المتواضع

ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لمجتمع الدراسة أفراد مدينة وادي
سوف منهم موظفين وإداريين وسكان الأحياء لتعاونهم معي لإتمام هذا العمل

كما يطيب لي أن أشكر كل من مد لي يد المساعدة وساندي ووقف إلى جانبي في أشد
الأوقات وأخص بالذكر أغلى وأوفى كل الزملاء ، وأشكر كل من ساهم من قريب أو من
بعيد في إتمام هذه الأطروحة.

الإهداء

إلى من وضع المولى - سبحانه وتعالى - الجنة تحت قدميها ووقر في كتابه العزيز

ومن أفضلها على نفسي "أمي"

إلى سندي وكتفي وأكبر داعم لي "أبي"

إلى من الهموني وشجعوني «إخوتي»

إلى من مدت أياديهم في أوقات الضعف غير راضين باستكانتني "أصدقائي"

إلى من فرحو في نجاحي وحزنوا في فشلي "أساتذتي"

إلى من وسع قلبي ولم تسعه ورقتي إلى كل هؤلاء وباسم معاني الوفاء اهدي

هذا العمل.

الفهارس

الصفحة	العنوان
-	شكر وتقدير.
-	فهرس العناوين والعناصر.
-	فهرس الجداول.
-	فهرس الأشكال.
-	فهرس الصور.
أ - د	مقدمة.
الباب الأول: الإطار النظري للدراسة.	
الفصل الأول: بناء الموضوع والمقاربة النظرية.	
7	1 إشكالية الدراسة.
10	2 أسباب اختيار الموضوع.
10	3 أهمية الدراسة.
11	4 أهداف الدراسة.
12	5 تحديد مفاهيم الدراسة.
21	6 الدراسات السابقة.
39	7 الاتجاه النظري للدراسة (المقاربة النظرية).
الفصل الثاني: السكن، المدينة والمجتمع (مفاهيم، مواضيع وقضايا).	
56	تمهيد
57	1 السكن كيانا منظما للمجتمع الحضري ويحمل عدة معاني.
58	1-1 ما هو السكن (المسكن)؟.
59	1-1-1 فينومينولوجيا المسكن.
63	2-1-1 السكن باعتباره مركز للألفة والانتماء الاجتماعي.
65	3-1-1 خصوصية السكن وزدواجية التحفظ والتطفل.

68	تحديات السكن في العالم (مؤتمرات ومدارس).	2
68	ميثاق أثينا (1933) وموضوع السكن.	1-2
70	المنظمة الأمريكية للنمو الذكي (Smart Growth America) وتعزيز الحلول السكنية المبتكرة.	2-2
74	مدرسة الباوهاوس الألمانية وانتشار المعمار الوظيفي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.	3-2
75	تداعيات المعمار الوظيفي بألمانيا.	1-3-2
76	انعكاسات تطبيق النمط السكني الوظيفي بفرنسا.	2-3-2
77	انعكاسات النمط السكني الوظيفي في الولايات المتحدة الأمريكية.	3-3-2
79	القضايا الدولية الراهنة المتعلقة بالمشكلات النوعية للسكن.	3
80	العنف السكني.	1-3
80	تشكيل العنف السكني من خلال أفعال الملكية.	1-1-3
81	العنف السكني والتنمية العمرانية.	2-1-3
82	العنف السكني (أشكاله وأفعاله).	3-1-3
84	القدرة على تحمل تكاليف السكن.	2-3
85	ما هي القدرة على تحمل تكاليف السكن؟ .	1-2-3
86	قراءات حضرية للقدرة على تحمل تكاليف السكن.	2-2-3
86	الأبعاد "الحضرية" للقدرة على تحمل تكاليف السكن.	1-2-2-3
88	الفقر الحضري والعلاقة غير المستقرة بين القدرة على تحمل تكاليف السكن وجودة الإسكان.	1-1-2-2-3
88	الأبعاد المكانية للقدرة على تحمل تكاليف السكن والآثار الاجتماعية المكانية الناتجة عنها.	2-2-2-3
89	الفقر في ضواحي المدن وتفاوت القدرة على تحمل التكاليف المكانية الحضرية.	1-2-2-2-3
93	الفصل والعزل السكني، ومشكلة الوصم السكني، دولة فرنسا مثالا.	3-3
94	الفصل والعزل السكني من منظور اجتماعي.	1-3-3
96	نظريات ومناقشات تحليلية حول الفصل والعزل السكني.	2-3-3

98	الوصم السكني كمشكلة اجتماعية.	3-3-3
98	ما هي الوصمة السكنية؟ .	1-3-3-3
100	السكن والوصمة المكانية.	2-3-3-3
101	تداعيات الفصل والعزل السكني والوصم المكاني، دولة فرنسا مثالا	3-3-3-3
104	السكن وعلم الاجتماع ومشكلة "المتغير التابع"، دولة الجزائر مثالا	4-3
104	ربط الاجتماعي بالمادي.	1-4-3
105	السكن وأزمة البعد الاجتماعي، دولة الجزائر مثالا.	2-4-3
108	السكن، الهوية والمجتمع.	4
108	السكن والهوية الذاتية.	1-4
110	السكن والأمن الوجودي.	2-4
111	السكن بين الحاجة والنفور.	3-4
112	السكن والثقافة المحلية.	4-4
114	خلاصة الفصل	
الفصل الثالث: السياسة السكنية كنسق تنظيمي شامل للمدينة		
117	تمهيد	
117	السياسة السكنية نسق تنظيمي للمجتمع الحضري.	1
118	السياسة العامة (الاجتماعية).	1-1
118	السياسة السكنية والمدينة.	2-1
120	القضايا العامة للسياسة السكنية.	2
121	الإسكان حق وفي نفس الوقت أزمة (العقار) الأراضي في المدن.	1-2
123	الإسكان عملية حضرية ذات مقاييس "نوعية" متعددة.	2-2
125	الإسكان عملية تطويرية متغيرة ومتعددة الأبعاد والمراحل.	3-2
127	المبادئ الأساسية، خصائص وأهمية السياسة السكنية.	3
127	مبادئ السياسة السكنية.	1-3
131	خصائص السياسة السكنية.	2-3
133	أهمية السياسة السكنية.	3-3
135	الأدوات التي تستند إليها السياسة السكنية.	4

136	نظرية الإسكان بين استخدام النظرية الاجتماعية أو صنع نظرية خاصة.	5
137	سياسة السكن (المسكن).	1-5
138	الإسكان والنظرية.	2-5
139	البناء النظري للإسكان والسكن.	3-5
141	السياسة السكنية في الجزائر ومراحل تطورها.	6
141	فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962)	1-6
142	السياسة الاستعمارية والتغيرات في المجتمع الريفي خلال الفترة الاستعمارية.	1-1-6
144	السياسة الاستعمارية والتغيرات الاجتماعية في البيئة الحضرية خلال الفترة الاستعمارية.	2-1-6
146	السياسة السكنية الاستعمارية إبان الثورة التحريرية (1954-1962).	3-1-6
148	سياسة التهجير القسري من المناطق الريفية نحو معسكرات التجميع المدن الكبرى.	4-1-6
150	السياسة السكنية في عصر الإدارة الذاتية العفوية (1962-1964).	2-6
152	السياسة السكنية في فترة التأميم والتخطيط الاقتصادي (1965-1979).	3-6
154	السياسة السكنية في فترة العقد الأسود للإسكان الاجتماعي خلال الأزمة الوطنية والتغيرات الحديثة في الجزائر (1980-1998).	4-6
155	برنامج خصخصة الإسكان العام وملكية المنازل.	1-4-6
157	سياسة السكن الاجتماعي كآلية لخلق التوازن في المجتمع.	2-4-6
158	تطبيق سياسة القضاء على الأحياء الفقيرة والتهجير إلى مراكز البديلة.	3-4-6
160	نموذج مركز البير الانتقالي في قسنطينة.	4-4-6
164	السياسة السكنية في مواجهة الأزمة الوطنية والتغيرات الحديثة	5-4-6

	(1987-1998).	
165	السياسة السكنية في فترة الحديثة استراتيجيات الإسكان الجديدة (1999-2018).	5-6
165	التغييرات الحاصلة على السياسة السكنية الجديدة.	1-5-6
168	مبادئ خطة الإنتاج السكني وأهداف سياسة السكن الجديدة.	2-5-6
169	السياسة السكنية الجديدة في الجزائر وإنجاز برنامج المليون سكن (2005-2009).	3-5-6
170	السياسة السكنية في الجزائر ضمن المخطط الخماسي.	4-5-6
170	المخطط الخماسي الأول (2010-2014).	1-4-5-6
171	المخطط الخماسي الثاني (2015-2019).	2-4-5-6
174	خلاصة الفصل	
الفصل الرابع: الواقع السكني لمدينة الوادي (أساليب التمويل والمؤسسات، البرامج، والأبعاد).		
179	تمهيد	
180	قراءة حول مدينة الوادي.	1
180	مدينة الوادي، بين الأصول والمعوقات.	1-1
182	الامتداد العمراني لمدينة وادي سوف.	2-1
183	التهديد البيئي لمدينة وادي سوف.	3-1
186	المؤسسات المكلفة بتمويل السكن، والمؤسسات المكلفة بإنجاز السكن في مدينة الوادي.	2
186	المؤسسات المكلفة بتمويل السكن في مدينة الوادي.	1-2
186	الصندوق الوطني للسكن.	1-1-2
187	انجازات صندوق السكن.	1-1-1-2
192	صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية.	2-1-2
192	نشأة صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية.	1-2-1-2
192	موارد صندوق الضمان والكفالة المتبادلة.	2-2-1-2
193	صلاحيات صندوق الضمان والكفالة المتبادلة.	3-2-1-2
193	شركة إعادة التمويل الرهني.	3-1-2

193	نشأة شركة إعادة التمويل الرهني.	1-3-1-2
194	أهداف شركة إعادة التمويل الرهني.	2-3-1-2
196	المؤسسات العمومية المكلفة بإنجاز ومتابعة المشاريع السكنية.	2-2
196	مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI)	1-2-2
196	نشأة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) .	1-1-2-2
197	مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري.	2-1-2-2
199	الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن (AADL، عدل).	2-2-2
199	نشأة الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن.	1-2-2-2
200	مهام الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن.	2-2-2-2
202	مديرية السكن.	3-2-2
202	نشأة مديرية السكن.	1-3-2-2
202	مهام مديرية السكن.	2-3-2-2
204	الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضاريين (AGRFU).	4-2-2
204	إنشاء الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين.	1-4-2-2
204	مهام الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين	2-4-2-2
205	المؤسسة الوطنية للترقية العقارية (ENPI) .	5-2-2
205	إنشاء المؤسسة الوطنية للترقية العقارية.	1-5-2-2
205	مهام المؤسسة الوطنية للترقية العقارية.	2-5-2-2
207	الصيغ السكنية في مدينة الوادي.	3
208	السكن العمومي الإيجاري (LPL)	1-3
208	تعريف السكن العمومي الإيجاري.	1-1-3
209	شروط منح السكن العمومي الإيجاري.	2-1-3
210	معالجة طلبات السكن العمومي الإيجاري (الملفات).	3-1-3
212	السكن الموجه للبيع بالإيجار (AADL-LV).	2-3
212	تعريف السكن الموجه للبيع بالإيجار.	1-2-3
213	شروط ووثائق منح السكن الموجه للبيع بالإيجار.	2-2-3
214	معالجة طلبات السكن الموجه للبيع بالإيجار.	3-2-3

216	السكن الترقوي العمومي (LPP)	3-3
216	تعريف السكن الترقوي العمومي.	1-3-3
216	شروط ووثائق منح السكن الترقوي العمومي.	2-3-3
217	معالجة الطلبات والتنظيم الفضائي للسكن الترقوي العمومي.	3-3-3
219	السكن الترقوي المدعم (LPA)	4-3
219	تعريف السكن الترقوي المدعم.	1-4-3
220	شروط ووثائق منح السكن الترقوي المدعم.	2-4-3
221	التنظيم الفضائي للسكن الترقوي المدعم.	3-4-3
223	التحصيلات الاجتماعية (LOTS)	5-3
223	تعريف التحصيلات الاجتماعية.	1-5-3
224	شروط ووثائق منح التحصيلات الاجتماعية.	2-5-3
225	الأبعاد الاجتماعية للبرامج السكنية.	4
225	المستوى المعيشي.	1-4
225	مفهوم المستوى المعيشي.	1-1-4
227	المستوى المعيشي والسكن.	2-1-4
229	الخصائص الاجتماعية.	2-4
229	مفهوم الخصائص الاجتماعية.	1-2-4
231	الخصائص الاجتماعية والسكن.	2-2-4
231	العلاقات الاجتماعية وعلاقات الجوار في الأحياء السكنية.	3-4
232	العلاقات الاجتماعية في الفضاء العام.	1-3-4
233	الأهمية الكمية للعلاقات الاجتماعية (علاقات الجوار).	2-3-4
234	الجوانب العامة لعلاقات الجوار.	3-3-4
234	الجيران وخصائصهم.	1-3-3-4
236	أبعاد علاقات الجوار والسكن.	2-3-3-4
239	خلاصة الفصل	
الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة		
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة		

242	تمهيد	
242	مجالات الدراسة.	1
242	المجال المكاني للدراسة.	1-1
245	المجال البشري للدراسة.	2-1
245	المجال الزمني للدراسة.	3-1
246	منهج الدراسة.	2
247	عينة الدراسة وكيفية تحديدها.	3
250	أدوات جمع البيانات في الدراسة.	4
261	الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.	5
262	أسلوب التحليل.	6
الفصل السادس: عرض وتحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج		
265	تمهيد	
265	عرض وتحليل وتفسير البيانات.	1
265	عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمحور الأول.	1-1
276	عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمحور الثاني.	2-1
300	عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمحور الثالث.	3-1
331	عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمحور الرابع.	4-1
380	تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات.	2
380	تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الخصائص العامة لمجتمع البحث.	1-2
382	تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضية الأولى.	2-2
384	تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضية الثانية.	3-2
386	تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضية الثالثة.	4-2
389	تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة.	3
397	النتائج العامة للدراسة.	5
399	الاقتراحات.	6
402	خاتمة.	

405	قائمة المصادر والمراجع.	
-	قائمة الملاحق.	
-	الملخص.	

- فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تصنيف أنواع السكن حسب نوربيرج.	61
2	يوضح الأبعاد التنظيمية التي تقوم عليها (Smart Growth America) وانعكاساتها التنظيمية.	73
3	يبين الأشكال المختلفة للعنف السكني.	82
4	يبين تحركات النشطين وأليات إبراز والتصدي للعنف السكني.	83
5	يمثل جهود البحوث والسياسات المقدمة لمعالجة مشكلة القدرة على تحمل تكاليف السكن.	92
6	يمثل الأبعاد المختلفة لمشكلة الوصم الاجتماعي حسب "Pescosolido" و "Martin".	100
7	يمثل حالة الإنجازات السكنية في الجزائر من عام 1968 إلى عام 1989.	164
8	يبين مشاريع الإسكان المنجزة في الجزائر خلال عشر سنوات.	172
9	يمثل المشاريع السكنية على مستوى مدينة وادي سوف.	185
10	يبين إنجازات الصندوق الوطني للسكن-وكالة الوادي- سنة 2022.	190
11	يبين الأرقام المالية الخاصة الممولة من طرف الصندوق الوطني للسكن وكالة الوادي.	191
12	يمثل المواد القانونية التي يتضمنها المرسوم التنفيذي رقم 08-142 الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري.	209
13	يمثل المشاريع السكنية الخاصة بالسكن العمومي الإيجاري وفق البرنامج الخماسي في مدينة الوادي.	211
14	يبين الشروط والوثائق اللازمة للاستفادة من السكن الموجه للبيع بالإيجار.	213
15	يمثل المشاريع السكنية الخاصة بالسكن الموجه لبيع بالإيجار وفق البرنامج	215

	الخماسي في مدينة الوادي.	
217	يبين الشروط والوثائق اللازمة للاستفادة من السكن الترقوي العمومي.	16
220	يبين الشروط والوثائق اللازمة للاستفادة من السكن الترقوي المدعم.	17
221	يمثل المشاريع السكنية الخاصة بالسكن الترقوي المدعم LPA حسب البرنامج الخماسي لمدينة الوادي.	18
224	يبين الشروط والوثائق اللازمة للاستفادة من التخصيصات الاجتماعية.	19
228	يبين الاختلاف بين المستوى المعيشي وجودة الحياة.	20
244	يبين بعض الإحصاءات الأخيرة المتعلقة بمدينة الوادي لسنة 2021.	21
249	يمثل توزيع حجم العينة على عدد الأحياء.	22
258	يبين الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول.	23
259	يبين الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني.	24
260	يبين الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث.	25
261	يبين معامل ألفا كرو نباخ لكامل عبارات الاستمارة.	26
265	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	27
266	يوضح توزيع سن المبحوثين.	28
268	يوضح الحالة العائلية لأفراد العينة مقابل الحالة المهنية.	29
270	يبين عدد أفراد الاسر لعينة الدراسة.	30
273	يوضح علاقة المستوى التعليمي مع نوع السكن.	31
277	يبين أهم شروط الاستفادة من السكن بالنسبة للمبحوثين.	32
279	يبين علاقة نوع السكن مع إمكانية اختيار مكان السكن.	33
274	يظهر إجابات المبحوثين حول عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن.	34
283	يبين العلاقة بين الحالة المهنية والقدرة على شراء بعض الضروريات للمبحوثين.	35
286	يبين إجابات المبحوثين حول تواجد المرافق العامة والمؤسسات في الأحياء السكنية.	36
289	يبين سن المبحوثين والطرق التي يتخذوها في الوصول إلى الخدمات والمرافق العامة.	37

293	يبين إجابات المبحوثين حول إمكانية تحمل درجة حرارة السكن في فصل الصيف حسب الحالة المهنية والحالة العائلية للمبحوثين.	38
297	يبين إجابات المبحوثين حول الرضى عن سعر السكن حسب النوع السكن.	39
301	يبين مدة الإقامة في السكن ومكان سكن المبحوثين في السابق قبل حصولهم على السكن الحالي.	40
304	يوضح إجابات المبحوثين حول عدم استجابة السكن لمتطلبات الأسرة حسب نوع السكن.	41
308	يبين إجابات المبحوثين حول ما إذا كان السكن يلبي خصوصية أفراد الأسرة بالنسبة لعدد أفراد الأسرة.	42
312	يبين عدد أفراد الأسرة للمبحوثين وإجاباتهم حول كيفية اعتناءهم بالضيوف.	43
316	يمثل إجابات المبحوثين حول التغييرات التي قاموا بها في السكن بالنسبة للحالة المهنية للمبحوثين.	44
320	يبين إجابات المبحوثين حول استخدامهم لشرفة المسكن حسب المستوى التعليمي.	45
324	يبين إجابات المبحوثين حول استعمال السكن في الأفراح(الأعراس) والأحزان(الجنائز) العائلية حسب نوع السكن.	46
328	يبين إجابات المبحوثين حول أماكن إجراء شعائر المناسبة الدينية لعيد الأضحى (عملية الذبح) حسب الأنواع المختلفة للسكن.	47
332	يبين إجابات المبحوثين حول معارفهم وعلاقتهم بالجيران في السابق حسب الجنس.	48
336	يبين إجابات المبحوثين حول معارفهم وعلاقتهم بالجيران في السابق حسب أماكن سكنهم في السابق.	49
339	يبين إجابات المبحوثين حول مشاركتهم في الأنشطة الخيرية والتطوعية في الحي حسب سن المبحوثين.	50
343	يبين إجابات المبحوثين حول مشاركتهم في الأنشطة الخيرية والتطوعية مع الجيران حسب نوع السكن.	51
347	يبين إجابات المبحوثين الذين ليس لديهم القبول في المشاركة لإنشاء لجنة	52

	خاصة بالحي حسب المستوى التعليمي.	
352	يبين إجابات المبحوثين حول النزاعات والصراعات في الحي حسب مدة الإقامة في الحي.	53
356	يبين إجابات المبحوثين حول النزاعات والصراعات المختلفة في الأحياء حسب نوع السكن.	54
359	يبين إجابات المبحوثين حول كيفية تمضية الوقت مع الجيران حسب السن.	55
363	يبين إجابات المبحوثين حول تعرضهم في مساكنهم للإزعاج من قبل الجيران حسب نوع السكن.	56
367	يبين إجابات المبحوثين حول السلوكيات الغير لائقة والمرفوضة في حيهم حسب نوع السكن.	57
373	يبين إجابات المبحوثين حول تعرضهم لاعتداءات وسلوكيات مرفوضة في حيهم حسب نوع السكن.	58
377	يبين إجابات المبحوثين الذين لديهم رغبة في مغادرة الحي وتغيير مكان السكن حسب نوع السكن.	59

- فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	يبين دور النظرية في البحوث الاجتماعية الميدانية.	40
2	يوضح طريقة استخدام النظرية البنائية الوظيفية في الدراسة الحالية.	51
3	يبين الوظائف والاستعمالات الرئيسية التي يجب أن يتوفر عليها السكن.	62
4	يبين الوظيفة الداخلية للسكن والاستعمالات المختلفة.	64
5	يبين لنا فروق التطفل والخصوصية بين السكن الفردي والجماعي.	67
6	يبين الفرق في سهولة الانتقال بين الأحياء داخل المدينة والمناطق المعزولة.	90
7	يمثل نموذج العلاقة بين الفصل والأحياء المحرومة.	95
8	القضايا المتعلقة بالسياسة السكنية والأبعاد التنظيمية.	127
9	برامج الإسكان المشمولة في الخطة الخمسية 2005-2009.	170
10	يمثل مخطط وقطاع الغوط نظام الزراعة الزراعية في منطقة واد سوف.	181

11	يمثل الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للسكن.	187
12	يمثل سير شركة إعادة التمويل الرهنى في الجزائر.	195
13	يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري.	198
14	يبين الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره.	201
15	يبين تنظيم المهام لمديرية السكن بالجزائر.	203
16	يمثل دائرة نسبية توضح فئات سن المبحوثين.	267
17	يمثل دائرة نسبية توضح عدد أفراد أسر المبحوثين.	271

- فهرس الصور:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مدينة لو كوربوزيه المعاصرة 1922.	70
2	مساكن مسبقة البناء قام بتصميمها قروبوس بين عامي 1922-1923 وفقا لمفاهيم مدرسة باوهاوس.	77
3	تبين الأحياء السكنية للمهاجرين في العاصمة الفرنسية باريس.	102
4	تبين لنا عمليات ترحيل السكان من المناطق الريفية والاستلاء عليها من طرف المعمرين.	143
5	تبين سكان الضواحي في المدينة الجزائرية خلال فترة الاستعمار.	145
6	تبين معسكرات تجميع السكان في شرق الجزائر.	147
7	تبين مرافق المدينة الاستعمارية في الجزائر.	150
8	تبين الأحياء الفقيرة في الجزائر العاصمة.	159
9	مدينة الوادي بألف قبة: عمران أفقي وخطي على طولها من الطريق الرئيسي.	182
10	توضح امتداد الجديد لمدينة وادي سوف.	184
11	تبين ارتفاع المياه الجوفية إلى السطح في منطقة الشط.	188
12	تبين السكن العمومي الإيجاري	208
13	تبين موقع مدينة الوادي من الخريطة الكلية لولاية الوادي.	243

مقدمة:

السكن هو أحد الاحتياجات الأساسية والحقوق الإنسانية الأساسية، ويعد توفير سكن ملائم وبيئة معيشية صحية من أهم عناصر الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأي مجتمع. يمثل السكن أكثر من مجرد مأوى، فهو مكان للعيش والنمو وتكوين الأسرة والتفاعل الاجتماعي. كما أنه يلعب دورًا محوريًا في صحة الفرد النفسية والجسدية، حيث أن البيئة السكنية تؤثر بشكل مباشر على جودة حياة الأفراد والعائلات، فالسكن الجيد يساهم في تقليل معدلات الأمراض والإجهاد النفسي، ويعزز الشعور بالأمان والانتماء.

يعيش الإنسان في السكن معظم وقته، وبالتالي فإن نوعية السكن وموقعه وتوافر الخدمات الأساسية فيه تعد عوامل حاسمة في تحديد مستوى الراحة والرضا عن الحياة، ويمكن أن يكون السكن مصدرًا للاستثمار والادخار، حيث يؤدي إلى تكوين الثروة الشخصية وتعزيز الاستقرار المالي، إلا أن التحدي الكبير الذي يواجه العديد من المجتمعات هو توفير سكن ميسر وآمن للجميع، خاصة في ظل النمو السكاني المتزايد والضغط الاقتصادي المتعددة.

من الناحية الاقتصادية، يمثل السكن استثمارًا طويل الأجل، يمكن أن يساهم في تنمية الثروة الشخصية وتحسين الوضع المالي للأفراد. في المدن الكبرى، يشكل السكن تحديًا كبيرًا بسبب ارتفاع الأسعار وتزايد الطلب، ما يؤدي إلى ظهور مشكلات مثل الاكتظاظ السكاني وظهور الأحياء العشوائية. لذا، يعد توفير سكن ميسر وجودة عالية أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية، لأنه تختلف احتياجات السكن بين الفئات المختلفة من المجتمع، حيث يحتاج كبار السن والأسر ذات الدخل المحدود والأسر المتوسطة الدخل أو الأسر كبير الحجم والصغيرة الحجم إلى أنواع مختلفة من الحلول السكنية، ما يتطلب تصميم سياسات مرنة وشاملة تستجيب لهذه الاحتياجات المتنوعة.

تلعب السياسة السكنية دورًا حاسمًا في تنظيم وتطوير قطاع السكن، لضمان توفير سكن ملائم لكل أفراد المجتمع، وبذلك فإن السياسة السكنية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتبناها الحكومة لتنظيم قطاع السكن، وتوجيه استثمارات القطاعين العام والخاص نحو تحقيق الأهداف السكنية الوطنية، فهذا ما تأسس له الدول المتقدمة، حيث تنسم السياسة السكنية فيها بالتنوع والشمول، وتتضمن برامج لدعم الإسكان الاجتماعي، وتحفيز بناء المساكن الجديدة، وتقديم مساعدات مالية للمستأجرين والمشتريين. على سبيل المثال، توفر بعض الحكومات إعانات مالية للأسر ذات الدخل المنخفض لتساعدهم على تحمل تكاليف الإيجار أو شراء المنازل، كما تضع السياسات السكنية قواعد ومعايير لضمان جودة المباني السكنية، وتوفير البنية التحتية اللازمة مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي، إضافة إلى الخدمات المجتمعية كالمدارس والمستشفيات والحدائق، وتعمل

السياسات السكنية أيضًا على تشجيع الاستدامة البيئية في قطاع الإسكان، من خلال دعم استخدام المواد الصديقة للبيئة وتشجيع البناء الأخضر، ما يساهم في تقليل الأثر البيئي وتعزيز كفاءة الطاقة.

في الدول المتقدمة، تهدف السياسات السكنية إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، لتجنب الفجوات الكبيرة في سوق الإسكان، والحفاظ على استقرار الأسعار، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. يتم تنفيذ مشاريع إسكانية ضخمة تساهم في تحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. أما في الدول النامية، مثل الجزائر، تلعب السياسة السكنية دورًا حاسمًا في معالجة التحديات المتعلقة بنقص السكن والتوسع الحضري السريع، لأن العديد من هذه الدول تعاني من مشكلات مزمنة في قطاع السكن. وهذا ما نلاحظه في المدن الجزائرية بما في ذلك نقص المساكن الملائمة، وارتفاع معدلات النمو السكاني، والهجرة من الريف إلى المدن، مما أدى إلى ظهور الأحياء العشوائية والاكتظاظ السكاني. استجابة لهذه التحديات، تبنت الجزائر سياسات سكنية تهدف إلى توفير السكن اللائق وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، تشمل هذه السياسات بناء المجمعات السكنية الجديدة، وتقديم الدعم المالي والإعانات للأسر ذات الدخل المنخفض، وتنفيذ برامج إسكان اجتماعي تهدف إلى تقليل الفجوة بين العرض والطلب في سوق الإسكان، والتنوع في البرامج والأنواع السكنية حسب المستوى المعيشي وقدرات الأسر. بإيجاز، تلعب السياسة السكنية دورًا محوريًا في بناء مجتمعات مزدهرة ومستدامة، حيث تضمن توفير سكن ملائم للجميع، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في مدينة الوادي، الواقعة في الجنوب الشرقي من الجزائر، تمثل السياسة السكنية جزءاً مهماً من التخطيط الحضري الذي يسعى لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التكامل الاجتماعي. تُظهر لنا الدراسات السوسولوجية أهمية التركيز على الأبعاد الاجتماعية للسياسة السكنية، حيث أن السكن ليس مجرد بناء فيزيائي، بل هو عنصر أساسي في بناء المجتمع وتعزيز الروابط بين أفرادِهِ، فباعتبار أن السياسة السكنية في الجزائر تشمل في تنظيمها للسكن الأبعاد الاجتماعية مثل مستوى المعيشة، الخصائص الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية بين الجيران في الأحياء السكنية، فهذا ما يجب أن ينطبق أيضاً على السياسة السكنية في مدينة الوادي. ومن هنا ارتأينا أن نسلط اهتمامنا حول هذا الموضوع ومحاولة الكشف عن دور الأبعاد الاجتماعية للسياسة السكنية في تنظيم السكن باعتبارها نسق منظم لمجتمع المدينة، وكيف يتم تنظيم السكن بناءً على تفاعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، حيث يعد هذا الموضوع من أهم المواضيع التي يتشوق لها الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع الحضري بشكل خاص، إلى استكشاف العلاقة القائمة بين الفرد والمسكن من جهة، وبين الفرد والجيران من جهة أخرى، وما ينجم عن ذلك من مشكلات، بالإضافة إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلات، ودور السياسة السكنية في تنظيم هذه

العلاقات ومعالجة المشكلات الناجمة عنها، وهذا ما تطرقت اليه الدراسات السابقة المذكورة في هذا العمل. وقد تمت معالجة هذا الموضوع الذي يتمحور حول أبعاد السياسة السكنية ودورها في تنظيم السكن بمدينة الوادي من خلال تقسيم الدراسة إلى بابين: **الباب الأول** ويشمل الجانب النظري للدراسة ويضم أربعة فصول مقسمة على النحو التالي:

تناول الفصل الأول موضوع الدراسة من خلال طرح الإشكالية والفرضيات والمفاهيم، وكذلك المفاهيم الإجرائية والأهمية وأهداف الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، تطرقنا إلى الدراسات السابقة واستخرجنا أوجه التشابه والاختلاف وكيفية الاستفادة منها من أحد الجوانب النظرية أو المنهجية أو الميدانية. بعد ذلك، تناولنا المقاربة النظرية وعرضناها، مستخرجين أهم المصطلحات التي تقوم عليها النظرية وشرح كيفية استخدامها في تفسير وتحليل نتائج الدراسة ومعالجة الموضوع بشكل عام.

أما الفصل الثاني شمل التحليلات السوسيولوجية النوعية التي تقدم بها علماء الاجتماع في تحليلاتهم للسكن باعتباره كيانا للهوية والمجتمع، و الممارسات اليومية الشائعة التي تترجم في سياق التفاعل الاجتماعي المنظم الذي يعتبر فيه السكن لاعبا مهما في تحديد وإدارة العلاقات داخل الباب الأمامي للسكن وخارجه، كذلك محاولة التعرف على كيفية تحديد الملكية موضع الفرد داخل مجتمع المدينة وما هي التمثيلات الثقافية اتجاه المسكن، بالإضافة الى ذلك العرف علة القضايا العالمية التي تتمثل في المشكلات النوعية للسكن، باعتبارها ناتجة عن سياسة سكنية لمعظم الدول، والتعرف على المدارس و المواثيق العالمية التي عملت من أجل تطوير و تنظيم السكن والمدينة.

أما فيما يتعلق بالفصل الثالث فقد تم معالجة موضوع السكن والسياسة السكنية كنسق كلي في المدينة، وإبراز الدور الذي تلعبه سياسة السكن في الحياة الحضرية وما توفره من وضائف مختلفة للسكان، وإدراك الأهمية البارزة في عالم اليوم مع التطورات التي مرت بها مراحل السياسة السكنية في الجزائر من فترة الاستعمار الفرنسي حتى المرحلة الحديثة، كذلك سنحاول الوصول الى عوامل نجاح وإخفاق السياسة السكنية في بعض المراحل التي تعثر فيها قطاع السكن بالجزائر.

أما الفصل الرابع تم تخصيصه للواقع السكني الذي تعيشه مدينة الوادي حاليا، باعتبارها ميدان الدراسة من جهة ومن جهة أخرى باعتبارها كنموذج ينطبق على جميع المدن الجزائرية، وخاصة المدن الصحراوية على الأقل فيما يخص الأساليب التي تعتمد عليها السياسة السكنية والبرامج التي تم تجسيدها باختلاف صيغها، كذلك الأبعاد المختلفة المعتمدة في تنظيم هذا القطاع السكني.

أما الباب الثاني يمثل الجانب الميداني للدراسة ويشمل فصلين:

الفصل الخامس والموسوم بالإجراءات المنهجية للدراسة ويتضمن تحديد مجالات الدراسة والمنهج والعينة وأسلوب اختيارها وأدوات جمع البيانات وأسلوب التحليل.

أما الفصل السادس والأخير المعنون "عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج"، يتناول عرض وتحليل البيانات الشخصية، بالإضافة إلى الفرضيات الجزئية الثلاثة واستخلاص النتائج العامة، كما يتضمن هذا الفصل التوصيات اللازمة. وفي الختام، تأتي الخاتمة التي تمثل حصيلة البحث بأكمله.

الباب الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: بناء الموضوع والمقاربة النظرية.

- 1- إشكالية الدراسة
- 2- أسباب اختيار الموضوع
- 3- أهمية الدراسة
- 4- أهداف الدراسة
- 5- تحديد مفاهيم الدراسة
- 6- الدراسات السابقة
- 7- الاتجاه النظري للدراسة (المقاربة النظرية)

1- إشكالية الدراسة:

تشهد المدن العالمية اليوم تحولا ملحوظا، في الغالب يظهر هذا التحول في زيادة حجمها والتوسع أكثر حول مركز المدينة، ويعود سبب هذه الديناميكية إلى ارتفاع عدد السكان داخل المدن نظرا لاعتبارات وأسباب عديدة أبرزها عوامل الجذب واستقطاب سكان الأرياف إلى المدينة، والزيادة الطبيعية لعدد سكانها. ما استلزم إنشاء وتوفير مساكن تحوي حاجات المواطنين للسكن داخل المدينة، وجعلت الدول تتبنى سياسات حضرية ومجموعة من الإجراءات والقرارات، من أجل تسيير وتنظيم ومراقبة المجالات الحضرية الخاصة بقطاع السكن. حيث يلعب السكن دورا مهما في حياة الجميع، إنه المكان الذي نعيش فيه فهو نقطة ارتكاز الحياة الأسرية، كما أنه مساحة خاصة تحمل القيم الاجتماعية والعاطفية، ويعتبر السكن أيضا سلعة اقتصادية يمكن شراؤها واستئجارها بعدة طرق مختلفة تتمثل في السياسات الحضرية للدولة الخاصة بالسكن التي تختلف حسب فئات المجتمع.

فالسكن بحد ذاته ظاهرة مكانية ارتبطت بالإدراك الذاتي للمأوى والأمن والراحة والرغبة، فبموجب ميثاق أثينا الذي وضع فيه "le corbuseir" المفاتيح الأربعة للتحضر والتي كان من بينها تجسيد السكن الصحي للإنسان، فعملية الإسكان تتطلب مراعات ما يتم بنائه من حيث النوع والكم وما يجب أن يقدمه من خدمات للأسر. كما أكد "mbryre" أن المسكن الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته وعاملا مؤثرا في صحته النفسية والجسدية والاجتماعية، فالسكن لا يقدم وظيفة الإيواء فقط بل يعتبر عنصرا أساسيا في خلق حياة يومية أكثر حيوية بين الأسرة والوسط الاجتماعي داخل المدينة. فإن الاهتمام بنوعية الحياة الحضرية يرتبط ارتباط مباشر بمراعات الأبعاد الاجتماعية التي تعتمد عليها السياسات السكنية في البرامج المختلفة، وذلك من أجل توفير إطار حياتي يحقق التعايش والتواصل الاجتماعي ويعزز العلاقات الاجتماعية. إن أهمية السكن تجمع بين ما يقدمه السكن في المجال الداخلي للأسرة، وكذلك المجال الخارجي المتمثل في الحي وباقي وحدات المجتمع كالخدمات والمرافق العامة. ففي هذا السياق نجد عالم الاجتماع (ph.chombart de lauwe) الذي اهتم بموضوع السكن، واعتبره كأهم عنصر يلبي احتياجات الأسرة ويحافظ على استمرارية الحياة، كما حدد الاحتياجات الأساسية للسكن وهي: الحاجة إلى امتلاك المجال، الحاجة إلى الشعور بالاستقلالية داخل المسكن، الحاجة إلى الراحة النفسية والجسدية، الحاجة إلى وجود علاقات اجتماعية خارج محيط السكن (Chombart de Lauwe, 1959, p16)، ملحا بأن هذا ما تحتاجه الأسرة لتستقر وتنمو.

الجزائر ومنذ استقلالها سنة 1962، عرفت العديد من السياسات الحضرية المتعلقة بقطاع السكن والبرامج السكنية المختلفة، التي تميزها شروط وقوانين تحدد الفئات الاجتماعية المستفيدة وخاصة تلك السياسات التي تعنى بتنظيم قطاع السكن في السنوات العشرة الأخيرة، حيث عرف هذا القطاع اتجاهات أخرى اختلفت عن سابقتها، وهذا بتنظيم برامج سكنية حضرية جديدة وسن شروط وقوانين تتعلق بمؤسسات التمويل الحكومية والخاصة ومؤسسات البناء، كذلك التغيير في استراتيجية التسيير و التخطيط، كل هذا من أجل التصدي لأزمة السكن والعمل على تنمية المدن الجزائرية بين الشمال والجنوب والتوجه إلى الاهتمام أكثر بالمدن الصحراوية.

فمن بين تلك المدن، نجد مدينة الوادي الواقعة جنوب شرقي الوطن حيث يبلغ العدد الإجمالي للمساكن المسجلة حسب البرنامج الخماسي من سنة 2010 إلى غاية سنة 2024 بـ 61173 سكن مختلف البرامج والفترات الزمنية التي أنشأت فيها، والتي لا تزال في طور الإنجاز على مناطق مختلفة من المدينة وهذا ما أوضحته الإحصائيات المسجلة بمديرية السكن بمدينة الوادي (مديرية السكن لولاية الوادي)، حيث بنيت في إطار حل أزمة السكن والقضاء على البناء الهش والاستجابة لمتطلبات التوسع العمراني. لكن وبالرغم من الإنجازات التي حققتها سياسة الدولة بخصوص قطاع السكن في المدينة، لا يزال المشكل قائما حول استجابة السكن لمتطلبات السكان، بل وأدى السكن الممنوح حديثا إلى ظهور إشكالات جديدة كصعوبة التوفيق بين تكاليف السكن كالماء، الكهرباء، الغاز ومصاريف أخرى مثل تكاليف الغذاء، المواصلات، الرعاية الصحية وتعليم الأطفال. علاوة على ذلك الأقساط الشهرية للسكن، فقد يجد السكان صعوبة في تحمل التكاليف، في هذه الحالة يمكن أن يكون أصحاب السكن العمومي الإيجاري الأكثر تضررا مقارنة بأصحاب الأنواع السكنية الأخرى، ناهيك عن التكاليف الناتجة عن التغييرات التي يقوم بها السكان في أجزاء مختلفة من السكن، فعلى الرغم من حداثة السكن إلا أن السكان يرغبون في تحسين ظروف السكن لتوفير بيئة مريحة وملائمة لحياتهم اليومية وحياة أسرهم، حتى ولو كانت التغييرات بسيطة. هذا ما نلاحظه في كثير من الحالات في تردد صدى غضب السكان والتعبير عن رفضهم وعدم قبولهم للسعر المطلوب، ويشار بذلك إلى التصميم الضعيف الذي يشير إلى عدم الاتقان في البناء ووجود تصميم ضعيف أو غير مدروس.

كذلك تقاوم مشكلة التزاحم داخل الغرف، مما قد يعطل الحياة اليومية للعائلات، خاصة عندما يُضطر الأبناء الذكور والإناث إلى مشاركة غرف واحدة بعد سن البلوغ. هذا الوضع قد ينعكس سلباً على جودة حياتهم، حيث يفقدون إلى الخصوصية والراحة الشخصية التي يحتاجها كل فرد من أفراد الأسرة. ومن المحتمل أيضاً أن يكون شيوخ نفور السكان من السكن مرتبطاً بحجم السكن، حيث قد يقيد حجم السكن المحدود بعض الممارسات الاجتماعية التي تتطلب مساحة أكبر للتفاعل، من بينها ما يسمى بقيم الضيافة، والتي تعتبر من أهم القيم والعادات المجتمعية للسكان المحليين بمدينة الوادي، بالإضافة إلى إيجاد السكان

صعوبة في إجراء الممارسات العائلية التي تتمثل في المناسبات العائلية والدينية، ما يتعين عليهم اختلاق بدائل ظرفية قد تسبب العديد من المشكلات الاجتماعية والبيئية في الأحياء السكنية.

بالإضافة إلى كذلك، ذبوع جمود وتصلب في العلاقات الاجتماعية وظهور أشكال مختلفة من النزاعات والصراعات بين الجيران في الأحياء السكنية، التي يُحتمل أن تكون جراء استئصال السلوكات والممارسات الغير لائقة والمرفوضة منها: السرقة، أعمال التخريب، الضوضاء الليلية، القمامة المتروكة في الأماكن الغير مخصصة لها، اشتها رربية الكلاب، التجمعات العشوائية أمام المساكن. مما قد يؤدي إلى انخفاض في منسوب روح التعاون والتضامن بين الجيران، وحدث صراعات بين سكان الأحياء التي ينتج عنها التوتر وعدم الاستقرار والتفكك الاجتماعي. ما يوحي لنا اهمال الأبعاد الاجتماعية في بناء استراتيجية لحل أزمة السكن، وهذا ما يتطلب منا الوقوف والبحث حول دور الأبعاد الاجتماعية للسياسات السكنية ومدى الأخذ بها في تجسيد السكن بالمدينة. ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

هل للأبعاد الاجتماعية للسياسات السكنية دور في تنظيم السكن في مدينة الوادي ؟.

- التساؤلات الفرعية:

- هل تجعل السياسات السكنية المستوى المعيشي محددا رئيسيا في اقتناء نوع السكن؟ .
- هل تراعى السياسات السكنية الخصائص الاجتماعية في تجسيد البرامج السكنية؟.
- هل تساهم السياسات السكنية في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجيران في الحي ؟.

- فرضيات الدراسة:

ومن خلال ما تم تقديمه، تتمثل الفرضية العامة للدراسة فيما يلي:

- تعتمد السياسات السكنية في مدينة الوادي على الأبعاد الاجتماعية في تنظيمها للسكن.

ومن هذه الصياغة العامة للفرضية تندرج الفرضيات الجزئية للدراسة كالتالي:

- يعد المستوى المعيشي بعد أساسي في تنظيم السكن من خلال تحديد نوع السكن حسب الدخل الأسري والحالة العائلية.
- تتخذ السياسات السكنية الخصائص الاجتماعية في تجسيدها للسكن من خلال تنظيم الوظائف المتعددة للسكن بما يتوافق مع متطلبات الساكنين.

- تساهم السياسات السكنية في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجيران والسكان في الحي.

2- أسباب اختيار الموضوع:

لا ينشأ أي بحث من فراغ فمن الطبيعي أن لكل موضوع أسباب ينطلق منها، ويأتي اهتمامنا بموضوع السياسات السكنية في الجزائر وبالأخص في مدينة الوادي جملة العديد من الدوافع والمبررات نذكر منها:

➤ كون موضوع السكن من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة لتخصص علم الاجتماع الحضري، نظرا ما يمكن أن تحققه السياسة السكنية من سلم واستقرار وتوازن في المجتمع، وكذلك الأخطار والمشاكل التي تنعكس على المجتمع بسبب النقص في الاهتمام اللازم في تنظيم قطاع السكن وعدم اعتماد الأبعاد الاجتماعية في تجسيد هذه السياسة.

➤ قلة البحوث والدراسات الاجتماعية التي ركزت في تناولها لموضوع السكن على الأبعاد الاجتماعية والبحث حول انعكاساتها على تنظيم قطاع السكن، وخاصة البحوث التي تتعلق بمجال دراستنا مدينة الوادي.

➤ تتطلب هذه الدراسة النزول للميدان وزيارة الأحياء السكنية والتوجه الى المؤسسات التي لها علاقة بقطاع السكن، من أجل جمع البيانات والمعلومات باستعمال الوسائل والأدوات العلمية المختلفة للتمكن من دراسة انعكاسات وأثر الأبعاد الاجتماعية على تنظيم السكن في مدينة الوادي ما يجعل في دراسة هذا الموضوع حيوية وديناميكية.

➤ لقي موضوع السكن بصفة عامة دراسات عديدة من طرف باحثين ومنظرين محليين وأجانب من خلال الوصول ووضعهم لقواعد وأطر وقوانين تسمح بتنظيم قطاع السكن، والذي بدوره يعمل على تحقيق الرفاهية للأفراد ويضمن الاستقرار وتحسين المستوى المعيشي، ما دفعنا للمواصلة في دراسة هذا الموضوع والاستعانة بما تقدم به هؤلاء من نتائج.

3- أهمية الدراسة:

إن لكل باحث دوافع وأسباب تجعله يشعر بأهمية الموضوع فيختاره دون غيره من المواضيع، فأهمية هذه الدراسة تكمن في أن موضوع السكن واقع اجتماعي معاش يفرض نفسه بآثاره الإيجابية والسلبية ما يجعل كل

دارس يحاول التعرف والتعمق في دور السياسات السكنية في تنظيم قطاع السكن وماهي الأبعاد التي تقوم عليها هذه السياسة.

➤ يعد موضوع السياسات السكنية على حيز متنام من الاهتمام الدولي بشكل عام واهتمام الدول النامية بشكل خاص منها الجزائر، لما للسكن أثر ملموس في تقدم وتطور المجتمعات ورفاهها وضمان حياة كريمة لمواطنيها، كما تساهم عملية توفير السكن وتلبية حاجات المواطنين على تقليص الفروقات بين سكان المدينة وبالتالي تحقيق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية والمساواة والمحافظة على استقرار المجتمعات وتعزيز تماسكها ووحدتها.

➤ إن لموضوع السياسات السكنية أهمية كبيرة من حيث أنه مجال اهتمام الكثير من المتخصصين والباحثين في العديد من المجالات، خصوصا ضمن الصيغ السكنية الجديدة والشروط و القوانين التي وضعتها الدولة من أجل تحسين وتنظيم قطاع السكن.

➤ وتكمن أهمية هذه الدراسة في البحث حول الأبعاد الاجتماعية للسياسة السكنية ودورها في تنظيم السكن بالجزائر، حيث تعد مدينة الوادي إحدى المدن الواقعة جنوب الجزائر وتشهد هذه المدينة نمو عمراني معتبر جسدت فيه مختلف البرامج والأنواع السكنية، وتضم سكان من خلفيات ومستويات اجتماعية مختلفة، ما قد ينجم عن ذلك ظهور مختلف العمليات الاجتماعية، فإلقاء الضوء على هذه الظاهرة التي تعاني منها أغلب المدن الجزائرية له أكثر من أهمية على المستوى العلمي والعملية، وقد تفتح المجال أمام الباحثين لدراسة الظاهرة من أبعاد لم يتم التطرق إليها في دراستنا.

➤ تعتمد السياسة السكنية في تنظيمها لقطاع السكن على مجموعة الأبعاد الاجتماعية التي تنعكس على توجيه المواطن في اقتناء نوع السكن، ومراعات الخصائص الاجتماعية والقيم الثقافية الخاصة بالمجتمع في تجسيد المشاريع السكنية وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية، ما يجعل من موضوع دراستنا أهمية كبيرة لدى الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية.

4-أهداف الدراسة:

لكل بحث ودراسة أهمية وهدف يرمي الباحث من خلاله إلى الكشف عن حقائق معينة و دراستنا هذه لها أهداف تتدرج ضمن البحوث الاجتماعية و التي تهدف من خلالها إلى:

- معرفة دور وانعكاس المستوى المعيشي للأسرة على تحديد نوع وصيغة السكن.
- محاولة معرفة مدى مراعات السياسات السكنية الخصائص الاجتماعية والقيم الثقافية في تجسيد البرامج السكنية.

- التعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية الجيران في الحي الواحد، والتعرف على دور السياسة السكنية في تنظيم هذه العلاقات.
- التعرف على الأبعاد الاجتماعية التي تتبناها سياسة السكن من أجل تنظيم قطاع السكن في مدينة الوادي والجزائر، كذلك التعرف على مدى أخذها واهتمامها بالأبعاد الاجتماعية في تنظيم وتجسيد السكن.
- التعرف على البرامج السكنية المختلفة في مدينة الوادي وكذلك شروط وقوانين ومحددات الاستفادة من كل أنواع السكن.
- تسليط الضوء على مختلف المشاكل التي تمثل في مجملها أزمة سكن سواء من الناحية الكمية أو الكيفية ومعرفة انعكاسات هذه المشاكل على قطاع السكن باختلاف مؤسساته من ناحية وعلى المواطنين من ناحية أخرى.
- التعرف على المشاكل القبلية للحصول على سكن والمشاكل البعدية بعد الحصول والاستفادة من السكن ومحاولة الوصول للأسباب التي أدت إلى الازدواجية وتنوع المشاكل في كل المراحل.
- التعرف على الإنجازات التي حققها قطاع السكن في مدينة الوادي وكذلك كيفية تنظيم الأحياء التي جسدت فيها المشاريع السكنية حديثا وكيفية توزيعها داخل وعاء المدينة.
- معرفة كيفية سير السياسات السكنية وتنظيمها لقطاع السكن من خلال البحث والغوص في الهياكل التنظيمية للمؤسسات الحكومية التي لها دور في تسيير وتخطيط وتهيئة وإنجاز المشاريع السكنية بالمدينة.
- الوقوف بالدراسة من أجل اقتراح حلول للمشاكل المتعلقة بالسكن من خلال النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه الدراسة.

5-تحديد المفاهيم:

يعد تحديد المفاهيم الأساسية المستخدمة في البحث ذات أهمية كبيرة للباحث ولموضوع الدراسة، فارتأينا أن نستهل في عرضنا للمفاهيم المتعلقة بهذه الدراسة بمفهوم المدينة نظرا لما يعكسه لمجال التخصص، وما تشتمل المدينة لباقي المفاهيم الأخرى المتعلقة بالدراسة، حيث نعرض المفاهيم على النحو التالي:

5-1-المدينة:

5-1-1-لغة: وهي جمع مدائن ومدن، والمصر الجامع أي تجمع سكاني متحضر يزيد عن تجمع القرية، والمدينة هي القرية الكبيرة الأهلة بالسكان (المعجم الغني، 1988، ص104).

وفي اللغة اللاتينية اشتق مصطلح المدينة من الكلمة اللاتينية (civitate)، والتي تعني المواطنة أو مجتمع المواطنين، وتعرف على أنها منطقة سكنية تحتوي على عدد كبير من الناس بالنسبة لمساحة الأرض التي يعيشون عليها.

وفي اللغة الأجنبية تستمد من (city) باللغة الانجليزية، بالفرنسية (cité) أصلها (civis) اللاتينية، فاللفظ يحمل إحياءات اجتماعية أكثر من الإحياءات الجغرافية (مناصرة، 2018، ص18).

5-1-2-إصلاح: يعد مصطلح المدينة واسعا وفضفاض إلا أننا سنعرض منه ما يتوافق ويتقاطع مع باقي المفاهيم التي نتخذها في هذه الدراسة، فالمدينة تمتاز بخصائص وظيفية وإدارية وتاريخية وسكانية معينة وهي مركز الخدمات المتنوعة التي لا تتوفر عليها القرية (طبارة، 1995، ص59).

المدينة هي حيز جغرافي مشترك يعيش فيه الكثير من السكان تتباين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية، فهي ليست وحدة أو حيز مكاني فقط، لكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقة اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة ونموذج تطوير وتنظيم متميز، لذلك ما يجعل المدينة شيئا محددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية، ومع ذلك لا يكون للمدينة وظيفة واحدة، بل أن البحث قد أثبت أن لها عدة وظائف مختلفة، وليس معنى هذا أن كل المدن تتشارك نفس الوظائف (غيث، 1995، ص124).

ويقول "ماكس فيبر" يمكننا تعريف المدينة بطرائق متعددة، وكل التعاريف تشترك في نقطة واحدة وهي أن المدينة لا تكمن في سكن واحد أو سكنات متعددة منتشرة بشكل مبثر، تتشكل المدينة على كل حال من السكن المتجمع (ولو نسبيا) أي من محلة، وفي المدن تبني الدور بالقرب من بعضها البعض والقاعدة العامة أن تبني حائط لحائط، وتكون من الشساعة والكبر بحيث أن الاجتماع العادي والخاص بالجوار يصل حدا يصبح فيه التعارف الشخصي والمتبادل بين السكان متعذرا (المالكي، 2016، ص29).

ويرى فيبر أن المدينة بالمفهوم الحديث مساحة للحرية والاستقلال على وجه التحديد لأنها ازدهرت في لحظة غريبة للغاية من التاريخ ظهرت في سياق إقطاعي، وأنشأت على وجه التحديد عقدا بين المواطنين، الذين شكلوا المجتمع على جميع المستويات والعلاقات الاجتماعية، أيضا من حيث المعنى الثقافي والعمل كان جوهرها الدفاع عن الحرية (Domingues, 2000,p11)، ويعتبر هذا التعريف أول محاولة لوضع

تعريف سوسيولوجي للمدينة، أي التعريف الذي يهتم بنوعية العلاقات الاجتماعية الناجمة عن الكثافة السكانية في مجال ترابي ضيق.

يعرف "روبيرت بارك" المدينة على أنها منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة بها، حيث تشكل بناء متكامل يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها (حفيظي، 2009، ص 08).

كما يصف روبيرت بارك أيضا أن المدينة ليست فقط تجمعات من الناس ما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكنا بوجود الشوارع والمباني والكهرباء ووسائل المواصلات، كما أنها ليست فقط مجموعة من النظم و الإدارات، إن المدينة تفوق هذا كله إنها اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد والعواطف، بمعنى أن المدينة ليست فقط مكان فيزيقي أو بناء صنعه الإنسان، وإنما هي نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص، ومن ثم فالمدينة هي مكان ونظام أخلاقي هي مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا فإنها تعد منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز (رشوان، 1998، ص 60)، حيث يعمل الآباء خارج المنزل وغالبا في أجزاء بعيدة من المدينة، و يعيش الآلاف من الناس جنباً إلى جنب لسنوات دون قدر كبير من التعارف، حيث تضعف العلاقات الحميمة للمجموعة الأساسية للأسر ويتلاشى النظام الأخلاقي الذي يعتمد عليها تدريجياً تحت تأثيرات تفكك حياة المدينة (park,1915,p18) .

ويعتبر بارك أن المدينة هي السكن الطبيعي للإنسان المتحضر، ففي المدينة تطورت الفلسفة والعلم ليجعلا من الإنسان ليس حيوانا عاقلا فحسب، وإنما حيوانا رفيعا وهذا يعني في المقام الأول أنه في الوسط الحضري- أي في عالم من صنع الانسان- وصل هذا الإنسان ولأول مرة إلى حياة فكرية واكتسب الخصائص التي تميزه أكثر عن الحيوانات الدنيا وعن البدائيين، وبالفعل فإن المدينة والبيئة الحضرية يمثلان وبكل المقاييس المحاولة الأكثر انسجاما والأكثر نجاحا، فإن الإنسان من خلال خلقه للمدينة قد أعاد خلق نفسه من جديد، وبهذا المعنى وبهذا الإطار يمكننا اعتبار المدينة مختبرا اجتماعيا (المالكي، 2016، ص 126).

وقد صاغ لويس وورث أحد أشهر تلامذة بارك على الإطلاق تعريفا شاملا للمدينة حيث قال "من المنظور السوسيولوجي يمكننا تعريف المدينة كتوطن مهم الحجم نسبيا كثيف ودائم الأشخاص غير متجانسين اجتماعيا"، ولفهم المدينة جيدا يجب التفكير في الحجم السكاني واتساعهم الكمي والكيفي في نفس الأن ومعطاهم اللاتجانس (بوزغاية، 2016، ص 41).

كما نجد أيضا عالم الاجتماع بول هنري شومبارت دولو " P.H.chombart de lauwe " قدم تعريفا للمدينة بعد قيامه بالعديد من الأبحاث والدراسات في المدن الفرنسية وخاصة باريس، معتبرا أن المدينة مزيج بين عنصرين أساسيين هما العنصر الجغرافي الفيزيقي والعنصر الإنساني الاجتماعي، وهي ذات الوقت إطار مادي ومركب اجتماعي ثقافي (Goguel, 1953,p3)، وهو نفس ما ذهب إليه عالم الاجتماع " yves grafmeyer" في كتابه علم الاجتماع الحضري sociology urbaine ، بأنها في ذات الوقت رقعة جغرافية وسكان، إطار مادي ووحدة حياة اجتماعية، تجسيد لأشياء مادية وروابط من العلاقات بين الكائنات الاجتماعية حيث تتقصد الجماعة الاجتماعية بقوة أكبر من أي مكان آخر، تجمع المدينة بين الأنشطة والسكان والخدمات التي لم يتم توزيعها في أشكال أخرى من قبل (grafameyer,authier,2015,p8) .

من خلال التعريفات السابقة للمدينة، يتبين للباحث أنه قد تم الإحاطة بالخصائص والمميزات التي تتصف بها المدينة، وتم توضيح الوظائف الأساسية العامة لها التي تجمع بين المعطيات المادية والحاجيات الإنسانية المتقدمة، لكن دون التطرق لتعريف المدينة من زاوية الوجود السكاني، حيث يعتبر السكن أحد العناصر الأساسية في تكوين المدينة، ليس فقط من الجانب المادي كما ذكر ماكس فيبر " في المدن تبنى الدور بالقرب من بعضها البعض والقاعدة العامة أن تبنى حائط لحائط"، بل من خلال اعتبار أن السكن أحد الأنساق الوظيفية التي تجعل من المدينة كيانا منتجا لمختلف الممارسات والعمليات الاجتماعية، ومضوعا محوريا يجمع بين الحاجات الأساسية للإنسان و القرارات السياسية التي يتم من خلالها تحقيق نمو المدينة وضمان استقرارها.

- التعريف الإجرائي للمدينة:

المدينة هي تجمع حضري كبير يتميز بكثافة سكانية عالية وبنية تحتية متطورة، حيث تشمل أنواع السكن المختلفة مثل الشقق والمنازل والمجمعات السكنية، وتكون هذه المساكن قريبة من الخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات والمرافق العامة، وتعكس المدينة تنوعاً في الخيارات والتكاليف، مما يتيح للأفراد من مختلف الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية العيش والعمل فيها بسهولة.

وهي حيز مكاني يجمع بين العناصر المادية كالمساكن والمؤسسات والعناصر اللامادية كنمط العيش وطبيعة العلاقات والقوانين والسياسات التي تختلف كلياً عن الريف، ويتم إعادة إنتاج هذه العناصر في إطار توفير شروط العيش اللازمة لسكان المدينة وفق حلقة مترابطة ومشاركة بين المؤسسات والقوانين العامة وأفراد المجتمع، فالمدينة هي أكثر من مجرد خلفية للوجود المادي، فهي تربط بين العالم الخاص بالفرد وتمكنه للوصول إلى المجتمع من خلال السكن، وفيها ما نجد تنظيمًا يرمز إلى كيان مادي وروحي في ذات الوقت.

5-2- السكن:

5-2-1- لغة: يعود أصل كلمة مسكن في اللغة العربية إلى سكن أو قام في المكان وتحمل معنى مكان الإقامة، والسكن كل ما سكنت إليه واستأنست به (المعجم الغني، 1988، ص 67).

كما نجد كلمة سكن في اللغة الفرنسية المعبر عنها بـ « habiter » وأيضا « loger » تقدم دلالة متقاربة مع اللغة العربية لفعل سكن ويعود أصل الكلمة الأولى إلى الكلمة اللاتينية « habiter » وتعني تشييد مسكن على موقع ما، كما تعني الإقامة والعيش والايواء (larousse, 1976, p47) .

كما يميز بعض الكتاب بالإنجليزية بين المنزل home والسكن house، وكثيرا ما يستخدم الأول لإقامة الإنسان فعلا (شحادة، 1999، ص 280).

5-2-2- اصطلاحا: وردت تعاريف كثيرة بخصوص تحديد مفهوم مصطلحات السكن وما يقترب أو يتماثل معه من تسميات كالمنزل والمسكن والدار والمأوى والحوش الخ...، وهذه الأخيرة ما يتم تداولها كثيرا في مجتمع دراستنا مدينة الوادي، إلا أننا سنقوم بعرض مفهوم السكن حسب ما ورد من تعريفات على اختلاف ألْسنة العديد من الباحثين والمفكرين. فالمفهوم البسيط للسكن هو المكان الذي يتألف عادة من مساحة مقسمة بالجدران والسقف، حيث يبقى هذا المفهوم بعيدا كل البعد عن المفهوم الحقيقي والشامل للسكن.

يوضح لنا المفكر نيفيت آدم "NEVITT ADAM" من خلال كتابه «المشكل الاقتصادي للسكن» على أن السكن عبارة عن إحدى عناصر مستوى المعيشة شأنه شأن الغذاء وإحدى متطلبات الحياة وهو حق لكل المواطنين (زرقة، 2016، ص 50)، وهو فضاء يأوي الإنسان إليه ويحميه من العوامل الخارجية وفيه يتم تجديد الطاقة المبذولة خلال اليوم أين يجد، الراحة، الأكل، النوم.

يقول روبير "Leroux.R" إن المسكن هو ذلك الحيز الذي يستجيب إلى ثلاث وظائف هي: حماية الفرد من الرياح العاتية، الأمطار، الثلوج، و الشمس الحارقة، كما يحميه من المعتدين، و يحميه أيضا من أعين الفضوليين (Leroux, 1963, p25).

و حسب تيرنر "Turner" يمكن استخدام كلمة "سكن" كاسم أو كفعل أو نشاط، في حين أن فكرة السكن كاسم جماعي مرتبطة بشكل واضح مع الأنشطة السكنية، من ناحية أخرى هو المكان الذي يتم الترويج له أو بناؤه أو استخدامه، ويجادل تيرنر بأنه لا يمكن البحث عن قيمة أي شيء مادي من حيث سماته المادية فقط،

ولكن يجب تحديد العلاقة بينه وبين المستخدم (Turner,2001,p32)، وعلى هذا النحو، فإن هذه العلاقة هي علاقة متغيرة، ومن ثم ستتغير قيمتها أيضًا.

وفي هذا السياق نجد "Burgess" يعرف السكن على أنه وظيفة أساسية قائلًا: يجب تحديد قيمة السكن حسب مدى إشباعه أو إحباطه لحاجة مستخدميه، بعبارة أخرى، إذا كان يُنظر إلى السكن على أنه وظائف لما يفعله في حياة مستخدميه للأدوار التي تلعبها عمليات السكن في تاريخ حياتهم وليس في الصفات المادية فقط، فإن القيمة المادية للأشياء و طريقة إنتاجها تعتمد كليًا على استخداماتها شديدة التباين، فقيمة السكن هي ما يفعله للناس وليس ما هو عليه (Burgess, 1978,p3).

كما نجد أيضا جاستون باشلار "G.bachlard" الذي يعرف المسكن بأنه المجال المنشرح الذي يأوي قبل شيء القيم، فهو وجدان وذكريات مفعمة بالأحاسيس لها مكانتها في المجال المسكون أي المجال المسكون الذي يحمل في جوهره فكرة المسكن الذي هو عالمنا الأول ومهد الماضي المعيش (Bachlard,1961,p42).

أما شامبارت دولو "P.H. chambart de lauwe" فيرى أن المسكن يجب أن يلبي ثلاثة حاجات أساسية وهي: حاجة السكن لإيواء العائلة، حاجة السكن من أجل الراحة أي ضرورة توفره على الراحة والوسائل الترفيهية، حاجة الطموح أي تلبية طموحات الإنسان الثقافية و النفسية، فهو بهذه الفكرة يعبر عن السكن كعنصر أساسي للأسرة والعيش الكريم (دروزي، 2018، ص23).

وفي اتجاه آخر يعرف آدم سميث "Adam Smith" السكن كسلعة لتحقيق التوزيع العادل للبضائع الضرورية للحياة، والتي تأتي بتقسيم الأرض بالتساوي بين جميع سكانها، بهذه الطريقة فإنها تعزز مصلحة المجتمع ومنح وسائل الإنتاج الأسري (Smith, 1776, p8).

و يوضح الباحثان " Grimes & Orville " في كتابهما « HOUSING FOR LOW INCOME URBAN FAMILIES » كان يُنظر إلى السكن في المقام الأول على أنه ظاهرة مادية حيث تركزت سياسات توفير السكن على تكاليف البناء، ومع السنوات الأخيرة بدأت التكاليف والفوائد الاقتصادية والاجتماعية للإسكان تحظى بقدر أكبر من التركيز، فاتضح أن السكن لا يوفر المأوى للأسرة فحسب، بل يعمل أيضًا كمركز لبيئتها السكنية الإجمالية كمحور للنشاط الاقتصادي، وكرمز للإنجاز والقبول الاجتماعي، وكعنصر للنمو الحضري وتوزيع الدخل، حيث يلبي السكن حاجة اجتماعية وفي بمعايير الاستثمار الحضري المريح (Orville F,Grimes,1976,p4).

ويعتبر امتلاك سكن كمؤشر مهم للوضع الذي تم تحقيقه، بعد التعليم والمهنة و يبدو أن ملكية المنازل هي وسيلة رئيسية يتم من خلالها نقل الثروة عبر الأجيال، امتلاك السكن يمكن أن يؤثر بشكل معقول على فرص الجيل القادم بشكل غير مباشر من خلال التأثير على البيئة المادية والاجتماعية والمؤسسية التي يتعرض لها الأطفال والشباب (Galster, Wessel, 2019,p5).

كما أصبح السكن مكان للأنشطة المدرة للدخل في العديد من الاقتصادات المتقدمة. وبعبارة أخرى، فإن السكن ليس مجرد مجال للحياة المنزلية، بل يوفر أيضًا قاعدة مادية حيث يكسب الناس داخله لقمة العيش "مكان العمل" يشير إلى أي عدد من الأنشطة المدرة للدخل داخل المنزل، سواء كان صاحب المنزل يخزن البضائع المباعة عبر الإنترنت، أو الاستوديو المنزلي للفنان أو استخدام المنزل كمكان لتربية الأطفال والتاجر الذي يستثمر في الأسهم، أو في الواقع أي عامل آخر غير رسمي أو بدوام جزئي، إذن الاستخدام المزدوج للسكن لتلبية احتياجات السكان في مكان ما على حد سواء للعيش والقيام بأعمال مدرة للدخل (Doling, Arundel, 2022,p3)، حيث مكنت التطورات السريعة العمل من المنزل، في حين أن هذا واضح بشكل صارخ في خضم جائحة الفيروس التاجي أصبح المسكن مقر صاحب العمل و "العمل في المنزل" مما ساعد أصحاب العمل الحر أو شركة صغيرة على الاستمرار مقرها في المنزل.

ومن خلال ما جاء في التعريفات السابقة للسكن، يقر الباحث أنه تم تغطية مفهوم السكن من جوانب عديدة تعكس الوظائف المختلفة التي يوفرها السكن مثل الحماية و الراحة والوجود العاطفي بين أفراد الأسرة وتوفير الخصوصية، بالإضافة أنه قد تبين لنا من خلال التعريفات السابقة أن السكن لم يعد يقتصر على الوظائف التقليدية فحسب، بل أصبح مكان يمكن أن نجعله مدرا للدخل الإضافي والأرباح، لكن يلاحظ الباحث أنه لم يتم الإشارة والتطرق للعلاقة التي يجب أن تجمع بين القدرات المادية للسكان والتكاليف الناجمة عن السكن، لذى علينا أن نأخذ بعين الاعتبار المستوى المعيشي للسكان، فقد أصبح اليوم من القضايا الموضوعية أن يكون السكن مريحًا واقتصاديًا ويمكن صيانته بشكل معقول، بالإضافة أنه يجب أن يكون السكن معبرا معماريًا ومتوافقًا مع الثقافة والبيئة .

- التعريف الإجرائي للسكن:

ومما سبق نقول أن مفهوم السكن الذي يتطلع إليه إنسان هذا العصر حتى يعيش فيه بكل راحة واستقرار، هو ذلك الحيز المكاني الذي يتجسد من خلال الخدمات المساعدة والتسهيلات التي تقدمها السياسة السكنية عبر السكن، حيث يكون ملائم للمستوى المعيشي، ومتوافق مع الخصائص الاجتماعية للإنسان، باعتباره

كأننا يسعى إلى تحقيق حاجاته الفيزيولوجية والسوسولوجية والسيكولوجية، فالمسكن مكان للإقامة والاستقرار والتنشئة.

5-3- السياسة السكنية:

لقد لقي مفهوم السياسة السكنية العديد من تعاريف الباحثين الذين حاولوا الإحاطة بهذا المفهوم المركب. فنجد عبد الرؤوف عبدالعزيز الجرداوي، يعرف السياسة السكنية بأنها تعني إدارة وتوجيهات الفعل في ميدان السكن عبر تشريعات وآليات متبناة من طرف الدولة، التي تسخر الوسائل وآليات التدخل بغية تحقيق الأهداف الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المنشودة، وبغية التجاوب أيضا مع الطلب الاجتماعي بنوعية ووتيرة عرض السكن، دون أن تتعرض بقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى بفعل هذا الاهتمام إلى التجاهل والإهمال (الجرداوي، 1988، ص11).

ويرى ميلاد حنا أن سياسة السكن هي قرارات وتشريعات تصدر من أجهزة مالية وإدارية وفنية توجه لإقامة حدث واقعي يتمثل في إنشاء مساكن جديدة أو امتداد لمدينة قائمة أو مجاورة سكنية، أو مجتمع بشري يقدم مأوى لمجموعة من المستهدفين أي الانتفاع من السكن (حنا، 1978، ص141).

وهي مجموعة منظمة من المقاييس المتبناة والموضوعة من طرف الدولة، والهدف الرئيسي منها يتجلى في وضع وسائل وآليات التدخل في السوق السكني، وضمان التوازن العام بين العرض والطلب وذلك في ظل احترام معايير السعر والكمية المحددة (بوروي، 2014، ص15).

ويعرفها الباحث دروازي كمال بأنها جزء لا يتجزأ من السياسات الأخرى لاسيما تلك المتعلقة بالسياسة العامة للتنمية الشاملة، تعبر عن رؤية تتبع من منطلقات أيديولوجية لها خصوصيتها في كيفية النهوض بهذا القطاع، وهي تصويب لما يجب فعله أو انتهاجه للقضاء على أزمة السكن (دروازي، 2018، ص81).

فالسياسة السكنية أيضا هي الدراسة التي تأخذ بالحسبان لتحقيق نتائج في قطاع السكن، وتحديد النتائج التي يجب أن يتوصل إليها هذا القطاع الحساس حسب المعطيات المتاحة لكل بلد (زرقة، 2016، ص62).

من خلال التعريفات السابقة للسياسة السكنية يلاحظ الباحث أنه قد تم التطرق لأبرز الجوانب التي تضع للسياسة السكنية مفهوم واضح، وتم توضيح المفهوم إلى حد كبير من قبل الباحثين، ومع ذلك يجد الباحث بعض النقاط الضعيفة في التعريفات السابقة، حيث كان بالإمكان تحسين وتقوية المفهوم من خلال التعمق في

الأهداف الاجتماعية التي تعالجها السياسة السكنية من بينها الخصائص الاجتماعية والمستوى المعيشي والعلاقات الاجتماعية لبناء سياسة سكنية فعالة.

- التعريف الإجرائي للسياسة السكنية:

ومما سبق نقول أن السياسة السكنية، هي العمليات الفعلية الموجهة لتنظيم قطاع السكن من خلال ما يتوافق مع مجهودات الدولة ومتطلبات المجتمع بالاعتماد على الأبعاد الأساسية في التنظيم، وتوزع المهام على مختلف المؤسسات من أجل توفير الطلب والتقليل من الحاجة والإحاطة بالمشاكل المتعلقة بالسكن والعمل على معالجتها. باختصار، تعتبر السياسة السكنية كنسق وظيفي تسعى إلى تنظيم قطاع السكن بطريقة تضمن توفير السكن للملائم لكافة فئات المجتمع، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق تنمية مستدامة.

5-4- مفهوم الأبعاد الاجتماعية:

يظهر البعد الاجتماعي المسافة بين مختلف الفئات في المجتمع، مثل الطبقة الاجتماعية، العرق، الجنس أو الجنسية، وهو عبارة عن وجود تفاعل وتأثير متبادل بين الأفراد في المجتمع وبيئتهم الاجتماعية، حيث يتم التأثير إيجابياً أو سلبياً على السلوكيات والقيم والمعتقدات للأفراد وعلى المجتمع بأكمله، وتشمل الأبعاد الاجتماعية عدداً من الجوانب مثل: الثقافة والتقاليد والعرف والدين والديموغرافيا والتحويلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. تأثير هذه الأبعاد يؤثر على سلوك الأفراد وتفاعلهم فيما بينهم وفي المجتمع والقوى التي تحدده (Boguná, et al, 2004,p4).

عرّف روبرت بارك البعد الاجتماعي بأنه «محاولة لتقليص درجة الفهم والعلاقة الحميمة التي تميز العلاقات الشخصية والاجتماعية بشكل عام إلى شيء مثل المقاييس القابلة للقياس»، وتعني الجوانب الاجتماعية الثقافية التي تحدد العلاقات والتفاعلات بين أفراد المجتمع، وتشمل القيم والمعتقدات والممارسات الاجتماعية والعادات والتقاليد والمعايير والمهارات والتصورات الاجتماعية، وهي تشمل عدة مستويات مثل الفرد والأسرة والمجتمع والثقافة والنظام الاجتماعي بشكل عام، ومن أهم الأبعاد الاجتماعية التي تؤثر على التفاعلات الاجتماعية هي، الجنس والعمر والدين والطبقة والثقافة والمناطق الجغرافية (Javakhishvili, 2012, p56).

يمكن القول أن التعريفات السابقة تعكس فهماً عميقاً وشاملاً لهذا المفهوم الجوهري، فإن التحليل والتقييم اللذين يشملهما التعريفان يبرزان أهمية في تسليط الضوء على جوانب القوة واستخدامات الأبعاد الاجتماعية في البحوث والدراسات الاجتماعية المعمقة.

- التعريف الاجرائي للأبعاد الاجتماعية:

ومن هنا يمكننا القول أن الأبعاد الاجتماعية تشير إلى الجوانب والعناصر الاجتماعية المختلفة التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند دراسة وفهم المجتمع، وتشمل هذه الأبعاد العديد من العناصر المختلفة مثل المستوى المعيشي والطبقات الاجتماعية وطبيعة العلاقات الاجتماعية والتماثلات القيمية والاختلافات الاجتماعية الأخرى. وبالتالي، فإن فهم الأبعاد الاجتماعية يمثل جزءاً أساسياً من دراسة المجتمعات والسياسات التي تنظمها، كما سنخوض فيها بمزيد من التفاصيل في الفصل الخاص بمدينة الوادي. ويهدف تحليل وفهم هذه الأبعاد إلى فهم سلوكيات وتفاعلات الأفراد في المجتمع، وكذلك فهم طبيعة وتطور المجتمع نفسه، ويمكن للناس من خلالها التعرف على دورهم ومسؤولياتهم في المجتمع والعمل على تطويره وتحسينه.

6-الدراسات السابقة:

نظرا لعدم توفر الدراسات المطابقة والمشابهة لموضوعنا بصفة عامة ولتخصص علم الاجتماع الحضري بصفة خاصة، ارتأينا أن نعرض ما تبين لنا من بعض الدراسات المشابهة لموضوعنا من مختلف التخصصات، والتي نقدمها كالتالي:

6-1- الدراسات المحلية:

- **الدراسة الأولى:** دراسة الباحثة دليلة زرقة الموسومة بـ: "سياسات السكن والإسكان بين الخطاب والواقع-دراسة ميدانية بمدينة وهران"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم علم الاجتماع، جامعة وهران 02 محمد بن احمد 2016. تتمحور مشكلة الدراسة حول السياسات السكنية التي تتبناها الدولة الجزائرية بمختلف برامجها وأنواعها والمشاكل الجديدة الناجمة عن هذه السياسات التي زادت من أزمة السكن تعقيدا، وجعلت المواطن الجزائري يتخبط فيها من خلال ارتفاع درجة التزاحم في البيوت و تفشي ظاهرة البيوت القز ديرية، ما يوحي إلى عدم إمكانية السلطات في تحديد سياسة سكنية تحقق لها النجاح ويرضي طلبات الأفراد، ومنه

قامت الباحثة بصياغة السؤال الرئيسي كالتالي: ماهي استراتيجية الدولة المتبعة لحل أزمة السكن وما مدى نجاحها في ظل النمو والتحول الاجتماعي وكذا الاقتصادية ؟.

وللإجابة على هذا التساؤل ادرجت الباحثة ثلاثة فرضيات وهي:

- الفرضية الاولى: تكمن أزمة السكن في مدينة وهران في عدم استجابة مخططات للخصائص الاجتماعية والثقافية للسكن.
- الفرضية الثانية: إن ارتفاع النمو الديمغرافي وكذا الهجرة الداخلية نحو المدينة والنمو السكاني داخل الأحياء القريّة يحول دون تنفيذ شامل لسياسة الاسكان.
- الفرضية الثالثة: طول المدة بين المشاريع السكنية وعملية الإسكان يضخم من أزمة السكن، هذا ما يجعل الموجات الاحتجاجية تتزايد ويؤثر على السلم الاجتماعي.

وقد أجرت الباحثة هذه الدراسة في مدينة وهران حول السكنات التي وزعت في سنة 2004، واعتمدت الباحثة على خبرتها الخاصة كونها تعمل في إحدى مؤسسات توزيع السكن في المدينة. طبقت في هذه الدراسة المنهج الانثروبولوجي معتمدة على المقابلة التي بدورها تعتمد على المقاربة الكيفية، اعتمدت الباحثة على خبراتها السابقة للنزول إلى الميدان والتوجه إلى المؤسسات السكنية الأخرى التي لها علاقة بموضوع الدراسة، واستعملت الباحثة تقنية المقابلة النصف الموجهة كأداة رئيسة لجمع بيانات الدراسة حيث أجرت المقابلة مع 20 مفردة من عينة الدراسة التي تم اختيارها كعينة متنوعة حسب الخصائص الاستراتيجية التي تخدم الموضوع، وامتد تاريخ إجراء المقابلات من 22 ديسمبر 2015 إلى غاية 09 فيفري 2016 وكانت تستغرق مدة المقابلة من ساعة ونصف إلى ساعتين.

فكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة دليلاً: أن أزمة السكن في مدينة وهران تحصيل حاصل للسياسات السكنية التي تتبناها الجزائر، وأمام التزايد الكبير للسكان برز عجز القطاع العمومي عن تسير النمو الحضري وإنتاج السكن بالحجم الذي يلبي مطالب السكان كمياً ونوعياً. وتختزل هذه الأزمة من قبل مجتمع البحث في غياب الشفافية وعدم احترام معايير الأحقية على مستوى الإدارة المحلية التي تقوم بتحضير قوائم المستفيدين بسبب تفشي الفساد والمحبات، كذلك انتشار النمط العمراني العمودي بشكل طاغي في سياسات الدولة للإسكان دون محاولة التطوير وإصلاح العيوب التي تتخلل هذا النوع، كذلك تجسيده دون مراعات الخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان (زرقة، 2016، ص 217).

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية:

نلاحظ أن كلا الدراستين تشتركان في تناولهما لموضوع السكن في عرض مختلف البرامج السكنية والتطرق لأزمة السكن والعوامل المؤثرة فيها على اختلافها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ما زاد في حدة هذه الأزمة وألّت إلى التنوع كميا وكيفيا.

تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تقديم البرامج السكنية الجديدة التي تعتمدها الجزائر في التصدي لأزمة السكن، والتغييرات الحديثة التي أجريت على مستوى قطاع السكن والتطرق إلى انعكاسات هذه السياسات على حياة المواطنين في المدينة، وهذا ما سنحاول عرضه في الدراسة الحالية.

- **الدراسة الثانية:** دراسة الباحث فريد مرحوم بعنوان "السكن الاجتماعي في الجزائر، سكان حي الصباح بوهان بين الاجتماع والصراع"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران 2، سنة 2015. تتمحور مشكلة عمل الباحث حول محاولة فهم القضايا الاجتماعية من خلال النظر في المسائل الحضرية، يرى الباحث أن القضايا الحضرية لا يمكن فهمها بمعزل عن التاريخ، لأن المدينة تمثل مسرحًا للتغير الاجتماعي، فالعودة إلى الماضي تساعد في توضيح الرؤية بشكل أفضل، إذ تتيح لنا فهم التحولات بشكل أعمق. من هنا، انطلق الباحث من السؤال الرئيسي التالي: ما هو المشكل في تنوع صيغ الحصول على سكن واختلاف مستويات الدخل، واختلاف المناطق الجغرافية أو الفضاءات السابقة للسكان ؟

فقام الباحث بصياغة ثلاثة فرضيات كإجابة أولية مؤقتة وكمسلك للتفكير وهي:

- الفرضية الأولى: أن الانتقال من فضاء سكني إلى فضاء سكني آخر مختلف من حيث الشكل يمثل "قطيعة"، تتعرض فيها الروابط الاجتماعية إلى "الكسر"، وترافقها تغيرات في نمط الحياة وفي محددات علاقات الجوار والاجتماع.

- الفرضية الثانية: كان مفادها أن السكن الجماعي يفرض التساكن والتعايش بين جماعات أو شرائح اجتماعية مختلفة عموديا من حيث المستويات السوسيو-اقتصادية، وأفقا من حيث المضمون الثقافي والتاريخ الحضري، وتعتبر أشكال اجتماعها عن تراتب اجتماعي ما يطبع المجتمع الحضري.

- الفرضية الثالثة: تنبئ روح الاجتماع عن نوع من الرغبة في "التجذر" في الفضاء المسكون والمدينة كمرحلة ثانية تلي مرحلة الاجتثاث الفضائي التي عرفها السكان عندما غادروا أحياءهم السابقة رحلوا قسرا في بعض الحالات.

وقد أجرى الباحث دراسته في مدينة وهران حي الصباح معتمدا على المقابلة كأداة رئيسية في جمع بيانات الدراسة، حيث أجرى 20 مقابلة مع مفردات العينة المتنوعة (échantillon varié) التي اعتمدها في دراسته. شملت السكان من جميع الأحياء الصغيرة المكونة لحي الصباح، حيث أجرى أغلب المقابلات في الفضاء العام وفي مقرات العمل والمقاهي وأمام أبواب المساجد والمحلات التجارية، مذكرا أن عملية المقابلة كانت تدوم لمدة ساعة فأكثر مع كل مفردة بدون استعمال جهاز التسجيل وفقا لشروط الباحثين على أساس ما يجعلهم أكثر أريحية واطمئنان.

فكانت أهم النتائج التي توصل إليها فريد في هذه الدراسة: أن المشكل المطروح بالنسبة للمدينة أنها فضاء تلقت فيه المتعارضات والتناقضات، فهي ليست فقط فضاء للصراع والعنف، وإنما تحتوي على العناصر التي تطلق الصراع وتغذي العنف من خلال ظهور علاقات الهيمنة والخضوع، فالعقبات التي تحول دون تملك الفضاءات المادية تعرقل كذلك تملك الحياة الشخصية والجماعية. وبالتالي فإن ضياع معاني الحميمية والجوار والاجتماع البشري في السكن الجماعي يعني ضياع معاني الحياة الشخصية والجماعية، التي تعبر عن نوع من الاستلاب الذي يقوم به الفضاء الحضري من خلال السياسة الحضرية أو تسيير الأقاليم. هذا العمل التي تساهم الدولة بجزء كبير منه في تصور الساكن، على اعتبار أنها تخطط وتبني وتسكن من خلال منظومة قانونية وقواعد يفترض أنها موضوعية، ولكنها ليست كذلك، كما تبين للباحث أن الصراع ينتقل من مستوى الساكن مع مسكنه مع جيرانه إلى مستوى صراع المواطن مع الدولة، وسعي الدولة إلى معالجة أزمة المساكن "كميا" كبند هام من برنامجها السياسي أغفل النقاش عن البطالة الحضرية وانعكاساتها على العمران (مرحوم، 2015، ص254).

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية:

كلا الدراستين تتناولان موضوع السكن في الجزائر والسياسات العامة التي تتخذها الدولة الجزائرية في تنظيمها لقطاع السكن والمراحل والأدوات التي اتخذت في معالجة أزمة السكن، كما تتقاطع هذه الدراسة مع الأبعاد الاجتماعية التي تقوم عليها السياسات السكنية في دراستنا كالعلاقات الاجتماعية والنوع السكني، بحيث ما يجعل الدراستان متقاربتان في الجوهر والمضمون.

أما أوجه الاختلاف فهي عديدة فنذكر منها الاختلاف في مجتمع الدراسة بمدينة وهران الواقعة شمال الغرب الجزائري بين مدينة وادي سوف الواقعة جنوب شرق الجزائر وكذلك الاختلاف في الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة مقارنة مع الدراسة الحالية.

• **الدراسة الثالثة:** دراسة الباحث عثمانى عبد الرحمان بعنوان " السكن الاجتماعي الجماعي وخصوصية المجتمع المحلي في الجزائر"، دراسة حالة مدينة الجلفة، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير سنة 2014، تخصص تسيير المدينة جامعة لمسيلا، تتمحور مشكلة الدراسة حول التغييرات الجديدة التي طرأت على المجتمع الجزائري بسبب النموذج السكاني الاجتماعي الذي طبق دون مراعات الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، كونه نموذج سكاني مستورد لا يهتم بنمط العيش الداخلي لسكان الجزائر، حيث طرح الباحث السؤال الرئيسي كالتالي: هل استطاع السكن الاجتماعي الجماعي كنموذج موحد تبنته الدولة في جميع المدن الجزائرية اليوم و بما يحوي من مميزات أن يحاكي المجتمعات المحلية للمجتمع الجزائري ؟ .
وقد صاغ الباحث فرضيتان باعتبارها اجابات مؤقتة:

- إهمال خصوصيات وطريقة عيش المجتمعات المحلية عبر مختلف المناطق بالجزائر في إنتاج السكن، خاصة السكن الاجتماعي الجماعي لما له من أثر بالغ على الحضيرة السكنية داخل المدن الجزائرية، حيث أصبحت الرتبة والتعميم ميزتان لها وأصبحنا نكاد اليوم لا نميز في أي مدينة وعند أي مجتمع محلي نحن عند التجول في المدن الجزائرية من الشمال إلى الجنوب.

- الطابع العمراني والمعماري للسكن الاجتماعي الجماعي كما هو منتج في مدينة الجلفة يتميز من حيث التصميم بإهماله لخصوصية العمران المحلي.

وقد تم جمع المعلومات والمعطيات التي تخدم كل جوانب الموضوع، وذلك من خلال الاتصال بالمصالح التقنية والإدارية وهيئات أخرى، بغية الحصول على المعطيات الإحصائية وتقصى المخططات المتعلقة بالتهيئة والتعمير. وقام الباحث باتخاذ مدينة الجلفة مجتمع الدراسة وحي 5 جويلية وسي الحواس عينة للدراسة، وتم إجراء المقابلات للحصول على إيضاحات للجوانب الغامضة قصد إثراء الموضوع، والاحتكاك بالواقع الفعلي للإشكال المطروح من خلال الاتصال بمديرية السكن والتجهيزات العمومية بالجلفة والمصالح التقنية للبلدية والمؤسسات كديوا الترقية والتسيير العقاري بالجلفة، وقام الباحث باستجواب مباشر للسكان ولجان الأحياء لتحديد انشغالاتهم ومشاكلهم داخلها والنقاط صور التي من شأنها توضيح جانب من واقع تلك الأحياء.

كانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث على النحو التالي: تبين له أن الأحياء تفقد شكلها الأصلي يوما بعد يوم وأن السكن بها هو محل تداول مكثف بين المستعملين بشكل يجعلنا نرى في هذا النموذج السكني وسيلة سكن مرحلية تبقى بعيدة كل البعد في تصميمها عن خصوصية المجتمع المحلي في المنطقة، فاعتماد نسق التعمير الأوربي الذي اعتمد في الجزائر لاعتبارات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) من غير الممكن أن يتوافق أو يلائم العوامل البيئية والمعطيات السوسيوثقافية للمجتمعات المحلية المكونة للمجتمع الجزائري (عثماني، 2014، ص199).

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

تتشترك الدراستان في أن السكن الاجتماعي المجدد في الجزائر يخلو من الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، حيث أنه برنامج وظيفي في الأساس وموروث عمراني يعود للاستعمار الفرنسي في الجزائر، طبق ومنح للجزائريين من أجل سد ثغرة ظرفية سياسية آنذاك، كما أن لهذا البرنامج الهجين انعكاسات جد واضحة على طبيعة الحياة اليومية للمجتمع الجزائري، وكأن المستفيدين من السكن الاجتماعي يعانون أشكالا من الاغتراب ما يدفعهم إلى محاولة التغيير في الفضاءات الداخلية والخارجية للسكن.

أما عن جوانب الاختلاف فإن الباحث عثماني فقد ركز في دراسته على البحث حول علة الجانب العمراني وتأثيراته على المجتمع، لكن في دراستنا الحالية سنحاول الغوص أكثر في الأبعاد الاجتماعية للسياسة السكنية وتأثيراتها على الفرد والعلاقات والاجتماعية بين الجيران، فهذا ما سنحاول إضافته وإعطائه جانب من الأهمية في دراستنا الحالية.

- **الدراسة الرابعة:** دراسة الباحث باشا محمد الحاج الموسومة بـ "إشكالية العمارة والممارسة دراسة ميدانية لثنائية العمارة والممارسة الحضرية بمدينة وهران"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران سنة 2012. تشير الدراسة إلى أن مسألة التعمير في الجزائر قد استدعى اهتمام المسؤولية بعد فشل المشروع التنموي المستند على الصناعة، وكان الانتباه إلى أزمة السكن متأخرا بالقياس مع النمو الديمغرافي المتسارع. وركز الباحث في هذه الدراسة على مفهوم كمحور يمثل إشكالية الفضاء في ثلاثية H. Lefebvre. وتقريبها من أشكال التملك كممارسة حضرية بوهران، و على غير العادة عرض الباحث الاشكالية دون طرح التساؤل العام والأسئلة الفرعية فقدم مباشرة ثلاثة فرضيات اعتبرها كموجه للتساؤل الذي تتمحور حوله الدراسة فكانت كالتالي:

- الفرضية الأولى: قد يكون بقاء هذا النموذج المعماري إشارة إلى عجز المجتمع الجزائري في التعبير عن هويته، فهو لا يلبي إلا الحاجة النفعية والقاعدية كما تشعر بها الجهات المخططة، فهو يمثل أزمة إبداع تراكمت فتحوّلت إلى أزمة، من جهة أنه لا يلبي الحاجات الاجتماعية والثقافية التي من شأنها تحقيق حياة أفضل.

- الفرضية الثانية: بعدما كان العقار يلعب دورا كبيرا في مواجهة الاستعمار الفرنسي (الأرض)، وفي تماسك المجتمع الجزائري، أمام هذه الظروف الجديدة أصبح العقار (العمارة) عنصر تفتت وتلاشي للقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد، فهو يدعوا إلى التفرد والتأثير على المجتمعية وعلاقات الجيرة وبالتالي على القيم والعادات المتوارثة.

- الفرضية الثالثة: يمكن أن يكون عدم فهم طبيعة السكن الجماعي وما يقتضيه على مستوى احترام الملكية الجماعية والأجزاء المشتركة، له دخل في انتشار الممارسات في الكثير من الأحياء ذات السكن المشترك. فكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي أن الكثير من تفاصيل الحياة المعاصرة بالمدينة الجزائرية مثال على الفضاء الذي يطوي في حناياه زمن من تطلعات وإحباطات للسكان غدت أشكال متنوعة من الممارسة، فانعكست كل هذه العناصر وتقاطعت ورسّت في مخيال الفرد الجزائري وذهنه من ناحية، وفضاءه الحضري من ناحية أخرى (باشا، 2012، ص203).

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

كلا الدراستين تتمحوران حول موضوع السكن في المدينة الجزائرية والمشاكل المتعلقة بقطاع السكن وتاريخ أزمة السكن في الجزائر، كما تتلاقى الدراستان في الإحاطة بالجانب الروحي للسكن والعمارة الذي طرحه الباحث في الفرضية الثانية مشيرا إلى تغير العلاقات الاجتماعية وطبيعة التواجد المشترك القديم مقارنة مع التفرد واختيار التوجه الجديد نحو الفردانية.

يكمن الاختلاف في أن دراسة باشا تركز على نموذج سكني واحد وهو العمارة، محاولا فهم المشاكل البعدية التي تلي عملية الإسكان، إلا أننا في دراستنا سنحاول التطرق لمختلف المشاكل المتعلقة بالسكن من الناحية الكمية والنوعية وخاصة بعد عملية الإسكان، ويمكن أن نستفيد من الدراسة السابقة في تحديد المنهج واختيار العينة المناسبة وأدوات جمع البيانات والاستفادة من الإطار النظري.

- **الدراسة الخامسة:** دراسة الباحث محمد عمران بعنوان "سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسساتها في حل أزمة السكن"، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر تخصص التنظيم السياسي وإداري سنة 2011. تتعلق مشكلة الدراسة بالدور الذي اضطلعت به السلطات العمومية في الجزائر بوصفها ضامنة

لتهيئة الشروط الاقتصادية والسياسية والتنظيمية للمجتمع الجزائري ولظروف حياة أفرادهِ حيال أزمة السكن،
فطرح الباحث عدة تساؤلات كانت كالتالي:

- هل هناك حقاً سياسة للسكن تستند على أسس ومبادئ وأهداف ووسائل، أم أنها لا تعدو في مجملها أن تكون مجرد قرارات عابرة تستجيب لمتطلبات ظرفية غير مضمونة المتابعة والنتائج؟ .

- هل أزمة السكن في الجزائر تشكّل حالة اللاكفاية من حيث إمكاناتها المالية، وبالتالي هي قدر محتوم من التخلف، أم أنها حالة لا طبيعية لعدم الكفاية تستوجب معالجتها إعداد سياسة محكمة انطلاقاً من دراسات معمقة وشاملة مستوحاة من مشروع مجتمع منشود؟

- لماذا أحجمت البنوك التجارية في الجزائر عن الاستثمار في ميدان السكن ما دام إنعاش قطاع السكن يجلب وراءه كل القطاعات الأخرى؟ .

انطلاقاً من التطور العام للمشكلة المطروحة والتساؤلات السابقة اقترح الباحث الفرضيات الثلاثة التالية :

- إن سياسة السكن في الجزائر استندت طيلة أكثر من عقدين من الزمن على اعتقاد خاطئ مفاده وجود أملاك عقارية شاغرة تركها المعمرون بعد مغادرتهم الجزائر كانت سبباً في استفحال أزمة السكن في فترة السبعينيات.

- إن سياسة سكن احتكارية تم تأسيسها على الثلاثية التالية: الدولة تبرمج وتمول، الدولة توزع الدولة تُسيّر، مع قلة إمكانات الدولة المالية، قد ما أدى إلى قصر نظرها ودرجة محدوديتها.

- بقيت مساهمات المؤسسات السكنية المعنية بتمويل أصناف البرامج السكنية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ضعيفة وعاجزة عن تحقيق الطفرة المأمولة في مجال التمويل السكني؛ نظراً لعدم تخصص معظمها وقصر تجربتها في مجال الاستثمار العقاري؛ مما ساهم في استمرار الأزمة السكنية في الجزائر.

اعتمد الباحث عمران في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي للإعطاء صورة شاملة عن حالة قطاع السكن عبر المراحل التي عرفتْها الجزائر، إلى جانب تحليل المعطيات والأرقام والنسب التي استخرجها في شكل رسومات بيانية، كما استعانة الباحث بالمقابلة كأداة لجمع البيانات من المؤسسات التابعة لقطاع السكن. فكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

فقد تبين أن السكن باعتباره منفعة اجتماعية مستهلكة لم يحظ باهتمام يُذكر من طرف منظري التنمية في هذا البلد إلا في أواخر السبعينيات، أين بدأت مؤشرات الأزمة تلوح في الأفق؛ وهذا نتيجة الضغط الممارس على القطاع بنمطيه الحضري والريفي، وضع عكسه حجم الإشغال الكبير للمسكن 7.7% فرد في المسكن، وأكثر من 2.3 فرد في الغرفة . ودعم نشاط الصندوق في سنة 1971 بنظام جديد للادخار مخصص للسكن، وبداية من الثمانينيات بدأ الصندوق في تقديم قروض للخواص بغرض بناء مساكن ذاتية، إلى جانب تمويل مشاريع الترقية العقارية للمدخرين (عمران، 2011، ص280).

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

تشترك الدراستان في طرح مشكل السكن في الجزائر من خلال جعل السياسة السكنية كمدخل للوصول إلى مختلف المشاكل التي أصبحت لصيقة بقطاع السكن في الجزائر، ومحاولة تجزئة عملية الإسكان وعرض الأسس والمبادئ والأهداف والوسائل التي يسير من خلالها هذا القطاع، أما عن جوانب الاختلاف فإن دراسة الباحث عمران كانت عملية شاملة للسياسة السكنية في الجزائر لم يحدد الأبعاد الاجتماعية للدراسة فهذا ما سنحاول التركيز عليه في دراستنا الحالية.

- **الدراسة السادسة:** دراسة الباحث "martin lalonde" بعنوان أزمة السكن في الجزائر - سياسات تخطيط حضري غير ملائمة، جامعة مونتريال قسم الأنثروبولوجيا كلية الآداب والعلوم سنة 2010، تتمحور هذه الدراسة حول السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية تاريخ الدراسة، حيث استأنفت السلطة بعد الاستقلال السياسة الاستعمارية في مسائل تخطيط المدينة، لكن شهدت هذه الأخيرة تدهورا في الأوضاع من خلال السمات الاجتماعية والثقافية وزيادة أزمة السكن بحجم كبير و غير مناسب، وهكذا تقترب هذه الأطروحة من الموضوع الأنثروبولوجي لتأثير تنظيم السكن وأماكن المعيشة العامة أو الخاصة على المجتمعات البشرية.

فكان السؤال الرئيسي على النحو التالي: لماذا تفاقت أزمة السكن باستمرار في الجزائر منذ حرب الاستقلال رغم الجهود والاستثمارات الكبيرة التي بذلتها كل الحكومات المتعاقبة منذ ذلك الحين؟ .

ثم طرح الباحث أسئلة فرعية متمثلة في:

- لماذا كانت كل هذه الجهود غير فعالة إلى هذا الحد؟ .

- لماذا تدهورت ظروف السكن بشكل كبير رغم كل محاولات الإصلاح؟.

وتبنى الباحث الفرضية الرئيسية التالية: أن السياق الاجتماعي والاقتصادي المعقد والصعب الموجود في الجزائر لا يفسر كل شيء. معتبرا أن سياسات التنظيم الحضري وتنظيم الإسكان المطبقة منذ عام 1950 في الجزائر كانت غير كافية، مما أدى إلى تفاقم الظاهرة وعدم الكفاية، لأنها تجاهلت النمو الديموغرافي والخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان الذين تستهدفهم، مما أدى إلى التطور السريع للأحياء الفقيرة بنسبة كبيرة من المساكن حديثة البناء. استلهم الباحث هذه الفرضية من اندماج الملاحظات والتفسيرات التي طورها "بورديو" و"صياح" من جهة وتلك التي قدمها "جي سي".

اعتمد الباحث في إجراء الدراسة بالاعتماد على منهج التاريخ الاستكشافي والاثنوغرافي، تبنى هذا النهج ليتمكن من انشاء دراسة تجمع الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع لهذه للظاهرة، وتناول الأفكار والموضوعات التي تم تطويرها حول هذا الموضوع من قبل آخرين مثل "بيير بورديو" و"عبد المالك صياح" و"جي سي ريفيردي". مع ذلك، فقد حاول إجراء مراجعة للأدبيات على أوسع نطاق ممكن ودراسة مناهج أخرى أكثر كمية للظاهرة، وهي أيضًا مناهج وثيقة الصلة بالموضوع.

فكانت النتائج التي توصل إليها الباحث كالتالي: أتاح هذا البحث رفض فكرة أزمة السكن في الجزائر أنها ببساطة نتيجة لسياق تاريخي واجتماعي واقتصادي، من المحتمل أن تكون أزمة السكن قد نشأت من هذه العوامل وحدها، لكن قلة الاستثمار في هذا القطاع ضمن خطط التنمية أدت إلى تفاقم الظاهرة. وكشفت هذه الدراسة أيضًا أن أزمة السكن ليست فقط نتيجة لسياق صعب وقلة الاستثمار، ولكن أيضًا أن هذه الاستثمارات التي لم تكن كافية، وتم تخصيصها بطريقة غير فعالة، مما يفسر انخفاض إنتاجية الجمهور لقطاع السكن. ويؤكد الباحث أنه من الواجب التركيز على جانب جودة تصميم السكن الاجتماعي كعامل يمكن أن يؤدي إلى حلول لأزمة السكن في الجزائر.

أخيرًا، تؤكد هذه الدراسة أن أزمة السكن لا يأتي فقط من مزيج هذه العوامل المختلفة (الكمية المتاحة والجودة والتصميم) في الواقع، أن بعض الأشخاص (أو مجموعات من الناس) يستفيدون شخصيًا من ظاهرة أزمة السكن ويستخدمون قوتهم أو نفوذهم لمنع الوضع من التحسن لأغراض المضاربة، خاصة فيما يتعلق بالإسكان العام وأراضي البناء (laInde,2010,p103).

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

هناك تشابه صارخ بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية حول أزمة السكن في الجزائر، إضافة إلى التقارب في طرح الموضوع كليًا وجزئيًا من حيث تاريخ مشكل السكن في الجزائر والتداعيات الناجمة عنها.

إلا أن الاختلاف يكمن في تركيز الباحث على الجانب التاريخي لأزمة السكن وربط الظاهرة بمراحل الحكم في الجزائر، مبتعدا عن العمل الامبريقي والأدوات والتقنيات اللازمة للإحاطة بهذه الظاهرة كالزيارات الميدانية المتكررة والاستمارة، هذا إلى جانب تركيزنا على مدينة الوادي كمكان للدراسة، إلا أنه يمكن الاستفادة والاعتماد على بعض العناصر في الجانب النظري.

● **الدراسة السابعة:** دراسة الباحث سلاطينة رضا الموسومة بـ "الأحياء المتخلفة والنمو العمراني، دراسة ميدانية لحي الديار الزرقاء بمدينة سوق هراس"، مذكرة مكملة شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الحضري جامعة منتوري قسنطينة سنة 2006. جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة الوضع المتدهور الذي عرفته مدينة سوق أهراس في السنوات الأخيرة من جراء انتشار واسع للأحياء المتخلفة على ضواحي ووسط المحيط العمراني، حيث اتخذت صورة أخرى من النمو الغير المتوازن وغير مخطط حتى على حساب مناطق جبلية للمدينة. هذا نظرا لاستغلال الأحياء المتخلفة والجيوب العمرانية التي كانت مخصصة للبناء والتعمير، وبناء على هذا التصور طرح الباحث التساؤل العام التالي:

- ما هو مستقبل النمو العمراني للمدينة في ظل تواصل الأحياء المتخلفة، وما هي الإجراءات المحددة التي يمكن اتخاذها للقضاء على الأحياء المتخلفة أو التخفيف من وطأتها؟، ومن هذا السؤال الرئيسي يندرج عنه عدة تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- كيف نشأت الأحياء المتخلفة وتوسعت؟ .
- ما هي وضعيات سكان الأحياء المتخلفة الاجتماعية والاقتصادية؟ .
- ما هو الجديد والبديل في تخفيف ظاهرة الأحياء المتخلفة؟ .
- ما هي سياسة النمو العمراني في صورة الإبقاء على الأحياء المتخلفة؟ .

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وتم اختيار العينة القصدية في انتقاء مفردات العينة، كما اعتمد في جمع المعطيات على مختلف الأدوات الملاحظة والمقابلة والاستمارة معتمدا على التحليل السوسيولوجي لتلك المعطيات، فكانت نتائج الدراسة كالتالي:

أدى التحول العمراني في وجود خلفيات معينة كغياب التخطيط والتسيير وإهمال المخططات التعمير مع التغير الحضري السريع إلى احتلال السكان للمجال بشكل فوضوي متخلف، وجد كذلك كثير من الأحياء في أزمة متعددة الأوجه، أزمة مع نفسها من حيث الاستخدام غير الوظيفي للمجال، الذي ينعكس سلبا على العلاقات الجوار وعلى راحة السكان من حيث تعدد مصادر الإزعاج النفسي والاجتماعي. إن هذا الاختلال

الذي تخلفه الأحياء المتخلفة من شأنه إنشاء أزمة اقتصادية بالنسبة للمدينة، ذلك بظهور الأسواق الفوضوية والتجارة غير المرخصة، والانتشار الواسع لباعة الأرصفة والطرق " الأنشطة الحضرية غير الرسمية"، كما توصل إلى أن جل النازحين الفارين من الأرياف يجدون صعوبة في الاندماج الحضري، هذا ما يخلق شيء من العدواة بينهم وبين السكان الحضريين (سلاطنية، 2006، ص156).

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

تتقاطع دراسة الباحث سلاطنية مع دراستنا الحالية في أن الأحياء المتخلفة زمة أتأبى الانقطاع وهي من الأسباب الرئيسية التي زادة من تفاقم أزمة السكن، كما تشترك الدراستان في البحث حول العلاقات الاجتماعية بين الجيران في الأحياء السكنية والوصول الى توصيف يمكننا من فهم طبيعة تلك العلاقات وماهي العوامل الاساسية التي تؤدي إلى ظهور أشكال الصراع المختلفة. إلا أن دراستنا الحالية تركز بشكل أكثر على المشاكل الناجمة عن الأحياء المخططة والتي طبقت في سياسة مشاريع الدولة من أجل القضاء على أزمة السكن.

6-2- الدراسات الأجنبية:

- **الدراسة الأولى:** دراسة الباحث Edward Brian Flournoy تحت عنوان "أسرة معيشية من ذوي الدخل المنخفض تقاوم من أجل الحافظ على سكن ميسور في الأحياء الثرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاجتماعية والسلوكية جامعة والدن الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2020.

كانت المشكلة في هذا العمل هي أن سياسات الإسكان العام الأمريكية ساهمت في استمرار تفاقم تركيز الفقر لدى المواطنين من ذوي الدخل المنخفض، من خلال إقامة أحياء سكنية مقسمة حسب الدخل الأسري والمستوى المعيشي، أي الاعتماد على سياسة تخصيص الأحياء، مما منعهم من الانتقال أو الطموح في مساكن ميسورة التكلفة في الأحياء التي تضم مختلف الطبقات الاجتماعية الأخرى، فكان تطوير سياسات إسكان قائمة على الدمج الاجتماعي والتنوع بالنسبة للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض (المعروف هنا بالبالغين ذوي الدخل المنخفض) يمثل تحديًا لواضعي السياسات العامة في الولايات المتحدة، فطرح الباحث السؤال الرئيسي على النحو التالي:

إلى أي مدى يعتقد صانعو السياسة السكنية أنها قد حققت النتائج المرجوة؟، و ما الذي تعكسه صانعة السياسات العامة ؟.

اعتمد Edward على طرح ثلاثة فرضيات في هذه الدراسة كانت كالتالي:

- الفرضية الأولى هي القائلة بأن نقل السكان ذوي الدخل المنخفض من الأسر المعيشية من الفقر المدقع إلى الأحياء الثرية من شأنه أن يحسن من أشكال التوظيف والزيادة في المدخول الأسري والأرباح فضلاً عن فرص تعليم الأطفال.

الفرضية الثانية تقول أن البالغين من الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض سيحققون الاستقرار الاجتماعي الاستراتيجي بعد 7 و 15 عامًا ويحافظون على الإسكان الميسور التكلفة في الأحياء الثرية.

الفرضية الثالثة افترضت أن النتائج المتوقعة ستكون مثل المساكن العامة للفقراء تأثر على نمط عيش الأسرة داخل هذه الأحياء.

كان الغرض من هذه الدراسة هو استكشاف كيفية تأثير تصميم السياسة العامة الأساسية وتنفيذها على الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض للحفاظ على الإسكان الميسور التكلفة في الأحياء الثرية، فمن خلال هذه الدراسة كان الباحث يعمل على تسليط الضوء على أهمية تصميم السياسة العامة وتنفيذها، مما يسمح لواقعي السياسات بفهم أفضل بأن سياسة واحدة لا تتاسب جميع المواقف والحالات، وبالتالي تمكينهم من تصميم السياسات لتلبية الاحتياجات بشكل أفضل.

استخدم الباحث في هذه الدراسة نهج تحليل السياسة النوعية، كان التصميم عبارة عن دراسة حالة متعددة حول برامج التنقل السكني (MTO . Mt. Laurel . Gautreaux)، كانت العينات والإعدادات مقصورة على منطقة شمال وسط تكساس. وقد اشتملت العينة على أربعة مشاركين من مختلف مجالات برامج الإسكان العام لتحقيق منظور إسكان متوازن لاكتساب صحة البيانات، واستخدمت عينة كرة الثلج والتي وفرت شبكة من الأشخاص الذين يعرفون أشخاصًا آخرين غنيين بالمعلومات الخاصة بالقضية، ولقد جمعت اتفاقيات المشاركين الموقعة عن طريق البريد الإلكتروني لهذه الدراسة من أجل التفويض والتحقق.

في هذه الدراسة، استخدمت أداة المقابلة شبه منظمة لجمع البيانات لهذا المشروع البحثي، طبقت أسئلة المقابلة شبه المنظمة التي طُرحت على المشاركين؛ قدمت ردودهم معلومات عن تأثير سياسة الإسكان الميسور التكلفة على البالغين ذوي الدخل المنخفض فيما يتعلق بتقلهم إلى الأحياء الفقيرة من أجل توظيف ودخل ومكاسب أفضل والنهوض بوظائف الشباب، لقد استخدمت العملية خطوة بخطوة لإنشاء قصة دقيقة وغنية من المعلومات التي تم جمعها.

أهم النتائج لهذه الدراسة:

تم توفير مساكن ميسورة التكلفة للأسر والأشخاص البالغين من الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض في أمريكا، ومع ذلك كانت تلك السنوات مليئة بالتمييز العنصري والفصل العنصري واستخدام القوانين الواقعية التي انتهكت تعديلات دستور الولايات المتحدة، والتي أثرت بشكل خاص على الأمريكيين الأفارقة، حيث خلق تاريخ السياسات العامة للإسكان التي أصدرتها الحكومات الفيدرالية والحكومات المحلية عن قصد مشكلة لا تزال قائمة حتى اليوم.

كما توصل الباحث بشكل مؤسف أن الحكومة الأميركية كرست الكراهية والعنصرية والتمييز والفصل العنصري والعنف الذي سمح للحكومات باستخدام القوانين بحكم القانون والواقعية لانتهاك الحقوق الدستورية للمواطنين الأمريكيين من أصل أفريقي، على سبيل المثال قامت الإدارة الفيدرالية للإسكان والإدارة بتوزيع دليل ميداني للاكتتاب للبنوك وشركات التأمين حتى أواخر عام 1973، يقيد صراحة بيع أي مالك منزل أبيض إلى أمريكي من أصل أفريقي، وخفض قيمة منزله إذا كان يعيش بجوار أمريكي من أصل أفريقي.

اكتشفت الدراسة أن سياسات الإسكان السابقة والحالية التي تشير إلى أنها تقيّد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض من الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض الذين يحافظون على مساكن ميسورة التكلفة في الأحياء الثرية، لسوء الحظ تعكس نتائج الدراسة أن 74٪ من المشاركين لم يصلوا أبدًا إلى الأحياء الغنية، وقد تم الحفاظ على الإسكان الميسور التكلفة في الأحياء الغنية بالقرب من مناطق الفرص العالية (Flournoy,2020,p34).

أوجه التشابه والاختلاف مع دراستنا الحالية:

تعنى كلا الدراستان بتسليط الضوء على السياسات السكنية حسب البلد كمتغير مستقل في كلتا الدراستين، كما تشترك الدراستان في اتخاذ المستوى المعيشي للأسر من أجل فهم المبادئ والأبعاد التي تقوم عليها السياسة السكنية. كذلك تبين لنا هذه الدراسة تأثير السياسة السكنية على العلاقات الاجتماعية وهي أحد الأبعاد الأساسية التي تقوم عليها دراستنا، كما تتجلى نقاط الاختلاف أيضا في المشاكل المراد التقصي حولها فتبين من خلال نتائج دراسة Edward في الولايات المتحدة الأمريكية أن سياسة الإسكان تخلف التمييز العنصري والإقصاء والعزل العرقي كما أن هذه الدراسة اعتمدت كليا على المنهج النوعي بأدواته، حيث سنعتمد في دراستنا الحالية على الاستمارة والملاحظة.

• **الدراسة الثانية:** دراسة الباحث Christophe Amors بعنوان "قضايا السكن الاجتماعي والتنوع الاجتماعي وعلاقات الجوار والعوامل المؤثرة"، دراسة ميدانية لسكان HBM à plan-les-Ouates جنيف سويسرا سنة 2012. وتتمحور مشكلة موضوع الدراسة حول علاقات الجوار بين سكان مباني الإسكان الاجتماعي، وكذلك مع جيرانهم الذين يعيشون في شقق "السوق الحرة" (إيجار مجاني أو أصحاب شقتهم)، حيث شهدت تلك الأحياء السكنية أنواع مختلفة من العلاقات الاجتماعية بين السكان والجيران في الحي وأدت تلك الأحياء إلى تفضيل جوار العائلات من نفس الأصل، من نفس الثقافة ومن نفس المستوى المعيشي، ناهيك عن الصراعات والنزاعات المختلفة بين الجيران، ما جعل الباحث ينطلق من سؤال البحث الرئيسي على النحو التالي:

- ما هي العوامل المتعلقة بالمزيج الاجتماعي التي تؤثر على أنواع العلاقات الموجودة بين سكان مباني الإسكان الاجتماعي، وأيضًا بين هؤلاء السكان وجيرانهم في الأحياء الأخرى؟.

اعتمد الباحث في دراسته هذه على منهج التحقيق الميداني الذي طالت مدته قرابة ثلاثة سنوات، مع الاعتماد على أداة الملاحظة والاستمارة في جمع البنات التي وجهت للمبحثن في ميدان الدراسة.

فكانت أهم نتائج البحث كالتالي:

عينة الدراسة هي منطقة حيوية إلى حد ما، حيث تكون الاتصالات عديدة، وعلاقات الجوار مشبعة بالاحترام والكرامة، وتوفر بيئة تُعتبر في كثير من الأحيان ظروف سكن ممتعة ومرضية، وبعض الأنشطة الجماعية يحضرها السكان بشكل أفضل بحيث يتركون الحرية في المشاركة ومدة الحضور.

بعد ست سنوات من دخول المساكن لأول مرة، لم يكن هناك تدهور في الظروف المعيشية، تم تأكيد في هذه الدراسة أن السمعة طيبة للمنطقة ومجموعة الجيران أيضًا من قبل إدارة العمل الاجتماعي والشباب في البلدية، كذلك الاتصالات بين الجيران هي علاقات جوار متكررة ومحترمة إلى حد ما للآخرين و محفوظة.

لا يبدو أن أشكال الاختلاط الاجتماعي الموجودة تؤدي إلى انقسامات ملحوظة، لكن العلاقات الأكثر ودية تتطور أولاً بين الناس المتشابهين في الأصل واللغة والدين والثقافة، وتوصل الباحث أن طبيعة تلك الصراعات يمكن اعتبارها بالشكل الطبيعي الذي تفرضه الحياة اليومية داخل المدينة، نظرا للتنوع الثقافي والاجتماعي مقابل تعدد الآراء واختلاف وجهات النظر وأساليب العيش.

إن أهم العلاقات تتعلق بالأصدقاء في المجال العام ولأسرة داخل المنزل ويمكن أن تترابط هذه العلاقات فيما بينها في المجال العام في أوقات الفراغ والعطل وأيام نهاية الأسبوع، ويمكن أن تصبح العلاقات الاجتماعية أكثر ترصفا من خلال المشاركة في الأنشطة التطوعية والممارسات الاجتماعية مع الجيران في الحي.

لم تسمح عملية البحث لتحديد الأشخاص الذين يعانون من التهميش الاجتماعي، حتى لو كانوا موجودين من بين أولئك الذين لم يستجيبوا للاستطلاع، إذا الأشخاص المندمجون جيداً إلى حد ما يترددون بشكل أساسي على الأشخاص المقربين منهم من خلال تاريخهم أو خصائصهم الشخصية ولا توجد علامات على ذلك المتوقع (Amos,2012,p74).

أوجه التشابه واختلاف مع الدراسة الحالية:

عند الباحث في دراسته العمل على الأبعاد الاجتماعية للعلاقات المختلفة بين الجيران داخل الأحياء السكنية، فيعتبر هذا التوجه أحد الزوايا المهمة التي تتناولها دراستنا الحالية من أجل محاولة فهم صور وأشكال العلاقات المختلفة في الأحياء السكنية في مدينة الوادي، ومدى تأثير السياسات السكنية على تغير هذه العلاقات أو الدفع بظهور علاقات جديدة لم يكن لها وجود معتبر من قبل، إلا أن دراستنا الحالية تختلف في مرورها إلى أبعاد مختلفة كالمستوى المعيشي والخصائص الاجتماعية والبحث في الدور الذي تلعبه في تنظيم السكن من خلال تطبيق السياسة السكنية في الجزائر على البرامج السكنية المختلفة و الشرائح الاجتماعية التي تنتمي لهذه البرامج، مع المحددات الاجتماعية التي تمكنها من الوصول إلى النوع السكني المحدد.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة Jennifer Boekhoudt الموسومة بـ "الإسكان الاجتماعي في أوروبا، تحويل قطاع الإسكان الاجتماعي في أوروبا لجعله ممكناً ومستداماً في المستقبل"، أطروحة الماجستير في كلية الهندسة المعمارية، جامعة دلفت التكنولوجية سنة 2010. تتمحور مشكلة الدراسة حول العرض الحالي للمساكن الإيجارية الاجتماعية التي لا يمكن أن تلبي الطلب المتزايد على الإسكان الاجتماعي في أوروبا، فطرح الباحث السؤال الرئيسي التالي: من أجل تعزيز التطورات المستقبلية للإسكان الاجتماعي في أوروبا ما هي الاستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تؤثر بشكل إيجابي وهل ينبغي تنفيذها لتحقيق هذه الغاية، مع الأخذ في الاعتبار فعالية وكفاءة الاستراتيجيات ودعم الجهات الفاعلة ؟.

فحدد الباحث ثلاثة فرضيات مهمة وهي:

الفرضية الأولى: حفزت الطلب المتزايد على الإسكان الاجتماعي في السنوات الماضية نمو عدد سكان أوروبا بسرعة، ويرجع ذلك في الغالب إلى فائض المهاجرين في التسعينيات، حيث غالبًا ما يكون هؤلاء المهاجرون من ذوي الدخل المنخفض وهم مؤهلون للحصول على مساكن الإيجار الاجتماعي.

الفرضية الثانية: ارتفاع عدد حالات الطلاق في السنوات العشر الماضية بنسبة 40٪، وهذا له تأثيره على سوق الإسكان، حيث أصبح هناك عدد أكبر من الأسر الأصغر، والأسر الوحيدة في حاجة إلى مسكن أصغر، وخاصة مسكن إيجار ميسور التكلفة بسبب انتكاسة في إجمالي الدخل.

الفرضية الثالثة: ارتفاع عدد المسنين في أوروبا هو أيضًا سبب لتزايد الطلب على الإسكان الاجتماعي. غالبًا ما يكون لهذه المجموعة احتياجات خاصة للسكن، أحيانًا مع الرعاية إما في قطاع الإيجار أو ملكية المنازل.

فعمد الباحث لاتباع الاستراتيجية التالية: في هذا البحث تم استخدام استراتيجيتين، استراتيجية دراسة الحالة والاستراتيجية التفسيرية. في دراسة الحالة، تم استخدام مشروع إسكان اجتماعي حديث لاستكشاف آثار المشروع السكني، أما بخصوص استخدام نهج التفسير (أثناء المقابلات مع الممثلين) لفحص السكن الاجتماعي، كذلك اعتمد الباحث على الطرق المنهجية الأخرى مثل: دراسة الأدبيات عن تمويل الإسكان، كما اعتمد أيضًا على دراسة الوثائق المتعلقة بالشركات السكنية في مجال التمويل والبناء في أوروبا والقيام بمقابلات مع الجهات الفاعلة المختلفة لقياس الدعم للاستراتيجيات المختلفة للإسكان.

فكانت أهم النقاط التي توصل إليها الباحث هي أن مشاريع الإسكان أصبحت أقل جدوى بسبب النقاط التالية:

- ارتفاع تكاليف البناء وعدم توفر أراضي للبناء.

- ارتفاع تكاليف الاقتراض في السوق المالي المحلي، و الرقابة الصارمة على الممارسات السكنية.

- انخفاض وتراجع إعانة العقارات المؤجرة وبالمقابل الزيادة في تكاليف الإيجار. (Boekhoudt, et al, 2010,p80).

أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية:

تلتقي هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في العديد من النقاط منها المنهجية والنظرية وكذلك التشابه في اختيار موضوع السكن ومحاولة فهم أزمة السكن بالاعتماد على تفسير معطيات واقعية وأدبيات سابقة والاعتماد على أدوات جمع البيانات كالملاحظة والاستمارة. أما جوانب الاختلاف تكمن في أن دراستنا الحالية

لا تقتصر فقط على محاولة فهم المشاكل السكنية المتعلقة بالقدرات المادية المواطنين، بل تحاول الغوص أكثر في المشكلات النوعية المتعلقة بالسكن من خلال الاعتماد أساساً على الأبعاد الاجتماعية لتغطية الموضوع من جوانب متعددة.

- **الدراسة الرابعة:** دراسة الباحثة Camila Loreto Cociña Varas الموسومة بـ "الإسكان كعمران: دور سياسات الإسكان في الحد من عدم المساواة الحضرية دراسة عن برامج الإسكان لما بعد عام 2006 في بوينتي ألتو تشيلي"، أطروحة مقدمة لدرجة الدكتوراه في التخطيط التنموي وحدة تخطيط التنمية، جامعة كوليدج لندن سنة 2017. تستكشف هذه الأطروحة الدور الذي تلعبه سياسات الإسكان في الحد من عدم المساواة من خلال إنتاج السكن في المدن، ثم قياس سياسات الإسكان بشكل أساسي من خلال الإنجازات الكمية للسكن و ربطها بالتخفيف من حدة الفقر، حيث يناقش هذا البحث المواقف المعيارية فيما يتعلق بتعريف الحد من التفاوتات كموضوع للسياسة الاجتماعية، فتتطلب الباحثة من السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور سياسات الإسكان في الحد من عدم المساواة وكيف يمكن أن تحقق المساواة من خلال إنتاج المدن؟.

كما فصلت الباحثة "camila" مشكلة البحث عبر طرح عدة تساؤلات فرعية كانت كالتالي:

- إذا حددنا بشكل معياري الحد من التفاوتات كموضوع للسياسات الاجتماعية، فكيف يمكننا تعريف التفاوتات بما يتجاوز معناها الاقتصادي، وفهم العلاقة بين جوانبها الكمية والنوعية؟.
- ما هي العناصر الرئيسية التي تعيد تعريف إمكانات الإسكان والفضاء كعوامل للحد من عدم المساواة؟.
- ما هي الجوانب الرئيسية لإنتاج المساكن التي يمكن أن تسهم في الحد من الأبعاد المختلفة لعدم المساواة؟.

تم إجراء العمل الميداني في باجوس دي مينا، وهي منطقة محيطية في سانتياغو شيلي، حيث تم فحص برنامجين للإسكان لما بعد عام 2006. وحاولت الباحثة استكشاف مدى مساهمتهم الفعلية في معالجة مشكلة عدم المساواة في الإسكان، بالاعتماد على منهج دراسة الحالة بشكل أساسي من خلال البحث بشأن المنطقة أو الأقاليم التي تم البحث فيها، كانت منطقة BdM وهي أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في سانتياغو، فعينت الباحثة منطقة بوينتي ألتو كمجتمعات للدراسة لهذا البحث، لأنه على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت مدينة بوينتي ألتو بناء مشاريع إسكان اجتماعي ضخمة فكانت BdM هي منطقة سيئة السمعة تم بناؤها في التسعينيات من القرن الماضي ووصمت بالعار منذ سنواتها الأولى، حيث يبلغ عدد سكانها الرسمي

122.278 ألف نسمة، وتتألف من 49 حيًا (سكنات) ذات أنماط وتاريخ مختلف، لكن جميعها تشترك في بعض القواسم المشتركة.

تألف العمل الميداني في هذه الدراسة بشكل أساسي بين مزيج من أربعة أنواع من الأنشطة: أولاً، زيارات ميدانية إلى BdM، مع إقامة المقابلات ورسم الخرائط والمشاركة وتدوين الملاحظات؛ ثانياً، اجتماعات مع مختلف السلطات والمهنيين من المؤسسات العامة والأكاديمية على المستويين المحلي والوطني؛ ثالثاً، حضور الفعاليات الرسمية المتعلقة ببرامج التنمية في كل من الأراضي والمباني العامة الأخرى؛ وأخيراً، مجموعة بيانات ثانوية من المؤسسات العامة ومن أرشيف نظم المعلومات الجغرافية.

فكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال هذه الدراسة هي:

تحتاج سياسات الإسكان لدمج الدروس المستفادة في البرامج الحضرية، ليس كقضيتين منفصلتين، ولكن كجزء من السؤال الجماعي لإنتاج مدن عادلة. عند القيام بذلك ستتاح لسياسات الإسكان فرصة للتعامل مع عدم المساواة والتجزئة والإقصاء.

سياسات الإسكان في الشيلي كان لها أثر في تحقيق المساواة الاجتماعية من خلال الاهتمام بمطالب واحتياجات الفقراء والمحرومين وذوي الدخل المحدود، وتم تخصيص المساكن الاجتماعية لهذه الفئة ما جعل نقلة نوعية في حياتهم ومنحهم فرص جديدة للاندماج الاجتماعي داخل المدينة فهذا بدوره مكن العديد منهم من إيجاد طرق جديدة لكسب لقمة العيش والعمل في المصانع القريبة ولالتحاق بنمط التحضر الذي تتميز به أغلبية المدن (Cocina varas, 2017, p120).

أوجه التشابه والاختلاف مع دراستنا الحالية:

تتفق هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في أن سياسات الإسكان كمتغير مستقل لها دور فعال في الحد من عدم المساواة الاجتماعية، من خلال العمل على الاهتمام بالفئات الهشة وذوي الدخل المحدود والفقراء والالتفات لاحتياجاتهم الأساسية التي من بينها توفير سكن لحفظ كرامة المواطنين. لكن تتطلب هذه العملية تخطيط مسبق بالاعتماد على العديد من الجوانب التي تنعكس في أبعاد ذات تخصصات مختلفة تجعل من السكن مكان للعيش في العصر الحديث. فتختلف أيضاً الدراستان في العديد من النقاط والعناصر لكن أهمها منهج دراسة الحالة الذي اتبعته الباحثة camila واعتمادها على المقابلة في هذه الدراسة بالإضافة إلى الاختلاف في المجال المكاني والزمني بين الدراستين.

7- الإتجاه النظري للدراسة:

يتفق العديد من علماء الاجتماع والمنظرين أن النظرية بناء فرضي استنتاجي يعبر عن نسق فكري معرفي على درجة عالية من التجريد، وعن رؤية منهجية منظمة، كما تعرف النظرية في أبسط معانيها بأنها مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات لها علاقة ببعضها البعض والتي تقترح رؤية منظمة للظاهرة، وذلك بهدف عرضها و التنبؤ بمظاهرها (انجرس، 2004، ص54). وهي ذات أفكار محددة ومتسقة مع بعضها تترجم علاقة ثابتة بين متغيرات بعينها بهدف تحديدها والتنبؤ بما يعتريها من تغيرات. كما يمكننا أن نستقرأ منها تعميمات تساعدنا على توسيع نطاق معرفتنا بخصوص ظاهرة ما وهي تلعب أيضا دور المرشد الفكري في أي بحث علمي، فقد استعرض توماس وورد thomas ward سبعا وعشرين تعريفا توصل بناء على ما جاء فيها إلى تعريف للنظرية بأنها "نسق استنباطي استقرائي يتكون من تعاريف ومفاهيم وافتراسات، تعبر عن علاقة بين اثنين أو أكثر من أوجه الظاهرة ويمكن أن يشتق منها فرضيات يمكن التحقق من صحتها أو خطئها (عيسى عثمان، 2008، ص16).

ومن وظائف النظرية أنها تساعد في توجيه البحث، فهي التي تحدد للباحث ما يجب أن يسلك من اتجاه في طريق بحثه لأنها تقيدته بالمفاهيم والمصطلحات التي بنيت بها النظرية، ومن خلالها يقوم الباحث بتفسير الظاهرة المدروسة حسب النظرية التي يتبناها في بحثه. حسب "تالكوت بارسونز" فقد قال بأن النسق النظري، بالمفهوم الحديث، يشكل وحدة لمفاهيم مترابطة متسادة منطقياً وبنائياً، لها مرجعية إمبيريقية، في الواقع تشكل فيها العلاقات بين الأجزاء إمكانية اشتقاق فرضيات جديدة أو تعميمات تعبر عن انتظامات إمبيريقية (parsons, 1971,p21).

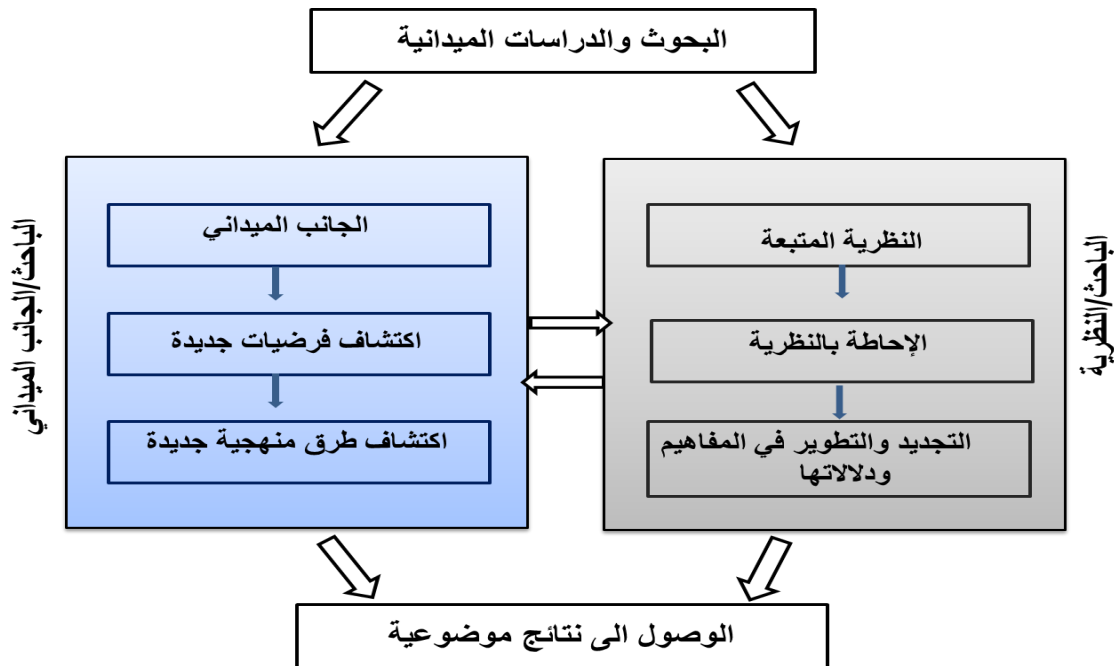
كما تعكس النظريات واقع المجتمعات السابقة التي انبثقت منها الأفكار الأولى حول النظرية، لأنها خلاصة ما توصل إليه المنظرون من معارف تخص المجتمعات التي درست، وتتوقف على توجهاته والأهداف التي يتوخاها منها، والعقيدة التي ينطلق منها. لهذا السبب لا يمكنها أن تكون سياقاً عالمياً يطبق على كل المجتمعات، فقد تصلح لبعضها وقد لا تصلح للبعض الآخر، وقد يصلح أيضاً إلا جزءاً منها، وهنا تظهر نسبية هذه النظريات بسبب اختلاف المجتمعات خاصة العربية والغربية، وهناك أيضاً بعض النظريات التي لا تتمتع بالقدرة على مواكبة التغيرات السريعة للمجتمعات وهنا قد يتم إسقاطها من حيز الاهتمام، أو ترك بعض ما جاءت به وتغييره بحسب الأوضاع الأنية (رحماني، بكوش، 2015، ص4).

7-1- دور النظرية في البحوث الميدانية:

عملت معظم البحوث الميدانية حول هذه العلاقة، على وظيفة النظرية في البحوث الاجتماعية و اختبار الفرضيات والتحقق من صحتها، ويمكن إثبات هذه الوظيفة للنظرية من خلال الدراسات الميدانية، إذ يفترض أن البحث يبدأ بوضع فرضيات تتضمن دلالات يتم إخضاعها ميدانياً للاختبار والتحقق من صحتها، بحيث تقرر النتائج الميدانية قبولها أو رفضها، ويرى "ميرتون" أن وظائف البحث الميداني تتجاوز هذه الوظيفة، وأن هناك وظائف أخرى للنظرية في للبحث الميداني (Merton,1968,p32).

ولا يخفى عنا أن استخدام النظرية في البحث العلمي أهمية، فهي تساعد الباحث على فهم الظاهرة أو المشكلة والعلاقة بين العوامل والمتغيرات، يقول الباحث "جان ليبيار" القطب النظري يقود طريقة وضع الافتراضات وبناء المفاهيم، وهو يقترح قواعد تفسير الواقع وتحليل الحلول المعطية مؤقتاً للمعضلات وهو الذي يحدد حركة تحويل الأمر إلى مفهوم معين، أما الباحث "موريس انجرس" فيقول "إن رجونا إلى نظرية لها علاقة بمشكلة بحثنا يسمح لنا بتوضيحها وتوجيهها وتستخدم النظرية كدليل لإعداد البحوث نظراً إلى ما توفره من تأويلات عن الواقع وهي تضمن توضيحاً وتنظيماً أولياً للمشكلة (انجرس، 2006، ص144).

كما أن توظيف النظرية في البحوث الميدانية أهمية كبيرة يمكن أن نلخصها في الشكل التالي:



الشكل رقم(1): يبين دور النظرية في البحوث الاجتماعية الميدانية.

المصدر: من إعداد الباحث استناد للتراث النظري.

ومنه نقول أن لاستخدام النظرية في البحث العلمي أهمية كبيرة، فهي تساعد الباحث على فهم الظاهرة أو المشكلة والعلاقة بين العوامل والمتغيرات، يعني استخدام مقارنة نظرية لفهم وتفسير ظواهر معينة في مجالات متعددة مثل العلوم الاجتماعية، لأنها تساعد الباحثين في توجيه بحوثهم وتحديد الأسئلة التي يجب عليهم الإجابة عنها، وتنظيم أفكارهم وأبحاثهم وتوفير إطار منطقي ومنهجي لفهم الظواهر وتحليلها، فهي بمثابة مفتاح يوفر إطاراً لفهم الظواهر المعقدة وتحليلها.

وفي هذه الدراسة سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للمدينة والبناء الاجتماعي للمؤسسات التي تعمل على تسيير وتنظيم شؤون المدينة المتعددة بشتى قطاعاتها المختلفة، من بينها قطاع السكن الذي يعتبر القلب النابض للسياسة الحكومية، كونه القطاع الأكثر حساسية لما يحمله من اهتمام من مختلف التخصصات العلمية، ونظراً لما يوفره السكن لأهم حاجيات الإنسان والفرد داخل المجتمع، فبقدر أهمية السكن تزيد الحاجة إليه. وبالتالي، يجب توفير هذا المطلب الأساسي، من خلال الاعتماد على نسق تنظيمي بين مؤسسات الدولة العامة و المؤسسات الخاصة وصولاً إلى بناء وحدات سكنية تم التخطيط لها والأخذ بالأبعاد الاجتماعية المختلفة في تجسيد هذه المشاريع، فالوظيفة التي يقدمها السكن لأفراد المجتمع تعود إلى ترتيبات مسبقة ومراحل تم تأطيرها ودراستها في سياسات السكن الخاصة بكل نموذج ونمط سكني، وباعتبار حلقة السكن عملية تنظيمية تعتمد على نسق وهيكل تنظيمي ومؤسسات لتجسيد السياسة السكنية والتي بدورها تحقق التوازن بين أهداف الدولة و مطالب المجتمع، حيث سنتبنى النظرية البنائية الوظيفية في هذه الدراسة باعتبارها الأقرب والأنسب في تحليل موضوع الدراسة.

7-2- النظرية البنائية الوظيفية:

عمل المفكرون وعلماء الاجتماع في البدايات الأولى في بناء وتأسيس المعرفة بافتراض وقياس المجهول الجديد بما هو معروف، وبهذا اعتمد هؤلاء في دراساتهم الأولى على قياس المجتمع بالكائن الحي، مما أدى إلى ظهور ما سمي بالنظرة العضوية، وقد شمل القياس النظر إلى المجتمع كوحدة كلية تتكون من أجزاء مترابطة، تعمل ككل فيما بينها على تلبية حاجات الوحدة الكلية من أجل ضمان استمرارية البناء الكلي، وبالتالي، استمرار وجودها. يتضمن هذا التصور، إضافة لما تقوم به الأجزاء من وظائف لكل افتراض علاقات تساندية تتضمن أن أي تغير في وظائف جزء أو أكثر يمكن أن يرتبط بتغير في الأجزاء الأخرى وفي حالة النسق والبناء العضوي ككل (عيسى عثمان، 2008، ص 42).

من هذا المنطلق تطور ما سمي بداية بالنظرية الوظيفية، والتي عرفت فيما بعد أيضاً بالبنائية الوظيفية. والأساس هنا تفسير الوجود الاجتماعي واستمراره وظيفياً ... وقد ارتبط تصور المجتمع كوحدة كلية بمفهوم

النسق الاجتماعي الذي يتضمن معناه هذه الحالة، تتشكل الوحدة النسقية من أجزاء مترابطة متسلسلة، يقوم كل جزء منها بوظيفة أو أكثر، تلبي حاجات النسق والأعضاء فيه وبهذا يفسر وجود العضو أو الجزء بما يقدمه من وظائف، كما يفسر استمرار وجوده باستمرار قيامه بوظائفه التي تعتبر في الوقت نفسه من مستلزمات استمرار الوحدة الكلية كعمل أعضاء الجسم مع الجسم كله (كريب، 1978، ص 63).

7-2-1- التطور التاريخي للنظرية:

تنسب الإلهامات الأولى للنظرية البنائية الوظيفية إلى إسهامات "أوجست كونت A.Comte" الذي افترض أن المجتمع يمثل وحدة متكاملة تتألف من بناءات ونظم ومعتقدات وأخلاقيات ترتبط بعلاقات متسلسلة، مما يلبي الوظائف الضرورية لاستمرارية المجتمع. ويعني هذا الافتراض أن دراسة أي جزء يجب أن تتم في إطار الكل وعلاقته بالأجزاء الأخرى (عيسى عثمان، 2008، ص 41)، وكان يعتقد "أوجيست كونت" أن مثل هذا التناول التكاملي بنائياً ووظيفياً يمكن أن يؤدي إلى بناء نظريات وقوانين عامة وشاملة هذا وتتضمن العلاقات المترابطة والمتسلسلة بين الأجزاء، يعني القول بأن أي تغير في جزء أو أكثر يمكن أن يؤدي إلى تغيرات في الأجزاء الأخرى، وحالة الكل، وبهذا فسر كونت التغير الاجتماعي بالتغير في أنماط الفكر، وقد رصد فيما أسماه بقانون المراحل الثلاثة وهي أنماط فكرية ثلاثة تمثل تطور الفكر الإنساني تاريخياً، وهي نمط الفكر الاسطوري، فالنمط الميتافيزيقي، ثم النمط الوضعي، يقابلها تغيرات في التشكيلات الاجتماعية جعلها في المجتمع العسكري والصناعي (كابان، دورتيه، 2010، ص 25).

و يعتبر آخرون أن أول صياغة متسقة حول منطق الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع هي تلك التي قدمها عالم الاجتماع "إميل دوركهايم" من خلال كتابيه «قواعد المنهج في علم الاجتماع» و«تقسيم العمل الاجتماعي»، حيث يحوي الكتاب الأول تمييزاً بين كل من التفسير العلمي أو السببي وبين التفسير الوظيفي لظواهر المجتمع، مع ملاحظة أنه أكد الحاجة العلمية إلى كليهما (Bellah, 1959, p4)، وأما الكتاب الثاني فقد خصص جزأه الأول لدراسة وظيفة تقسيم العمل وخصص الثاني لتوضيح أسباب وشروط تقسيم العمل، فوظيفة تقسيم العمل تتمثل في أنه أساس للتضامن العضوي للمجتمعات المتقدمة المعقدة الشديدة التباين، وأما أسبابه وشروطه فتتخلص في زيادة الكثافة الاجتماعية التي تزيد بدورها من التباين الفردي الناجم عن عدم تكامل الشعور الجمعي المشترك، فكانت أول مسألة اجتماعية عالجها (دوركهايم، 1950، ص 10).

كما نجد أيضاً "هيربرت سبنسر H.Spencer" فقد حاول تقديم تفسير بنائي وظيفي للمجتمع قياساً على الكائن الحي مركزاً على علاقة الأجزاء ووظائفها، واستخدام المماثلة البيولوجية وكان إسهامه الأهم في تناوله

للبناء الاجتماعي وخاصة من حيث تغيره من بناء بسيط التركيب الذي تتصف به المجتمعات القروية إلى بناء معقد التركيب حيث تتواجد المجتمعات الكبيرة كالمدين، وحيث تعكس زيادة درجة التباين البنائي مستوى أعلى من الاعتمادية بين الأجزاء مما يزيد في نظره من زيادة درجة التكامل، وزيادة قدرة المجتمع على التكيف والبقاء (المعطي، 1998، ص106).

بعد هذا جاء "باريتو Pareto" ليركز على مفهوم النسق الاجتماعي، معبراً به عن الوحدات الاجتماعية وخاصة المجتمع، ليشمل معناه افتراض النظر إلى المجتمع كوحدة مكونة من أجزاء متداخلة ومتراصة، وأن أي تحليل للأجزاء لا بد أن يكون في إطار الوحدة الكلية للنسق (عيسى عثمان، 2008، ص42)، وقد استخدم باريتو الوظيفية بمعنى المنفعة مرتين: مرة على أنها إضافة أو إسهام تقوم به ظاهرة بعينها لتأكيد هدف بعينه وإنجازه، ومرة بوصفها إشباع حقيقي أو مفترض بقصد توكيد الحالة الراهنة للنسق الاجتماعي والمحافظة عليه (المعطي، 1998، ص104).

كما كان للأنثروبولوجيين دور كبير في تطوير الاتجاه البنائي الوظيفي، وخاصة ما جاء في كتابات كل من "مالينوفسكي Malinowski" و "رادكليف براون Radcliff Brown"، ما دعى هؤلاء إلى التوجه للتيار الوظيفي و تقديم إسهامات معتبرة في سياقه النظري، أنه لم تتوفر للأنثروبولوجيين البيانات التاريخية اللازمة لتفسير نشوء وتطور كثير من الظواهر الاجتماعية والثقافية، مما جعل التفسير السببي شبه مستحيل إلا بالحدس، ولهذا تم اللجوء إلى التفسير الوظيفي، حيث رأى مالينوفسكي أن الثقافة تنشأ وتتطور مرتبطة أساساً بالحاجات الإنسانية العضوية والنفسية، ثم تتحول من المستوى الفردي إلى المستوى الاجتماعي (لابورت، فارنبييه، 2004، ص39).

مؤكداً مرة أخرى أن الحاجات الاجتماعية وسيلية تكاملية تتيح الاستقرار وتنظيم والنمو والتقدم، فالإنجاز الثقافي في نظره ما هو إلا استجابة آلية وتلقائية للحاجات العضوية الحيوية أولاً والحاجات النفسية ثانياً، ثم ما يترتب على الاجتماع من حاجات ضرورية مشتقة ترتبط ببقاء الثقافة والنظام الاجتماعي، إذ يرى أن "النظرة الوظيفية للثقافة تؤكد المبدأ القائل: "بأن كل ثقافة بما تتضمنه من أشياء مادية ومعنوية وتقاليد ومعتقدات قامت لتلبي حاجات حيوية، ويمثل كل عنصر فيها جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه في إطار الكل" (Malinowski, 1966, 41)، وتتمثل الحاجات الحيوية والنفسية في الحاجة إلى الطعام والإنجاب واستمرار النوع والراحة الجسدية والأمان والحركة والصحة، بينما تتمثل الحاجات الاجتماعية المشتقة في تنظيم الإنتاج والتوزيع والنشاطات والأفعال الأخرى، إضافة إلى نقل المعرفة والتراث، وهذه جميعاً تفسر وظيفياً وجود النظم والضبط وعمليات التنشئة والتعليم.

ويرى "رادكليف براون" أن من الظروف الضرورية لبقاء المجتمع توفر حد أدنى من التكامل بين أجزائه ومكوناته، وبهذا يشير مصطلح الوظيفية إلى العمليات التي تحافظ على استمرار التكامل والتضامن، وكان يعتقد أن كل الأوجه البنائية تساهم في هذا بما عزا به إلى الاهتمام ببناء القرابة والطقوس الدينية، مركزاً على ما تقوم به من وظائف في تحقيق التكامل والتضامن (Winslow, 1987,p6).

بعدها ارتبطت البنائية الوظيفية بشكل واضح منذ العقد الثالث من القرن العشرين بكتابات "تالكوت بارسونز T.parsonse"، ثم تلاميذه أمثال "روبرت ميرتون R. merton"، ولم يقتصر دور بارسونز على ما قدمه من أفكار وتوجيهات وإنما تجاوز هذا في ما أثاره من نقد أدى إلى تعديلات في البنائية الوظيفية وظهور اتجاهات نظرية جديدة كالتبادلية ومنهجية الجماعة، لقد كانت غاية بارسونز بناء نظرية عامة شاملة تقوم في بعضها على ما تراكم من معرفة في علم الاجتماع، وخاصة على ما جاء في كتابات دوركايم وباريتو وفيرر، يجمع فيها بين الذاتي والموضوعي، ولقد شملت تجربته توجيهين مرحليين، تمثلت الأولى في محاولته بناء نظرية الفعل الاجتماعي، بينما انتقل في الثانية إلى النسق الاجتماعي دون التحول عن افتراض الفعل الاجتماعي أساساً كوحدة التحليل الأولى (عيسى عثمان، 2008، ص43).

أولاً/ نظرية الفعل الاجتماعي:

بمقابل مقاربة "ماكس فيبر" للفعل الاجتماعي لتحليل ودراسة الظواهر الاجتماعية، حيث عرف الفعل الاجتماعي بأنه الفعل الذي يحمل معنى ويأخذ فيه الفاعل سواء كان فرداً أو جماعة، ويتضمن هذا التوجه الافتراض القائل بأن الأفعال الفردية هي أساس ما يتشكل من بناءات ونظم وجماعات، كما يظهر لنا أثناء مناقشة معنى العمل الاجتماعي وصف "بارسونز" الأنواع المختلفة من العمل الاجتماعي، متخذاً الدافع أو التوجيه كأساس للتمييز بين أنواع العمل التي تتجلى في المعاني التي يحملها الفاعلون، وعليه فإن اكتشاف تلك الحقيقة يرتبط بمحاولة فهمها عن طريق التأويل واستبطان المعنى، وفي هذا السياق اعتبر "بارسونز" الفعل الاجتماعي وحدة التحليل الأساسية في أي نسق اجتماعي وقد صنف إضافة لتصنيفات فيبر الفعل الاجتماعي إلى :

- الفعل الاجتماعي الواسيلي الموجه لتحقيق غاية: ويرتبط بمستوى إدراك الفاعل.
- الفعل الاجتماعي التعبيري: بما يتضمن من تعبير عن حالات الرضى والاعتبار، ويعبر إذن عن الحالة الوجدانية للفاعل.

- الفعل الاجتماعي القيمي: ويرتبط بالمعايير والقيم والجانب الخلفي لدى الجماعة، ولهذا فهو يرتبط بالنظام، وينطوي معناه إلى درجة ما بالتكامل في النظام الاجتماعي (Mohinuddin,1998,p56).

ويسمى "بارسونز" سلوك الفرد أو المجتمع في سياق اجتماعي "العمل الاجتماعي" أي عمل اجتماعي له جانبان رئيسيان. أولاً ، هناك فاعل أو موضوع عمل اجتماعي، وثانياً، هناك سياق أو موقف في إشارة إلى أن الفاعل يؤدي فعلاً اجتماعياً (Abraham, 1982,p39)، ويحرص "بارسونز" على أن تناول الفعل الاجتماعي يفترض وجود فاعل، وبهذا يضمن تحليل الفعل إمكانية الرجوع لخصائص الفاعل وحالته والتي تترجم من خلال الفعل النابع من الحوافز التي يتضمن معناها المستوى الإدراكي والوجداني والقيمي، ومن هنا إكتشف "بارسونز" أن نظرية الفعل الاجتماعي كما تم طرحها، تساعد في تفسير السلوك، ولكنها لا تفسر قيام النظام الاجتماعي واستمراره، ولهذا تحول إلى تناول الفعل الاجتماعي في إطار النسق الاجتماعي (المعطي، 1998، ص107).

ثانيا / نظرية النسق الاجتماعي:

تستند جميع النظريات الاجتماعية لـ "تالكوت بارسونز" إلى حد ما على مفهومه للنسق الاجتماعي يتم التعبير عن الشكل العلني للنسق الاجتماعي كدور أو وظيفة، يقدم الدور أو الوظيفة نفسها بطرق مختلفة أي بأساق مختلفة عندما يتم تنفيذ الدور من قبل فرد، دون "بارسونز" نظريته هذه في كتابه "النسق الاجتماعي"، حيث أدخل الفاعل في علاقة مع الآخر أو الآخرين، فأعطى لمفهوم النسق الاجتماعي معنى يشير به إلى مجموعة من الفاعلين في عملية تفاعل ضمن موقف يشمل على الأقل وجهاً فيزيقياً بيئياً، وفاعلين لديهم حوافز لتعظيم المنفعة والرضى، وحيث تحدد علاقاتهم بالموقف بما في هذا علاقاتهم بالبيئة، والنسق الثقافي للجماعة، وما يتضمنه هذا من رموز مشتركة (Ritzer & Yagatich, 2012,p111).

كما تلعب عملية المؤسسة عند "بارسونز" أهمية كبرى في تشكيل نسق منظم متكامل وذلك بمأسسة أنماط الفعل والعلاقات، وبما يستدمجه الفرد ويتمثله من معان وقيم ومعايير في بنائه الشخصي، الأمر الذي يجعل الفرد بصفة تكاملية في علاقته بما هو اجتماعي ثقافي، وبما يربط السلوك الفردي بتوقعات الجماعة، وتتضمن عملية المؤسسة على المستوى الجماعي تحديد الوسائل والأهداف الشرعية والتي تصبح مرجعية التوقعات في إطار الجماعة، مطورا في بحثه حول النسق الاجتماعي من التركيز على الفعل الاجتماعي والفاعل إلى التركيز على الدور والمكانة، واعتبارهما أساس تحليل النسق الاجتماعي.

كذلك يرى "بارسونز" أن المجتمع ما هو إلا نسق نهائي يسعى إلى تحقيق النظام والتوازن الاجتماعي الذي يصبو إلى الاكتفاء الذاتي، وبينما كلمة نسق تعنى بأنه الكل الذي يتألف من مجموعة من الأجزاء التي تتكامل مع بعضها و تتميز عن بعضها، فإنها في الوقت نفسه تكون متجانسة متساندة، وتمثل مجموع الأجزاء التي يطلق عليها بالأنساق الفرعية، وإذا كان "بارسونز" تصور أن المجتمع عبارة عن وحدة كلية تضطلع بدورها الوظيفي، فإن هناك مجموعة من الأنساق الفرعية المكونة لهذا المجتمع تعمل على مواجهة الضرورات أو المتطلبات أو اللزوميات (Cuff, Dennis, Francis, & Sharrock, 2006,p96) وهي :

- 7- التكيف "Adaptation" ويضطلع بها النسق الاقتصادي الفرعي.
- 8- تحقيق الهدف "Goal Attainment" ويقوم بها النسق السياسي الفرعي.
- 9- التكامل "Integration" ويعمل على تحقيق الروابط الاجتماعية القائمة.
- 10- المحافظة على النمط "Latency and Pattern Maintenance" أو خفض التوتر len sion Management ويكون من نصيب المؤسسات الثقافية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية.

في نموذج AGIL ، هيمنت قضية العلاقات الداخلية داخل النظام على المرحلة الأخيرة من عمل بارسونز. سعى لفهم التبادلات بين المراحل المتميزة وظيفيا، على سبيل المثال، تتضمن المرحلة التكيفية (A) تراكم الوسائل لتحويل البيئة للنظام، ولكن إذا كان سيتم استخدامها في تحقيق الهدف (G) فيجب تسليمها إلى أولئك المنخرطين في هذه الأهداف، يجب أن يكون هناك بعض الحوافز وبعضها يعود إذا كان المشاركون في المرحلة "A" يريدون توفير الموارد -أو التسهيلات، كما يتحدث عنها بارسونز غالبًا لكي يعمل أي نظام يجب أن يكون هناك بعض التبادلات المتوازنة (على الأقل بالحد الأدنى) بين المراحل المختلفة (عيسى عثمان، 2008، ص53).

على سبيل المثال البسيط للغاية، تفي الحكومة بوظيفة تحقيق الهدف للمجتمع، وتسعى إلى توجيه المجتمع ككل نحو أهدافه (مثل النمو الاقتصادي أو المجد الوطني، أو مزيج من الاثنين معًا). الاقتصاد هو المكون التكيفي للمجتمع، أي إنتاج الموارد من البيئة الطبيعية والاجتماعية للمجتمع.

إضافة إلى أن "بارسونز" اختار أن يوزع النسق الكلي إلى أنساق فرعية أربعة هي: النسق العضوي والنسق الشخصي والنسق الاجتماعي والنسق الثقافي، يقابلها أنماط الفعل الاجتماعي، ورغم تعريفه للنسق على أساس أعضائه من الأفراد، إلا أنه صاغ المفهوم المركب "الدور" و "المكانة" كأساس للتحليل، خاصة وأن مفهوم الدور والمكانة يرتبط بمعايير وقيم من جهة ويعتبر أساس شبكة العلاقات من جهة أخرى. هذه

العملية التنظيمية تصب كما تقدمه وظيفياً للنسق، ولا يعتبر مفهوم الدور و المكانة هنا محصلة للخصائص الفردية وإنما ينظر إليه كوحدة مستقلة نمطية في النسق الاجتماعي (parsons,1991,p47)

كما نجد "روبرت ميرتون" الذي يعتبر من الوظيفيين، فطبيعة الحال فهو أحد تلاميذ بارسونز الذين حاولوا البحث في المشكلات المنهجية والمعرفية في الاتجاه الوظيفي، سواء تلك التي ظهرت قديماً، أو تلك الخاصة بطروحات بارسونز، وقد تناول في محاولاته العديد من دراسات في النظرية وعلاقتها بالبحث الميداني، وعمل على تطوير مفهوم "اللامعيارية" و"الانحراف"، وتعديل فرضيات الوظيفية والجماعات المرجعية والسلوك والشخصية النابعة عن التنظيم الاجتماعي (عيسى عثمان، 2008، ص64).

كما ركز على "ميرتون" إبراز العلاقة بين النظرية و البحث الميداني، حيث يرى أن النظرية يجب أن ترتبط بالواقع الإمبريقي، ليس فقط في بنائها وإنما في إمكانية التحقق من صحتها أو دقتها، وقد رأى أن مشكلة النظريات الشاملة التأملية مثل هذا المستوى من التنظير سابق لأوانه، وذلك لعدم توفر الدراسات الإمبريقية الكافية من جهة، وعدم وجود تراكم معرفي كاف من جهة أخرى، فألح على استخدام نظرية الحد الوسط خلال البحث اليومي والجهود المنهجية الشاملة لتطوير نظرية موحدة من شأنها أن تشرح جميع التماثلات الملحوظة في المجتمع، كالسلوك والتنظيم الاجتماعي والتغيير الاجتماعي التي تقع بين فرضيات العمل الثانوية (Merton, 1968, p61). فالحل الذي قدمه "ميرتون" يكمن في إختيار مفاهيم وسطي يمكن ربط معانيها بمؤشرات في الواقع من خلال تعريفات إجرائية، بحيث يمكن أن تشكل دراسة العلاقة بينها ما أسماه بنظريات الحد الوسط "Middle Range Theories"، حيث يقول في هذا الصدد: "سأحاول تركيز الاهتمام على ما يمكن تسميته بنظريات الحد الوسط، وهي تتوسط بمداهها دراسات الفرضيات الصغرى الجزئية، وتلك الشاملة القائمة على التأمل" (عيسى عثمان، 2008، ص65)، وقد ظل ميرتون يعمل في إطار البنائية الوظيفية، ولكن بعد نقدها واقتراح التعديلات اللازمة البعض افتراضاتها الأساسية، اقترح نظرية المدى المتوسط بشكل أساسي في علم الاجتماع لتوجيه البحث التجريبي، حيث تتضمن نظرية المدى المتوسط التجريدات، لكنها قريبة بدرجة كافية من البيانات المرصودة لئتم دمجها في الافتراضات التي تسمح بالاختبار التجريبي (Merton, 1968, p61).

ومن الاعمال المهمة التي قدمها ميرتون هي "الأنوميا" أو "اللامعيارية" التي استوحاها من كتابات دوركهيم كي يصف حالات الانتحار التي تفسر عن طريق تراجع اندماج الفرد في قلب العائلة أو جالية العمل، فإن أقول القيم الأخلاقية لمجتمع ما يعتبر في نظر دوركهيم سببا للأنوميا، ويرى ميرتون أن الأنوميا تظهر عندما لا يعود قسم من السكان يتفق مع معايير المجتمع، يمكن حينها أن يسلك سلوك انحراف أو

تمرد أم انكفاء، وبتكلم عن اللامعيارية كي يشير إلى حيثية أن قسما من الشعب لم يعد يحترم المعايير المهيمنة في المجتمع (كابان، دورتيه، 2010، ص365).

كما نجد أيضا "جوناثان تيرنر" الذي لاحظ أن النظرية الوظيفية بعد تطورها أدت إلى نموذج تحليلي أطلق عليه "شبكة التحليل الوظيفي المتزن"، حيث يأخذ بالمستويين الاجتماعي والفردى ويربط النظرية بالواقع حسب الظواهر الاجتماعية التي يتم دراستها، ويقول "تيرنر": "أن معظم النشاطات الإنسانية ترتبط بمحاولات تحقيق الأهداف، ويظهر الخطأ عند بعض الوظيفيين عندما يجعلون من الهدف سبباً لوجود الظاهرة"، فيوجه أيضا انتقادا لاذعا لـ"بارسونز" فيقول: " لسوء الحظ، بحلول الوقت الذي أدرك فيه بارسونز أهمية الوسائط الرمزية في معاملات التبادل، انتقل إلى وظيفة الماكرو، تاركاً الأفراد في تفاعل متأخراً" (Turner, 1988, p138)، فإن ربط النشاط الإنساني بالحاجات والأهداف يؤدي إلى تفسير دائري على أن الوظيفية تهمل البعد التاريخي، ويرى أنه رغم كل الانتقادات فقد تضمنت الوظيفية افتراضات يمكن الاستفادة منها باعتبارها نظرية تأويل معتمدا النقاط الأساسية التالية:

- ينتظم الناس في أنساق اجتماعية.
- لا يمكن فهم السلوك الاجتماعي أو المجتمع، دون الاهتمام بما ينبثق من خصائص على مستوى النسق الاجتماعي.
- يفسر التغير والانحراف والعمليات الاجتماعية من خلال علاقة الأجزاء في النسق.
- يمثل النسق الاجتماعي إطار التكامل بين الأفراد وحاجاتهم والعيش في جماعات.
- تظهر أنماط التنظيم في مستويات متباينة، منها المستوى الفردي، والمستوى جماعات (Turner, 2001, p115).

كما نجد "لينسكي" الذي حاول إعادة النظر في الأطر العامة للنظرية الوظيفية، وحاول التوفيق بين الوظيفية والصراع من خلال دراسة تاريخية مقارنة، فكانت أبرز نقاط الاختلاف عند لينسكي أنه حاول دراسة توزيع الهيمنة والقوة وكيفية توزيع الصلاحيات والامتيازات بين المجتمعات المختلفة في النمط الانتاجي، فميز بين المجتمعات التي تنتج الموارد وتستوفي الاكتفاء الذاتي وبين المجتمعات التي ترفع سقف الانتاج لتحقيق الفائض، ويفترض في هذه الحالة أنه "كلما زادت درجة اعتماد الناس على بعضهم للبقاء، كلما زادت درجة تقاسمهم نتائج العمل"، وتمثل هذه المجتمعات البسيطة محدودة الحجم يعتمد فيها الكل على الكل، ويؤكد لينسكي على أن الحال يختلف عند وجود الفائض حيث يصبح لتمكن القوة دوراً في توزيع الإنتاج، ويفترض هنا أنه "كلما عظم حجم الفائض من السلع والخدمات في المجتمع، كلما تعاظم دور القوة في التوزيع" (Lenski, 2013, p58)، ويعتمد تحليل لينسكي على الأنظمة الرئيسية الخمسة أو التوزيعية

نموذجًا للنهج المقارن، حيث يستخدم على نطاق واسع المواد الأنثروبولوجية والديموغرافية والتاريخية، ويتضمن بيانات من الدول الصناعية بخلاف الولايات المتحدة، وخاصة الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والسويد، ويظهر لنا في منظور واسع أن التفاوت الاجتماعي يرتفع بشكل حاد مع تقدم التعقيد المجتمعي، في حين أن القوة والهيبة والامتياز هي إلى حد كبير وظيفة من المهارات الشخصية والقدرة في مجتمعات الصيد والتجمع البدائية، ويصبح التقسيم الطبقي مؤسسيًا بشكل متزايد ومتجذرًا في المجتمعات البستانية (Mayer, 1966,p284)، حيث ركز لينسكي في مقارنته للنمطين للمجتمعات هذه على عاملين :

- المستوى التقني، لما كان له من دور في عملية الإنتاج وتحقيق الفائض.
- طبيعة الدولة والنظام السياسي، وما له من دور تنظيمي في توزيع الإنتاج والامتيازات .

ربط لينسكي تطور المستوى التكنولوجي في مجتمعات ما قبل الصناعة بزيادة القدرة على الإنتاج، وما يترتب على هذا من عدم المساواة، فكلما تعاظم المستوى التكنولوجي وتطور قبل مرحلة التصنيع كلما زادت الإنتاجية، وبالتالي اللامساواة، وسبب اللامساواة هنا تملك البعض للوسائل التقنية، وبالتالي تملك القوة والاعتبار، وعلى هذا الأساس يعتبر زيادة التباين في البناء الاجتماعي مسألة تاريخية يمكن تتبعها امبريقيا (عيسى عثمان، 2008، ص64).

بعد الانتقادات التي وجهت للنظرية البنائية الوظيفية الكلاسيكية دخلت الوظيفية مرحلة جديدة على يد بعض الباحثين كان من بينهم "جيفري ألكسندر G.Alexander"، حيث دافع ألكسندر على بعض الرؤى التي تقدم بها بارسونز قائلًا: "لا يمكن وصف مثل هذه التفسيرات إلا بأنها مضللة تمامًا. لا يركز منظور بارسونز على التكامل وحده، ولا يفترض الإجماع، بل على العكس من ذلك، فهي تعبر بشكل فعال عن التناقض الاجتماعي الأساسي، أن يعلمها البدء بالتركيز على التوتر بين المعياري والمستويات الواقعية، تطور نظرية التغيير مفاهيم واضحة حول الأنماط الاجتماعية والثقافية والنفسية للتوتر والصراع والمثبطات على السيطرة الاجتماعية علاوة على ذلك، فإن عمل بارسونز في هذا المجال لا يعالج ببساطة التحديث أو التنمية بمعنى مجرد" (Alexander, 1981,p11).

يرى الكسندر أن بارسونز قام بتطبيق التوجهات النظرية العامة على النظام الاجتماعي نفسه بحجة أنه أيضًا يتكون من أنظمة متباينة داخليًا، والتي على الرغم من التبادل التحليلي مع بعضها البعض، يمكن أن تكون على خلاف بعد تحديد التوازن والتكامل باعتبارها نقاط مرجعية مهمة، ويرى أن بارسونز كرس الكثير من تحليله التجريبي لتتبع عملية التمايز والفصل بين المجموعات والمؤسسات التاريخية الفعلية، وهي عملية تنتج غالبًا عن طريق الصراع وغالبًا ما تنتج الصراع في حد ذاته (Alexander & Colomy,)

(1985,p17)، هذا من جهة، أما الجانب الآخر في التجديد فقد اعتمد توليف اتجاهات الصراع والاتجاهات الوظيفية بافتراض علاقات التكامل والصراع، والاستمرار بتناول البعد الذاتي والموضوعي كأوجه الحقيقة الواقع الاجتماعي، وإن هذا الواقع يدخل في تشكيله وتطوره عوامل مادية اقتصادية وأخرى سياسية واجتماعية وثقافية، فالتفسير المادي ضروري ولكنه غير كاف، وكذلك الأمر بالنسبة للتفسيرات المثالية التي تقصر حقيقة الواقع على المعنى (Alexander, 1982,p7)، وعرفت البنائية الوظيفية العديد من التجديدات تفرعت منها اتجاهات متباينة، وتناول الباحثون فيها مواضيع مختلفة من أهمها: الثقافة والتغير الاجتماعي، والتنظيمات والمهن واللامساواة والسياسة والاتصال الاجتماعي والاقتصاد الاجتماعي ودراسات المرأة والحركات الاجتماعية.

ويمكننا القول ان النظرية البنائية الوظيفية تقارب في قياسها بين الانسان والمجتمعات في عملية النمو والتكامل الوظيفي بين الأعضاء والبناء والمحافظة على الاستمرارية وخلق التوازن، فهذا ما صرح به رد كليف براون في الفقرة التالية:

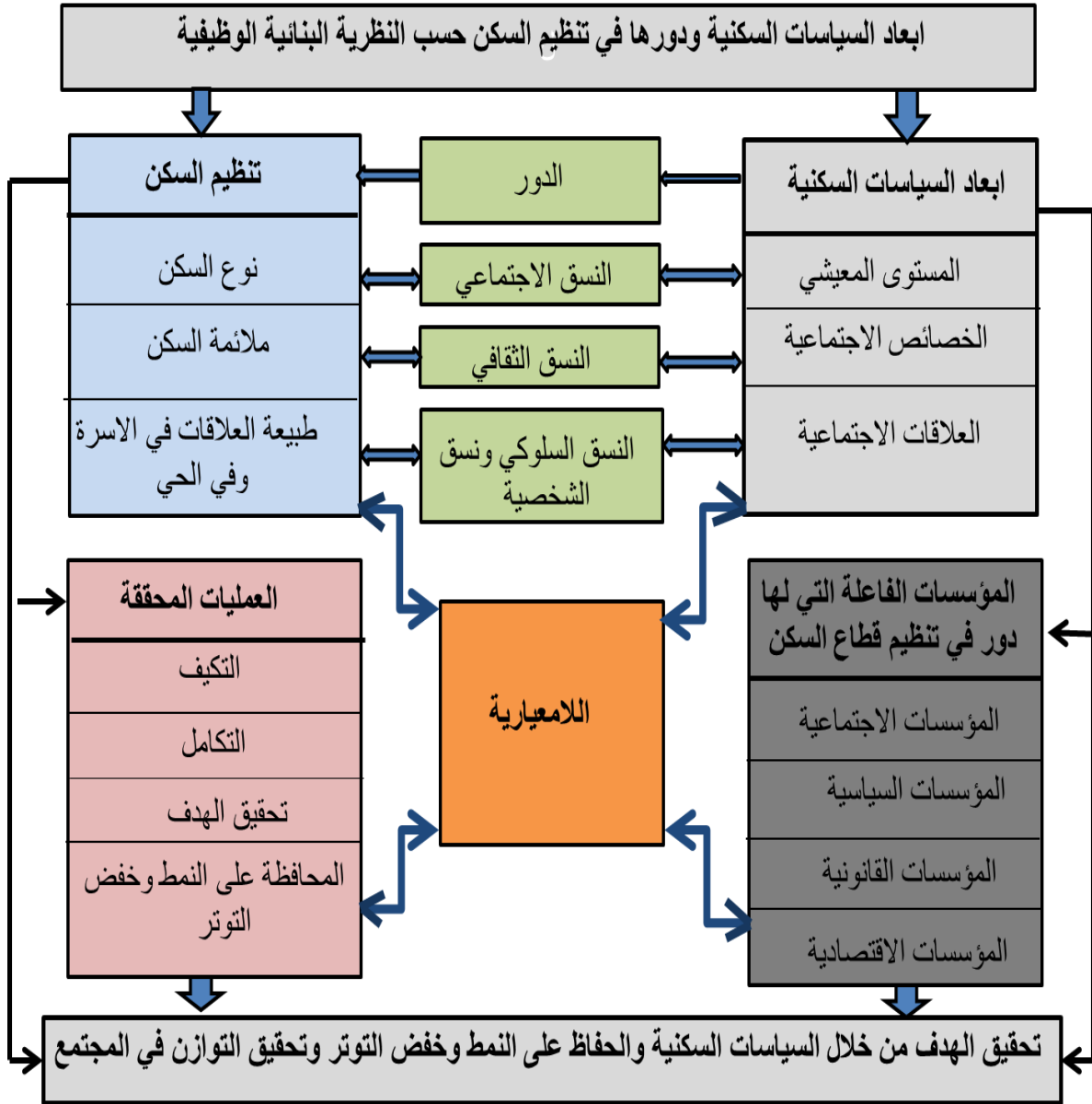
"يتألف الكائن الحيواني من عدد من الخلايا والسوائل التي تحتل الأنسجة وكلها تتخذ شكلاً منظماً في علاقتها ببعضها، بحيث لا تبدو تلك الأجزاء وحدات منفصلة عن بعضها، بل كوحدة كلية حية متكاملة. نسقاً معقداً متكاملاً يحوي مركباً من الجزئيات، ويطلق على نسق العلاقة التي تربط بواسطتها هذه الوحدات اسم البناء أو التركيب العضوي، ولا يعد الكائن الحي بذاته بناء، بل هو مجموعة من الوحدات تنتظم في شكل بناء ينتظم في ضوء مجموعة من العلاقات بين الوحدات ويظل الكائن الحي محافظاً على نوع معين من الاستمرار في البناء طالما حيا." (Radcliffe-Brown, 1952,p276).

ويعرف راد كليف براون نظام القرابة على أنه نظام علاقة بين شخص وآخر في المجتمع، لا يزال من الضروري دمج هذه الملاحظة في سياقها، الشخص (أ) والشخص (ب) اللذين يتلامسان ينتميان إلى مجموعات منظمة، وهذه المجموعات هي التي تدخل من خلالها في علاقة وتشكل هذا التجهيز للمجموعات التي تشكل بالنسبة لرادكليف براون نظاماً اجتماعياً شاملاً، لا يعرف رادكليف براون الشخص على عكس الفرد على أنه مجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية، على أنه يستند نفسه على الأقل بشكل منهجي في هذه البنية للأقارب: الشخص (أ) وهو الابن والأخ في النظام (1) يصبح أباً وزوجاً في النظام (2) وبالتالي يدخل في علاقة مع الشخص (ب) الذي كان من الابنة والأخت التي كانت فيها نظام (3)، تصبح الزوجة والأم في النظام (2). نستطيع لذلك القول إن النظامين (1) و (3) قد تلامسا من خلال العلاقة الثنائية بين (أ) و (ب) ، وهي علاقة ستكون بالتالي المصدر ونقطة البداية لتكوين النظام (2)، سلسلة

العلاقات الثنائية، التي يتحدث عنها ليفي شتراوس فيما يتعلق برادكليف براون، لا تحل البنية الاجتماعية في تجاوز العلاقات بين الأفراد. العلاقات بين الأشخاص حسب تعريف الشخص ذاته هي علاقات بين الكليات المهيكلية، وكما أتاحت لنا الفرصة للقول، فإن هذه العلاقات نفسها تشكل نظامًا بنائيًا و وظائف متعددة (Radcliffe-Brown, Marin, & Marin, 1968,p29).

نفهم مما سبق أن المجتمع مثله مثل الكائن الحي له مجموعة الوحدات وهذه الوحدات لها مجموعة من الوظائف التي تبنيها علاقات تعمل على تكاملها واستمراره البنائي، تلك التي يمكن أن نقول عنها دورة الحياة، وإذا كان ذلك ما يتصل بالبناء فإنه ينبغي لنا في إطار عملية المناظرة أو المماثلة العضوية أن نلقي الضوء على عملية التكامل أو الاتزان ولقد استخدم مفهوم الاتزان بمعنى التنظيم التلقائي الذي يقوم به جسم الإنسان للبناء على حالة معينة من الثبات، فالمجتمعات كالأجسام الحية ليست في حالة مستقرة، بل هي في تغير دائم، وإن النظرية الوظيفية هي رؤية الحياة الاجتماعية باعتبارها بناء متكامل.

- ومن خلال المخطط التالي سيقوم الباحث بتوضيح كيفية توظيف النظرية البنائية الوظيفية في هذه الدراسة:



الشكل رقم(2): يوضح طريقة استخدام النظرية البنائية الوظيفية في الدراسة الحالية.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتراث النظري.

انطلاقاً مما سبق، فحسب النظرية البنائية الوظيفية فإن المجتمع عبارة عن وحدة بنائية كلية تتكون من أجزاء مترابطة تعمل ككل فيما بينها على تلبية حاجات الوحدة الكلية، من أجل ضمان استمرارية البناء الكلي وضمان استمرارية وجودها. من هذا المنطلق يمكننا اعتبار أن المجتمع كبناء كلي يعتمد في سيره على نظام مقسم بدوره إلى عدة انساق في شكل قطاعات مختلفة مترابطة مع بعضها البعض لتشكل بذلك الوحدة النسقية.

فبحسب موضوع دراستنا فإن قطاع السكن يمثل أحد هذه الأنساق الفرعية والذي يستند إلى النسق السياسي والقانوني و الاجتماعي و الثقافي، لتعمل فيما بينها بشكل مترابط ومتساند من أجل تحقيق سياسة سكنية ذات أبعاد اجتماعية متعددة بدورها تساهم في تنظيم السكن داخل المجتمع حسب الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة، إلا أن تحقيق أهداف السياسة السكنية يقتصر على دور أبعاد هذه السياسة التي تنعكس في نوع السكن ومدى ملائمة السكن للخصائص الاجتماعية للمستفيدين، وكذلك الدور الذي يلعبه السكن في التأثير على طبيعة العلاقات الاجتماعية وتنظيمها على مستوى الأسرة بشكل جزئي أو على مستوى الحي (علاقات الجيرة) ككل، فالمجتمع عبارة عن مجموعة من الأنساق لذى يجب أن تعتمد السياسة السكنية على الأجزاء الفرعية للمجتمع من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والعمليات التي تضمن الاستقرار كالتكيف والتكامل وخفض التوتر في المجتمع.

وبعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة والقوانين الخاصة بالسكن، كذلك من خلال الزيارات الميدانية والقيام بالمقابلات مع السكان وبعض الإداريين في المؤسسات التابعة لقطاع السكن وملاحظة بعض الحالات مع الاعتماد على النظرية البنائية الوظيفية في دراستنا هذه، وجدنا أن المصطلحات الأنسب التي تتوفق مع دراستنا ويمكن استخدامها في التحليل والتفسير ومناقشة نتائج الدراسة عديدة منها "التكيف" والذي سنحاول الكشف من خلاله على الإجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها من طرف السياسة السكنية لتلبية احتياجات السكان وتحسين ظروفهم السكنية والبيئية، مع مراعاة الخصائص الثقافية والاجتماعية للمناطق السكنية في التخطيط مما يآثر على وجودهم مع الآخرين من خلال التفاعلات والعلاقات مع الجيران، كذلك سنعتمد على مصطلح "التكامل" في النظر و تحليل الأجزاء التي تتكون منها الأحياء السكنية و استخراج الوظائف التي تقدمها للسكان منها الأجزاء المادية والمعنوية، الأساسية والثانوية، وإبراز أهمية الأدوار التي تقدمها للسكان، بالإضافة إلى اعتمادنا على مصطلح "التوازن" و "الاستقرار" من أجل تقييم أهداف السياسة السكنية من خلال توفير حاجيات المواطنين، كما يمكننا توظيف هذا المفهوم النتائج التي تعكسها طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الجيران في الأحياء والمناطق السكنية، كما نرى أن المصطلح الأنسب لتفسير المشاكل القبلية والبعدية على مستوى النسق الكلي والجزئي للسكن هو مصطلح "اللامعيارية" على حد مفهوم روبرت ميرتون، الذي من خلاله يمكننا وصف التجاوزات القانونية كالاختيال والرشوة و المحاباة للحصول على سكن، كذلك الممارسات الغير شرعية اتجاه السكن من قبل المستفيدين، كما يمكن أن نجد اللامعيارية على مستوى المؤسسات العامة والخاصة المتدخلة في قطاع السكن كالمؤسسة الاقتصادية من حيث التشييد والبناء والمؤسسة القانونية من حيث المراقبة القانونية وردع التجاوزات، كذلك المؤسسة الاجتماعية من خلال انتقاء واختيار المستفيدين الذين تتوفر فيهم الشروط والمؤسسة السياسية المكلفة بإصدار القرارات المتعلقة

بالنسق الكلي لقطاع السكن، كما أن مصطلح اللامعيارية لا يقتصر فقط على الجانب البنائي والتنظيمي بل هو يتغلغل داخل النسق الثقافي والقيمي أي داخل سلوكيات الحياة اليومية لسكان في علاقاتهم وممارساتهم، وخاصة تلك التي توصف بالانحراف والجريمة داخل الأحياء السكنية أو التغير في نمط العلاقات الأسرية وما تفرضه الحياة الجديدة من تغييرات.

وفي مجمل هذه المقاربة النظرية، يمكننا أن نلخص القول أن قطاع السكن يمثل نسق جزئي من البناء الكلي للمجتمع حيث يعمل مع الأجزاء البنائية الفرعية المتساندة فيما بينها، والتي تصبوا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية حاجات المواطنين للسكن، ففي الوقت نفسه يعمل النسق السكني مع الأجزاء الأخرى المكونة للمجتمع على مواجهة الضرورات والمتطلبات واللزمات من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن في المجتمع.

الفصل الثاني: السكن، المدينة والمجتمع (مفاهيم، مواضيع وقضايا).

- تمهيد

- 1 السكن كيانا منظما للمجتمع الحضري ويحمل عدة معاني.
 - 1-1 ما هو السكن (المسكن)؟.
 - 1-1-1 فينومينولوجيا المسكن.
 - 2-1-1 السكن باعتباره مركز للألفة والانتماء الاجتماعي.
 - 3-1-1 خصوصية السكن وازدواجية التحفظ والتطفل.
 - 2 تحديات السكن في العالم (مؤتمرات ومدارس).
 - 1-2 ميثاق أثينا (1933) وموضوع السكن.
 - 2-2 المنظمة الأمريكية للنمو الذكي (Smart Growth America) وتعزيز الحلول السكنية المبتكرة.
 - 3-2 مدرسة الباوهاوس الألمانية وانتشار المعمار الوظيفي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
 - 1-3-2 تداعيات المعمار الوظيفي بألمانيا.
 - 2-3-2 انعكاسات تطبيق النمط السكني الوظيفي بفرنسا.
 - 3-3-2 انعكاسات النمط السكني الوظيفي في الولايات المتحدة الأمريكية.
 - 3 القضايا الدولية الراهنة المتعلقة بالمشكلات النوعية للسكن.
 - 1-3 العنف السكني.
 - 1-1-3 تشكيل العنف السكني من خلال أفعال الملكية.
 - 2-1-3 العنف السكني والتنمية العمرانية.
 - 3-1-3 العنف السكني (أشكاله وأفعاله).
 - 2-3 القدرة على تحمل تكاليف السكن.
 - 1-2-3 ما هي القدرة على تحمل تكاليف السكن؟.
 - 2-2-3 قراءات حضرية للقدرة على تحمل تكاليف السكن.
 - 1-2-2-3 الأبعاد "الحضرية" للقدرة على تحمل تكاليف السكن.

- 3-2-2-1-1 الفقر الحضري والعلاقة غير المستقرة بين القدرة على تحمل تكاليف السكن
- 3-2-2-2 الأبعاد المكانية للقدرة على تحمل تكاليف السكن والآثار الاجتماعية المكانية الناتجة عنها
- 3-2-2-2-1 الفقر في ضواحي المدن وتفاوت القدرة على تحمل التكاليف المكانية الحضرية.
- 3-3 الفصل والعزل السكني، ومشكلة الوصم السكني، دولة فرنسا مثالا.
- 3-3-1 الفصل والعزل السكني من منظور اجتماعي.
- 3-3-2 نظريات ومناقشات تحليلية حول الفصل والعزل السكني.
- 3-3-3 الوصم السكني كمشكلة اجتماعية.
- 3-3-3-1 ما هي الوصمة السكنية.
- 3-3-3-2 السكن والوصمة المكانية.
- 3-3-3-3 تداعيات الفصل والعزل السكني والوصم المكاني، دولة فرنسا مثالا.
- 3-4 السكن وعلم الاجتماع ومشكلة "المتغير التابع"، دولة الجزائر مثالا.
- 3-4-1 ربط الاجتماعي بالمادي.
- 3-4-2 السكن وأزمة البعد الاجتماعي، دولة الجزائر مثالا.
- 4 السكن، الهوية والمجتمع.
- 4-1 السكن والهوية الذاتية.
- 4-2 السكن والأمن الوجودي.
- 4-3 السكن بين الحاجة والنفور.
- 4-4 السكن والثقافة المحلية.
- خلاصة الفصل.

- تمهيد:

إن تحولات الإسكان في جميع أنحاء العالم هي نتيجة التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي والتدخلات الاجتماعية والسياسية، وكان السكن دائماً تعبيراً مباشراً عن حالة الدراية بتقنيات البناء ومواد البناء المحلية المتاحة، وكذلك الظروف المناخية والثقافية المحلية. وبالتالي يُقال أن المجتمع نفسه وظروفه البيئية الخاصة هم منتجي أنماط السكن والتي عادةً تؤدي إلى درجة عالية من استمرارية الأساليب المعمارية والتمثيل. فاليوم لا يزال من الممكن العثور على السكنات العامة القديمة وأنماطها السكنية المتجانسة إلى حد ما، ودراساتها في حالة مستوطنات العصور الوسطى ما قبل الصناعية المحفوظة في المناطق الحضرية.

من خلال هذه الأوصاف، قد نكون قادرين على طرح بعض الفهم المبدئي للمعنى الذي يحمله السكن باعتباره قطعة أثرية وأداة وسلسلة من العلاقات، عندما يكون لدينا بعض الفهم لكيفية عيشنا يمكننا حينئذٍ أن نفهم بشكل كامل مدى الصدمة والأزمة التي تأتي مع فقدان بيئتنا السكنية. لذا سنعمد في هذا الفصل إلى التطرق للمفاهيم العميقة للسكن ومحاولة الإحاطة به من كل الجوانب، كذلك محاولة فهم العلاقة بين السكن والمجتمع من خلال الاستخدامات المتعددة له. كما سنحاول أيضاً تسليط الضوء على أهم المؤسسات والمواثيق الدولية التي أعطت اهتمام بارز لقطاع السكن وجعلت من تنظيمه مصدر اقتصادي وثقافي، حيث يعبر الاهتمام بالسكن على مدى معين من الاهتمام بالمدينة من حيث الجوانب المختلفة منها الاجتماعي والمادي. ولا يمكن أن يخفى علينا في عصرنا الحالي التعرف على المشاكل العالمية المتعلقة بالسكن والسياسات السكنية، حيث عملنا على النقاط بعض المواضيع التي تشترك فيها معظم الدول في العالم، وحاولنا البحث حول تلك المشكلات التي باتت مستعصية نتيجة التوسع العمراني الذي بات حتمي على المدينة، وما كان بوسع السياسة السكنية إلا محاولة تنظيم تلك الأحياء والمناطق، لكن كانت نتائج تلك السياسة بئساً بالنسبة لسكان الأحياء بسبب اعتبارهم مناطق غير مهمة وتم التعامل معها بشكل جعل منها مناطق سكنية مرهقة بالنسبة للسكان فيها.

كما ارتأينا أن نكون في هذا الفصل أقرب إلى السكن من المنظور الاجتماعي المرن، أي التطرق إلى التحليلات السوسيولوجية النوعية التي تقدم بها علماء الاجتماع في تحليلاتهم للسكن باعتباره كيانا للهوية والمجتمع، كذلك محاولتنا التعرف على كيفية تحديد الملكية موضع الفرد داخل مجتمع المدينة وما هي التمثيلات الثقافية اتجاه المسكن، حيث لا يمكننا إعطاء تفسير شكلي مادي و نعتبر السكن مجرد صندوق

مادي، باختصار ما عملنا على تقديمه في هذا الفصل هو محاولة استتطاق السكن والمجال السكني وذلك من خلال عرض بعض التفسيرات المتعلقة بالحياة السكنية.

1- السكن كيانا منظما للمجتمع الحضري ويحمل عدة معاني:

ما نود تقديمه في هذا العنوان لا يقتصر فقط على البحث في معنى ومفهوم السكن والمسكن والمفارقة التي توجد بينهما، لكن نطمح للوصول إلى ربط المعنى بكيفية استخدامنا لمساكننا ونلقي نظرة على ما نفعله به وما يعنيه لنا، ولماذا هو مهم للغاية بالنسبة لنا. هدفنا هو الوصول إلى تفسيرات توضح كيف نعيش في صناديق صغيرة مصنوعة من الطوب، وماذا نعني عندما نتحدث عن استخدام السكن. حيث يذكر "ريموند ستودر" أن الاستخدام يشير إلى السلوك العلي، واستخدام الأشياء والأفكار لتسهيل إجراء ما، ويجادل بأن الاستخدام هو مظهر من مظاهر (السلوك الفعال) إنه سلوك يهدف إلى تحقيق بعض التأثير الخاص، بمعنى أن حياة السكن ترجمة لسلوكياتنا اليومية (studer,1993,p30).

ويمكن اعتبار السكن كيان في حد ذاته، فمن خلال استخدامنا له والتواصل فيه يقدم السكن علامة على وظيفته، مثلاً من خلال حمايتنا من الطقس. لكن هناك أيضاً عدة أدوار مهمة للسكن سنطرق إليها، ما يسميه هنا في هذه الحالة "فرانثيسكاتو" "الدلالة الاجتماعية"، حيث يلعب السكن دوراً أيضاً بغض النظر على الحماية ويقدم أهدافاً ونوايا جديدة، كمثال، يرى أن السكن يمكن أن يرمز إلى وضع اجتماعي معين داخل المجتمع، حيث يمكن لبعض أنواع المنازل أو المساكن في مواقع معينة توصيل معلومات حول المقيمين (francescato,1993,p43). وبطريقة مماثلة يقترح أن برامج العمل الحكومي أين يستخدم السكن لأهداف اجتماعية وسياسية معينة، قد يعمل كعلامات للوضع، لذا فإن استخدام السكن ينطوي على رموز أو علامات اجتماعية معينة بالإضافة إلى كونه سلسلة من الإجراءات الواعية، المهم هنا هو أن الإشارات الاجتماعية لا تحتاج إلى أن تكون مصممة بوعي أو يقصد منها أن تحمل دلالة فورية، ما يوحي إليه هذا هو أن الاستخدام والمعنى مترابطان بشكل وثيق.

لكن يتأكد لنا مرة أخرى أن ما يهم معظم الناس هو ما يمكنهم فعله بمسكنهم، وتكمن أهمية السكن في طريقة استخدامه كما يتوافق مع متطلبات تلك الأسر. يمكننا التفكير في السكن بشكل جماعي، ولكن على مستوى الاستخدام فهو مسألة شخصية ويتعلق الأمر بالاعتراف بأن الشيء المهم الذي نسعى إليه هو شرط الخصوصية والأمن والعلاقة الاجتماعية والحميمة أيضاً، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال سياسة سكنية خاصة بنا، أو بالأحرى من خلال السكن الذي ينطبق على خصائصنا الاجتماعية، لذلك عند التفكير في

السكن يجب أن ندرك بأن الفائدة هي الاستخدام لهذا المكان، لنتمكن من تعريفه خارجياً أو جماعياً وبشكل فردي.

1-1- ما هو السكن (المسكن)؟:

السكن مفهوم غامض، إنه إحدى تلك الكلمات التي نستخدمها بطرق مختلفة وتعني أشياء مختلفة، يمكننا التحدث عن السكن ولكن أيضاً عن فعل المسكن، يمكننا التطرق للأشياء والأفعال الخاصة به. إنه كيان ذات تاريخ طويل، لكن هذا الغموض بالذات قد يكون مفيداً لنا في هذه الدراسة من عدة جوانب. أولاً، يشير إلى وجود الشيء الذي يقوم عليه المفهوم في كل مكان ويكون المسكن مهماً إذا تم العثور عليه بشكل متكرر في سياقات مختلفة. مما يعني أن تكرار وجود هذا العنصر في بيئات مختلفة يعزز من أهميته، على سبيل المثال، إذا تم العثور على فكرة "الاستقرار" في المسكن في مجالات مختلفة مثل الأسرة، العمل، والرفاهية النفسية، فإن هذا يعزز من قيمة المسكن كعنصر أساسي في تحقيق هذا الاستقرار. ثانياً، قد يسمح لنا بربط ما يمكن اعتباره بخلاف ذلك مناطق غير متوافقة مثل جمع الشعور والأحاسيس مع الهندسة المعمارية (king,2004,p5). مع ذلك تختلف مساكننا الخاصة بشكل ملحوظ، حيث يتبين لنا أن الأوروبيون الحديثون يعيشون بشكل مختلف عنا وعن البدو ومن أجدادنا قبل مئة سنة، كما نفعل الأشياء بشكل مختلف عن الجيران، ويفعل إخوتنا الأشياء بشكل مختلف عنا، ومع ذلك، فإننا جميعاً نفعل الشيء نفسه على المستوى العام، ما يثير الإعجاب في المسكن ليس مجرد غموضه ولكن حقيقة أنه يعمل بين قطبين الدنيوي والفريد، فالمسكن شيء نختبره جميعاً.

ليس شيئاً نختبره بالضرورة معاً، لكل منا مسكن فريد من نوعه، من حيث أنه شيء نفعله بأنفسنا، ومن أجلنا كلنا نسكن، لكن كل واحد منا يفعل ذلك على حسب امكانياته وطموحاته، إن هذا الغموض هو أكثر ما يهمنا ونرغب في استكشافه، ونود أن نكون أضييق وأعمق إلى حد ما في مناقشتنا مما يسمح به كل من مفهوم المسكن والسكن، بينما سنحاول تقديم تعريفاً أكمل في هذا الجزء، فإن هذا فقط لإعطاء صدى كامل للمصطلح وللتركيز على موضوع البحث. حيث نجد "بيتر كينغ" من قدم طرحاً أعمق في هذا الموضوع فكانت أولويته هي التفكير في الطريقة التي نعيش بها بشكل خاص. الاهتمام بهذا الانقسام الظاهر بين الدنيوية العامة والفريدة، بين حقيقة أن المسكن هو شيء نفعله جميعاً، والحقيقة المضادة وهي كيف تختلف تجربتنا للمسكن عن تجربة الآخرين له، بما في ذلك أولئك الذين نشاركهم مساكننا كأفراد العائلة والأقارب، وفي هذا السياق نجد كينغ قد طرح سؤالان معرفيان أساسيان يتعلقان بالسكن. أولاً، كيف نتجاوب مع الصندوق المادي الذي نسميه السكن؟، بمعنى آخر، ما هي العلاقة مع الكيان المادي للمسكن؟. السؤال الثاني هو، كيف ننظر

إلى هذه العلاقة، ما الأهمية التي نعطيها لها؟، باختصار، لماذا هو مهم جدًا بالنسبة لنا على عدد من المستويات؟. لنجد إجابة قريبة بعد تمحيص مستمر للأدبيات عند "شميدتز" الذي عمل في طرحة على ربط المسكن بإحساس أكثر عمومية عن كيفية عيشنا، حيث نسعى إلى القيام بأشياء ذات مغزى ومعظم تلك الأشياء عما نقوم به، المسكن هو ذلك النشاط الذي يحتوي على هذا المعنى، ولكن ما نفعله فيه هو السكن (Schmidt, 2002, p212).

ولكي نتأكد من الفارق علينا أن نتذكر أن صانعي السياسات السكنية والمهنيين لا يتحدثون عن المساكن، ولا يهتمون أكثر بالإسكان فهم يهتمون بالبيوت (الجانب المادي)، يقوم كل من المطورين من القطاع الخاص والملاك الاجتماعيين ببناء السكنات وليس المساكن، بالنسبة لهم هناك مستوى واحد فقط مع وجود فارق بسيط بين المسكن والسكن محصور في كيان واحد، لكن المشكلة أعمق إنها ليست وصفًا خاطئًا فحسب بل إنها تتجاهل أيضًا إنشاء الوظائف والاستخدامات الكاملة للسكن.

1-1-1- فينومينولوجيا المسكن:

السكن هو أكثر من مجرد ملك أو حيازة إنه يسهل أو يقيد الوصول إلى العمل والأسرة والترفيه والمجتمع ككل. يتعلق هذا جزئيًا بالقدرة على تحمل التكاليف والموقع، ولكنه يتعلق أيضًا بمفاهيم الهوية والأمن وأهمية المكان، وبالتالي، فإن ما يحدد كيف ننظر إلى السكن هو كيف نسكن، وهذا يدل على الفور على وجود فرق بين المسكن والسكن. في الواقع السكن بالمعنى الصحيح هو مجموعة فرعية من المسكن (king, 2004, p21).

إذا افترضنا أن المسكن يحتوي على سكن، نحتاج أولاً إلى النظر إلى هذين المفهومين على مستوى أساسي أكثر، كلا المصطلحين غامضان، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنه يمكن استخدامهما كاسم وفعل، ومع ذلك، هناك فرق نوعي واضح بين المصطلحين، لا يمكن فصل المسكن كاسم أو فعل عن الهياكل المادية التي تسمى الساكنات، إنه بالطبع الاسم الجماعي لهذه الكيانات ولكن حتى نشاط الإسكان يقتصر على الإدارة والرقابة من هذه الهياكل المادية، ومع ذلك يمكننا أن نرى أن المسكن يعني أكثر بكثير من المساحة المادية العامة المخصصة للسكن الشخصي. إن المسكن يعني العيش على الأرض ويمكن أن يشير إلى أنشطة متنوعة مثل الاستيطان البشري، وتدجين الطبيعة وترويضها، وإنشاء هياكل اجتماعية وسياسية دائمة مثل الأسواق والمساحات الحضرية (Norberg-Schulz, 1985, p12)، وما يؤكد هذا الطرح نجد "تيم بوتنام" حيث يعتقد أن "المسكن هو جوهر كيفية وضع الناس لأنفسهم في العالم". بمعنى أن المسكن هو المكان الذي يعيش فيه البشر في الفضاء بأوسع معانيه، لأنه يجمع العوامل الجسدية والعوامل الاجتماعية

الواسعة، و أيضًا تلك الأصداء النفسية والوجدية والعاطفية التي نختبرها في سياق مساحتنا المادية الشخصية (putnam,1999,p144).

ما يبين للباحث أن السكن يتعلق بالأشياء المادية ولا يمكن فصله عنها، فإن العديد من المفاهيم التي نربطها بالمسكن مثل الخصوصية، الراحة، العلاقات الاجتماعية، الأمن، والعلاقة الحميمة، تعتبر أشياء غير ملموسة ولا يمكننا لمسها لكننا نختبرها كمنتجات نابعة عن علاقتنا بالمحيط السكني، ليس السكن هو الذي يعطينا هذه الأشياء بحد ذاته، ولكن يتم ذلك من خلال الطريقة التي نستخدمها في تجربتنا للسكن كالأساليب والممارسات والثقافة الخاصة بنا.

كذلك نجد أن المسكن له بعد عام وآخر خاص ويحدد "كريستيان نوربيرج شولز" هذا الفرق من خلال التمييز بين المسكن العام للمؤسسات والمباني العامة والمسكن الخاص للمنزل الفردي، وبالمثل، فهو يدرك أن العملية تتم من قبل المجتمع ككل والأسر المعيشية الفردية، هذا التمييز مشتق من الفكر الأخير "لمارتن هايدجر" من خلال الطرح الذي وضعه في مقالته "البناء، السكن، التفكير"، ففي هذا المقال يساوي هايدجر المسكن بالبناء معبرا عن ذلك: أن يسكن البشر يعني أنهم يبنون هياكل لأنفسهم، بدوره يعرف البناء من خلال جذوره الاشتقاقية في اللغة الإنجليزية القديمة والألمانية، فيما يتعلق بالفعل "البقاء" أو البقاء في المكان" (Heidegger,1971,p146).

وبالتالي، فإن المسكن كبناء هو أكثر من مجرد مأوى، ولكنه إشارة إلى استيطان البشر على الأرض، فبالنسبة لهايدجر المسكن هو "وجود البشرية على الأرض". وفقًا لـ Norberg-Schulz يشير المسكن إلى المساحات والأماكن، سواء في شروط كيفية استخدامها وماذا يعني هذا الاستخدام للأفراد والمجتمعات، ويقترح أن المسكن يعني ثلاثة أشياء. أولاً، إنه ينطوي على مقابلة الآخرين لتبادل المنتجات والأفكار والمشاعر، حيث نختبر الحياة باعتبارها العديد من الاحتمالات. ثانيًا، المسكن يعني قبول مجموعة من القيم المشتركة، من خلال هذا يمكننا المشاركة ونتطرق إلى إنشاء وتشغيل الاتفاقيات. ثالثًا، يجب أن نكون أنفسنا، حيث لدينا عالم صغير مختار خاص بنا، إنه مكاننا الخاص حيث يمكننا ذلك الانسحاب من العالم الأوسع. هذه المعاني الثلاثة هي بالطبع مترابطة نحن قادرون على أن نكون أنفسنا من خلال ضمان رابطة مشتركة داخل مجتمع من أفراد متشابهين قادرين على الالتقاء والتبادل بحرية (Norberg-Schulz,1985,p12).

ومن هنا، يتضح لنا أن شولتز يدرك المعنى الأساسي للسكن حيث أوضح بأننا جزء من هذا المكان وهذا المكان جزء منا، ويمضي في تحديد أربعة أنماط للسكن تظهر الطبيعة الواسعة لهذا المفهوم. أولاً، يصف فكرة "الاستيطان" هذا هو نمط "المسكن الطبيعي"، حيث يقوم البشر بتطوير واستخدام واستغلال البيئة الطبيعية،

يمكننا مساواة هذا بعملية تدجين الطبيعة وتطورها اللاحق كمحدد مسبق للحضارات المستقرة. ثانيًا، يصف طريقة "المسكن الجماعي"، حيث يحدث التفاعل البشري في وسط الفضاء الحضري، هذا هو المكان الذي يتم فيه تحقيق المعنى الأول للسكن، حيث يتفاعل الناس لتبادل المنتجات والأفكار والمشاعر في البلدات والمدن. ثالثًا، حدد نمط "المسكن العام" هذا هو المنتدى حيث يتم التعبير عن القيم المشتركة، كما هو موضح في المعنى الثاني للسكن والحفاظ عليها، يحدد هذا النمط من السكن مع المؤسسة، سواء كان ذلك سياسيًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا. أخيرًا، يحدد نمط "المسكن الخاص"، كما يتجلى في المنزل، هذا هو المكان الذي يمكننا أن نكون فيه أنفسنا، إنه "ملجأ" حيث يجتمع الإنسان ويعبر عن تلك الذكريات التي تشكل عالمه الشخصي.

إذن هو المكان الذي يمكننا من الانسحاب من العالم لتحديد وتطوير هويتنا، فإن تصور نوربيرج للمسكن شامل للأبعاد التاريخية والفلسفية والنفسية والاجتماعية، وهو أيضا يوضح طبيعة "الانتماء والمشاركة" التي يجلبها المسكن، ويوضح كيف أن المسكن هو الأمن (المسكن الخاص) للمشاركة والانسحاب من ثقافة مستقرة متفق عليها (مسكن عام) حيث يتم تسهيل التفاعل الاجتماعي الجماعي داخل بيئتنا ويشترك في تحديدها، ومن خلال الجدول أسفله يتضح لنا أكثر الأنواع التي صنفها.

الطريقة	شكل مبني	المعنى
طبيعي	مستعمرة	تدجين الطبيعة
جماعي	الحيز الحضري	التبادل والتواصل الاجتماعي والتفاعل
عام	مؤسسة	القيم المشتركة
خاص	منزل	الانسحاب والتعريف بالهوية

الجدول رقم (1): تصنيف أنواع السكن حسب نوربيرج.

المصدر: (king,2004,p23).

ومن ثم يمكن اعتبار المسكن محور حياتنا الشخصية، أي المكان الذي عرفنا فيه مسارات الخروج من هذا المركز إلى العالم. إنه بمثابة محور وأساس آمن ننطلق منه للعالم، وهو مركز حياتنا المدنية. السكن هو المكان الذي يجعل حياتنا مرئية للآخرين، وبالتالي هو مكان يمنحنا التركيز، ويفرض علينا التفكير في -

مسكننا - إلى المؤسسات والمدينة والبيئة الطبيعية وعلاقاتنا الاجتماعية. ما يهم هو كيف نتعرف على مسكننا باعتباره شيئاً ذا معنى وكيف يعمل كنقطة مركزية ننطلق منها للعالم.

المسكن ليس فقط مأوى، بل هو موطن الذكريات والتجارب التي شكلت هويتنا. هنا نتعلم القيم والمبادئ التي تحدد شخصيتنا وتوجهنا في الحياة. كل زاوية في المنزل تحمل ذكرى معينة، وكل غرفة تروي قصة. في المنزل نجد الراحة والأمان، ونعيد شحن طاقاتنا لمواجهة تحديات الحياة.

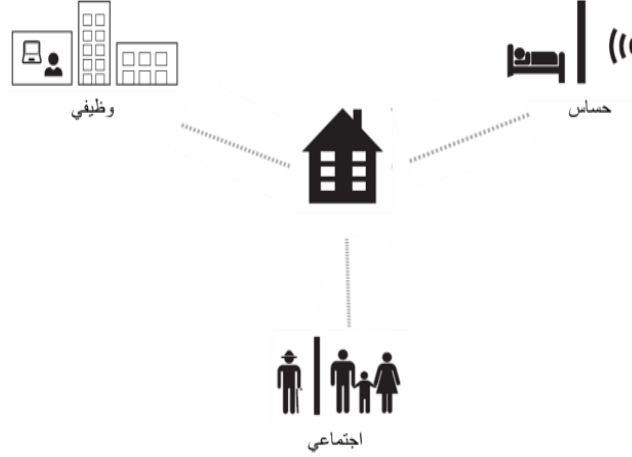
علاوة على ذلك، يلعب المسكن دوراً محورياً في تشكيل علاقاتنا الاجتماعية، فهو المكان الذي نستضيف فيه الأصدقاء والعائلة، ونعقد فيه المناسبات والاحتفالات، هذه اللحظات الاجتماعية تضيء على المسكن طابعاً خاصاً، يجعله جزءاً لا يتجزأ من هويتنا الاجتماعية.

المسكن يعكس أيضاً أذواقنا وأسلوب حياتنا. من خلال تصميمه الداخلي وترتيبه، يظهر للآخرين جوانب من شخصيتنا وأذواقنا، وهذا التعبير الذاتي يجعل من المسكن مكاناً فريداً يعكس هويتنا الفردية.

بمرور الوقت، يتحول المسكن إلى رمز للاستقرار والانتماء. في عالم متغير وسريع الوتيرة، يصبح المسكن نقطة ثابتة تعيد إلينا الإحساس بالاستقرار والأمان. هو المكان الذي نعود إليه بعد يوم طويل ومرهق لنجد فيه الراحة والهدوء.

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر المسكن على صحتنا النفسية والجسدية. البيئة المحيطة بنا تلعب دوراً كبيراً في تحديد مدى راحتنا وسعادتنا. الترتيب والتنظيم، الضوء الطبيعي، والمساحات الخضراء المحيطة بالمسكن، كلها عوامل تساهم في تعزيز رفاهيتنا.

وأخيراً، المسكن يمثل استثماراً مهماً للمستقبل. سواء كان منزلاً نشتره أو نبنيه، فإننا نستثمر فيه جهدنا وأموالنا ليكون ملاذاً دائماً لنا ولأجيالنا القادمة. إنه ليس مجرد مكان للإقامة، بل هو تجسيد لأحلامنا وتطلعاتنا.



الشكل رقم(3): يبين الوظائف والاستعمالات الرئيسية التي يجب أن يتوفر عليها السكن.
المصدر: من إعداد الباحث استناد للتراث النظري.

من خلال الشكل أعلاه تتضح لنا الوظائف الأساسية التي يجب أن تتوفر في السكن، كذلك يعطينا صورة معبرة لما قاله "نوربيرج شولتز" حين قال: "عندما يتم تحقيق المسكن تتحقق رغبتنا في الانتماء والمشاركة"، وهكذا يتم تفعيل صلة مهمة بين العام والخاص من خلال المسكن، يمنحنا أمن السكن القدرة على المشاركة داخل المجتمع، ويمكننا من الممارسات الاجتماعية وبناء علاقات مع الجيران، كما يحدد السكن موضع الفرد مع المجتمع باستخدام المكان كمرجع، ويعكس المكان المحدد جزء من هوية كل فرد، فعند التأكيد على هذا الارتباط بين العام والخاص في الوظائف نلاحظ توفر الشروط الأساسية للسكن كما يوضح الشكل السابق.

2-1-1- السكن باعتباره مركز للألفة والانتماء الاجتماعي:

لقد رأينا في الأجزاء السابقة كيف يرتبط السكن بالخاص بالعالم الاجتماعي، وكيف أنه من الضروري بالنسبة لنا أن يكون لدينا هذا العالم الخاص حتى نتمكن من التوجيه والتعرف على المؤسسات ومع المجتمع والآخرين. لكن ماذا عن السكن الخاص نفسه، ففي هذا الصدد يقدم "كينغ" استفسارات حول هذه القضية مستهلا انشغاله بعدة أسئلة كان أهمها كالتالي: هل يقدم لنا السكن أكثر من مجرد تواصل اجتماعي؟، ويجد نوعا من الإجابة في تفسير "نوربيرج شولتز" الذي قدم السكن على أنه مكان للألفة، حيث تكون الحياة ضمنية ومعتادة، في السكن يصبح الإنسان مألوفاً للعالم في لحظاته؛ هناك ليس عليه أن يختار طريقاً ويجد هدفاً، فمن خلال السكن يتم منح العالم ببساطة (king,2004,p27) .

ما يتبين لنا أن السكن هو المكان الذي يتم فيه إدارة حياتنا حيث تكون لدينا قدر من السيطرة على بيئتنا، ونكون إلى حد ما قادرين على إهمال أو تجاهل أي دور أو مسؤولية اجتماعية خارج حدود السكن، و يمكن النظر إلى حدود السكن على أنها محررة لرغباتنا من حيث أنها تفصلنا عن المجال العام، بحيث نكون

متفردون من خلال وجود هذه المساحة الشخصية كما يقول نوربيرج "الهوية الشخصية"، ما يسمح لنا السكن امتلاك هذه الهوية الشخصية بمواجهة العالم من حولنا ويوفر لنا الأمن في موقعنا وفي المجال العام، وتتمحور الحماية حول المساحة الشخصية كونها دائرة واحدة من عالم الحياة ومتجاورة مع الآخرين ولكنها منفصلة عنهم إلى حد ما، ومع ذلك يوفر السكن أيضًا ملاذًا بعيدًا عن العالم حيث يمكن للمرء أن ينفصل عن القيود المفروضة من خلال الاندماج في المجتمع. لكن هذا الانسحاب لا يعني العزلة التامة بل العلاقة الأسرية الخاصة، لأننا لسنا قادرين على الحصول على هذه العلاقة الحميمة في المجال العام، ولن نرغب في ذلك أمام أعين الناس حفاظًا على خصوصية الأسرة، حيث لا يتم تخفيف التزاماتنا من خلال مجموعة متنوعة من الأدوار والالتزامات العامة، يمكننا أن نشارك في العلاقات الحميمة مع أولئك الذين نختار أن نكون قريبين منهم، وبالتالي يمكن وصف العلاقات داخل المجال الخاص بالحب والرعاية بدلاً من الالتزام بالتعاقد أو الانضباط المدني كما هو الحال في المجال العام (Norberg-Schulz, 1985, p81).



الشكل رقم (4): يبين الوظيفة الداخلية للسكن والاستعمالات المختلفة.

المصدر: من إعداد الباحث استناد للتراث النظري.

ما يمنحنا السكن الالتزامات الطوعية الضمنية بدلاً من عمليات الارتباط القانونية أو الرسمية، لا يوجد تقسيم مادي بين الخاص والعام فحسب، بل يوجد أيضًا فصل اجتماعي ونفسي من حيث علاقتنا بمثل هذا الفضاء. فإن السكن الخاص يوفر كليهما الأمن والهوية، ونجد هذه المفاهيم تناولها أيضًا "غاستون باشيلارد" في كتابه "شاعرية الفضاء" (1969)، حيث قام باستخدام تقنيات الظواهر وعلم النفس اليونغي بتطوير مفهوم السكن من خلال الارتباط بمفهوم "العلاقة المحمية"، معتبرا أن السكن والمسكن كملاذ وكمخزون من الذكريات والصور التي تهم الأفراد، بالنسبة لباشيلارد "بيتنا هو ركننا من العالم"، ويعتقد أن النقطة الأساسية عند التفكير في السكن هو "الاستيلاء على الرفاهية الأساسية المؤكدة والفورية التي يلفها" (Bachelard, 1969, p4).

وبذلك يوفر السكن الخاص الأمن والحماية التي تمنحنا إحساسًا بالانتماء، وبالتالي فإن ما يفعله السكن وما يعنيه يجعله بالنسبة لنا مكان مهم، تكمن قيمته الجوهرية في علاقة الأسرة بالسكن وإقامتنا فيه هو ما يعطيها معناها، قد يكون هذا المعنى ضمناً مخفياً، لكن يتم إدراكه -أي أنها حاضرة - عندما لا يكون من الممكن

تحقيقها أو نكون بحاجة إليه، فإن هذه العلاقة هي التي تميز هيكل مبنى معين عن السكن، كما يعتقد "باشيلارد" كل الفضاء مأهول لا يحمل جوهر مفهوم المسكن، مفسرا ذلك أن الأسر تعيش منزلها بطريقة معينة و يتم اختبارها بطريقة تراكمية، كمخزون متزايد باستمرار من الصور والذكريات، المهم هو ما يعنيه المنزل بسبب ما يسمح لنا باسترجاعه، وبالتالي توفير الأمان، حيث يقول "نحن نريح أنفسنا من خلال استعادة ذكريات الحماية" (Bachelard,1969,p31).

بالنسبة لباشيلارد حتى وهم الاستقرار مهم، معتقدا أن هذه الفكرة على أنها تأسست في الحاجة الوجودية للمأوى، السكن بالنسبة له هو "منطقة حماية رئيسية"، توفر مأوى من الجوع والبرد، وتسمح بالرفاهية لكن الرفاهية التي تتعدى إلى أكثر من مجرد البقاء الجسدي، مبررا ذلك أن السكن يوفر أيضًا الرفاهية النفسية والعاطفية، حيث ذهب باشيلارد إلى حد وصف المنزل بأنه "حالة نفسية" ويشير بذلك إلى العلاقة الحميمة، ويعتقد أن السكن هو أكثر من مجرد هيكل مادي و هذا ما يزيد من أهميته، مبينا أن هذه الأهمية في الواقع تأتي على وجه التحديد عندما يتم تطوير المفهوم من "كائن هندسي" أو بنية فيزيائية إلى مساحة من المفترض أن تتكون فيها العلاقة الحميمة (Bachelard,1969,p48).

لذا فإن أهمية السكن بالمعنى الفينومينولوجي ما يتم إحضاره للوعي، حيث يقدم السكن نفسه على أنه حاجة عالمية ووجودية، ونظرًا لكونه صانع للألفة والأمان فهو ما يجعله بذلك مهم إلى حد كبير، المسكن هو أيضًا مكان شخصي حيث يتم منح تجربة بقاء مشتركة.

1-1-3- خصوصية السكن وازدواجية التحفظ والتطفل:

يوفر لنا السكن شيئًا نختبئ وراءه فنحن نسعى إلى مكاننا المعزول لممارسة غاياتنا المختارة، فالخصوصية بالضرورة غاية نطمح إليها في حياتنا اليومية، والأمر الغريب الذي يلفت انتباهنا أننا نحب تمامًا رؤية حياة الآخرين لكننا في المقابل نرغب في تقييد الوصول إلى حياتنا. نحن مهتمون بالاطلاع على لمحات من حياة الذين نعرفهم كانوا أقارب أو زملاء أو عمل أو صدقاء، أو نتطلع لمشاهدة حياة المشاهير لنرى كيف يتصرف الأشخاص مجال "السكن"، ومع ذلك قد نشعر بعدم الارتياح إذا رأى الآخرون حياتنا الخاصة على أنها نوع من المشهد.

على حد قول "ارفينغ غوفمان" معظمنا لا يرغب في رؤية أنفسنا مراقبين، هذا التصريح واقعي ويقودنا للنظر في الحقائق التي ترتبط بالحياة السكنية، ففي حياتنا الاجتماعية نسمح للناس بالدخول إلى مسكننا لأننا نثق بهم ربما قد يكونون أقارب أو أصدقاء مقربون، حتى إذا لم يكن لدينا صلة قوية بهم بمعنى لا نعرفهم

حق المعرفة تربطنا بينهم صلة مؤقتة، بالطبع يمكننا السماح لهم بالدخول، لأننا نستطيع مراقبتهم، وبالتالي نعتقد أنه يمكننا الحفاظ و السيطرة على الموقف، يمكننا تحديد خصوصيتنا وإظهار قدر (أو القليل) لهم كما نختار نحن، ونريهم ما نريد أن يروه، و نتوقع منهم أن يظهروا الاحترام، وخاصة لأن هؤلاء مألوف بالنسبة لنا و نعلم أنهم سيحترمونا، وبالطبع هناك حدود للخصوصية إذا شاركنا كل شيء فلن تكون هناك خصوصية فسيصبح كل شيء عامًا ومتاحا. هذه هي معضلة المشاهير الذين يضحون بالكثير من خصوصيتهم من أجل الشهرة، في الواقع ربما لا يزالون متعطشون ويتوقون إلى الخصوصية، لكن وضعهم يتطلب دعاية مستمرة بمعنى "اختيارهم لأسلوب حياة معين"، لكن تسلبهم الشهرة خصوصيتهم، ويجعل هذا الكثير من المشاهدين والمتابعين في حيرت من أمرهم ويتساءلون عما يزيفه هؤلاء وما مدى الحاجة إلى الخصوصية بالنسبة لهم، مدركين أن التخلي عن الخصوصية يمكن أن يجلب ألم للكثيرين.

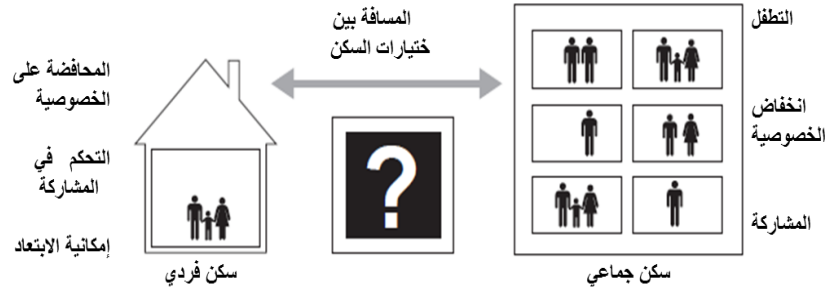
صحيح أننا بحاجة إلى المشاركة إذا سعينا إلى تحقيق علاقات اجتماعية، ولكن لا يمكن مشاركة الخصوصية دون أن يتم تقليصها وحصرها بطريقة ما، لأن فعل المشاركة في حد ذاته ينشر الفعل الخاص، فمن خلال المشاركة تفقد الخصوصية بعضًا من سحرها كحالات النسب بعد الزواج وانفتاح الطرفين أي العائلتين على بعضهما البعض. في حالات كهذه قد نرغب في التقليل من خصوصيتنا ومشاركة حياتنا مع الآخرين، لأن هذا جزء أساسي من حياتنا الاجتماعية، وهو بالفعل ما تسمح به حدود الخصوصية نفسها. وهذا ما يفق عليه أيضا "كينغ" الذي يلح أن المشاركة من الأفضل أن تكون بشروطنا وفقط بحيث نتمكن من تدارك عواقب المشاركة من خلال السيطرة عليها أو توقعها، لذلك نحن بحاجة إلى فصل التبادلية التي تضيف إلى مسكننا من خلال جلب الحب والألفة والراحة والانتهاك الذي يدمر الخصوصية. ما نرغب في مشاركته هو تلك الأشياء التي يمكننا مشاركتها على انفراد، هذا هو المكان الذي يجمع فيه شخصان أو أكثر خصوصيتهم في مساحة مادية حتى يتمكنوا من تعزيزها من قبل الافراد المتواجدين حولهم (king,2002,p26).

ومع ذلك هناك العديد من الطرق التي يتم من خلالها التطفل على خصوصيتنا، مثل بعض الوسائل التي نستخدمها لخلق الخصوصية لأنفسنا في مكان عام يمكن أن تنتهك خصوصية الآخرين، الأكثر شيوعًا هو استخدام أجهزة "الرايدو" و"الهواتف" الشخصية والحديث بصوت عالي و"الرقابة اللصيقة" على الناس، لا سيما في الأماكن الضيقة مثل القطارات والحافلات ما يجعل الأمر اجتياحي. كذلك أولئك الذين يسافرون في رحلة بجانبنا ويصرون على التحدث إلينا بغض النظر عن أي نقص في التشجيع الذي قد يحصلون عليه منا. في الواقع أسوأ نوع هم أولئك الذين لا يتوقعون منا بالفعل أن نشارك في أي محادثة، لكنهم يريدون فقط التحدث وعدم الاستماع إلينا، وبهذه الطريقة يحافظون بطريقة أنانية على خصوصيتهم بشكل سليم، ربما يخبروننا

بتفاصيل شخصية، لكنهم لا يسمحون لنا بالتحدث عن أمور تخصهم، يبدو الأمر كما لو أن قصتهم تُستخدم لتشكيل درع من حولهم من خلال إعادة سرد بعض القصص المهمة أو المريحة (يقوم الباحث هنا بسرد الوقائع استناداً للنظرية التفاعلية الرمزية حسب أرفينغ غوفمان).

فضيلة السكن الخاص هو أنه يمكننا من تجنب تطفل العامة فنحن قادرون على تجنب الضوضاء والمسافر والمعتل اجتماعيًا، لكن هل يمنحنا السكن الخصوصية التامة؟، على سبيل المثال يقول كينغ "ضع في اعتبارك الطريقة التي نتعامل بها مع المتصلين الباردة على الهاتف أو عند الباب، نميل إلى رؤية هؤلاء الأشخاص على أنهم يتدخلون في أعمالنا الخاصة وإلهاء غير مرغوب فيه، يبدو دائمًا أنهم يتصلون عندما نكون في منتصف شيء آخر ثم يحاولون إقناعنا بالقيام بشيء أو شراء شيء لم نفكر فيه مطلقًا أو لم نكن نعرف أننا بحاجة إليه، قد يصرون حتى على أننا لا نستطيع العيش بدونها، لذلك فإن دعوتهم بشكل معقول تمامًا من وجهة نظرنا تبدو كتطفل ينتهك خصوصيتنا" (king,2004,p28)، كذلك توجد ممارسات وأساليب أخرى في حياتنا نراها تتعدى على خصوصيتنا، مثل: الجلوس أمام المساكن وسماع المحادثات الخاصة التي تجرى بين أفراد الأسرة، أو مراقبة حركة الدخول والخروج من السكن مع الانتباه لما قد يحمله أصحاب السكن من معدات وأشياء تخصهم كالطعام أو الباس وهذا يعد أمر مزعجاً بالنسبة لنا حيث نشعر بأننا مراقبون ويتم التطفل علينا باستمرار، وفي كثير من الحالات التي نشعر بها بالتطفل حين يطرق الجيران باب السكن الخاص ويحاولون إقناعنا بالمشاركة في الأنشطة والممارسات التي تخصهم باستمرار. في الواقع، ما يزعجنا في كثير من الأحيان عندما نفتح الباب ونستخدمه للاختباء خلفه (خاصة النساء) فإنهم يحاولون تحديد ما يمكن رؤيته تقريباً إلى حد اختلاس النظر حول الباب.

لكن بالطبع معظمنا لا يستخدم السكن بغرض تجاهل طلب الجيران من حولنا، قد نرفض طلباتهم في المساعدة أو نقبل بها لكن هذا لا يعني الأنانية في حد ذاتها، بل نحاول فقد توضيح وتحديد امكانياتنا في المشاركة، وحسب ما تم التعرف عليه فإن تلك الممارسات تختلف وفق أنواع السكن كما يوضحه لنا الشكل أسفله.



الشكل رقم (5): يبين لنا فروق التطفل والخصوصية بين السكن الفردي والجماعي. المصدر: من إعداد الباحث استناد للتراث النظري.

وكما نلاحظ في الشكل أعلاه أن نسبة الخصوصية تتضاءل في حالات السكن الجماعي مقارنة بالسكن الفردي، وهذا احدى الأمور التي لا يمكن التحكم فيها بشكل كلي نظرا لطبيعة العيش والظروف المحيطة بسكان الأحياء الجماعية، ما يجعل المشاركة مفتوحة امام الجميع وهو ما يرغب فيه الجميع مقارنة بأصحاب الأحياء الفردية، ومن خلال تلك المشاركات تحدث أفعال التطفل المستمرة على كل المشاركين فيما بينهم.

تبدأ الخصوصية حيث لا نكون مستعدين لاعتبار الغرباء أصدقاء، ويمكن اعتبار السكن بمثابة استبعاد للتطفل حيث نكون قادرين على وضع خططنا الخاصة واختيار نوع الحياة الذي نراه مناسباً، وعلى مستوى آخر قد يُنظر إليه على أنه إدارة ظهورنا لجيراننا، كجدران لمنع الرؤية من التعدي ونيل المتعة في مشاهدة ممتلكاتنا، لكن يبقى المسكن غير خاصاً تماماً والعزلة ليست كاملة أبداً.

*مناقشة:

ما يمكن الإشارة إليه في هذه المناقشة البسيطة، هو غياب الدراسات والبحوث العربية الاجتماعية النوعية العميقة في ما يتعلق بالسكن والسياسة السكنية، حيث تعذر علينا الوصول إلى مفاهيم ووجهات نظر تضيء الجوانب الخفية الغير ملموسة "المعنوية" التي نحن بحاجة اليها في تفسير الظاهرة السكنية، وذلك يدل على قلة البحوث والدراسات الاجتماعية المتخصصة في السكن، ما يثير لنا تساؤلات حول أسباب هذا النقص، هل هو ناتج عن نقص الموارد والأكاديميين المتخصصين؟، أم عن عدم اهتمام كافٍ من الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية؟. بينما يمثل السكن أهمية كبرى في الحياة اليومية للجزائريين، كما هو الحال في الدول الغربية. يبدو أن هناك فجوة في الاعتراف بأهمية البحث العلمي في هذا المجال. هل يمكن أن يعود ذلك إلى أولويات بحثية مختلفة أو تباينات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؟، وكيف يمكن تعزيز الدراسات الاجتماعية حول السكن في الجزائر والدول العربية لتحسين السياسات السكنية وجودة الحياة؟.

2- تحديات السكن في العالم (مؤتمرات ومدارس):

تعد مشكلة السكن وتدهور بيئته المحيطة من أهم القضايا التي شغلت العالم منذ القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا، وكانت من أهم الأسباب الدافعة للاهتمام بالمدينة وتطورها، فأردنا من خلال هذا العنوان التطرق لكيفية تجسيد المدن المخططة، وما هي القواعد التي جعلت من السكن أكثر استجابة لمتطلبات الإنسان الحضري، وذلك من خلال التعرف على أهم المؤتمرات والمدارس التي بذلت مجهودا كبيرا رسخ إلى يومنا هذا كأحد أهم مسارات التخطيط الحضري في العالم، وتم التوصل بالاعتماد عليها إلى نتيجة مفادها أن المدينة كيان منظم يسمح للإنسان بممارسة حياته اليومية وذلك بالنسبة لسكان الأحياء الجماعية أو الأحياء الفردية، لذى أردنا أن نعرض أهم تلك المؤتمرات والمدارس.

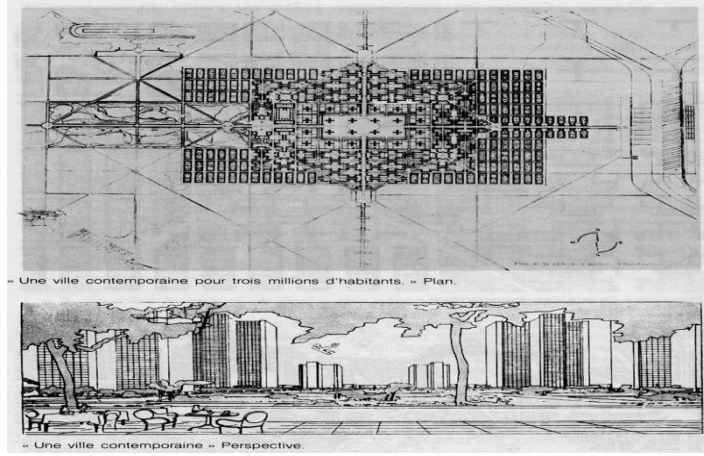
2-1- ميثاق أثينا (1933) وموضوع السكن:

في القرن العشرين، انعقدت مجموعة من المؤتمرات الدولية للعمارة الحديث (C.I.A.M) بقيادة أبرز المهندسين المعماريين الأوروبيين وعلى رأسهم "لوكوربوزيه"، من أجل نشر مبادئ الحركة الحديثة في العمارة والتخطيط الحضري والدفاع عنها. تناولت هذه المؤتمرات عدة مواضيع تخص (المدينة المسكن، النقل، المحيط،...الخ). وتم ذلك في سنة 1933، و تحديدا بمدينة أثينا انعقد المؤتمر الرابع للمنظمة الدولية للعمارة الحديثة، وفيه تم تناول موضوع "ميثاق أثينا" أو "المدينة الوظيفية" وتم التطرق من خلاله للاقتراحات والنقاط التي تتضمن حلول تتعلق بمشاكل وظروف المدن القائمة، مقسمة في أربع أولويات وهي: السكن، الترفيه، العمل والنقل، بالإضافة إلى توصية خامسة تتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية (بن عيسى، 2010، ص69).

وفي سنة 1943 نشر "لوكوربوزيه" ميثاق أثينا على شكل كتاب مكون من أهم المبادئ مبرزا فيه أهم مفاتيح التخطيط الحضري هي أربعة وظائف: السكن، العمل الترفيه، التنقل، معتبرا ميثاق أثينا وثيقة صلح بين المدينة والطبيعة بعد الانشقاق والمشاكل التي خلفتها الثورة الصناعية والدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، مؤكدا أن الشمس و الاخضرار والهواء هي المواد الثلاثة للتخطيط الحضري، ومن بين أهم النقاط التي تناول فيها ميثاق أثينا أهمية المساحات الخضراء بالنسبة للسكن، ما يلي:

- اهتم ميثاق أثينا بالمساحات الخضراء، حيث صنف الاخضرار كأحد المواد الثلاثة المكونة للتخطيط الحضري، يقول "لوكوربوزيه" في كتابه "الشمس، الاخضرار الهواء هي المواد الثلاثة للتخطيط الحضري" لذى يجب أن تشغل الأحياء السكنية من الآن فصاعدا أفضل المواقع في الحيز الحضري، مستفيدة من تضاريس سطح الأرض، مشيرا إلى المناخ الأنسب ومساحات خضراء ملائمة.

- إنشاء مباني عالية تقع بعيدة عن بعضها البعض، تستوجب تحرير الأرض لصالح مساحات خضراء فسيحة.
- يجب أن تتضمن كل الأحياء السكنية من الآن فصاعدا مساحة خضراء ضرورية لتهيئة عقلانية لمساحات اللعب والرياضة للأطفال والمراهقين والبالغين.
- يجب استعمال المساحات الخضراء الجديدة لأهداف محددة بدقة، من بينها، احتواء رياض الأطفال، المدارس مراكز الشباب أو كل المباني ذات الاستعمال المشترك، المرتبطة ارتباطا وثيقا بالسكن .
- يجب أن تكون القطاعات الصناعية مستقلة عن المناطق السكنية ومنفصلة عن بعضها البعض بمنطقة خضراء (باشا، 2012، ص28).



الصورة رقم (1): مدينة لوكوربوزيه المعاصرة 1922.
المصدر: (yamani,2017,p36)

من خلال هذا الشكل يوضح لنا لوكوربوزيه مدينة مصممة لثلاثة ملايين نسمة على أساس أربعة مبادئ أساسية:

- مراكز المدن الأكثر ازدحاما، زيادة كثافة مراكز المدن.
- زيادة وسائل التداول، زيادة المساحات المزروعة.
- ويتكون ميثاق أثينا من 95 مادة مقسمة إلى ثلاثة فصول:
- الأول عرض عام لتفاعل المدينة مع منطقتها التي تشكل الكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- والثاني بعنوان "الوضع الحالي للمدن والانتقادات وسبل الانتصاف".

- أخيراً، الفصل الثالث هو الخاتمة بعنوان "نقاط العقيدة" والتي تلخص في 24 مادة جميع مبادئ الميثاق من خلال تقديم نقد في المرحلة الأولى لمدينة الوقت الناتج عن العصر الآلي، وفي المرحلة الثانية، مقترحات ملموسة تستند إلى الحرية الفردية وفائدة العمل الجماعي الذي يتطلب مساحة حضرية على نطاق إنساني (yamani,2017,p33).

2-2- المنظمة الأمريكية للنمو الذكي (Smart Growth America) وتعزيز الحلول السكنية:

كان أول ظهور فعلي لهذه المؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970، تهدف المنظمة إلى خلق أفضل طريقة لبناء وصيانة المدينة عبر بناء مجتمعات وأحياء حضرية في قلب المدينة وضواحيها أو مناطقها الريفية بحيث تحتوي الحيازة السكنية بها على كافة الخدمات المطلوبة، كخدمات النقل المختلفة، مؤسسات العمل، المرافق التعليمية، الصحية والتجارية، بغرض دعم الاقتصاد المحلي وحماية البيئة، وكذلك بغرض توفير العيش الذي يحقق النواحي الجمالية والأمنه والمتكاملة الخدمات وبأسعار معقولة، وتعد المنظمة الأمريكية للنمو الذكي هي المنظمة الوحيدة التي تساعد على نمو الأحياء السكنية الكبيرة المتضمنة لكافة الأحياء السكنية ومرافقها عبر بيئة ناجحة اقتصادياً وبيئياً (AL-jarallah,1983,p7).

وتعمل المنظمة لإعادة صياغة النقاش السياسي للزحف العمراني بطريقة ترتبط بشكل مباشر مع البيئة والاقتصاد واهتمامات الحياة اليومية، وذلك بعقد اللقاءات مع السياسيين وأعضاء العائلات والمطورين والمخططين والسكان، حيث تظم أكثر من أربعين منظمة وطنية ودولية ومحلية، تعمل المنظمة على المبادئ التي سنحاول تلخيصها في النقاط التالية (Zamanov,2012,p9):

- المزيج من استعمالات الأراضي.
- فوائد تصميم المباني المتضامة.
- الحفاظ على المساحات المفتوحة والأراضي الزراعية، والجمال الطبيعي.
- إيجاد مجتمعات تشجع على المشي.
- توفير مجموعة متنوعة من خيارات النقل.
- إيجاد مجموعة متنوعة من الفرص السكنية والخيارات.
- اتخاذ قرارات للتطوير يمكن التنبؤ بها، عادلة، وفعالة من حيث التكلفة.

- تحقيق مجتمعات مميزة وجذابة توجد شعور قوي بالمكان.
 - تعزيز وتنمية المجتمعات القائمة.
 - تشجيع التعاون بين المجتمع وأصحاب المصلحة في التنمية في اتخاذ القرار.
 - وقد أوضحت المنظمة الأميركية للنمو الذكي، أن للتطور السريع والفوضوي للمدن أثر سلبي على النواحي الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية، مما يتسبب في عدة مشاكل للمدينة من أهمها فقدان الهوية الاجتماعية وانعدام العلاقات الاجتماعية بين السكان والتدهور البيئي، والتكاليف الباهظة للنقل وغيرها من المشاكل التي قد تؤثر على نمو المدينة، لذا ركزت هذه المنظمة على أهمية الاهتمام بالنمو الذكي للحد من تفكك المدينة بسبب الزحف العمراني عبر وضع الاستراتيجيات الآتية (Galster,2001,p12) :
 - استخدام مؤشرات الرصد لمتابعة التقدم .
 - التأكد أن كل حي سكني يحتوي على مركز اقتصادي.
 - تخطيط مسبق لجميع مستلزمات الأرض مثل: البنية التحتية، البنية الاقتصادية، المخططات السكنية
 - توفير السكن بأسعار معقولة
 - وضع حدود للنمو الحضري "urban boundarie" لمنع التعدي على الأراضي المجاورة .
 - تطبيق خطط البلدية.
 - إدارة النمو بشكل جيد من قبل الحكومة.
- معتمدا في ذلك على الأبعاد المختلفة التي سنوضحها في الجدول التالي:

الأبعاد الرئيسية	المبادئ التخطيطية المستشفة
البعد المادي	-المزيج من استعمالات الأراضي (مدارس، أماكن للعبادة) . -فوائد تصميم المباني المتضامنة.
البعد الديموغرافي	-ضرورة تحديد متوسط عدد الوحدات السكنية لكل ميل مربع.
البعد البيئي	-الحفاظ على المساحات المفتوحة والأراضي الزراعية، والجمال الطبيعي. -تحقيق مجتمعات تشجع على المشي. -توفير مجموعة متنوعة من خيارات النقل. -توفير الاستدامة الحضرية للمدينة كالأحياء المستدامة والحدائق الحضرية.
البعد التكنولوجي	-استخدام مؤشرات الرصد الحديثة لتتبع التطور.
البعد الاقتصادي	-إيجاد مجموعة متنوعة من الفرص السكنية والخيارات. -اتخاذ قرارات للتطوير يمكن التنبؤ بها، عادلة، وفعالة من حيث التكلفة. -التأكد أن كل حي سكني يحتوي على مركز اقتصادي. -تخطيط مسبق لجميع مستلزمات الأرض مثل: البنية التحتية، البنية الاقتصادية، المخططات السكنية. -توفر السكن بأسعار مقبولة.
البعد الاجتماعي	-تحقيق مجتمعات مميزة وجذابة تخلق شعور قوي بالمكان. -تعزيز وتنمية المجتمعات القائمة. -تشجيع التعاون بين المجتمع (المطورين، البنائين) وأصحاب المصلحة في التنمية في اتخاذ القرار. -مشاركة الشعب ومعرفة احتياجاتهم ومطالبهم ومشاكلهم في المجتمع بواسطة حضورهم جلسات الاستماع العلنية للسكان.
البعد الثقافي	-تطبيق مبدأ الخصوصية يبر الرجوع إلى مبادئ العمارة التقليدية. -تطبيق عامل الأمان يبر الرجوع إلى مبادئ العمارة التقليدية. -تطبيق عوامل التخطيط التقليدي المحلي للحي يبر الرجوع إلى الماضي في تخطيط وتصميم الحي.
البعد المؤسسي التنظيمي	-وضع حدود للنمو الحضري urban boundaries لعدم التعدي على الأراضي المجاورة. -تطبيق خطط البلدية. -الالتزام بالخطط الإقليمية الخاصة بالمدينة ودفع الضرائب الخاصة بها. -الالتزام بشروط التخطيط التقليدي للمدينة أي بتوفر الشروط الخاصة بتصميم الأحياء السكنية وتصميم شوارع الحركة لهذه الأحياء -إدارة النمو بشكل جيد من قبل الحكومات -أهمية خروج صناع القرار والمطورين من النظريات والمفاهيم القديمة والبدا بالانتباه إلى المشاكل التي تحدث على أرض الواقع

جدول رقم (2): يوضح الأبعاد التنظيمية التي تقوم عليها (Smart Growth America) وانعكاساتها التنظيمية

المصدر: (AL-jarallah,1983,p9)

من خلال الجدول السابق الذي يوضح لنا أن منظمة (Smart Growth America) تركز على ثمانية أبعاد رئيسية هي البعد المادي والديموغرافي والبيئي والتكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمؤسسي التنظيمي. وقد ركز بشكل خاص على كل من البعد الثقافي والبيئي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي

التنظيمي، ومن الجدير بالذكر أن ما يميز هذه المنظمة هو العمل بين الروابط المحلية للمدينة والحدثة المعمارية مع التركيز أكثر على البعد المؤسسي التنظيمي والذي يعنى بتطوير التخطيط في المدينة.

2-3- مدرسة الباوهاوس الألمانية وانتشار المعمار الوظيفي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية :

تأسست مدرسة الباوهاوس سنة 1919 من قبل "غروبيوس" و كلمة باوهاوس مركبة من الفعل (bauen) والذي يعني بنى بالألمانية والاسم (Haus) والذي يعني البيت (maison)، و قد تبنت هذه المدرسة منذ بداية نشأتها الأيديولوجية الاشتراكية حيث كان يدور في تلك الفترة نقاش واسع حول العمل الحرفي وإشكالية الانتقال وكان يتنازع غروبيوس زعيم هذه المدرسة مع أفكار الحدثة والارتباط بالتقاليد الحرفية السلس من الإنتاج الفني و الحرفي (Artistique et artisanal) إلى الإنتاج الصناعي، واستطاعت هذه المدرسة المحافظة على خطها الفلسفي طوال تاريخها، لكنها اتجهت بعد سنة 1924 إلى الإنتاج الصناعي لأن "غروبيوس" تأثر بمن عمل إلى جانبهم في مصانع برلين بشكل واضح واضح، من أمثال "لوكر بوزيه"، و "ميفان دروا"، وانطلاقا من ذلك قد فكر في توحيد الهندسة الداخلية و التصنيع باعتبار ذلك الوسيلة الأفضل لإنتاج هندسة داخلية حديثة و ذات جودة عالية (Maciuika,2005,p32) .

لذلك أعلن في بيانه العام تطلعه إلى إعداد برنامج تعليمي يستجيب لمتطلبات الحاجة إلى جيل جديد من المهندسين الصناعيين، بعد استقالة "إيتان" "Itan" مدير المدرسة سنة 1923 و هو صاحب الاتجاه التجريدي في الفنون الجميلة الذي كان يرى في هذه الفنون وسيلة لتطوير وتنمية الجانب الشخصي و الروحي للطلاب، اتجهت مدرسة "الباوهاوس" مع "موهوبيناغي" "MohobyNAGY" وهو أحد القامات المعرفية للمدرسة إلى تطبيق المبادئ التطورية على الهندسة من خلال انتقاء مواد البناء و اعتبار الآلة الحل الجذري للشكل العقلاني و الحديث في مجال البناء، فالآلة أصبحت ترمز بالنسبة لهذه المدرسة إلى الإنتاج الموحد (standardisé) في انجاز العمارات والقائم على المبادئ الوظيفية، فكل العمارات ينبغي أن تكون عبارة عن بنايات فردية مختلفة في وظائفها : إدارية، مصانع و مساكن للأساتذة وحي للطلاب، هذا المشروع يعكس عقلانية في التنظيم قائمة على فكرة "غروبيوس" بأن الفن و الحياة يشكلان وحدة مرتبطة بغير كلاهما الطريق للآخر مع التوق إلى إيجاد نوع من التوليفة بين الفن و التقنية (Bergdoll & Dickerman,2009,p24).

ويعتبر "ميز فاندرو" الثالث والأخير الذي تولى إدارة مدرسة الباوهاوس الألمانية وهو من أقطاب الهندسة الداخلية للقرن العشرين، تمكن من الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أغلق الحكم النازي المدرسة سنة 1933 و تبعه أعضاء آخرون فقد توجه ناغي إلى شيكاغو سنة 1936 ثم "بروير" سنة 1937 كأستاذ بجامعة هارفارد، و"غروبيوس" الذي تحول من هارفارد إلى كامبريدج، و لحق بهم فيما بعد سنة 1938

"هاربرت براي"، و تمكنت هذه المجموعة المهاجرة من لعب دور ريادي في مجال الهندسة المعمارية، حيث قام "غروبيوس" بإنشاء وكالة للمهندسين و استطاع بمساعدة معماريين شباب من إعداد مشاريع مختلفة انطلقت من أبسط أواني المطابخ (هندسة داخلية إلى إعداد أكبر المشاريع مثل مركز التدرج بجامعة هارفارد سنة 1949، ومخطط المبنى الكبير بنيويورك سنة 1958، أما "قان درو" فقد قام بتصميم مجموعة من الأبنية مثل المجموعة السكنية المسماة (Lake store Drive) سنة 1951 بشيكاغو وأخرى مسماة (building streagram) بنيويورك سنة 1958، وقد شارك كل هؤلاء بعد الحرب العالمية الثانية في مشاريع معمارية بألمانيا (kengens-craig,2001,p41).

2-3-1- تداعيات المعمار الوظيفي بألمانيا:

بدأ العمل بألمانيا لأعداد مخططات سكنية شبيهة بالمستعمرات مخصصة للعمال وقادرة على استيعاب عدد كبير من السكان، أما الاتحاد السوفيتي فقد وقع تحت تأثير النزعة الطوباوية الداعية إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تبنتها الثورة، وتحسين الحياة الاجتماعية من خلال تهيئة الفضاء وتبني مخططات تقضي على الاختلاف بين المدينة والريف (باشا،2012، ص34).

بعد توحيد الألمانيتين لم تستطع برلين إدماج المجموعات السكنية للجزء الشرقي منها والذي كان تابعا لألمانيا الشرقية، فقد كان حي "مارزان" يعيش وضعية اقتصادية واجتماعية مزرية، فعلى حد تعبير أحد علماء الاجتماع الألمان: "فأي شخص يسكن هذا الحي ويعمل خارجه، أي في أحد الأحياء الغربية من برلين، كان يخجل من استضافة أحد أصدقاءه في بيته"، فانهيار قيمة هذا الحي وحي (hellersdor) تحول إلى "غيتو"، على الرغم من تعرضهما إلى تغييرات جذرية سنة 1990 بإدخال نظام التدفئة والمساعد، وإعداد برنامج لتأهيل مائتين وسبعين ألف مسكن اجتماعي في مدة تتراوح بين سنة 1993 و 2004، شارك فيه وبشكل كثيف كل من المماريين والمهندسين وعمال الخدمات الاجتماعية وكذلك السكان، من أجل التفكير في تحويل هذه الأحياء no man's urbains إلى أماكن حقيقية للعيش وبذلت مجهودات كبيرة وسخرت إمكانيات مادية ضخمة في هذا الاتجاه، واعيد تنظيم حركة المرور حول باقي الأحياء، وأنشأت حظيرة تبلغ خمسة هكتارات ومركز تجاري استقدم أشهر الماركات العالمية، كان يضم كلا من الحيين معا 268000 ساكن على مساحة تقدر ب 62 كم، وكانا قبل توحيد الألمانيتين عبارة عن مجموعات سكنية تضم فئات ميسورة الحال معدل دخل الأسرة الواحدة يصل إلى 3150 مارك شرقي شهريا، وكانا يضمنان حسب المهندس جيل دوهام Gilles Duhem أسر من الطبقة الوسطى والطبقة العليا من أساتذة جامعات وإطارات عليا، وعلى أهمية التعديلات التي مست هذين الحيين من توفير للمدارس مراكز استشفائية وروض للأطفال وغيرها،

إلا أن فكرة الهدم عادت من جديد إلى الواجهة لأسباب متعددة، وقد بدأت بالفعل في بعض الأحياء بألمانيا الشرقية على الحدود البولونية (Avenel,2010,p8) .

لقد شهدت هذه الأحياء حراكا متواصلا للسكان ممن لم يتأثر باتحاد الألمانيتين نحو مناطق مهيأة على الطريقة الأمريكية، ولم يتوقف هذا النزيف البشري للأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي دعت إلى هذا النزوح المتواصل من هذه الأحياء ، كالعامل السيكولوجي، لأن مغادرة هذه الأحياء كان يعني للكثير من السكان الانتهاء من نمط الحياة الاشتراكي الذي كان يولى أهمية كبيرة للكم على حساب الكيف، فقد كان الحزب الشيوعي الحاكم يرفض الجانب الجمالي والفني بحجة تحقيق العدالة للجميع، لذلك جاءت كل مساكن برلين الشرقية متشابهة وفي كل شيء .

2-3-2- انعكاسات تطبيق النمط السكني الوظيفي بفرنسا:

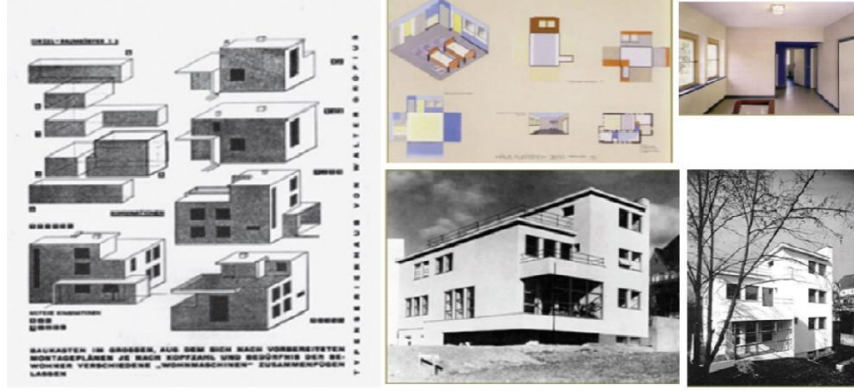
انطلقت الكثير من التقارير باتجاه وزارة السكن و وزارات أخرى مثل العمل والتضامن بفرنسا منتقدة سنوات طويلة من تطبيق المعمار الوظيفي، في محاولة لتدارك الأمر و التفكير في أنماط معمارية بديلة لقد دعى "جون بيارسيور" في تقرير له إلى السلطات المعنية ببذل المزيد من الجهود والإبداع في مجال الهندسة والتعمير، فمحيط المدن بحسب تعبيره لا يشكو من القلة في هذا المجال، لكن الملاحظ هو التراجع على مستوى التواصل والعلاقات و العيش المشترك، المنعدم تماما في فضاءات سكنية اختفت فيها الشوارع، فاخنت في التحضر (L'URBANITE) و الحميمية: " فالعمارات موجودة الواحدة بالقرب من الأخرى من دون روح على شكل أبنية صناعية في مناطق وظيفية، تماما مثل ما هي عليه السلع التجارية، أما الممرات الموجودة بين العمارات طبيعتها طرقية أكثر منها حضرية فنحن ننتظر، يقول : من المهندسين المعماريين عملا معماريا و ليس معماراً موحداً لا علاقة له بالهندسة المعمارية، لا تنتظر منهم إنجاز أشكال معمارية جميلة، وإن كان ذلك مرغوب، ولكن عليهم العمل داخل المجال الحضري وعلى المجال الحضري L'URBAIN داخل الحياة، ومن أجل حياة من يسكن منتجاتهم، وليس في تخفيض عدد الطوابق ليتحول الامتداد العمودي إلى امتداد أفقي (PAVILION) فنحن نعرف جيدا أننا نعيش بشكل جيد في بنايات بحجم الإنسان، حيث توجد الشوارع والحدائق في أمكنة مهيأة، باختصار حيث يوجد التحضر (L'URBANITE) ، ثم يشير في مكان آخر من تقريره إلى صعوبة تسيير الأحياء أو التجمعات السكانية بسبب تعقد الشكل القانوني للقاطنين بهذه العمارات، فقد نجد في العمارة الواحدة أصحاب الملكية المشتركة المستأجرين، ومأجرين عن مالكين في الاشتراك (باشا، 2012،ص43).

إن عدم اهتمام هذه الفئات وغياب المسير سريع من تدهور الحظيرة العقارية وجعل المتابعة أكثر صعوبة، و لنا في هذه النقطة توسعة وتحليل في الفصل الثالث من هذا البحث، أما "ميشال غو" فيتحرك في نفس السياق منتقدا هذه التجربة قائلا: "إن البنايات الجديدة تتحقق في الأغلب حول المدن في شكل طوابق، وفي العديد من البلديات بدون رؤيا تأخذ بنظر الاعتبار مباني تاريخية، أبنية عمومية مرجعية ، متاحف، مكاتب... وغيرها ثم يضيف: "ليس من السهل تصحيح هذه اللوحة الغائمة بلمسات تجميلية" فهذا النمط من البناء تبنى سريعا الاتجاه الحداثي الذي خرج قويا بعد الحرب العالمية الثانية، فالوظيفية مخطط مفتوح عبارة عن خطوط مستقيمة انجاز ثقيل وموحد من اجل انتاج المساكن المتطابقة .

2-3-3- انعكاسات النمط السكني الوظيفي في الولايات المتحدة الأمريكية:

انطلقت الانتقادات الموجهة للتيار الوظيفي في بداية الأمر إلى المجسمات المادية المنجزة، لتمتد إلى طرق الإنجاز والدراسة، ثم لتستقر في نهاية المطاف على إعادة النظر في الإعمار كتخصص، وتعتبر الولايات المتحدة المتضرر الأول من هذا المعمار الموحد، لأنه يجد عدم اهتمام بحاجيات الفرد الروحية والفكرية مقارنة مع الأحياء التقليدية التي لها دورا هاما في إثراء العلاقات الاجتماعية، وتنمية الحاجات الثقافية لدى الأفراد.

وقد انتقلت هذه الانشغالات مع نهاية الستينات، إلى أوروبا متزامنة مع ظهور تخصصات مثل علم النفس و علم الاجتماع الحضري، علم الأناسة، وكانت بعض هذه الانتقادات قد أطلقت العنان للحنين إلى التراث التاريخي و ضرورة الاهتمام به وإعادة تأهيله و يظهر ذلك في الكثير من القوانين المتحركة في هذا الاتجاه مثل قوانين مولر و ميثاق أمستردام عام 1975 الداعي إلى حماية الصورة التقليدية للمدينة، لم يكن من المستطاع في فرنسا الحديث عن هدم هذه البنايات إلا مع نشوء الوكالة الوطنية لإعادة التأهيل الحضري (ANRU) التي اسقطت الطابور ودعت إلى هدم المساكن المشتركة، في حين لم يكن تاريخ إنجازها يتجاوز الأربعين سنة، و في أحيان أخرى لم يكن قد تم استرجاع الرأسمال المنفق فيها بعد، وفعلا تم هدم الكثير من العمارات عبر التراب الفرنسي، كما هي الحال في حي "بالفونتان" بمدينة تولوز سنة 2002-2003 و حي بالزاك بمدينة ليل (باشا، 2012، ص33).



الصورة رقم (2): مساكن مسابقة البناء قام بتصميمها قروبيوس بين عامي 1922-1923 وفقاً لمفاهيم مدرسة باوهاوس
المصدر: (Almusaed, 2019, p258)

ونخلص إلى القول أن أهم ما يميز تشكيلات "الباهاوس" الابداعية فكان:

- استخدامها لمواد البناء الحديثة مثل الزجاج، الحديد، الخرسانة، استخدامها لمسطحات كبيرة من الزجاج، استنادها إلى أسس منطقية في تكوين النظام الإنشائي، وتفضيلها للشكل التكميلي.
- ميلها إلى ربط المباني بالممرات واستخدامها للألوان الفاتحة لتأكيد الوظيفة، والاهتمام بالنسب والتناسبية في مقاساتها وقياساتها، وجزمها بأن المبنى وظيفي بشكل أساسي.
- مثيرة للإعجاب وحديثة في القراءة والصياغة ووظيفية، تلبي معظم احتياجات شاغلها، تراعي النواحي الفنية والتقنية في التشكيل.
- ارتباطها بالانفتاح على الخارج وحسن تشمسيها وتهويتها، استبعادها لحجر البلوك في الانشاء استخدامه للمساحات الكبيرة من الزجاج وخلوها من الزخرفة.
- أن يتسم التصميم بالقدرة على مسايرة الوضع الاقتصادي بحيث يكون محدد الاقتصاد هاما في تكوين الحجوم والفضاءات الداخلية وكذلك في مساحة تحديد واختيار مواد البناء، وأن تبتعد عن المبالغيات الغير قابلة للتطبيق، وهنا فإن رأي المدرسة أصبح أكثر نضوجا فأصبح يرى أن مكونات الإبداع في مجال العمارة في كل مفرداته العامة والخاصة، يجب أن يتصف بالصرامة والوضوح وأن تتسم أفكاره بالنضوج وأن يناسب ل المساحة الكلية.
- أن اقتحام التكنولوجيا أمر ضروري وحيوي خصوصا في تصميم الآلات والمفروشات على أن تتسم تلك العناصر بسهولة تصنيعها بجانب متانتها وجماليتها (Almusaed, 2019, p251).

*مناقشة:

بعد عرضنا لأهم المؤتمرات والمدارس، يتسنى لنا القول أن مجال الإبداع السكني في الجزائر يواجه تحديات متعددة تعكس التباينات الكبيرة بين البلاد والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من التأثيرات العالمية مثل ميثاق أثينا بقيادة لو كوربوزيه، والذي ركز على التخطيط الحضري المتكامل، لم تتمكن الجزائر من تطبيق العديد من هذه المبادئ بشكل كامل بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية، لكن تسعى الجزائر، مثل باقي الدول، إلى تحقيق تخطيط حضري مستدام يوفر سكنًا ملائمًا للجميع، ولكنها غالبًا ما تصطدم بالقيود المالية والبيروقراطية.

وتبين لنا أن المنظمة الأمريكية للنمو الذكي تروج لتطوير الإسكان الملائم للاحتياجات المعاصرة من خلال تحسين البنية التحتية وزيادة الكفاءة الطاقية، وهذا ما يشكل تحديًا كبيرًا للجزائر التي تحتاج إلى موارد ضخمة لتحقيق مستويات مشابهة من التطوير. من ناحية أخرى، كانت مدرسة باوهاوس الألمانية رمزًا للابتكار في التصميم المعماري، مؤثرة بشكل كبير على الأسلوب المعماري في أوروبا وأمريكا، لكن في الجزائر، لا تزال تطبيقات مثل هذه الأفكار محدودة بسبب التركيز الكبير على بناء وحدات سكنية بكميات كبيرة لسد الفجوة السكنية دون اعتبار كافٍ للجودة والابتكار.

وتواجه الجزائر أيضًا تحديات في دمج تقنيات البناء الحديثة والتصميم المستدام مع الحفاظ على الهوية الثقافية المحلية. على سبيل المثال، تشتهر الجزائر بتراثها المعماري الإسلامي والأمازيغي، ولكن نقل هذه العناصر إلى المساكن الحديثة بطريقة تتماشى مع المعايير العالمية يمثل تحديًا مستمرًا. يطرح هذا لنا تساؤلات حول كيفية تحقيق توازن بين الحفاظ على التراث المعماري وتلبية متطلبات السكن الحديث؟. علاوة على ذلك، يعاني القطاع السكني في الجزائر من نقص في التمويل والابتكار التكنولوجي مقارنة بالغرب، حيث تعتمد الكثير من المشاريع على الطرق التقليدية في البناء، مما يؤدي إلى ضعف في الجودة والاستدامة، ما يثير لنا هذا تساؤلًا حول كيفية جذب الاستثمارات وتشجيع الابتكار في قطاع السكن الجزائري؟، وكذلك كيفية تحسين سياسات الإسكان لتشجيع تطوير مشاريع سكنية تتسم بالجودة والابتكار والاستدامة؟.

بالنهاية، يتعين على الجزائر الاستفادة من الدروس المستفادة من التجارب الأوروبية والأمريكية في مجال السكن، وتكييفها مع السياق المحلي بما يساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين.

3- القضايا الدولية الراهنة المتعلقة بالمشكلات النوعية للسكن:

أدى التحول السكني في سياق ما بعد الرفاهية إلى خلق ظروف يتم اختبارها على أنها مشاكل متعلقة أساسا بظروف السكن الناجمة عن السياسات الحكومية في الكثير من دول العالم. لكن ما لفت انتباهنا أن تلك المشاكل باتت تنطبق إلى حد ما على كل الدول منها المتقدمة والنامية، حيث أنها تشترك في نتائجها التي تنعكس سلبا على حياة سكان المدن. الأمر الذي زاد من حدة المشكلة أنه في ما مضى كانت السياسات السابقة تقريبا تنظر إلى البرامج التي طبقتها على أنها تسير في اتجاه التنمية الحضرية، لكنها اتضحت بأنها نتاج لمجموعة من المشاكل المستعصية والتي سيحاول الباحث ذكر بعضها منها في هذا الجزء من الفصل حسب الاعتماد على منطق التعميم.

3-1- العنف السكني :

العنف السكني سواء كان مهدداً أو ضمنياً، هو إحدى الوسائل التي يعمل بها القانون في العالم، ولكن ما إذا كان يمكن تصنيف القانون بالعنف فذلك يعتمد على سياق تطبيق القانون وإنفاذه، وهذا على حد قول الباحث والمختص في مجال السكن "بلومي" كذلك يقول:

"من الواضح أننا يجب أن نكون حذرين بشأن اختزال كل شيء إلى العنف، يجب التمييز بين العنف الضمني المتضمن في ملكية الأراضي اليومية، على سبيل المثال ليس هو نفسه العنف الفعلي والاعتداء، ومع ذلك من الضروري أيضاً الكشف عن الطرق التي لا يتم فيها ترميز العنف في مناطقنا الجغرافية فربما يكون جزءاً لا يتجزأ من أساس الحياة اليومية" (Blomley, 2003,p105) .

يتمثل العنف السكني في عمليات إخلاء المنازل أو التهديد بالطرد كذلك يرتبط العنف السكني بارتفاع أسعار العقار والمنازل، واستعمال القانون لهدم السكنات، أو تعطيل الاصلاحات القانونية فيما يخص الوثائق السكنية أو الاصلاحات على مستوى ترقية الأحياء، وتوفير بعض الخدمات العامة، وتتمثل أيضاً أحد اشكال العنف في استغلال مالكي العقارات القوانين والسياسات الموضوعة لحماية المستأجرين (Baeten et al. 2017). على سبيل المثال، قد يستخدم أصحاب العقارات الأزمات الحكومية كمبرر لزيادة الإيجارات، لأنهم يفترضون أن المستأجرين ذوي الدخل المنخفض لا يزال بإمكانهم دفع إيجاراتهم بسبب غياب السكن الذي يحق لهم الحصول عليه، واستعمال قلة توفر السكنات كورقة ضغط على المستأجرين، هذا ما يتناقض مع أن المؤسسات الحكومية العامة يجب أن تضمن الحق في العمل والسكن والتعليم، ويجب أن تعزز الرعاية

الاجتماعية والضمان الاجتماعي، فضلاً عن الظروف المواتية للصحة الجيدة. العنف السكني يعتبر أحد أشكال انتهاك حقوق الفرد في المجتمع في ظل وجود القانون.

3-1-1- تشكيل العنف السكني من خلال أفعال الملكية :

في جميع أنحاء العالم يعتبر التحول السكني انتقائياً اجتماعياً ويتراكم في الأحياء الفقيرة ومع الأفراد والأسر والمجتمعات التي تفتقر إلى رأس المال الاجتماعي والاقتصادي لمقاومة التغييرات. يرتبط التحول السكني ارتباطاً وثيقاً بمسألة الملكية فيما يتعلق بعمليات الاستبعاد / الإدماج، ومن له الحق في اتخاذ قرار بشأن استخدامات الفضاء. لا تعتبر الملكية مجرد مسألة ملكية وثائق، بل تتعلق بجميع العلاقات بحقوق الملكية أو الأرض أو الشقق أو المباني التجارية أو الأماكن العامة أو عملية التحول السياسي، تتجلى حقوق الملكية في منازل وأحياء وتجارب معيشية معينة، غالباً ما يُنظر إلى العنف السكني على أنه شخصي وموضوعي وحتمي وسياسي (Blomley, 2016,p227). فإن حقوق الملكية معقدة وتحدث فيما يتعلق باستخدام الأرض، والنظام الاجتماعي والسلطة، وقيمة / عدم قيمة الفرد السياسية والأخلاقية، فيختلف الأمر بين مالك للممتلكات أو شخص مستأجر ولا يحمل وثائق ملكية فيستبعد من بعض الممارسات. الأحياء الغير المسجلة تكون أكثر حرماناً لأن الأعمال المتعلقة بتحويل الإسكان أو المطالبة ببعض الحقوق المتعلقة بالسكن كالتى تتمثل في التهيئة والتحسين، لا تتم إيصالها بشكل فعال أو نشرها في الوعي السياسي نظراً لعدم توفر سكان هذه الأحياء على الملكية بمعنى عدم الاعتراف بهم في المنظور الحكومي (Springer, 2013,p11).

3-1-2- العنف السكني و التنمية العمرانية :

تحدث أفعال الملكية التي تمت مناقشتها في العنوان السابق في سياق حضري وكجزء من التنمية الحضرية، فإن مصطلحي "التنمية الحضرية" و "التجديد" غالباً ما يدعمان منطق السوق والتخطيط العقلاني، بينما يحلان في نفس الوقت محل المناقشات حول الحقوق أو العدالة الاجتماعية في استخدام الأراضي ويكون "للمصلحة العامة"، مما يؤدي في أسوأ الأحوال إلى إخلاء أو تشريد أو إعادة توطين "الأشخاص الذين لا يملكون ملكية الأرض أو السكن". يمكن بعد ذلك تجربة التجديد الحضري على أنه قاتل لمنازل الضعفاء، وهي عملية "يدمر بها الأشخاص الأقوياء منازل الأقل قوة والتي تصادف أنها تعترض طريق المشاريع المؤسسية أو السياسية أو البيروقراطية" (Porteous & Smith,p190).

وتعد عمليات الإخلاء شكل من أشكال العنف السكني، لأسباب متنوعة مثل تأخيرات الإيجار والأضرار التي تلحق بالممتلكات التي تشكل جزءاً من التنمية الحضرية، يمكن اعتبار الإخلاء قسرياً فقط إذا كان

الإخلاء غير قانوني، على الرغم من أن عمليات الإخلاء باسم التقدم قد تكون قانونية، إلا أن لها عواقب وخيمة مما يؤدي إلى زيادة التمدن المتأزم، والتهميش الحضري، وعدم المساواة الاجتماعية، وانعدام الأمن السكني، والصراعات المطولة على الملكية (Zhang, 2017,p108).

وقد يشمل التحول السكني استراتيجيات حيث يُتوقع من السكان إثبات ولائهم لمالك العقار، حيث يمكن لمالك العقار ممارسة أشكال عنف سرية أو حيث يصبح طرد عائلة واحدة مشهدًا يعمل من خلال مالك العقار كتحذير. إن التمثيل المسرحي للعنف ونشره على الملأ قد يخيف السكان ويخلق ردود فعل (مثل المقاومة أو المساومة)، ما يجب تغيير ممارسات مالكي العقارات أو وكالات إنفاذ الإخلاء أو غيرهم ممن يستخدمون سلطتهم المكانية في مثل هذه المواقف اتجاه الضعفاء (Arendt, 1970,p79).

3-1-3- العنف السكني (أشكاله وأفعاله) :

يشمل تحول السياسة السكنية عنفًا قانونيًا وطبيعيًا يحدث وفقًا للقانون ويمكن اعتباره بسهولة جزءًا من "التقدم" أو التغيير أو التحسين، لذلك قد يصبح العنف مرئيًا فقط بعد أن تغير أماكن معينة أو تؤثر على السكان والأفراد، وهنا يصبح العنف مرئيًا بشكل فعال أكثر، ما يتوجب علينا كباحثين فهم هذا النوع من العنف المقنع والمتخفي الذي يصعب التعرف عليه مقارنة بعنف المجرمين أو الجيوش أو سلطات إنفاذ القانون. وبالتالي، لا ينبغي اختزاله فقط إلى شيء يمكننا رؤيته، يجب أن نكون رغبة وحاجة إلى مزيد من الفضول لفهم أشكاله غير المرئية أو الصامتة، ومن هنا نجد من صنف الأشكال الخفية للعنف السكني التي تظهر من خلال الإجراءات التي تضمنت الاستيلاء على الأرض وتنظيم الأحداث والحملات وأيام الاحتجاج والمظاهرات، لذا سنحاول تسليط الضوء على الأشكال المختلفة للعنف السكني حسب بعض الباحثين في الجدول التالي:

شكل من أشكال العنف	تعريف	أمثلة من الواقع
العنف الطبيعي غير المرئي	العنف اليومي القانوني وغير المرئي هو الحالة "الطبيعية" للأشياء و يظهر على أنه قوة غير متكافئة وفرص حياة غير متكافئة يشمل استحالة تحديد المسؤولية ومحاسبة أي شخص.	مشاريع التنمية، "التقدم"، التجديدات، زيادة الإيجارات، الإخلاء. تغيير حقوق المستأجر الدائم إلى عقود قصيرة الأجل، تدهور الوضع السكني والافتقار إلى مساكن ميسورة التكلفة.
عنف بطيء	"يحدث تدريجيًا وبعيدًا عن الأنظار" وهو عنف التدمير المتأخر الذي لا يُنظر إليه عادةً على أنه عنف، يمكن لهذا النوع من العنف أن يغير الموضوعات ببطء ويمتد إلى أشخاص أو مجموعات أو أجيال أخرى".	الإصلاحات القانونية والقرارات السياسية التي سيواجه الأفراد أو الأحياء عواقبها بعد عقود، هذا الشيء النفسي برمته يجعل تصرف الناس بطرق مختلفة والشعور بالرضى يعتقدون أنهم يعيشون هناك تحت رحمت التغيير ولا يريدون أن يخسروا، يعتقدون أنه كان من الجيد أن يوفر لهم مكانًا للعيش لأنه من الصعب

الحصول على شقة في مكان آخر.		
الصيانة غير الكافية ونتائجها (شوارع عفنة وهناك تسريب وتلف في الأنابيب المياه)؛ مشاكل كبيرة في الصرف الصحي التجديدات "الزائدة" و "الفاخرة" و "غير الضرورية" حالة السكن غير مستقرة، تهديدات التشرذم ("العقود قصيرة الأجل تجعل الناس في وضع محفوف بالمخاطر وغير مستقر، ريبة، ضغط، فقر، الانهيارات النفسية الانتحار.	"ما يزيد المسافة بين الإمكانات والفعالية بين ما كان يمكن أن يكون وقبول ما هو عليه".	العنف الضاغط

الجدول رقم (3): يبين الأشكال المختلفة للعنف السكني.

المصدر: (Rannila,2022,p9)

من خلال التصنيفات التي وضعتها الباحثة "رانيلا" للعنف السكني، نجد أحد أكثر الجوانب إشكالية في العنف السكني غير المرئي هو استحالة تحديد المسؤولية، وبالتالي صعوبة محاسبة الأشخاص المسؤولين، لدى اتحاد السكان والناشطين في بعض الدول و خلقوا قوة جماعية تجعل من الصعب على مالكي العقارات تنفيذ الإجراءات، يذكر النشاط أن الهدف من العديد من الإجراءات التي قاموا بها كان وضع استراتيجيات ضد مالكي العقارات الخاصة، وإبطاء خطط التجديد ومحاربة "سياسات الإسكان العنصرية"، كما كان النشاط يهدفون إلى جعل الأشكال الطبيعية وغير المرئية للعنف السكني مرئية من خلال الإجراءات التالية:

الفئات	الإجراءات	أمثلة من الواقع
فعل مباشر	الاتصال المباشر بالجيران. تنظيم الفعاليات والحملات وأيام الاحتجاج والمظاهرات، توزيع النشرات والملصقات. كتابة ونشر المقالات والتحديثات.	الحملات و المظاهرات على سبيل المثال "لا تباع منازلنا"، "ضد العنف"، "لا تلقوا الناس في الشوارع". "خفض الإيجار الخاص بي". "لقد وضعن ملصقات كتابة المقالات ونشرها في الكثير من الوسائط".
الخطابات	التذكير بالرفاهية، التضامن، الخصخصة، التحسين، الإسكان كحق اجتماعي وليس نشاطاً يدر أرباحاً، غياب الحقوق والديمقراطية والسكن الميسور، التناقضات بين النشاط وأصحاب الأملاك	هل نعيش في حي أم في شركة؟ كل ما هو قريب من محطة مترو الأنفاق ومركز المدينة يعتبر سلعة رئيسية لقد يتم تغيير العديد من الشقق إلى وحدات أصغر حيث يمكنهم أخذ أكثر من ضعف الإيجار لكل متر مربع، التخلص من الأشخاص من أجل الحصول على مستأجرين جدد لا يشككون في وجود زيادة في الإيجار بالآلاف. "لقد استعمر أصحاب الأملاك هذه المنطقة.
الروايات	تسمية وتشويه أصحاب الممتلكات وأقاربهم و / أو الشركات، مشاركة قصص ضحايا العنف السكني.	"على الناس أن يكونوا جديليين، وأن يفضحوا إساءة أصحاب العقارات وأن يجعلوا الحياة بائسة لأصحاب العقارات والسياسيين".

الجدول رقم (4): يبين تحركات النشطين وأليات ابراز والتصدي للعنف السكني.

المصدر: (Rannila,2022,p10)

على الرغم من أن كل دولة تختلف في سياستها السكنية نوعاً ما، إلا أن السمات الدقيقة لعنف الإسكان تقريباً شاملة في صفاتها وذلك بناءً على التحليل المقدم في هذه الجزئية، ما يمكننا من فهم العنف الإسكان

باعتباره عنفاً بطيئاً يتطور في الزمان والمكان ويتحقق في النهاية في السياقات المكانية اليومية، ولا يتم التعرف على الآثار العنيفة المحتملة للتحويل بشكل كامل حتى تبدأ في الظهور في حياة الأفراد أو الأحياء، ولا ينبغي النظر إلى آثار العنف البطيء على أنها مشكلة للفرد فقط، ولكن ينبغي علينا اعتبارها مسألة مجتمعية أوسع تتعلق بمستقبل الإسكان الميسور والأمن. يتضح لنا جلياً أن التشكلات المجتمعية مثيرة للإعجاب في خلق قوة جماعية وفي جعل المشاكل مرئية، حيث تحوّل قصص التجارب الفردية العنف غير المرئي وغير المباشر والموضوعي إلى عنف أكثر وضوحاً ومباشراً وذاتياً، وعندما يمكن التعرف على بعض الضحايا والأشخاص المسؤولين يصبح العنف أكثر قابلية للفهم وأكثر واقعية.

ما يمكننا القول أن هناك حاجة للتدقيق في كيفية حدوث العنف باسم التنمية الحضرية وتغيير الإسكان تحت شعارات السياسات الجديدة في سياق التحضر، يبدو أن هناك "شرعية مزدوجة" كما صرح "بلومي" للعنف السكني، حيث يتم استخدام كل من التنمية الحضرية ونموذج دولة الرفاهية المتغير كمبررات قانونية للتغييرات وتنفيذ المشاريع، لكن في كل مرة يتم محاولة إخفاء العنف في المواقف التي كانت في السابق مسؤولية عامة. فإن ما يحتاج إلى مزيد من المعالجة من طرف علماء الاجتماع والنشطاء، هو كيف يمكن للعنف السكني أن يتطور ببطء وبعيداً عن الأنظار؟ وماهي مظاهره، وطرح المزيد من الأسئلة المواقبة لتطورات الجديدة في مجال السكن والإسكان والتداعيات الطارئة على المجتمع الحضري.

3-2- القدرة على تحمل تكاليف السكن:

تشير القدرة على تحمل تكاليف السكن بشكل عام إلى استدامة تكاليف السكن فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما الدخل، نشأ الجدل حول مفهوم القدرة على تحمل تكاليف السكن في نهاية القرن التاسع عشر بدراسات حول الفقر والانحراف الريفي و الحضري فيما يتعلق بالمدن الصناعية، وانفجرت قضية عدم القدرة على تحمل التكاليف عدة مرات ما يدل على أهمية المشكلة، لا سيما فيما يتعلق بقضايا نقص المساكن وغلائها (على سبيل المثال، مع التضخم في الفترة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى، والأزمة العالمية عام 1980 و 1929، ونهاية فترة الحرب العالمية الثانية). أصبح موضوع "عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن" مركزي في كل من مطالبات الحركات السياسية والنقابية وفي السياسات العامة في العديد من الدول الأوروبية والأفريقية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية.

مع تقدم المجتمعات وتوسع نمط ملكية المنازل وتطور سياسات الإسكان، لم تختف قضية عدم القدرة على تحمل التكاليف، بل اتجهت إلى التركيز في الأجزاء الأضعف من المجتمع، ولاقت أهمية كبيرة من طرف علماء الاجتماع أكثر مما سبق، ويحتاج البحث اليوم إلى التعامل مع ظواهر مختلفة تماماً عن الماضي، لأن

مسألة عدم القدرة على تحمل التكاليف كظاهرة ومفهوم أصبحت أكثر تعقيداً ومتعددة الأوجه، والبحث عن القدرة على تحمل التكاليف متعدد التخصصات فهو يتجاوز مجالات دراسات الإسكان، وعلم الاجتماع والسياسات الاجتماعية، والاقتصاد، والتخطيط الحضري - ويستخدم العدسات التحليلية المتنوعة للغاية ووجهات نظر مختلفة وعديدة. فإن عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن ليست شيئاً ثابتاً، لأن الآليات الأساسية التي تؤثر عليها أيضاً تتغير بمرور الوقت وحسب الظروف السياقية، وتفتح باستمرار لوجهات نظر وتفسيرات ومقاربات جديدة، وبالتالي فإن الإحاطة حول عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن أو الإسكان يجب تضمينها على الأقل بين الأبعاد الناشئة المتعددة لهذا المفهوم، لا سيما فيما يتعلق ببعده الحضري والمكاني المتغير.

3-2-1- ما هي القدرة على تحمل تكاليف السكن؟:

القدرة على تحمل تكاليف السكن هو مصطلح يستخدم لوصف تكلفة السكن بالنسبة للدخل. بشكل عام، يجب ألا يستغرق السكن أكثر من 30 % من دخل الأسرة ليتم اعتباره في متناول الجميع، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على القدرة على تحمل تكاليف السكن، مثل موقع وحجم المنزل وأسعار المساكن في المنطقة وتكاليف النقل وكل ما يتعلق بصيانة المنزل، إلى جانب عوامل خارجية مثل دخل الأسرة. بشكل عام تعد القدرة على تحمل تكاليف السكن أحد الاعتبارات المهمة لأي شخص يبحث عن مكان للعيش، ويجب أخذه في الاعتبار عند اختيار مكان شراء أو بناء منزل (Coulombel, 2018, p5).

في السنوات الأخيرة، كان هناك الكثير من النقاش حول القدرة على تحمل تكاليف السكن، جادل الكثيرون بأن التعريف قد تغير بمرور الوقت، حيث تغيرت تكاليف السكن والدخل بطرق مختلفة، على سبيل المثال، يقترح بعض الاقتصاديين أن تكلفة الإسكان أصبحت باهظة بشكل متزايد بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وركود الأجور، ويشير آخرون إلى أن الإسكان لا يزال ميسور التكلفة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض في أجزاء كثيرة من بلدان العالم، لأن مزايا الإسكان والبرامج الحكومية الأخرى تساعد في جعل السكن في متناولهم، وهناك عدة طرق لحساب مؤشرات القدرة على تحمل تكاليف السكن، ولكل منها مزاياها وعيوبها. في النهاية، الأمر متروك لواقعي السياسات وخبراء الإسكان لتحديد الإجراء الأكثر فائدة لسياقهم الخاص، بغض النظر عن الطريقة المختارة، فإن مؤشر القدرة على تحمل التكاليف يوفر أداة قيمة لتقييم صحة سوق الإسكان والمساعدة في توجيه قرارات السياسة المستقبلية.

- لماذا 30 في المائة؟، ضمناً في استخدام مقياس 30 في المائة هو افتراض أن الإسكان يجب أن يحصل على اعتبار خاص في تقييم ميزانية الأسرة، هناك سببان جيدان على الأقل لحدوث ذلك، نظراً لأن

الإسكان هو عموماً أكبر إنفاق للأسرة الفردية، فإن تكاليف الإسكان المرتفعة تجعل من الصعب دفع تكاليف الضروريات الأخرى، علاوة على ذلك، تظهر الأبحاث أن الحصول على مكان للعيش فيه دائماً ما يكون له الأسبقية على جميع النفقات الأخرى (Gabriel & painter,2020p6) . كان مقياس 30 بالمائة في البداية مقياساً بنسبة 25 بالمائة، مشتق من قول مأثور قديم مفاده أنه يجب على المرء أن يخصص "أجر أسبوع لإيجار شهر"، والذي استند بدوره إلى دراسات تعود إلى على الأقل في أواخر القرن التاسع عشر مما أنفقته العائلات النموذجية على السكن، بدأت القاعدة الأساسية تشق طريقها إلى سياسة الإسكان ابتداءً من الثلاثينيات كمقياس للحاجة ودليل لمقدار ما يجب أن يدفعه المستأجرون مقابل السكن، ثم جاء تعديل "بروك" لقانون الإسكان والتنمية الحضرية لعام 1969 قنن 25 في المائة كمعيار دفع للإسكان العام . في الثمانينيات، زاد الكونجرس هذا الرقم إلى 30 بالمائة لمعظم البرامج كإجراء لخفض الميزانية، منذ ذلك الحين، كانت 30 في المائة هو المعيار المستخدم لتحديد القدرة على تحمل تكاليف السكن (Molloy,2020,p8) .

بشكل عام، يعد تعريف القدرة على تحمل تكاليف السكن معقداً ويعتمد على عوامل متعددة، بما في ذلك الاختلافات الإقليمية والتغيرات في السياسات الاقتصادية، قد يجادل البعض بأن القدرة على تحمل تكاليف السكن تزداد سوءاً بمرور الوقت، بينما قد يفترض البعض الآخر أنها ظلت مستقرة نسبياً، في نهاية المطاف سيستمر فهم ما يشكل القدرة على تحمل تكاليف السكن في التطور مع التغيرات الاقتصادية والسياسية للدول وتطورها جنباً إلى جنب.

3-2-2- قراءات حضرية للقدرة على تحمل تكاليف السكن :

في الآونة الأخيرة أشار الباحثون إلى أزمة القدرة على تحمل التكاليف في المناطق الحضرية أو إلى القدرة على تحمل تكاليف السكن الحضري، الإشارة إلى المدن كنقطة ارتكاز لأزمة القدرة على تحمل التكاليف المعاصرة، ولكن دون تفكيك "المناطق الحضرية" بشكل صريح وتحديد فروقها الدقيقة وأبعادها النظرية، فماذا تعني الإشارة إلى الطابع "الحضري" للقدرة على تحمل التكاليف بالضبط؟.

3-2-2-1- الأبعاد "الحضرية" للقدرة على تحمل تكاليف السكن :

هنا بناءً على ما قدمه الباحثون من بيانات ووجهات نظر أمثال "Wetzstein"، كذلك نجد بعض التفسيرات المحتملة أن البعد الأول يتعلق بالجغرافيا والأرض للمدينة، فمنذ زمن إنجلترا (1872) كان يُنظر إلى مسألة الإسكان في المقام الأول على أنها ظاهرة حضرية مرتبطة بالتحضر السكاني الذي دفعته عملية التصنيع ونقص المساكن لتزايد عدد السكان الحضريين بعد قرن من الزمان، ما أدى لموجة جديدة من نقص

المساكن و لقد أصابت أزمة القدرة على تحمل التكاليف سياقات عديدة بطرق متباينة للغاية، حيث كانت تكاليف الإسكان أثقل بكثير في المدن وخاصة في المدن الجذابة والعالمية أي المدن الصناعية. بهذا المعنى فإن البعد الأساسي للطابع الحضري "لأزمة القدرة على تحمل تكاليف السكن" هو البعد الجغرافي أي حيز المدينة، الذي يميز بعض المناطق "الأكثر حضرية" بكثافة أقوى (Wetzstein, 2017, p3). ومن المهم التأكيد على القضية بشكل متسق مع "الاقتصاد السياسي الجديد على نطاق واسع" كما اقترح "برينر" أنه عندما نتحدث عن النطاق الحضري (المحلي، البلدي، الحضري أو الإقليمي اعتماداً على السياق) ليس ثابتاً ومقياس فريد للتحليل والتدخل لمعالجة القدرة على تحمل تكاليف الإسكان، لأن هذه الأخيرة عملية يتم فيها اتخاذ قرارات متعددة على مستويات مختلفة (فردية أو مؤسسية أو إقليمية أو وطنية أو عالمية) في تحديد التأثيرات ذات الصلة بالقدرة على تحمل تكاليف السكن على المستوى الحضري (Rebecca & Peverini, 2022, p8).

البعد الثاني يتعلق بالحكومة نظراً لأن الدولة قد تم إعادة تقييمها جزئياً على الأقل وأصبحت الإدارة الحضرية مقياساً أكثر أهمية لتدخل الدولة، فقد تم أيضاً نقل الكفاءة في مجال الإسكان بشكل متزايد إلى المستوى الحضري جنباً إلى جنب مع مشاكل القدرة على تحمل تكاليف السكن. تحول نطاق التدخل أيضاً من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي (الإقليمي أو الحضري)، وبهذا المعنى يمكننا تفسير البعد الحضري على أنه يشير إلى مستوى معين في ترتيب إدارة متعدد المستويات وإلى دور ومسؤولية غير مسبوقين للحكومات الحضرية في الاستجابة للديناميات فوق الحضرية لأزمة السكن المعاصرة، وتم تناول هذه النقطة في الكثير من الندوات العالمية، حيث سلط الضوء على خصوصية قضية الإسكان في دول عديدة على مستوياتها المحلية (kazepov, 2005, p149).

البعد الثالث يتعلق بمسألة المواطنة الحضرية وظهور المواطنة الاجتماعية وكذلك دور المدن باعتبارها لبنات بناء لاستراتيجيات الإدماج الاجتماعي في الدراسات الاجتماعية. في هذا المعنى يمكن أن تشير صفة "حضري" إلى حقيقة أن القدرة على تحمل تكاليف السكن في نفس الوقت يتأثر بالديناميات الحضرية ويؤثر ويحدد حدود المدينة الاجتماعية، كونها شرطاً أساسياً للحصول على المواطنة الحضرية، هذه الحدود مكانية بطبيعتها حيث أن إمكانية الوصول إلى الفرص الحضرية تعتمد بشكل كبير على الموقع، وهي قضية سيتم تناولها في القسم التالي.

البعد الأخير يتعلق بالثقافة، حيث أصبحت الحياة الحضرية شائعة وتشكلت منذ السبعينيات في "انعكاس كبير" شهدت انجذاب أفراد الطبقة الوسطى إلى وسط المدن، وقد تداخلت هذه الديناميكيات مع الانتقال من

مجتمع فردي إلى مجتمع ما بعد فردي، مع عمليات إزالة التصنيع والاحتراف التدريجي للمجتمعات الحضرية، ومع تعاقب موجات التحسين الحضري وتم تعزيزها مع صعود الطبقة الإبداعية وتجديد الاهتمام بنمط الحياة الحضري وعادات الاستهلاك، أدت كل هذه التحولات اللاحقة إلى إحداث تغييرات في سوق الإسكان وفي أهداف السياسات الحضرية التي جعلت المدن أكثر ملاءمة وبأسعار معقولة للنخب الحضرية والفئات التابعة لها (Hackworth & Smith,2001,p5).

3-2-1-1-2-1- الفقر الحضري والعلاقة غير المستقرة بين القدرة على تحمل تكاليف السكن وجودة الإسكان:

من بين عواقب أزمة القدرة على تحمل تكاليف السكن الحضري، ظهور فقراء حضريين جدد من خلال ظهور بعض الفئات الاجتماعية على أنها الأكثر تضرراً من أزمة القدرة على تحمل التكاليف في المناطق الحضرية. بسبب الدخل المتوسط المنخفض (غالباً ما يكون هؤلاء عاطلين عن العمل والعاملين بدوام جزئي) والمستأجرين والمشتريين لأول مرة، في كل هذه المجموعات غالباً ما يكون هناك تمثيل زائد للمهاجرين والشباب، أدت الظواهر المتنوعة مثل ارتفاع أسعار المساكن الحضرية وإيجاراتها، وبقايا المساكن الاجتماعية، وخصخصة الإسكان العام، وما إلى ذلك، إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والمكانية في طريقة وصول الفئات الاجتماعية المختلفة إلى سوق الإسكان، واعتمادها بشكل متزايد على رأس المال والثروة.

هناك اتجاه آخر ذو صلة أكده "هافنر"، وهو أن خطوط التقسيم الاجتماعي- المكاني الجديدة يتم تشكيلها على سبيل المثال من خلال انتقال الثروة والأصول السكنية بين الأجيال، بالنسبة للمشتريين لأول مرة فإن "الخدمات المصرفية" والميراث التي من الواضح أنها ليست موزعة بالتساوي و تمثل تقسيمات اجتماعية جديدة، قد تقبل الأسر المعيشية التي يكون الموقع داخل المدينة مهماً لها لعدة أسباب (العمل ، الدراسة ، الفرص الحضرية) أن تقبل تكلفة السكن بالأعباء الزائدة ومنخفضة الجودة / المساحة المنخفضة و يمكن أن تقع ضمن ظروف لا يمكن تحملها (Galster & Wessel,2019,p7).

في مثل هذه الديناميكيات فإن المفاضلة بين القدرة على تحمل تكلفة السكن وجودة السكن والموقع أوضحت بحدة من قبل "هافنر" في مقاله "سوء الفهم" الذي قد تولده تقييمات القدرة على تحمل التكاليف التي لا تشمل الجودة والموقع حيث قال "إذا كنت تستهلك سكناً أقل من اللازم، فقد يبدو هذا السكن ميسور التكلفة، ومع ذلك قد لا يوفر ظروف معيشية لائقة، وهذه مسألة تتعلق بجودة المسكن وحجمه وموقعه"، ويتأثر المستأجرون بشكل خاص وهم ممثلون تمثيلاً زائداً بين السكان ذوي الدخل المنخفض والشباب والمهاجرين (Haffner & Hulse,2021,p4).

3-2-2-2-الأبعاد المكانية للقدرة على تحمل تكاليف السكن والآثار الاجتماعية المكانية الناتجة عنها:

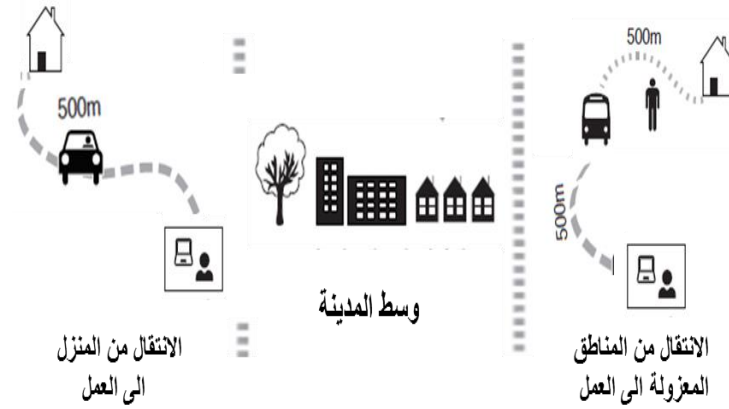
البعد "المكاني" عن القدرة على تحمل تكاليف الإسكان، في القسم السابق قمنا بتفكيك البعد الحضري للقدرة على تحمل تكاليف الإسكان، هنا نبني سردًا مكانيًا للقدرة على تحمل تكاليف الإسكان مدفوعًا بأسئلة مثل: ما هو البعد المكاني للقدرة على تحمل تكاليف الإسكان وكيف يمكننا تعريفه وجوديًا؟، أين هي قضايا القدرة على تحمل التكاليف وما هي نتائجها المكانية في السياقات الحضرية؟ ومن هم الأكثر تضررًا؟. منذ أكثر من 10 سنوات جادل "إدوارد سوجا" (2009) حول أهمية استكشاف البعد المكاني للعدالة بطريقة أكثر وضوحًا وفعالية، وليس كبديل للمفاهيم الأخرى لأشكال العدالة ولكن كطريقة للنظر إليها من منظور مكاني نقدي يمكن أن يفتح النهج المكاني للقدرة على تحمل تكاليف السكن لفهم أفضل للآليات الكامنة وراء تلك القضايا وكذلك نتائجها في السياقات الحضرية، مع الإثراء المحتمل للبحث التجريبي والنظري (Rebecca & Peverini, 2022, p15).

النقطة الأولى هي أن قضايا القدرة على تحمل تكاليف السكن مكانية في جوهرها حيث يرتبط السكن وقيمه والفرص التي ينتجها بالضرورة بالموقع والمساحة، بهذا المعنى يوفر الاقتصاد الحضري مادة مفاهيمية وتحليلية مفيدة لفصل البعد المكاني لـ القدرة على تحمل التكاليف خاصة مفهوم إيجار الأراضي الحضرية النظير النقدي لمزايا المواقع الحضرية ومفهوم "الترشيح"، الأسر الأكثر ثراءً تتواجد في مناطق أفضل وأكثر تكلفة والأسر الفقيرة تعيش في مناطق أرخص، فإن القدرة على تحمل تكاليف السكن ليست مجرد مسألة نسب مثل التكلفة / الدخل أو الطلب / العرض إنها أيضًا مسألة السكن الذي يتم توفيره وأين وبأي تكلفة، بالإضافة إلى ذلك يعد النهج المكاني المهم للقدرة على تحمل تكاليف السكن أمرًا أساسيًا لفهم وفصل آثاره المكانية، والتي قد تذهب إلى أبعد من النطاق الحضري وتتطلب مناهج مفاهيمية وتجريبية دقيقة ومتعددة المقاييس (Bunting & Fillion, 2004, p12).

3-2-2-2-1- الفقر في الضواحي وتفاوت القدرة على تحمل التكاليف الجغرافية الحضرية :

من مواضيع "تطوير الإسكان في أوروبا"، صاغت "ماريتا هافنر" الفقر في الضواحي على أنه أحد النتائج المكانية الرئيسية لأزمة القدرة على تحمل تكاليف السكن بشكل خاص والإسكان بشكل عام في المجال الحضري. أدت عمليات التحسين السائدة والضغط التصاعدي على تكاليف الإسكان (الامتداد من المركز الحضري إلى المناطق التي كانت تعتبر في السابق غير محتملة للتحديث) إلى إجبار عمال الخدمة ذوي الأجور المنخفضة على المعاناة من السكن السيئ، وأوقات التنقل الطويلة، وظروف العمل السيئة، لذلك في حين أن المناطق المركزية والجاذبة أصبح يتعذر الوصول إليها بشكل متزايد ولا يمكن تحمل تكاليفها. تحولت

المناطق الأخرى التي عادة ما تكون على الأطراف منخفضة المستوى شهدت تركيزاً أقوى للفقر، على عكس فيما يتعلق بالأنماط السكنية شديدة الفصل في المدن الأمريكية، حيث كان تواجد النخب في الضواحي اتجاهًا تقليديًا نظرا لنموذج برجس المبني على مدينة شيكاغو المرتبط بشدة بالتطور المتراخي الأطراف) (Hochstenbah & Musterd, 2018,p14).



الشكل رقم (6): يبين الفرق في سهولة الانتقال بين الأحياء داخل المدينة والمناطق المعزولة. المصدر: من إعداد الباحث استناد للتراث النظري.

فإن التركيز المكاني لمجموعة اجتماعية ليس بالضرورة مشكلة في حد ذاته، ولكن تعميق التفاوتات الاجتماعية والتمييز السكني هو ما يمكن أن يؤدي إلى الفقر في الضواحي كنتيجة مركزية لأزمة القدرة على تحمل تكاليف الإسكان الحضري إلى العديد من النتائج غير العادلة، كما أوضحت "وايتهيد" بوضوح في مساهمتها التي ركزت على حالة لندن، حيث توصلت إلى أنه كان اتجاه الفقر في الضواحي قوياً بشكل خاص في هذا السياق مع عواقب وخيمة من حيث انتقال الفقر وعدم التوافق المكاني (أي الفجوة المكانية بين مكان المعيشة ومكان العمل)، فقد أدت الحماية القوية للمناطق شبه الحضرية (بموجب قانون الحزام الأخضر) إلى حبس الفقراء الذين عادة ما يكون لديهم موارد أقل للتنقل خلف المدينة، مما يؤدي إلى تأثير الإغلاق وتشكيل مقايضة مثيرة للجدل بين "البيئة الخضراء" و البنية التحتية والمساكن التي لم يعد من السهل الوصول إليها، وخاصة بالنسبة للعمال، وتأثير تكاليف التنقل على العمال ذوي الأجور المنخفضة الذين يعيشون في خارج المدينة، فإن تكاليف النقل باهظة لأولئك الذين يعيشون خارج المناطق الداخلية للمدينة وهم بحاجة للوصول إلى المناطق المركزية لعمليهم (Wahitehead,1991,p6).

وفي هذا الصدد هناك إجماع متزايد على أن تدابير القدرة على تحمل التكاليف يجب أن تشمل كلاً من تكاليف السكن والنقل، على سبيل المثال، يجب على الهيئات التابعة لوزارة الإسكان والتنمية الحضرية أن

تأخذ بعين الاعتبار تكاليف الإسكان و "النقل" في صورة القدرة على تحمل التكاليف، حيث يعد التنقل الطويل والمكلف مصدرًا كبيرًا لعدم المساواة الاجتماعية-المكانية بين أولئك الذين يعيشون في مناطق مخدمة جيدًا وأولئك الذين يعيشون خارجها، أيضًا من حيث إمكانية الوصول إلى الفرص الحضرية، قد تكون هذه مسألة تتعلق بالوظيفة كما ذكرنا، ولكن أيضًا تتعلق بإمكانية الوصول إلى وسائل الراحة والمرافق المختلفة، قد يكون الوصول إلى المدارس والمساحات الخضراء والحدائق ذات النوعية الجيدة والوصول إلى مراكز الرعاية الصحية، غير متكافئ إلى حد كبير وغير ميسور التكلفة قد يمثل حاجزًا اجتماعيًا ومكانيًا يرشح من يستطيع ومن لا يستطيع الوصول إلى هذه الأماكن من المدينة، مما يؤثر على أنماط الحياة والاختيارات ومسارات الحياة (Livert Aquino & Gainza,2014,p15) .

ومن هنا نتوصل إلى أن التفاوتات المكانية الناتجة عن ضعف القدرة على تحمل تكاليف السكن ليست مجرد مسألة تقسيمات حضرية / ضواحي داخل المناطق الحضرية أو عدم المساواة، في الواقع هو أمر أساسي في فهم عواقب قضايا القدرة على تحمل تكاليف السكن التي تصبح فيما بعد مناطق مهددة بعمليات الإخلاء القسري والزيادات في الإيجارات، والممتلكات الفارغة التي تؤثر على الطلب المتزايد على السكن أي ضائقة الإسكان، والتهميش الإقصائي، والمساكن منخفضة الجودة، هي بعض نتائج المناطق الحضرية الممولة بشكل متزايد وتشكل جغرافيات حضرية غير عادلة بشكل كبير (Rebecca & Peverini,2022,p15). فإن المسارات الجغرافية التي تتبناها الفئات الضعيفة وتنشئ من خلالها التفاوتات فيما يتعلق بموقع السكن والعبء الاقتصادي و جودة المساكن الرديئة، والمظهر الاجتماعي والاقتصادي للسكان الذي سلطنا الضوء عليه نوعا ما، كل هذا من خلال القدرة على تحمل تكاليف السكن فهي ليست فقط قابلة للتفسير من حيث تكلفة السكن المفرطة، ولكنها تمس العديد من الجوانب الأخرى التي تتطلب من الباحثين أن يسألوا بنشاط مستمر عن ما هو نوع السكن الميسور التكلفة الذي يلاءم قدرات المواطنين؟، وفي هذا الصدد نجد من عبر ذلك الباحثة "ريبكا" ملخصة الأبعاد التي يمكن أن تتخذها أي سياسية سكنية في بلد معين من أجل الوصول لحل لمشكلة القدرة على تحمل تكاليف السكن، كما يبين الجدول أسفله .

الاحتياجات السياسية	الاحتياجات البحث		الابعاد المحتملة
	تجريبي	نظري	
إدراج أكثر نشاطا لاستراتيجيات القدرة على تحمل تكاليف الإسكان في التخطيط المستندات، على سبيل المثال الخطط البلدية.	التعامل مع قيود البيانات والترتيف المكاني للمناطق الحضرية (الحدود الادارية البلدية، المناطق الحضرية الوظيفية).	تحديد وتقديم الابعاد الحضرية.	الأبعاد الحضرية
تنفيذ السياسات التي تعالج القدرة على تحمل تكاليف السكن كسبب للاستبعاد من الحق في المدينة والمواطنة الاجتماعية.	التحقيق في حدود المواطنة الاجتماعية المرتبطة بالبعد الحضري على مناطق الضواحي للفقراء.	معالجة الآثار المترتبة على القدرة على تحمل تكاليف الإسكان من حيث الحق في المدينة الاجتماعية الحضرية.	
تصميم أنظمة حوكمة وأنظمة إسكان قادرة على معالجة القدرة على تحمل تكاليف الإسكان على المستوى الحضري.	تطوير نماذج تحليلية ومفاهيمية جديدة لإدارة القدرة على تحمل تكاليف الإسكان يمكن تطبيقها.	تفريغ آليات الحوكمة المعقدة (متعددة المستويات) التي تحكم القدرة على تحمل تكاليف الإسكان الحضري.	
تجنب الصدام المباشر مع السياسات التي تمنع توفير السكن الميسور التكلفة.	التحقيق في أنماط الخيارات الملموسة ومسارات الأسر في الاختيار بين المساكن الأفضل أو ذات الأسعار المعقولة (الدوافع والعواقب).	معالجة تجارة جودة الإسكان والقدرة على تحمل التكاليف.	
تطوير مؤشرات وقياسات القدرة على تحمل التكاليف التي تشمل بشكل أكثر فعالية مكونات الموقع وتكاليف النقل.	تحليل القدرة على تحمل تكاليف النقل وأثارها في المدن.	مشاركة أفضل مع القدرة على تحمل تكاليف النقل في السياق الحضري.	الأبعاد المكانية
إدراج المكونات المكانية في سياسات الإسكان التي تعالج القدرة على تحمل تكاليف السكن (إمكانية الوصول، والمرافق، وما إلى ذلك).	تحليل مقياس الجوار تحليل نوعي للأشخاص الذين يعانون من أزمة القدرة على تحمل التكاليف الحضرية.	تعريفات الجغرافيا الحرجة للقدرة على تحمل تكاليف الإسكان الحضري.	
السياسات التي تتناول معاصرة الابعاد الكمية والنوعية، وتعمل على توفير مساكن ميسورة التكلفة في مواقع كان يصعب الوصول اليها من قبل الضعفاء.	التحقيق في أنماط الخيارات الملموسة ومسارات الأسر في الاختيار من بين الافضل موقع السكن (الدوافع والعواقب).	معالجة مقايضة جودة السكن - القدرة على تحمل التكاليف - الموقع.	

الجدول رقم (5): يمثل جهود البحوث والسياسات المقدمة لمعالجة مشكلة القدرة على تحمل تكاليف السكن.

المصدر: (Rebecca & Peverini, 2022, p18).

بعد السرد الحضري والمكاني الذي قمنا بالتطرق إليه في الفقرتين السابقتين، وبناءً على تصور بعض الأدبيات والدراسات السابقة والمناقشة الناتجة، بين لنا الجدول أعلاه توجيهات مفيدة للبحث في المعالجة المعاصرة لأزمة القدرة على تحمل تكاليف السكن في المناطق الحضرية، لذلك فإن ما حاولت الباحثة "ريبيكا" القيام به في هذا الجدول هو تسليط الضوء على الفجوات الملموسة في فهم الأبعاد الحضرية والمكانية للقدرة على تحمل تكاليف السكن، واقتراح اتجاهات للبحث وصنع السياسات من أجل معالجتها مع الاستعانة بالدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع.

ومما سبق نلاحظ أنه قد ظهرت بعض الجوانب بشكل مستحدث حول أزمة القدرة على تحمل تكاليف السكن مثل: تحويل القيمة الجوهرية للمنزل (من الاستخدام إلى التبادل)، ضائقة سكنية مرتبطة بالسكن نفسه أو بموقعه، قطع الصلة التأسيسية بين الأفراد / الأسر ومساكنهم مما يولد الضعف وحالات الطوارئ الاجتماعية، هذا التعقيد للظاهرة يجعلنا نعتقد أن مفهوم القدرة على تحمل التكاليف يمكن أن يكون مفتاحاً لقراءة ليس فقط حول السياسات السكنية، ولكن بشكل أعم حول المجال الحضري المعاصر الذي يحول مشكلة السكن من الأفراد إلى المجتمع وتغييراته وتنظيمه المكاني، وبهذا المعنى يتوجب على الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية الخوص في طرح الأسئلة المتعلقة بمثل هذه المشاكل وطرح فرضيات يمكن أن توجه مسارات البحث حول السكن والسياسة السكنية في المستقبل.

3-3- الفصل والعزل السكني، ومشكلة الوصم السكني مثال دولة فرنسا :

تعتبر التفاوتات الاجتماعية والمكانية من التحديات الرئيسية للحياة الحضرية، اليوم يُظهر الفضاء الحضري نتائج العمليات الاجتماعية وفقاً لطابعها وشدتها، في المقابل تعتمد هذه العمليات الاجتماعية على مجموعة واسعة من العوامل بما في ذلك الحيز الحضري (Harvey, 1970,p47). إن كيفية فهم التفاعل بين الفضاء الحضري و"العمليات الاجتماعية" هو سؤال مهم في الدراسات الحضرية، للإجابة على ذلك تحتاج المدينة إلى الاعتراف بها ككيان مادي واجتماعي على حد سواء وربط النظرية والممارسة الحضرية معاً.

يؤدي تزايد عدم المساواة الاجتماعية إلى الاستبعاد الاجتماعي لأحد أجزاء المجتمع، ويفقد المستبعدون الفرص والوسائل و القدرة على المشاركة في المجتمع التي تتمثل في قلة المشاركة في سوق العمل والمشاركة المدرسية المعتدلة، والمكانة الاجتماعية، والمشاركة السياسية المنخفضة، وتحصلهم على القليل من الاندماج الاجتماعي والثقافي، وتنعكس هذه التقسيمات الاجتماعية أيضاً في الأنماط المكانية مثل التجمعات السكنية المنفصلة للأثرياء في المجتمعات المغلقة والأسر الفقيرة في الأحياء الشبيهة "بالغيتو" (Kazepov, 2011,p2). بطريقة أخرى يضيف استبعاد الأماكن إلى التمايز المكاني ويزيد من الفصل والعزل المكاني في المدن، كما يحمل أصحاب الأحياء المفصولة وصمة ترتبط مباشرة بالمستوى المادي والنوع الثقافي الخاص بتلك المناطق، مما سيؤدي إلى مزيد من عدم المساواة الاجتماعية ما ينجم عنه العديد من المشاكل والصراعات داخل المدينة، الشيء الذي دعانا إلى التطرق لهذه الممارسات المتعلقة بالسكن وتقديم نظرة ثاقبة حول هذه المفاهيم(العزل والفصل السكني، الوصم)، موضحين أكثر تداعيات هذه العمليات بمثال الدولة

الفرنسية وما جرى في الآونة الأخيرة من مشاكل كان عامل الإطلاق حسب رؤينا هو سكان مناطق الظل التي تمارس ضدهم كل العمليات السابقة الذكر .

3-3-1- الفصل والعزل السكني من منظور اجتماعي:

يشكل الفصل السكني مشكلة حضرية يعود تاريخها إلى عشرينيات القرن الماضي قضية بحثية بارزة في مجموعة واسعة من التخصصات على المستويين النظري والتشغيلي الميداني، ومع ذلك تختلف مناهج فهم الفصل الحضري وفقًا للسياقات الجغرافية والتخصصات المختلفة، والتي تعتمد على مفاهيمهم ومعتقداتهم ومنهجيات البحث، قد تسعى المجموعات الاجتماعية إلى الفصل لتعزيز هويتهم الاجتماعية كما هو الحال غالبًا مع مجموعات المهاجرين (الفصل الطوعي). و نجد أيضا الفصل الممارس عمدا اتجاه الفئات الضعيفة، فسياقات هذه القضية تختلف من دولة لأخرى، ويركز البحث الأوروبي على الاختلافات الاجتماعية والعرقية، وأمريكا اللاتينية على الاختلافات الطبقية، والأبحاث الأسترالية على الجيلين الأول والثاني من المهاجرين، بينما تركز الأبحاث في الولايات المتحدة على الفصل العنصري (Charalambous, 2011,p7). ولوحظ أن التحول في الحجم من النطاق الصغير للسكن إلى الحي والمقياس الكلي للمدينة الداخلية والضواحي، كانت هناك أدلة تجريبية قوية تشير إلى أن التركيز المكاني هو بعد مهم للإقصاء ويضيف إلى المشاكل والضغوط التي تواجهها الأسر والمجتمعات، حيث خلص "Kintrea" و "Atkinson" إلى أن السياق الذي يجسد فيه الحي له تأثير مهم جدًا على نتائج الحي، يميل الفصل المكاني إلى أن يصبح أكثر إشكالية إذا ارتبط بعدم المساواة المتداخلة التي تستمر عبر الأجيال، وتنقسم السياسات الخاصة بمعالجة الفصل العنصري إلى فئتين رئيسيتين: تلك التي تحاول تقليل الفصل بشكل مباشر، وتلك التي تستهدف التكامل على نطاق أوسع، وهنا يحدد كلا الباحثين "كينتريا" و "اثنيسون" الاختلاف المركزي بين الولايات المتحدة وأوروبا هو أن صانعي السياسة الأمريكيين يركزون على تزويد الناس بالأدوات للهروب من الأحياء المحرومة، بينما يسعى صانعو السياسة الأوروبيون إلى تحسين هذه الأحياء (kintrea & Athinson,2001,p10).

وغالبًا ما يُنظر إلى ثلاث آليات على أنها أسباب هذه الظاهرة:

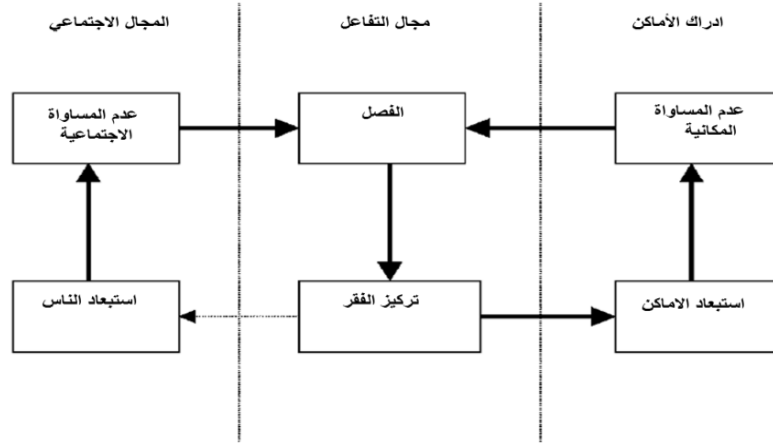
- نشر الأفكار الليبرالية في جميع أنحاء العالم بسبب العولمة التي أدت إلى تغييرات في النماذج التنظيمية للسياسة الحضرية وساهمت في تحرير سوق الأراضي.

- أصبحت أسعار العقارات من أهم آليات توزيع وتحديد الأماكن السكنية داخل أراضي المدينة، وبالتالي تعزيز أهمية عدم المساواة في الدخل فيما يتعلق بتخصيص الحيز الحضري.

- خصخصة الخدمات الحضرية مما يزيد من عدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة والمعدات الجماعية، وكذلك جودة هذه الخدمات (Sassen, 1991, p168).

لكن هذه الآليات نجدها في المدن الكبيرة أو العالمية، حيث تعد المدن العالمية مواقع إنتاج مهمة لمجموعة واسعة من الخدمات المتخصصة اللازمة لوظائف الإدارة والتحكم التي تؤديها، في الوقت نفسه فهي وجهات رئيسية للمهاجرين، السبب الأكثر أهمية لاستقرار المهاجرين في المدن العالمية هو أن الاقتصاد المعين لهذه المدن يولد وظائف متخصصة عالية المستوى ووظائف ذات أجور منخفضة، بسبب هذا الهيكل المهني، فإن المدن العالمية هي "مدن مزدوجة"، مستقطبة أو مقسمة على أسس اجتماعية (Sassen, 1991, p171)، هناك وجهة نظر أخرى هو أن المجتمع ما بعد الصناعي يحتاج إلى المزيد من العمال المتعلمين تعليماً عالياً، وبالتالي سيخضع سوق العمل لعملية تطوير مستمر. تكمن المشكلة في ظهور طبقة دنيا محتملة تتكون من أشخاص يعيشون في مدن داخلية ذات تعليم ضعيف للغاية بحيث لا تتناسب مع المؤهلات المتزايدة التي يتطلبها الاقتصاد، و يواجه هؤلاء الأشخاص مشكلة أنهم يعيشون في المدن، حيث انخفض التوظيف الذي يتأهلون له مما أدى إلى عدم تطابق مكاني أيضاً (Shulman & Wilson, 1987, p3).

كما صرح "Andersen" أن هناك عمليات استبعاد داخلية وخارجية في المدينة، تغير العمليات الخارجية تكوين السكان وتدفق رأس المال إلى الحي نتيجة التفاعل بين الأحياء وبقية المدينة، و تغير العمليات الداخلية الظروف المعيشية للسكان وصورة الحي وجاذبيته نتيجة التفاعل بين الظروف الداخلية، أحد التفسيرات المحتملة لذلك هو أن الفقراء بشكل عام أكثر إهمالاً لمحيطهم. ما يعنيه ذلك هو أن السكان يمكن أن يعتادوا على جودة أقل للعيان في منطقتهم وبعد فترة يغيرون سلوكهم ويقللون من الاهتمام بالبيئة، هذا يمكن أن يخلق عملية ذاتية الاستمرارية تسرع العواقب السلبية للإقصاء وزيادة فجوة الفصل على المناطق الأخرى من المدينة (Andersen, 2002, p4). ويقدم لنا "اندرسون" شرحاً مبسطاً حول العلاقة بين الفصل والفقر وعدم المساواة والعمليات الناتجة عنها، كل هذا يتضح لنا أكثر من خلال الشكل أسفله:



الشكل رقم(7): يمثل نموذج العلاقة بين الفصل والأحياء المحرومة.

المصدر: (Andersen, 2010,p4).

ويتضح لنا من خلال الشكل أعلاه بأن الفصل يؤسس فرقاً هرمياً بين مجموعتين على الأقل، الفصل في السياق الحضري يتعلق بالفصل المكاني والاجتماعي، بمعنى الفصل بين الناس وكذلك الفصل بين الأنشطة والوظائف، وبهذا المعنى فإن الفئات الاجتماعية والأنشطة الاجتماعية ليست مجرد ظواهر اجتماعية بل هي أيضاً ظواهر مكانية فيتوجب علينا البحث في كيفية تفاعل المدينة المادية مع المدينة الاجتماعية، يمكن أن تتمثل الطريقة المبسطة لوصف المدينة في رؤيتها على أنها مكونة من طبقات مختلفة متراكبة على بعضها البعض: طبقة هيكلية تتكون من الشوارع والمباني والأماكن العامة والمساحات الخضراء، أيضاً بالإضافة إلى طبقة اجتماعية تشمل الناس و أنواع مختلفة من الحقائق الثقافية والتاريخية والاجتماعية .

الفصل السكني يمكن تعريفه أيضاً على أنه حالة من الإقصاء الاجتماعي و المكاني والعزلة بين المجموعات الاجتماعية، بمعنى آخر وجود الفصل في العديد من المجالات المختلفة مثل سوق العمل ونظام التعليم والرعاية الصحية وأنظمة النقل وكذلك داخل سوق الإسكان، يشمل الفصل الاجتماعي الفصل العنصري والديني والطبقي والعنصري الذي يحدث في مساحة المدينة، من ناحية أخرى يمكن النظر إلى الفصل المكاني على أنه فصل سكني لمجموعات ضمن مجموعة سكانية أوسع (Van Kempen & Şule Özüekren, 1998,p10)، إذن، يتطلب فهم الفصل الحضري نهجاً أكثر دقة يثري "فهمنا أن المجتمع يترك آثاراً على محيطه وأن تلك المناطق المحيطة لها بدورها تأثير على كيفية بناء المجتمع" (Legeby, 2011,p3).

3-3-2- نظريات ومناقشات تحليلية حول الفصل والعزل السكني:

يصف "Briggs" الفصل الحضري بأنه النتائج المكانية التي تشير إلى "الانفصال" في حد ذاته، وبالتالي يختلف الفصل العنصري عن مسائل الاختيار والتمييز والوصول، وتميل الأشكال المعروفة للفصل الحضري حاليًا إلى التعمق للتعبير عن "الانفصال" في حد ذاته والجمع بين الفصل المكاني والإقصاء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للشرائح المحرومة من المجتمع، ويشير مفهوم الفصل إلى الفروق المكانية والفصل المكاني لمختلف المجموعات السكانية أو الفئات الديموغرافية فيما يتعلق بالأشخاص والأماكن، تركز سياسات التكامل عادةً على الفروق الاجتماعية والاقتصادية أو الفروق الديموغرافية والجغرافية (Briggs, 2005,p79).

كذلك النقاش حول "الحق في المدينة" هو أيضًا نقاش حول الإدماج والمشاركة والاندماج في المجتمع، قد يصبح الناس مستبعدين اجتماعياً لأنهم لا يشاركون في سوق العمل ولا يحصلون على دخل كافٍ للمشاركة بنشاط في المجتمع، و من المفترض أن التركيب الاجتماعي المكاني للسكان هو عامل مهم في عمليات الفصل والإقصاء بين الأماكن المختلفة (Galster, 2002,p9) .

وفي أوائل القرن العشرين تم تطوير التحليل الاجتماعي للفضاء من قبل ما يسمى بـ "مدرسة شيكاغو" واستندت بشكل خاص إلى الدراسات التي أجراها "روبرت بارك" و "إرنست بيرجس" اللذان عملا على افتراض علم البيئة الاجتماعية لشرح توزيع السكان عبر المدن، كان من المفترض أن يعكس هذا النموذج البيئي السمة الرئيسية للمدن التي تم تنظيمها في دوائر متحدة المركز تشغلها الأنشطة الإدارية والتجارية والصناعية والسكنية، استنادًا إلى مفاهيم "دوركهايم" عن المجتمع، يُفهم الفصل على أنه الموقع المحدد لمجموعة اجتماعية معينة بالنسبة للآخرين، ومن ثم يُنظر إلى المسافة المكانية على أنها تعبير عن المسافة الاجتماعية، لذلك يُعتقد أن الأفراد يتجمعون وفقًا للانتماءات العرقية والأثنية والمكانة الاجتماعية كوسيلة لحماية أنفسهم من الآثار المجزأة للفردانية الناتجة عن العيش في المدن، بهذا المعنى يُعتقد أن الفصل السكني هو نتاج المنطق الفردي أي تأثير الخيارات الفردية (Park, 1926,p5).

وفقًا لمفهوم مختلف مستوحى من علم الاجتماع الماركسي، فإن الفصل هو تعبير عن عدم المساواة الاجتماعية داخل أراضي المدن ويعكس التخصيص غير المتكافئ للأراضي والسلع والخدمات من قبل الطبقات الاجتماعية المختلفة، لذلك يُعتقد أن الفصل السكني له خصائص خاصة بالمجتمعات الرأسمالية و يُعتقد أيضًا أنه نتيجة النضال الاجتماعي، والذي يفسر بدوره عدم المساواة في تخصيص الأراضي والسلع الاستهلاكية والإسكان بأشكاله المختلفة (Caner & Bölen, 2013,p12) .

يؤكد علم الاجتماع الماركسي الحضري على دور الدولة كواحد من العوامل الاجتماعية التي تساهم بشكل أكبر في الهيكلية الحضرية، وفقاً لذلك أصبحت تقسيم عمليات الإنتاج الرأسمالية والفصل الحضري وزيادة عدم المساواة بين مناطق المدينة الغنية والمحرومة موضوعات مشتركة درسها علماء المناطق الحضرية، كما تشير التحليلات الأكثر حداثة إلى تأثير العولمة على المدن وزيادة الفصل السكني، غالباً ما يُنظر إلى الهيكل الاقتصادي للمدينة على أنه من بين القوى وراء الفصل الاجتماعي في المجال الحضري، يعتقد العديد من الخبراء أن العولمة، في قناعها النيوليبرالي، قد ساهمت بشكل حاسم في تعميق الشقوق داخل المجال الحضري (Safier, 1997,p34) .

باختصار يحاول المنظرون الحضريون فهم الأحداث التي تؤدي إلى النمو والتغيير في الإطار الحضري بالإضافة إلى التحولات غير المرغوب فيها التي تنتجها هذه العمليات على المجالات الحضرية، كما ذكرنا على مدى العقود القليلة الماضية، تم التعرف على هذه الأحداث في الغالب على أنها عمليات اجتماعية مكانية رئيسية مثل العولمة وتأثيرات الرفاهية، والهجرة الجماعية، وكذلك التفضيلات المؤسسية والمجتمعية والفردية.

3-3-3- الوصم السكني كمشكلة اجتماعية:

الهدف من هذا العنصر هو تقديم وجهة نظر جديدة ومبتكرة حول الخبرات والعمليات الاجتماعية للوصم فيما يتعلق بالسكن والأحياء، كما هو مطبق على الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء السكنية الجماعية، والأحياء الفقيرة، أو المستوطنات غير الرسمية. ولكن أيضاً لأولئك الذين ليس لديهم أي سكن، وكذلك المهاجرين والمجموعات النازحة، عادةً ما يعاني سكان ما يسمى بالأحياء "الفقيرة" أو "مناطق الظل" أو "الضواحي" وغيرها من المواقع المهمشة من أشكال متعددة من التشويه والتي قد تشمل الوصم الثقافي، والاستبعاد المادي والرمزي من الأماكن والمؤسسات العامة، والمراقبة الشديدة من الشرطة المتحيزة والتجريم، والإهمال المادي، فضلاً عن التعرض للعنف والجريمة والفوضى والمخاطر البيئية، الناس في الأحياء المهمشة يواجهون وصماً شخصياً وجماعياً من قبل الآخرين بناءً على اعتبارهم غير متعلمين أو كسالى أو قذرون أو غير أخلاقيين أو مجرمين أو دخلاء عن المدينة. نادراً ما تتجذر وصمة العار المتعلقة بالإسكان في الألفة الشخصية والفهم العميق، إلا أنها غالباً ما تنبع من الصور النمطية المستعملة والتوصيفات الزائفة التي تنتشر في وسائل الإعلام والثقافة الشعبية والقذف المستمر الذي يواجهه أصحاب هذه المناطق من الآخرين، فقد تعاني هذه الأحياء السكنية ما يكفيها لتنفجر على باقي المناطق، ونظراً لأهمية الموضوع ومدى حدائته أردنا أن نتطرق إليه في هذه الجزئية من البحث حول القضايا المتعلقة بمشكلات السكن والاسكان.

3-3-1- ما هي الوصمة السكنية ؟:

في هذا العنصر نريد أن نشير إلى أن السكن والوصمة ظاهرة معقدة يصعب تحديدها وتطبيقها بدقة في البحث العلمي، في هذا القسم نتناول موضوع السكن ووصمة العار المكانية من خلال مناقشة موجزة للوصمة بشكل عام، حيث يقدم "بيسكوسوليدو" و "مارتن" تعريفًا مفيدًا لوصمة العار في مقولة عامة شاملة: وصمة العار هي العلامة أو الحالة أو الوضع الخاضع لتخفيض قيمة العملة، الوصم هو العملية الاجتماعية التي تؤثر بها العلامة في حياة كل من يمسيها (Pescosolido and Martin 2015, p91).

نرى أن وصمة العار كإسم هي سمة سلبية مرتبطة بأشخاص أو أماكن أو أشياء معينة، في المقابل يشير الوصم كفعل إلى عملية اجتماعية يعاني من خلالها الأشخاص من آثار سلبية بسبب ارتباطهم بحالة ما، يمكن أن تشمل هذه العملية مجموعة متنوعة من الإجراءات، مثل التصنيف، والقبول، والتمييز، والاستبعاد، والفصل، من بين أمور أخرى الوصم متجذر في المعتقدات الثقافية، ومع ذلك فإنه يعتمد أيضًا على السلطة والهياكل الاجتماعية، يمكن أن يحدث فقط عندما يكون لدى البعض القدرة على فرض تعريفاتهم ومعالجاتهم على الآخرين بسبب وصولهم المميز إلى الموارد المادية وغير المادية (Horgan, 2020, p9). ومن المثير للاهتمام أن الوصم يمكن أن يحدث من خلال الانتساب أي يؤثر أيضًا على الأشخاص المرتبطين فقط بالآخرين أو الأماكن أو الأشياء الموصومة بالعار ولكنهم ليسوا هم أنفسهم حاملو العلامة، مثال: إذا كان شاب ما صالح يرتاد مدرسة معينة لكن يسكن في حي موصوم بالسرقة والجريمة فسوف تطبق عليه تلك الصفات التي يحملها الحي الذي يسكن فيه فينظر إليه من قبل زملائه أنه أحد الأشخاص السيئين ما يؤثر هذا على مسار حياته بالكامل.

ونجد أيضا من يصنف ويقسم أنواع الوصم حسب الأهداف والغايات، منها نجد مفهوم "وصمة العار العامة" ويستهدف هؤلاء الذين يخرطون في وصم الآخرين على أساس التصورات والتفسيرات السلبية، هنا يتم فحص الجوانب المعرفية والعاطفية والسلوكية لوصمة العار والوصم معًا. النوع الثاني من وصمة العار «وصمة العار الذاتية» ويهدف إلى تصور الآثار الاجتماعية والنفسية للوصم بالعار. ثالثًا، يمكن تعريف "وصمة العار بالارتباط" على أنها ردود أفعال اجتماعية ونفسية تجاه الأشخاص المرتبطين بشخص موصوم (مثل العائلة والأصدقاء) وكذلك ردود أفعال الناس لارتباطهم بشخص موصوم بالعار، أخيرًا تشير "الوصمة الهيكلية" إلى كيفية قيام المؤسسات والأيدولوجيات المجتمعية بإضفاء الشرعية على وضع الشخص أو المجموعة الموصوم وترسيخه، نجد هذا التصنيف مفيدًا لأنه يميز بين الجهات الفاعلة والمكونات الرئيسية التي تحدد وصمة العار كمشكلة اجتماعية وموضوع التحليل الأكاديمي (Bos, et al, 2013, p2).

من وجهة نظر "غوفمان"، فإن وصمة العار هي الحكم الأخلاقي السلبي المرتبط بالناس وبهم شركاء، بناءً على سمة جسدية أو عضوية جماعية أو تفاصيل عن شخصيتهم أو سلوكهم (goffman,1963,p6)، لقد ألهم إدخال غوفمان للوصمة كموضوع للقلق الاجتماعي مجموعة كبيرة من الأبحاث حول أشكال مختلفة من الوصم الاجتماعي فيما يتعلق بالعديد من الموضوعات مثل: الفقر العنصري، والأمراض العقلية، والجنس والإعاقة، وأعمال الصرف الصحي، والوصم السكني. لقد ولد بحث وصمة العار متعدد الأوجه اليوم مجموعة متنوعة من المفاهيم والنماذج المتجذرة في كل من البناء الاجتماعي والنظريات النقدية لعدم المساواة الاجتماعية، ويمكن ملاحظة الشيء نفسه فيما يتعلق بمسألة الإسكان ووصمة العار الإقليمية، ونجد في هذا الصدد الباحث "مارتين" يقدم الأبعاد المختلفة للوصم من خلال الجدول أسفله.

أبعاد الوصم	التعريف
المسافة الاجتماعية	الرغبة في الحفاظ على الانفصال التفاعلي عن الأشخاص ذوي الظروف /أو الأوضاع المشوهة أو الذين يحتلون أوضاعاً موصومة.
التحيز التقليدي	الأحكام المسبقة غير المواتية تجاه الأشخاص ذوي الظروف /أو الأوضاع المشوهة أو الذين يحتلون أوضاعاً موصومة.
المشاعر الإقصائية	الاستعداد لمنع الأشخاص ذوي الظروف /أو الأوضاع المشوهة، أو الذين يشغلون حالة /أو وضع موصوم، من المشاركة في الأدوار الاجتماعية الرئيسية.
تأثير سلبي	توقع ردود أفعال عاطفية غير سارة نتيجة للاتصال المباشر مع شخص يعاني من حالة موصومة
"ترحيل" العلاج	الاعتقاد بأن المعرفة العامة بأن الفرد قد تلقى علاجاً طبياً أو نفسياً لحالة موصومة، تقلل من مكانة هذا الفرد في المجتمع الأكبر.
"ترحيل" الإفصاح	الاعتقاد بأن الاعتراف بوجود حالة سيئة السمعة سيؤدي إلى ردود فعل سلبية من أفراد المجتمع الأكبر.
تصورات الخطر	الخوف من أن الأشخاص الذين يعانون من ظروف /أو أوضاع مشوهة، أو الذين يشغلون ظروف /أو أوضاع موصومة، من المحتمل أن يخطرطوا في سلوك عنيف أو تهديد تجاه أنفسهم أو اتجاه الآخرين في المجتمع.

الجدول رقم (6): يمثل الأبعاد المختلفة لمشكلة الوصم الاجتماعي حسب "Pescosolido" و "Martin".

المصدر: (Pescosolido and Martin 2015, p10).

3-3-2- السكن والوصمة المكانية:

إن اهتمام العلماء والباحثين بالوصمة قد توسع ليشمل الأماكن والأحياء، لا سيما تلك التي يسكنها سكان فقراء ملونون (أحياء السود) في المناطق الحضرية، وكان أيضاً رائداً في الترويج لأبحاث الوصمة المقارنة في مواقع متعددة خصوصاً في جميع أنحاء العالم، من الناحية النظرية نجد "واكانت" يعتمد على مفهوم "بورديو" للقوة الرمزية التي تُستخدم لدراسة صنع وتفكيك المجموعات الاجتماعية ومساحاتها من منظور من الأعلى إلى الأسفل، إلى جانب التركيز على إنتاج وإضفاء الطابع المؤسسي على وصمة العار، يقدم عمل "واكانت"

ادعاءات حول الآثار الاجتماعية والمادية والعاطفية السلبية للوصمة العارمة التي ترتبط بالبيئة المبنية، ويجادل بأن الوصمة المكانية الداخلية تؤدي إلى تراجع التضامن المتبادل، وزيادة التجزئة الاجتماعية، وتناقص الدعم المؤسسي، ونقص الفرص الاقتصادية (Wacquant, et al, 2014,p4).

فإن معظم الأبحاث الحالية حول الوصمة المكانية لا تفرق بين الوصمة التي يتم تطبيقها على الأحياء، وأنواع المساكن، وأنواع الحياة، وأصبح إجراء مثل هذه الفروق ذا أهمية متزايدة لتوسيع وتعزيز هذا المجال من البحث في المستقبل. في حين أن الإسكان يحتل مكانة بارزة في الأدبيات التي تتناول الوصمة المكانية، فإن التركيز على أولئك الذين يعيشون في مشاريع الإسكان العامة أو الاجتماعية التي تملكها وتديرها الهيئات الحكومية، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الحياة، موصومة أيضًا على سبيل المثال، مساكن "الباريو" أو "الأحياء الفقيرة" وفي بعض السياقات، حتى المنازل والشقق المستأجرة من القطاع الخاص حيث أنه كل أشكال الوصمة السكنية ترتبط بإسكان الفقراء بالأحياء و/أو الأقاليم، فنحن بحاجة إلى تعميق فهمنا لمكان وكيفية تقاطع الإسكان والإقليم مع جوانب الأكثر عمومية لعملية الوصم (Vassenden & Lie, 2013,p14).

ف نجد في هذا السياق عمل "هورغان" النظري الذي خطى خطوات مهمة في هذا الاتجاه، الذي يبين فيه أن الوصمة الإسكانية... ليست متجانسة ولا أحادية الاتجاه، وبالتالي يجب أن تأخذ النظرية العامة في الاعتبار العلاقات بين الوحدة والسكان والوحدة والجوار، فضلاً عن أنواع المساكن المتعددة وأشكال الحياة، ومن الصعب فهم وصمة العار المتعلقة بالسكن والحياة لأنها في جميع الحالات تقريباً تتفاعل مع أنواع أخرى من الوصمة، عادةً فيما يتعلق بالإقليم/الحي، ولكنها تعتمد أيضاً على الخصائص الفردية أو الجماعية من حيث الطبقة والعرق/ الإثنية والتراث والدين والصحة/الإعاقة والعمر والجنس /أو النشاط الجنسي (Horgan, 2020, p 13).

إلا أن المناطق الداخلية التي يمارس عليها الوصم غالباً ما يكون فيها انعدام ثقة عام بين السكان المقيمين تجاه القادمين الجدد ليمارسوا عليهم بعضاً من الوصم، بغض النظر عن هويتهم يمكن للسكان المحيطين أن تزيد من حدة وصمة العار المتعلقة بالسكن "الوصم الداخلي"، ولكنها قد تعمل في بعض الأحيان على تقليل وصمة العار المتعلقة بسكان تلك المناطق أو حتى التغلب عليها، وعلى الرغم من بعض الجهود البحثية لا يزال يتعين علينا فحصها مثل هذه المواضيع وفهمها بعمق كاف. إن معالجة الموضوعات الأخرى التي تمت تغطيتها بشكل سطحي في الأدبيات قد تتطلب إجراء تحقيقات جديدة حول الإسكان والوصم المكاني في المواقع الحضرية بين الطبقات المتوسطة والفئات ذات الدخل المرتفع، بشكل عام نعتقد أن الإسكان والوصم

المكاني هو مجال بحث سريع النمو ومتنوع ومستمر ويمكن للنظريات السائدة المتطورة في علم الاجتماع والتخصصات المجاورة التطرق إلى حيثيات موضوع الوصم السكني ومحاولة الإحاطة به.

3-3-3- تداعيات الفصل والعزل السكني والوصم المكاني، مثال دولة فرنسا:

بعد أن تطرقنا للمشكلات السابقة المتمثلة في العزل والفصل السكني والوصم المكاني المتعلق بالسكن، كان ولا بد أن نعزز ما تقدمنا به سابقا بمثال من الواقع حسب وجهة نظر خاصة بنا تحيل إلى تحليل سوسيولوجي، نرى أنه مهما بالنسبة لنا في مثل هذه المرحلة الأكاديمية من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لأهمية الموضوع، حيث يتمثل هذا التحليل في الاسقاط الذي سنقوم به للمشكلات السابقة على الأحداث الدامية التي جرت مؤخرا في فرنسا من قبل سكان الضواحي في العديد من المدن الفرنسية، معتمدين في هذا التحليل على بعض القنوات الإخبارية منها bbc و France 24 لأحداث مقتل الطفل المراهق من أصول جزائرية من قبل الشرطة الفرنسية. حيث كان يعيش هذا الطفل في منطقة الأحياء الخاصة بالمهاجرين من أصول دول أفريقية كالجزائر وتونس والمغرب، حيث تعرف تلك المناطق تمايز اجتماعي بسبب السياسة الممارسة نحوها كالعزل والفصل الاجتماعي ما أدى إلى وصفهم بالدخلاء على فرنسا وأوصاف أخرى بسبب الوضع الاجتماعية المزرية كالمجرمين والمهجنين، فحملت تلك المناطق عبئ الوصم ليتم اقصائهم ومحاصرتهم ومنعهم من العديد من الممارسات داخل المجتمع الفرنسي.

- الضواحي الفرنسية ضحية للعزل والوصم المكاني:

الحديث عن الضواحي الفرنسية يبدأ من عمليات الهجرة الجماعية التي وصلت إليها، فقد شهدت البلاد الفرنسية فترتين كبيرتين للهجرة، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث انطلقت بشكل فعلي بما سميت بسنوات الازدهار، وذلك عندما ارتفع عدد المصانع وشجعت الحكومة على استقبال العمالة الأجنبية، لكن بعد سنوات دخلت الحكومة الفرنسية في العديد من الأزمات وقررت في بعض الفترات إغلاق الحدود كليا، فالعصر الصناعي كان المفتاح لوصول العديد من المهاجرين لفرنسا، لكن في خمسينيات القرن الماضي تراجع التصنيع ما شكل حالة من البطالة لدى المهاجرين، فاستقروا في ضواحي المدن وبعد ذلك تم بناء مجمعات ضخمة لتأويهم، ثم شهدت البلاد أزمة تخطيط النماذج في العالم 1970 والتي وسعت وعقدت من مشكلة الضواحي الفرنسية خصوصا مع الارتفاع المستمر لعدد المهاجرين، فقد ارتفع العدد من 1.7 مليون شخص عام 1946 إلى أكثر من 3.5 مليون شخص بحلول عام 1990.



الصورة رقم (3): تبين الأحياء السكنية للمهاجرين في العاصمة الفرنسية باريس.

المصدر: <https://arabicpost.net>

فرانسوا "متيران" رئيس فرنسا في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي كان فعليا الرئيس الأول الذي باتت تؤرقه أزمة المهاجرين والضواحي، حيث تصاعدت الانتقادات في التعامل مع تلك القضايا ليطلق تصريحه الشهير الذي قال فيه " المهاجرون لم يأتوا بمفردهم، وإنما جلبتهم الشاحنات والقوارب لأن فرنسا كانت بحاجة إلى العمالة في المناجم وصناعة السيارات والأشغال العامة، وجميع الصناعات الملوثة التي يرفضها الفرنسيون."، أوضح "متيران" بذلك التصريح أن المشكلة ليست قابلة للحل، وفي الحقيقة هذا ما كان يشير إليه الواقع آنذاك، خصوصا بعد نهاية الحرب الجزائرية ارتفع عدد السكان بشكل كبير للغاية في فرنسا وبذلك تم بناء أحياء عملاقة بالكامل دون أي تخطيط عمراني، وتحولت تلك الأحياء بمرور السنوات إلى أماكن معقدة ومعزولة عن المدينة الأكبر المتطورة، وغالبا ما تظهر المعاناة على سكانها و بذلك تشكلت ضواحي فرنسا من عرقيات مختلفة وبذات الوقت بعشوائيات كبيرة للغاية.

تتوزع الضواحي الفرنسية على أكثر من 3300 بلدية في مختلف أنحاء فرنسا ويبلغ عدد سكانها نحو 20 مليون شخص وذلك حسب معهد inc للإحصاء الفرنسي. في الحقيقة لم تكن تلك المناطق المعزولة تشكل حالة قلق بالغة كبيرة لدى الفرنسيين والسلطات، خصوصا أن الحكومات اليسارية حاولت دوما تقوية الروابط معها، لكن عند عام 2005 وتحديدا وصول اليميني "نيكولا ساركوزي" للحكم في فرنسا تغير الوضع تماما وتراجع الاهتمام بالضواحي بشكل كبير، والتي وصلت نسبة المهاجرين فيها بأكثر من 80 بالمئة، فالفرنسيون الذين كانوا يسكنون بها أغلبهم هاجروا منها وقرر الكثيرون منهم الانتقال إلى أماكن أخرى خصوصا الأماكن المتطورة التي لفتت الأنظار بشكل عام، ومنذ وصل ساركوزي للحكم عملت الدولة الفرنسية على تجديد بعض العقارات السكنية في الضواحي وإنشاء جمعيات في مختلف المناطق، لكنها لم تهتم بالإنسان حيث لن يتم تأمين فرص عمل أو تدريب للشباب أو مصانع مصغرة في تلك المناطق، ما زاد من معاناتهم الاقتصادية وباتت نظرت المجتمع الفرنسي اليهم نظرت نمطية حتي الفرنسيين الذين كانوا يسكنون تلك الأحياء.

أدت تلك التطورات لتصاعد الغضب والاحتقان لدى سكان الضواحي الفرنسية وخصوصا ضواحي العاصمة الفرنسية باريس، التي باتت تعج بالسكان ويصعب الحصول فيها على فرصة عمل، ولهذا تحولت المناطق المعزولة والمستبعدة إلى مناطق مشحونة ومتأهبة ومصدر قلق في الاحتجاجات التي تشهدها البلاد الفرنسية، ولا يمكن إيقافها بسهولة بسبب العشوائية في اعمارها وتفاصيلها، وكذلك بسبب الغضب المكثف الذي يحمله سكان المناطق الموصومة بأعمال العنف والتخريب والتخلف والجريمة حيث يرد شباب الأحياء الموصومة بما كانوا ينعنون من طرف السكان المرتاحين ماديا والجهات السياسية و الأحزاب اليمينية المتطرفة، ويشكل سكان الضواحي في هذه الحالات تكتلات معظمها شبانية من أجل الرد على السلطة لكن غالبا ما تأخذ ردود الأفعال هذه صفات العنف المختلفة.

فبعد مقتل الطفل المراهق في إحدى الضواحي الفرنسية بمدينة باريس شهد العالم كله حجم المواجهات والتخريب التي حشدتها مختلف المدن الفرنسية، وفي الضواحي لم تتمكن الحكومة الفرنسية من السيطرة على الوضع أبدا وحدث ذات الأمر حين انتفضت السترات السفراء عام 2018، ففي كل احتجاج يترك سكان الضواحي بصمتهم فيها، يمكن القول أن سكان تلك المناطق ليسوا متمردين أو عنفين بطبيعتهم، لكن الإهمال الحكومي المتعمد لهم في فصلهم وعزلهم ووصمهم في بعض القنوات الإعلامية بأنهم لا ينتسبون للمجتمع الفرنسي وتم استبعادهم شعوريا وصل بهم الأمر لهذه الحالة، كما أن أغلبهم من المهاجرين ما أعطى الامتياز للفرنسيين لازدراءهم بشكل علني ووصمهم وتحجيمهم في مناطقهم .

3-4- السكن وعلم الاجتماع ومشكلة "المتغير التابع"، مثال دولة الجزائر:

في هذا العنصر المختصر نأمل أن نعرض دور علم الاجتماع في مجال السكن والإسكان والاشادة بأهمية الجانب الاجتماعي وإدخاله في كل الممارسات الحضرية، ونلفت الانتباه إلى الحاجة المستمرة للعمل بأبعاده المتعددة التي تنعكس سلبا إذا ما تم التخلي عنها في سياسات الإسكان لتمثل في مجملها دور المتغير التابع الذي يمثل المشاكل السكنية في العديد من المجتمعات والدول من بينها الجزائر .

3-4-1- ربط الاجتماعي بالمادي:

على حد قول عالم الاجتماع الفرنسي "هنري لوفيفر" يفهم الفضاء باعتباره منتجا اجتماعيا وماديا، بمعنى أن الفضاء منتج اجتماعي، ويتم تشكيله من خلال التفاعل بين الفضاء المدرك والمتصور والمعاش (Lefebver,1991,p68) ، ويؤكد "هارفي" على أن "المدينة والحضر لا يتكونان ببساطة من خلال العمليات الاجتماعية، بل يشكلانها"، مما يبين لنا أن الحياة الحضرية جمع بين ما هو مادي وما هو

اجتماعي، ولا يمكن فصلهما مادام العنصر البشري متواجد في كل الحالات، فإن المدينة الاجتماعية هي أحد جانبي المدينة المادية فهي تعبر عن الوجود ومن ثم تعمل ضمن القيود التي تفرضها، لذلك من المهم أن نفهم كيف تعبر المخططات السكنية في المدينة عن الأفكار الاجتماعية.

ويرى "هيلير" أن البيئة الاجتماعية المكانية تعتبر ناقصة إذا كانت البيئة الحضرية غير متجانسة لا تعكس بشكل صحيح الطبيعة الإقليمية لمختلف أنواع التجمعات، ويعتقد أن إشكالية الربط بين الأهداف الاجتماعية والشكل الحضري ترجع جزئيًا إلى غياب أي اجتماع للأفكار بين المنظرين الاجتماعيين والمتخصصين في البيئة المبنية (Hiller & vaughan,2007,p20).

ويؤكد "هارفي" مرة أخرى أنه إذا أردنا أن نفهم الفضاء، فيجب علينا أن نأخذ في الاعتبار تأثيره المعقد على السلوك، وينطبق الأمر على السكن والسياسات السكنية في المدن، لأن السكن يعتبر إحدى العناصر التي لها دور مباشر في انتاج العلاقات الاجتماعية داخل الفضاء الحضري، وكذلك يشير السكن إلى نوعية المواقع والأماكن السكنية، كما يشير أيضا إلى أنشطة الناس وحياتهم الاجتماعية. وفقًا "فرانزين" فإن البيئة المبنية في الدراسات الاجتماعية للحياة اليومية في المدن نادرًا ما يتم إبرازها بشكل منهجي، ولسوء الحظ فإن هذا يترك الكثير من المشاكل عن العلاقة المتبادلة بين الشكل الحضري والحياة الاجتماعية، و يرى أنه من الواضح أن للسكن أهمية في الحياة اليومية (Franzén,2001,p7).

تبين لنا إلى حد ما كيفية ارتباط المدينة الاجتماعية بالمدينة المادية بحيث يرتبط البعد الاجتماعي بشكل وثيق مع السكن والسياسة العامة للمدينة، ومن الواجب أن نفهم بمزيد من التفصيل العواقب الاجتماعية للنماذج المورفولوجية للسكن، حيث تتمثل نقطة البداية لمثل هذا الاستكشاف في الاعتراف بالسكن باعتباره أكثر من مجرد خلفية محايدة للوجود المادي في المدينة، وفي هذا الصدد يجب تسليط الضوء على الحياة الحضرية، لأن هذا هو أحد الجوانب الحيوية المفقودة في دراسات الأحياء السكنية والبرامج السكنية والسياسات السكنية، والبحث في المتغيرات التابعة الناتجة عن الانعكاس المشترك بين طبيعة الأفراد والسكن المقدم لهم ليمثل نمط عيش جديد بالنسبة لهؤلاء، والهدف من تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية لربط الحياة المكانية الحضرية بالشكل الحضري هو التحقق من العلاقة بين السكن والممارسات الاجتماعية والمكانية، وكيفية ارتباط تكوين الشكل الحضري بالحياة الاجتماعية، وهذا ما سنسعى للبحث عنه في الفصل الميداني بمدينة الوادي، حيث سنحاول الكشف عن ما اذا تم الأخذ بالأبعاد الاجتماعية في السياسة السكنية، وما هو التأثير الذي يُنسب إليها على الحياة الاجتماعية والذي قد يؤثر في المقابل على البيئة السكنية في المدينة،

لأن المدينة تتكون في الأساس من شيئين: نظام فرعي مادي يتكون من مباني مرتبطة بالشوارع والطرق والبنية التحتية؛ ونظام فرعي بشري يتكون من الحركة والتفاعل والنشاط.

3-4-2- السكن وأزمة البعد الاجتماعي مثال دولة الجزائر:

في الجزائر تم تجسيد عدد كبير من المساكن الجماعية على شكل أبراج وصناديق من قبل فرنسا الاستعمارية، اتبعت الجزائر نفس النمط بعد الاستقلال لتلبية الطلب المتزايد على السكن. أحدث النموذج فرقاً بين السكن المستخدم ومساحة الإقامة التي فُرضت على السكان، وخاصة فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي. وبحسب دراسة "راضية بنعلي"، فإن الظروف العامة للحياة في الجزائر قد تغيرت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث أدى السكن الاجتماعي إلى تغييرات في الأنماط الاجتماعية والعائلية، لقد انهارت بنية الأسرة التقليدية تحت ضغط النماذج العائلية الجديدة، بسبب فصل المساحة والملكية المشتركة والمساعدة العائلية المتبادلة، وقد تعرضت لاضطرابات أخرى غيرت متطلبات الأعراف التقليدية، وأدت العادات المجتمعية إلى تفريد أشكال الأسرة التي أعطت للزوجين المهام التي كانت تقوم بها مجموعة الأسرة، ولا سيما رعاية الأطفال من قبل والديهم والتشكيك في أدوار الجنسين (Benali,2009,p45).

وفقاً "لبورديو"، يتميز المجتمع الجزائري في فترة ما قبل الاستعمار بوجود أرضية مشتركة في بنية الأسرة: التعلق بالماضي والأسلاف والتقاليد وانتقالها (من الأم إلى البنات ومن الأب إلى الأولاد)، والدور الاجتماعي والاقتصادي لكل فرد من أفراد الأسرة (الأب، الأم، الأبناء والبنات البالغون، زوجة الأب، الأطفال، أبناء العم، الأجداد، إلخ). يميل هذا التعليم إلى تشكيل الطفل وفقاً لمطابقة الأجداد، لتكوين مستقبل له هو الصورة الحية للماضي، هذا الثبات في البنى الاجتماعية على الرغم من تنوع الجنس وأنماط الحياة يجعل من الممكن التعرف على خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية "أيلة": الأسرة الكبيرة، الأبوية، العاقبة وغير المنقسمة (Bourdieu,1958,p84)، في حين يتطلب السكن الملائم قدرًا من الملاءمة بين تنظيمه وأسلوب الحياة أو رغبات ساكنيه، لأن السكان يتغيرون وتتغير الأسرة نفسها بسرعة كبيرة، فإذا لم تكن المشاريع السكنية متقاربة مع النماذج المحلية الثقافية للسكان يؤدي ذلك إلى انبثاق مشاكل اجتماعية عديدة ومتنوعة.

وكما نعلم جميعاً أن السكن الاجتماعي الجزائري يميل إلى أن يصبح رمزا للإزعاج والخراب، لأن شاغليه يعانون من قيود يومية وعدم ارتياح دائم حسب الدراسات التي قام بها الباحثون (صفار، بوذيبا، زركة، مرحوم. أخ)، حيث تقدم المجمعات السكنية الجماعية التي تم بناؤها منذ الاستقلال والتي كلفت بها الدولة على وجه الخصوص في العقود الأخيرة نفس تصاميم المساكن القديمة، يتم إعادة إنتاج نفس الخطة القياسية عدة مرات في الأركان الأربعة للجزائر (شمال، جنوب، شرق، غرب) بغض النظر عن الاختلافات المناخية

أو التنوعات الإقليمية والأنماط الثقافية، وذلك يدل على اهمال البعد الاجتماعي والتركيز على البعد الاقتصادي والكمي الذي سيطر كلياً على المشاريع التي تُفرض نماذجها على السكان. ستون (60) عاما مرت على المحاولات الأولى لتكييف السكن ولا سيما السكن الاجتماعي، مع الخصائص المحلية، ومنذ ذلك الحين لا شيء يشير إلى أي تطور نمطي لصالح الأخذ بعين الاعتبار طرق عيش المجتمع الجزائري بكل تنوعه، ويرى العديد من الباحثين أن سبب ذلك يعود إلى أن مكاتب التصميم الجزائرية مع مديريها التنفيذيين والذين تدرب معظم مهندسيهم في البلدان الأجنبية، لم يجلبوا شيئاً لصالح تغيير التصنيف المعمول به، ولم يعملوا كذلك على تكييف البرامج السكنية الأجنبية المقلدة على ما يلائم خصائص المجتمع الجزائري.

ومن هنا نفهم أن أزمة السكن في الجزائر تعكس "أزمة تنموية"، هذه الأزمة فرضت نفسها من خلال عملية التحضر السريعة مصاحبة معها أزمات اجتماعية، لأن الاضطرابات في أنماط حياة السكان في المدن وتمثيلاتهم الاجتماعية حددت احتياجات جديدة، فبسبب اهمال البعد الاجتماعي أصبح المجتمع يعاني من أزمة هوية عمرانية تسربت إلى الهوية الاجتماعية، أصبح المجتمع الجزائري يشهد سلوكيات جديدة وعديدة داخل المدن، كالتي تتعلق احتلال الفضاء العام بسبب ضيق المساحة الذي تتميز به المساكن، وتغير في نمط العلاقات الاجتماعية، وكثرة المشاكل مع الجيران بسبب الاختلاط الاجتماعي، وانعدام الهوية والمكانة، وانتشار الجريمة بسبب الفقر...إخ، خاصة عند الحديث عن المدن الكبرى حيث يُنظر إلى هذه الاختلافات على أنها تهديد وصراعات، ما يبين لنا أن السكن يلعب دوراً مهماً في توليد الحياة الحضرية، وعدم التجانس، والصفات الحضرية، فالتخلي عن البعد الاجتماعي للسكن يهدد حيوية وتنوع الحياة الحضرية.

*مناقشة:

من خلال ما تم تقديمه نلاحظ أن الجزائر تواجه قضايا السكن فيها تحديات مشابهة لتلك الموجودة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تأخذ أشكالاً وخصائص تختلف باختلاف السياقات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يعتبر العنف السكني، مثلما هو الحال في الغرب، مشكلة تتطلب تدخلاً فعالاً، لأنه غالباً ما يرتبط بنزاعات حول حقوق الملكية والإيجارات، ويشكل أحد أنواع العنف الأسري. أما الفصل والعزل السكني، فهو قضية قليلة الظهور وغالباً ما ارتبطت جذورها في الجزائر إلى الفترات الاستعمارية، مما يجعل بعض الأحياء ذات تركيبة سكانية غير متجانسة، لكن في الوقت نفسه، يمكن أن يُلاحظ تحسن في التنوع السكني بفضل السياسات الحكومية الجديدة.

أما بالنسبة للقدرة على تحمل تكاليف السكن فهي تشكل تحدياً كبيراً في الجزائر كما في الدول الغربية، ولكن الفارق يكمن في كيفية تعاطي الأسر الجزائرية مع هذا التحدي، حيث يعتمد الكثيرون على حلول السكن

الجماعي أو العودة إلى مساكن العائلة الممتدة كاستراتيجية لتقليل التكاليف. من جهة أخرى، مشكلة الوصم السكني تبدو بارزة بعض الشيء في المدن الكبرى حيث ترتبط بعض الأحياء بتصورات سلبية تؤثر على فرص السكان في الحصول على خدمات وفرص عمل متساوية، وهو ما يتشابه مع ظاهرة "الأحياء الفقيرة" و "الغيتوا" و "الزنج" في الغرب.

ما يدعونا للقول أن هذه المشكلات تُثير تساؤلات حول كيفية تطوير سياسات سكنية تتلاءم مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للجزائر، وكيف يمكن تعزيز التكامل الاجتماعي وتقليل الفجوات الاقتصادية؟. أيضًا، تبرز ضرورة البحث في كيفية تحسين جودة السكن بما يتماشى مع الحفاظ على الهوية الثقافية، وكذلك تطوير آليات دعم مالي وتمويلي تساهم في تعزيز القدرة على تحمل تكاليف السكن وتحسين ظروف العيش للأسر الجزائرية.

4- السكن، الهوية والمجتمع:

من خلال التعريفات السابقة اتضح لنا أن مصطلح "السكن" يعد مفهوم عالميًا ويتفق عليه الجميع، ونعتبره أنه المكان الذي نكون فيه أكثر قدرة على أن نكون أنفسنا، ونستقل بعض الشيء عن فوضى الحياة اليومية حيث نعطي بأنفسنا وبممتلكاتنا الأكثر قيمة ونحملكها. لكن من زاوية مغايرة وكما يقول المثل الفرنسي المشهور "المسكن حيث يوجد القلب"، مما يعني أنه قد لا يكون مكانًا ثابتًا ولا يرتبط بالضرورة بمكان سكن، قد يشير الأشخاص الذين عاشوا في الخارج لعقود من الزمن إلى فكرة "العودة إلى الوطن" وهي العودة إلى ملاذ مفهوم يتمثل في "السكن، المنزل، البيت"، وهذا إذن ما يربط السكن بالمجتمع والعائلة.

السكن هو مصدر الذات، وهو دليل واضح على الهويات المختارة والمكان الذي يجد فيه الناس الأمان من مخاطر وتحديات العالم، خلف الباب الأمامي للسكن يجد الناس المكان الذي يمكنهم أن يكونوا فيه على طبيعتهم، فالمعرفة حول مفهوم "السكن" مهمة لدراسة سياسة السكنية لأن السياسة تتشكل جزئيًا وتتضمن المفاهيم المتعددة حول السكن والحياة المنزلية، فتتفاعل الأفكار المتعددة حول السكن مع الهندسة المعمارية لتنتج سكن متكامل، ويسمح الاستخدام الداخلي ما يتلاءم مع أنماط الأسرة.

في الواقع، هناك العديد من الدراسات والأدبيات الذين يقدمون طرح حول مفهوم السكن كما ذكرنا في السابق، منها بحوث موجودة في أعمال علماء الأنثروبولوجيا والمهندسين المعماريين وعلماء الاجتماع والمؤرخين وعلماء الظواهر والمحليين النفسيين، حيث سنقوم هنا بمناقشة عينة صغيرة من بعض الأعمال،

الهدف من هذا الجزء من الفصل هو إظهار كيفية تشكيل السكن لتطور المجتمع، النقطة الأساسية هي أن السكن على المستوى الجزئي هو المكان الذي يتم فيه إنشاء التكوين الاجتماعي وإعادة إنتاجه.

4-1- السكن والهوية الذاتية:

إن خلق شعور بالانتماء للسكن له أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد وعلاقاتهم بالعالم وبالأخرين، بمجرد ولادتنا من رحم أمهاتنا ندخل في بيئة لا مفر منها من الهواء والضوء، نحن في علاقة مباشرة مع بيئتنا الطبيعية، هذا هو ما أسماه عالم الاجتماع "جي إتش ميد" أحد الآباء المؤسسين للنظرية التفاعلية الرمزية "علاقتنا الاجتماعية مع العالم"، من خلال البصر نحدد شكل الأشياء ومن خلال اللمس نقوم بتشكيلها ونتعلم "حدودنا" في الشكل البشري، ومن خلال هذه المعرفة كما يقول ميد نتعلم أن نعرف أنفسنا، فهي الحالة التي تجبرنا على البحث عن العناصر الاجتماعية وتمكننا لكن أيضًا من اللقاءات مع أشخاص آخرين غير معروفين (Mead, 1934, p 110).

وكما يقول: الشاعر الفرنسي بيروت: "Le monde bat de l'autre côté de porte" العالم ينبض خارج بابي"، وبالتالي فإن السكن هو أكثر من مجرد مأوى، وهو مرتبط بشكل أساسي بعالمنا الاجتماعي، وهو المكان الذي نجد فيه أنفسنا جسديًا واجتماعيًا .

وفي مثل هذا السياق نجد العالم الفرنسي "غاستون باشلار" موضحا أن المسكن ليس فقط باعتباره ملاذًا من الخطر الخارجي بل كمكان للأحلام "المنزل يؤوي أحلام اليقظة"، قائلا: "المسكن يحمي الحالم، المسكن يتيح للمرء أن يحلم بسلام" (Bachelard, 1964, p28). ويعتقد باشلار أن المسكن هو النذير والمكان الذي تجد فيه أعمق الذكريات، حتى تلك التي نتذكرها في أحضان أمهاتنا، ويجد أيضا في هذه العملية إحساسًا بالخيال والذي يمكن مشاركته حتى في أكثر المساكن تواضعًا، بالنسبة إلى باشلار فإن الإحساس بالذكريات، واللقاءات مع العقل اللاواعي، هو المعرفة الحاسمة حول السكن، بمعنى ذاكرة الأماكن المعروفة، روائحها، أصداءها، زواياها السرية، الغرف، الأركان والزوايا، الخزائن كلها ذات طابع نفسي متعلق بالمسكن.

كما نجد في الأدبيات التي تتناول مفهوم المسكن، وخلق القيم الثقافية تحديد مفهوم "المنطقة الخلفية" في المسكن، حيث نكون أكثر قدرة على أن نكون أنفسنا وحيث تنتهي أعمال المنزل مثل إعداد الطعام والغسيل الملابس، والتخزين، تتم كلها في مساحة عامة مجاورة للجزء الأمامي من المسكن. تم شرح أنماط التفاعل وآداب السلوك اليومية هذه في دراسة "جوفمان" لعلم اجتماع الفضاء، وهي ذات صلة كبيرة بالمناقشات المتعلقة بالمنزل، يميز جوفمان بين ما يسميه التفاعلات "غير المركزة" و"المركزة"، حيث قد يؤدي وجود

الغرباء إلى توليد سلوك غير لفظي تتداخل فيه لغة جسدينا، ما يسميه جوفمان "لغة الجسد" معبرة وتتشكل من خلال أنماط التوقعات، فإن الطريقة التي نرتدي بها ملابسنا ونتحرك في الأماكن العامة توقعًا للقاءات هي نمط ثقافي (goffman,1959,p36) .

كما أن التفاعل المركز مع الأشخاص الذين نعرفهم ينتج عنه إشارات مختلفة تمامًا "حضور على المسرح"، والأهم من ذلك هو نوع المساحة التي توفر المسرح الذي يشكل طبيعة اللقاءات بين الأشخاص، إن المساحات العامة المفتوحة، والحدائق، والساحات الخلفية، وغرف النوم، هي في الواقع تمثل المشهد الحضري بأكمله، هي صدى لتفاعلاتنا ويتم تحديدها من خلال استخدامنا لها. إن كونك "في المنزل" هو مثال على موقع "محدد"، حيث يعبر زوار بيوتنا عتبة مليئة بالمعنى الرمزي والسلوكي. من خلال تطوير علم اجتماع المكان "الفضاء" عند جوفمان، يقترح أن الدور الحاسم للمسكن هو "المكان" يتم فيه الحفاظ على الحياة الاجتماعية وفوق كل شيء وإعادة إنتاجها، وبالتالي فإن المنزل ليس مجرد غلاف للنقل الاجتماعي والثقافي بل هو أيضًا وسيلة لإنشائه (Lowe,2004,p68) .

وكما يشير "جيدنز" فإن هذا ينشأ من روتين الحياة اليومي أو ما يسميه «مسارات الزمان والمكان»، عندما نتمكن من التنبؤ بشيء من اليقين بالكيفية التي سيتصرف بها الناس وكيف يُتوقع منا أن نستجيب، عندما تهتم النساء بملابس الأسرة وينظمن روتين التنظيف في المنزل دون أدنى تفكير، فإن الصور النمطية بين الجنسين والأدوار الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، "مؤلفة وسياقية"، وبشكل أعم فقد تبين أن الرجال والنساء والأطفال يختبرون الإحساس بالمنزل بشكل مشترك، ولأن الحياة المنزلية على وجه التحديد متأصلة بهذه الطريقة فإن المنزل هو النواة، والمركز الحيوي الذي يحدث فيه إعادة الإنتاج الاجتماعي (Saunders & Williams, 1988,p 83) .

كذلك يُظهر كتاب فيتولد ريبشينسكي "المنزل تاريخ قصير لفكرة"، كيف أن الحاجة المنزلية متجذرة بعمق في التاريخ وفي جميع أنحاء العالم، ويبين كيف تؤثر التغيرات الاجتماعية والثقافية والأزياء الزخرفية، والحاجة إلى الدفء وأنواع مختلفة من الفضاء على معنى المنزل، مع مرور الوقت يصبح المسكن هو محور قوي للحياة العاطفية (Rybczynsk,1986,p18). وكما يوضح جورني و مينز، أنه كثيرًا ما تكون رغبة المرضى الميؤوس من شفائهم هي العودة إلى ديارهم ليموتوا، و يوضحون مدى أهمية فكرة المسكن بالنسبة للمهاجرين المسنين، الذين فقدوا محل إقامتهم السابق ويأملون في العثور على قبول مستقر في بلدهم الجديد، حيث تعتبر السير الذاتية الشخصية حاسمة في هذه التسوية، ومن خلال إعادة خلق بعض السمات التنظيمية لبيئة المسكن السابقة (Gurney & Means, 1993,p 123).

4-2- السكن والأمن الوجودي:

فكرة المنزل كنقطة محورية في تنمية الذات تم العثور عليها في مفهوم "ر.د. لاينج" عن «الأمن الوجودي»، وكانت الفكرة محور النقاش في الثمانينات، عندما ربط عدد من علماء الاجتماع هذا المفهوم خاصة بملكية السكن، جوهر المفهوم هو أن البشر بحاجة إلى الشعور بأن المعايير الأساسية للعالم الطبيعي آمنة وأن مكاننا اليومي في العالم له حدود يمكن التنبؤ بها بشكل معقول (Laing,1966,p14). كما نجد "جيدنز" في المعايير الوجودية الأساسية للهوية الذاتية والاجتماعية، ويرى جيدنز أن الثقافات الحديثة خلقت عالمًا أكثر تجريدًا و"منفصلًا" اجتماعيًا مقارنة بمجتمع ما قبل التنوير عندما كانت العلاقات الاجتماعية مقيدة بأنماط محلية من سلوك الحياة (Giddens,1984,p375).

وهكذا تأكل الأمن الوجودي بسبب الحداثة والعولمة بسبب اضطراب الأنماط الطبيعية للزمان والمكان، وقد جادل "سوندرز" (1990) وآخرون بأن هذا الشعور المنشود بالأمان موجود بشكل خاص في العالم الحديث في ملكية السكن، وأنه من غير المرجح أن يشعر المستأجرون بمثل هذا الارتباط القوي بمنزلهم بسبب القيود التي تفرضها إيجاراتهم، باختصار إن الشعور بالأمن الوجودي محدد تاريخيًا وثقافيًا ومرتبطة بملكية المنزل (sunders,et al,1990,p45).

نجد كذلك أن "ماركوس" استخدمت منهجية البحث النوعي المستوحاة من منهج يونج وأفكار حول العقل الباطن، لقد شجعت الناس على إجراء لعب الأدوار مع منازلهم ومن نتائجها قامت ببناء سلسلة من روايات السيرة الذاتية لكيفية تفاعل المشاركين مع المسكن. في مرحلة الطفولة أظهرت أن نمو الهوية الذاتية غالبًا ما ينطوي على السعي إلى الاستقلال عن الوالدين في المنطقة المحيطة بالمسكن، وخاصة في الحقائق وهي نتيجة كما تقول يمكن أن تكون أحد أسباب شعبية البستنة في وقت لاحق من الحياة باعتبارها ممارسة والعودة إلى هذه التجربة المبكرة في عملية النمو. تصبح المطالبات بالمساحة الشخصية داخل المنزل أكثر أهمية كما هو الحال مع الارتباط بالامتلاكات، وبالتالي فإن التصميم الداخلي للمنزل وكيفية تزيينه وترتيبه يرتبط بكيفية تطور الناس (Cooper-Marcus, 1995,p 59).

4-3- السكن بين الحاجة والنفور:

إن نتائج الارتباط العاطفي والروحي بالمسكن، بغض النظر عن مدة السكن تظهر بوضوح في التجارب المؤلمة التي تعيشها النساء اللاتي يضطرن إلى مغادرة المنزل بسبب العنف المنزلي. أظهرت الأبحاث الحديثة أن الأشخاص الذين يفقدون منازلهم بسبب استعادة ملكية الرهن العقاري يعانون من ارتفاع معدل

الإصابة بالمرض والاكنتاب، حتى عملية الانتقال من منزل إلى آخر ارتبطت بمشاعر الحزن والخسارة، ولذلك فإن المنزل يضم في داخله سلسلة من الثنائيات والأضداد التي تعكس، على سبيل المثال الأجزاء الواعية وغير الواعية من الطبيعة البشرية والأمن وانعدام الأمن والألفة والغربة والأشياء المقدسة والمدنسة.

وفي هذا السياق كذلك نجد وجهة نظر "اورويل" الذي يبين مدى الشعور بالنفور السكني، حين اقتناء منزل نكون قد عرفنا سابقا ساكنيه مقدما، وأعطى مثال وهو متأسف نحو الطبقة العاملة قائلا: "فقد تم غرس فكرة الاشتمزاز الجسدي لأفراد الطبقة العاملة في أطفال الطبقة العليا والمتوسطة"، في وقت مبكر جدًا من حياتنا، اكتسبت فكرة أن هناك شيئًا مثيرًا للاشمئزاز في جسد الطبقة العاملة؛ فلن تقترب منه أكثر مما تستطيع، تتلخص في ثلاث كلمات مخيفة يتردد الناس في نطقها هذه الأيام، وكانت الكلمات: رائحة الطبقات الدنيا (Orwell, 1937, p 112). هذا الإحساس الجسدي والشمي بالقرب الجسدي، وفقًا "لهوكي" هو ضمني في اللاوعي ويمكن ملاحظته في سلوك الناس عندما ينتقلون من المنزل، وفي هذه الحالة فإن التنقل السكني يعرض المحرك لخطر التلوث بمن سكنوا المسكن من قبل، ومن هنا جاءت الحاجة العميقة إلى التجديد والتزيين بحيث يصبح كل أثر، وكل بقعة تراب، وكل شعرة، وأي علامة جسدية يتم تطهير وجود السكان السابقين، ووفقًا لهوكي فإن هذا يمثل ويوضح ما يتم قمعه ثقافيًا بقوة، وهو رعب القرب غير المرغوب فيه من ذوات الآخرين المخفية" (Hockey, 1999, p160).

4-4- السكن والثقافة المحلية:

البيئة السكنية ليست فقط النقطة المحورية للهوية الشخصية ولكنها أيضًا مصدر لأنواع معينة من الثقافات المنزلية، على سبيل المثال في إنجلترا، مع تراثها الفريد من التصنيع المبكر والسريع الذي أدى إلى تشكيل طبقات اجتماعية جديدة، وإحاطة العالم بمصالحه الاقتصادية القوية، تم اختراع شكل جديد من أشكال الثقافة المحلية، التي نشأت من القواعد الأخلاقية والأعراف الاجتماعية التي تطورت خلال العصر الفيكتوري (1837-1903)، وبشكل ملحوظ منحت الدول الكبرى الأخرى الناطقة باللغة الإنجليزية قيمًا ثقافية وسلوكًا مرتبطًا بالحياة الداخلية المحلية، كانت هذه الثقافة المحلية مشبعة بإحساس الوطن باعتباره تراجعًا عن عالم غريب ومفسد وراء الباب الأمامي أو بوابة الحديقة، مما أدى إلى إنتاج هندسة معمارية غنية ومميزة بشكل مذهل و تصميم داخلي، استمر الاهتمام بالديكور الداخلي طوال القرن العشرين ووجد تعبيرًا معاصرًا في الهوس بالديكور المنزلي وتجديد الغرف والحدائق، كما تم بث هذا التحسيس في العديد من البرامج التلفزيونية والقنوات ذات الشهرة مثل بي بي سي، مع معدل متابعة أسبوعي يزيد عن 11 مليونًا، حيث يتم التوجيه بإعادة الصنع وبأن تكون عصريًا بشكل مقبول للعالم الخارجي، ليس موضوعًا مهمًا ولكنه تعبير معاصر عن

المطابقة من خلال صناعة السكن وهو جوهر احدى القيم المحلية الذي يعكس مستوى الثقافة للسكان (Lowe,2004,p74) .

على سبيل المثال، حسب تفسير روبيرت بارك أن ازدحام الحياة في المدينة أجبر بعض العائلات اللجوء نحو الضواحي والريف، وبالتالي يمكن قراءة هروب الطبقة الغنية من المدينة على أنه استجابة للبيئة الحضرية المتزايدة، ولكن أيضاً على أنه طموح اجتماعي. إن امتلاك ملكية ريفية أو تقليدها في الضواحي، يعني الارتباط بأرستقراطية ملاك الأراضي، على الأقل رمزياً إن لم يكن اجتماعياً، لأن الفيلات المنفصلة في الضواحي والقصور بمثابة استجابة مادية ورمزية لثقافة سياسية واجتماعية تشكلت في التحالف غير المستقر بين الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي والطبقة البرجوازية الجديدة التي كانت إرث الحروب الأهلية الإنجليزية في القرن السابع عشر، وكان انزعاجهم المتبادل إزاء القوة الاجتماعية الكبرى الأخرى التي أطلقتها الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهي الطبقات العاملة، هو الذي أدى إلى البحث عن ضمانات جديدة في الضواحي والقرى، كما هو الحال مع الكثير من المدن في العالم نرى الأحياء والمناطق الراقية السكنات فيها مصحوبة بالحدائق الأمامية أو الخلفية للمنزل لتثبت أن البستنة الحضرية هواية راقية تفوح منها رائحة التحسن الأخلاقي.

* مناقشة:

في الجزائر، يعتبر السكن جزءاً أساسياً من الهوية الذاتية والأمن الوجودي، ولكن هناك تحديات تختلف عن تلك الموجودة في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، بينما في هذه البلدان، تتوفر خيارات السكن بشكل كبير وتكون ملكية المنازل أكثر شيوعاً، يعتمد الكثير من الجزائريين على السكن الاجتماعي بسبب الظروف الاقتصادية، هذا يثير تساؤلات حول كيفية تأثير هذا النمط من السكن على الهوية الفردية والجماعية في الجزائر؟. كذلك، يلعب المسكن دوراً كبيراً في التعبير عن الثقافة المحلية، حيث تحتفظ العمارة التقليدية بمكانتها بالرغم من التحديث العمراني. بينما في الغرب، تميل الثقافة إلى التأثير على التصميم المعماري بشكل أكثر حرية وتنوعاً. هذا ما يجعلنا نطرح تساؤلاً حول مدى قدرة السياسة السكنية في الجزائر على التوفيق بين الحفاظ على تراثها المعماري وتلبية احتياجات السكن الحديثة؟.

خلاصة الفصل:

كما يوحي عنوان هذا الفصل الذي سعيينا من خلاله الى تقديم معلومات حول السكن محاولين الإحاطة به من كل الجوانب، وهو ما قدمنا من خلاله أيضا بعض المناقشات النظرية العميقة حول المشكلات الحالية المتعلقة بالسكن والاسكان والتي باتت تبدو وكأنها الزامية مرتبطة بالمدينة وخاصة المدن الكبرى، كالعزل والفصل السكني، والوصم السكني وعدم القدرة على تحمل تكاليف السكن. كما سعيينا أيضا الى ربط كل ما هو اجتماعي فيما يتعلق بالسكن والمسكن والهوية والثقافة والمجتمع، فمن خلال تبين أن السكن هو النواة الأولى للتفاعلات البشرية التي تتخذ شكلا أوليا يتمثل في الأسرة، ثم تتجه هذه التفاعلات إلى العالم الخارجي خلف أبواب المساكن إلى الشوارع والفضاءات العامة المتواجدة بالمدن، لتشكل نوعا آخر من التفاعل.

ما يتضح لنا كذلك أن ما تقدمنا به في الفصل الأول في هذا العمل أنه هناك علاقة الزامية تعنى بوجود تنظيم سياسي لقطاع السكن، لأن تنظيم السكن يفضي إلى تنظيم المجتمع وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى نظام داخل المدينة، فالسكن موضوع مشترك بين كل القطاعات المتواجدة فهو محور تتقاطع فيه النقاشات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالسكن بشكل عام يمثل الحياة الحضرية للمجتمع المدني. النقطة الأساسية هي أن المسكن على المستوى الجزئي هو المكان الذي يتم فيه إنشاء التكوين الاجتماعي وإعادة إنشائه واستقراره ونمطه السلوكيات يوميا، السكن هو الغراء الاجتماعي الذي يربط المجتمع ببعضه البعض، وفي لغة تحليل السياسات، فهو مفهوم رئيسي على المستوى المتوسط يربط بين عالم الفرد وعالم المجتمع وفيه ما نجد تنظيما يرمز الى كيان مادي وروحي في ذات الوقت.

وفي هذه المرحلة من البحث نكون قد تطرقنا إلى المواد المفاهيمية المتعلقة بالسكن، والتي تمكنا من المرور نحو الفصل التالي المتعلق بالسياسة السكنية محاولين ابراز الحالة الجزائرية والتطرق للبرامج والأدوات التي تمتلكها الدولة في إنتاجها لهذا القطاع لخلق التوازن بين متطلبات المجتمع والمدينة، والبحث في كيفية ارتباط المدينة الاجتماعية بالمدينة المادية بحيث ترتبط الابعاد الاجتماعية بشكل وثيق مع السكن والسياسة العامة للمدينة. ومن الواجب أن نفهم بمزيد من التفصيل العواقب الاجتماعية للنماذج السكنية، حيث تتمثل نقطة البداية لمثل هذا الاستكشاف في الاعتراف بالسكن باعتباره أكثر من مجرد خلفية محايدة للوجود المادي في المدينة، فهذا هو أحد الجوانب الحيوية المفقودة في دراسات الأحياء السكنية والبرامج السكنية والسياسات السكنية.

الفصل الثالث: السياسة السكنية كنسق تنظيمي شامل للمدينة.

- تمهيد

- 1 السياسة السكنية نسق تنظيمي للمجتمع الحضري.
 - 1-1 السياسة العامة (الاجتماعية).
 - 2-1 السياسة السكنية والمدينة.
 - 2 القضايا العامة للسياسة السكنية.
 - 1-2 الإسكان حق وفي نفس الوقت أزمة (العقار) الأراضي في المدن.
 - 2-2 الإسكان عملية حضرية ذات مقاييس "توعية" متعددة.
 - 3-2 الإسكان عملية تطويرية متغيرة ومتعددة الأبعاد والمراحل.
 - 3 المبادئ الأساسية، خصائص وأهمية السياسة السكنية.
 - 1-3 مبادئ السياسة السكنية.
 - 2-3 خصائص السياسة السكنية.
 - 3-3 أهمية السياسة السكنية.
 - 4 الأدوات التي تستند إليها السياسة السكنية.
 - 5 نظرية الإسكان بين استخدام النظرية الاجتماعية او صنع نظرية خاصة.
 - 1-5 سياسة السكن (المسكن).
 - 2-5 الإسكان والنظرية.
 - 3-5 البناء النظري للإسكان والسكن.
- 6 السياسة السكنية في الجزائر ومراحل تطورها.
 - 1-6 فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962).
 - 1-1-6 السياسة الاستعمارية والتغيرات في المجتمع الريفي خلال الفترة الاستعمارية.
 - 2-1-6 السياسة الاستعمارية والتغيرات الاجتماعية في البيئة الحضرية خلال الفترة الاستعمارية.
 - 3-1-6 السياسة السكنية الاستعمارية إبان الثورة التحريرية (1954-1962).

- 4-1-6 سياسة التهجير القسري من المناطق الريفية نحو معسكرات التجميع المدن الكبرى.
- 2-6 السياسة السكنية في عصر الإدارة الذاتية العفوية (1962-1964).
- 3-6 السياسة السكنية في فترة التأميم والتخطيط الاقتصادي (1965-1979).
- 4-6 السياسة السكنية في فترة الأزمة الوطنية والتغيرات الحديثة في الجزائر (1980-1998).
- 1-4-6 برنامج خصخصة الإسكان العام وملكية المنازل.
- 2-4-6 سياسة السكن الاجتماعي كآلية لخلق التوازن في المجتمع.
- 3-4-6 تطبيق سياسة القضاء على الأحياء الفقيرة والتهجير إلى مراكز البديلة.
- 4-4-6 نموذج مركز البير الانتقالي في قسنطينة.
- 5-4-6 السياسة السكنية في مواجهة الأزمة الوطنية والتغيرات الحديثة (1987-1998).
- 5-6 السياسة السكنية في فترة الحديثة استراتيجيات الإسكان الجديدة (1999-2018).
- 1-5-6 التغيرات الحاصلة على السياسة السكنية الجديدة.
- 2-5-6 مبادئ خطة الإنتاج السكني وأهداف سياسة السكن الجديدة.
- 3-5-6 السياسة السكنية الجديدة في الجزائر وإنجاز برنامج المليون سكن (2005-2009).
- 4-5-6 السياسة السكنية في الجزائر ضمن المخطط الخماسي.
- 1-4-5-6 المخطط الخماسي الأول (2010-2014).
- 2-4-5-6 المخطط الخماسي الثاني (2015-2019).
- خلاصة الفصل.

تمهيد:

أصبح مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية ملموساً بدءاً من جودة هذه المجموعة المسماة "السكن والسياسة السكنية" والقدرة الأكبر أو الأقل التي يمكن الحصول عليها من قبل المواطن، حيث يعتبر السكن أكثر من مهم، لا يمكن فهمه من خلال التطورات التقنية الكمية فقط، أي باعتباره مجموعة من الوحدات السكنية، بل يعكس السكن أيديولوجية وطريقة حياة فهو يعبر عن المستوى المادي والثقافي للسكان.

أي أنه أصبح جزءاً لا يتجزأ من السياسة التنموية لكل بلد ويجب على هذا النحو الاهتمام به إن لم يكن قبل القطاعات الأخرى، لتفادي ما يعرف بأزمة الإسكان والتي توصف بأنها تفاقم خاص لظروف الإسكان السيئة نتيجة للتدفق المفاجئ للسكان إلى المدن الكبرى، إنها زيادة هائلة في الإيجارات، وازدحام أكبر للمستأجرين في كل منزل، وبالنسبة للبعض استحالة حتى العثور على سكن.

مما يتضح لنا أن أزمة السكن هي أزمة اجتماعية خطيرة ناجمة عن فشل نسق السياسة السكنية والتخطيط الحضري "إنها مشكلة مزدوجة بين أزمة سكن وأزمة اجتماعية"، لأن غياب دورها الفعلي يولد الاكتظاظ ويؤدي إلى شروخ اجتماعية لا حصر لها، مثل التطور الفوضوي للمدن، وبلدات الصفيح، والنزوح الريفي الضار بالزراعة، وبالتالي التأثير على قطاع الاقتصاد، إنه قطاع يخلق حوله تطوير عدد كبير من القطاعات الأخرى كما هو قطاع خلق فرص عمل عالية.

كل هذه الأسباب توضح مقدار موضوع فصل دراستنا الذي سنتناول فيه الدور الذي تلعبه سياسة السكن في الحياة الحضرية وما توفره من وضائف مختلفة للسكان، وإدراك الأهمية البارزة في عالم اليوم، مع التطورات التي مرت بها مراحل السياسة السكنية في الجزائر من فترة الاستعمار الفرنسي حتى المرحلة الحديثة، كذلك سنحاول الوصول إلى عوامل نجاح وإخفاق السياسة السكنية في بعض المراحل التي تعثر فيها قطاع السكن بالجزائر.

1- السياسة السكنية كنسق تنظيمي للمجتمع الحضري:

قبل الخوض في عملية سرد مراحل هذا الفصل سنحاول ضمان الدقة المفهومية اللازمة لهذا الفصل. من المهم أن نوضح في البداية بشكل عام ماهي السياسات الاجتماعية، ثم نتطرق للسياسة السكنية والعمليات الناجمة عنها مثل الإسكان.

1-1- السياسات العامة (الاجتماعية):

كان تحليل السياسات العامة لعقود من الزمن مجالاً للدراسة لتخصصات مثل علم الاجتماع والعلوم السياسية والاقتصاد والتاريخ والقانون، وقد تمت دراسة دورها وأهميتها كأدوات للحكم والسلطة من منظور تاريخي من قبل مفكرين رئيسيين مثل "كارل ماكس" و"مكاس فيبر" و"الكس دوتوكفيل" و"فيبر" و"ميشيل فوكو" وغيرهم من علماء الاجتماع والفلاسفة، وكان هناك العديد من التعريفات المقترحة التي تتضمن أسئلة حول المبادئ والأهداف والأدوات والقوانين والسلطة، وإعادة التوزيع واللوائح والإجراءات العملية وتنظيم المؤسسات، فوفقاً لـ "Lascombes" و"Le Galès"، فإن "السياسات العامة هي إجراءات جماعية تشارك في إنشاء نظام سياسي واجتماعي، وفي سلوك المجتمع، وفي تنظيم توتراته، وفي حل النزاعات" (Lascombes & Le Galès, 2014, p13).

في سياق بحثنا هذا وما يتلائم مع موضوع طرحنا، نجد أيضاً حقيقة أن السياسات الاجتماعية هي أدوات تسمح للدولة بالتصرف، وهي بذلك تقترح دوراً محدداً للأفراد داخل المجتمع وتقتراح علاقة بين الأفراد والمؤسسات، وهذاما تقدم به كينغ معرفاً السياسة الاجتماعية "هي تأكيد على الإرادة، ومحاولة لممارسة السيطرة لتشكيل العالم، السياسات العامة هي أدوات لهذا الطموح الجازم" (P King, 2003, p12).

ومنه فإن السياسة الاجتماعية تفرض وجود علاقة قوة محددة بين الحكام والمحكومين، لتقدم بذلك شكلاً من النظام للمجتمع، ففي حالة السياسة السكنية فإن هذه العلاقة مؤهلة وجوبا في المكان وفي المدينة، لأن تحديد الشكل الذي يجب أن يكون عليه المجتمع هو مهمة تنظيمية سياسية، وبالتالي فإن تحديد موضوع السياسات التي تخدم هذه القطاعات هي مواضيع تلك القطاعات بحد ذاتها. بشكل آخر، السياسة الاجتماعية هي إدارة تلك القدرات اللازمة لحياة بشرية جيدة والتي تتضمن القدرة على توفير مأوى ملائم، كذلك هي جزء من الأداة التي يمكن أن تستخدمها الدول للتدخل في المجتمع، فإن العملية تنطوي على الحاجة إلى المسؤولية في استخدام السياسات الاجتماعية والاقتصادية والقطاعية بشكل عام لإطلاق عمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القادرة على تحدي أنماط التوزيع غير المتكافئة في مختلف المجالات.

1-2- السياسة السكنية والمدينة :

لعقود من الزمان تم تصور السياسات السكنية كما هو الحال مع العديد من السياسات العامة، على أنها أدوات اجتماعية اقتصادية لها آثار هائلة من حيث النشاط الاقتصادي، فبالنسبة للدول يكون هذا مهماً بشكل خاص نظراً لحجم صناعة البناء من جهة وكأداة رئيسية للتخفيف من حدة الفقر من جهة أخرى (Ramírez,

(2002,p10). فالسياسة السكنية أو سياسات الإسكان مثل أي سياسة اجتماعية اقتصادية تخلق علاقة معينة بين الدولة والأفراد وهذه العلاقة لها آثار مكانية مبنية على المدينة أو مناطق أخرى، لذلك تتم مناقشتها على أنها المنتج الرئيسي لـ علاقة قوية بين العملية الاجتماعية وإنتاج الفضاء، حيث تعد السياسة السكنية كنسق رئيسي يشارك في بناء المدينة على مستويات مختلفة، انطلاقاً من المعنى الفردي للغاية إلى الإنتاج على مستوى المدينة، ونجد هنا "مارتين، وآخرون" ينظرون إلى السياسة السكنية على أنها عملية لا تقتصر على توفير المأوى الفردي بل هي عملية إنتاج المساكن وفق نسق منظم في على مستوى المدينة، وبالتالي يجب فهم سياسات الإسكان على أنها سياسات المدينة (Martin et al,2015,p22)، فنقول أن المدينة هي المكان الذي يمكن أن تلعب فيه سياسات السكن دوراً رئيسياً؛ حيث يمكن أن تسهم في الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية للسكن، ويمكن أن يكون لها أيضاً القدرة على الحد من التفاوتات النوعية كالتى تطرقنا إليها في الفصل السابق، وبالتالي تعزيز الحد من عدم المساواة وجعل العيش متكافئاً ومستداماً.

الفكرة التي يمكن تقديمها هنا حسب علم الاجتماع الحضري، هي فكرة المدينة كمشروع وكفضاء ومكان يمكن تحليله لفهم العملية الاجتماعية والتغير المستمر، حيث يرى المدن باعتبارها الكيان السياسي المكاني الرئيسي للعلاقات الاجتماعية التي تحدث، ولا يمكن فهم المدن على أنها الخلفية التي تحدث فيها التفاعلات الاجتماعية فقط ولكن هي كعامل ونتيجة لتلك التفاعلات، فمن خلال تشكيل المدن فإننا نشكل المجتمعات والعكس صحيح. وهذا ما يراه أيضاً كل من الباحثان "فيوري" و "براندو" من منظور النظرية المعمارية والنظرية الاجتماعية، حيث يصران أن فهم إنتاج المدن في بعض لحظات التحليل و التفسير يجب اعتباره على أنه مشروع اجتماعي، يجب مناقشة فيه أحوال التوتر ومختلف العمليات الاجتماعية، والذي تلعب فيه السياسة السكنية دوراً رئيسياً، لأن تصميم المساكن وإنتاجها يفرض أساساً في إنشاء المدينة ولتعزيز التنمية وتشكيل العلاقات الاجتماعية (Fiori and Brandão,2010,p183).

وبالتالي يمكننا القول أن سياسة السكن تعمل كعامل لإنتاج المدينة وتنظيمها، لذي يجب علينا فهمها على أنها إحدى المؤشرات والأنماط الرئيسية للتحضر، فلا يمكن جعل السكن على أنه مجرد مأوى ومجموعة من الجدران المغطاة بالسقف، السياسة السكنية يجب أن تكون دائماً أكثر من مجرد إنشاء سكن، يجب أن توفر المأوى وكل ما يشترطه المسكن ليصبح وحدة إنتاجية داخل المجتمع، كما يمكن اعتبار أن السياسة السكنية تقضي إلى مفهوم الإسكان باعتبار هذا المصطلح بدوره يصف السكن وصف مجالياً مادياً وموقعاً حيويًا اجتماعيًا، وأداة سياسية تشكل حياتنا اليومية والطرق التي تعمل بها المدينة، ونجد ما يوضح هذا المفهوم الباحثان "مادن" و "ماركوز" حيث يوجزان في تعريفهما أن الإسكان هو علم تقوم به العديد من التخصصات،

إنه ممارسة مكانية تسعى إلى معالجة وتجميع العمليات المختلفة التي تحدث في المدينة (Madden and Marcuse, 2016, p85).

وقد تم أيضا استخدام مفهوم الإسكان للإشارة إلى تعقيد وحجم السكن بما يتجاوز تعريفه كوحدات عمرانية، فإذا ما قلنا الإسكان فنحن نصب التركيز على التمدن، الذي يفهم على أنه مجال دراسة مختلط بين التصميم الحضري والجغرافيا الحضرية وعلم الاجتماع الحضري، وهذا ما يوضحه لنا " غودشالد" في تعريفه مبينا أن الإسكان يُعنى باعتباره الاهتمام بظروف المعيشة، والشكل المادي للسكن، وإدارة النمو الحضري وأحيانا إدارة التدهور الحضري (Goodchild, 2008, p3). نلاحظ هنا أنه قد تم استخدام مفهوم الإسكان باعتباره التمدن للإشارة إلى السياسات التي تعمل على تطوير السكن، ومشاريع حضرية ذات إحساس قوي بالمدينة وبالحالة الحضرية، والتي تساعد كذلك على إعادة دور التمدن باعتباره نظاما وممارسة مكانية في السعي إلى تحسين السياسات الاجتماعية الحضرية.

وبما أن كل ما يتعلق بالمدينة يختلف عن البداوة، ما يجعل إمكانية تفسير السكن من عدة وجهات نظر مختلفة، يمكن تعريف السياسة السكنية و مفهوم الإسكان ومناقشته من وجهات نظر مختلفة، كما يشير كل من "مادن" و"ماركوز" إلى العلاقة الارتباطية التي تجمع بين السكن والسياسة السكنية والإسكان باعتبارها انساق تنظيمية متحدة، حيث يرون "السكن يعني أشياء كثيرة لمجموعات مختلفة، فهي موطن لسكانها وموقع للتكاثر الاجتماعي، إنه أكبر عبء اقتصادي بالنسبة للكثيرين، وبالنسبة للآخرين مصدر للثروة أو المكانة أو الربح أو السيطرة، يعني العمل لمن يقومون ببنائه وإدارته وصيانتها، ربح المضاربة لمن يبيعونه ويشترونه، والدخل لمن يموله، إنه مصدر للإيرادات الضريبية وموضوع النفقات الضريبية للدولة، وهو مكون رئيسي لهيكل وعمل المدن ويكمن اعتباره كنسق رئيسي في المدينة" (Madden and Marcuse, 2016, p11). ومن هنا نستخلص أن السكن قضية محورية تتطلب سياسة تنظيمية من جوانبها المختلفة ويعتبر الإسكان أحد الشؤون التي تعنى بها السياسة السكنية لأنه يتعلق بالضرورة بمتطلبات الحياة التي تفرضها مستويات المعيشة داخل المدينة.

2- القضايا العامة للسياسة السكنية:

في هذا الجزء من العمل، سنحاول التطرق للقضايا العامة التي تتعلق بالسياسة السكنية، حيث تمثل تلك القضايا مشكلات مختلفة تفرق العديد من الدول والمدن وتتشترك فيها، باعتبار أن هذه القضايا يمكن أن تكون عالمية وعامة إلى حد ما، وسنعمد على مصطلح الإسكان في الصياغة كونه غاية ونتيجة في ذات الوقت.

2-1- الإسكان حق وفي نفس الوقت أزمة (العقار) الأراضي في المدن:

المسألة الأولى التي يجب مراعاتها عند تعريف الإسكان هو مفهوم السكن باعتباره حقًا وسوقًا معقدًا، لا سيما فيما يتعلق بأسواق الأراضي داخل المدن، بعبارة أخرى هناك حاجة للاعتراف بأن الإسكان يمكن فهمه على أنه عملية صنع متعددة الخطوات لإنشاء مشاريع سكنية، هنا نجد عالم الاجتماع الفرنسي "هنري لوفيفر" الذي يوضح أن تعريف السكن كحق يضعه في مجال المصلحة العامة، وعادة ما يكون محوريًا جدًا في المناقشات والدعوة للتغيير والحركات المتعلقة بالحق في المدينة (Lefever, 1996, p147)، ما يبين لنا أن الحق في السكن كان تاريخيًا أحد ركائز النضالات الاجتماعية، إلى جانب القضايا المحورية الهامة مثل التعليم وحقوق العمال والحكومات والهيئات العامة.

لكن في سياق السياسات الجديدة كما سنراجع لاحقًا المشاكل المتعلقة بالسياسة-السكنية بالجزائر -وضع غياب التخطيط الاستراتيجي كأداة قوية لتشكيل المدينة مستقبلاً، ما يؤثر على سوق الأراضي وارتفاع أسعارها وضيق الوعاء العقاري كواحدة من القوى الرئيسية المأثرة التي تحدد إنتاج المدينة. حقيقة أن الإسكان يعمل كحق وكسوق وهو جزء من تعقيده لما يتطلب من شروط وكذلك ما يفرضه من خصائص، ما يجعل من السكن موضوع اهتمام لكل الأطراف سواء كان مواطن أو تاجر أو موظف لدى الحكومة، كما يشير كل من "البرز" و"كريستوفر" أنه يساعد الإسكان حرفياً في بعث الحيوية للتكاثر الاجتماعي واستمرار إلى حد كبير، وهو كذلك قوة الخطاب السياسي، وينعكس هذا بشكل واضح على أسعار شراء السكن وبيعته، كما يجعل من السكن سوق يعمل بطرق تميزه عن الأسواق الأخرى (Aalbers & Christophers, 2014, p18). ووفقاً "لمارتن وآخرون" فإن ما يميز سوق السكن عن الأسواق الأخرى هو الإسكان نفسه والخدمات المرتبطة به، و تجذره في مكانه يربطه ارتباطاً وثيقاً بجوانب الحياة الحيوية التي تتجاوز مجرد توفير المأوى؛ يتم إنتاجه على مدى فترات زمنية طويلة وهو مكثف التكلفة؛ وهناك قيم عاطفية عالية مرتبطة به (Martin et al, 2015, p31).

كذلك من المهم التأكيد على العلاقة الوظيفية بين السكن والأرض، وسياسات الإسكان وسياسات الأراضي، وحقوق الإسكان والأرض، وسوق الإسكان وسوق الأراضي، حيث تم تصور الأرض مثلها مثل السكن كحق وكسوق، لكن من الضروري أن يتم التوفيق بين مستلزمات المدينة واستحقاقها للسكن بالاعتماد على السياسة السكنية وتنظيماتها في هذا المجال واعتبارها كنسق يحقق تنظيم في المدينة.

لقد كان ولا يزال في قلب المناقشات حول العلاقة التي تربط بين السكن والأرض وثيقة الصلة بشكل خاص بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه الأرض في نظام الملكية الذي يقع تحت النظام الاقتصادي بأكمله في المجتمعات الحضرية والتي يقودها السوق، حيث كانت ملكية الأراضي ولا تزال أساساً للسلطة والثروة، وهنا

نجد ما يؤكد هذا الطرح مرة أخرى كل من "مادن" و "ماركوز" مؤكدان أن التوترات الموجودة في اكتساب السلطة والثروة والحفاظ عليها جزء لا يتجزأ من نظام الملكية الذي يؤدي إلى نظام اجتماعي كامل، والذي تحتل فيه علاقات السياسة السكنية والإسكان اليوم مكانة بارزة (Aalbers & Christophers, 2014, p9).

ونظرا لأهمية الموضوع نجد بلدان العام المتقدم ركزت معظم المناقشات من وجهات نظر مختلفة، على ضرورة وجود أنظمة فعالة لإدارة الأراضي نظرا لأهميتها، ووفقاً لذلك نرى بأنه يجب أن تبحث السلطات والعلماء وصانعي السياسات والمختصين في العديد من بلدان ما يسمى بجنوب العالم (العالم الثالث) أو الدول النامية من بينها الجزائر، عن إجابات حول مشكلة أمن الأراضي وملكية الأراضي، حيث أن ضمان حقوق الأراضي سيكون له القدرة على إطلاق عمليات تحول أوسع في صالح سياسة المدينة، لأن حقوق الأرض توفر الديناميكية وتخلق القوة، فهي تزيد من القدرة البشرية، على سبيل المثال لبناء الأعمال التجارية والنمو والإنتاج وإدارة الأعمال والأنشطة الأخرى، يمكن للمالك تنظيم ملكه الخاص أو تعيين أشخاص آخرين لذلك والتمتع بمجال أكبر من تأثير القرار، ومنح مساحة كافية من الأرض لسياسة المدينة حيث يمكنه إحداث نمو في المدينة وفتح في حياة الآخرين.

وما يجعل الأرض و السكن موضوعان جوهريان هو ما يمكن اعتبارهما بضاعة أي سلعة حية، وفي هذا السياق ما نلمس اقتراح "أرجون أبادوراى" حيث يقول: "يُعرّف الوضع السلعي في الحياة الاجتماعية لأي شيء بأنه الحالة التي تكون فيها قابلية التبادل (في الماضي أو الحاضر أو المستقبل) لبعض الأشياء الهامة في الحياة الاجتماعية فهذا ما ينطبق على السكن والأرض (Appadurai, 1988, p29).

ومما سبق يمكن أن نلاحظ العلاقة القائمة بين الأرض والسكن وكيفية تأطير وتنظيم هذه الثنائية المعقدة بالاعتماد على السياسات السكنية، وذلك وفقاً لما جاء به كل من الباحثان "لوالاس" و "ويليامسون" حيث يعتبران بأن أسواق الأراضي هي أنظمة معقدة يمكن وصفها أساساً من حيث ثلاثة مكونات:

- أولاً: الأرض باعتبارها العنصر الثابت، ويحدد سعرها نظراً لموقعها بالنسبة للمدينة.
- ثانياً: حقوق الأرض، باعتبارها الوضع القانوني الذي يحدد العلاقة بين الأشخاص الملاك والدولة.
- وأخيراً: فكرة السلع المعقدة، حيث تعد القدرة المعرفية للمشاركين في السوق أمراً أساسياً، وكذلك لا يقتصر تحديد سعر الأرض في المدينة على القانون الكلاسيكي بين العرض والطلب فقط، بل ملكية الأرض نفسها يمكن أن تصبح موضع اهتمامات سياسة ومشاريع خاصة للدولة (Wallace and Williamson, 2006, p7).

نلاحظ مما سبق أن مفهوم السلع المعقدة يعتبر أمراً منطقياً بالنسبة للأراضي والسكن في السياقات التي يعمل فيها منطق السوق أو السياقات التي يعمل فيها منطق التنظيم والتسيير والتخطيط، حيث أنه يسمح بتطوير النسق الكلي للسياسة السكنية واعطائها القدر اللازم من الاهتمام والتنظيم من قبل مؤسسات الدولة من جهة، أو من خلال القطاع العام من جهة أخرى وذلك بالعمل على الاستثمار في مجال السكن باعتباره مجال مربح.

2-2- الإسكان باعتباره عملية حضرية ذات مقاييس "نوعية" متعددة:

القضية الثانية التي نالت اهتمام كبير من قبل المختصين والباحثين في العلوم الاجتماعية حول السياسات السكنية، هي ما الذي يجب مراعاته في عملية تجسيد المشاريع السكنية؟، أي ماذا نبني وكيف نبني ولمن نبني المساكن؟.

باعتبار أن الإسكان هو وسيلة من وسائل إنتاج المدينة التي تؤثر على مستويات متعددة أهمها المجال الحميمي للسكن، من خلال تصميم المساحة التي تحدث فيها الديناميكيات العائلية والشخصية، إلى نوع العلاقات الاجتماعية المكانية التي نبنيها كمجتمع من خلال ترتيب المدينة، حيث يجب أن يشمل الإنتاج السكني جوانب وعمليات متعددة الأبعاد ومتعددة الحسابات وهذا ما يرتبط أساساً بالسياسة السكنية.

إذا ما أردنا أن نتطرق للسكن على المستوى الحميمي، قد يكون الإسكان بمثابة مكانتنا في العالم، فهو نقطة ارتكاز خاصة لكل منا، فنجد في هذا السياق مثلاً "بلانت" و "داولينج" في كتابهما "الوطن"، الذي يهدف إلى توفير مقاييس خاصة للسكن من النطاق الداخلي إلى المقاييس العابرة للحدود الخارجية للسكن، بمقارنته للوطن. فطرح الأسئلة المركزية التالية: "ماذا يعني الوطن بالنسبة لنا؟ أين ومتى ولماذا نشعر بأننا في المنزل؟"، كما يوحي الهدف من الكتاب إلى مناقشة القضايا المتعلقة بالإسكان على مستويات متنوعة بما في ذلك الديناميكيات العالمية وراء إنتاج السكن، فكان في كتابهما العديد من الجهود لمناقشة الأساليب النوعية المعقدة والمتعددة للسكن (Blunt, dowing, 2006, p22).

ومن خلال ذلك يعبر المسكن عن معنى أعمق حيث يقول "بلانت" و "روبين داولينج" بخصوص ذلك: "بصرف النظر عن حمايته المادية وقيمه السوقية، فإن المنزل هو مكان تتأصل فيه المعاني الشخصية والاجتماعية، على المستوى الفردي يمتلك المنزل معاني مختلفة وتتضمن قيماً متنوعة لكل شخص وفقاً للجنس والعمر والطبقة والتاريخ الشخصي" (Blunt,dowing,2006,p23)، ومن خلال مقولة الباحثان نلمح المؤشرات التي تجعل من السياسة السكنية فاعلة في تنظيم المجال الداخلي للسكن بما تقتضيه الشروط الإنسانية، فلا

يمكن أن تقتصر على أن السكن مجرد شيء مادي فقط، بل هو مكان يتجمع فيه الناس والأفكار ويجدون فيه مأوى، وبهذا المعنى، فهو عبارة عن غلاف اجتماعي لا يخلو من سياسة فاعلة مخططة مسبقا تجمع بين العديد من الجهود الفكرية والمعطيات المادية، لأنه مكان يتم فيه التدريب على التواصل الاجتماعي وإنتاجه.

كما قلنا سابقا، لا تتعلق مشاريع الإسكان ببناء وحدات فردية فحسب، بل تتعلق بتشكيل الأحياء وإنشاء البنية التحتية وتعزيز المجتمعات وبالتالي إنتاج المدن، الإسكان كمجموعة من الجهود المبذولة لتوفير المساكن لا يشمل المساحة الخاصة فحسب، بل يشمل أيضًا المدينة والعلاقات الاجتماعية والغاية التي أقيم من أجلها. يفهم الإسكان على أنه مكون رئيسي للمدينة على أنه حق غير قابل للتجزئة، بصفتنا ننتمي للمدينة علينا أن نعي ذلك، فإن الإسكان له نوع معين من المؤسسات التي تنظم أديارنا والتي تتجاوز حدود آثارها على الأفراد. وفي هذا السياق نجد مرة أخرى "فيوري" و "براندو" مؤكدان على أنه يجب تصور سياسة الإسكان كسياسة مدينة تقترح مشروع مدينة مكانية ومادية لنظام اجتماعي مقترح، فالجوانب المتعددة التي تنطوي عليها عملية إنتاج المساكن يجب أن تتقيد بالفكرة العامة بأن إنتاج المساكن يتطلب نهجًا متكاملًا ومتعدد الأبعاد أكثر تعقيدًا، و البحث عن أوجه التآزر عبر مجموعة متنوعة من المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية والمكانية، يجب أن تكون جميع العمليات مترابطة وتعمل على مستويات مختلفة في وقت واحد وأهداف واحدة تتفاعل بها هذه العمليات (Fiori ,Brandão,2010,p183).

وهناك زاوية أخرى نريد أن نشير إليها، هي أن سياسات الإسكان واحدة من أبرز الحالات للسياسات المستهدفة، مما يعني أن المعيار المركزي في تصميمها هو قدرة الدولة على تركيز إجراءاتها ومواردها ليس فقط على أولئك الذين لا يستطيعون شراء مسكن، بل تميل السياسة السكنية إلى إرضاء الطرفين وتحقيق التوازن، لكن تنتج عنها خدمات منفصلة لأولئك الذين يستطيعون الدفع ولأولئك الذين لا يستطيعون، مما يسميه البعض زيادة عدم المساواة، لأن الخدمات الموجهة للفقراء فقط ستكون دائمًا أسوأ من تلك المصممة للميسورين حالًا والأغنياء.

من السهل فهم التمييز في السياسات الأخرى، ولكن الأمر أكثر تعقيدًا عند تطبيقه على الإسكان، حيث تتعدّد الإجراءات المستهدفة والمطلوبة لتوفير السكن، بمعنى أن سياسة الإسكان المجاني للجميع لن تجعل في أي مجتمع انتهاء أزمة السكن، حيث إذا عملت السياسة السكنية بالاعتماد على مبادئ الاستهداف والتمييز من شأنه أن ينتج مدناً "للفقراء" ومدناً "للأثرياء" كنظامين منفصلين، يجب تطبيق نوع من العمومية الحضرية، مما يعني الاعتراف بنهج تشاركي للمدينة، حيث يتم استخدام نوع من التمييز الإيجابي كأداة للإدماج، باعتبار المدينة حق للجميع من أجل بناء مدن للجميع، وفي محاولة بعض الدول منها الجزائر مجابهة أزمة السكن

من الناحية الكمية، من الممكن أن يسهل الوصول إلى أهدافهم وربما يكون هذا المقياس على مستوى المدينة هو الأسهل في تصميم وتنفيذ السياسة السكنية، لكن قد يؤدي ذلك إلى ظهور أزمة الإسكان يمكن من خلالها أن يصبح الإسكان وسيلة لتقليل عدم المساواة، نتيجة لإهمالها عدة جوانب نوعية مهمة كالتى قمنا بذكرها في الفصل السابق.

2-3- الإسكان عملية تطويرية متغيرة ومتعددة الأبعاد والمراحل:

القضية الثالثة، تكمن في وجوب فهم الإسكان كعملية متعددة الأبعاد، مع كل من المحاولات والمساهمات الفردية والجماعية في هذا الموضوع لخلق القيمة اللازمة له، تم تقديم فكرة الإسكان كعملية بدلاً من مجسم وكفعل بدلاً من اسم. ونجد من قدم هذا الطرح بشكل أكثر وضوحاً المهندس المعماري البريطاني "جون تيرنر" بعد عمله خلال الستينيات في المستوطنات غير الرسمية في بيرو، حيث أنه لاحظ في سياق الضغط المتزايد للوصول إلى الأراضي الحضرية انتقلت ملايين الأسر إلى المدن على نطاق غير مسبوق، وتم بناء وتدعيم المناطق الحضرية العشوائية من أجل هؤلاء الناس. في مواجهة هذا الواقع والعمل عليه، طور تيرنر مجموعة من الأعمال التي تم تجميعها في كتابيه "حرية البناء" و "الإسكان من قبل الناس"، حيث يدافع عن فهم القيمة المتولدة من خلال العمليات غير الرسمية لإنتاج المساكن في سياق الفشل العام للنهج الحداثي للإسكان الجماعي في أمريكا اللاتينية (Turner, 1972, p 197).

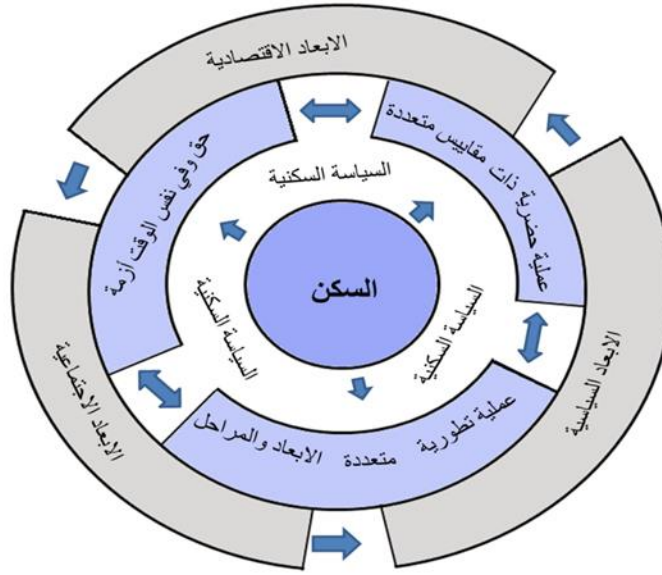
كان عمل "تيرنر" واضح بشكل صريح حول التمييز بين العمليات الأساسية للسياسة السكنية لماذا علينا وجوب التفرقة اللغوية بين تلك المصطلحات للتمكن من فك رموز أزمة السكن، فكان المفتاح الأساسي لفهم الإسكان كما يشير في مقولته تعني كلمة "سكن" كلاً من مخزون الوحدات السكنية (اسم) والعملية التي يتم من خلالها إنشاء هذا المخزون والحفاظ عليه (فعل). من الناحية النظرية كانت النتيجة الرئيسية لهذا الفهم هي إضاحة مسألة قيمة السكن من ماهيته إلى ما يفعله بالناس، إنه يعني التركيز ليس فقط على توفير السكن ولكن أيضاً على قيمة استخدامه وعن تطويره لاستخدامات أفضل، لأنه من المعقول تماماً التحدث عن القيمة السوقية للسكن، كما أنه من المعقول أيضاً التحدث عن القيم الإنسانية والاجتماعية للإسكان أو عمليات الإسكان. لكن يرى أنه من العبث الخلط بين مجموعات المصطلحات هذه ومعانيها، فالسياسة السكنية ما تفعله للناس كما في الحالة السابقة التي لاحظها "تيرنر" لا توصف بمعايير الإسكان، أي السكن موجود من الناحية المادية من أجل فك الضغط السياسي الظرفي على الدولة، حيث لم يتم التخطيط لهذه العملية، والأمر الغريب أن أولئك السكان الذين تم انشاء لهم الأحياء المهترئة لم يتم الرجوع والنظر إلى متطلباتهم أو إعادة تهيئة تلك الأحياء

فهذا ما يصفه تيرنر بتوفير اسم السكن فقط، لأن العملية لم تستمر لترقى إلى توفير المعنى الفعال للسكن فالسياسة السكنية اتجهت تلك الأحياء كانت جامدة وغير تطويرية.

في الجهود المبذولة لأحدث تصور لوضع السياسة السكنية والإسكان، استمر وصف المفهوم "كالعملية" في احتلال موقع مركزي، ومعظم التعاريف الواردة في الأبحاث المعاصرة تتضمن هذه الفكرة، وكان مفهوم الإسكان كعملية مفتاحاً لتطوير مفاهيم أكثر تعقيداً للإسكان وإنتاج المدينة. بناءً على عمل تيرنر وتجربته الخاصة كممارس نجد أن "نبيل حمدي" الذي طور فكرة "التمكين" بدلاً من مجرد التقديم كجزء أساسي من تخطيط العمل الاستراتيجي، وهذا ما عمل عليه في كتابه "الإسكان بلا منازل" (Hamdi, 2010, p30)، و يبني على عمل تيرنر مؤكداً أن المنازل هي مجرد جزء من عملية الإسكان، مشيراً إلى أهمية تطوير مجموعة جديدة من القدرات التصميمية للمهندسين المعماريين والمخططين. كما نجد أيضاً في هذا الاتجاه المحدث "مارتن" الذي يحثنا بعبارة قائلًا: "يجب فهم الإسكان على أنه العملية المادية والاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية التي تحدد مكان نوم أفراد المجتمع ليلاً، حيث يعيشون ويحبون، وربما أين يموتون". (Martin et al., 2015, p11).

وأثرت هذه المفاهيم الجديدة في العديد من المناقشات خلال الثمانينيات والتسعينيات، في كل من الأوساط الأكاديمية وفي أجندة التنمية الدولية فيما يتعلق بالسياسة السكنية، رأت مؤسسات مثل البنك الدولي في أفكار "تيرنر" حقلاً خصباً للدعوة إلى سحب العمل النشط من قبل الدولة في الإنتاج السكني المباشر، ووجد البنك الدولي في عمل "تيرنر" فلسفة حول مشاركة المستخدمين كانت جذابة لوكالات التمويل الدولية لأنهم من خلالها رؤ اقتصادات خاصة بهم وخدمات تنظيمية وسياسية لنظرائهم الحكوميين ولأنهم يستطيعون فعل الأمرين ببعض النعومة الاجتماعية (Hamdi, 1991, p48).

في الوقت الحاضر من المستحيل استبعاد فكرة العملية في تصميم سياسات الإسكان التي لديها طموحات أكبر وشمولية في أهدافها، تتضمن هذه العملية أسئلة حول التصميم والمشاركة المجتمعية والقدرة على التكيف، وكعملية يحتاج الإسكان إلى دمج أبعاد متعددة، وللتعبير عن مدينة وليصبح مشروع سياسي على مستويات متعددة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعالمها المادي.



الشكل رقم (8): القضايا المتعلقة بالسياسة السكنية والأبعاد التنظيمية.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا للتراث النظري.

ومما سبق من خلال التطرق لهذه القضايا الثلاثة المعاصرة (الإسكان كحق و أزمة سوق معقد، والإسكان كعملية حضرية، والإسكان كعملية متغيرة متعددة الأبعاد)، يمكننا وصف أن السياسة السكنية بأنها محاطة بجملة من التعقيدات التي يشملها نسقها التنظيمي من أجل تحقيق أهدافها المتعددة الأبعاد والمتعددة الشروط، لتكتمل سياسات الإسكان عند الحد من التفاوتات من خلال إنتاج المدن وضمان الاستقرار، ومن خلال الشكل أعلاه نحاول توضيح العلاقة التكاملية الترابطية بين موضوع السكن والقضايا المتعلقة بالسياسة السكنية والأبعاد الدائمة المتصلة بها إلى حد ما.

3- المبادئ الأساسية، خصائص وأهمية السياسة السكنية:

لكي تكون السياسة العامة للسكن في أي بلد فعالة يجب أن تتسم ببعض الخصائص والمعايير والمبادئ والتي سوف نتطرق إليها وفقا لما جاء على ما سبقنا من الباحثين في هذا الموضوع:

3-1- مبادئ السياسة السكنية:

هدفنا في هذا العنوان محاولة تشكيل المبادئ الأساسية للسياسة السكنية، والتي بدورها ستكون إجابة على الغرض من الإسكان في نفس الوقت، وبطبيعة الحال فإنه لكل بلد مبادئه الخاصة للسياسة اتجاه السكن، لذلك سنكون طموحين في هذا العنوان، بمعنى أننا نرغب في تحديد مبادئ عامة يكون لها بعض التشاركات العالمية، لذلك سنقترح عدداً من المبادئ للنقييم والحكم على قابلية تطبيق سياسة الإسكان بالمعنى الأخلاقي.

لكن كون موضوع الدراسة يتبنى السياسة السكنية وكذلك نسبة لتخصص علم الاجتماع الحضري، نريد أن نقدم شيئاً أكثر قرباً للموضوع، من خلال الاعتماد على ما قدم في هذا الموضوع من طرف باحثين ومختصين في نفس المجال الذين برهنوا كيف يساعد الإسكان على ازدهار حياة الإنسان، وما سعى إليه هو بناء فلسفة اجتماعية للإسكان يمكنها إبلاغ صانعي السياسات حول الغرض من السكن، وبالتالي كيف يمكنهم المساعدة في خلق بيئات مزدهرة والكف عن جعل حياة الناس أسوأ.

يعتبر "بيتر كينج" هو أحد الباحثين القلائل في مجال الإسكان أو أكاديمي الإسكان الذين سعوا بوعي ذاتي إلى رؤية متسقة ومدفوعة أخلاقياً وذات أساس فلسفي لسياسة السكن والإسكان في بريطانيا، ربما نجد أن هذا هو المثال المناسب، بالنسبة إلى كينغ كما ذكر في كتابه فلسفة اجتماعية للإسكان « A Social Philosophy of Housing »، فإن المبادئ الأساسية تعني محاولة لوضع فلسفة تحررية لسياسة الإسكان، وسنعمد المبادئ الأساسية التي قدمها كينغ ونعرضها بإسهاب وهي كالتالي:

- السكن هو الحق الذي يقوم عليه كل الأفراد للسماح بالازدهار البشري لأنه يوفر الحرية، فالسكن، من حيث أنه يوفر مكاناً ليكون هو الحق الأساسي الذي يسمح للحياة الخاصة، وبالتالي تزدهر العلاقات الاجتماعية. بدون سكن لا يستطيع المرء أن يعمل ويدمج نفسه في الحياة الاجتماعية، لذلك يجب أن يُنظر إلى الحق في السكن على أنه حق أساسي.

- السكن كيان خاص، ولكن يمكن أن يكون هناك فكرة عامة عن كيفية استخدامه والتمتع به.

- يجب أن يكون أساس توفير وتخصيص السكن هو الاختيار، بحيث يتم إعطاء المسؤولية، لأن الاختيار يؤدي إلى استيعاب المسؤولية والاستعداد للتحسين من حالة المجتمع.

- وهذا يعني بدوره، أن عملية صنع القرار يجب أن تكون داخلية وليس خارجية أو بيروقراطية، لا يوجد دور عام للوكالات الخارجية في العلاقة الخاصة بين السكن كوسيلة والفرد الذي يحدد غاياته الشخصية.

- يغلب الاستخدام على الملكية، بحيث تكون الغايات التي يوضع من أجلها السكن أكثر أهمية من أي إحساس بالملكية ولذلك لا يمكن الحكم على نجاح أو فشل الإسكان من الناحية المالية أو الملكية بل بالمعنى الاجتماعي الصحيح.

- يجب أن نطبق فقط الإجراءات القادرة على التعميم، من غير المقبول اعتماد سياسات تفيد بعض الأفراد على حساب الآخرين، هذا يضع قيوداً كبيرة على عمل السياسة، مع التركيز على المعاملة بالمثل بدلاً من النهج

المستهدف أحادي الجانب، من الواضح أن هذا هو أخطر مبدأ، لكنه الأهم من الناحية الأخلاقية، لذلك ينبغي كما يجادل كينغ أن يتفوق هذا المبدأ على المبادئ الأخرى إذا كان هناك أي تعارض بينها، هذا لأنه بدون هذا المبدأ لا يمكن للآخرين أن يطبقوا بشكل عام.

يجب استخدام هذه المبادئ في كل من صياغة للسياسات وتقييم السياسات القائمة لتغيير حياة ملايين الأسر من خلال إعادة توزيع ثروة الإسكان من الدولة المحلية، وإدراك مدى نجاحها كسياسة (بمعنى تأثيرها) وإدراك التأثير الفعال للسكن على مستوى الأسرة، ولكن يجب تكيف المبادئ من خلال النظر فيما إذا كانت تتوافق مع المبادئ العامة للمجتمع. (king, 2017, p97)

يكمّن جوهر السياسة السكنية في أنها تسمح لنا بتحقيق غاياتنا الخاصة كأفراد متحررين، لكن بتدخل الدولة، وبهذا المعنى يوجد شيء من الانصياع الذي يتوجب على المجتمع القيام به، يجب أن يُنظر إلى ذلك من الناحية السياسية فيما يتعلق بالحقوق والمسؤوليات. ونجد ما يؤيد وجهة نظرنا هذه الباحث "غودشاليد" منبها أننا يجب أن نحمي حقوق الأفراد في العيش على انفراد من جهة والعمل على المحافظة على تلك الخاصية بشكل مجتمعي من جهة أخرى، لأن السكن هو المكان الذي نحن أحرار في أن نكون فيه، وأينما نستطيع ممارسة تلك الحقوق التي تسمح لنا بأداء وظائفنا الأساسية، لذلك تقع على عاتقنا مسؤولية الامتثال لتلك القواعد الاجتماعية التي تضمن للآخرين الحرية في أن يكونوا كذلك (goodchild, 2003, p3).

ويقول "كينغ" في هذا الصدد "هذا يعني أنه يجب علينا تقليل العواقب بالنسبة لأولئك الذين ليسوا مؤهلين للاختيار بسبب عدم القدرة أو ظروف أخرى، ومع ذلك فهذا يعني أيضًا أنه لا ينبغي لنا أن نبني سياساتنا أو تفكيرنا على الإسكان كليًا على غير الأكفاء، وبالتالي نعطي الانطباع بأن هذا هو المعيار، يجب أن نكون قادرين على التعامل بشكل صحيح مع الضعفاء دون تعميم الضعف" (king, 2017, p96).

ويرى الباحث في كلام كينغ أن الغرض من السكن هو توفير المكان الذي يمكننا من خلاله تشكيل الخيارات والتعايش مع العواقب، بالنظر إلى القدرات المادية للأفراد ومستوياتهم المعيشية. وبالتالي، نلخص ذلك، ينبغي أن تنتظر السياسة السكنية إلى السكن على أنه:

- وسيلة وليس غاية في حد ذاتها.

- المكان الذي يتيح لنا الحرية.

- المكان الذي يمكننا فيه ممارسة حقوقنا وأشياء أخرى، وبالتالي حيث يمكن أن نحقق تلك الوظائف التي نحتاجها من أجل العيش والازدهار.

* مناقشة:

يجادل كينج بأن السياسة السكنية يجب أن تنتقل من الحاجة إلى الاختيار، كما هو موضح في المبدأ الثالث، ويلاحظ أيضًا إلى حد ما أن تخصيص السكن الاجتماعي في إنجلترا قد تحرك بالفعل في هذا الاتجاه، هل هذا يعني أن سياسة الإسكان يجب أن تكون كاملة الاستغناء عن فكرة الحاجة؟، إذا كان الأمر كذلك، فهل هذا يعني من وجهة نظر كينج أنه لا يوجد أحد في بريطانيا الحديثة في حاجة إلى السكن؟، هل يعني ذلك أن كل شخص في بريطانيا يعيش في مساكن ذات نوعية جيدة ويوجد مخزون كافٍ لتلبية الاحتياجات؟. ماذا سيحدث للمواضيع الراسخة للسكن مثل عدم المساواة أو الاكتظاظ والفصل والعزل والقدرة على تحمل تكاليف السكن.

من جهة أخرى يصرح البعض بأنه يتسبب إعطاء الأولوية للحق في السكن في مشاكل أخرى، فنجد في الطرف الآخر انتقاد صانعوا السياسة والباحثون في الولايات المتحدة الحق في السكن الملائم باعتباره يضعف المسؤولية الفردية، كان موقف الولايات المتحدة وفقًا "لستيغمان" في كتابه The Urban Age هو أن "السكن هو حق مشتق إلى جانب الطعام والملبس والعناصر الأساسية الأخرى لمستوى معيشي لائق، وأنه على أي حال يجب أن يوضع هذا الحق في إطار تمكين الأفراد من إعالة أنفسهم"، في وقت لاحق في عام 1998 دار نقاش في "مناظرة سياسة الإسكان" بين "هارتمان" كمذافع عن الحق في السكن و"كار" كناقذ، كانت وجهة نظر كار بدءًا من الموقف التحرري بشكل أساسي هي أن الحق في السكن يتجاهل العمليات التي تُبقي الناس في حالة فقر، وسيؤدي بالإضافة إلى ذلك إلى زيادة اعتماد الفقراء على الحكومة، وبعبارة أخرى كانت وجهة نظر كار بشأن الحق في السكن عكس وجهة نظر كينج (Stegman, 1996,p12) .

قد يرد المدافعون عن الحق في السكن بدورهم، بالقول إن الحق في السكن كما هو معمول به في الممارسة ليس مشروط ويمكن استخدامه لتعزيز المسؤولية الفردية، لكن السؤال الصريح الذي نريد طرحه من خلال هذه المناقشة هو كالتالي: هل موضوع الحق في السكن بالنسبة للجزائر نابع من حقيقة مطلقة لاحتياجات الأفراد أم هو مجرد سياسة خاضعة للقوانين الدولية؟، وهل يمكن مناقشة دقيقة للمفاهيم المعاصرة الرئيسية للسياسة السكنية في الجزائر كإسكان و الاختيار والمسؤولية والحقوق؟. حقا أنها مواضيع تستحق البحث وتتطلب تحليلًا أكثر عمقا ويجب التعامل معها بعناية من أجل تقديم فهم ورؤى جديدة لصنع السياسة السكنية الحديثة في الجزائر التي تتلاءم مع الوضع والممارسة في مجتمع اليوم.

3-2- خصائص السياسة السكنية:

السياسة السكنية هي سلسلة من الخطط والاستراتيجيات والبرامج التي تستهدف تحقيق أهداف محددة تتعلق بتوفير المساكن اللائقة والمناسبة للمجتمع بأكمله وتشمل السياسة السكنية العديد من الخصائص:

- **قابلية التنفيذ والواقعية:** يجب أن تكون سياسة السكن قابلة للتنفيذ وإلا تحولت السياسة الواحدة إلى مجرد بناءات كتابية على الأوراق دون أن تنفذ، وبعيدة عن تحقيق الأهداف الفعلية التي وضعتها الحكومة، ولهذا يجب أن تكون السياسة المعتمدة من طرف السلطات العمومية تتسم بالواقعية أي القابلية للتنفيذ والتجسيد. ومن أهم العوامل التي يجب مراعاتها لقياس إمكانية تجسيد السياسة السكنية هي مراعات الامكانيات المادية بالدرجة الأولى ثم مراعات الوسائل والأجهزة التنظيمية لتحديد القدرة التي يمكن من خلالها بناء سياسة صادقة بالنسبة للجميع.

- **وضوح السياسة العامة :** يجب أن تركز سياسة السكن على الموضوعات الأساسية والأفكار العامة المتعلقة بها، أي التركيز على الخطوط العريضة التي تتضمنها السياسة، حيث يجب التمييز بين السياسة والتخطيط لمشاريع السكن. فمن المهم جدا أن يكون للسياسة السكنية برنامج وضح يحدد من خلاله أهداف هذه السياسة ويتم متابعة هذا البرنامج من طرف الهيئة المكلفة من بداية انطلاق رسم اتجاهات هذه السياسة إلى غاية تنفيذها، كما يجب أن تكون السياسة السكنية واضحة لدى الجميع بمعنى أن تكون معلنة الأهداف والنتائج المتوقعة منها (جعيل، 2010، ص52).

- **الشمولية :** نقصد بالشمولية هنا من جانبيين، الأول يعنى بتقديم الخدمات السكنية للمجتمع بشكل شامل دون تمييز أو إقصاء وفقا للشروط المحددة، بمعنى توفير المساكن والخدمات السكنية لجميع شرائح المجتمع بنا فيهم الفقراء و المحتاجين، يجب أن يكون هنالك فهم واضح للمقصود بكلمة "سكن"، فلقد صار في كثير من الدول أشمل من الاعتبارات البسيطة لهيكل المسكن نفسه، وأصبح تعريف المسكن واسعا، ليشمل البيئة السكنية والبيئة العامة المحيطة بها، فيشمل المسكن والمرافق العامة، من مياه شرب وصرف صحي والكهرباء والتخلص من القمامة وشبكات الطرق، كما يمتد ليشمل الخدمات العامة الأخرى مثل القرب من المدرسة ، والوحدة الصحية والساحات العمومية والحدائق.

-**المرونة:** يجب أن تتميز السياسة السكنية بوجود أساليب مرونة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للسكن، سواء عن طريق تحسين وتطوير المشاريع السكنية الحالية أو توفير مشاريع سكنية جديدة، كما أن المرونة مطلوبة في

أغلب الأحيان لمواجهة العقبات التي تتعرض لها السياسة والتي يمكن أن تعطل المصالح العامة لدى تعتبر المرونة كخاصية أساسية للسياسة السكنية (عمران، 2011، ص45).

-**الدعم المالي:** تقديم المساعدة المالية للمحتاجين لتمكينهم م الحصول على المساكن و القروض السكنية بأسعار ميسرة، وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين الذين يبحثون عن المساكن، إلا أنه في بعض الأحيان تفشل سياسات السكن بسبب عدم اقتناع بعض رجال السياسة وكبار المسؤولين في الدولة ورجال الأعمال الكبار بجدوى سياسة معينة، وهذا الأمر يعسر في عملية التمويل المالي تنفيذها والعمل على إنجاز المشاريع، وبما أن المساعدات التي تقدمها الدولة ومهما تنوعت فإنها في النهاية تشكل عبئاً على كاهل الخزينة العمومية، فإنه يجب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وفتح المجال للشركات الأجنبية لإنجاز المشاريع .

-**الجودة:** إمداد المجتمع بالمساكن الآمنة والمناسبة وذات المقاييس المتوافقة مع المعايير العالمية، مما يضمن راحة وأمان الساكنين وكذلك ما يعطي مصداقية وصورة جيدة على السياسة السكنية التي توصف بها الدولة، كما يمكن أن ترتقي هذه السياسة لتصبح مثالا جيدة لدى باقي الدول التي تطمح إلى تحسين قطاعها السكني، على سبيل المثال تتخذ الجزائر سياسات البرامج السكنية للدول المتقدمة وتقوم بتطبيقها في الجزائر باعتقادها أن تلك البرامج مثال جيد (بن زرزورة، 2014، ص38).

-**التفاوض والتعاون:** العمل مع مختلف الاطراف ذات الصلة في تنفيذ السياسة السكنية بمن فيهم الحكومات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة والمواطنين والمنظمات غير الحكومية، حيث يعمل الجهاز السياسي الخاص بقطاع السكن على التعامل مع جميع هذه الاطراف في مختلف الأمور ويعمل على إرضاء واقناع الجميع وخاصة الحالات التي تتعلق بالمشاكل التنفيذية، على سبيل المثال، إذ أرادت الدولة أن تنجز مشروع سكني في قطعة أرض معتبرة فكانت تلك الأرض ملك خاص أو ملك لعرش معين فتعمل الدولة على التفاوض مع هؤلاء الأشخاص ومحاولة اقناعهم بالتنازل على تلك الأرض مقابل تعويضات مالية من أجل التعاون مع الدولة لإنجاز المشاريع للمصلحة العامة فهذه العملية تسمى بالتفاوض حيث يتوصل الجميع إلى حل مقنع ومناسب له.

-**المسؤولية الاجتماعية:** تدعو السياسة السكنية إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للجميع، بمعنى الاهتمام بمصالح المجتمع بأكمله في التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم لتحقيق أهداف السياسة السكنية، كما أن المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر فقط كوظيفة من طرف الدولة أو القطاع السكني بل تكمن أيضا في مساهمة المجتمع المدني و المواطنين بأداء أدوارهم المختلفة في الحفاظ على ما تم تقديمه إليهم ومراعات المصلحة العامة قبل المصلحة الشخصية، هذا التوازن بين الجهاز السياسي من طرف و المواطنين والسكان من طرف آخر يحقق

المسؤولية الاجتماعية من أجل الاستدامة و التفكير في مستقبل الأجيال القادمة، ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية على السكن فقط بل في جميع المجالات والقطاعات فقد أصبح العالم المتقدم اليوم يفكر بضمير الاستدامة المشتركة.

3-3- أهمية السياسة السكنية:

سنحاول في هذه المرحلة أن نوضح أهمية السياسة السكنية، من خلال التعرف على الأسس التي تشير إلى أن للسياسة السكنية دور أكبر بكثير في المجتمع وفي تشكيل جوانب أخرى لتوفير الرفاهية أكثر، حيث سنعرض هنا عدد من المؤشرات الواضحة:

توجد العديد من المحاولات التي تطرقت لهذه القضية، أولاً: دراسة "كيميني" سنة 1981 التي أظهرت أن المجتمعات التي بها نسبة عالية من أصحاب المنازل تميل إلى انخفاض الإنفاق التي تعتمد بشدة على التأمين الخاص والتزويد الذاتي، من ناحية أخرى تميل البلدان ذات النسب العالية من المساكن ذات التكلفة الإيجارية (أي غير الهادفة للربح) إلى وجود دول رفاهية ذات إنفاق أعلى، حتى الشكل المبني لمثل هذه المجتمعات يختلف، حيث توصل كيميني إلى أن المجتمعات المالكة للمنازل (عائلة غنية) تميل إلى أن تكون أكثر ضواحيًا وتتميز بالامتداد مقارنة بالعائلات ذات التكلفة الإيجارية (Kemeny, 1981, p44). هذه الخصائص وفقاً "لكيميني" تؤدي إلى مواقف مختلفة تجاه الخدمات العامة التي تحددها السياسة السكنية للدولة، تجعل الضواحي التي يشغلها أصحابها مترامية الأطراف من الصعب تشغيل خدمات الحافلات الحضرية وبالتالي تنتج اعتماداً كبيراً على ملكية السيارة الخاصة، مقارنة بالبيئة المبنية الأكثر إحكاماً لسكان الشقق حيث يتوفر النقل العام رخيص وفعال ومتاح لذوي الدخل المنخفض والمتوسط. حيث تجعل السياسة السكنية النقل الجماعي متاح للجميع من أجل التنقل داخل حيز المدينة وقضاء الحاجات اليومية كالتوجه للعمل أو القيام بأشياء أخرى، تعمل سياسات الإسكان على إنتاج هذه الاختلافات في المواقف الاجتماعية، وتخلق ظروفاً تزدهر فيها المواقف الفردية والجماعية.

ثانياً: تمت مناقشة أهمية أخرى للسياسة السكنية كإقتصاد جزئي لملكية المنازل وتطوير دولة الرفاهية، وفي هذا الصدد نجد البحث الذي تم من قبل "هولمانز" و "فروزيتيغا" حول كيف توفر السياسة إمكانات داخل سوق الإسكان لتوليد فرص إنفاق واسعة النطاق، والتي قد ترعى بشكل مباشر الوصول إلى فرص الرعاية الاجتماعية والخدمات، وقد ظهر من خلال هذا العمل أن سياسة الإسكان كانت مفتاح التوسع للرعاية السكنية للمسنين في بريطانيا في الثمانينيات والتسعينيات، وأن حجم الرهن المفرط وإعادة الرهن الذي يبلغ عدة مليارات من الجنيهات السترلينية وميراث الأسهم في الإسكان وما إلى ذلك، يوفر لأصحاب المنازل وأقاربهم إمكانية الوصول

إلى مصدر نقدي ضخم، ورعاية النقل الخاص، والحصول على الرعاية الطبية الخاصة، والمدارس الخاصة والرعاية الخاصة التي يحتاجونها في سن الشيخوخة. في حين لفهم كل هذا يجب العودة إلى السياسة السكنية و تخصيص قدر كبير من التفكير لمعرفة كيف يمكن للموارد الضخمة المتولدة لملايين الأسر أن تتحول إلى تكاليف مستدامة للحلول الخاصة لاحتياجات الرعاية الاجتماعية (Lowe,2004,p292).

تمت مناقشة هذه المسألة حول البلدان التي تتمتع بقاعدة ديمقراطية اجتماعية قوية، مثل المجموعة الاسكندنافية وتلك البلدان ذات التقاليد النقابية مثل إيطاليا وفرنسا والنمسا وألمانيا، حيث تبين أن الاستحقاقات التي تراكمت على مدى سنوات من الضرائب المرتفعة توفر للسكان المسنين في اقتصادات السوق الاجتماعية معاشات تقاعدية أعلى.

ثالثا: السياسة السكنية لاعب رئيسي في التعامل مع الإسكان كحقل متصل بدولة الرفاهية الأوسع، فأن معظم الناس الآن يفضلون الاعتماد على أسواق الإسكان المدعومة لتوفير الاحتياجات مساكنهم، وبالتالي مدى تأثر هؤلاء الأشخاص بـ " السياسة السكنية " وكيفية تنظيم هذا القطاع المعقد إما حول التعامل مع الفقر أو تهئية الظروف التي يعيش فيها الأغنياء حيث يمكن أن يصبح الغالبية منهم أصحاب سكنات أو عقارات.

كما ذكرنا سابقا فإن السياسة السكنية كانت في طريق طويل للتحضر لعقود عديدة خلال القرنين الفارطين، مع التعامل وتقدير احتياجات السكن وتنظيمه داخل المدن بالتفاصيل اللازمة، مع أنه في الوقت الحالي تلقت السياسات السكنية نقدا لاذعا في جميع دول العالم ويصرحون بأن السياسة السكنية انتهى دورها الفاعل فهي في مراحلها الأخيرة من العمر، لما نتج عنها بعض المشاكل. إلا أننا نرى أنه لا تزال السياسة السكنية في قلب التكوين الأوسع لتنمية دولة الرفاهية والتغيير الاجتماعي، وبالتالي فإن أطروحة "نهاية السياسة السكنية" خاطئة ونتائجها من المفارقات من التركيز المبالغ فيه على السياسة ذات التركيز الضيق، إنها حالة "انحراف معرفي" كما حددها " كميني"، حيث تميل الخطابات التي ليس لها جذور علمية ثابتة إلى إساءة التعامل مع الحقائق والقفز إلى استنتاجات مضللة.

وتتمثل أهمية السياسة السكنية في توفير السكن للمواطنين بأسعار معقولة وجودة عالية وتحسين المستوى المعيشي والحياة للناس، كما تساهم السياسة السكنية في تعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية من خلال توفير مطالب الشعب للسكن والتحفيز على البناء والتشييد، كما تعمل أيضا على تعزيز الاستثمارات وتدعيم العقارات، وعلاوة على ذلك، تعد السياسة السكنية جزءا أساسيا للنسق الكلي للمجتمع، كما لها دور فعال في الحفاظ على البيئة وحمايتها والحفاظ كذلك على الثقافات المحلية للبلاد من خلال التخطيط والتصميم الجيدان حيث تعمل على تحفيز البناء الصديق للبيئة والاستدامي، وبالتالي فإن كل هذه العوامل تجعل السياسة السكنية مهمة.

4- الأدوات التي تستند إليها السياسة السكنية:

بطبيعة الحال كالمقطاعات الأخرى التي تعتمد على سياسات الدولة في التنظيم والتسيير والتي تعتبر أيضا كجهاز متعدد الخدمات، لذلك يجب أن يتم تسييره بالاعتماد على الدولة في رسم سياستها السكنية على جملة من الأدوات والوسائل للتدخل في السوق السكنية. غير أن هذه الوسائل تختلف من دولة لأخرى وذلك حسب طبيعة النظام المتبع من جهة، وحسب درجة تطور أو نمو الدولة من جهة ثانية وحسب الأهداف المسطرة من جهة ثالثة، وكذلك حسب المؤسسات والقوانين التابعة لكل دولة. لكن أغلب الأدوات التي يعتمد عليها في تطبيق وتحقيق السياسات السكنية على أرض الواقع نذكر منها الأدوات الأربع التالية:

- **القوانين والمراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن:** جميع القواعد المتعلقة به من حيث الملكية التمويل التوزيع، الحيازة، تنظيم سوق السكن... إلخ، لهذا فهي تعتبر أداة توجيه هامة للسياسة السكنية، خاصة عند الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد المعنى وكذا مدى تطوره ومدى توفره للإمكانيات اللازمة لإنجاز المساكن، وحتى تصل في الأخير إلى نتيجة مرضية وهي القضاء حتى وإن لم يكن بصفة نهائية على أزمة السكن (عمران، 2011، ص55).

- **التعامل مع المؤسسات العامة والخاصة المتخصصة في قطاع السكن:** يعد خلق المؤسسات المتخصصة مثل مؤسسات البناء الوكالات السكنية، الدواوين العقارية... إلخ. أداة أساسية تستخدمها الدولة لرسم سياستها السكنية، حيث أنها تتكفل بجميع الإجراءات المتعلقة بإنجاز المساكن وتوزيعها وبيعها وتمويلها، ومن ثم تخفف العبء على الدولة من جهة وتنظم السوق السكنية من جهة أخرى، وكأمثلة على ذلك في الجزائر، ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGD)، وكالة تطوير وتحسين السكن (AADL)، الصندوق الوطني للسكن (C.N.L)، المؤسسة الوطنية للترقية العقارية (ENPI) (دروازي، 2018، ص84).

- **الضرائب المفروضة من طرف الدولة:** بالإضافة إلى الأدوات الأخرى التي تلعبها أو تقوم بها الضريبة، فإنها تستخدم كأداة من أدوات السياسة السكنية، فمن طريق تخفيض نسبة الضرائب على العقارات أو كل ما يتعلق بإنجاز المساكن يتم تخفيض تكلفة انجاز هذه الأخيرة ومن ثم يزيد عرض المساكن في السوق السكنية، ومن هنا نجد أن السياسة السكنية توجه من أجل تلبية حاجيات الأفراد والقضاء على أزمة السكن ومن ثم نجاحها (عمراني، 2008، ص15).

- التحفيزات والإعانات المقدمة من طرف الدولة: تعد الإعانات أو المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للأفراد من أجل الحيازة على السكنات إحدى أدوات السياسة السكنية للتدخل في السوق السكنية، وذلك بما يتماشى مع متطلبات الأفراد وتأخذ هذه الإعانات شكلين هما:

أ- إعانة مالية غير مباشرة: هي إعانة ليست موجهة بصفة مباشرة من أجل الحيازة على سكن كالحالة الأولى، بل هي موجهة للأفراد خاصة ذوي الدخل الضعيف، وذلك من أجل الرفع من قدراتهم الشرائية، ومن شأن هؤلاء أن يخصصوا هذه الإعانة من أجل الحيازة إلى مساكن بصفة الملكية أو الكراء.

ب- إعانات مالية مباشرة: و المقصود بالمباشرة أي أنها تقدم لغرض الحيازة على سكن حيث أنها تقدر على أساس نسبة من مبلغ شراء المسكن وتقدم للفرد المعني بعملية الشراء و ما عليه إلا أن يكمل ما تبقى من باقي المبلغ للحصول على ملكية سكن ففي الجزائر مثلاً نجد هيئة تابعة للدولة متخصصة في منح هذا النوع من الإعانات أي الإعانات المباشرة و المتمثلة في الصندوق الوطني للسكن CNL الذي يقدم إعانات مالية للفرد بغرض شراء سكن معين و ذلك وفق شروط موضوعة كقيمة دخل الفرد نوع السكن (بن زرورة، 2014، ص28).

5- نظرية الإسكان بين استخدام النظرية الاجتماعية أو صنع نظرية خاصة:

نسعى من خلال هذه الجزئية إلى محاولة طرح مشكلة افتقار (السياسات السكنية، السكن، الإسكان) نظرية خاصة به، باعتبار أن هذه المشكلة تمثل عائقاً كبيراً أمام الباحثين في الدراسات الاجتماعية وبالأخص المواضيع التي يتناولها علم الاجتماع الحضري كموضوع دراستنا الحالي، الشيء الذي دعانا أن نقدم وجهة نظر معينة حول هذا الابهام، حيث سنعتمد كلياً في هذه الأسطر على وجهة نظر عالم الاجتماع والمختص في مجال الإسكان "بيتر كينغ"، والذي يعتبر من المنظرين الأوائل الذين دعوا إلى إرساء الشرعية لإنشاء نظرية الإسكان، وهذا حسب كينغ يفتح عدداً من الاحتمالات لإنشاء النظرية، كما سعى إلى تقديم حجة متماسكة وجوهرية للاعتراضات لكيفية إنشاء نظرية الإسكان باستخدام مثال حول مفهوم الإقامة.

يستهل كينغ طرحه بسؤال مركزي فحواه، هل يمكننا وضع نظريات حول الإسكان؟، إذا كان الأمر كذلك فلماذا نادراً ما تتم المحاولة؟، ويعتقد أن هناك شعور شبه اعتذاري بأن الإسكان ليس موضوعياً بما يكفي لإنشاء نظرية، ويسرد ذلك "يقال إن الإسكان ليس تخصصاً أكاديمياً، ويفتقر إلى المفاهيم والمنهجيات الخاصة به، ولذلك فإننا لا يمكننا التنظير من ظواهر الإسكان، ولكن يمكننا فقط جلب النظريات الاجتماعية الموجودة للتأثير على هذه الظواهر" (P King, 2009, p3). ويربط كينغ هذه الصيغة التي تنهك محاولات إنشاء نظرية الإسكان وسواء كانت هذه الحجة صحيحة أم لا، معتبراً أنها وجهة نظر راسخة وذلك فقط لأنه نادراً ما كانت هناك

محاولات لإنشاء نظرية الإسكان، في حين أن هناك الآن العديد من الباحثين في مجال الإسكان الذين يتعاملون مع النظرية واستخدموا النظريات الاجتماعية الموجودة بشكل مثير وناجح، إلا أن هذا لم يدفع هؤلاء الباحثين إلى محاولة إنشاء النظرية بأنفسهم.

يجادل كينغ، نظرًا لوجهة النظر الراسخة مجابها أن هناك الكثير مما يستحق الثناء عليه :

"قد يكون هناك بالفعل سبب مهم لعدم محاولة التنظير من الإسكان، لكن أريد أن أتحدى وجهة النظر الراسخة هذه بالقول إننا نستطيع وينبغي علينا أن نحاول التنظير خارج الإسكان، وبالتالي يمكننا الحصول على نظريات الإسكان. سأفعل ذلك من خلال الاعتماد على بعض أعماله الخاصة".

سعى كينغ إلى خلق مفاهيم من خارج ظواهر الإسكان في الأعمال التي قدمها (king2004,2005,2008)، عمل كينغ على خلق نظرية الإسكان والحجج الرئيسية ضد إنشاء النظرية، نفس القدر من الأهمية بالنسبة لمنهج أبحاث الإسكان التي تم مناقشتها في إحدى أعماله، موضحا المسألة ككل في النقاط التالية:

5-1- سياسة السكن (المسكن):

أراد أن يقترح أن الكثير من مشكلات الإسكان كمجال قادر على إنشاء النظرية هي الطريقة التي نحددها بها، يعتقد كينغ إلى حد ما أن المسكن يتعلق بالاستقرار على الأرض، حيث تقبلنا البيئة وحيث يمكننا نحن أنفسنا قبول ذلك، ما يسميه المسكن الخاص (King, 2004, p32). هو نشاط نستخدم فيه المساكن لتلبية غاياتنا وتحقيق مصالحنا، لدرجة أن هذا المسكن الفريد يصبح ذا معنى بالنسبة لنا. هذا نشاط نشارك فيه جميعًا أو نرغب في المشاركة فيه، ومن ناحية أخرى فإن سياسة الإسكان هي الاهتمام بإنتاج واستهلاك وإدارة وصيانة مخزون من المساكن، قد يكون الاهتمام بسياسة الإسكان محليًا أو إقليميًا أو وطنيًا، ولكن في كل حالة يُنظر إلى الإسكان على أنه مفهوم مجمع ويتم تحديده من خلال المعايير الموضوعية على أحد هذه المستويات أو جميعها، يرى كينغ أن سياسة السكن مجمع وموحد ككيان قادر على التعميم.

من خلال ما سبق فإنه يتضح لنا أن كينغ يعمل على إثبات أنه ينبغي النظر إليهما على أنهما نشاطان مختلفان ومنفصلان تمامًا، الأول - سياسة السكن - تهدف إلى إنشاء هياكل تحليلية صارمة ورسمية تستند إلى محاولة فهم توفير الكيانات واستهلاكها بشكل عام، الآخر - المسكن - يتعلق بالخصوصية التي تولدها الضميمة بما يجلبه لنا الشيء الذي نسميه المسكن في تفرد، تحدد سياسة السكن الأشياء فقط كمجموعة يمكننا التعميم بناءً عليها على فائدتها والغرض منها (P king, 2009, p5)، أراد كينغ أن يقترح أن يتفق معظم

الباحثين في مجال السكن و الإسكان على أن سياسة الإسكان هي المحور الأساسي لبحوث الإسكان، فإن الموقف الحالي كما يقترح هو الإهمال النسبي للسكن كمحور للبحث، ما يترتب على ذلك من آثار لبناء النظرية، ما يرغب في مناقشته هو أن رؤية الإسكان كجزء من المسكن يسمح لنا بتطوير مفاهيم من خارج السكن وهذا على وجه التحديد لأننا نركز على ظواهر معينة بدلاً من نتائج السياسة العامة والمجموعة. وهذا ما يهمننا فيه هذه المناقشة حول الاسكان والنظرية.

5-2- الإسكان والنظرية:

يعود كينغ مرة أخرى لطرح الأسئلة قائلًا، إذا قبلنا أن السكن أكثر من السياسة فماذا يعني هذا بالنسبة للنظرية؟، كيف يمكن أن يغير الاهتمام بالسكن تصورنا بأن الإسكان ليس جوهريًا بدرجة كافية لإنشاء النظرية؟. أراد أن يتعامل مع هذه الأسئلة من خلال استكشاف الأسباب المعطاة للحد من طموحات التنظير في الإسكان.

كانت وجهة نظره أن الباحثين في مجال الإسكان بحاجة إلى الانخراط في المفاهيم والنظريات التي كانت شائعة جدًا في تخصصات مثل علم الاجتماع والسياسة والاقتصاد، ولكنها تجاوزت على ما يبدو دراسات الإسكان الأكاديمية (king, 2017,p54)، لذلك يلح كينغ أنه يمكننا أن نقترح بشكل معقول أن أبحاث الإسكان النظري قد تطورت بشكل كبير منذ أوائل التسعينيات، وأحد أغراض النظرية هو تطبيقها على مواقف معينة بهذه الطريقة يمكننا اختبار فائدة النظرية، وكذلك تحسين فهمنا لقضايا الإسكان، قد نقترح أنه إذا لم يكن للنظرية أي تطبيق فما هي فائدتها إذا لم يسلط الضوء على المجال الاجتماعي ويساعدنا على شرحه وتفسيره.

ويعود كينغ لسؤال جوهري مفاده فلماذا إذن يكون لدينا نظرية؟، هناك بالطبع الكثير من المزايا في هذه الحجة، من الواضح أننا نريد نظريات لها بعض القوة التفسيرية، ومع ذلك ليست هذه هي المشكلة التي يسعى لتوضيحها هنا، ليست النظرية نفسها هي القضية بل الطريقة التي يتم بها التنظير، على وجه الخصوص تكمن المشكلة في أن الباحثين في مجال الإسكان يستخدمون النظرية الجاهزة بدلاً من النظرية المفصلة، وهذا حسب اعتقاد كينغ يقدم للباحثين في مجال الإسكان قيودًا صارخة ما نحن مقيدون به على ما يبدو هو نهج مجزأ لأخذ النظريات الجاهزة وتلخيصها بإيجاز ثم تطبيقها على السياق الذي اخترناه، نفعل هذا حتى مع العلم أنه تم بناء النظريات في أبحاثنا بسياق مختلف.

ويرى كينغ أن المشكلة في الاستعانة بنظريات أخرى لتفسير الظواهر المتعلقة بالسكن والإسكان، هي أنه لا يسمح للنظرية بالتطور أكثر من ذلك وإنه لا يبنى أي شيء جديد على الصرح النظري. في الواقع غالبًا ما تظل مناقشة النظرية على مستوى الوصف بدلاً من المشاركة النقدية، فإن هذه الجوانب لن تكون جديدة على

النظرية -فهي لا توسعها -ولكنها مجرد تكرار لها في سياق الإسكان، هذا يعني أن المنفعة التي يمكن اكتسابها من التعامل مع النظرية محدودة للغاية إذا لم نشعر بالقدرة على تطوير نظريات جديدة أو توسيع النظريات الموجودة بشكل أساسي، فكل ما تبقى لنا هو التحول من نظرية إلى أخرى وتطبيقها على نفس قضايا الإسكان لمعرفة ما إذا كان بإمكاننا اشتقاق أي شيء يثير الاهتمام.

ما يقترحه كينغ هو يجب أن نسعى إلى تطوير نهج أكثر ظاهرية للإسكان يعتمد على بعض التقاليد النظرية الأخرى، ولكنه يركز أيضًا على الظواهر نفسها ككيانات مفصلة ومحددة، يجب أن ننظر إلى هذه الظواهر ليس فقط على أنها مادة خام لوجود النظريات ولكن كأساس للتنظير نفسه يقول "يجب أن نبدأ في انتقاء أهم ما يتعلق بالإسكان - ما تعنيه تجربة الإسكان - ونسعى لإبراز الأهمية المعرفية للإسكان كنشاط جوهري".

5-3- البناء النظري للإسكان والسكن:

يعتقد كينغ أنه ما يتعين علينا القيام به هو إنشاء استعارات خاصة بنا بدلاً من الاعتماد على تلك الخاصة بالآخرين، نحن بحاجة إلى بدء عمل إنشاء المفهوم بأنفسنا بدلاً من الاعتماد على الفئات الجاهزة، بدلاً من استخدام النظرية الجاهزة يجب أن نبدأ في بناء النظرية، من الواضح أن هذا لن يحدث عن فراغ، لأن المهتمين منا بهذا المجال لديهم اهتمام قائم بالنظرية وبعض المعرفة به، سنستخدم بشكل طبيعي المفاهيم والأفكار التي تتعلق بتخصصات الأخرى والتي نشعر بالراحة معها، أيضًا جميع النظريات مبنية على خلفية النظريات والمفاهيم الموجودة بالفعل أو كرد فعل عليها، وبالتالي لا ينبغي أن نبدأ من الصفر ويلمح أيضًا أن ما يجب أن نسعى إلى القيام به هو تجريد السكن من كل ما هو خارج عنه ومن هذا الموقف من الاختزال الظاهراتي لتحديد ما هو المسكن وما يفعله، ويصرح "إن بناء النظرية من الأسفل إلى الأعلى يعني أننا نستبعد أنفسنا من بعض المناقشات داخل العلوم الاجتماعية، لكن الفائدة من ذلك هي أننا نفتح آفاقًا جديدة للتحقيق وبدء نقاشات جديدة حول أهمية الإسكان كشيء جوهري لا يعتمد على النظريات المطورة لمجالات أخرى" (Pking,2009,p8).

ويصر كينغ أنه ما يتعين علينا القيام به نظريًا واستراتيجيًا هو إثبات أهمية السكن كنشاط ومجال للدراسة في حد ذاته، بالطبع هذا مشروع طموح للغاية وربما يكون فيه عنصر كبير من التقاتل في اقتراحه لأنه ليس شيئًا يمكن لأي باحث تحقيقه بسهولة، ولكن العملية تعتمد على تطوير فهم مختلف للإسكان، أو بالأحرى حقيقة أن الإسكان يمكن أن يكون أشياء كثيرة، سواء أكان ذلك سياسة أو مسكنًا أو أي شيء آخر، فإن هذا النوع من التنظير هو بالضبط ما كان يحاول كينغ الوصول إليه في أعماله الخاص بالنظر إلى المسكن كما

ذكرنا في السابق، فإن ما حاول فعله هو بناء نظريات ومفاهيم من الإسكان وهذا يعني أنه سعى لتطوير نظريات تأتي من داخل نشاط الإسكان.

ما سعى إلى القيام به هو إنشاء استعارات ومفاهيم جديدة يمكننا تطبيقها واستخدامها وانتقادها وتحليلها، هذه ليست مجرد مواد مضافة للسكن بل تخرج منها، حيث يلح لنا انه يجب أن ينظر إليها على أنها جزء تراكمي من ماهية السكن، وقدم لنا حسب فهمه الخاص للتطوير للسكن جملة من المفاهيم مثل "السكن والبساطة" (King 2005)، و"الألفة المحمية" (King 2004) و"العناد والإقصاء" (King 2008)، كلها مفاهيم خرجت من السكن وتحليل العيش فيه، وقدم أيضا مفهوم "الإقامة" (King 2005). لقد حدد هذا على أنه الحالة التي نجد أنفسنا فيها عندما نعيش بشكل مستدام مع الآخرين، نحن دائما في مكان ما محدد، لكن لكي نعيش هناك يجب أن نجد قبولاً لأنفسنا في ذلك المكان، يتضمن هذا تصالح مع بيئتنا والقبول بمكاننا، ولكنه يتعلق أيضًا بالشروط التي نتعامل معها مع الآخرين داخل حدود المسكن، وقام أيضا باستخدام مفهوم آخر وعمل على تطويره هو "عدم شرطية مفردة" (King 2008) علاقة محددة مع الآخر، ونحن بحاجة إلى مساحة لتحقيق ذلك، لا يمكن أن تكون هذه العلاقة مع أي شخص فقط، ولكن مع هذه العلاقة فقط قد تكون لدينا تلك العلاقة مع والدتنا وأبينا وأطفالنا وشريكنا، إنه ما قد نراه على أنه تبعية سعيدة أي حاجة غير قابلة للتحويل تكون فريدة من نوعها مع هذا الشخص فقط، لذلك، فإن مفهوم الإقامة يتعلق بالطريقة التي يمكننا بها العيش مع الآخرين، يسمح لنا هذا الاستبعاد بإظهار حبنا للآخرين في التواضع المطلوب في المسكن الخاص ورعاية أقراننا والعناية بهم، هذا جزء مهم وربما الأهم مما يفعله الإسكان بالنسبة لنا، إنه يوفر المساحة الوجدانية والعاطفية التي يمكننا من خلالها مشاركة حياتنا مع الأشخاص الأكثر أهمية بالنسبة لنا.

*مناقشة:

لقد جادل وعمل كينغ في هذا الاتجاه من أجل إنشاء نظرية الإسكان وقدم مخططاً موجزاً عن كيفية إنشاء نظرية خاصة بالإسكان، مساهما في ذلك بتقديم المفاهيم النظرية التي قمنا بذكرها، بغض النظر عن اسهاماته في مجابهة الانتقادات الموجهة اليه، وعرض استخداماته في إنشاء مفاهيم جوهرية والتي تساعدنا في فهم ظواهر الإسكان بشكل أكبر، ربما ينبغي علينا اعتبار هذه المساهمة بمثابة تحدٍ للمقاربات الراسخة للإسكان والنظرية الاجتماعية، وهذا بالفعل برنامج طموح يدعونا بالمشاركة فيه، لكنه يحتاج إلى استجابة إذا أردنا العمل على تطوير مناهج نظرية للإسكان. أما ما لفت انتباهنا من خلال التطرق للطرح الذي قدمه كينغ، أن المفاهيم التي اعتمد عليها تبدو أقرب بكثير الى السياق والمعنى الاجتماعي حيث نجده مثلا يعتمد على مفهوم "الإقامة" الذي هو في الأساس يعكس الألفة الاجتماعية في جانبها الخاص داخل الفضاء السكني و كذلك الشعور

بالانتماء للحي ومكان الإقامة. بمعنى آخر أن كل المفاهيم التي اتخذها كينغ حول نظرية السكن والإسكان يمكننا أن نعتمد عليها في دراسات سوسيولوجية معمقة.

6- السياسة السكنية في المدينة الجزائرية ومراحل تطورها:

سنرى المزيد من التفصيل في هذا العنوان، الحقب المختلفة التي مرت بها السياسة السكنية عبر التاريخ الجزائري المعاصر، مع التركيز بشكل خاص على الإجراءات وسياسات التخطيط العمراني التي تم تطويرها منذ الاستقلال، مع تحديد فترات الزمنية والاختلافات التي جعلت فروقات في السياسات السكنية الخاصة بالجزائر.

سنبدأ بإلقاء نظرة عامة موجزة على عمليات التدمير التي بدأت خلال الفترة الاستعمارية والتي تسارعت خلال حرب الاستقلال، حيث أن عرض السياسات الاستعمارية تعتبر جد ضرورية للمقارنة مع السياسات التي وضعتها الحكومات الناتجة عن الاستقلال من حيث السياسة السكنية وتنظيم قطاع السكن.

الهدف من هذا القسم هو محاولة فهم كيف انطلقت سياسة السكن في الجزائر وكيف تحورت وتطورت، كما سنحاول الوقوف عند بعض الإنجازات في مجال السكن في بعض المناطق وإعطاء إحصائيات تخص قطاع السكن، ونقدم تحليل الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية كـ "سفر زيتون" و "بوديبابا" و "بوحبة" للسياسة السكنية التي عرفت الجزائر على مر اختلاف الحكومات وإعطائها نقدا سوسيولوجيا لما تحمله هذه السياسة من تعارضات مع خصائص و مستلزمات المجتمع الجزائري.

6-1- فترة الاستعمار الفرنسي (1830-1962):

أصبحت الجزائر تحت حكم الاستعمار (ملكية فرنسية) عام 1830، وهي من أوائل الأماكن في المنطقة التي سلبت من نفوذ الإمبراطورية العثمانية، ثم أصبحت الجزائر مستعمرة استيطانية فرنسية وتم دمج أراضيها مع أراضي فرنسا. عشية الثورة التحريرية سنة 1954 كان عدد السكان من أصل فرنسي الملقبون بـ Pieds Noirs حوالي 1 مليون في الجزائر لـ 8 ملايين شخص من أصل جزائري، خلال 124 عامًا بين بداية الاستعمار وبداية حرب الاستقلال أدى تطبيق السياسة الاستعمارية إلى ظهور أشكال جديدة من عدم المساواة والفصل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمكاني.

أولاً، على مستوى الحقوق الفردية والجماعية، دعونا نذكر أن المجتمعات الفرنسية كانت تحكمها إدارة مدنية، وأنهم كانوا قادرين على انتخاب ممثلين ذوي نفوذ كبير داخل الحكومة الفرنسية ولجأوا إلى نظام قانوني مشابه للنظام الفرنسي. في الوقت نفسه، كان الشعب الجزائري (غالبًا ما يشار إليه بالمسلمين) محكومًا من قبل الإدارة

العسكرية، وكانت الأحكام القانونية والقضائية ضدهم تعسفية بشكل عام، وتم تجاهل حقوقهم الجماعية والسياسية لفترة طويلة (داني، 2022، ص37).

هذا كان وضعًا فريدًا بالنسبة للجزائر، حيث أن الاستعمار الفرنسي بمدى تعداد سكانه والتغيرات الاجتماعية التي أدخلها على المجتمع الجزائري وحوله أكثر بكثير من جيرانه المغاربة والتونسيين، على مستوى التحولات الاجتماعية في كل من المناطق الريفية والحضرية، من خلال تطبيق سياسات استيطانية سكنية حيث استمرت المدن القديمة وتعايشت مع المدن الجديدة الأكثر أوروبية واختفت تقريبًا البلدات تدريجيًا التي كانت قبل الاستعمار تعبر عن الهوية الجزائرية. وكذلك كان لهذا الوضع تأثير كبير على خطورة النزوح الجماعي من الريف الناجم عن الاضطرابات الاجتماعية التي خلفتها السياسة الفرنسية التي سنعرضها الآن.

6-1-1- السياسة الاستعمارية والتغيرات في المجتمع الريفي خلال الفترة الاستعمارية:

وفقًا لما ذكره "لمشيبي"، فإن التشريع الاستعماري "يهدف إلى الملكية غير المجزأة للأرض ويضع لنفسه هدفًا لإنشاء ملكية فردية من خلال مهاجمة المؤسسة القبلية وتحويل الأرض إلى مادة تجارية" (Lamchichi, 1991, p39)، إقامة رأسمالية زراعية موجهة نحو التصدير لتلبية احتياجات العاصمة. يسير بورديو وصياد في نفس الاتجاه من خلال التأكيد على أن التعديلات القانونية على نظام حيازة الأراضي كانت تهدف من بين أمور أخرى في السياسة الاستعمارية إلى اختفاء التنظيم في العشائر والقبائل وظهور بيروقراطية واسعة النظام (Bourdieu & Sayad, 1964, p220).

في القرن التاسع عشر سرعان ما سرّع التشريع الاستعماري عملية تركيز أفضل الأراضي في أيدي المستوطنين الفرنسيين الذين سيقمون مزارعًا حديثة في الجزائر، بصورة أكثر ربحية بكثير من المزارع التقليدية التي تنسب إلى أهلها الجزائريين. ووفقًا "لبن عطية" أيضًا، أنتج الاستعمار فجوة بين نمط الإنتاج الرأسمالي المستورد والأنظمة الاقتصادية التقليدية، مما أدى إلى اضطراب في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية (Benatia, 1978, p15). ويقدر المؤلفون المختلفون عمومًا أنه عند اندلاع الحرب استولى المستعمرون الفرنسيون على 60 بالمئة من الأراضي الأفضل الصالحة للزراعة في البلاد.

في عام 1830 بدأت عملية الاستيلاء وتشجيعها من خلال التعديلات المختلفة لقوانين الأراضي وتحديدًا في عام 1833 كانت أراضي الباي (التي كانت مملوكة لعائلة الباي، التابعة للسلطان الذي حكم الجزائر العاصمة) وأراضي "الحبوس"، التي كانت تعتبر في القانون الإسلامي على أنها غير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف، هذا النوع من الأراضي و البضائع كان مخصص للأعمال الخيرية بشكل عام في مجال الصحة

والتعليم أو حتى لاعتبارات دينية، على سبيل المثال لمساعدة المسلمين الذين يرغبون في أداء فريضة الحج، سمحت الإدارة الفرنسية للجيش بمصادرة الأراضي من الجزائريين وتسليمها مجاناً للأوروبيين (Lamchichi, 1991, p40). كذلك "قانون 1846 الذي أصدرته السلطات الفرنسية الذي ينص على أن" عدم زراعة الأرض هو سبب كاف لنزع الملكية للمنفعة العامة"، قد سمح بالفعل بمصادرة الأراضي غير المزروعة على الرغم من أن هذه الأراضي كانت دائمة التشغيل من أطراف أصحابها من سكان الريف (Lardjane, 1987, p16).

تابعت السياسة الفرنسية عملية تفتيت الأراضي الجماعية وتحويل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية من خلال التعديلات القانونية الواردة في "Sénatus-consulte" لعام 1863 وقانون "Warnier" لعام 1873. ووفقاً لـ "Boudebaba" بين 1840 و 1934 كان هناك أكثر من 972 مركز استعمار في الريف الجزائري، بينما تم سحب 1.5 مليون هكتار من أفضل الأراضي بطريقة أو بأخرى من الجزائريين و سلمت إلى الأوروبيين ليكونوا قد توجهوا إلى المناطق التي كانت فيها الأرض أكثر جرداً (Boudebaba, 1990, p49)، إن النوعية الرديئة للأرض التي تم ترحيلهم إليها، والاكتظاظ الناجم عن استبعاد هؤلاء السكان من منطقة صالحة للعيش وكذلك معدلات المواليد المرتفعة للغاية وسنوات من الجفاف، قد تسببت في مجاعات كبيرة وأوضاع كارثية، وكانت أخطر المجاعات قد بلغت ذروتها بين عامي 1944 و 1947 ودفعت العديد من الفلاحين نحو الهجرة الجماعية نحو المدن، وقد وصف "ديكلويتير وريفيردي" هذا النزوح الريفي بأنه موجة مد بشرية حقيقية (Boudebaba, 1990, p94).



الصورة رقم (4): تبين لنا عمليات ترحيل السكان من المناطق الريفية والاستلاء عليها من طرف المعمرين. المصدر: (Latta, 1989, p16).

كانت هذه المناطق هي التي شهدت لجوءاً أكبر إلى الهجرات خلال الفترة الاستعمارية، في حين أنها تأثرت بالتدمير والتهجير القسري للسكان خلال حرب الاستقلال، وشهدت أكثر من غيرها هجرات كبيرة إلى المدن،

ونتجت عنها موجات الهجرة المتتالية، خلال الحرب شملت الهجرات بالعائلات بأكملها تجاه المدن الجزائرية الكبرى، الأمر الذي أدى إلى العديد من مشاكل تخطيط المدن والتي ظهرت فيها الأحياء العشوائية، وأدى أيضًا ذلك إلى تكاثر الاختلافات الثقافية بين السكان، مما عقد التعايش اللاحق داخل البيئة الحضرية الجديدة بعد الهجرة .

6-1-2- السياسة الاستعمارية والتغيرات الاجتماعية في البيئة الحضرية خلال الفترة الاستعمارية:

لقد اعتمدت السياسة الفرنسية على استراتيجية واضحة شهدت الفصل المكاني في المناطق الحضرية فكانت تلك السياسة قائمة على أساس عرقي وعلى المستوى الاجتماعي، وكان ذلك جليا أكثر في المدن الكبيرة مثل الجزائر العاصمة. كان عدد السكان الأوروبيين لفترة طويلة أكثر من سكان الأحياء المواطنين الجزائريين المسلمين، عشية اندلاع الثورة التحريرية في عام 1954 توصلت دراسة أجراها "ديكلويتير وريفيردي" إلى أن 70% من الأوروبيين يعيشون في أحياء متجانسة عمليا بينما يعيش 24% منهم في أحياء مختلطة، وبالمقابل كانت نسبة 72% في الأحياء المتجانسة للمسلمين و 20% منهم في الأحياء المختلطة (Descloîtres, Reverdy, & Descloîtres, 1961,p39).

كذلك تبين بعض الخصائص الديموغرافية أنه كان عدد سكان الجزائر العاصمة 112 ألف أوروبي، مقابل 33 ألف جزائري فقط عام 1906، وأيام ثورة الاستقلال 1954 تضاعف عدد الأوروبيين الذين يعيشون في الجزائر العاصمة تقريبًا إلى حوالي 193 ألفًا، لكن تضاعف أيضا عدد الجزائريين الذين يعيشون في الجزائر العاصمة خمس مرات خلال هذه الفترة إلى 162 ألف (Benatia, 1978,p27).

خلال الثورة التحريرية أي حين اندلاع الثورة الجزائرية، أثر النزوح الجماعي إلى الجزائر على كل من الأوروبيين (الذين ارتفع عددهم إلى 311500 في عام 1960)، والجزائريين (558000 في نفس العام) في وقت الاستقلال، لوحظ أن جميع الأوروبيين تقريبًا قد فروا من البلاد لم يتبق سوى 33000 في الجزائر العاصمة، وأن المدن الكبرى تعرضت للعاصفة من قبل سكان الريف الجزائريين (أكثر من 911.000 جزائري في الجزائر العاصمة في عام 1966). كما يخبرنا بن عطية أن المدينة القديمة محاصرة بحزام من الأحياء الأوروبية الحديثة الجديدة، والتي كانت بدورها محاصرة من قبل انتشار مدن الصفيح في ضواحيها: "ولما كان الأوروبيون قد حاصروا القصبة بعد الاستعمار، فإن المفارقة أن المسلمين الجزائريين الذين رفضوا في الضواحي انتهى بهم الأمر إلى إحاطة المدينة الأوروبية بشبكة من مدن الصفيح، وهو وضع لعب دورًا رئيسيًا في مظاهرات ديسمبر 1960 (Benatia, 1978,p25).

هذه السياسة التي أوجدت فصل مكاني قوي في المناطق الحضرية، تمامًا كما هو الحال في المناطق الريفية. لكن كيف تمكّن العديد من المهاجرين الجزائريين من العثور على سكن في مثل هذا السياق الأليم.



صورة رقم (5): تبين سكان الضواحي في المدينة الجزائرية خلال فترة الاستعمار.

المصدر: (Latta, 1989,p28).

يؤكد "بوديبابا" أنه بحلول عام 1945، كان ثلث المسلمين الذين يعيشون في الجزائر العاصمة يعيشون في أحياء فقيرة سريعة النمو وأن هذه النسبة ارتفعت بحلول عام 1954، وكان نمو العشوائيات أقل سرعة، لكن ثلث السكان عاشوا في أحياء فقيرة في وقت مبكر من عام 1962، ويرى "ديكلويتير وريفيدي" أنه بلغ معدل الإشغال في أحياء معينة مثل القصبة متوسط 4 أشخاص للغرفة من عام 1954 وأن 5/4 من المساكن التي يشغلها المسلمون في الجزائر العاصمة كانت في حالة اكتظاظ (Boudebaba, 1990,p83)، توصل بن عطية إلى نفس النتيجة تقريبًا، وهي أن نصف الجزائريين في الجزائر العاصمة كانوا يعيشون في أحياء الصفيح أو الأحياء الفقيرة في عام 1960.

كما عمدت فرنسا إلى تطبيق سياسة العزل و الفصل السكني حيث يشهد "بوديبابا" على فصل مكاني مهم في مدينة قسنطينة، حيث تم في البداية تدمير العديد من المنازل تدريجياً لإفساح المجال لإقامة أحياء أوروبية جديدة في عام 1914، وتم تقسيم المدينة إلى ثلاث مناطق متميزة، كانت المنطقة الأولى 125 هكتارًا مخصصة للأحياء الأوروبية، والثانية 60 هكتارًا كانت مخصصة للجيش، في حين أن السكان الجزائريين الذين يتزايد عددهم بسرعة يتكدسون في مساحة 42 هكتارًا فقط، وبالتالي يمكن ملاحظة نمو الأحياء الفقيرة أيضًا وممارسة سياسة تعسفية اتجاه تلك الأحياء (Boudebaba, 1990,p100) .

كذلك كانت للسياسة الاستعمارية الفرنسية توجهها ملحوظا للفصل الاقتصادي أيضًا، عمليا جميع الوظائف الإدارية ووظائف الخدمة العامة والعاملين المتخصصين في المصانع الحديثة حيث احتكر الأوروبيون جميع الوظائف المستقرة تقريبًا التي توفر راتبًا منتظمًا، وفقًا لـ "بوديبابا" في عام 1909 كان 90% من الدخل النقدي

في أيدي الأوروبيين، وكان الدخل بالنسبة للجزائريين أقل بثماني مرات، ما ألزم العديد من الجزائريين في المدن البحث اليومي عن وظيفة غير مستقرة واللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي، ولكن قبل كل شيء اللجوء إلى التضامن بين أفراد الأسرة الممتدة نفسها وبين علاقات الجيرة للأجيال، ما مكن المهاجرين الريفيين الجدد من التكيف، ولكن بشكل سيئ في السياق الحضري، فمن خلال محاولة الحفاظ على وحدة اقتصادية أكبر من تلك التي لدى الأوروبيين التي كانت المساعدة المتبادلة وتكاثر مصادر الدخل تمكن سكان المدن الجدد من التكيف مع سياق مصادر الدخل غير المستقرة، لأنه أصبح بالنسبة لهم الدخل النقدي ضرورياً في المناطق الحضرية.

لم تتوقف السياسة الاستعمارية عند الفصل السكني والسياسي والاقتصادي فقط، بل عنت أيضا الفصل الثقافي، لأن الجهل باللغة الفرنسية كان له مخلفات واضحة في العديد من مستويات الحياة الاجتماعية، على وجه الخصوص في البيئة الحضرية، لذلك في وقت الاستقلال اتسم المجتمع الجزائري بوجود تفاوتات وانقسامات اجتماعية قوية للغاية، لا سيما التفاوتات العرقية والثقافية التي كانت نتيجة أكثر من 130 عاماً من الاستعمار، فكل ما عملت عليه السياسة الفرنسية كان له آثار مضرّة جداً للمجتمع الجزائري أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال.

6-1-3- السياسة السكنية الاستعمارية إبان الثورة التحريرية (1954-1962):

كانت حرب الاستقلال طويلة وشاقة بالنسبة للجزائريين، بالإضافة إلى كونها مميتة بشكل كبير، يقدر عدد القتلى عمومًا بما لا يقل عن مليون ونصف حالة وفاة، وغالبًا ما يتم احتساب الوفيات العنيفة فقط وليس تلك الناجمة عن تدمير سبل العيش، قُدّر "ميشيل روكار" الذي كان وقتها موظفًا حكوميًا في الإدارة الفرنسية أن أكثر من 500 طفل يموتون يوميًا في معسكرات التجميع نتيجة لتدهور كبير في نظامهم الغذائي، التهجير القسري للسكان واستيطانهم في معسكرات إعادة التجميع تضم ما لا يقل عن مليوني شخص (Bourdieu, sayad, 1964,p13). كما ذكر العديد من الكتاب أن مئات الآلاف من الأسرى أسرههم الجيش الفرنسي وعدة مئات الآلاف من اللاجئين الذين حاولوا اللجوء إلى البلدان المجاورة، دمرت فرنسا أيضًا عددًا من الموارد الاقتصادية: غابات، مواشي، محاصيل.... الخ.



الصورة رقم (6): تبين معسكرات تجمع السكان في شرق الجزائر .

المصدر: (Latta, 1989,p18).

فيما يتعلق بهذه الفترة التاريخية سنقوم بتقديم بعض السياسات والخطابات الواردة في مخطط قسنطينة وخطة تحسين السياسة الريفية، وكذلك المحاولات الأخيرة للسياسة الاستعمارية من حيث التخطيط الحضري والسكن، منها خطاب "سايجوت" (مدير الأشغال العامة) يتحدث فيه بالتأكيد على أن مسألة الإسكان هي الشغل الشاغل للإدارة الفرنسية التي تعمل لصالح السكان الأكثر تواضعاً والأكثر ضعفاً والمحرومين، حيث قال: "السكن هو أحد الأركان الأساسية للخطة، لأن المبنى يتيح توزيع الأجور التي ستفق لصالح الصناعات الاستهلاكية، فهو حجر الأساس لأن تصنيع البلد لن يتحقق إلا إذا تم اعادت الاستهلاك للسكان و تم تعديلها بشكل عميق وتوجيهها بشكل خاص نحو جميع الأشياء المصنعة، التي تشجع امتلاك مسكن حديث وإمكانية الحصول عليه" (Lalonde, 2010,p34) .

من خلال برنامج تحسين المساكن كانت الأهداف المنشودة للسياسة الاستعمارية هي خلق أكثر من 400000 فرصة عمل في غضون خمس سنوات وإيواء مليون شخص في القطاع الحديث، علاوة على ذلك، فإن سياسة الإسكان هي "عامل من عوامل التطور الاجتماعي وذات أهمية قصوى، لأن الإسكان الحديث والصحي هو الشرط الذي لا غنى عنه لتحول بشري موجه نحو توحيد المجتمعات وبالتالي الاستقرار الاجتماعي.

عملت فرنسا على تحقيق التوازن الإيجابي الذي جسد نوعاً ما حيث : تم بناء 21600 مسكن في عام 1959، وتم تمويل 28900 مسكن لعام 1960، ويصل تشييد المساكن الحديثة 67000 مسكن في عام 1963، تنص الخطة على بناء ما بين 220 ألف و 350 ألف وحدة سكنية في خمس سنوات لعام 1963، مما يجعل من الممكن تحقيق هدف إسكان مليون شخص، كما أصرت على الطبيعة الاجتماعية للإسكان الحديث: أكثر من 80% من المساكن الحديثة مخصصة للفقراء لثلاثة أنواع مختلفة: الأولى إسكان "شبه حضري" (3 غرف ، مساحة 33 م² ، بتكلفة 7000 فرنك) تمثل 30% من المساكن الجديدة ، الثانية "مليون" سكن

(3 غرف ، 41 م 2 بتكلفة مليون فرنك) والتي تمثل 33% منها، والثالثة H.L.M (3غرف ، مساحة 51 م 2 ، 20 إلى 30000 فرنك) تمثل حوالي 30%. و يؤكد أن 13% من المساكن الجديدة مخصصة في الواقع للطبقة الوسطى، وكان هناك 80% من المساكن الحديثة المخصصة للفقراء (Lalonde,2010,p36).

باختصار توسع بناء مساكن حديثة كما وضعت فرنسا السياسة السكنية في خدمة الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية، لقد حددت لنفسها هدفاً يتمثل في تحسين الإسكان للفئات الأكثر تواضعاً، وضمان التنمية الاقتصادية لأفقر المؤسسات، وخلق وظائف جديدة وتسريع تنمية الأسر لتعزيز الروابط الوثيقة بين المجتمعات والمشاركة بقوة في تحديث البلاد والتغاضي عن الكيان الاستعماري.

6-1-4- سياسة التهجير القسري من المناطق الريفية نحو معسكرات التجميع في المدن الكبرى:

لجأ الاستعمار الفرنسي إلى سياسة التجميع وإقامة المحتشدات من أجل تعطيل الثورة التحريرية وفصلها عن بقية السكان للحد من الدعم المادي والغذائي والبشري للثورة، ظهر التجميع في عام 1955 وحدث أول تسارع للعملية في عام 1957 وكان عام 1958 بداية التطبيق المكثف لهذه السياسة، عرفت المحتشدات عدد قليل من الرجال البالغين وخاصة النساء والأطفال، والأطفال دون سن 15 عاماً يمثلون عموماً أكثر من نصف العدد الاجمالي (حالة مقلقة حيث يوجد 900 طفل من أصل 1200 شخص بالغ)، تسببت جميع عمليات التهجير في بتر جزئي أو كلي لوسائل عيش السكان الجزائريين حيث تقع المجموعات دائماً بالقرب من موقع عسكري وتحيط بها عموماً الأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة، كانت غالبية المنازل المخصصة للمحتشدات مبنية من نفس مواد المنازل التي تركوها وهجروا منها، ولكنها أصغر حجماً وبدون مباني خارجية وتم بناء بعض المساكن بمواد حديثة ولكن غير لائقة للعيش.

بالنسبة للسكان الرحل الذين يبلغ عددهم حوالي 150 ألف شخص، فإن الوضع أكثر صعوبة بالنسبة لهم لقد أجبرهم التوطن على التخلي عن قطعانهم، وهي الوسيلة الرئيسية للعيش واجبروا على بيع القطعان والبطانيات بأسعار زهيدة للغاية لضمان المعيشة اليومية في المخيمات أو سلبت منهم. كما جعلت المخيمات ممنوع تربية الماشية العائلية الصغيرة بالرغم من أنها كانت مصدر دخل ونظام غذائي متوازن وحيد، أدى هذا لسوء التغذية المزمن الناتج عن ذلك إلى زيادة معدلات وفيات الرضع "لوحظ: عندما تصل المجموعة إلى 1000 شخص يموت طفل هناك كل يومين" (Lalonde,2010,p41).

كانت هذه الكارثة معمرة على كل الجزائر مما يعني أنه لا بد أنه كان هناك حوالي 500 طفل يموتون كل يوم في معسكرات إعادة التجميع، ولكن هذه الحالة لم تقتصر فقط على السكان الجزائريين بل مست الكارثة

أيضا المواشي، حيث يتم خلع التربية التقليدية بشكل عام في بعض الأحيان تمنع السلطات العسكرية تمامًا جميع عمليات التكاثر، وفي حالات أخرى يؤدي الترتيب الجديد للبيئة إلى اختفاء نصف القطيع على الأقل، كل هذه القيود جعلت ممارسة الزراعة التقليدية صعبة بشكل خاص وتسببت في الاختفاء الفعلي لتربية الماشية، مما أدى إلى تدمير التوازن الذي كان يقوم عليه الاقتصاد الجزائري.

كان "جي سي ريفيردي" قد أصدر بالفعل تحذيرًا خطيرًا، بعد أن أجرى في عام 1961 في الجزائر مسوحات في الأحياء الحضرية حيث كان يوجد إسكان حديث، يصف صورة قاتمة إلى حد ما في "ديار الشمس" Diar-es-Schems ، تم بناء مليون مسكن من سنة 1959 إلى 1962 ، على سبيل المثال كان 36 من أصل 42 مسكنًا في حالة اكتظاظ مزمن بعد بضعة أشهر فقط من وصول السكان الجدد، وهو أمر مؤلم بشكل خاص للنساء اللواتي يجدن صعوبة في الاستمرار في احترام الأعراف الاجتماعية والثقافية التي اعتدن عليها، تجاهلت سياسات الإسكان والتخطيط العمراني دراسة السياقات والظروف الاجتماعية الخاصة ونُفذت بهدف ربحية والادخار المالي.

كتب "ريفيردي" عن العواقب المعاكسة للسياسة السكنية الاستعمارية قائلا: "الركود أو التدهور في إنتاجية العمال الذين يعيشون في ظروف لا تطاق على نحو متزايد، ظهور ظواهر الأمراض الاجتماعية الناتجة عن الانهيار السريع لمجموعات الأسرة، جنوح الأحداث، والتشرد والدعارة، والأمراض العقلية، وما إلى ذلك من مولدات التوتر والاضطراب والأزمات الاجتماعية الخطيرة، في بعض الأحيان أكثر من أفراد الأسرة البالغين سيكون الأطفال الصغار الذين ولدوا وترعرعوا في مثل هذا السكن هم الذين سيتأثرون بشكل دائم، سيتم استهلاك المساكن لفترة طويلة وسيستمر المجتمع في تحمل التكلفة الاجتماعية لازدحامهم واكتظاظهم وعدم كفايتهم، لذلك لا يمكن الادعاء أنها مشاريع فيما يتعلق بالتنمية، بل تم إنجازها لأغراض سياسية لمصلحة الاستعمار (Claude, 1963, p13).

يلاحظ "بورديو" أيضا أن نوعية الحياة كانت أفضل بشكل عام في الأحياء الفقيرة منها في الإسكان الحديث، أدى تخصيص السكن بغرفة أو غرفتين فقط إلى صعوبة في اتخاذ القرار: الاكتظاظ ، للاستمرار في تقاسم سعر إيجار، أو تركيز جميع الأعباء المالية في راتب واحد، وهو أمر بعيد عن السهولة في سياق غياب العمالة المنتظمة والدخل المستقر (Bourdieu, 1964, p153).

6-2- السياسة السكنية في عصر الإدارة الذاتية العفوية (1962-1964):

في هذه الفترة بعد نيل الاستقلال وطرد الاستعمار الغاشم، تولت الدولة الجزائرية الجديدة كما سنرى زمام الأمور عملياً دون تغيير المبادئ التوجيهية الرئيسية للسياسة الاستعمارية الفرنسية، عادت المعتقدات والعادات وأنماط الاجتماعية واثم عادت العائلات إلى أولويات الدولة الجزائرية دائماً باسم الحرية والتقدم والحدائة والتتمية الاقتصادية، ولكن أيضاً باسم الأمة والاشتراكية، وظهر هيمنة نموذج تنظيم الأسرة النووية والاختفاء التدريجي للروابط القوية التي يتم الحفاظ عليها مع الأسرة الممتدة والتعايش بين الأجيال.

تضاعف عدد الجزائريين الذين يعيشون في الجزائر العاصمة عملياً في أقل من ست سنوات ليرتفع أكثر في عام 1966، اختار العديد من سكان الريف المشردين الذين لم يعد لديهم أرض أو منازل أو ماشية تجربة حظهم في المدينة، من المقدر بشكل عام أن أكثر من 300000 منزل قد تركها المستوطنين السابقين، بما في ذلك 100000 على الأقل لمدينة الجزائر وحدها (ذهب بعض الكتاب إلى حد اقتراح عدد 190.000 للجزائر العاصمة وحدها) (Boudebaba, 1992, p55).

خلال السنوات الأولى من الاستقلال «العقارات الشاغرة» التي هجرها الأوروبيون أصبحت الدولة مالكة لها حيث قدرت (125000 مسكن من أصل 167000 مسكن تقع في الجزائر العاصمة)، أي ما يقرب من 71٪ من سوق الإيجارات بالكامل في العاصمة أصبحت الدولة أيضاً مالكة 80 ٪ من محفظة الأراضي في قسم بتأميم الأراضي التي تخلى عنها الأوروبيون (Safar-Zitoun, 1994, p6).



الصورة رقم (7): تبين مرافق المدينة الاستعمارية في الجزائر.

المصدر: (Boutabba, Farhi, & Mili, 2014, p8).

ومع ذلك فإن السكان الذين يقيمون في الأحياء المكتظة بالمدينة القديمة وأولئك الذين استقروا في الأحياء الفقيرة، بالإضافة إلى الموجة الكبيرة من المهاجرين الريفيين الجدد، لم يتمكنوا من رؤية الأحياء الأوروبية القديمة

فارغة دون إغراء لملء هذا الفراغ، يسرد العديد من المؤلفين هذه الحلقة الحضرية في تاريخ السنوات الأولى للاستقلال، يستحضر بن عطية أن هذه المساكن المهجورة الواقعة في أحياء مفضلة تاريخياً، كانت مأهولة بسكان من أصول وظروف اجتماعية متنوعة للغاية حيث قال:

" أدى رحيل الأوروبيين إلى تحرير مخزون مساكن كافٍ غالباً ما يشغل سكان الريف الشقق التي تم تحريرها من طرف سكان الريف الذين وصلوا حديثاً إلى الجزائر العاصمة، وطالما ظل يلزمهم شعار "كل الجزائريين متساوون"، والذي حفزه سقوط الإدارة الاستعمارية وإلغاء الامتيازات الممنوحة للأوروبيين، دون مراعاة مكانة الأماكن وكثيراً ما يتجاهل التشريعات السارية".

ولم يكن بوسع الدولة الجزائرية التدخل أنا ذاك في تنظيم القطاع السكني أو على الأقل توزيع السكنات بما يتناسب مع المواطنين، ويقول "بوحبة محمد" بهذا الصدد "المساكن الحالية التي هجرها الفرنسيون إلى حد كبير، كان يجب أن يشغلها السكان الأصليون وهي الآن تُدار بطريقة فوضوية، إن الدخل المنخفض وعادات السكن المجاني المتجذرة في أذهان السكان من أصل ريفي لم تسهل تحصيل الإيجارات التي يمكن أن تشكل مصدر تمويل لبرامج التنمية الحضرية للإنشاءات الجديدة" (Bouhaba,1998,p52). وفي حالة غياب السلطات بسبب الانشغالات السياسية والعسكرية سعت العديد من الأسر التي تنتمي إلى نفس الأسرة الممتدة إلى إعادة تجميع صفوفها من خلال احتلال واستيلاء على مساكن مهجورة تقع بالقرب من بعضها البعض، استخدمت هذه الممارسة على نطاق واسع في الأحياء الفقيرة كاستراتيجية لمضاعفة مصادر الدخل في سياق عدم الاستقرار السياسي واقتصادي، وتم الاستيلاء غالباً على ما كانت تحتفظ به العائلات التي استقرت مؤخراً في المناطق الأوروبية القديمة، لذلك لا يبدو أن الاستيطان في المساكن "الحديثة" كان له تأثير التسبب التدريجي في اختفاء المساكن القديمة، لكن قبل المتابعة، دعونا نؤكد أن الاحتلال "الفوضوي" للمساكن المهجورة لم يكن فقط من عمل السكان المتواضعين والمحرومين، وكما يذكر "أكتوف"، فإن ضباط الجيش والحزب وكبار المسؤولين في النظام حاولوا أيضاً احتكار أكبر عدد ممكن من هذه التسهيلات، من أجل مصلحتهم الشخصية ولا سيما أفخمها (Aktouf,1989,p139).

في هذه الفترة بالرغم من استقلال الجزائر عاش سكان المدن الجزائرية في حالة اكتظاظ مزمن شديد واكتظاظ في الأحياء القديمة والأحياء الفقيرة، لقد فقد المهاجرون الريفيون مؤخراً كل شيء بشكل عام خلال الحرب ولم يكن لديهم مكان للعيش فيه إلا إذا تحتم الأمر للعيش مع أخ أو ابن في شقة من غرفتين أو ثلاث غرف، كان امتلاك وحتى شغل أكثر من مسكن واحد من قبل فرد واحد من بين هؤلاء السكان أمراً لا يمكن تصوره أي شبه

مستحيل، من ناحية أخرى كانت النخبة الجزائرية الجديدة تتمتع بامتيازات في كثير من الأحيان يمتلكون أكثر من مسكن أغلبها تم إعادة بيعها لاحقاً والاستفادة من المضاربة.

6-3- السياسة السكنية في فترة التأميم والتخطيط الاقتصادي (1965-1979):

في هذه الفترة كانت الدولة الجزائرية لاتزال فتية برئاسة الرئيس الراحل هواري بومدين بقيادة الحزب الواحد، استمر الخطاب الاشتراكي للإدارة الذاتية الذي شجعه الرئيس الأسبق بن بلى في البداية لصالح التنمية الاقتصادية، من خلال اشتراكية دولة شديدة المركزية، تهدف إلى تطوير قطاع عام قوي باعتباره ناقلاً للصنيع، تم الاختيار لتطوير قطاع الصناعات الثقيلة وإعادة توجيه القطاع الزراعي نحو الزراعة الصناعية الموجهة نحوه التصدير للمساعدة في تمويل وتطوير هذه الصناعات التي تحتاج إلى الكثير من رأس المال.

تأثر هذا الاختيار بشدة بنصيحة الخبير الاقتصادي "دي بيرنيس" الذي نصح الحكومة في عامي 1966 و 1967 والذي كان لديه أطروحة مفادها أن التصنيع السريع يعني ضمناً تفضيل ما أسماه "التصنيع الصناعي" (Boudebaba, 1992, p75)، يعتقد هذا الاقتصادي أن تطوير نوع معين من الصناعة له تأثير في تشجيع تطوير الصناعات الثانوية، مما يجعل من الممكن خلق المزيد من فرص العمل وخلق المزيد من الثروة، من الواضح أن تأثيرات تطبيق هذه النظرية كانت على أقل تقدير مبالغ فيها وأن الأهداف لم تتحقق في الواقع، بسبب غياب الآلات والمواد الخام في ظل الصراعات العالمية في ذلك الوقت وعلى المستوى المحلي أيضاً، ولم يتم خلق سوى عدد قليل جداً من الوظائف، وكان معظم الخبراء قد هاجروا من الجزائر إلى أوروبا بحثاً عن مصالحهم في مجال الصناعات، كما أن إنتاجية هذه الصناعات كانت مخيبة للآمال ولم تقل بشكل كبير من النقص خاصة في مواد البناء.

هذا الوضع كان له تأثير على ضراوة أزمة الإسكان حيث تم في الواقع تهيمش الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، بالإضافة إلى ذلك فإن خيار الانتقال نحو الزراعة المكثفة المعدة للتصدير خاصة إلى فرنسا زاد من تعرض البلاد لتقلبات الأسعار عشرة أضعاف لا سيما خلال فترات التوتر مع فرنسا أو عدم الاستقرار السياسي، بين عامي 1962 و 1979، بينما زاد عدد السكان الجزائريين الضعف، زادت كمية المساكن المتاحة بنسبة 10% فقط، يسير "Boudebaba" في نفس الاتجاه مع البيانات خلال فترة أقصر، ويخلص إلى أنه بين عامي 1966 و 1975 عندما زاد عدد سكان الحضر بنسبة 40%، زادت كمية المساكن المتاحة بنسبة 1.3% فقط، ويقدر أنه في وقت مبكر من عام 1966 وفقاً للبيانات الرسمية أنه وجد بالفعل نقص قدره 300 ألف وحدة سكنية (2.28 مليون أسرة لكل 1.98 مليون وحدة سكنية متاحة، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون

في حالة سيئة للغاية)، ويقدر أنه في عام 1979 في نهاية عهد بومدين بلغ العجز السكني (حتى مع احتساب من هم في حالة سيئة) أي 1.2 مليون وحدة سكنية (Boudebaba, 1992, p59).

وحسب المعطيات المتعلقة بالتخطيط العمراني لهذه الفترة التاريخية، سنلقي نظرة على بعض البيانات النوعية حول تطور حجم المساكن ومعدل إشغالها، في عام 1966 وفقاً لـ "بنماطي" وجد أنه من بين 1.98 مليون مسكن قائم كان 50% منهم فوق 30 عاماً، و 80% لديهم 3 غرف أو أقل (34.6% كان لديهم غرفة واحدة، 34.2% لديهم غرفتين، 18.1% لديهم 3 غرف، فقط 8.5% من المساكن بها 4 غرف، و 48% كانت في حالة اكتظاظ)، وكمؤشر لاحظ أنه يمكننا التحدث عن الاكتظاظ بمجرد أن يعيش ثلاثة أشخاص في مسكن من غرفة واحدة، وخمسة أشخاص لشقة من غرفتين وسبعة لشقة من ثلاث غرف وتسعة لشقة من أربعة (Lalonde, 2010, p76).

أيضاً في 1979 توصل "بوحبة" إلى نفس الاستنتاجات، وهي أن متوسط معدل الإشغال لكل مسكن (TOL) كان 8 في عام 1977 وأن متوسط حجم المساكن كان دائماً أقل من غرفتين ونصف الغرفة خلال هذه الفترة (Bouhaba, 1988, p58)، كما نجد "نورا صمود" من جهتها، أشارت إلى أنه حتى في عام 1977 كانت 60% من المساكن تحتوي على غرفة واحدة أو غرفتين فقط، وأن أكثر من 83% لا تحتوي على أكثر من 3 غرف، إذا كانت بياناتهم صحيحة يجب أن نتوصل إلى استنتاج مفاده أن كمية المساكن المكونة من 3 غرف أو أقل قد انخفضت بنحو 4% في 13 عاماً، مما يشير إلى تحسن طفيف في حجم المساكن المتاحة، وهي منقوصة يتم تخفيفها عن طريق الزيادة في متوسط معدل الإشغال (Lalonde, 2010, p76).

أدى الانفجار في تكاليف البناء خلال هذه الفترة إلى تهميش الأسر ذات الدخل المنخفض من سوق الإيجار السكني، بالرغم من الزيادة الطفيفة في عدد المساكن المكونة من ثلاثة غرف أو أكثر خلال هذه الفترة فإن زيادة الفجوة في الحاجة إلى السكن كانت عائقاً كبيراً بالنسبة للأسر الجزائرية والدولة الجزائرية في هذه الفترة، فالسكن باعتباره أحد الوسائل المميزة للتمايز الاجتماعي في الجزائر فإن امتلاك السكن الملائم يعتبر عاملاً له تأثير كبير على تنظيم "سوق الزواج": الأسرة المختلطة المكعدة في شقة تتخفف قيمتها اجتماعياً وعلى هذا النحو يتم رفضها أثناء عروض الزواج (Addi, 1999, p88).

كما أن الزيادة الطفيفة في متوسط حجم المساكن قد قابلها انخفاض معدل الوفيات والزيادة الكبيرة في متوسط العمر المتوقع، بينما عند الاستقلال كان التعايش بين الأجيال من ثلاثة أو أربعة أجيال في نفس السكن، وزادت الزيادة في متوسط العمر المتوقع في سياق نقص المساكن هذه تفاقمت أزمة السكن وأصبحت الظاهرة عسيرة بالنسبة للدولة في هذه الفترة (Safar-Zitoun, 1997, p26).

الشيء الأكثر تأثيراً في أزمة السكن في الجزائر، أنه لم يتم إنشاء وزارة الإسكان والتعمير حتى أبريل 1977 وبحسب "بلقايد أبو بكر"، كما كتب في المقدمة لكتاب "بن ماطي" عندما كان أميناً عاماً لهذه الوزارة في عام 1981، كان هدف هذه الوزارة هو "إنشاء مراكز نشاط تخلق ثروة تجاه قلب ووسط البلاد"، وضمن خطط التنمية تم العثور على التوجيهات الرئيسية المتعلقة بالإسكان لهذه الفترة حتى عام 1977 (Benmatti, 1982,p9).

في هذه المرحلة تجاوزت التكاليف إلى حد كبير التوقعات التي لم تأخذ في الاعتبار حسب الأسباب التي تتمثل في الزيادة الهائلة في أسعار المواد التي يتم استيرادها بشكل متزايد كما أن الثقل البيروقراطي وتركيب احتكار الدولة لاستيراد هذه المواد، أدى إلى تباطؤ كبير في الانشاء، كما تم تخصيص جزء كبير من المبالغ المخصصة لقطاع الإسكان والتشييد مخصصة لاستيراد وحدات مسبقة الصنع والتقنيات الحديثة ... ولم تستخدم بشكل مباشر لبناء المساكن.

ومن هنا نستخلص أن السياسة السكنية والتخطيط الحضري عانت الأمرين، الأول: كان متعلق بضعف الهيكل التنظيمي والتخطيطي والانجازي بمختلف الأسباب، فكانت الرغبة من الإسكان الحديث أن يفضي إلى تطوير تنظيم الأسرة النووية وتم بناء الإسكان مع وضع ذلك في الاعتبار، لكن بدون جدوى، فهذا ما أفضى إلى الأمر الثاني: فإن حالة النقص في المساكن وارتفاع تكاليف البناء اضطر غالبية السكان إلى الحفاظ على التعايش بين الأسر الممتدة من خلال زواج الأطفال حتى في المناطق الحضرية والعيش في مساكن لا تتكيف بأي حال من الأحوال مع هذا النوع من النظام، والتي كان لها تأثير حتمي على تدهور المخزون الإيجاري، حيث كان للاكتظاظ المعم على نحو متزايد في بعض الأحياء تأثير في تفضيل استمرار ظاهرة العشوائيات في السكن وأحياء الطبقة العاملة في المدن الجزائرية الكبرى، هذا ما أرهق سياسة الإسكان في الجزائر بانعكاسها سلباً على حياة المواطنين بسبب الضعف المحيط بها من كل الجوانب.

6-4- السياسة السكنية في فترة العقد الأسود للإسكان الاجتماعي خلال الأزمة الوطنية والتغيرات الحديثة في الجزائر (1980-1998) :

عندما توفي الرئيس بومدين عام 1979، اجتمعت سلطات الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني لمناقشة اختيار رئيس على البلاد، تم طرح مرشحين، أحدهما من قبل الإصلاحيين، على اليسار والآخر من قبل المحافظين، اتفقت التيارات المختلفة على منح الرئاسة للشاذلي بن جديد.

في هذا العنوان سنكون أكثر اهتماماً بالتأثيرات الجديدة للسياسات السكنية على مسألة الإسكان، سنرى من بين أمور أخرى، ما يعنيه الانتقال من "عقيدة الإسكان الاشتراكي" إلى العقيدة القائمة على فكرة "الإسكان

الاجتماعي"، سئرى كيف تم تنفيذ خصخصة الإسكان العام وتدمير وإعادة إعمار الحي الشعبي رياض الفتح وتحويله إلى مركز أعمال جديد وهو المشروع الرئيسي الذي تم تنفيذه في ذلك الوقت، سوف نركز أيضا على كيف تم إعادة توطين سكان الأحياء الفقيرة في مخيمات انتقالية أو عن طريق إجبارهم على العودة للاستقرار في مناطقهم الأصلية.

6-4-1-برنامج خصخصة الإسكان العام وملكية المنازل:

كما رأينا سابقاً، كل الأرض والمصانع والمساكن التي تخلى عنها الأوروبيون في وقت الاستقلال أصبحت ملكاً للدولة تحت مصطلح "ممتلكات شاغرة"، نجد أن "Benachenchou" ادعى أنه في عام 1980 من بين 2.075.000 مسكن قائم كان هناك مليون مسكن كانت قديمة جداً وفي حالة سيئة، كذلك قدر سفر زيتون أنه في عام 1966 أنه قد تم تحصيل 40% فقط من الإيجارات من قبل الدولة وأن هذه النسبة ارتفعت إلى 28% في عام 1981، كانت هذه العقارات الشاغرة باهظة الثمن وتكسب القليل جداً بالنسبة للدولة، فقد قررت الحكومة في عام 1981 البدء بخصخصتها (Safar-Zitoun, 1997,p175).

تم استخدام سياسة جديدة تنص بأن الحرية الحقيقية تنطلق من خلال الاعتراف بملكية السكن، كان برنامج ملكية المنازل يستهدف المستأجرين، حيث يعرض عليهم تسليم المساكن العامة بسعر بنائه أو حتى أقل من ذلك، لذلك تم بيع المساكن العامة بسعر أقل بكثير مما هو موجود في السوق الحرة، يؤكد "بوديبابا" أن معظم المساكن العامة بيعت بخمس إلى عشر مرات أقل مما كان يمكن بيعه في السوق الحرة (Boudebaba,1992,p249).

من جانب آخر اعتبر "سفر زيتون" أنه كان من الممكن إعادة بيع المساكن العامة المكتسبة في أحياء معينة بما يصل إلى 25 ضعف الحصة الأولية: حيث صرح "لقد حسبنا الفرق بين أسعار الاستحواذ المدارة وتلك التي تمارس في السوق الحرة وصلت في المتوسط إلى 12 ضعف الحصة الأولية، ولكن يمكن أن تكون ما يقرب من 25 مرة من هذه الحصة لبعض المساكن الواقعة في المناطق المركزية ومرتفعات المدينة" (Safar-Zitoun,1994,p16).

تساءل العديد من الباحثين حول هذه السياسة، لماذا لم يقفز مستأجرو المساكن العامة على هذه الفرصة بشكل كبير من أجل خصخصة المساكن التي يسكنونها، فكانت معظم الإجابات كالتالي: أولاً، لأن المستأجر كان مطالباً كشرط مسبق بسداد كل الإيجار المتأخر (للعديد من العائلات، وهذا يعني ضمناً عدة سنوات سابقة أو عقود من التأخير)، هذه الأسعار كانت مثيرة للقلق و للاهتمام لعدم ملائمتها أغلبية إكمانيات المواطنين، بعد

ذلك فقد العديد من المستأجرين الرغبة في أن يصبحوا أصحاب عقارات خاصة لأنه بعد دفع الإيجارات المتأخرة وشراء المسكن سيجدون صعوبة في العثور على مبالغ إضافية لإصلاح أو تجديد أو تمديد المسكن الذي كان في كثير من الأحيان في حالة سيئة أو صغير جدا، وكان معظم وجميع السكان تقريبا يعانون من الضيق في تلك المساكن، كما ساهم الإيجار المجاني الفعلي للمراحل السابقة الذي مكن المستأجر من تحمل السكن في جعل فكرة أن يصبح جميع الساكنين هم الملاك، خاصة وأن مثل هذا الاستثمار لم يكن مخططاً له في كثير من الأحيان، كما اعتبر الكثيرون أن الإيجار المجاني حق غير قابل للتصرف، يعتبر العديد من المؤلفين أن هذه العملية أثارت تساؤلات حول العقد الاجتماعي الضمني على أساس تقاسم غنائم الحرب التي طالت جميع العائلات واعتبروا أن السكن تعويض للحياة المأساوية أيام الاستعمار.

اعتمدت السياسة السكنية خلال هذه الفترة على العديد من الإجراءات القانونية من بينها القانون الأولي لعام 1981 الذي يحظر على الفرد حيازة عدة مساكن أو مباني مهنية في وقت واحد، كما يحظر أيضا إعادة بيع مسكن تم الحصول عليه من القطاع العام لمدة خمس سنوات، ومع ذلك لم تتمكن هذه السياسة أبداً التحقق من الحيازة التراكمية للمساكن العامة والمعاقبة عليها. (Safar-zitoun, 1994,p20).

لم ينجح حظر إعادة بيع هذه المنازل لمدة خمس سنوات في كبح ممارسات المضاربة التي أصبحت أكثر رسمية في هذه الفترة، ليس من جانب التعدي على القانون لكن بالاعتماد عليه كليا لتصبح ممارسة شرعية، هذه الخطوة جاءت كرد على التجاوزات التي استغلت الوضع الإداري المنهك في تلك الفترة، حيث تم جمع ثروات هائلة بهذه الطريقة عام 1986، كذلك للإسراع بخصخصة المساكن التي لم تحقق النجاح المتوقع، كما ألغى القانون الجديد أحكام المناهضة للمضاربة والميراث.

لذلك أصبح من الممكن الحصول على مساكن عامة وإعادة بيعها في اليوم التالي بشكل قانوني تماماً، وبعده أضعاف سعر الشراء، وأصبح من الممكن أيضاً الحصول على مثل هذا المسكن بالنسبة لعائلة منخفضة الدخل لديها منزل واحد فقط بشكل قانوني، من ناحية أخرى لم تكن مثل هذه العملية إيجابية بالنسبة لعائلات الفقيرة، حيث لم يكن الأمر سهلاً على هذه العائلات وكان عليهم أن يدفعوا أكثر من السعر الذي بيعت به المساكن في المرة الأولى، أما بالنسبة لشخص ثري يمتلك أو يستأجر العديد من المساكن ويبحث عن استثمارات في هذا المجال يمكن من خلال القوانين الجديدة أن يجلب الكثير من المال ويحقق الأرباح بسرعة، حيث كانت صفقة حقيقية فهي بمثابة الجنة التي يحلم بها جميع هواة المضاربة العقارية، في الواقع فإن "التسييل" غير المكتمل لمخزون المساكن وضعف العرض العام للإسكان، والاحتفاظ الإداري الانتقائي بأرض البناء، جعلت

احتمالات أرباح المضاربة مثيرة للغاية، حيث كانت مساكن القطاع العام التي يتم شراؤها بأسعار مدارة منخفضة للغاية، ويتم إعادة بيعها بسعر يتراوح بين 15 و 30 ضعف سعر الشراء في السوق (Lalonde,2010,p99)

أفاد "سفر زيتون" و "صغروي دوفرسن"، أنه من أسباب وجود فجوة كبيرة بين الأسعار التي تفرضها الدولة لشراء أراضي البناء والمساكن العامة وتلك الموجودة في السوق الحرة، أن سندات البيع الرسمية للقطاع الخاص تحدد هذه الأسعار، و أن الممارسة المستخدمة دائماً تقريباً عند بيع الأراضي أو المساكن بين الأفراد هي الإعلان بشكل منهجي عن مبلغ بيع أقل عدة مرات من المبلغ المدفوع بالفعل (التستر عن المبلغ الحقيقي لتفادي الضريبة والرقابة على الفوائد) لتقليل ضرائب الملكية التي يجب دفعها (Safar-Zitoun, 1997,p202).

6-4-2- سياسة السكن الاجتماعي كألية لخلق التوازن في المجتمع:

في هذه المرحلة استمرت الدولة في بناء عدد معين من المساكن الاجتماعية العامة خاصة بين عامي 1980 و 1984، والتي سمحت السياسة في ذلك الوقت بإعادة بيعها للمستأجر. في عام 1980، تم إنشاء المركز الوطني للدراسات والإنجاز في تخطيط المدن (C.N.E.R.U.) ، كانت هذه المنظمة معنية بمراعاة أكبر البيانات الاجتماعية والاقتصادية لتطوير خطط جديدة في مجال السكن والإسكان وتخطيط المدن، لكن بحسب "نسيمة إدريس" لم تكن هذه المؤسسة قادرة على فهم تعقيدات الواقع الحضري والتغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع، ولم تكن قادرة على السيطرة على الظواهر الديناميكية للواقع الحضري (Dris, 2002,p119).

في هذا السياق من النقص في المساكن كان الطلب لا سيما من الأشخاص الذين كانوا بالفعل يملكون أكثر من سكن مناسب أو لديهم بالفعل عدة منازل في منافسة قوية للحصول على سكن اجتماعي، لا سيما أنه يمكن شراؤه بسعر منخفض جداً وإعادة بيعها بسرعة في السوق الحرة، على الرغم من أنه من الناحية النظرية مخصص للعائلات التي هي في أمس الحاجة إليه، فقد تم استبعاد هذه الأخيرة عملياً من تخصيص السكن الاجتماعي، والسبب الرئيسي لذلك هو أن الحصول على مثل هذا السكن ينطوي على ممارسة لعبة البيروقراطية حيث لعبت القواعد غير الرسمية دوراً هيكلياً وثقافياً واسع الانتشار، وخاصة في مجال تخصيص المساكن وهو أمر استراتيجي بامتياز لندرته، ووفقاً "لبودبابا" فإن الأسر ذات الدخل المنخفض كانت في الواقع مستبعدة عملياً من تخصيص مثل هذه المزايا للسكن حيث لم يكن لديهم وسيلة للوصول للمطالبة بالسكن أو الانخراط في ممارسة البيروقراطية (Boudebaba,1992,p240) .

كانت العائلات التي هاجرت مؤخرًا من المناطق الريفية في وضع غير موات أيضًا، حيث كان لديهم بشكل عام عدد أقل من الروابط الاجتماعية التي يمكن استخدامها لصالحهم وكانوا أقل اعتيادًا على التعامل مع المجتمع الجديد و البيروقراطية الحضرية، والتي تعني في الجزائر معرفة كل من القواعد الرسمية و القواعد غير الرسمية التي تسمح لموظفي الخدمة المدنية بالاستفادة من "الريع الظرفية"، كان سكان العشوائيات في الواقع مستبعدة من برنامج ملكية المنازل لأن الهدف كان ممارسة العزل و الفصل على هؤلاء الناس، حيث تم نقل سكان مدن الصفيح المزعجة إلى مراكز انتقالية، مثلاً على ذلك حالة مخيم البير في قسنطينة الذي سنتطرق اليه لاحقاً في عنوان خاص، حيث كان أول مركز في هذه المدينة يعيد إسكان السكان من العشوائيات وهو النموذج الذي سيطبق بعد ذلك على بقية الجزائر.

بالإضافة إلى خصخصة الإسكان العام، تم إجراء إصلاح لقطاع الإسكان في عام 1982، تم تقنين آلاف من المنازل والمساكن المبنية بشكل قانوني وبُذلت جهود لتوسيع نطاق الوصول إلى المياه والكهرباء لعدد أكبر من المساكن، أرادت الدولة التحكم في أسعار الأراضي لمحاولة كبح الزيادات بسبب المضاربة لأنها أصبحت إلى حد ما خارج نطاق السيطرة، وقامت الحكومة بزيادة عدد التصاريح الصادرة للبناء الذاتي، وهو ما تم تشجيعه خاصة في المناطق الريفية في محاولة للحد من الهجرة إلى المدن.

في هذه الفترة أيضاً تم إنشاء المؤسسات الإدارية والمالية وتزويدها بالقروض ومواد البناء، حيث نما البناء الذاتي وحظي بشعبية كبيرة بين طبقات معينة من المجتمع، بين أساتذة الجامعات ومديري المؤسسات العامة وكبار موظفي الخدمة المدنية والمسؤولين العسكريين، ومع ذلك فإن منح القرض بشرط امتلاك رأس مال أولي كبير ودخل ثابت ومنتظم، تم تهميش سكان الأحياء الفقيرة والعائلات الكبيرة التي لم تستطع تلبية الشروط اللازمة، كان هذا هو الحال أكثر عندما أدت الأزمة الناجمة عن انهيار أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في البطالة وتضخم سريع في أسعار المنتجات الأساسية، كان ذلك في خضم أزمة مالية للدولة في عام 1986، والتي تطلبت انخفاضاً كبيراً في الأموال مخصصة للبرامج الاجتماعية (Aktouf, 1989, p150)، مما كرس الأزمة على الفئة الهشة والطبقة الضعيفة في المجتمع الجزائري، وكانت هذه الحالة الذريعة بالنسبة لسياسة السكن تعمم على كل الولايات في الدولة والمناطق الصحراوية أكثر تضرراً بسبب ضعف هياكل الدولة و سيطرة المركزية على التسيير العام في ذلك الوقت.

6-4-3- تطبيق سياسة القضاء على الأحياء الفقيرة والتهجير إلى مراكز البديلة:

في هذا العنوان سنرى كيف تم نقل السكان من مدن الصفيح التي أرادت السياسة السكنية في هذه الفترة أن تخفي رؤيتها، سنتخذ مثلاً حول منطقة الجزائر ونستخدم البيانات التي جمعتها كل من "سجروي دوفرسن"

و"إدريس" و "سفر زيتون" ، ثم نستكشفها بمزيد من التفصيل مع "بودبابا" مقدمين مثالا على المركز الانتقالي الذي تم تركيبه في قسنطينة.

على الرغم من الصياغة المستمرة من قبل السلطات لرغبات تعبر عن الحاح في القضاء على الأحياء العشوائية الحضرية وإعادة إسكان سكانها بشكل مناسب، بسبب عددهم الكبير في منطقة الجزائر العاصمة حتى تم القضاء عليهم نسبيا في عام 1983، ووفقاً "لصغروي دوفرسن" فإن عدد هؤلاء المتضررين من السكان كان من الممكن أن يتضاعف بسرعة بين عامي 1977 و 1983، من 11 ألف ثكنة عام 1977 إلى أكثر من 20 ألفاً في عام 1983، تضم أكثر من 22 ألف أسرة (SGroi-Dufresne, 1986, p208). ويقدم أيضا سفر زيتون بيانات مماثلة، ففي عام 1983 حسب قوله كان هناك 270 موقعا للأحياء الفقيرة مدرجة في منطقة الجزائر العاصمة تضم 20629 كوحا يسكنها 170441 شخصا، أي حوالي 10 ٪ من سكان الجزائر الكبرى (Safar-zitoun, 1994, p22).



الصور رقم (8): تبين الأحياء الفقيرة في الجزائر العاصمة.

المصدر: http://alger-roi.fr/Alger/clos_salembier/textes/1_bidonvilles_clos_salembier

بدأت عملية تنظيف وترتيب الأحياء الفقيرة في الجزائر العاصمة في عام 1983، بإنشاء شرطة البيئة والتخطيط العمراني، بدأت ازاله مدن الصفيح منذ ذلك الحين بدءاً من أحياء الصفيح الموجودة في المناطق الحضرية الأكثر تضرراً و وضوحاً وإزعاجاً للسلطات، وأشار "دوفرسن" إلى أنه تم إعادة تسكين هذه العائلات وفقاً لمستوى المؤهلات، حيث استطاع أرباب العائلات الحاصلون على مستوى معين من المؤهلات والعمل المستقر البقاء في الجزائر العاصمة من خلال الاستفادة من مساعدات البناء الذاتي أو الاستفادة من السكن الاجتماعي، أما الأشخاص الذين ليس لديهم مؤهلات كافية والذي قدر عددهم حوالي 65000 شخص أجبروا (في 70٪ من الحالات ضد إرادتهم) على العودة للاستقرار في مناطقهم الأصلية، حيث تمت مرافقتهم بواسطة قوافل عسكرية (SGroi-Dufresne, 1986, p227) وأشار المؤلف إلى أن أكثر من 78.6٪ من غير المؤهلين

يأتون من 8 ولايات من أصل 30 ولاية في البلاد، يعني انه 8 ولايات شهدت معدلات عالية من الهجرة على وجه التحديد لأنها عانت بشكل خاص من أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة خاصة بالنسبة للشباب، لاحظ سفر زيتون كذلك أنه بين عامي 1983 و 1986، تم تدمير 270 موقعًا مدرجًا، وأن 46.3 % من سكانها أعيدها إلى مناطقهم الأصلية، وأن 29 % أعيد تسكينهم في الأحياء الشعبية شرق الجزائر العاصمة وأن ربع هؤلاء السكان قد انصهروا و ذابوا في المدينة خلال الانتظار الطويل جدًا حتى تتم معالجة طلباتهم، حيث تحتم على الكثيرون العودة للعيش مع الأقارب مما أدى إلى تفاقم ظاهرة الاكتظاظ السكاني المزمن، وأدى هذا الوضع إلى تفاقم ظاهرة السكن العشوائي مرة ثانية (Safar-zitoun,1994,p23).

تم أيضًا بناء المجمع الثقافي والتجاري الجديد في "رياض الفتح" في موقع مدينة أكاسياس-الناظور، والتي كانت واحدة من أولى مدن الصفيح في الجزائر العاصمة التي تم هدمها، كما تم تدمير جزء كبير من المساكن في هذه المنطقة لتفسح المجال للمنشآت الفخمة التي تم إنشاؤها خلال النصف الثاني من الثمانينيات، أشارت "Sgroi-Dufresne" إلى أن 70% من أرباب العائلات في هذه الأحياء الفقيرة يأتون من منطقة الجزائر العاصمة، وأنه في 78.6% من الحالات استقرت العائلات في هذه المدينة العشوائية للفرار من النزاعات العائلية الناشئة عن التعايش الذي كان في هذه الحالات أكثر احتمالًا مما تم اختياره وأصبح غير صالح للعيش بسبب عدم وجود مساحة كافية ناتجة عن السكن الضيق، وبما أن غالبية أرباب العائلات من الجزائر العاصمة فلم يكن من الممكن في هذه الحالات إرسال معظم غير المؤهلين إلى منطقة أخرى، و كان الحل هو بناء منازل صغيرة مسبقة الصنع على الأطراف من مواد مستوردة لإعادة إسكان هذه العائلات، فتمكنت الحكومة من إعادة تسكين أكثر من 2220 عائلة، معظمها من أكاسياس الناظور، على الرغم من الظروف المعيشية السيئة التي واجهتها هذه العائلات يمكننا أن نعتبر أنها كانت محظوظة إذا قارناها بتلك المخصصة للعائلات التي أعيد تسكينها "مؤقتًا" في المراكز الانتقالية، وهو حل أقل تكلفة (SGroi-Dufresne,1986,p227).

6-4-4- نموذج مركز البير الانتقالي في قسنطينة:

في عام 1986 ظهرت أولى المراكز الانتقالية التي بنيت لسكان الأحياء الفقيرة في قسنطينة، في السابق كانت هناك مراكز مماثلة مثل "Polygone" في قسنطينة، ولكنها كانت مخصصة للعائلات التي أصبحت بلا مأوى بعد الكوارث الطبيعية أو الانهيارات الأرضية، لكن سنحاول رؤية انعكاسات سياسة جديدة تجاه هؤلاء السكان وهي السياسة التي تم تطبيقها في حملة التحسين العمراني في تلك الفترة.

وللأسف الشديد تبين لنا أن تلك السياسة كانت بشكل أثر سلبي كما توصل اليه "بوديبابا" الذي أجرى دراسة في مركز البير، أن الظروف المعيشية لهؤلاء السكان قد تدهورت أكثر وأن معظم المعنيين كانوا يفضلون تركهم

للعيش في العشوائيات بدلاً من أن يجدوا سكن في مثل هذه المراكز، ويخلص بوديبابا من دراسته إلى أن الظروف المعيشية لهؤلاء السكان تتدهور باستمرار، وذلك من انتقالهم من البيئة الريفية إلى الأحياء الفقيرة في المدن ومن ثم إلى المراكز الانتقالية.

تم تبرير قرار بناء هذا المركز من قبل السلطات من خلال السعي لتحقيق هدفين، اختفاء مدن الصفيح في المدينة وزيادة السيطرة على الهجرات الجديدة، حيث تتميز مدينة قسنطينة بخصوصية توسعها المحدود بموقعها الجغرافي، قبل بدء حرب الاستقلال لم يكن عدد السكان أكبر من أن يتسبب في مشاكل كبيرة في التخطيط الحضري والنقل، ومع ذلك كان الحي الإسلامي في المدينة بالفعل في حالة اكتظاظ مزمن، لأن العديد من المنازل و جزءاً كبيراً من الحي قد دمر لإفساح المجال للإسكان الأوروبي والبنية التحتية التي عمدتها السياسة الاستعمارية، ظهرت الأحياء الفقيرة الأولى تدريجياً خلال الفترة الاستعمارية وتسارعت وتيرة نموها بسبب هجرة الفلاحين الفارين من المجاعات، خلال الثورة التحريرية شهدت المنطقة العديد من عائلات الفلاحين الذين دمرت منازلهم وسلبت أراضيهم وتم حشرهم في معسكرات إعادة التجميع كالتى ذكرناها سابقاً في السياسة الاستعمارية، بعد الاستقلال عام 1962 هاجر عدد كبير من سكان الريف والمناطق المجاورة الى مدينة قسنطينة ، كان 30% من السكان يعيشون في منازل بنوها بأنفسهم بشكل غير قانوني في شكل مدن الصفيح أو في منشآت عفوية (البناء الفوضوي)(Boudebaba,1992,p125) . الفرق الرئيسي بين الأحياء القزديرية والانشاءات العفوية هي طبيعة مواد البناء المستخدمة، حيث يتم بناء البناء الفوضوي بشكل عام من الخرسانة وبالتالي فهي أكثر متانة، وغالبا كانت لا تلبى معايير البناء، ومع ذلك فهي مساكن غير سليمة وغير صحية، بشكل عام لا توجد إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب أو الكهرباء. يمكن ترجمة مصطلح "بناء فوضوي" على أنه بناء سكن على أرض لا تعود ملكيتها قانوناً للمنشئ الذي ليس لديه رخصة بناء وبالتالي لا يحترم أي مخطط عمراني. في عام 1977 في قسنطينة عاشت أكثر من 20 ألف أسرة في أحياء فقيرة، كما عاش العديد منهم في مبانٍ عفوية، أي أكثر من 40% من السكان(Boudebaba,1992,p130).

بين 1977 و عام 1986 أدى جهد ناجح إلى حد ما إلى تحسين الوضع من خلال التنسيق الإقليمي الذي أدى إلى التطور السريع للعديد من المدن التابعة التي اجتذبت العديد من السكان الجدد، وفقاً لمسح أجراه الجيش في عام 1984 كان 60 ألف شخص يقيمون في مبانٍ عفوية تم تقنينها وتحسينها فيما بعد، في عام 1986 تم نقل 4600 منهم إلى مركز البير الانتقالي الذي سنستكشف ظروفه المعيشية السيئة الآن، استخدم المسح الذي أجراه الجيش كوسيلة للحد من توسع الأحياء العشوائية القائمة، بعد ذلك تعرض رب الأسرة الذي لم يتمكن من إثبات أنه استقر هناك قبل عام 1984 لخطر الطرد، وتجدر الإشارة إلى أن المقيمين الجدد في المركز جاءوا حصرياً من مدينة الأكواخ الأقرب إلى مركز الأعمال.

تم بناء مركز البير الانتقالي على واحدة من أكثر الأراضي خصوبة في المنطقة، يتألف الموقع الواقع على جانب تل من 28 سقيفة مبنية من الفولاذ مستوردة من الولايات المتحدة، ويتراوح عدد استيعاب كل منها ما بين 24 و 36 أسرة، وجميع العائلات لديها غرفة واحدة فقط تخدم جميع الوظائف وتبلغ مساحتها من 22 إلى 24 مترًا مربعًا، وقد أُطلق على هذه الحظائر اسم "الكابينات" لأن لها هيكلًا مشابهًا لتلك التي يتم فيها تخزين الشاحنات أو الذخائر فيها أثناء الحرب، أو تلك المستخدمة في تخزين السلع، على عكس مدينة الصفيح كان الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والكهرباء متاحًا مجانيًا، ولكن يجب مشاركة الحمامات وغرف الغسيل من قبل 2 إلى 4 عائلات، بالإضافة إلى ذلك كانت المياه الجارية متاحة فقط لمدة ساعة إلى ثلاث ساعات في اليوم، لكنه كان أكثر إيلاما في المركز الانتقالي معزول جغرافيًا وكان من الصعب على السكان الحصول على الخدمات فتعين عليهم التنقل المستمر إلى الأحياء المجاورة (Boudebaba, 1992, p141).

عرف المركز الانتقالي كل أسرة بها 3 إلى 11 فردًا مقيمًا، فقط 12.5% منهم كان لديهم 3 أو 4 أعضاء فقط، لذلك 87.5% لديهم 5 أعضاء أو أكثر مما يقود المؤلف إلى استنتاج أنه بالنسبة لـ 70% من العائلات (تلك التي تضم أكثر من 5 أفراد)، كان هناك أقل من متر مربع واحد من المساحة المتبقية لكل شخص بعد أن تم تأثيث الغرفة بالحد الأدنى، أدى النقص الصارخ في مساحة المعيشة إلى صعوبة احترام الأعراف الاجتماعية بشكل خاص، في مجتمع كان التقسيم الجنسي للعمل وتقسيم الأدوار الاجتماعية وفقًا للعمر أمرًا مهمًا للغاية وتقليديًا، تفاوت عدد المواليد من 2 إلى 13 ولادة بمتوسط 7.6 مولود لكل أسرة، ولكن هناك أيضًا معدل وفيات أطفال مرتفع (بمتوسط 1.76 طفل متوفى لكل أسرة) (Boudebaba, 1992, p146).

كما كان الحال مع الأسطح المصنوعة من الصفائح المعدنية المستخدمة في معسكرات التجميع أثناء الحرب، لم تكن المواد المستخدمة في بناء الحظائر تتكيف مع المناخ، يوفر الهيكل الفولاذي حماية ضعيفة ضد الحرارة في الصيف والبرودة في الشتاء ويكون صاخبًا جدًا أثناء مواسم الأمطار، الأهم من ذلك أن الهيكل الفولاذي يوفر حماية ضعيفة من الضوضاء، لذلك يمكن أن يسمع الجيران المحادثات الشخصية ما لم يتم رفع مستوى صوت الراديو أو التلفزيون بشكل كبير، خلقت هذه المشكلة ضغوطًا كبيرة على المجتمع بسبب التنوع الاجتماعي والعنقي والثقافي والجيلي الكبير الموجود هناك في الأحياء الفقيرة، تميل العائلات والأشخاص الذين يشاركون الصلات إلى التجمع وإعادة تشكيل شبكة اجتماعية حيث تكون المساعدة والثقة المتبادلة ضرورية وحيث يتم الحفاظ على العلاقة الحميمة بين الأزواج، في المركز الانتقالي تم تخصيص المساكن عشوائيًا كما كان التلوث منتشر بشتى أنواعه داخل المراكز الانتقالي و على الحيز المحيط به.

كان الهيكل خاليًا أيضًا من نظام تهوية مما أدى إلى تلوث الهواء الرهيب خاصة في فصل الشتاء، حيث أن معظم العائلات تطبخ وتسخن باستخدام كانون او باستخدام الفحم أو تلجأ إلى المواقد المحمولة باستخدام الغاز، وفي فصل الصيف كانت الحرارة هناك لا تطاق تقريبًا خاصة أثناء وقت العشاء عندما تجتمع العائلة تحت سقف الفولاذ في مكان ضيق كان يمثل المطبخ و غرفة متعددة الاستعمالات في نفس الوقت، كان المركز الانتقالي منعزلاً جغرافيًا واجتماعيًا وكان النقل غير موجود تقريبًا، وتوجب على العمال والأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة المشي لأميال كل يوم للوصول إلى المناطق المجاورة، في تلك الفترة اندلعت التوترات والصراعات يوميًا بين سكان المركز وسكان المناطق المنظمة التي تتوفر على سبل النقل مثل "بلفيو" الذين انزعجوا من التدفق الصباحي للأطفال والعمال الذين اضطروا إلى المرور عبر أحياءهم (Boudebaba,1992,p154).

بالإضافة إلى البعد الجغرافي تعرض سكان المركز الانتقالي للوصم الاجتماعي، لقد حاولوا بشكل عام تجنب الكشف عن هويتهم على أنهم من سكان "الكراجات"، وهو وضع يُنظر إليه على أنه إذلال كبير لغالبيتهم، كانت هذه الوصمة الاجتماعية قاتلة بشكل خاص للأطفال في البيئة المدرسية من وضع اجتماعي واقتصادي محروم، كان التكيف مع البيئة المدرسية الجديدة أمرًا صعبًا للغاية بالنسبة لهؤلاء الأطفال و الشباب، الذين غالبًا ما يضطرون إلى نزاعات حقيقة تتطور أحيانا وتدوم لأسابيع مع الأطفال من الطبقات الاجتماعية الأكثر امتيازًا، كما أدى عدم وجود أماكن للدراسة والقيام بعملهم المدرسي في المنزل إلى تقليل فرص النجاح لهؤلاء الشباب بشكل كبير

أما بالنسبة للنساء حسب الدراسة التي اجراها الباحث كان الطاقم الطبي أكثر اعتيادًا على العملاء الميسورين الذين أقاموا غالبًا في بيئة حضرية لعدة أجيال، بالنسبة للعديد من النساء اللائي يعشن في مركز الانتقال، كان من المخرج بشكل خاص أن يتم فحصهن من قبل رجل دون وجود أحد أفراد الأسرة عندما تصر امرأة على حضور محرم لمرافقتها أثناء الفحص، ينظر إليها من قبل للطاقم الطبي في بعض الأحيان أن يتبنى موقفًا محتقرًا تجاهها، ويصدرون أحكامًا على قيمهم التي تعتبر قديمة، كما كان استخدام العلاجات الشعبية التقليدية أكثر تواترًا، والذي يمكن أن ينظر إليه أيضًا باستخفاف من قبل العاملين في المجال الطبي، لتجنب المواقف المخرجة و أصبح اللجوء إلى النظام الطبي أكثر ندرة.

كانت الإقامة في هذا المركز مؤقتة بالفعل (ولكنها طويلة الأمد)، تجربة مذلة ومؤلمة بشكل خاص لمعظم العائلات، كما اختار عدد كبير جدًا من الشباب مغادرة عائلاتهم والمركز للعودة للاستقرار في الأحياء الفقيرة الأقل إزعاجًا التي خلفتها السلطات، كما يقول المؤلف "بوديبابا" يمكن للمرء أن يلاحظ فقط أوجه التشابه الكبيرة

للغاية بين معسكرات إعادة التجميع التي أنشأها الجيش الفرنسي خلال الحرب والمراكز الانتقالية التي تهدف إلى إعادة إسكان سكان الأحياء الفقيرة (Boudebaba, 1992, p156).

6-4-5- السياسة السكنية في مواجهة الأزمة الوطنية والتغيرات الحديثة (1987-1998):

كان لابد أن ندرج هذا العنصر في مسيرة السياسة السكنية التي عرفت الجزائر، والتي كانت الأحداث فيها متوترة ومتسارعة مع ظهور الأزمة العالمية بشكل عام بسبب انخفاض أسعار البترول ما انعكس سلبا على الجزائر كبقية الدول الأخرى، لكن هذه الفترة كانت سوداء بالنسبة للجزائريين، بسبب الأحداث الدموية واغتيال الرئيس محمد بوضياف ثم تولي الحكم من قبل الرئيس اليمين زروال والذي لم ينهي عهده الرئاسية كاملة.

في هذه الحقبة كانت الدولة الجزائرية غير قادر على تلبية جميع الاحتياجات السكنية، حيث أجرت تغييرات في سياستها السكنية في نهاية الثمانينيات، وقامت بتبني إجراءات جديدة مثل التخفيض في النسبة المخصصة لبناء المساكن الاجتماعية والدعوة العاجلة للمبادرة الخاصة لإنجاز المشاريع بسبب الأزمة المالية الخائفة كما ذكرنا انفا، مما جعلها تسجل انخفاضا كبيرا من جانبها في هذا المجال فيما يتعلق بإطلاق المساكن وتسليمها، فعلى الرغم من انجازها لبعض المشاريع لا يبدو أن النتائج المسجلة تعكس الرغبة المعلنة في إحياء هذا القطاع في تلك الفترة. ومع ذلك لا يمكننا إخفاء التقدم المحرز في خفض تكلفة بناء المساكن، وتحقيق مكاسب بنسبة 40 % في العديد من المشاريع عبر التراب الوطني في تلك الفترة كما يبين لنا الجدول التالي:

Année	Nombre de logements	Année	Nombre de logements
1968 à 1979	176.801	1989	56.673
1980	34.918	1990	64.205
1981	45.826	1991	49.797
1982	72.508	1992	74.909
1983	85.601	1993	67.574
1984	72.700	1994	121.584
1985	68.800	1995	166.959
1986	88.400	1996	132.285
1987	67.850	1997	141.597
1988	68.862	1998	151.374
1989	56.673	Total	1.809.223

الجدول رقم (7) : يمثل حالة الإنجازات السكنية في الجزائر من عام 1968 إلى عام 1989.

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني.

ويرتبط هذا الأداء المنخفض بالمشاكل المستمرة التي واجهها القطاع بصفة خاصة، وهي عدم القدرة على وضع القطاع في استراتيجية أو تنظيم الاستمرارية، في الواقع إذا أشرنا إلى هذه الحقبة فإن المشاريع متوقفة، لا سيما فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي وقرارات السياسة السكنية آنذاك (إلغاء الإسكان الاجتماعي، ثم الإسكان الاجتماعي المدعوم،... إلخ) لاعتبارات مادية.

6-5- السياسة السكنية في الفترة الحديثة واستراتيجيات الإسكان الجديدة (1999-2018):

بعد العقد الأسود الذي مر به الجزائر ووصول نظام جديد للحكم برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أطلق استراتيجية وطنية لسياسة الإسكان، حيث جعل من قطاع السكن ضمن أولوياته في برنامج الرئاسة فحددت الإجراءات الواجب اتخاذها، والتي سمحت بزيادة وتنويع أراضي البناء لشرائح مختلفة من السكان من جهة وإلى تطوير الإنتاج السكني من جهة أخرى.

6-5-1- التغييرات الحاصلة على السياسة السكنية الجديدة:

عملت السياسة السكنية خلال هذه الفترة على تحديد الإصلاح المؤسسي للتمويل وكذلك التدابير المصاحبة لها، وقامت وزارة السكن بإنشاء مرصد سكني لمراقبة تخطيط المدن ونوعية البيئة المبنية، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات لتحقيق الأهداف المحددة والنهوض بالقطاع السكني ونذكر منها العناصر التالية:

أ) تطوير آليات انتاج المساكن والترويج لها:

يمكن تلخيص التدابير المتعلقة بهذا الجزء على النحو التالي:

- تسريع الدراسات واعتماد المخططات الهيكلية للتخطيط العمراني (PDAU) .
- إنشاء مخطط الإسكان المحلي (PLH) الذي يحدد الاحتياجات في القواعد الأرضية وعدد المساكن.
- الترويج لأسواق الأراضي المحلية.
- إعادة تكوين احتياطات أراضي الدولة.
- مراقبة معدات وخدمة الأرض التي سيتم بناؤها من قبل المروجين من القطاعين العام والخاص.
- تنفيذ نظام الحصول على التمويل المصرفي لاقتناء قاعدة الأرض (Abdelkrim, 2012,p33) .

ب) تطوير إنتاج المساكن:

فيما يتعلق بنظام إنتاج المساكن، قامت السياسة السكنية أولاً الشروع في إجراءات ومقاربات جديدة لتقييم الاحتياجات السكنية التي تجعل من الممكن فهم واقع الطلب وتنقله وتقسيمه وفقاً للاحتياجات والقدرات المحتملة لرعايتها، حيث تمتاز الاستراتيجية التي بدأت منذ عام 1999 لحل أزمة الإسكان بإطلاق برنامج إسكان بصيغ مختلفة:

- الإسكان الريفي ومساكن الإيجار الاجتماعي والإسكان الاجتماعي التشاركي، واعتماد سياسة مساكن للبيع وإقامة ترويجية.

- إن برنامج هذه السياسة الجديدة الذي سيحاول التخفيف من حدة الأزمة المتزايدة باستمرار يشكل في حد ذاته تحدياً كبيراً لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في إنتاج الإسكان، وإن الاحتياجات التي تستحثها من مواد البناء والعمالة والإشراف الفني والإداري وتوافر أرض البناء والتمويل والإشراف على العمل وشركات البناء التنافسية والفعالة كبيرة وتفترض نقلة نوعية حقيقية إلى الأمام مقارنة بالحالات السابقة (Abdellah, 2010,p54).

- في هذا البرنامج الواسع يحتل التطوير العقاري مكانة بارزة وهي ملزمة بالارتقاء إلى مستوى الأهداف المحددة والمعايير الدولية، حيث تتطلب الديناميكية المطبقة بالارتباط مع الطلب الاجتماعي القوي والمتطلب الملائم اقتصادياً والمتنوع بشكل متزايد للتطوير العقاري ولتحسين خدماتها وتنويع منتجاتها.

- اشترطت الحكومة على المشاركين الجدد الخضوع لمتطلبات السوق المالي الداخلي، أن يستجيبوا لاحتياجات المسجلة في الأوقات المحددة للإنجاز المشاريع السكنية، وخاصة احتياجات الفئات المحرومة في الصيغ التي تدعمها الدولة.

ج) تشجيع السوق الإيجاري:

في هذا السياق، نصت استراتيجية السياسة السكنية الجديدة على سلسلة من الإجراءات لتشجيع سوق الإيجار من أجل تحفيز عرض جديد من المساكن، بما في ذلك:

- يتم التخطيط لمساعدة المروجين من أجل تشجيعهم على التحرك نحو إنتاج المساكن المخصصة للإيجار أو المساعدة المباشرة أو دعم أسعار الفائدة.

- الحصول على ائتمان المطور عن طريق إنشاء شركة إعادة التمويل وصندوق الضمان وبيان النظام المصرفي الذي سيتدخل في تمويل الإسكان.
- تخفيض الضرائب المرتبطة بالدخل الإيجاري وتسهيل الوصول إلى دعم الأراضي للتطوير العقاري في استخدام الإيجار.
- مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للعلاقات المؤجر و يوفر المستأجر قدرًا أكبر من الأمان للمؤجر.
- إدخال المساعدة الشخصية في الإيجار (APL) المعدلة وفقًا ل القدرات المالية للأسر المستأجرة (Chemmam & Laaha,2014,p83).

د) المساعدة المتعلقة بشراء المساكن والإصلاحات التنسيقية المؤسسية لتمويل الإسكان:

- تدخلت الدولة من خلال منح المساعدة على أساس دخل مشتري المنازل وتحسين قدرتهم على سداد ديونهم، وتم تقديم هذا الدعم من خلال دعم أسعار الفائدة المرتبطة بالقروض الممنوحة والمساعدة المباشرة لبناء أو شراء المساكن، وركز هذا الإصلاح بشكل خاص على:
- إعادة تركيز أنشطة المدخرات الوطنية وتأمين الادخار (CNEP) من خلال إعادة هيكلة تمويل المساكن الإيجارية العامة من الصندوق الوطني للإسكان (CNL) التي ستكون مسؤولة عن ضمان الانتهاء من البرامج الاجتماعية الجارية، وبالتالي سيتم تكليف CNEP مع مهمة حصرية لتوفير التمويل للإسكان المقصود للمدخرين فقط الذين اشتركوا في خطة ادخار الإسكان.
 - إعادة تركيز أنشطة المجلس الوطني الليبرالي، الذي سيكون المسؤول بعد ذلك بشكل خاص على إدارة المساعدة عند الطلب، سواء لتأجير APL أو لأجل الوصول إلى الممتلكات (المساعدة الأمامية) مما هو مقصود ربما للمروج لإحياء سوق الإيجار.
 - السماح بإنشاء تسهيلات مالية متخصصة لضمان تخصيص امن للمشتريين والمروجين من جهة، ومن ناحية أخرى للحد من مخاطر نقص السيولة لمؤسسات الإقراض وصندوق إعادة تمويل الرهن العقاري و صندوق الضمان. (Abdelkrim, 2012,p36).

6-5-2- مبادئ خطة الإنتاج السكني وأهداف سياسة السكن الجديدة:

سعت السياسة السكنية الجديدة على أن تكون أكثر تنظيم لتكون ذا فعالية جيدة في تطبيقها فاتخذت في نشاطها مبادئ مترسخة مع السيادة الوطنية فكانت تلك المبادئ على النحو التالي:

- الأرض، المسكن، الإيجار، منتجات وخدمات سوقية تخضع لقواعد التجارة العادلة في المنافسة العادلة في سوق مفتوح على قدم المساواة مع جميع المبادرات.

- يجب أن تضمن الدولة وظيفتها كمنظم.

- يجب على طالب السكن أن يساهم في الجهد المالي اللازم لسد حاجاته حسب مستوى دخله وقدرات الدين هذه الجودة والتكلفة أو الخدمة التي يستحقها.

- يجب على الدولة وضع آليات دعم للأسر ذات الدخل المحدود.

كما جعلت الاستراتيجية الجديدة من السياسات السابقة نماذج فاشلة نتيجة لغياب العديد من الأساسيات التي تمكنها من المضي قدماً، فتبنت الاستراتيجية الجديدة محاور خطة عمل الإنتاج السكني وهي:

- زيادة مساءلة السلطات المحلية

- إنشاء آليات تمويل متنوعة وسهلة المنال للمطورين والمواطنين.

- تطبيق نظام ضريبي تحفيزي ومبسط لتحقيق شركات إطلاق المهارات المحلية والوطنية.

- تعزيز المهارات وتعبئة جميع القدرات ومن المحتمل أن تساهم الموارد الوطنية بشكل فعال في اتخاذ القرار المسؤول عن الطلب.

- ضمان إعادة التشغيل الفعال لهذا الملف (Abdelkrim, 2012,p38).

كما عملت السياسة السكنية الجديدة على دمج أهداف في استراتيجية حقيقية لإنعاش قطاع الإسكان من خلال:

- إعادة تحديد أساليب تدخل وعمل السلطات العامة وتقليص الفجوة بين العرض والطلب من خلال سلسلة من الإجراءات، سواء من حيث الإدارة أو التمويل، الإنتاج، والإمدادات، وكذلك التحكم، والوصول لشغل الأرض ووسائل التحقيق والدراسة.

- تقييم وتحديد الطلب حسب الطبقة الاجتماعية وحسب دخل والعمل على المساواة الكاملة للمجتمعات المحلية في جميع المراحل، وتنويع سوق العقار والتشجيع على تنمية الأطراف خارج مجال الولاية بصيغ إسكان جديدة بتكاليف أقل ومواعيد نهائية.

- تنظيم وتبسيط إجراءات تدخل المشغلين المختلفين: الحصول على التمويل والأرض وفتح باب المنافسة للقطاع الخاص وتنمية صناعة البناء الحقيقية، وإعادة تعريف أسلوب تنظيم وإدارة المدن، التمييز في النشاط المتعلق بالإسكان بين العمل الاقتصادي والعمل الاجتماعي من أجل تقييم الأثر الاقتصادي بشفافية.

- الإفراج عن مبادرة الوكيل الاقتصادي سواء كان مقدم الطلب أو المروج، حتى يتمكن من التعبير عن نفسه في ظل ظروف المساواة في الحصول على الأرض والسكن والائتمان ومزايا الإيجار، من خلال المدخرات والائتمان و / أو المساعدة الممنوحة من الدولة، للوصول إلى نظام اقتصادي منظم ذاتيًا.

6-5-3- السياسة السكنية الجديدة في الجزائر وإنجاز برنامج المليون سكن (2005-2009):

بلغ حجم برنامج الإسكان الذي تم إطلاقه خلال الفترة 2009-2005 1.251.000 وحدة سكنية موزعة على النحو التالي، الولايات الجنوبية: 62 ألف وحدة سكنية، ولايات الهضاب 97.800 وحدة سكنية، التخفيض التدريجي للمساكن غير المستقرة: 29.500 وحدة سكنية، برامج محددة (إسكان شركات -تحت الطلب): 27200 وحدة سكنية، كان التكوين حسب مقطع عرض البرنامج هو كما يلي:

-الإسكان الاجتماعي الإيجاري الممول بالكامل من الدولة ويشمل 312 ألف وحدة سكنية تمثل 25% من إجمالي البرنامج.(Abdelkrim, 2012,p84).

- نلاحظ أن البرامج السكنية المستفيدة من المساعدات الحكومية المباشرة وغير المباشرة (الاجتماعية التشاركية والبيع الإيجاري والإسكان الريفي) يشمل ما يقرب من 940 ألف وحدة سكنية ويمثل 75% من المحفظة الإجمالية، بما في ذلك: 430.000 وحدة إسكان اجتماعي تشاركي والبيع بالإيجار، يمثل 34% من إجمالي المحفظة 510.000 وحدة سكنية ريفية تمثل أكثر من النصف أي 54% من برامج الإسكان المساعد و41% من جميع البرامج المسجلة.

Les programmes d'habitat inscrits au titre du plan quinquennal 2005-2009						
Programmes	Programme Quinquennal	Programme Compl. Sud	Programme Compl. Hauts Plateaux	Programme pour la résorption de l'Habitat Précaire	Autres programmes spécifiques	Total
Selements						
Logts Social	239 412	11 700	16 500	29 545	14 733	311 890
Logts Part.	233 733	9 707	18 000	0	0	261 440
Habitat Rural	394 238	40 593	63 300	0	12 565	510 696
Location Vente	129 115	0	0	0	0	129 115
Logts Promot.	38 068	0	0	0	0	38 068
TOTAL GLE	1 034 566	62 000	97 800	29 545	27 298	1 251 209
En pourcentage						
Programmes	Programme Quinquennal	Programme Compl. Sud	Programme Compl. Hauts Plateaux	Programme pour la résorption de l'Habitat Précaire	Autres programmes spécifiques	Total
Selements						
Logt Social	23,14%	18,87%	16,87%	100,00%	53,97%	24,93%
Logts Part.	22,59%	15,66%	18,40%	0,00%	0,00%	20,89%
Habitat Rural	38,11%	65,47%	64,72%	0,00%	46,03%	40,82%
Location Vente	12,48%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	10,32%
Logt Promot.	3,68%	0,00%	0,00%	0,00%	0,00%	3,04%
TOTAL GLE	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%

Inscriptions de logements Neufs						
RURAL	40,8%					
PART	20,9%					
SOCIAL	24,9%					
LOC. V.	10,3%					
PROMOT.	3,0%					

الرسم البياني رقم (9): برامج الإسكان المشمولة في الخطة الخمسية 2005-2009.

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني.

تبلغ قيمة الموازنة التي أطلقتها الدولة لتمويل برامج الإسكان والمساعدات المباشرة المرتبطة بها 850 مليار دينار، منها:

- 450 مليارا مخصصة لتمويل مساكن الإيجار الاجتماعي.

- 400 مليار مخصصة لتمويل المساعدات لفائدة فئات الدخل المتوسط.

فيما يتعلق بمكون التخطيط الحضري، فقد تم تحديد 750 دراسة لمراجعة الخطط الرئيسية للتنمية الحضرية (PDAU) للفترة 2005-2009.

6-5-4- السياسة السكنية في الجزائر ضمن المخطط الخماسي:

6-5-4-1- المخطط الخماسي (2010-2014):

هذا هو ثالث برنامج استثمار عام تنفذه الدولة الجزائرية منذ عام 2001، وتتضمن هذه الخطة التزاماً مالياً بحوالي 286 مليار دولار، أو 21.214 مليار دينار، وبرنامج لبناء 900 ألف وحدة سكنية، أو 2 مليون 228 ألف وحدة سكنية من مختلف الصيغ مجتمعة، تم توزيع هذه الوحدات على النحو التالي: 817 مسكناً عاماً

للإيجار (LPL)، 724000 سكن ريفي و 255000 مسكن ترويجي مدعوم (LPA)، 86000 مسكن من نوع الإيجار وال شراء (AADL) و 15000 مسكن ترويجي عام (LPP).

وفيما يتعلق بالمشاريع، تم استلام 693 ألف وحدة أي 65% من إجمالي البرنامج، ومن بين 220 ألف وحدة في برنامج 2014 اكتملت، تم بناء 9717 وحدة سكنية من قبل شركات عامة و 84.584 وحدة سكنية من قبل شركات أجنبية، و 126.622 وحدة بنتها شركات خاصة، وصل الطلب الوطني إلى ما يقرب من 400.000 مسكن من نوع AADL و 730.000 مسكن من النوع LPL و 400.000 مسكن ريفي، وفقاً لوزارة الإسكان تم استلام 248.934 وحدة في عام 2013 ، أي 99.5% من البرنامج المخطط المقدر بـ 250.000 وحدة مقابل 140.000 وحدة في عام 2012، أي بمعدل نمو 80% (Krideche, 2016,p67).

6-5-4-2-المخطط الخماسي (2015-2019):

تهدف خطة التنمية الخماسية الجديدة 2015-2019 المتابعة من خطتي 2005-2009 و 2010-2014 ، إلى تعزيز مقاومة الاقتصاد الجزائري لتأثيرات الأزمة المالية العالمية وتطوير نظام تنافسي وقوي و اقتصاد متنوع، ووعدت الحكومة مؤخرًا بتقليص العجز السكني بحلول 2018 مع تنفيذ الخطة الخمسية الجديدة (2015-2019)، كما أكد أن برنامج الإسكان العام الجديد سيسمح بالقضاء النهائي على السكن غير المستقر في الجزائر خلال السنوات الخمس المقبلة، وقد اتخذت الحكومة كافة الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف التي تم توظيف كل الوسائل من أجلها بما في ذلك الموارد المالية (Srir, 2016,p32).

تبين لنا ان وزارة الإسكان والتخطيط العمراني والمدينة لفترة الخمس سنوات القادمة 2015-2019، لبناء 1.6 مليون وحدة سكنية بصيغ مختلفة كجزء من خطة استثمارية بقيمة 4500 مليار دينار جزائري (أو 56 مليار دولار).

PROGRAMMES	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Total	160007	356412	484061	597141	468795	296530	241495	231403	226090	186194
LPL	54436	153473	172004	220923	164749	52482	24291	5354	1705	3081
Rural	52878	130012	213740	183580	196140	70701	70063	21318	59819	52339
Auto-Construction	27262	32010	32479	32955	33536	39218	42608	31330	43820	39211
L.S.P	10737	24962	48464	51917	16081	21974	6086	13314	16509	20098
Promotionnel	8159	11040	12439	11664	14766	26610	58284	39056	21681	20510
Autre social	4455	2166	3040	2889	1741	1569	1250	760	745	718
Loc Vente	2080	2749	1895	78213	23889	79055	38143	113951	77759	48835
L.P.P	0	0	0	15000	17893	4921	770	6320	4052	1402

جدول رقم (8): يبين لنا مشاريع الإسكان المنجزة في الجزائر خلال عشر سنوات.

المصدر: وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإنجازات الأكبر لمشاريع السكن التي عرفت الجزائر هي خلال الفترة التي تمتد بين (2010-2019)، وهذا ما يفسر إعطاء الحكومة أولوية لقطاع السكن من أجل تحقيق مطالب واحتياجات المجتمع للسكن. لقد شهدت هذه الفترة تكثيفاً ملحوظاً في جهود الحكومة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، مما يعكس التزامها بتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وكانت هذه الفترة حافلة بمشاريع سكنية ضخمة تهدف إلى تقليل الفجوة بين العرض والطلب في السوق العقارية. وقد تم تنفيذ هذه المشاريع في مختلف أنحاء البلاد، مع التركيز على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق الريفية التي تعاني من نقص في الوحدات السكنية. بالإضافة إلى ذلك، سعت الحكومة إلى تحقيق المساواة في توزيع السكن من خلال وضع سياسات عادلة وشفافة لضمان حصول جميع المواطنين على فرص متكافئة للاستفادة من هذه المشاريع.

إن الاستثمارات الكبيرة في قطاع السكن لم تكن فقط بهدف توفير وحدات سكنية جديدة، بل شملت أيضاً تطوير البنية التحتية المصاحبة مثل الطرق، والمدارس، والمستشفيات، والمرافق العامة. هذا النهج الشامل يهدف إلى خلق بيئة سكنية متكاملة تعزز من جودة الحياة للمواطنين وتساهم في التنمية المستدامة، فعلى الرغم من هذه الإنجازات المعتبرة، إلا أنه يبقى هناك نقص مركب في السكن من ناحيتين: الكمية والنوعية. من الناحية الكمية، لا يزال الطلب يفوق العرض بشكل كبير، مما يتطلب من الحكومة مضاعفة جهودها لزيادة الإنتاج السكني. ومن الناحية النوعية، تحتاج العديد من المشاريع إلى تحسينات في معايير البناء والتصميم لضمان توفير سكن لائق يلبي تطلعات السكان.

تتطلب معالجة هذه التحديات متابعة مستمرة من قبل الدولة لمتطلبات قطاع السكن والعمل على تحسين إنتاجه. يجب أن تتضمن هذه الجهود مراجعة دورية للقوانين والسياسات المتعلقة بالسكن لضمان مرونتها واستجابتها للتغيرات في الاحتياجات السكنية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومة الاعتماد على الأبعاد الاجتماعية التي تمثل صورة المجتمع في تجسيد المشاريع السكنية. وهذا يشمل مراعاة التنوع الثقافي والاجتماعي في تصميم وتنفيذ المشاريع لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والشمولية.

ومن هنا يمكننا القول إن النجاح في تلبية احتياجات السكن في الجزائر يعتمد على تبني استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب الكمية والنوعية والاجتماعية للمشاريع السكنية.

خلاصة الفصل:

أتاح لنا هذا الفصل فرصة التعرف على ماهية السياسة الاجتماعية والتي تتلخص في مجموعة من الأدوات التي تسمح للدولة بالتصرف، معنى ذلك أنها تقترح دورًا محددًا للأفراد داخل المجتمع وتقترح علاقة بين الأفراد والمؤسسات، فيمكننا القول أن السياسات تفترض وجود علاقة قوة محددة بين الحكام والمحكومين لتقدم شكلا ونظام للحياة داخل للمجتمع، ففي حالة سياسات الإسكان فإن هذه العلاقة مؤهلة وجوبا في المكان وفي المدينة، لأن تحديد الشكل الذي يجب أن يكون عليه المجتمع هو مهمة تنظيمية سياسية، وبالتالي فإن تحديد موضوع السياسات التي تخدم هذه القطاعات هي مواضيع تلك القطاعات بحد ذاتها، فنقول باختصار أن المجتمع نظام والسكن جزء رئيسي في تنظيم المجتمع.

ومن خلال الأجزاء التي تطرقنا إليها في هذا الفصل اتضح لنا أن السكن هو مكان يتجمع فيه القطاعات والأفكار ويقدمون فيه ابداع، وبهذا المعنى نستنتج أن السياسة السكنية هي عبارة عن نسق تنظيمي لا يخلوا من القطاعات الأخرى، واتضح لنا كذلك أن مفهوم السكن هو مصطلح مرن ومتطور لم يعد في الوقت الحالي مفهوم كلاسيكي في شتى العلوم لذا تعتمد السياسة السكنية في إنجازها للمشاريع على العديد من التخصصات وبدورها تتميز السياسة السكنية بخصائص في التطبيق ومبادئ وأهداف تعمل عليها من أجل الوصول الى نتائج متوقعة.

والجدير بالذكر في نهاية هذا الفصل أن نلح أيضا إلى المساعي ومحاولة طرح مشكلة افتقار (السياسات السكنية، السكن، الإسكان) نظرية خاصة به فهذا يمثل عائقا كبيرا أمام الباحثين في الدراسات الاجتماعية وبالخصوص المواضيع التي يتناولها علم الاجتماع الحضري، الشيء الذي دعانا أن نقدم وجهة نظر معينة حول هذا الإيهام.

أما عن المقاييس الكيفية للسياسة السكنية وما يتعلق بالبرامج التي جسدها الحكومة بين الإنجاز والتوافق مع متطلبات الثقافة و نمط عيش المجتمع الجزائري فهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الموالي التعرف على السياسة السكنية في الجزائر لكن هذه المرة سنسلط الضوء على ما يخص السكن في مجتمع الدراسة ألا وهو مدينة "الوادي"، حيث سنتعرف على التوزيع السكني داخل وعاء المدينة و المشاكل البيئية التي تهدد الأحياء السكنية وكذلك تداعيات هذه المشاكل على ساكنة المدينة، كما سنقوم بتحليل التنظيم المؤسسي لقطاع السكن والبرامج والمشاريع التي تم إنجازها، كما لا يفوتونا التطرق إلى الأبعاد الاجتماعية المحددة في هذه الدراسة والتي تعتبر عنصر مهم في الفصل الموالي وفي موضوع الدراسة.

الفصل الرابع: الواقع السكني لمدينة الوادي (أساليب التمويل والمؤسسات، البرامج، والأبعاد).

- تمهيد

1 قراءة حول مدينة الوادي.

1-1 مدينة الوادي، بين الأصول والمعوقات.

2-1 الامتداد العمراني لمدينة وادي سوف.

3-1 التهديد البيئي لمدينة وادي سوف.

2 المؤسسات المكلفة بتمويل السكن، والمؤسسات المكلفة بإنجاز السكن في مدينة الوادي.

1-2 المؤسسات المكلفة بتمويل السكن في مدينة الوادي.

1-1-2 الصندوق الوطني للسكن.

1-1-1-2 إنجازات صندوق السكن.

2-1-2 صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية.

1-2-1-2 نشأة صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية.

2-2-1-2 موارد صندوق الضمان والكفالة المتبادلة.

3-2-1-2 صلاحيات صندوق الضمان والكفالة المتبادلة.

3-1-2 شركة إعادة التمويل الرهني.

1-3-1-2 نشأة شركة إعادة التمويل الرهني.

2-3-1-2 أهداف شركة إعادة التمويل الرهني.

2-2 المؤسسات العمومية المكلفة بإنجاز ومتابعة المشاريع السكنية.

- 1-2-2 مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري(OPGI).
- 1-1-2-2 نشأة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري(OPGI).
- 2-1-2-2 مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري.
- 2-2-2 الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن (عدل،AADL).
- 1-2-2-2 نشأة الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن.
- 2-2-2-2 مهام الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن.
- 3-2-2 مديرية السكن.
- 1-3-2-2 نشأة مديرية السكن.
- 2-3-2-2 مهام مديرية السكن.
- 4-2-2 الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضاريين(AGRFU).
- 1-4-2-2 إنشاء الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضاريين.
- 2-4-2-2 مهام الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضاريين.
- 5-2-2 المؤسسة الوطنية للترقية العقارية (ENPI).
- 1-5-2-2 إنشاء المؤسسة الوطنية للترقية العقارية.
- 2-5-2-2 مهام المؤسسة الوطنية للترقية العقارية.
- 3 الصيغ السكنية في مدينة الوادي.
- 1-3 السكن العمومي الايجاري (LPL).
- 1-1-3 تعريف السكن العمومي الايجاري.
- 2-1-3 شروط منح السكن العمومي الايجاري.

- 3-1-3 معالجة طلبات السكن العمومي الايجاري (الملفات).
- 2-3 السكن الموجه للبيع بالإيجار (AADL-LV).
- 1-2-3 تعريف السكن الموجه للبيع بالإيجار.
- 2-2-3 شروط ووثائق منح السكن الموجه للبيع بالإيجار.
- 3-2-3 معالجة طلبات السكن الموجه للبيع بالإيجار.
- 3-3 السكن الترقوي العمومي (LPP).
- 1-3-3 تعريف السكن الترقوي العمومي.
- 2-3-3 شروط ووثائق منح السكن الترقوي العمومي.
- 3-3-3 معالجة الطلبات والتنظيم الفضائي للسكن الترقوي العمومي.
- 4-3 السكن الترقوي المدعم (LPA).
- 1-4-3 تعريف السكن الترقوي المدعم.
- 2-4-3 شروط ووثائق منح السكن الترقوي المدعم.
- 3-4-3 التنظيم الفضائي للسكن الترقوي المدعم.
- 5-3 التخصيصات الاجتماعية (LOTS).
- 1-5-3 تعريف التخصيصات الاجتماعية.
- 2-5-3 شروط ووثائق منح التخصيصات الاجتماعية.
- 4 الأبعاد الاجتماعية للبرامج السكنية.
- 1-4 المستوى المعيشي.
- 1-1-4 مفهوم المستوى المعيشي.

2-1-4 المستوى المعيشي والسكن.

2-4 الخصائص الاجتماعية.

1-2-4 مفهوم الخصائص الاجتماعية.

2-2-4 الخصائص الاجتماعية والسكن.

3-4 العلاقات الاجتماعية وعلاقات الجوار في الأحياء السكنية.

1-3-4 العلاقات الاجتماعية في الفضاء العام.

2-3-4 الأهمية الكمية للعلاقات الاجتماعية (علاقات الجوار).

3-3-4 الجوانب العامة لعلاقات الجوار.

1-3-3-4 الجيران وخصائصهم.

2-3-3-4 أبعاد علاقات الجوار والسكن.

- خلاصة الفصل.

تمهيد:

تفاقت مشكلة السكن في الجزائر منذ الاستقلال خاصة في المدن، ويعود سبب ذلك للسياسات الاستعمارية التي اتخذت اتجاه المواطنين الجزائريين وما ترتب عليها من أثر جد مؤثر بشكل سلبي على قطاع السكن في الجزائر بشكل عام، وكما تقدمنا به في الفصل السابق حول السياسة السكنية في الجزائر بعد الاستقلال حيث عمدت الدولة إلى إتباع العديد من السياسات لتنظيم قطاع السكن وتحقيق نتائج مرضية بالنسبة لجميع الأطراف، وباختلاف المراحل التي عرفتتها السياسة السكنية، اختلفت أيضا الأساليب والبرامج والأبعاد المتخذة من أجل الاهتمام بقطاع السكن نحو تجديد وتطوير النسق السكني بالنسبة للمراحل السابقة.

بدورنا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الواقع السكني الذي تعيشه مدينة الوادي حاليا، باعتبارها ميدان الدراسة من جهة ومن جهة أخرى باعتبارها كنموذج ينطبق على جميع المدن الجزائرية، وخاصة المدن الصحراوية على الأقل فيما يخص الأساليب التي تعتمدها السياسة السكنية والبرامج التي تم تجسيدها باختلاف صيغها، كذلك الأبعاد المختلفة المعتمدة في تنظيم هذا القطاع السكني، حيث سنعتمد في هذا الفصل على الوثائق و الصور والسجلات وكذلك الهياكل التنظيمية التي قمنا بجمعها من مختلف المؤسسات التابعة لقطاع السكن في مدينة الوادي من أجل توصيف الواقع السكني لهذه المدينة الذي سنقوم بعرضه في هذا الفصل .

1- قراءة حول مدينة الوادي:

إن المقارنة بين المدينة وجسم الإنسان هي تصور شبه بيولوجي لتطور المدينة، وهو تصور توضحه المفردات الكلاسيكية المستخدمة للحديث عن المدينة: نمو، نسيج، شريان، إلخ، في الواقع المدينة هي بمثابة الكائن الحي يولد وينمو ويمكن أن يموت ويختفي. ومن هنا تأتي فكرة الكشف عن الأمراض التي تتعرض لها المدينة مثل مشاكل السكن و الازدحام والأزمات والتضخم الحضري، والعمليات المختلفة التي تحدث في سياق التحضر، نحن نتحدث عن بيئة تجمع بين العناصر المادية والحيوية (Roncayolo, 1990,p34)

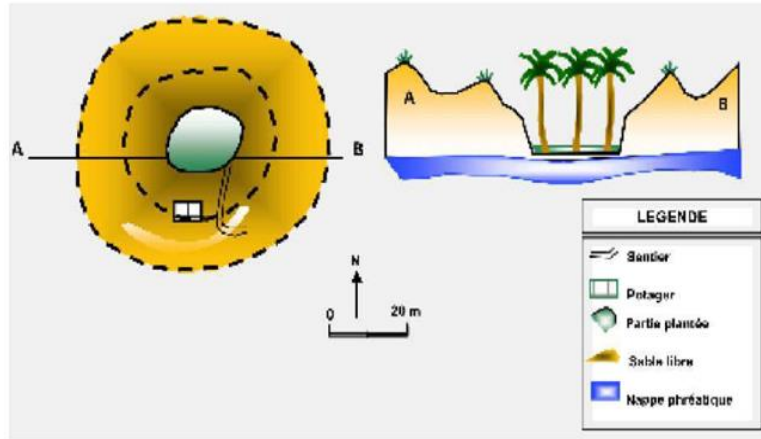
من خلال الاطلاع على الدراسة السابقة والزيارة الميدانية المتكررة في مجتمع الدراسة مدينة الوادي، إتضح للباحث بأن المدينة لم تسلم من هذا الوضع وتعرضها لبعض الأمراض التي تترجم في شكل مشاكل تعيق النمو السليم للمدينة بشكل عام، فكانت تلك المشاكل عديدة وطبيعية بالنسبة لمدينة واقعة في الصحراء الجزائرية. لذلك ارتئينا أن نتحدث هنا حول البعض منها بالتشارك والتقرب أكثر من موضوع الدراسة، فكانت من بين تلك المشاكل: الزحف العمراني ومشاكله الخطيرة، تقاوم جميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المجال الحضري، وتشكل على وجه الخصوص ظاهرة ارتفاع المياه من منسوب المياه الجوفي الذي يمثل تهديد حقيقي للمدينة والأحياء السكنية وزراعة النخيل فيها.

1-1- مدينة الوادي، بين الأصول والمعوقات:

كانت سوف منطقة معزولة لأنه لا يوجد بها طرق عبر الصحراء الكبرى، كانت هناك سبع قرى رئيسية، بما في ذلك قرية الوادي. تتجمع القرية حول ساحة السوق وتنقسم إلى مناطق، لكل منها منطقتها الخاصة، شهدت بداية القرن التاسع عشر نموًا سكانيًا سريعًا وفي الوقت نفسه تتكشف الثقافات وتستقر القبائل وتتكاثر الاتصالات. كل هذه العوامل نجحت في إخراج وادي سوف من عزلتها، وكانت المدينة مقصد لمعظم التجارة مع المناطق المجاورة وخاصة التي تعتمد على مجال النخيل (Bataillon, 1955,p140).

وقد أدخل وصول الفرنسيين أنماطًا جديدة للاحتلال والأداء المكاني، مما أدى إلى تعطيل تنظيم مدينة سوف وكانت الإدارة الفرنسية قد اتخذت مدينة الوادي عاصمة لمنطقة سوف، وبذلك جعلتها كذلك القطب الوحيد الذي تهاوى معه جميع السكان السوفييين (Voisin, 2004,p190). بعد الاستقلال، ومع الإصلاح الإداري في مايو 1969 تم إنشاء ولاية الوادي وأصبحت عاصمة ولاية الوادي في عام 1984، وهي أيضا حاليا عاصمة الدائرة والولاية، تحتل عمليا المركز، تحدها من الغرب جماعة واد ألينده، ومن الشرق جماعة الطريفاي، ومن الشمال جماعة كوينين وحسيني عبد الكريم، وأخيرا جماعة البياضة من الجنوب.

تعد منطقة سوف كتلة من الرمال ومنطقة طبيعية، ولكنها منطقة خلقتها أيضا أعمال الإنسان. إن مناظرها الطبيعية واستقلاليتها ونوع الحياة والوحدة الموجودة هناك مستمدة من أسلوبها الأصلي في استخدام مواردها المائية. وكان الأسلوب الخاص المعتمد هو خفض مستوى الأرض عن طريق حفر فتحات ضخمة على شكل قمع وزراعة الأشجار في قاع التجاويف وتسمى هذه الحفر الغوط.



الشكل رقم (10): يمثل مخطط وقطاع الغوط نظام الزراعة الزراعية في منطقة سوف.

المصدر: (Boubir & Farhi, 200 9,p5).

إن الظروف الطبيعية لها تأثير كبير على تنمية المدن الصحراوية، وعلى الرغم من البيئة التي تتميز بفقر الغطاء النباتي وجفاف الهواء والنقص الكبير في المياه السطحية، إلا أن وجود نظام الواحات الذي تم إنشاؤه باستخدام طريقة تسوية الحفرة جعل الحياة ممكنة في المنطقة (بفضل ثراء المنطقة بالمياه الأحفورية) ما ساهم في ظهور وازدهار مدينة الوادي.

ولدت مدينة الوادي في موقع طبيعي، نجد فيه منظرين طبيعيين متناقضين مع بعضهما البعض، فمن ناحية توجد الكثبان الرملية الكبيرة، ومن ناحية أخرى توجد بساتين النخيل وهي مشهد زراعي مهم، بساتين النخيل تملي شكلاً خطياً قوياً للنمو على طول المنخفض بين الشمال والجنوب. لكن اعتبرت هذه مشكلة بالنسبة للتوسع العمراني حيث لا يمكن أن يتم باتجاه الشرق لأنه يتطلب تدمير بساتين النخيل. في الواقع أيضاً يبدو أن هذا الوضع قد ساهمت بشكل كبير تأثيرات الرمال المجتمعة، والحفر التي تؤدي إلى جفاف البيئة نظراً لشكلها القمعي ولأنها تحيط بالمدينة من كل الاتجاهات، فقد مثلت الحفر دائماً حواجز النمو التي تعيق وتوجه تطور المدينة (Voisin,2004,p64) .

كما أن الموقع الذي تقع فيه مدينة الوادي يتميز طوبوغرافيا بانحداره المنخفض. وبالتالي، فإنها تواجه مشاكل في تصريف المياه، خاصة في وسط المدينة، كذلك الارتفاع الكبير في درجات الحرارة هو أحد أسباب التمدد الأفقي لمدينة الوادي، لأنه في مواجهة درجات الحرارة هذه، لا ينصح بالبناء على ارتفاعات ما أدى إلى إبداع وتميز المنازل بأناقة أسقفها المقببة وبمواد الجبس (NAJAH, 1970,p140).



الصورة رقم (9): مدينة الوادي بألف قبة: عمران أفقي وخطي على طولها من الطريق الرئيسي.
المصدر: (Boubir & Farhi, 2009,p8).

وتتميز مدينة الوادي بوجود طريقين وطنيين RN 48 و RN 16، اللذين يعتبران العمود الفقري لمنظومة الطرق بمدينة الوادي، وقد ساهما هذان المحوران الرئيسيان أيضًا بتنظيم وتعزيز وتطوير الفضاء الحضري.

1-2- الامتداد العمراني لمدينة وادي سوف:

اليوم، تعمل الدينامية الاقتصادية والديمغرافية لمدينة الوادي على تقدم النسيج العمراني في كافة الاتجاهات، خاصة على طول محور الطريق شمال جنوب، مما يخلق تجمعاً حضرياً خطياً بطول 18 كلم تندمج حدوده مع كوينين شمالاً والبياضة جنوباً. هذه الدينامية ليست مجرد توسع عمراني، بل هي نتيجة لزيادة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدمية التي تجذب السكان من مختلف المناطق. النمو السكاني المستمر يعزز الحاجة إلى المزيد من البنية التحتية والخدمات، مما يدفع الحكومة المحلية إلى وضع خطط تطويرية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة. من بين هذه الخطط، تحسين شبكة المواصلات العامة وتوسيع الطرق الرئيسية لزيادة كفاءة التنقل وتقليل الازدحام. علاوة على ذلك، يتم التركيز على إنشاء المؤسسات العامة والهياكل الإدارية مع بعض التقدم في إنشاء مساحات خضراء وحدائق عامة لتوفير متنفس طبيعي للسكان، وتحسين جودة الحياة في المدينة. كما أن

القطاع العقاري يشهد ازدهاراً ملحوظاً، حيث تتزايد مشاريع البناء السكنية والتجارية لتلبية الطلب المتزايد على الوحدات السكنية والمحلات التجارية.



الصورة رقم (10): توضح امتداد الجديد لمدينة وادي سوف.

المصدر: (Boubir & Farhi, 2009,p11).

ونلاحظ أن تفاقم جميع المشاكل المرتبطة بارتفاع أسعار الأراضي والمضاربة العقارية وندرة احتياطات الأراضي، كانت بسبب تأخر المخطط التوجيهي للتنمية والعمران (PDAU)، وتعطل تحديد الحاجيات القصيرة والطويلة الأجل لسكان بلدية الوادي من حيث السكن والتجهيزات والبنية التحتية وتحديد مناطق التوسع الحضري، حيث أن الحاجة والطلب فاق طاقة العرض فحصل خلل في التوازن العمراني بسبب الندرة والقلّة وخاصة في مركز المدينة أو المناطق المجاورة لها، كذلك يخضع التوسع المستقبلي لمدينة الوادي إلى قيود مادية كبيرة، ويتعلق الأمر بالطبيعة غير القابلة للبناء للتربة الكثبان ومنطقة الشطوط والمنخفضات وارتفاع منسوب المياه وخطوط الجهد العالي والمتوسط التي تعبر الجماعة من الشمال نحو الجنوب الغربي والحزام الأخضر الواقع على مستوى الجزء الجنوبي الغربي من المدينة، وعلى الرغم من ذلك فقد تم تجهيز قطاع مساحته 1141.61 هكتاراً على المدى القصير (2008)، وقطاع آخر بمساحة 890.44 هكتاراً على المدى المتوسط (2013)، وتم تحضر مدينة الوادي على أكثر من 50% من مساحتها الإجمالية أو 3847.16 هكتار.

1-3- التهديد البيئي لمدينة وادي سوف:

بغض النظر عن المناخ الصعب الذي تعرفه مدينة الوادي والذي يمكن اعتباره معيق طبيعي للحياة اليومية في المدينة كالحرارة المرتفعة والزوابع الرملية والجفاف المستمر. نجد أيضاً عائق حقيقي وتهديد كبير أمام كل المشاريع السكنية التي أنجزت والتي لم تتجز وتم تغيير أماكن الإنجاز أو التأجيل بسبب ما يسمى "ارتفاع

منسوب المياه الجوفية"، حيث تنفجر بؤر المياه الجوفية لتتصعد على سطح الأرض وتغطي مساحات كبيرة، وقد أدى ارتفاع منسوب المياه بشكل مثير إلى عواقب وخيمة لا رجعة فيها على اقتصاد المنطقة وبيئتها، وفي سنة 2005 تم اختناق 10.000 غوت وتدمير 150.000 نخلة وابتلعته المياه الجوفية حسب تقرير التجاوزات الفلاحية لولاية الوادي 2005(DSA) ، ولا تزال آثار هذه الظاهرة على البيئة الحضرية كارثية حيث الأحياء السفلية وجدت نفسها مغمورة وانهارت، ووصل ارتفاع المياه إلى 0.40 متر في بعض المناطق من المدينة.



صورة رقم (11): تبين ارتفاع المياه الجوفية إلى السطح في منطقة الشط.
المصدر: (Boubir & Farhi, 2009,p9)

في عام 2002 عهد المكتب الوطني للصرف الصحي (ONA) بإجراء الدراسة المتعلقة بظاهرة ارتفاع المياه من منسوب المياه الجوفية إلى مكتب التصميم السويسري "Bonnard and Gardel" بأكثر من 22 مليار دينار، وتم تخصيص مليون دولار أمريكي بالكامل لمشروع ضخم عُهد به إلى الشركة الوطنية "COSIDER TP" والشركة الصينية "Sinohydro" وتقوم شركة أخرى (برتغالية) بتنقية المياه من منسوب المياه الجوفية ومكافحة ارتفاعها. يتضمن هذا المشروع إنشاء 4 محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، وشبكة صرف تضم 58 بئراً، وشبكة صرف صحي ومجمع تحويل من الشمال إلى الجنوب، بما في ذلك 16 محطة رفع، بداية الأعمال انطلقت في شهر جوان لسنة 2005، وتم توزيع العمل على مدى خمس سنوات (Boubir & Farhi, 2009,p12).

وفي حوصلة قمنا بجمعها حول المشاريع السكنية الخاصة بمدينة الوادي، اتضح لنا أن السياسة السكنية كانت إلى حد ما تصدت للعوائق الطبيعية التي قمنا بذكرها سلفاً، وقامت بإنشاء العديد من المشاريع السكنية

الفصل الرابع: الواقع السكني لمدينة الوادي (أساليب التمويل والمؤسسات، البرامج، والأبعاد)

المختلفة البرامج والسنوات، وكذلك اختلاف المناطق ومحاولة توزيعها حسب أولويات الطلبات وفق للقوانين والمراسيم التي تنصها الدولة والدستور، وكانت تلك المشاريع كالتالي:

البرنامج الخماسي	النمط	المسجل	المنتهي	في طور الانجاز	الغير المنطلق
البرنامج الخماسي 2010/2014	السكن الاجتماعي الايجاري (LPL Gestion OPGI)	7580	7532	48	0
	السكن الاجتماعي الايجاري (LPL Gestion DL) برنامج تكميلي شطر 2013	600	350	250	0
	السكن الترقوي المدعم (LPA) برنامج 2011-2010	1129	1129	0	0
	السكن الترقوي المدعم (LPA) برنامج 2013	650	634	16	0
	السكن البيع بالايجار (LV) برنامج 2013	580	546	34	0
	السكن الترقوي العمومي (LPP) برنامج 2013	200	200	0	0
	السكن الريفي	11882	11836	46	0
	الإعانات الموجهة للقضاء على السكن الهش	10981	10739	228	14
	السكن الاجتماعي التساهمي (FNPOS)	200	200	0	0
	المجموع	33802	33166	622	
البرنامج الخماسي 2015-2019	السكن الترقوي المدعم (LPA NF) برنامج 2018	700	0	700	
	السكن الترقوي المدعم (LPA NF) برنامج 2018 FNPOS	50	0	0	50
	السكن الترقوي المدعم (LPA NF) برنامج 2019	700	0	226	474
	السكن الريفي	14372	14090	251	31
	إعانات التخصيصات الاجتماعية	2447	2009	97	341
	المجموع	18269	16099	1274	896
البرنامج الخماسي 2020/2024	السكن الاجتماعي الايجاري (LPL) برنامج 2021	500	0	320	180
	السكن الاجتماعي الايجاري (LPL) برنامج 2022	200	0	0	200
	السكن الترقوي المدعم (LPA NF) برنامج 2021	630	0	0	630
	السكن الترقوي المدعم (LPA NF) برنامج 2022 DGSN	100	0	0	100
	السكن البيع بالايجار (LV)	40	0	0	40
	السكن الريفي 2021-2020	2550	1549	199	802
	السكن الريفي 2022	1500	0	0	1500
	إعانات التخصيصات الاجتماعية	2403	1190	50	1163
	المجموع	7923	2739	569	4615
السكن الترقوي الحر					
2019/2015	التخصيصات السكنية	عدد التخصيصات المنشئة	عدد الحصص	عدد الحصص الموزعة	
		97	15517		

الجدول رقم (9): يمثل المشاريع السكنية على مستوى مدينة وادي سوف.

المصدر: مقر دائرة وادي سوف.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن السياسة السكنية في مدينة الوادي شهدت نشاط ملحوظ فيما يتعلق بإنجاز المشاريع السكنية، فمنذ سنة 2010 على الأقل إلى غاية يومنا هذا تم انجاز ما يقارب 52004 سكن من مختلف الصيغ والبرامج السكنية، فكانت التخصيصات السكنية ضمن هذه السياسة التي تم اللجوء إليها من أجل فك الضغط على السكن الاجتماعي أو باقي الصيغ السكنية الأخرى، حيث قدر مجموع التخصيصات بـ 18716 باعتباره سياسة بديلة من أجل سد الحاجات الكبيرة المتعلقة بطلبات السكن في المدينة.

2- المؤسسات المكلفة بتمويل السكن، والمؤسسات المكلفة بإنجاز السكن في مدينة الوادي:

اعتمدت الدولة الجزائرية في تنظيمها لقطاع السكن على استراتيجيتين مهمين في انجاز المشاريع السكنية، ويمكن اعتبار هذه الاستراتيجية هي سبب نجاح قطاع السكن إلى حد ما، هذه الهياكل بمثابة مؤسسات موزعة على جميع المناطق عبر الوطن حسب استراتيجية الوزارة، حيث حظيت مدينة الوادي بنصيبها من هذه المؤسسات وتمثل هذه المؤسسات الوظائف التي تسند إليها، وهي المؤسسات المكلفة بالتمويل السكن والمؤسسات المكلفة بالمتابعة للإنجاز المشاريع السكنية.

2-1- المؤسسات المكلفة بتمويل السكن في مدينة الوادي:

2-1-1- الصندوق الوطني للسكن:

تم إنشاء الصندوق الوطني للسكن بالمرسوم التنفيذي رقم 91 - 144 المؤرخ في 12 ماي 1991 والمتضمن إنشاء الصندوق الوطني للسكن، وإعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وأيلولة ممتلكاته، يعتبر الصندوق الوطني للسكن تاجرا في علاقته مع الغير ويمارس نشاطاته تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية، ويقوم بعدة مهام حددتها المادة 05 من المرسوم السابق الذكر، وهي:

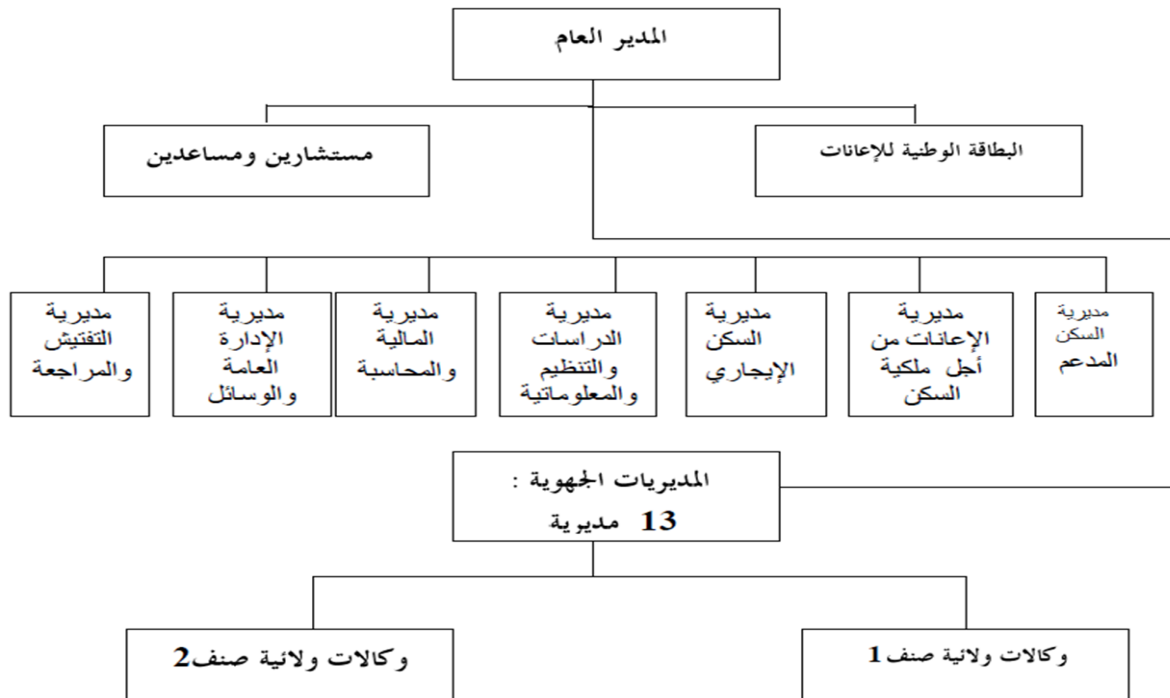
- المساهمة في تحديد سياسة تمويل السكن.

- القيام بتدبير التمويل متوسط الأجل عن طريق البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- إدارة الأسهم والمساهمات التي تقدمها الدولة لفائدة السكن لا سيما المساعدات وتخفيض نسب الفائدة.
- النهوض بتمويل السكن الاجتماعي عن طريق البحث عن موارد للتمويل غير لبرامج بناء مساكن اجتماعية.

- التكفل بكافة العمليات أو الأعمال الخاصة ذات الصلة بمهامه والتي قد تسند لها الخزينة إليه وتسييرها.
- إصدار قروض بجميع أشكالها لحساب الخزينة.
- تلقي الموارد التي يخصصها التشريع والتنظيم المعمول بهما لفائدته وتسييرها الحساب الخزينة.

- إنشاء أية مؤسسة فرعية وأخذ كل مساهمة لحساب الدولة لاسيما في المؤسسات المالية المتصلة بمجال نشاطها وتسيير ذلك.
- إعداد الدراسات التي ترمي إلى تحسين عمل السلطات العمومية في مجال السكن.
- القيام بإجراء دراسات وخبرات وتحقيقات وأبحاث تتعلق بالسكن، وتقديم كفاءته التقنية والمالية للهيئات العمومية والأجهزة المعنية، وتشجيع الإعلام وتبادل الخبرات والملتقيات من أجل ترقية السكن وتطويره.
- ولممارسة مهامه بفعالية في تسيير الإعانات على المستوى الوطني، فإن للصندوق مديريات جهوية وعددها 13 مديرية، إضافة إلى وكالات على مستوى الولايات والهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للسكن يظهر ذلك (جعيل، 2011، ص190).

وقد أشرف وزير السكن والعمران والمدينة، محمد طارق بلعربي، ووزير المالية إبراهيم جمال كسالي بمقر الصندوق الوطني للسكن، على اجتماع للجمعية العامة غير العادية بعد الحصول على المقرر رقم 02-22 الذي يتضمن الترخيص بتأسيس بنك والصادر بتاريخ 02 نوفمبر 2022 من طرف مجلس النقد والقرض، وأكد الاجتماع أن "بنك الإسكان سيكون عبارة عن مؤسسة مالية تجعل قطاع السكن في أريحية من حيث تمويل البرامج السكنية بكل الصيغ، الاجتماعية وغيرها، كما أنه سيجعل سيرورة انجاز وانطلاق المشاريع أفضل"، وذكر بالعربي بأن إنشاء "بنك الإسكان" يعد من بين الالتزامات الـ 54 التي وعد بها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في برنامجه الانتخابي.



الشكل رقم (11): يمثل الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للسكن.

المصدر: الصندوق الوطني للسكن.

نلاحظ من الشكل التنظيمي اعلاه كثرة الوحدات الإدارية، حيث أن الهيكل التنظيمي للصندوق يقوم على الهيكلة حسب الوظائف، وفي هذا الشأن اقترح الباحث جعيل جمال بعض التعديلات حول الهيكل التنظيمي لتقليص عدد الهيئات ومن ثم تحسين فعالية التنظيم، فكانت كالتالي:

- إدماج البطاقة الوطنية للإعانات ضمن مديرية الدراسات والتنظيم والمعلوماتية، بما أن البطاقة الوطنية للإعانات هدفها تجميع المعلومات وتخزينها وتقديمها إلى الجهات المعنية عند الحاجة.
- إدماج مديرية السكن المدعم مع مديرية الإعانات من أجل ملكية السكن، لأن المهام التي تقوم بها هيأتين مستقلتين يمكن أن تقوم بهما هيئة واحدة.
- إلغاء هيئة مستشارين ومساعدين لأن نواب المدير يمكنهم القيام بمهمة تقديم الاستشارة ومساعدة مدير الصندوق على رسم السياسات واتخاذ القرارات التي يحتاج فيها إلى مساعدة أو استشارة.

2-1-1-1-انجازات صندوق السكن:

يقدم الصندوق الوطني للسكن إعانات مالية للأسر محدودة الدخل، بهدف بناء، شراء توسيع أو ترميم مسكن، أو الحصول على سكن اجتماعي تساهمي من برامج السكن التي ينفذها المقاولون الخواص أو المؤسسات

العمومية، ومن شأن هذه الإعانات أن تزيد من عرض السكن في السوق الجزائرية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي :

أ / الإعانات كحافز لزيادة عرض السكن: يعتبر نظام الإعانات المطبق حاليا حافزا مهما لزيادة العرض في سوق السكن من عدة زوايا، نذكر منها:

- قد تستخدم الأسرة الإعانة المالية لإنجاز مسكن بمجهوداتها الذاتية، في حال امتلاكها لقطعة أرض موثقة وصالحة للبناء .

- حصول الأسر على إعانات مالية يحفزها على الادخار من أجل تقديم المساهمة المالية الأولية الضرورية للحصول على قرض عقاري من أحد البنوك، ومن ثم الحصول على تملك سكن اجتماعي تساهمي.

- إعانات السكن الموجهة للأسر تحفز المقاولين الخواص على الاستثمار في سوق السكن، لأن المقاول في مثل هذه المشاريع لا يتحمل مخاطر عدم التسويق، فالمساكن التي ينتجها تم تحديد قائمة بأسماء العملاء قبل الشروع في الإنجاز .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المقاول يتحصل على حوافز ضريبية ومالية تتمثل في:

- الحصول على ملكية الأرض التي سيقام عليها مشروع السكن الاجتماعي التساهمي بنسبة تخفيض تصل إلى 80% من قيمتها الحقيقية.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) .

- تخفيض في الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 7% .

ب/ تحسين الرقابة على إعانات السكن :

تحديد هدف إعانات السكن والمتمثل في الأسر ذات الدخل الضعيف أو المتوسط والتي لا تمتلك مساكن لائقة عملية صعبة نسبيا، وهو ما يتطلب القيام بعملية رقابة فعالة، تمكن من كشف الأسر التي تقدم ملفات الترشيح للحصول على الإعانة لأن دخل الأسرة يمكن التحقق منه من خلال الملف الذي يقدم لمصالح الصندوق، ولكن امتلاك الأسرة لمسكن لائق يصعب كشفه، فقد تكون هذه الأسرة تمتلك مسكن لائق ومكون من عدة طوابق ولكن لا تملك عقد موثق، وهو الحال بالنسبة لآلاف المساكن في الجزائر، وهنا يمكن للصندوق أن يلجأ إلى مصالح الكهرباء والغاز أو مصالح المياه لكشف مثل هذه الحالات. كما يجب أن يكون هنالك توازن

في منح إعانات السكن بين الفئات الأربع التي حددها القانون، لأن بعض الدراسات تشير إلى سوء تسيير هذه الاعانات. وقد كانت حصيلة أعمال الصندوق الوطني للسكن-وكالة الوادي-2022 كالتالي:

النمط	عدد المقررات 2022	إلى غاية 2022/09/30	عدد الأشرط المسددة 2022	إلى غاية 2022/09/30
السكن الريفي	1686	46651	2399	89176
التحصيلات الاجتماعية	1136	7136	3501	9652
السكن الهش	0	15369	74	46630
النمط	عدد الاتفاقيات الى غاية2022/09/30	عدد المقررات الى غاية2022/09/30		
السكن التساهمي	33	1688		
السكن الترقوي المدعم	59	2927		
السكن الترقوي المدعم 2	15	798		
النمط	عدد الاشرط المسددة2022	الحصيلة الى غاية2022/09/30		
السكن الاجتماعي الايجاري	339	44066190.00		
البيع بالايجار	118	4029092.00		

الجدول رقم (10) : يبين انجازات الصندوق الوطني للسكن - وكالة الوادي - لسنة 2022.

المصدر: الصندوق الوطني للسكن وكالة الوادي.

حسب الدستور الجزائري الصادر في ديسمبر 2020 الذي ينص في مادته 63، على أن: "تسهر الدولة على تمكين المواطنين على الحصول على سكن، لاسيما للفئات المحرومة." وينعكس هذا المبدأ الذي أعيد تأكيده في جميع دساتير الجزائر والراسخ في التوجهات والمناهج التي تقودها الدولة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في تحديد وتنفيذ مختلف الإجراءات والبرامج التي تهدف في الأخير، إلى الحفاظ وتعزيز التماسك الاجتماعي، ويتم تمويل الآلاف من المساكن من ميزانية الدولة والتي تنجز كل السنة على مستوى جميع ربوع الوطن. وتبذل الدولة جهودا جبارة وتكرس مبالغ ضخمة للتحويلات الاجتماعية لتمويل السكن، الذي يمثل حوالي 20% من ميزانية التجهيز للدولة، وتمنح الدولة مساعدات متعددة الأشكال من أجل حصول المواطن على السكن: كالمساعدة المباشرة للمستفيد، وتمويل برامج بناء المساكن الموكلة إلى مرقبين عقاريين من القطاعين العام والخاص، والقضاء على المساكن الهشة، تخصيص هذه المساعدات يتم وفقا لعدة آليات وصيغ والتي يتم وضعها وفقا لمختلف فئات المستفيدين من السكن.

كما قد تحصلنا على بعض الأرقام الخاصة بمصالح الصندوق الوطني للسكن-وكالة الوادي-والتي تقوم بمعالجة مالية لثمانية صيغ سكنية منذ سنة 1998 إلى غاية سنة 2022 وهي كالآتي:

النمط / السنة	سنة 2022	الحصيلة الى غاية 2022/09/30	نسبة الاستهلاك المئوية%
السكن الاجتماعي الايجاري 2002	965684.0000 مليار	4406190.0000 مليار	92.30%
السكن الاجتماعي التساهمي 2002	5150.0000 مليار	1088830.0000 مليار	99.00%
السكن الترقوي المدعم 2010	72590.0000 مليار	1664440.0000 مليار	84.00%
السكن الترقوي المدعم2 2018	37625.0000 مليار	81348.0000 مليار	3.00%
البيع بالايجار 2013	469206.0000 مليار	4029092.0000 مليار	64.52%
السكن الريفي 2002	1197100.0000 مليار	38223910.0000 مليار	92.23%
التحصيلات الاجتماعية 2019	1759600.0000 مليار	4868000.0000 مليار	75.15%
السكن الهش 2014	16405.0000 مليار	10535066.0000 مليار	98.03%
المجموع	4523360.0000 مليار	104556876.0000 مليار	73.90%

الجدول رقم (11): يبين الأرقام المالية الخاصة الممولة من طرف الصندوق الوطني للسكن وكالة الوادي.

المصدر: الصندوق الوطني للسكن وكالة الوادي.

من خلال الأرقام المالية التي تعرض في الجدول أعلاه يتبين لنا مدى أهمية صندوق السكن في تنظيمه للجانب المالي لقطاع السكن وتسيير شؤونه المالية باعتباره أحد الأنساق الفرعية للنسق الكلي، وكما ذكرنا في السابق، فإنه من أهم مهام صندوق السكن هو تدعيم الحصول على ملكية السكن وهذا بالمرسوم التنفيذي رقم 91-146 المؤرخ في 12 مايو 1991، والذي يتضمن كفاءات تدخل الصندوق الوطني للسكن في ميدان تدعيم الحصول على ملكية السكن، وقد جاء في المادة الثانية على أنه رغبة في تحسين القدرة على الدفع لطلب الحصول على ملكية السكن عائلي جديد، تستفيد العائلات ذات الدخل الضعيف والمتوسط من المزايا التالية يتكفل بها الصندوق للسكن:

- مساعدة مالية.

- تمديد مدة إعادة تسديد القرض تخفيض نسبة الفائدة.

- تنوع طبيعة ومبلغ المزايا الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للسكن حسب مداخيل العائلات ومبلغ القرض .

- وقد تم تبيان المقصود من مداخل العائلات لكونها تلك المتعلقة بمداخل رب الأسرة وزوجته الذين يعيشان بصفة اعتيادية في نفس المأوى.

2-1-2- صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية:

2-1-2-1-2- نشأة صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية:

لقد تم ذكر صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية لأول مرة في المرسوم التشريعي رقم 93-03 ويعتبر كوسيلة ضمان لكلا طرفي العقد، وهو الية جديدة تمكن المرقى العقاري من تمويل مشروعه من أموال المستفيدين من السكنات أنفسهم قبل البدء في إنجازها، لذلك نجد أنه يشترط الاكتتاب في عقد البيع على التصاميم فقط وفي المقابل الزم المرقى العقاري باكتتاب تأمين إجباري لدى صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية.

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي 97-406-أي بعد التطرق له بأربع سنوات وقد تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 14-180، وعملا بأحكام المادة 11 من المرسوم التشريعي رقم 93-03 والمادة 131 من المرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 19 جانفي 1993 المتضمن قانون المالية التكميلي، وضع تحت وصاية الوزير المكلف بالسكن ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ذو طابع تعاوني (دروازي، 2018، ص 291).

2-2-1-2- موارد صندوق الضمان والكفالة المتبادلة:

جاء بنص المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 97-406 على أنه تتكون موارد الصندوق مما يأتي: حقوق الانخراط والاشتراكات التي يدفعها المتعاملون في الترقية العقارية.

- الحقوق الذي يدفعها المنخرطون بعنوان الضمان المنصوص عليه في المادة 3 أعلاه.

- الإيرادات المالية للودائع والتوظيفات.

- التحصيلات المالية الناجمة عن تحقيق تأمينات عينية للمنخرطين العاجزين عن الوفاء.

- كل الموارد الأخرى المحتملة.

يمكن يلجأ الصندوق عند الحاجة إلى تسهيلات بنكية لتغطية حاجات الخزينة ويمكن أن تستفيد هذه التسهيلات كلما دعت الحاجة، بناء على طلب مجلس الإدارة وبموافقة صريحة من الخزينة العامة، من

ضمان الدولة المنصوص عليه في المادة 131 من المرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 19 يناير سنة 1993 والمذكور أعلاه (ال مادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 97-406).

2-1-2-3-صلاحيات صندوق الضمان والكفالة المتبادلة:

يعتبر هيئة ضامنة لتمويل العقاري، ذو طابع تعاوني لأنه يقوم بضمان التسبيقات التي يدفعها مشتركون إلى المرقى العقاري في إطار البيع بناء على التصاميم حسب نص المادة 54 من قانون رقم 11-04 ، لذا يتعين على المرقى العقاري المنخرط في الصندوق اكتتاب تأميناً لدى الصندوق على المشروع المتعلق بموضوع بيع عقار، أنظر المواد 1، 2، 3 من المرسوم التنفيذي رقم 97-406، وهذا ما نصت عليه المادة 11 من المرسوم التشريعي رقم 93-03 على أنه "يتعين على المتعامل في الترقية في عمليات البيع بناء على التصميم ان يغطي التزاماته بتأمين إجباري يكتتبه لدى صندوق الضمان والكفالة المتبادلة وترفق شهادة الضمان إجبارياً بعقد البيع بناء على التصاميم" (دروزي، 2018، ص 293).

يهدف الصندوق إلى حماية المشترين المكتتبين كما يسميهم القانون من احتمالات عجز المرقين العقاريين أو عدم التزامهم بإتمام مشاريعهم العقارية لأي سبب كان، وتتمثل مهمته في ضمان إتمام لنجاز المشروع حسب نص المادتين 54 و 57 من قانون رقم 11-04 حلول صندوق الضمان قانوناً محل، المقننين ويخول حق المتابعة عملية انجاز البناءات وسهر على وضع الضمانات والتأمينات التي يلزم بها المرقين العقاريين عند الاكتتاب، ويعتبر هيئة ضمان لصاحب حفظ الحق لأنه بإيداعه مبلغ الضمان لدى الهيئة يشكل له انتمان، وكذلك ضمان المرقى العقاري من تراجع صاحب حفظ الحق أو عدم تمكنه من الوفاء بالتزاماته المتمثلة أساساً في تسديد مبلغ الشراء المتبقي وعند عدم قدرته على ذلك وتم فسخ العقد فإنه في هذه الحالة سيفقد نسبة من المبلغ الذي دفعه كتسبيق .

2-1-3-شركة إعادة التمويل الرهني:

2-1-3-1-نشأة شركة إعادة التمويل الرهني:

هي شركة ضامنة لتمويل الترقية العقارية وتم إنشاؤها سنة 1997 بهدف تسيير شروط إقراض سكني، خاصة وأن طلبات التمويل العقاري مرتفعة ولا تستطيع المصارف تلبيتها نظراً لطبيعة مواردها قصيرة الأجل وفي المقابل نجد أن القروض السكنية مطلوبة طويلة الأجل وأمام تراجع دور الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بعد أن تحول إلى بن إسكان أي هيئة مالية مساهمة (عبدلي، 2020، ص 3).

كذلك هي شركة و كمؤسسة مالية ذات طابع اقتصادي عمومي، لقد تم تزويد هذه الشركة ذات الأسهم برأس مال اجتماعي ابتدائي بقيمة 3.290.000.000 د.ج، رفع إلى 4.165.000.000 درج في عام 2003، رأس مالها الحالي محرر كلياً ومكتتب ومكون من 833 سهم بقيمة 5.000.000 درج، وتخضع للقانون

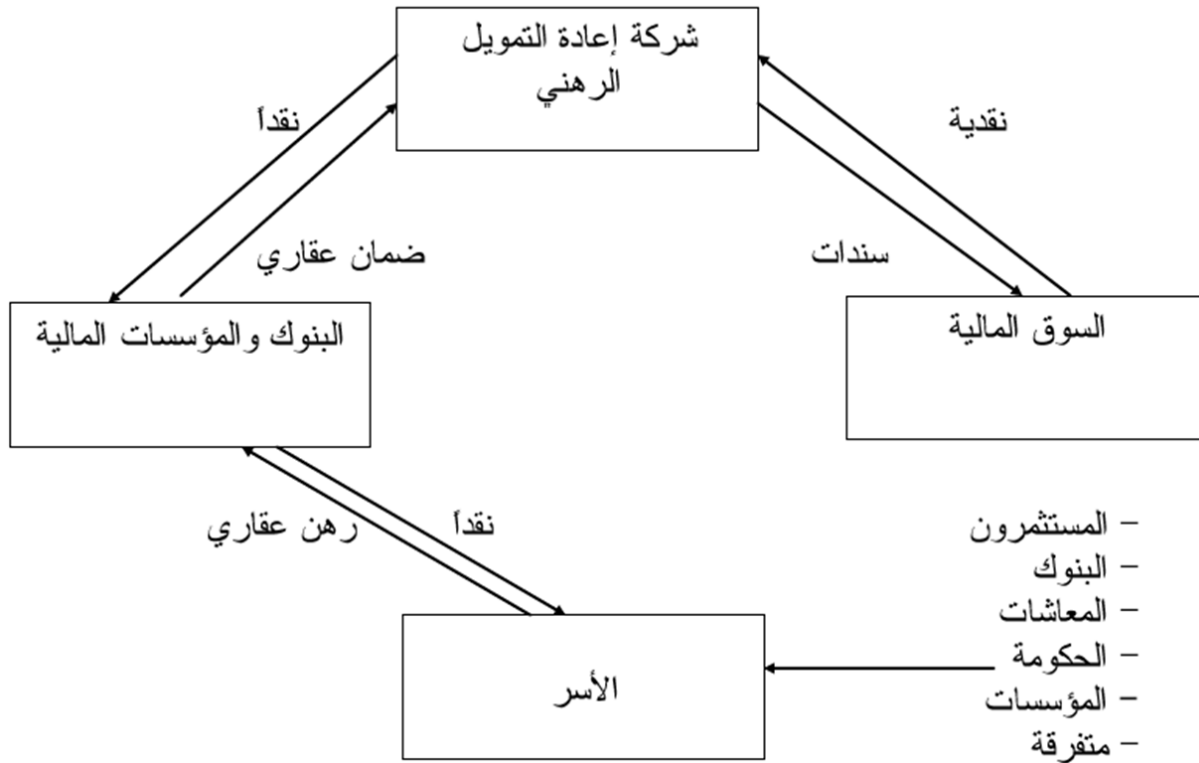
الخاص وقانون النقد والقرض واعتمدت الشركة كمؤسسة مالية من طرف البنك الجزائري بموجب المقرر رقم 98-01 المؤرخ في 06 ابريل 1998 المتضمن اعتماد المؤسسة المالية بنص المادة الأولى منه، هي مؤسسة عمومية اقتصادية تمارس مهامها في شكل شركة أسهم وأسهمها موزعة على ملاكها التسعة حسب الشكل التالي:

- الخزينة العمومية 254 سهم أي 1270 مليون د.ج.
 - البنك الوطني الجزائري: 109 سهم أي 546 مليون د.ج.
 - البنك الخارجي الجزائري: 109 سهم أي 546 مليون د.ج.
 - القرض الشعبي الجزائري: 109 سهم أي 546 مليون د.ج.
 - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: 76 سهم أي 380 مليون د.ج.
 - البنك الجزائري للتنمية الريفية: 50 سهم أي 250 مليون د.ج.
 - الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين: 50 سهم أي 250 مليون د.ج.
 - الشركة الجزائرية للتأمين: 50 سهم أي 250 مليون د.ج.
 - الشركة الجزائرية للتأمينات: 26 سهم أي 130 مليون د.ج.
- 2-1-2-3-2 أهداف شركة إعادة التمويل الرهني:

ترتكز عملية إعادة التمويل الرهني على مجموعة من المبادئ، حيث تعد هذه الأخيرة بمثابة شروط عامة ينبغي توفرها للقيام بهذه الوظيفة، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- إعادة تمويل محافظ القروض الممنوحة مقابل ضمانات للشرائح الاجتماعية المحرومة من طرف الوسطاء المعتمدين المزمين بتقديم قائمة اسمية بالديون المعاد تمويلها الشركة إعادة التمويل الرهني
- تشكيل صندوق عقاري من الدرجة الأولى ضماناً لعملية إعادة التمويل المنجزة من قبل شركة إعادة التمويل الرهني أثناء الإهلاك أو التعويض المسبق للقروض الأصلية.
- الاحتفاظ بحق الملكية للديون الغير عقارية (الطريقة الأوروبية) التي هي في حوزة الحصيلة المالية للوسطاء المعتمدين وكذا حق التحقق والمراقبة من وجودها المادي في عين المكان المحدد وذلك في أية فترة كانت.
- يلتزم الوسيط المعتمد المستفيد من عملية إعادة التمويل الرهني، بضمان الدفع المنتظم للفوائد والأصول حتى في حالة توقف المقترض عن الدفع المؤقت أي عكس الطريقة الأمريكية فإن الوسطاء المعتمدين هم الذين يتحملون المخاطر المرتبطة بمنح القروض الرهنية.
- إن التحويل لشركة إعادة التمويل الرهني لحق الملكية للديون العقارية يكون بواسطة عقد بيع ما بين الوسيط المعتمد وشركة إعادة التمويل الرهني (الطريقة الأمريكية).

- حسن مسؤولية تسيير القروض للوسيط المعتمد. تتضمن القروض الممنوحة من طرف الوسطاء المعتمدين برهون من الدرجة الأولى، استناداً لعرض التنوع الجغرافي واتخاذها لمقاييس وقائية من تقييم الأخطار.
 - مدة امتلاك القروض العقارية لا تتعدى 25 سنة كحد أقصى.
- والجدير بالذكر أن إنشاء شركة إعادة التمويل الرهني عام 1997 كمحاولة لتحسين نظام تمويل القروض العقارية، يعتبر تجربة مهمة لحل مشكلة تمويل القروض العقارية في الجزائر، وخاصة بالنسبة للقروض الموجهة للسكن تحديداً، حيث أن البنوك ووفقاً لهذا النظام الجديد في التمويل أصبح بإمكانها الحصول على السيولة اللازمة من شركة إعادة التمويل الرهني، لتمويل مثل هذه القروض، التي تتميز بكونها قروض متوسطة أو طويلة الأجل (سلخ، حويذق، 2021، ص5).
- والشكل الموالي يوضح هذا النظام من التمويل:



الشكل رقم (12): يمثل سير شركة إعادة التمويل الرهني في الجزائر.
المصدر: (بلطاس، 2007، ص135).

يبين الشكل أعلاه بأن شركة إعادة التمويل الرهني، تقوم بإعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية بالسيولة، مقابل الرهون العقارية التي تقدمها للأسر، فالبنوك تقدم قروضا للأسر مقابل رهن عقاري، وتقوم شركة إعادة التمويل الرهني بإصدار سندات تطرحها في السوق المالية، والمتمثلة في المستثمرين في هذا السوق من البنوك وصناديق المعاشات وشركات التأمين والحكومة.

2-2- المؤسسات العمومية المكلفة بإنجاز ومتابعة المشاريع السكنية:

لقد قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من المؤسسات التي تعنى بإنجاز ومتابعة السكن، وذلك ابتداء من انطلاق المشاريع السكنية إلى غاية تسليمها للمستفيدين، كذلك تستمر عملية المتابعة ومراقبة وتنظيم المشاريع المنجزة والتدخل في بعض الأعمال كالتغييرات الطارئة والإصلاحات المباشرة ضمن العقود المبنية التي تحددها وزارة السكن. الشيء الذي يفرضه الواقع السكني الجزائري حسب اختلاف الحالات الاجتماعية ما أدى إلى اختلاف المؤسسات العمومية والخاصة لتعمل في إطار النسق الكلي لتوفير احتياجات المواطنين والعمل معا من أجل تنظيم وتسيير القطاع السكني، وفي هذه الجزئية من هذا الفصل سنحاول التطرق لهذه المؤسسات التي قمنا بمعاينتها من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها في إطار هذا البحث في مدينة الوادي، وكانت هذه المؤسسات كالتالي:

2-2-1- مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI):

2-2-1-1- نشأة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI):

كان يدعى في عهد الاستعمار الفرنسي ديوان ترقية السكن النموذج (OPHLM)، وقد أنشأ ديوان الترقية والتسيير العقاري عام 1976 على أنقاض ديوان ترقية السكن النموذجي باعتباره هيئة إدارية، وفي سنة 1985 صدر المرسوم التنفيذي رقم 85-270 المؤرخ في 05/11/1985 والمتضمن تغيير الطبيعة القانونية لدواوين الترقية والتسيير العقاري، وتحديد كيفية تنظيم عملها، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلال المالي، وتعد المؤسسة تاجرا في علاقتها مع الغير، وتخضع للقانون التجاري وفي 1991 تغيرت الطبيعة القانونية لهذه الهيئة وأصبحت ذات طبيعة تجارية صناعية (القطبي، 2017، ص8).

بمقتضى المرسوم رقم 85-75 المؤرخ في 13 ابريل سنة 1985 تم إنشاء مكتب للترقية والتسيير العقاري لولاية الوادي إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم: 91-147 الموافق لـ 12 ماي 1991 الذي تم فيه تغيير الطبيعة القانونية للقوانين الأساسية لدواوين الترقية والتسيير العقاري لتصبح مؤسسات عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية الوادي ويشرف عليها مدير عام.

وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 01-1434 الموافق لـ 31 ديسمبر 2001 تم إنشاء ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية الوادي كمديرية عامة منفصلة عن ولاية ورقلة وفي هذه الفترة تم تحويل عناصر الأملاك والوسائل ونشاطات ديوان الترقية والتسيير العقاري وكذا مستخدميها من ولاية ورقلة إلى ولاية الوادي (ديوان الترقية والتسيير العقاري وكالة الوادي).

2-2-1-2-2-2 مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري:

جاء في المادة 5 من المرسوم التنفيذي 91-145 المعدلة والمتممة بالمادة 3 من المرسوم التنفيذي 91-111 على أنه " تتمثل مهام الصندوق وصلاحياته فيما يأتي:

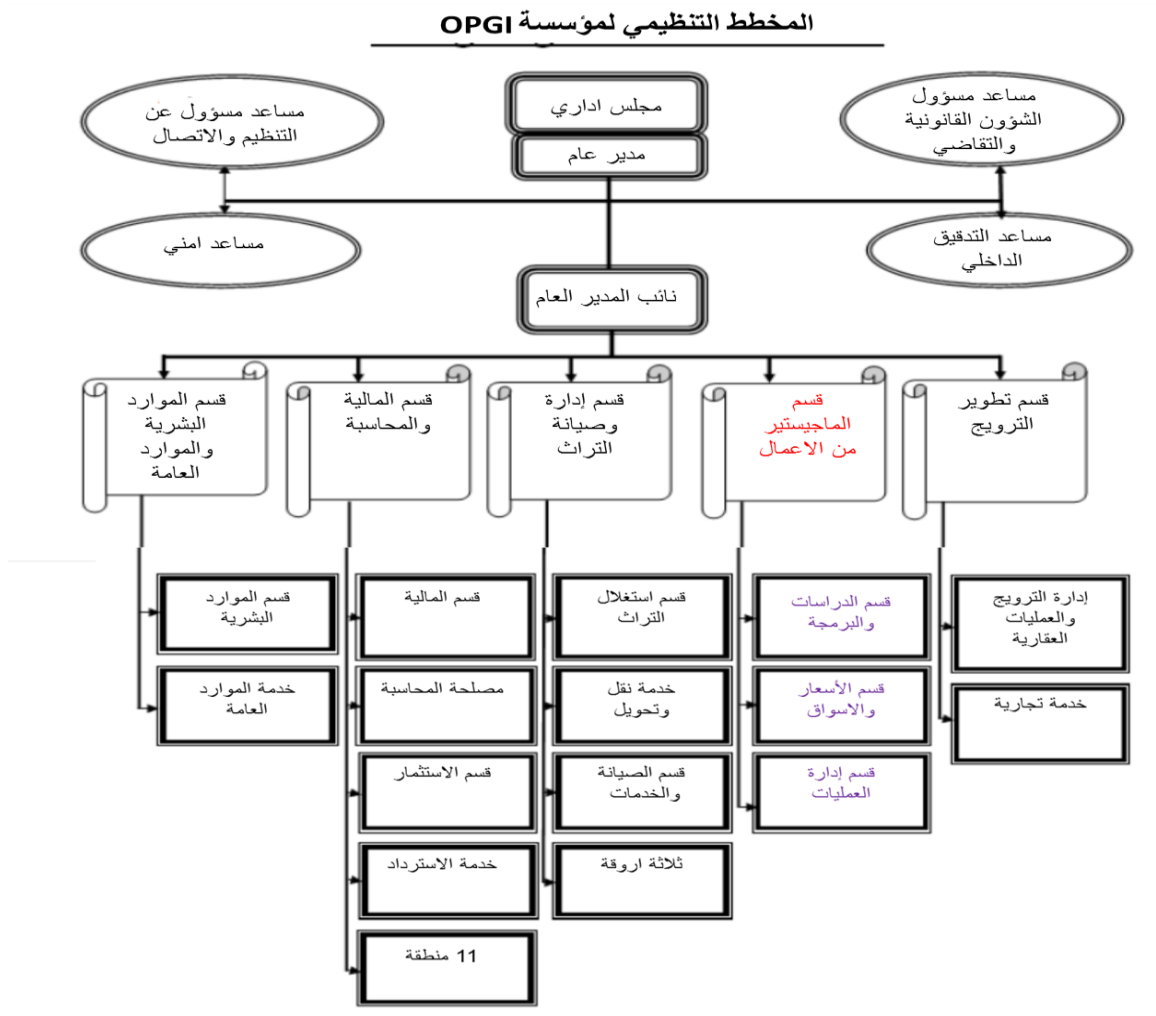
- تسيير المساهمات والمساعدات التي تقدمها الدولة لصالح السكن، لاسيما في مجال الكراء وامتصاص السكن غير اللائق وإعادة الهيكلة العمرانية وإعادة تأهيل الإطار المبنى وصيانه وترقية السكن ذي الطابع الاجتماعي.

- ترقية كل أشكال تمويل الإسكان، لاسيما السكن الاجتماعي عن طريق البحث عن موارد التمويل غير موارد الميزانية وتعبئتها، وبهذه الصفة يكلف الصندوق لاسيما بما يأتي:

- يشارك في تحديد سياسة تمويل السكن، لاسيما السكن ذي الطابع الاجتماعي.
- يستلم الموارد المؤسسة لصالحه بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما ويسيرها.
- ينشئ كل الفروع ويأخذ جميع المساهمات ويسيرها، لاسيما في المؤسسات المالية أو التجمعات أو المؤسسات ذات الصلة لحقل نشاطه.

- يقترح كل الدراسات الرامية إلى تحسين عمل السلطات العمومية لصالح الإسكان ولاسيما السكن ذي الطابع الاجتماعي ينجز كل الدراسات والخبرات والتحقيقات والأبحاث المرتبطة بالسكن ويقدم خبرته التقنية والمالية للمؤسسات العمومية والهيئات المعنية ويشجع الأعمال الاعلامية وتبادل التجارب واللقاءات من أجل ترقية السكن وتطويره (دروازي، 2018، ص308).

من خلال دراسة مهام وصلاحيات الصندوق، نجد أنه بالرغم من طبيعته القانونية كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، إلا أنه مكلف بتسيير إحدى المرافق الاجتماعية والمتمثلة في السكن وأن موارده تتكون أساسا من مساهمات الميزانية المتأتية من التكفل بتبعات الخدمة العمومية التي تفرضها الدولة وكذا الأموال المرتبطة بأعمال الإعانات المالية التي أسندت الدولة جمعها إلى الصندوق.



الشكل رقم (13): يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري.

المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري-الوادي-.

من خلال المخطط اعلاه يتضح لنا بان ادارة دواوين الترقية والتسيير العقاري يديرها مجلس إدارة ويشرف عليها مدير عام يتم تعيينه بمرسوم تنفيذي وباقتراح من الوزير مكلف بالسكن يشارك المدير العام في اجتماعات مجلس الإدارة بصفة استشارية ويتولى أيضا أمانة المجلس، ويتشكل مجلس الإدارة من:

- أربعة خبراء يقترحهم الوزير المكلف بالسكن خبيرين

- يقترحهما الوزير المكلف بالمالية.

- خبيرين يقترحهما الوزير المكلف بالجماعات المحلية.

ويمكن لمجلس الإدارة أن يستعين بكل شخص بحكم كفاءته ومن شأنه أن يفيد في المسائل المدرجة في جدول الأعمال.

ينتخب رئيس مجلس الإدارة من طرف نظرائه لمدة مهمته.

يعين أعضاء مجلس الإدارة بمقرر من الوزير المكلف بالسكن لمدة ثلاث (3) سنوات وفي حالة توقف أي عضو من الأعضاء يعوض بالأشكال نفسها إلى غاية انتهاء المهمة (بن زرزوة، 2014، ص 102).

2-2-2- الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن (عدل، AADL):

2-2-2-1- نشأة الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن:

تعريف بالصيغة: هي عبارة عن وحدة سكنية فردية موجهة للبيع بالإيجار أطلقت عنها تسمية عدل إنطلاقاً من الحروف اللاتينية (Agence nationale de l'amélioration et du développement)، لها اختصار بالحرف اللاتينية AADL.

تأسست الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن عام 1991 طبقاً للمرسوم الوزاري رقم 148/91 الصادر بتاريخ 12 ماي 1991 وهي هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتمارس نشاطها تحت وصاية وزارة السكن ومقرها في الجزائر العاصمة، ويتكون رأسمالها بصفة أساسية من المبالغ التي تحصل عليها من الدولة من خلال إتفاق ما بين وزارة السكن ووزارة المالية، إضافة إلى ما تحققه الوكالة من عائدات نشاطاتها والإعانات من قبل الدولة (الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن فرع الوادي).

مديرية مشاريع عدل بالوادي هي مديرية تتابع المشاريع الخاصة بالولاية تابعة للمديرية الجهوية الوكالة عدل بورقلة.

طريقة الدفع: يسحب المكتب الأوامر بالدفع عن طريق الموقع المخصص لـ عدل، وذلك بدفع أربعة (04) اشطر يحتوي الشطر الأول على 10 % من إجمالي السكن حيث F3 يدفع 210,000.00 دج و بالنسبة لـ F4 270.000.00 دج وباقي الأشطر 05% نصف ما دفع في الشطر الأول .

حيث يستفيد كل مكتب من إعانة مالية من الصندوق الوطني للسكن CNL 700,000.00 دج.

طريقة التسجيل في سكنات عدل: تكون عن طريق الانترنت وتقرز في الوكالة العامة بالجزائر بعد الفرز الأولى ينفع الملف المطلوب عن طريق البريد للوكالة العامة بالجزائر.

شروط الاستفادة في سكنات عدل:

- لا يمتلك المكتب أي إعانة مالية من طرف الدولة أو سكن في أي صيغة كانت.
- أن يكون الأجر للمكتب محصور بين 24000.00 إلى 108000.00 دينار جزائري.
- كيفية إستلام السكن:** لا يستلم المكتب السكن إلا إذا كان قد دفع 25 % من ثمن السكن أما بقية الثمن يدفع عن طريق الإيجار شهريا لمدة قد تصل إلى 25 سنة حسب سن المكتب.
- التوزيع على مستوى بلدية الوادي:** استفادت بلدية الوادي من حصة 500 وحدة سكنية فردية بصيغة البيع بالإيجار بحي 18 فيفري ببلدية الوادي.
- الدفعة الأولى: وزعت منها 278/500 سكن في شهر جويلية 2021.
- الدفعة الثانية: وزعت منها 100/500 سكن في شهر نوفمبر 2021.
- لا يزال منها 122/500 سكن لم يوزع بعد (الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن فرع الوادي).

2-2-2-2- مهام الوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن:

تقوم الوكالة بمهمة المرفق العمومي وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي "، ومن نص المادة يتضح أن الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي. يوجد مقر الوكالة في مدينة الجزائر، وتمارس الوكالة مهامها تحت وصاية الوزير المكلف بالسكن، وتعد الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره تاجرة في علاقاتها مع الغير، وتحدد اتفاقية شروط التدخل وكيفياته، وأجرة الوكالة فيما يخص الخدمات التي تقدمها لفائدة الدولة والجماعات المحلية كلما استدعت الضرورة ذلك، ومن المهام التي تضطلع عليها وكالة عدل:

- الإشراف على عملية إنجاز المساكن الموجهة للبيع بالإيجار. ترقية السوق العقاري والعمراني.
- تحديث وترميم النسيج العمراني القديم. المساهمة في إنجاز المدن الجديدة، مثل مدينة علي منجلي في ولاية قسنطينة، مدينة بوقزول وغيرها. المساهمة في القضاء على الأحياء القصديرية وغير الصحية.
- القيام بالإعلام الموسع تجاه المهتمين أو العاملين في السوق العقارية (المقاولين المؤسسات المالية المواطنين السلطات العمومية والمحلية، منتجي مواد البناء، مكاتب الدراسات مسيري العمارات والجمعيات

...إلخ) (دروزي، 2018، ص317). وتطبق وكالة عدل سياستها التنظيمية وفق مخطط يمكنها من التنسيق مع المصالح التابعة لها أو تلك التي تتعامل معها في إطار الشراكة من أجل إنجاز المشاريع السكنية والتكفل بالمهام التي أسندت إليها، والشكل الموالي يوضح ذلك:



الشكل رقم (14): يبين الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره.
المصدر: فرع وكالة عدل-الوادي-.

نلاحظ من خلال الهيكل التنظيمي أعلاه لوكالة عدل، وجود تسعة وكالات جهوية والغرض من ذلك الانتشار المتوازن عبر كامل التراب الوطني، لمتابعة إنجاز برامج السكن، كما توجد فروع على مستوى كل الولايات تابعة للوكالات الجهوية، فمثلا يوجد فرع للوكالة الجهوية لقسنطينة على مستوى ولاية باتنة، يشرف على

إنجاز وتسيير مشاريع السكن في مدينة باتنة، أما مديرية مشاريع عدل بالوادي هي مديرية تتابع المشاريع الخاصة بالولاية تابعة للمديرية الجهوية الوكالة عدل بورقلة.

2-2-3- مديرية السكن:

2-2-3-1- نشأة مديرية السكن:

لقد تم إنشاء مديرية السكن في البداية على شكل مصلحة تسمى بمصلحة البناء تتبع لمديرية هذه المديرية هي مديرية التعمير والبناء، ولقد كانت في البداية عبارة عن مصلحة ولائية وهذا وفق المرسوم التنفيذي رقم 90-328، وقد جاء في نص المادة 2 من ذات المرسوم على أنه تتمثل مهام مصالح التجهيز على الخصوص فيما يلي (مديرية السكن لولاية الوادي):

- التعرف على المخصصة لإعدادات عمليات تقنين السكن وترقيته وكذا القيام بتحليلها.
- اقتراح كل التدابير أو الأعمال الضرورية لإعداد آليات الضبط والسهر على تجسيد التنظيم في مجال البناء .

- القيام بجمع كل البيانات الإحصائية المتعلقة بقطاع البناء واستغلالها، لاسيما تلك التي تتعلق بتطوير المراكز الحضرية والتجمعات الريفية.

لقد أصبحت وفق التعديل الحاصل سنة 1998 بالمرسوم التنفيذي رقم (97-98)، عبارة عن مصلحة تابعة لمديرية السكن والتجهيزات العمومية (وزارة السكن، 2023، <https://www.mhuv.gov.dz>).

لقد عرفت مديرية السكن تغييرا جذريا حيث أصبحت عبارة عن مديرية للسكن ضمن المصالح الخارجية لوزارة السكن والعمران وهذا وفق المرسوم التنفيذي رقم (13-13)، وقد جاء في نص المادة 2 من ذات المرسوم على أنه يتم تجميع المصالح الخارجية بوزارة السكن والعمران في ثلاث مديريات ولائية تدعى على التوالي: مديرية التعمير والهندسة والبناء. مديرية السكن. مديرية التجهيزات العمومية.

2-2-3-2- مهام مديرية السكن:

حددت مهام مديرية السكن في إطار أقسام فرعية إقليمية موضوعة تحت سلطة المدير الولائي للسكن، فلقد نصت المادة 4 من القرار الوزاري المؤرخ في 23 أكتوبر سنة 2016، على أنه تتمثل مهام القسم الفرعي الإقليمي للسكن الموضوع تحت سلطة المدير الولائي للسكن على الخصوص فيما يأتي:

- المتابعة بالتنسيق مع السلطات المحلية والهيئات المعنية حالة تقدم برامج المسكنات التي تقع في إقليم اختصاصه .

- ضمان متابعة الانجازات الناجمة عن الإعانات العمومية.

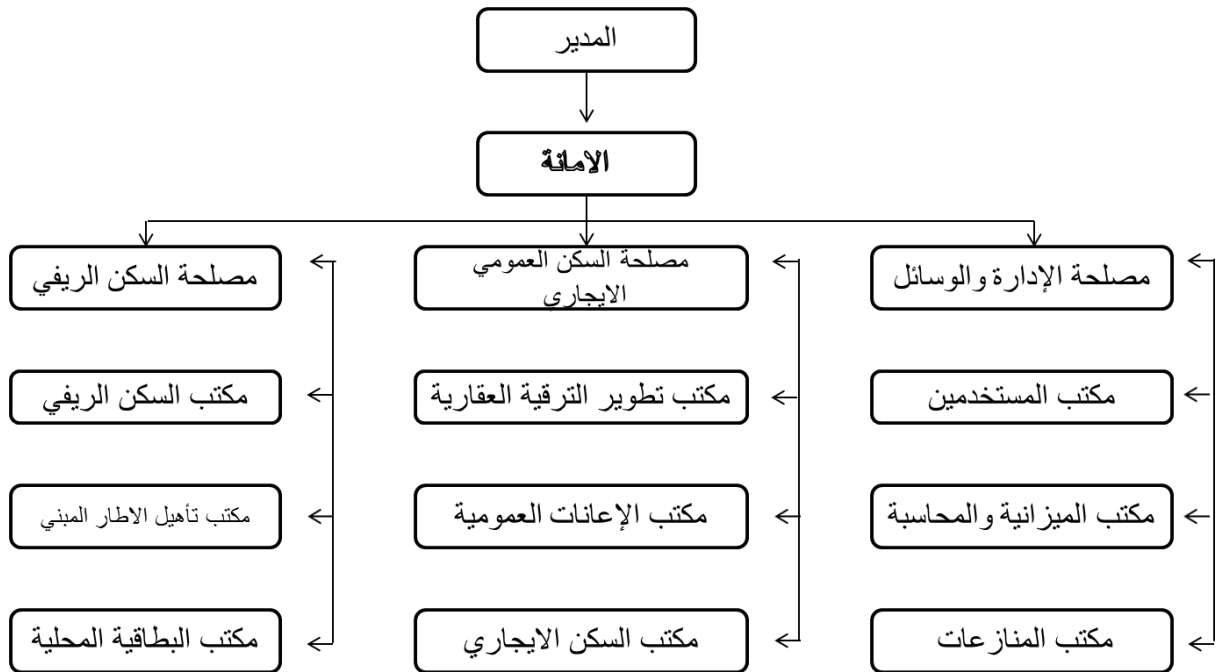
- المساهمة مع الأطراف المعنية في تسليم السكنات وتسوية النزاعات.

- المساهمة في جمع واستغلال وتحليل المعطيات الإحصائية الخاصة بالسكن .

وقد تم تنظيم القسم الفرعي الإقليمي للسكن في ثلاث فروع:

- فرع السكن العمومي الإيجاري
- فرع السكن الريفي وامتصاص السكن الهش وإعادة تأهيل الإطار المبنى .
- فرع السكن الترقوي.

ولقد تم إعادة تنظيم المصالح داخل مديرية السكن بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 مايو سنة 2017، حيث تم النص في المادة 3 من ذات المرسوم على أنه طبقا لأحكام المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 13-13 المؤرخ في 16 يناير سنة 2013 تنظيم مديرية السكن في مكاتب كما يلي:



الشكل رقم (15): يبين تنظيم المهام لمديرية السكن بالجزائر .

المصدر: (مديرية السكن لولاية الوادي).

تجدر الإشارة هنا أنه ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 13-13 تم تنظيم مديرية السكن حسب الولايات وفق الملحق بهذا المرسوم، ففي بعض الولايات نجد أنها نظمت في ثلاث مصالح، وقد تم استثناء مصلحة الترقية العقارية وإعانات الدولة في الولايات التي نظمت فيها ثلاث مصالح فقط، وأخرى نظمت في أربعة مصالح، فإن التصنيفات اختلفت حسب الكثافة السكانية أو المساحة أو الموقع.

2-2-4- الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضاريين (AGRFU):

2-2-4-1- إنشاء الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضاريين:

لقد تم إنشاء هذه الوكالات تطبيقا لأحكام المادة 73 من القانون رقم 90-25 والمتعلق بالتوجيه العقاري، حيث جاء في نص المادة 2 على أنه يتعين على المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية وحدها أو بالتعاون فيما بينها إنشاء مؤسسات تكلف بتسيير سندات العقارية الحضرية، وتدعى المؤسسة المسماة بالوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضاريين.

لقد تم تكليف المجالس الشعبية الولائية بإنشاء هذه الوكالات في التعديل الذي جاء بالمرسوم التنفيذي رقم 03-408، ومنه أصبحت تنشأ هذه الوكالات عن طريق قرار وزاري مشترك بين كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة المالية، وكذا وزارة السكن والعمران، هذا القرار الأخير يسبقه قرار صادر عن وزير الداخلية والجماعات المحلية يتضمن المصادقة على المداولة التي يتخذها المجلس الشعبي الولائي على مستوى كل ولاية، ولاية الوادي أيضا قد نالت حقا في تشكيل هذه الهيئة الإدارية (دروزي، 2018، ص313).

2-2-4-2- مهام الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضاريين:

لقد تم النص على مهام الوكالة وفق المادة 3 من المرسوم 90-405 فيما يلي:

- تتكفل الوكالة بحياسة جميع العقارات أو الحقوق العقارية المخصصة للتعمير لحساب الجماعة المحلية وتقوم بنقل ملكية هذه العقارات أو الحقوق العقارية، وتنفذ علاوة على ذلك العمليات المتعلقة بالتنظيم العقاري طبقا للتنظيم الجاري المعمول به.

- أما المادة 4 من ذات المرسوم، فإنها أضافت للوكالة مهمة مساعدة أجهزة الجماعة المحلية في تحضير وسائل التعمير والتهيئة وإعدادها وتنفيذها، وذلك في إطار مهمتها العامة وفي حدود إمكانياتها

- ويمكنها أن تقوم بتتقية الأراضي المفزة والمناطق المختلفة الأنشطة، تطبيق لوسائل التعمير والتهيئة المقررة، أو تكلف من يقوم بترقية ذلك.
- كما يمكنها بالإضافة إلى ذلك، أن تبادر بعمليات حيازة العقارات أو الحقوق العقارية الحسابها الخاص، والتنازل عنها.
- وقد أضيفت مهام أخرى للوكالة وفق القرار الوزاري المشترك الذي تضمن إنشاءها على المستوى المحلي وتتمثل هذه المهام فيما يلي :
- ممارسة وظيفة المهيا والمرقي العقاري لحساب الجماعات المحلية والدولة.
- اقتناء لحساب الجماعة المحلية كل العقارات غير المنقولة وكذا الحقوق الموجه للتعمير وتملك هذه العقارات وهذه الحقوق حسب بنود محددة في دفتر الأعباء .
- القيام بعملية التنظيم العقاري وذلك طبقا للتنظيم المعمول به.
- مساعدة وذلك في حدود إمكانياتها هيئات الجماعات المحلية في تحضير وتطبيق أدوات التعمير والتهيئة (دروزي، 2018، ص313).

2-2-5- المؤسسة الوطنية للترقية العقارية (ENPI) :

2-2-5-1- إنشاء المؤسسة الوطنية للترقية العقارية:

المؤسسة الوطنية للترقية العقارية هي شركة ذات أسهم تم إنشاؤها في 06 ماي 2009 تطبيقا للائحة رقم: 192-05 مؤرخة في 22 جانفي 2009 الصادرة عن مجلس مساهمات الدولة والمتعلقة بإعادة تنظيم مؤسسات ترقية السكن العائلي ويقع مقرها الأساسي في الجزائر طريق سيدي يحي بئر مراد رابح، وقد تمخض على إعادة هيكلة المؤسسة العمومية ويتمثل نشاطها الأساسي في اقتناء الأوعية العقارية من أجل القيام بإنجاز مشاريع الترقية العقارية، وعلى رأسها السكنات ذات الطابع الترقوي العمومية على المستوى الوطني سواء كان ذلك بالشكل الجماعي أو نصف الجماعي أو الفردي (الموقع الإلكتروني للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية، 2023، <https://www.enpi.dz>).

2-2-5-2- مهام المؤسسة الوطنية للترقية العقارية:

للتذكير فإن مهام المؤسسة الوطنية للترقية العقارية هي نفسها المهام التي كانت منوطة بمؤسسة ترقية السكن العائلي وتتمثل فيما يلي:

- جمع رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ العمليات الجاري القيام بها في إطار هدفها، سواء لدى المترشحين والجماعات المحلية أو المؤسسات المالية المختصة
- فتح حسابات خاصة لدى المؤسسات المالية، لجمع حصص المترشحين والجمعيات والجماعات المحلية .
- التكفل ببرنامج المساكن التي تقوم مؤسسة مختصة بتمويله، أو تمويله المسبق في إطار اتفاقية مالية، تحدد مبلغ الأموال المرصودة وكيفيات استعمالها، ودفعها، وصيغ بيع المساكن حسب شروط تمويلها .
- اقتناء الأراضي الضرورية وتجهيزها لتحقيق أهدافها طبقاً للقوانين والتنظيمات المعمول بها وذلك فيما يخصها، وتنفيذ برامج تجهيز الأراضي المخصصة لبناء المساكن الفردية أو الجماعية وتجزئتها وفقاً للقانون المعمول به وبالتعاون مع الجماعات المحلية.
- شراء الأراضي بهدف إطلاق كافة العمليات المساهمة في تصميم وتمويل إنشاء المجمعات العقارية.
- الاستحواذ على قطعة أرض بغرض تنفيذ برامج التقسيم المخدوم الذي سيتم بيع قطع أراضيها.

*ملاحظة:

بالاستناد إلى ما قمنا بذكره حتى الآن حول المؤسسات التمويلية للسكن و المؤسسات المكلفة بإنجاز ومتابعة المشاريع السكنية وكذلك من خلال الدراسات الاستطلاعية حول القطاع السكني في مدينة الوادي، اتضح لنا كذلك مشاركة العديد من المؤسسات الحكومية العامة في عملية تنظيم السكن مثل البلدية والدائرة، حيث تعتبر كلتا المؤسسات ذات أدوار مهمة في تجسيد السياسة السكنية، حيث يتم جمع طلبات المواطنين في الرغبة للحصول على بعض الانواع السكنية منها السكن العمومي الإيجاري والسكن الريفي وكذلك التخصيصات الاجتماعية، ويتم معالجة الملفات المودعة الى هذه المؤسسات و دراستها من قبل الهيئة المكلفة أو اللجنة المختصة، كما تقوم باقي المؤسسات بالتنسيق مع مصالح البلدية والدائرة والاعتماد على "البطاقة الوطنية للسكن" لاقتناء طلبات المواطنين الذين تستوفي فيهم شروط الاستفادة، حيث يوجد على مستوى وزارة السكن البطاقة الوطنية للسكن وهي هيئة تمتلك المعلومات حول الأشخاص الذين استفادوا من سكن اجتماعي أو إعانة سكن أو قطعة أرض للبناء، وهذه المعلومات تسمح للصندوق الوطني للسكن وديوان الترقية العقارية ووكالة عدل بكشف محاولات بعض الأشخاص الاستفادة من إعانة السكن أو سكن اجتماعي تساهمي أو سكن بصيغة البيع بالإيجار .

ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-142 مؤرخ في 5 جمادى الاولى عام 1429 الموافق 11 مايو سنة 2008، حسب المادة 59:

تنشأ لدى الوزير المكلف بالسكن ببطاقية وطنية للسكن تدون فيها كل قرارات منح السكنات العمومية الإيجارية والسكنات الاجتماعية التساهمية والسكنات التي تم اقتناؤها في إطار البيع بالإيجار والأراضي ذات الطابع الاجتماعي وإعانات الدولة الممنوحة لشراء أو بناء سكن. تزود البطاقية الوطنية المنشأة أعلاه، من بطاقية الولاية المنصوص عليها أدناه، والهيئات المؤهلة قانونا بموجب نصوصها وكذلك الهيئات التابعة للدولة أو الجماعات المحلية.

وفي المادة 60 من نفس المرسوم: تنشأ على مستوى كل ولاية بطاقية معلوماتية، تدون فيها جميع قرارات منح السكنات المذكورة في المادة 59 أعلاه، وتزود هذه البطاقية عن طريق بطاقيات الدوائر المرتبطة بشبكة الولاية.

كما نجد أيضا في المادة 61 من نفس المرسوم: يجب على كل دائرة أن تمسك باستمرار بطاقة محينة عن كل بلدية لمجموع طلبات السكن التي تستوفي شروط الاستقادة من السكن العمومي الإيجاري.

ومن هنا نلاحظ العمل بالتنسيقي بين المؤسسات التي لها دور في تنظيم قطاع السكن، حيث تعمل كل مؤسسة كنسق فرعي ضمن الاطر والمهام التي تحددها الوزارة من خلال الاليات والوسائل الممنوحة وذلك من أجل تحقيق المساواة الاجتماعية من خلال توفير طلبات المواطنين للسكن بما يتوجب القانون.

3- الصيغ السكنية في مدينة الوادي:

من خلال السياسات السكنية التي عرفتتها الدولة الجزائرية في مراحلها المختلفة والتي أقيمت من أجل توفير السكن بالاعتماد على المؤسسات التمويلية والمؤسسات المكلفة بإنجاز ومتابعة المشاريع السكنية والعمل معا في إطار تنظيمي يجعل من قطاع السكن نسق متكامل في أجزائه التنظيمية، نجد أن الجزائر وتطبيقها للسياسة السكنية المنتهجة سواء في المراحل السابقة أو المرحلة الحالية، قد وضعت الصيغ السكنية التي تتماشى مع الظروف والرؤى الاستراتيجية للبلاد، فكل مرحلة عرفت تغييرات كانت جذرية أو طفيفة حول الصيغ السكنية كالتغير في القوانين وشروط الاستقادة وكذلك التغير في التسميات، حيث مست تلك التغيرات صيغ السكن الإيجاري والبيع بالإيجار وكذلك السكن الترقوي والسكن الريفي، الشيء الذي دعانا إلى أن نعرض بعض الصيغ السكنية التي جسدت في مدينة الوادي باعتبارها إحدى المدن الجزائرية التي نالت حصتها من السياسة السكنية الجديدة للدولة من جهة وباعتبارها أيضا ميدان لدراستنا الحالية من جهة أخرى.

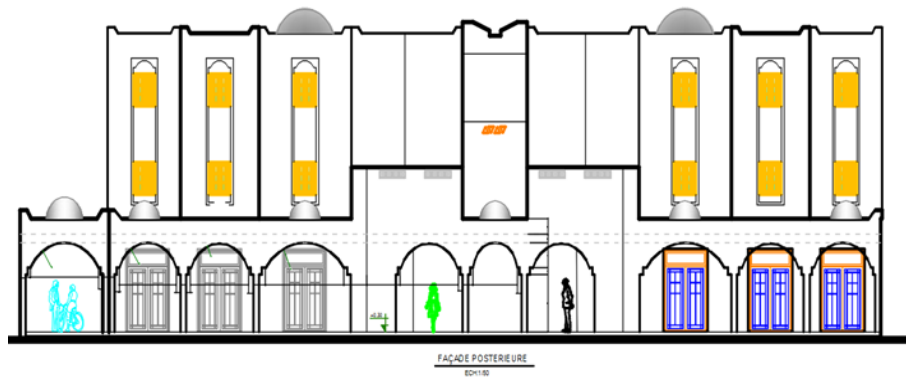
3-1- السكن العمومي الإيجاري (LPL):

3-1-1- تعريف السكن العمومي الإيجاري:

يمثل أحد الصيغ السكنية المتاحة اليوم في الجزائر، وهو نسخة محيّنة للسكن العمومي الإيجاري ذو الطابع الاجتماعي، والذي أعطى المرسوم التنفيذي رقم: 98-42 إشارة انطلاق العمل بها، قبل أن يتم إدخال بعض التعديلات عليها لاحقا لتواكب جملة المستجدات السوسيو-اقتصادية التي عرفها الواقع الجزائري آنذاك (قاسمي، سليمان، 2020، ص3).

والغاية الأبرز من تعديل التسمية المستخدمة، استظهار ملكية الدولة لهذه الحظيرة السكنية، والتأكيد على عدم قابليتها للتنازل أو البيع. وهي التسمية التي أقر العمل بها المرسوم التنفيذي رقم: 08-142 المحدد لقواعد توزيع السكن العمومي الإيجاري، حيث تعرفه المادة الثانية (02) من المرسوم السالف الذكر، بأنه: "السكن الممول من طرف الدولة أو الجماعات المحلية، والموجه فقط للأشخاص الذين تم تصنيفهم حسب مداخيلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة التي لا تملك سكنا أو تقطن في سكنات غير لائقة لا تتوفر على أدنى شروط النظافة" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، ص18).

ما يعني أن هناك فئتين من المفقرين للسكن معنيتين بالاستفادة من هذه الصيغة، الفئة الأولى هي التي يقل دخلها الشهري حسابيا عن الأربعة والعشرون (24) ألف دينار جزائري والفئة الثانية هي تلك التي تقطن في ظروف إنسانية غير لائقة حتى وإن فاق معدل دخلها الشهري الحد الذي أشرنا إليه.



صورة رقم (12): السكن العمومي الإيجاري.

المصدر: مديرية الترقية والتسيير العقاري ولاية الوادي.

3-1-2- شروط منح السكن العمومي الايجاري:

إن سياسة توفير السكن كما رأينا تعتمد على التمويل وكذا البحث عن الأوعية العقارية التي يمكن تخصيصها لبناء الوحدات السكنية، وهذان الأمران لا يكفیان لوحدها للحد من أزمة السكن، بل يجب أن تتم بالموازاة مع وضع التشريعات الضرورية لتوزيع المساكن بشكل عادل على مستحقيها من جهة، وتوزيع جهوي عادل على المناطق التي يعاني مواطنوها من هذه الأزمة، لذلك نجد أن الجزائر منذ فجر الاستقلال، وضعت التشريعات والتنظيمات اللازمة لتوزيع السكن العمومي الايجاري المنجز، فكانت الشروط المستحدثة الخاصة بهذه الصيغة السكنية كالتالي:

المواد القانونية	ما تتضمنه المادة من شروط
المادة 03	لا يمكن للشخص ان يطلب منحه سكنا عموميا ايجاريا إذا كان: - يملك عقار ذا استعمال سكني ملكية تامة. - يملك قطعة ارض صالحة للبناء. - استفاد من سكن عمومي ايجاري او استفاد من الصيغ السكنية الاخرى. - استفاد من اعانة الدولة في إطار شراء او بناء سكن او تهيئة سكن ريفي. - تعني هذه الشروط ايضا زوج طالب السكن.
المادة 04	-لا يستفيد من السكن العمومي الايجاري الا الشخص الذي يقيم منذ خمسة سنوات على الاقل ببلدية اقامته الاعتيادية ولا يتجاوز دخله العائلي الشهري اربعة وعشرون ألف دينار (24.000 دج).
المادة 05	-يجب ان يكون سن طالب السكن احدى وعشرين (21) سنة على الاقل عند تاريخ ايداع طلبه.
المادة 06	يحرر طلب السكن العمومي الايجاري ويجب ان يرفق بملف يتضمن الوثائق الثبوتية الاتية: - نسخة من شهادة الميلاد. - شهادة عائلية بالنسبة لطالبي السكن المتزوجين. - شهادة اقامة أو أي وثيقة ادارية أخرى تثبت الإقامة. - شهادة الاجرة أو أي شهادة أخرى تثبت المداخيل أو عدم وجودها. - شهادة تثبت عدم امتلاك عقار لطالب السكن أو زوجه، مسلمة من المحافظة العقارية. - تصريح شرفي يقر من خلاله طالب السكن انه اطلع على الشروط الخاصة بالسكن وانه لم يتقدم بطلب سكن عمومي ايجاري في دائرة اخرى. - يؤدي كل تصريح كاذب من طرف طالب السكن الى اقصائه من القائمة وهذا بغض النظر عن متابعتة قضائيا. - يحزر نموذج هذا التصريح في مطبوع يحدد نمودجه بقرار من الوزير المكلف بالسكن.
المادة 07	- يودع طلب السكن لدى لجنة الدائرة المعنية مقابل تسليم وصل يحمل رقم وتاريخ التسجيل. - يسجل الطلب حسب النظام التسلسلي لتاريخ استلامه في سجل خاص يرقمه رئيس المحكمة المختص اقليميا ويؤشر اليه.

الجدول رقم (12): يمثل المواد القانونية التي يتضمنها المرسوم التنفيذي رقم 08-142 الذي يحدد قواعد منح السكن العمومي الايجاري.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، ص18.

لا تقتصر هذه المواد و الشروط على مدن معينة، بل هي تابعة للقانون الجزائري العام حيث تشمل كل الولايات و المدن الجزائرية في كامل التراب الوطني، بهدف تحديد قواعد منح السكن العمومي الايجاري

لتحقيق مبدأ المساواة الاجتماعية وتوجيه الموارد بشكل متناسب إلى الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط، واخذ اعتبار للطريقة التي قد يؤدي بها ذلك إلى خفض مستويات الرفاهية عموماً.

3-1-3- معالجة طلبات السكن العمومي الايجاري (الملفات):

تنشأ على مستوى كل دائرة لجنة لمنح السكنات تدعى في صلب النص "لجنة الدائرة" وتتكون من:

- رئيس الدائرة ورئيس المجلس الشعبي البلدي و ممثل المدير الولائي المكلف بالسكن، كذلك بحضور كل من ممثل المدير الولائي المكلف بالشؤون الاجتماعية و ممثل ديوان الترقية والتسيير العقاري و ممثل الصندوق الوطني للسكن وممثل المنظمة الوطنية للمجاهدين، تحدد القائمة الاسمية لأعضاء هذه اللجنة بقرار من الوالي، وتكلف لجنة الدائرة بالبحث في طلب و التأكد من تطابق كل طلب مع احكام المادتين 3 و 4 في الجدول أعلاه، كما تقوم بالفصل في صحة الطابع الاجتماعي للطلبات على أساس نتائج التحقيقات التي قامت بها فرق التحقيق وهذا حسب ما جاءت به المادة 13 من المرسوم التنفيذي 08-142 المتعلق بالسكن العمومي الايجاري (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، ص 19).

كما تعتمد أيضا لجنة دراسة الملفات على البطاقة الوطنية للسكن في عملية التحقيق، حيث تعمل هذه الأخيرة على تخزين كل المعلومات المتعلقة بالسكن وتدون فيها كل قرارات منح السكنات العمومية الإيجاري والسكنات الاجتماعية التساهمية والسكنات التي تم انتقاؤها في إطار البيع بالإيجار و الأراضي ذات الطابع الاجتماعي وإعانات الدولة الممنوحة لشراء أو بناء سكن (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، ص 24)، وذلك من أجل التدقيق في ملفات الطلبات والتحقيق في ممتلكات المترشحين، فإذا كان يملك صاحب الطلب أي مما تم ذكره سيكشف من خلال الرجوع إلى البطاقة الوطنية والتي لا تقتصر على مكان معين بل تغطي كل التراب الوطني الجزائري، مما يمنع المواطن الاستفادة في عدة أماكن مختلفة أو بصيغ متعددة ومختلفة، فالمساواة الاجتماعية هنا لا تقتصر فقط على المكان الحالي للإقامة بل تتعدى حدود المدينة و الولاية لتعم على كل الوطن.

وتعتمد أيضا مرحلة المعالجة على معايير وسلم تنقيط في تحديد أولويات الاستفادة، حيث يمنح السكن العمومي الايجاري حسب مجموع النقاط التي يحصل عليها طالب السكن بتطبيق سلم التنقيط مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المرتبطة بما يأتي:

- مستوى مداخل طالب السكن وزوجه

- ظروف السكن

- الوضعية العائلية والشخصية

- اقدمية طلب السكن

كذلك يتم الترتيب حسب الأولوية للطلبات الواردة من طالبي السكنات الذين تبلغ أعمارهم خمسا وثلاثين سنة (35) فاكثر وتلك الواردة من الذين تقل أعمارهم عن خمس وثلاثين (35) سنة، على أساس المقاييس وسلم التنقيط كما ذكر في المادة 15 من المرسوم التنفيذي 08-142 ، فتحديد السن هنا يرجع إلى أغلبية فئة الشباب المتزوجة وهي الفئة الأكبر في مدينة الوادي، كما تعد أيضا هذه الفئة مصدر قلق على الدولة وقوة ضاغطة على السلطة لذي يجب الاهتمام بمطالب الشباب والالتفات إلى احتياجاتهم، كما يمكننا أيضا القول التركيز على هذه الفئة يشجعهم على التوجه للزواج وتكوين أسر .

بعد عملية الانتخاب واختيار الافراد الذين سيتم منحهم سكن اجتماعي عمومي في هذه المرحلة تحدد لجنة الدائرة القائمة المؤقتة للمستفيدين، وتشمل على البيانات المتعلقة بهويتهم لاسيما: أسماءهم والقباهم ونسبهم (اسم الأب والأم) وكذلك تاريخ الازدياد ومكانه عنوان محل إقامته ويتم ترتيب المستفيدين حسب الأولوية، وتعلق القائمة في الثماني والأربعين (48) ساعة التي تلي مداوات لجنة الدائرة بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو في أماكن عمومية أخرى (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، ص 20).

وحسب مجال دراستنا مدينة الوادي وبعد جمع البيانات المتعلقة بالسكن العمومي الايجاري داخل نطاق المدينة، وبعد أن قمنا بالتوجه إلى مديرية السكن بالوادي تحصلنا على بعض البيانات التي تتعلق بالسكن العمومي الايجاري حسب البرنامج الخماسي كما يوضح الجدول التالي:

البرنامج الخماسي	النمط	المسجل	المنتهي	في طور الانجاز	الغير المنطلق
البرنامج الخماسي 2014/2010	السكن العمومي الايجاري لسنة 2011	7580	7532	48	0
	السكن العمومي الايجاري لسنة 2013	600	350	250	0
البرنامج الخماسي 2019/2015	/	/	/	/	/
البرنامج الخماسي 2024/2020	السكن العمومي الايجاري لسنة 2021	500	0	320	180
	السكن العمومي الايجاري لسنة 2022	200	0	0	200
المجموع	من سنة 2020/2010	8880	7882	618	380

جدول رقم (13): يمثل المشاريع السكنية الخاصة بالسكن العمومي الايجاري وفق البرنامج الخماسي في مدينة الوادي.

المصدر: مديرية السكن ولاية الوادي

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن مشاريع السكن العمومي الإيجاري التي تم إنجازها والتي لاتزال في طور الانجاز عبر عدة مراحل متتالية حسب البرنامج الخماسي انطلقا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2024، حيث كان عدد السكنات المنتهية لسنة 2011 هو 7532 مسكن من اصل 7580 مسكن مسجل وهو العدد الأكبر ليتبقى 48 مسكن في طور الانجاز تابع لنفس السنة، نظرا لعدة أسباب كانت لها علاقة في تأخر انتهاء هذا المشروع، منها أسباب تمويلية وأخرى عملية، فهذا ما صرح به أحد الموظفين في مديرية السكن، كما نلاحظ أيضا أن عملية الانجاز بقية مستمرة في السنوات المقبلة تبعا لنفس البرنامج ليصل اجمالي السكنات المنجزة 7882 مسكن من أصل 8880 في سنة 2020.

كما سنقوم بذكر بعض المناطق والأحياء التي جسدت فيها المشاريع الخاصة بالسكن العمومي الإيجاري وتم تسليمها للمستفيدين مؤخرا بعدد 1800 سكن فنذكر منها: حي القطب الجامعي(1) يحتوي 650 مسكن وحي القطب الجامعي(2) يحتوي 518 مسكن، وفي حي 8 ماي تم تسليم 250 مسكن وفي حي تكسبت الغربية 250 مسكن وكذلك في حي الناظور تم تسليم 132 مسكن، ليوزع هذا العدد من السكنات في نفس العام 2018 داخل مدينة الوادي، فقد تم جمع هذه المعطيات من مكتب الترقية والتسيير العقاري لولاية الوادي. فنلاحظ ان مجموعة السكنات لم توزع في منطقة واحدة بل شملت اتجاهات مختلفة من تمدد المدينة الجديدة شرقا وغربا وشمالا مما يساعد في تنظيم المدينة وتوازنها.

3-2- السكن الموجه للبيع بالإيجار (AADL-LV):

3-2-1-تعريف السكن الموجه للبيع بالإيجار:

هي صيغة تسمح بالحصول على مسكن بعد إقرار شرائه بملكية تامة بعد انقضاء مدة الإيجار المحددة في إطار عقد مكتوب.

سعر السكن بصيغة البيع بالإيجار يحدد على أساس التكلفة النهائية للبناء مع حساب قيمة الحصول على الأرضية إضافة إلى تكاليف التسيير التقني والإداري التي يتم حسابها على أساس الفترة التي تستغرقها عملية تحويل الملكية، ولا تتاح الاستفادة من البيع بالإيجار المنصوص عليه في الإجراءات القانونية الخاصة بذلك إلا مرة واحدة لنفس الشخص، غير أنه يمكن عدم الأخذ بعين الاعتبار هذا الحد الأقصى للسكن، في حالة إلزام المستفيد، عند تسديد الدفعة الأولى، بالتسديد المسبق لسعر المسكن بكامله، ويمكن لكل مستفيد من مسكن في إطار البيع بالإيجار أن يسدد عدة أقساط قبل حلول موعد استحقاقها، وفي هذه الحالة يجب على المتعهد بالترقية العقارية أن يعدل رزمة استحقاق الأقساط التي سبق تحديدها (مديرية السكن ولاية الوادي).

يترتب على تسديد المستفيد الدفعة الأولى والتزامه بشروط تسديد ثمن المسكن كما هي محددة في رزنامة استحقاق الأقساط المنصوص عليها، إعداد عقد للبيع بالإيجار بين الهيئة المتعهددة بالترقية العقارية وبين المستفيد، يترتب على عدم تسديد المستفيد ثلاثة (3) أقساط متتالية تطبيق زيادة 5 بالمائة في مبلغ القسط الشهري، وفي حالة التأخر عن دفع ستة (6) أقساط شهرية يفسخ عقد البيع بالإيجار على حساب المستفيد، ويحتفظ المتعهد بالترقية العقارية في هذه الحالة بحق رفع دعوى لدى الجهات القضائية المختصة لطرد المقيم من المسكن المعني، يخضع المستفيدون من البيع بالإيجار لقواعد الملكية المشتركة كما هي محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما، يمكن أن يستفيد من البيع بالإيجار كل من يقيم بمسكن إيجاري عمومي يتوفر على الشروط المذكورة أعلاه على أن يلتزم بإعادة المسكن المعني إلى الهيئة المؤجرة بمجرد استلامه المسكن موضوع البيع بالإيجار (مرحوم، 2015، ص116).

3-2-2- شروط ووثائق منح السكن الموجه للبيع بالإيجار:

يتاح البيع بالإيجار لكل طالب يتراوح دخله بين مبلغ يفوق أربعة وعشرين (24) ألف دينار ويساوي ست (6) مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون ولا يملك أو لم يسبق له أن تملك هو أو زوجه ملكية كاملة لقطعة أرض صالحة للبناء أو عقارا ذا استعمال سكني ولم يستفد كلاهما من مساعدة مالية من الدولة لبناء مسكن أو لشرائه.

شروط الاستفادة من هذه الصيغة	الوثائق الواجب تقديمها
1) ألا يتجاوز سن المكنتب 70 سنة (سبعين سنة) 2) يجب أن يتراوح دخل الأسرة الزوج والزوجة ما بين 24000 دج كأدنى حد وست (6) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون كأقصى حد. 3) المكنتب (ة) و/أو زوجه لا يملكان أو لم يسبق لهما امتلاك ملكية كاملة لعقار ذي استعمال سكني 4) المكنتب (ة) و/أو زوجه لم يستفيدا من إعانة مالية من الدولة لشراء أو بناء ملك عقاري. إقامة المكنتب في الولاية المعنية بالبرنامج السكني المخصص لها.	1) نسخة من بطاقة التعريف الوطنية 2) شهادة الميلاد أصلية رقم (12) 3) آخر كشف للراتب (للأجراء) 4) آخر تصريح بالضريبة على المداخيل C20 بالنسبة للمهن الحرة 5) آخر شهادة معاش (للمتقاعدين أو ذوي المنح) 6) شهادة الإقامة 7) نسخة من بطاقة الضمان (CNAS ou CASNOS) 2-1- في حالة الزواج: 1. نسخة من عقد الزواج 2. شهادة عائلية 3. شهادة ميلاد الزوج (ة) رقم 12 أ) آخر كشف لراتب الزوج (ة) نسخة من بطاقة الضمان الاجتماعي الخاصة بالزوج (ة)

الجدول رقم (14): يبين الشروط والوثائق اللازمة للاستفادة من السكن الموجه للبيع بالإيجار.

المصدر: مديرية السكن لولاية الوادي.

يتم تقديم طلب الحصول على مسكن بصيغة البيع بالإيجار على مستوى الهيئات التابعة للوكالة الوطنية لترقية السكن وتطويره "وكالة عدل" وذلك في استمارة خاصة، ويتم إيداع الطلب على مستوى الشبابيك

المفتوحة لهذا الغرض على مستوى الوكالة، ويكون الطلب مرفقا بالوثائق المشار إليها في الاستثمار الخاصة، ويدخل هذا العرض حيز التطبيق عند الإعلان عن افتتاح الاكتتاب في "الوكالة" لشراء مسكن في إطار صيغة البيع بالإيجار تتم عملية البيع في إطار التنظيم والتشريع الساريان في هذا المجال.

3-2-3- معالجة طلبات السكن الموجه للبيع بالإيجار:

يتأسس لجنة دراسة الملفات المدير العام للوكالة أو ممثل عنه ممثله الموكل قانونا وتتكون من:

- ممثل موكل قانونا من طرف المدير المكلف بالسكن في الولاية المعنية ببرنامج السكن الموجه للبيع بالإيجار.
- ممثل موكل قانونا من طرف المدير العام للصندوق الوطني للسكن.

يمكن إذا استدعى الأمر ذلك توسيع اللجنة إلى أعضاء آخرين خاصة إلى ممثل الوزير المكلف بالسكن، وفي حال كان عدد الملفات التي تم قبولها من طرف اللجنة يفوق عدد السكنات المسجلة في البرنامج، فإنه يتعين إخطار أصحاب الملفات الذين لم يتم اختيارهم كتابيا، مع توضيح بأنه تم تسجيل طلباته وأنه بإمكانهم الاحتفاظ بطلباتهم للاستفادة من مسكن في إطار البرامج المقبلة بالبيع بالإيجار.

وفي هذه الحالة يجب على صاحب الملف الذي تم قبوله تأكيد وعبر رسالة بريدية طلبه الأولي حول برامج السكن المستقبلية التي تنجزها الوكالة، أشغال اجتماع اللجنة تتوج بمحضر اجتماع يوقع من طرف جميع الأعضاء.

يجب أن يحتوي محضر الاجتماع على ألقاب وأسماء كل أصحاب الملفات والتي تم دراستها، ويتعين إبراز بالنسبة لكل واحد منهم:

- تاريخ تسجيل عند قبول الطلب
- قيمة المساهمة الشخصية
- فترة دفع القيمة المتبقية من سعر السكن.
- نوع المسكن وموقعه وبالأخص بالنسبة للعمارة.

يتم توجيه نسخة من المحضر إلى الوزير المكلف بالسكن، ويجب تسجيل كل المستفيدين في سجل وطني خاص بهذه العملية يتم فتحه على مستوى المديرية العامة للوكالة (الموقع الإلكتروني لوزارة السكن الجزائرية، 2023، <https://www.mhuv.gov.dz>).

وعلى ضوء تلك السجلات والمعلومات التي تتضمنها، وكذا تلك الموجود في السجل الوطني، يتم إعداد إحصائيات كل ثلاثة أشهر من أجل تحليل تطور مدى الاستجابة لطلبات الحصول على سكن بالبيع بالإيجار، وكانت الاستفادة من هذه الصيغة السكنية في مدينة الوادي كالتالي:

البرنامج الخماسي	النمط	المسجل	المنتهي	في طور الانجاز	الغير المنطلق
البرنامج الخماسي 2014/2010	السكن الموجه للبيع بالإيجار 2013	580	546	34	0
البرنامج الخماسي 2024/2020	السكن الموجه للبيع بالإيجار	40	0	0	40
المجموع		620	546	34	40

الجدول رقم (15): يمثل المشاريع السكنية الخاصة بالسكن الموجه لبيع بالإيجار وفق البرنامج الخماسي في مدينة الوادي.
المصدر: مديرية السكن ولاية الوادي.

يتم إخطار كل المستفيدين الذين تم قبول ملفاتهم من قبل اللجنة وذلك عبر مصالح الوكالة التي توجه لهم رسالة في هذا الشأن، وتتم دعوته لدفع 10 بالمائة من ثمن المسكن.

أما بالنسبة لـ 15 بالمائة المتبقية من 25 بالمائة التي يستوجب على المستفيد دفعها في إطار المساهمة الشخصية فسيتم دفعها حسب الكيفيات التالية:

5% من ثمن المسكن عند استلام المستفيد المسكن.

5% من ثمن المسكن أثناء السنة الأولى من شغل المسكن.

5% من ثمن المسكن أثناء السنة الثانية من شغل المسكن.

يجب إيداع وصل دفع 10 بالمائة من ثمن المسكن على مستوى مصالح "الوكالة" ليتم تسجيله في ملف المعني، قبل تسليم مفاتيح المسكن للمستفيد، يتم التوقيع على عقد بين هذا الأخير والوكالة الوطنية لتطوير السكن وتحسينهن وذلك بعد دراسة توثيقية حسب النموذج المصادق عليه بقرار من الوزير المكلف بالسكن، بعد استلام المستفيد للسكن، يجب القيام بزيارة رفقة المصالح التقنية التابعة للمركبي العقاري وتحرير محضر يتم التوقيع عليه من قبل الطرفين.

3-3- السكن الترقوي العمومي (LPP):

3-3-1- تعريف السكن الترقوي العمومي:

يمثل السكن الترقوي العمومي، صيغة جديدة من السكن، تستفيد من دعم الدولة، وموجهة للمواطنين الذين تفوق مداخيلهم الشهرية هم وأزواجهم، ست (6) مرات الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون و (12) مرة الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون.

وقد تم مؤخراً إدخال هذه الصيغة الجديدة للإسكان الترويجي العام في برنامج الحكومة الجديدة. وبالتالي، فإن الإسكان العمومي الترويجي مخصص للمواطنين غير المؤهلين للحصول على مساكن للإيجار الاجتماعي (الدخل أقل من 24.000 دج)، ولا للإسكان الترويجي المدعوم من LPA، ولا للإسكان الشراء للإيجار من AADL.

أما فيما يتعلق بأسعار السكنات، يقدر سعر السكن الترقوي العمومي بـ 95 ألف دينار جزائري للمتر المربع بدون احتساب الرسوم ويتم دفع ثمن المسكن بالعملة الصعبة عبر حساب بنكي يفتح لدى القرض الشعبي الجزائري (حميمي، 2023، ص5).

وهذا حسب النصوص القانونية: المرسوم رقم 14-203 المؤرخ في 15 يوليو 2014 الذي يحدد شروط وكيفيات اقتناء السكن الترقوي العمومي.

3-3-2- شروط ووثائق منح السكن الترقوي العمومي:

يقدم تصريح شرفي موقع من قبل الطالب و مصادق عليه من طرف مصالح المجلس الشعبي البلدي يقر فيه أنه لم يستفد لا هو و لا زوجه من سكن عمومي، قطعة أرض أو مساعدة الدولة لاقتناء سكن أو للبناء الذاتي وفق النموذج المعد من قبل المؤسسة الوطنية للترقية العقارية، وذلك للتمكن من متابعة طلبات المواطنين الراغبين في الاستفادة من صيغة السكن الترقوي المدعوم، من خلال البحث والتأكد من بيانات الطلبات باللجوء الى البطاقة الوطنية التي تعتمد على وزارة السكن في تسجيل المستفيدين من كل الصيغ السكنية المختلفة ، وذلك لتفادي التجاوزات القانونية التي تعرقل التنظيم العام لقطاع السكن وكذلك من اجل ضمان حق الاستفادة وتحقيق جانب المساواة الاجتماعية بين المواطنين في الحصول على هذه الصيغة السكنية بناء على الشروط والوثائق التي يضمنها الجدول التالي:

شروط الاستفادة من هذه الصيغة	الوثائق الواجب تقديمها
(1) يملك أو لم يسبق له أن ملك هو أو زوجه ملكية تامة، عقارا ذا استعمال سكني أو قطعة أرض صالحة للبناء، ولم يستفد هو أو زوجه من مساعدة مالية من الدولة لبناء سكن أو شرائه. (2) يفوق دخله ست(6) مرات ويقل أو يساوي اثني عشر (12) مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون. <u>مراجع القانونية:</u> 1- المرسوم التنفيذي رقم 14-203 المؤرخ في 2014/07/15 الذي يحدد شروط وكيفيات شراء سكن ترقوي عمومي. قرار مؤرخ في 2014/10/12 يحدد نموذج طلب شراء سكن ترقوي عمومي.	(1) نسخة من بطاقة التعريف الوطنية (2) شهادة الميلاد أصلية رقم(12) (3) -آخر كشف سنوي للراتب (للأجراء) -آخر تصريح بالضريبة على المداخيل C20 بالنسبة للمهن الحرة -آخر شهادة معاش (للمتقاعدين أو ذوي المنح) (4) شهادة الإقامة (5) نسخة من بطاقة الضمان (CNAS ou CASNOS) (6) نموذج طلب شراء سكن ترقوي عمومي مقدم من طرف المرقى العقاري (7) تصريح شرفي مقدم من طرف المرقى العقاري يثبت عدم الاستفادة المعني وزوجة من أي سكن عمومي أو قطعة أرض أو إعانة دولة <u>في حالة الزواج:</u> (1) نسخة من عقد الزواج (2) شهادة عائلية (3) شهادة ميلاد الزوج(ة) رقم 12 (4) -آخر كشف سنوي لراتب الزوج(ة) - آخر تصريح بالضريبة على المداخيل (المهن الحرة) - آخر شهادة معاش للزوج(ة) (للمتقاعدين أو ذوي المنح) (5) نسخة من بطاقة الضمان الاجتماعي الخاصة بالزوج(ة).

الجدول رقم (16): يبين الشروط والوثائق اللازمة للاستفادة من السكن الترقوي العمومي.

المصدر: مديرية السكن لولاية الوادي.

تودع ملفات الاكتتاب من طرف المترشحين لدى الهياكل الجهوية والولائية التابعة للمؤسسة الوطنية للترقية العقارية ENPI أ أو لدى الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره AADL أو في المديريات الولائية للسكن في الولايات أين المؤسسة الوطنية للترقية العقارية غير ممثلة وللوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره AADL غير ممثلة أيضا، ويسلم وصل إيداع للمترشحين يتضمن رقم التسجيل حسب الترتيب الزمني للإيداع.

3-3-3 معالجة الطلبات والتنظيم الفضائي للسكن الترقوي العمومي:

أحال المرسوم التنفيذي رقم 2014 صلاحية تحديد الشروط والكيفيات التي تعالج طلبات شراء سكن ترقوي عمومي إلى وزير السكن، وتطبيقا له صدر قرار وزاري في سنة 2015، الذي حدد شروط معالجة طلبات شراء السكن الترقوي العمومي وكيفيات ذلك، أكد هذا القرار على أن طلبات شراء السكن الترقوي العمومي يتم تقديمها بعد فتح إعلان الاكتتاب لدى المرقى العقاري المعني، بحيث يتم إيداعها على مستوى

الشبابيك المفتوحة لهذا الغرض من طرف المرقى المعني، مرفوق بالوثائق الواردة في المطبوع النموذجي، ولا يمكن قبول الطلبات التي تنقصها معلومات والتي لم ترفق بالوثائق المطلوبة.

تتم معالجة الملفات من قبل لجنة يرأسها المدير العام للوكالة أو الممثل عنه الموكل قانونيا كما تتم كل عميات دراسة الملفات بالنسبة للصيغ السكنية الأخرى، كذلك يمكن إذا استدعى الأمر ذلك توسيع اللجنة إلى أعضاء آخرين خاصة إلى ممثل الوزير المكلف بالسكن. وفي حال كان عدد الملفات التي تم قبولها من طرف اللجنة يفوق عدد السكنات المسجلة في البرنامج، فإنه يتعين إخطار أصحاب الملفات الذين لم يتم اختيارهم كتابيا، مع توضيح بأنه تم تسجيل طلباته وأنه بإمكانهم الاحتفاظ بطلباتهم للاستفادة من مسكن في إطار البرامج المقبلة للسكن الترقوي المدعم حيث تكون لهم الأولوية في البرامج المقبلة بفعل الأقدمية في تقديم الملفات.

أما فيما يخص توزيع السكن الترقوي العمومي في مدينة الوادي، فحسب البيانات التي تحصلنا عليها من مديرية السكن بالولاية. فقد تبين لنا أنه لم يتم انجاز هذه الصيغة السكنية وفق البرنامج الخماسي داخل الوعاء العقاري للمدينة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2024 بـ 200 مسكن، وذلك تبعا للتعليمات التي اتخذها القطاع السكني للمدينة.

ينفرد السكن الترقوي العمومي بمجموعة من الخصائص التقنية التي تجعله يتميز عن باقي صيغ السكنات، لذا حرص وزير السكن من خلال الصلاحيات المخولة له على وضع مجموعة من الضمانات التي من شأنها أن تضمن جودة هذا النمط من السكن من كل جوانبها البيئية والمعمارية والحضارية.. إلخ، عن طريق وضع بطاقة تقنية بمقتضى القرار الوزاري المؤرخ في 24 يناير 2015، المتضمن تحديد الخصوصيات التقنية لإنجاز السكن الترقوي العمومي، من بينها شروط عامة متعلقة بالبيئة المعمارية التي سيبنى فيها الحي الترقوي العمومي، وأخرى خاصة بالشقة السكنية.

تشكل السكنات الترقوية العمومية مجتمعة أحياء سكنية تختلف باختلاف البيئة المعمارية التي ينتمي إليها، لكنها تشكل أينما كانت أهمية تفوق أهمية الشقة بحد ذاتها، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار انعكاساتها السلبية على راحة أمن وصحة المستفيد من صيغة السكن إذا لم تنظم وفق المقتضيات المصلحة العامة لجميع الساكنين باختلاف أعمارهم، وحالاتهم الاجتماعية والمدنية، إلى جانب الطابع المحلي للمنطقة السكنية.

يتشكل نمط برامج السكنات الترقوية العمومية من سكن ذو ثلاث غرف، بمساحة 80 م²، وسكن ذو أربع غرف بمساحة 100 م²، وسكن ذو خمس غرف، بمساحة 120 م²، مع نسبة تحمل بـ 5 %

المساحة الإجمالية للشقة السكنية: حدد وزير السكن مساحة الشقة الترقية العامة باختلاف نوعية السكن مع اعتبار نسبة التفاوت المسموح بها بالزيادة أو بالنقصان التي تقدر بخمسة بالمائة 5 %.

مساحة تقسيمات الشقة السكنية: حدد وزير السكن المساحة الدنيا لغرفة الجلوس باثنان وعشرون (22) مترا، واثنى عشرة (12) متر بالنسبة لغرفة النوم، وواحد متر فاصل خمسة (15) بالنسبة للمرحاض، أما بالنسبة للمطبخ والحمام، فمساحتها تختلف باختلاف نوع السكن وتتراوح بين اثني عشرة (12) متر بالنسبة للمطبخ، وستة عشرة (16) متر، وبين أربعة (4) أمتار إلى سنة (6) أمتار بالنسبة للحمام.

المواصفات التقنية لإنجاز الشقة: منح القرار الوزاري المؤرخ في 24 يناير 2015 الحرية التامة لاقتراح أي نظام بناء يحقق شروط إنجاز سكن عصري لائق يتناسب مع موقع إقامته يتناسب مع المناخ والهندسة المعمارية المحلية، ويعتمد على استغلال مختلف التكنولوجيات الحديثة والمستجدة وحتى القديمة منها (الموقع الالكتروني لوزارة السكن الجزائرية، 2023، <https://www.mhuv.gov.dz>).

3-4- السكن الترقوي المدعم (LPA):

3-4-1- تعريف السكن الترقوي المدعم:

هو كل سكن جديد يتم بناؤه من طرف شخص يسمى المرقى العقاري بالترقية وموجه للطالبيين المؤهلين للحصول على المساعدة المباشرة من الدولة وفقا لما يقره القانون المرسوم التنفيذي رقم 10 المؤرخ في 05/10/2010 يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة.

السكن الترقوي المدعم هو سكن جديد منجز من طرف المرقى العقاري، موجه لطلالبي السكن المؤهلين للحصول على مساعدة الدولة، هو موجه لذوي الدخل المتوسط وتتم الاستفادة من هذا النوع من السكنات عن طريق تركيب مالي يتكون من المساهمة الشخصية لصاحب الطلب، قرض بنكي بنسبة فائدة مدعمة ومساعدة مباشرة من الصندوق الوطني للسكن (بن ناصر، 2017، ص4).

يتكفل الصندوق الوطني للسكن بمركزة على مستواه مجمل الموارد المالية لمشاريع السكن الترقوي المدعم، المتكونة من مساهمات المستفيدين والقروض البنكية المكتملة الممنوحة لهم أو قروض أخرى، وتدفع هذه الموارد للصندوق الوطني للسكن، على أساس أوامر بالدفع معدة من طرف المرقى العقاري.

تصب مساهمات طالبي السكن، في حساب خاص مفتوح من قبل الصندوق الوطني للسكن، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 13-431 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 2013 المشار إليه أعلاه، يشرع الصندوق الوطني للسكن في الدفع للمرقى العقاري حسب مدى تقدم أشغال الإنجاز.

3-4-2- شروط ووثائق منح السكن الترقوي المدعم:

يحق لكل مواطن جزائري تتوفر فيه الشروط التي ينص عليها المشروع في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 مارس 2018 الذي يحدد الشروط والكيفيات المالية وكذا آلية انجاز تمويل السكن الترقوي المدعم حيث جاءت شروط الاستفادة كالتالي:

شروط الاستفادة	الوثائق الواجب تقديمها
(1) ألا يتجاوز سن المكنتب 70 سنة (سبعين سنة) (2) يجب أن يتراوح دخل الأسرة (الزوج والزوجة) ما بين 24000 دج كأدنى حد وست(6) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون كأقصى حد. (3) المكنتب (ة) و/أو زوجه لا يملكان أو لم يسبق لهما امتلاك ملكية كاملة لعقار ذي استعمال سكني (4) المكنتب (ة) و/أو زوجه لم يستفيدا من إعانة مالية من الدولة لشراء أو بناء ملك عقاري (5) إقامة المكنتب في الولاية المعنية بالبرنامج السكني المخصص لها. <u>مراجع القانونية:</u> 1- المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 1994/10/04 الذي يحدد قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر 2- المرسوم التنفيذي رقم 10-235 المؤرخ في 2010/10/05 والذي يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كفيات منح هذه المساعدة.	(1) نسخة من بطاقة التعريف الوطنية (2) شهادة الميلاد أصلية رقم(12) (3) -أ) آخر كشف للراتب (سنة أشهر الأخيرة) -ب) آخر تصريح بالضريبة على المداخيل C20 بالنسبة للمهن الحرة -ج) آخر شهادة معاش (للمتقاعدين أو ذوي المنح) (4) شهادة الإقامة (5) نسخة من بطاقة الضمان (CNAS ou CASNOS) (5) استمارة طلب مساعدة من أجل الحصول على ملكية سكن (CNL) (6) شهادة عمل بالنسبة للأجراء أو شهادة تثبت مزولة مهنة لغير الاجراء <u>1-في حالة الزواج:</u> 1- نسخة من عقد الزواج 2- شهادة عائلية 3- شهادة ميلاد الزوج(ة) رقم 12 أ) آخر كشف للراتب (سنة أشهر الأخيرة) الزوج(ة) ب) آخر تصريح بالضريبة على المداخيل (المهن الحرة) ج) آخر شهادة معاش للزوج(ة) (للمتقاعدين أو ذوي المنح) 4- نسخة من بطاقة الضمان الاجتماعي الخاصة بالزوج(ة)

الجدول رقم(17): يبين الشروط والوثائق اللازمة للاستفادة من السكن الترقوي المدعم.

المصدر: مديرية السكن لولاية الوادي.

هذه الشروط تنطبق أيضا على زوج مقدم الطلب، ومستويات الإعانة المباشرة التي تمنحها الدولة لاقتناء سكن ترقوي مدعم تتمثل في:

- 700.000 دج عندما يكون الدخل أقل من أو يساوي أربعة (04) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- 400.000 دج عندما يتجاوز الدخل أربعة (4) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون و أقل من أو يساوي (06) مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

يتكون الدخل المحتسب، من دخل صاحب الطلب يضاف إليه عند الاقتضاء دخل الزوج، وزيادة على الإعانة المباشرة التي تمنحها الدولة، يمكن الحصول على قرض بنكي بسعر فائدة مدعم من قبل خزانة الدولة، حيث حدد سعر الفائدة بنسبة 1 بالمائة بالنسبة للمستفيدين من إعانة الدولة، فقد كانت حسيطة السكن الترقوي المدعم لمدينة الوادي حسب البرنامج الخماسي كالتالي:

البرنامج الخماسي	النمط	المسجل	المنتهي	في طور الانجاز	غير منطلق
البرنامج الخماسي 2014-2010	السكن الترقوي المدعم LPA	1979	1963	16	0
البرنامج الخماسي 2019-2015		1450	0	926	524
البرنامج الخماسي 2024-2020		430	0	0	430
المجموع		3859	1963	942	950

الجدول رقم (18): يمثل المشاريع السكنية الخاصة بالسكن الترقوي المدعم LPA حسب البرنامج الخماسي لمدينة الوادي.

المصدر: مديرية السكن ولاية الوادي.

تودع الملفات لدى مصالح البلدية لكان الإقامة، وتتم دراسة الطلبات من طرف لجنة خاصة تتشأ ببناء على قرار الوالي المختص إقليميا، ويؤخذ بعين الاعتبار الوضعية العائلية للمستفيد والقدرة على تسديد الأقساط، والظروف الاجتماعية التي يتم التأكد منها عبر تحقيق اجتماعي، وفي النهاية يتم إعداد قوائم يسلمها المدير الولائي المكلف بالسكن في أجل 15 يوم إلى CNL ويبدأ حساب هذه المدة من تاريخ توقيع الوالي على هذه القائمة مرفقة بملفات الطالبين وإلى المرقى العقاري المعني.

3-4-3- التنظيم الفضائي للسكن الترقوي المدعم:

يمكن أن ينجز السكن الترقوي المدعم داخل بنايات جماعية حسب نمط سكن ذو غرفتين (2)، ثلاث (3) غرف، أربع (4) غرف أو خمس (5) غرف في جميع البلديات، باستثناء البلديات التابعة لولايات الجنوب، غير أنه، يمكن إنجاز سكنات شبه جماعية في مناطق الهضاب العليا ومقر ولايات الجنوب.

يجب أن توزع السكنات حسب نمطها بنسبة 20 % على الأكثر للسكنات من غرفتين (2) بمساحة 50 مترا مربعا قابلا للسكن، و 50 % على الأقل للسكنات من ثلاث (3) غرف بمساحة 70 مترا مربعا قابلا للسكن، و 30 % على الأكثر للسكنات من أربع (4) غرف بمساحة 85 مترا مربعا قابلا للسكن، مع نسبة تفاوت مسموح بأكثر أو أقل من 3 %، ومساحة 105 مترا مربعا للسكنات من خمس (5) غرف.

ينجز السكن الترقوي المدعم في البلديات التابعة لولايات الجنوب، في شكل "فردى مجمع" على حصص تقدر بـ 250 مترا مربعا، على الأقل، وفي هذه الحالة، يمكن المرقى العقارى أن يحصر تدخله في إنجاز سكنات مغلقة ومغطاة، وإنجاز الطرق والشبكات المختلفة، أما المظهر الخارجى للسكنات فيجب أن يتم إنجازها بشكل جيد.

بالنسبة لجميع الولايات ما عدا ولايات الجنوب:

- قاعة جلوس.
- غرفة (1) أو غرفتان (2) أو ثلاث (3) غرف.
- مطبخ. قاعة حمام.
- مرحاض. مكان الممر.
- وحدات التخزين. منش.

بالنسبة لولايات الجنوب:

خصص سكن فردى مع فناء وسطح سهل المنفذ، مغلق ومغطى، في حالة مكتملة تماما من الخارج. التنظيم الوظيفي للسكن الترقوي المدعم يجب ان يضمن توجه السكنات دخول أشعة الشمس إلى قاعة الجلوس والمطبخ وجزء من الغرف، ويقدر الارتفاع الأدنى الصافي للسقف بـ 2,90 متر. كما يجب وضع غرفة الجلوس عند المدخل، للسماح بوصول مباشر للزوار، دون المرور بالفضاءات المخصصة للحياة الخاصة للعائلة، ويجب أن تكون مساحتها بين 18 و 20 مترا مربعا. يتكفل الصندوق الوطنى للسكن بمركزة على مستواه مجمل الموارد المالية لمشاريع السكن الترقوي المدعم، المتكونة من مساهمات المستفيدين والقروض البنكية المكتملة الممنوحة لهم أو قروض أخرى. تدفع هذه الموارد للصندوق الوطنى للسكن، على أساس أوامر بالدفع معدة من طرف المرقى العقارى، وتصب مساهمات طالبي السكن في حساب خاص مفتوح من قبل الصندوق الوطنى للسكن، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 13-431 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 2013 المشار إليه أعلاه، يشرع الصندوق الوطنى للسكن في الدفع للمرقى العقارى حسب مدى تقدم أشغال الإنجاز (الموقع الإلكتروني لوزارة السكن الجزائرية، 2023، <https://www.mhuv.gov.dz>).

3-5- التحصيلات الاجتماعية (LOTS):

3-5-1- تعريف التحصيلات الاجتماعية:

تعتبر التحصيلات وسيلة لإنجاز السكن الحضري الفردي والمدمج ضمن مخططات التوجيه والتهيئة العمرانية، فالتحصيل هو كل تقسيم لقطعتين أو عدة قطع من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملك مهمما كان موقعها من شأنها أن تستعمل في عملية تشييد بناية (الجريدة الرسمية رقم 26 ص 924-926)، ويعتبر التحصيل أيضا كل تقسيم أو تجزئة لملكية عقارية كبيرة على نحو حصص متفاوتة المساحة، بهدف إنجاز مباني موجهة لنشاط معين سكني (مشنان، بوزراع، 2021، ص4).

كما تعتبر وسيلة عمرانية تهدف إلى توفير السكن الحضري وضبط التوسع العمراني المنظم والتقليل من حدة التعمير الفوضوي الذي تعرفه مدينة المدن بشكل كبير في مختلف اتجاهاته، ويعرفها الفقيه دولوبادير على أنها تلك العملية التي تستهدف التقسيم الإداري للملكية عن طريق البيع والإيجار إلى قطع لإنشاء مساكن وحدائق أو مؤسسات صناعية مساحة المخطط وتجارية.

كما تعرف بأنها عملية ترمي إلى تقسيم الملكية العقارية إلى عدة بقع لإقامة أبنية عليها، حيث يظل بحسب هذا المفهوم تقسيم أو تجزئة الأرض من خصائص حق الملكية، بل إن عملية التجزئة العقارية تعد في أصلها عملية خاصة تتيح لمالكها حرية التصرف (مشنان، 2019، ص6).

التحصيلات هي أحد العناصر الأساسية في التعمير والإنتاج الحضري فهي تلعب دورا أساسيا في دراسة تنظيم المجال وتحديد المظهر العام للمدينة الذي يعكس بدوره مستوى معيشة سكانها، كما يمثل الشكل الحضري أيضا، جانبا أساسيا من مكونات البيئة العمرانية، فهي تعطي الصورة لانطباع المتلقي عن تلك البيئة. فاستيعاب الشكل وإدراكه من قبل المتلقي هو الأساس في فهم المدينة ككل والتي هي مجاميع من الأشكال المتداخلة.

ويمكننا القول إذن أن التحصيلات الاجتماعية إحدى السياسات التابعة لقطاع السكن حيث تقوم الدولة بتهيئة المناطق الحضرية المستقبلية وفتح الطرقات و إنجاز الشبكات المختلفة (المياه الصالحة للشرب والتطهير والكهرباء والغاز)، لتمكين المواطنين المستفيدين من هذه التجزئات باستكمال الإجراءات المتعلقة ببناء سكناتهم، وذلك عبر تجزئة أرضية موجهة للبناء الذاتي، كما تعد هذه السياسة خطوة سابقة للحد من السكن العشوائي والحياء الفوضوية وتمكين مصالح الدولة من التحكم في الوعاء العقاري للمدينة، وفك الضغط على البرامج السكنية الأخرى وخلق التنوع العقاري في المدينة.

3-5-2- شروط ووثائق منح التحصيلات الاجتماعية:

التحصيلات الاجتماعية نموذج عمراني تشاركي حيث يعتبر من العمليات التي أحدثت تقليل في أزمة السكن من جهة إشراك المواطن كطرف في إنجاز وتنشيط جزء من المجال العمراني، ونظرا للأهداف التي أنشئت من أجلها هناك دلائل عمرانية واجتماعية تتمثل في التنظيم السكني للمدينة، حيث تعتبر التحصيلات المخططة والمهيئة أداة تنظيم مجالي تستجيب فعلا للمقاييس والاشتراطات الفنية والعمرانية المنصوص عليها في دفاتر الشروط والقواعد العامة للهئية والتعمير، فكل متفحص لشروط إنجاز المسكن المنصوص عليها في القواعد العامة للهئية والتعمير ودفاتر الشروط يلحظ أن هذه المقاييس تهدف إلى توفير الحد الأدنى من فرص السكن اللائق للمواطنين، والتي من خلالها يمكن للمستفيدين من إنجاز مساكن تستجيب لتلبية الحاجة الاجتماعية والاقتصادية للفرد من خلال الإعانات البلدية والتسهيلات الممنوحة إداريا وفنيا وتقنيا القراءة الاجتماعية بتوفير العناصر المكملة لضمان استقرار الفرد في شتى المجالات. والاستجابة لحاجيات السكان من الناحية البيئية الصحية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، وحددت تلك الشروط كالتالي:

شروط الاستفادة	الوثائق الواجب تقديمها
(1) كل شخص طبيعي يبلغ 21 سنة كحد أدنى (2) ألا يمتلك عقار سكني باستثناء قطعة الأرض محل الطلب (3) ألا يتجاوز الدخل الشهري للمعني وزوجه ستة مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون • مراجع القانونية: -المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 1994/10/04 الذي يحدد قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي للأسر. -المرسوم التنفيذي رقم 86 بتاريخ 25 سبتمبر 2018 الذي يحدد شروط وكيفية الاستفادة من المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لبناء مسكن ريفي.	(1) نسخة من بطاقة التعريف الوطنية (2) شهادة الميلاد أصلية رقم (12) (3) كشف للراتب (سنة أشهر الأخيرة) (4) تصريح بالضريبة على المداخل C20 بالنسبة للمهن الحرة (5) شهادة معاش (للمتقاعدين أو ذوي المنح) (6) شهادة ادارية ممضاة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي للعامل اليومي (7) وثيقة تثبت الإقامة (8) استمارة طلب مساعدة من أجل الحصول على إعانة الدولة للسكن الريفي

الجدول رقم (19): يبين الشروط والوثائق اللازمة للاستفادة من التحصيلات الاجتماعية.

المصدر: مديرية السكن لولاية الوادي

ويتم ايداع الطلبات على مستوى مكتب السكن بالبلدية، حيث يتم تسجيلها ترتيبيا ضمن سجل مرقم ومؤشر حيث تحول ملفات المرشحين للاستفادة عند تبليغ حصة استفادات جديدة الى مصالح مديرية السكن للعرض على البطاقية ومصادقة قائمة المستفيدين من طرف السيد والي الولاية، وتودع في الأخير الملفات والقوائم المصادق عليها لدى مصالح الصندوق الوطني للسكن لأعداد دفاتر شروط المستفيدين.

ووفق البرنامج الخماسي في مدينة الوادي لسنة 2019 فقد وزعت 15517 قطعة سكنية موزعة على مناطق مختلفة من المدينة تمثلت في الاطراف التابعة لها، وذلك من أجل رسم الحدود الجغرافية المستقبلية للمدينة وتنظيم التوسع العمراني وفق مخطط التهيئة والتعمير، كما أن التخصيصات الاجتماعية الموزعة ساعدت على تسريع عملية نمو المدينة وتنشيط القطاع التجاري والصناعي وكذلك توفر لليد العاملة سوق شغل حر، من خلال منح بلدية الوادي اعانات للتخصيصات الاجتماعية من أجل المباشرة في عملية البناء وتجسيد المشاريع السكنية الذاتية، حيث كان عدد الاعانات الممنوحة للمستفيدين بـ 2474 مستفيد، الشيء الذي ساعد في تخفيف الضغط على طلبات السكن العمومي الايجاري في السنوات التالية، كما أن السياسة السكنية التي اعتمدت في تخصيص التخصيصات الاجتماعية خارج مركز المدينة جعل إمكانية في خلق أحياء ومناطق جديدة كاملة المؤسسات على امتداد الأطراف، ما جعل مركز المدينة أقل ضغط وتكدس بسبب الكثافة السكانية والتقليل من بعض المشاكل كالازدحام المروري وتخفيف التركيز الخدماتي على وسط المدينة.

4- الأبعاد الاجتماعية للبرامج السكنية:

في هذا الجزء من البحث سنتطرق إلى بعض الأبعاد الاجتماعية التي تتدرج ضمن التنظيم العام للسياسة السكنية، وذلك نظرا للأهمية التي تضطلع عليها هذه الأبعاد سواء خلال عملية التخطيط السكني أي قبل تجسيد السياسة السكنية، أو خلال عملية الانشاء والتوزيع السكني أي بعد تقديم السكنات للمستفيدين، بمعنى أن هذه الأبعاد التي سنعمد إلى ذكرها تعتبر إحدى أدوات التخطيط السكني لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك يمكن أن نقول بأنها الصفات الأساسية التي تجعل من السكن مركبات اجتماعية حاملة العديد من الجوانب الانسانية التي يتفق عليها معظم بلدان العالم .

4-1- المستوى المعيشي:

يشير مستوى المعيشة إلى نوعية الحياة التي يعيشها الأفراد. غالبًا ما يشير هذا المصطلح إلى القدرة على تحمل تكاليف الضروريات ووسائل الراحة والكماليات التي يشتريها الأفراد لتعزيز رفاهيتهم، ويهدف إلى تحسين نوعية الحياة الشاملة للأفراد والمجتمعات من خلال توفير الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم، فضلا عن فرص النمو الشخصي والاقتصادي.

4-1-1- مفهوم المستوى المعيشي:

يركز مستوى المعيشة على العوامل المادية الأساسية مثل الدخل، الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط العمر المتوقع، والفرص الاقتصادية. ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بنوعية الحياة، والتي يمكنها أيضًا استكشاف

عوامل مثل الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والحرية السياسية والدينية، وجودة البيئة، والمناخ، أمان. غالبًا ما يُستخدم مستوى المعيشة لمقارنة المناطق الجغرافية، مثل مستوى المعيشة في الجزائر مقابل كندا، أو لمقارنة المناطق في المدينة بين الأحياء السكنية.

يدل المستوى المعيشي على أشياء مثل مستويات الثروة والراحة والسلع والضروريات المتاحة للأشخاص من مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية في تلك المناطق. يتم قياس مستوى المعيشة من خلال الأشياء التي يمكن قياسها بسهولة، مثل الدخل وفرص العمل وتكلفة السلع والخدمات والفقر. يتم أيضًا تضمين عوامل مثل العمر المتوقع أو معدل التضخم أو عدد أيام الإجازة مدفوعة الأجر التي يحصل عليها الأشخاص كل عام (United Nations. "Universal Declaration of Human Rights," Pages 12)

تشمل العوامل الأخرى المرتبطة عادة بمستوى المعيشة ما يلي:

- التفاوت الطبقي ومعدل الفقر.
 - جودة السكن والقدرة على تحمل تكاليفه وساعات العمل المطلوبة لشراء الضروريات.
 - الناتج المحلي الإجمالي والوصول بأسعار معقولة إلى الرعاية الصحية الجيدة.
 - جودة التعليم وتوافره والإصابة بالمرض.
 - بنية تحتية والنمو الاقتصادي الوطني.
 - الاستقرار الاقتصادي والسياسي والحرية السياسية والدينية.
 - الجودة البيئية ومناخ والأمان.
- مستوى المعيشة في العلوم الاجتماعية يعنى بتطلعات للفرد أو المجموعة للسلع والخدمات. وبدلاً من ذلك، يتم تطبيق المصطلح خصيصاً على مقياس استهلاك للسلع والخدمات من قبل فرد أو مجموعة، ويسمى أحياناً "مستوى معيشي"، ويتضمن كلاهما العناصر التي تم شراؤها بشكل خاص بالإضافة إلى العناصر التي تؤدي إلى زيادة الشعور بالرفاهية ولكنها لا تخضع لسيطرة الفرد المباشرة، مثل الخدمات المقدمة بشكل عام، ويؤكد بعض علماء الاجتماع أن مستوى المعيشة المطلوب للشخص يتأثر بشدة بأنماط استهلاك أقرانه من ذوي الدخل. ولهذا السبب، من المتوقع أن يتغير مستوى معيشة الفرد مع تغير الدخل. وبعبارة أخرى، يمكننا أن نفهم مستوى المعيشة كثروة متاحة لمجموعات اجتماعية واقتصادية معينة، ومن هذا يمكننا أن نستنتج أن مستوى المعيشة يرتبط ارتباطاً وثيقاً أيضاً بفرص الحياة.

يتمتع أصحاب الوظائف ذات الدخل المرتفع مثل المحامين أو المهندسين الطبيين أو الرياضيين المحترفين بمستويات عالية من المكانة والهيبة، وفي مستوى أقل، يحظى المعلمون باحترام عام، ولكن ليس بقدر كبير من المكانة، وفي المستوى الأدنى من الترتيب، فإن الأعمال اليدوية منخفضة الأجر مثل الأعمال اليدوية وقيادة سيارات الأجرة تأتي في مرتبة أقل، وتوفر مستويات معيشة منخفضة، فهذا الترتيب في الوظائف يعكس أيضا المكانة الاجتماعية وفرص الحياة والامتيازات الأساسية للحياة من بينها السكن.

دعونا نلقي نظرة على العلاقة بين مستوى المعيشة والسكن كفرصة للحياة، تظهر الأبحاث أن العيش في ظروف الفقر يمكن أن يعيق نجاحنا التعليمي. على سبيل المثال، يجعل السكن المزدحم من الصعب العثور على مكان للتركيز والدراسة، كما أنه يزيد من احتمالية الإصابة بالمرض من خلال القرب وانتشار الأمراض المعدية. يمكننا أيضاً أن ندرك أن انخفاض التحصيل العلمي يؤدي إلى تضائل فرص الحياة في وقت لاحق من الحياة، فيتبين لنا أن للسكن العديد من الأدوار التي يمكننا فهمها من خلال ربط فرص الحياة بمستويات المعيشة.

العوامل الأخرى التي يمكن تضمينها في فحص مستوى المعيشة في منطقة ما هي أشياء مثل الوصول إلى الرعاية الطبية، والفرص التعليمية، والبنية التحتية، والقدرة على تحمل تكاليف السكن، والمناخ، ومعدل الجريمة، ومستوى الاستقرار الاقتصادي في المنطقة. وتشكل الصحة النسبية للسكان التي يتم قياسها في كثير من الأحيان باستخدام مقياس متوسط العمر المتوقع -عاملاً يؤخذ في الاعتبار أيضاً عند تقييم مستوى المعيشة.

يعد الوصول إلى المرافق الأساسية أيضاً أحد الاعتبارات الشائعة عند قياس مستوى المعيشة. منطقة أو بلد يعاني فيها عدد قليل من الأشخاص الذين لديهم سبابة داخلية أو كهرباء من مستوى معيشي أقل بشكل ملحوظ مقارنة بمنطقة يستطيع جميع سكانها تقريباً الوصول إلى ضروريات الحياة الأساسية، يمكن أيضاً تضمين عوامل مثل الجوانب البيئية، والوصول إلى الأنشطة الترفيهية والثقافية، والحرية السياسية في تقييم مستوى المعيشة، وغالباً ما يتم النظر في مثل هذه العوامل عند تقييم نوعية الحياة.

كما نجد المادة 25.1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن لكل شخص الحق في حد أدنى من مستوى المعيشة يكفي لصحته ورفاهية أسرته. ويشمل ذلك الوصول إلى الغذاء والملبس والمأوى والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الأساسية. ولهم أيضاً الحق في الأمن في حالة البطالة أو المرض أو الشيخوخة أو العجز أو الترميل أو غيرها من أشكال فقدان سبل العيش بسبب أحداث خارجة عن إرادتهم.

4-1-2- السكن والمستوى المعيشي:

إن استهلاك السكن يؤثر على التقسيم الطبقي المرتبط بمكان الإقامة، الذي في الأساس هو عملية قائمة على تحديد المستوى المعيشي للأسر وتحدده مؤشرات الأسعار ومستويات المعيشة، التي سنقوم بذكرها في النقاط التالية:

- استهلاك السكن: يتم تحديد كمية السكن من خلال المستوى المعيشي، فعدد السكنات التي يستهلكها أشخاص من الطبقة العاملة والمتوسطة تكون أكثر بكثير من السكنات التي يستهلكها أشخاص من الطبقة الغنية فدائماً ما تعمل السياسة السكنية في كل دول العالم على حسب هذا المعيار.
- تسديد تكاليف السكن: عند قيام أي سياسة سكنية بتقسيم السكنات المختلفة الصيغ نجد أن السياسة السكنية تنظر إلى التكاليف المادية للطبقات الاجتماعية وتضع مبالغ متباينة حسب المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية، فتكلفة السكن الترقوي تختلف عن تكلفة السكن العمومي الإيجاري كذلك فترات وكميات تسديد المبلغ الذي يوضع في دفتر الشروط المقدم للمستفيد نجده يختلف من صيغة إلى أخرى وذلك حسب المستوى المعيشي.

ويجب الإشارة إلى الاختلاف القائم بين مصطلح "المستوى المعيشي" و "نوعية الحياة"، وكما ذكرنا سابقاً بأن مستوى المعيشة يشير عموماً إلى الثروة والراحة والسلع المادية وضروريات فئات معينة في مناطق معينة أو بشكل أكثر موضوعية مقاييس الدخل والاستهلاك، أما نوعية الحياة فهي أكثر ذاتية وغير ملموسة. تتضمن المقياس الاقتصادي للسعادة فهي أشياء تؤثر على رفاهية الإنسان. وسنحاول تبيان الفرق بين المصطلحين من خلال الجدول التالي:

الاختلافات الرئيسية	المستوى المعيشي	جودة الحياة
المعنى	إنه مقياس الراحة والأشياء المادية التي يمكن لمجموعة معينة من الناس الوصول إليها.	إنه مقياس للسعادة وهو ذاتي.
المؤشرات	وتستخدم الأشياء التي يسهل قياسها كمياً، مثل الدخل، وفرص العمل، وتكلفة المنتجات والخدمات، والفقر، لقياس مستوى حياة الشخص. تتضمن القائمة أيضاً عناصر مثل متوسط العمر المتوقع، أو معدل التضخم، أو عدد أيام الإجازة السنوية مدفوعة الأجر.	اعتماداً على نمط حياة الشخص وتفضيلاته الشخصية، تؤثر أشياء مختلفة على جودة حياته بشكل عام. على سبيل المثال، ظروف العمل والحصول على الرعاية الصحية والتعليم وظروف المعيشة المادية، هي بعض العناصر التي تؤثر على نوعية حياة الشخص.
تركز الاختلاف	يركز مستوى المعيشة على الرفاهية المادية.	نوعية الحياة تركز على الصحة العقلية والجسدية.

الجدول رقم (20): يبين الاختلاف بين المستوى المعيشي وجودة الحياة.

المصدر: من اعداد الباحث استناداً للتراث النظري.

ومن خلال هذا الجدول يمكننا ملاحظة العلاقة بين المستوى المعيشي وجودة الحياة بالسكن، حيث تكون السياسة السكنية الفاعل الاساسي في تحقيق رغبات المواطنين من خلال توفير المسكن الذي يحفظ لهم أهم الحقوق التي يجب أن يتمتع الفرد بها، مع الخدمات المرافقة للسكن سواء كانت داخل حيز الشقة مثل الكهرباء والغاز والمساحة الكافية، أم خارج المسكن كالمرافق العامة والبنية التحتية والأمن والنظافة.

إلا أن السياسة السكنية تعتمد في بناء سياستها على التباين في المميزات التي يحددها المستوى المعيشي، فكل طبقة اجتماعية لها نهج خاص مختلف عن الطبقة الأخرى فنجد الأطباء والمحامين من الطبقة الأولى لهم من المستوى المعيشي ما يميزهم عن الطبقات الأخرى التي تليها، فيحضون ببعض الامتيازات مثل جودة السكن والموقع والخدمات، تنتظر السياسة السكنية الى المستوى المعيشي في انشاء مشاريعها السكنية وتمكن الافراد للوصول أي ضروريات الحياة الاساسية ومحاولة تحقيق جودة الحياة من خلال خلق بيئة تتضمن مرافق تساهم في الحفاظ على صحة الأفراد وخلق رفاهية للأسر.

4-2- الخصائص الاجتماعية:

بما أننا بشر فنحن جميعا نعيش في بيئة اجتماعية، والبشر غير قادرين على العيش في بيئة معزولة. البيئة الاجتماعية من حولنا واسعة ومتنوعة للغاية، هذا التنوع الذي ننعيم به حاليا هو في الحقيقة جملة من القيم والأعراف والقوانين والممارسات وكذلك الترسبات الثقافية التي يتم اتباعها على مر العصور من خلال أجدادنا، يمكن وصف بعض هذه الأشياء على أنها مورثة بينما لا يمكن وصف بعضها الآخر بذلك لأنها تعتبر أشياء مكتسبة من خلال الممارسة الاجتماعية والتواجد ضمن قوانين ونظم مجتمعية التي تفرضها الحياة الحضرية. فنقول أن البيئة الاجتماعية من حولنا تكون من العديد من الخصائص، وسنقوم هنا بمناقشتها مع أمثلة على الخصائص الاجتماعية، وسنتحدث أيضا عن علاقة السياسة السكنية بالخصائص الاجتماعية في اطار تجسيد الأحياء السكنية.

4-2-1- مفهوم الخصائص الاجتماعية:

الخصائص الاجتماعية للمجتمع هي الصفات والممارسات التي يظهرها الفرد في مجتمعه أو مع الأشخاص الذين ينتمي إليهم. تحدد هذه الخصائص من هم وتحدد هويتهم الفريدة في مجتمعهم. كذلك تحدد هذه الخصائص هوية الشخص في المجموعة، فنجد منها بعض المميزات الجسدية والاجتماعية والثقافية للأفراد، فالخصائص الاجتماعية هي ما يتم من خلاله عادة تحديد مجموعات الهوية الاجتماعية. يمكن أن تكون الخصائص الاجتماعية أفرادًا أو مجموعة من السمات التي يمكن استخدامها لتحديد هوية الشخص.

ومن الأمثلة على الخصائص الاجتماعية نجد العرق/الإثنية، والطبقة الاجتماعية/الحالة الاجتماعية والاقتصادية، والحالة الفيزيولوجية/الإعاقات، والدين/المعتقدات الدينية. (وذلك راجع الى ما هو الغرض من الدراسة حول المجتمع).

الخصائص الاجتماعية للمجتمع هي ما يمكن ملاحظته من اختلافات بين المجتمعات والتي تظهر في نمط عيش المجتمع، إما في المدينة الواحدة أو البلد الواحد أو بين بلدين مختلفين، وتأخذ تلك الصفات والممارسات بعين الاعتبار ضمن الدراسات الاجتماعية حيث تساعد الباحثين على تحديد الهوية الفريدة لتلك المجتمعات، أو قد تكون تلك الخصائص بحد ذاتها موضوعات الدراسة التي يعطي الباحث اهتمامه الكامل حولها، فنجد من بين أهم الخصائص الاجتماعية التي نستند إليها في دراستنا الحالية:

- الثقافة: الثقافة هي مجموعة المعتقدات والممارسات التي تتبعها مجموعة أو مجتمع من الناس. يتم دمج هذه الأمثلة من الخصائص الاجتماعية مع المعتقدات التي شكلتها التجارب والتراث المتشابه، والتي تكون مشتركة بين كل فرد في المجموعة.

- الجنس: الجنس هو الفئة المنشأة اجتماعيًا حيث يتم تصنيف الشخص إلى ذكر أو أنثى أو غير ذلك، ويتم تحديده بيولوجيًا ولكنه يتشكل إلى حد كبير من خلال الاختلافات الثقافية والاجتماعية.

- الدين: الدين هو الإيمان بالله وعبادته. وهي مجموعة من المعتقدات والممارسات المنظمة التي يتبعها بشكل جماعي كل من يتبع هذا الدين.

- العرق: العرق هو حالة الانتماء إلى مجموعة معينة (العرش، الأصل، العائلات والأقارب) ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقاليد الثقافية أو الوطنية، كونك من نفس العرق يعني مشاركة نفس التاريخ والتراث.

- القيم الاجتماعية: القيم الاجتماعية يتبعها الأشخاص الذين يعيشون في بيئة اجتماعية، كما ذكرنا سابقا لقد تم تناقل هذه القيم من أجيال عديدة ومن المفترض أن يتبعها الجميع، إنهم يشكلون قاعدة أو بنية المجتمع.

- العادات والتقاليد: يتبع كل مجتمع العادات والتقاليد الصحيحة، وهذه الأمثلة على الخصائص الاجتماعية هي مجموعة من المعتقدات والأعراف التي يتبعها الجميع، وهي تعتبر مقدسة ومن المفترض أن يتبعها الإنسان بمنتهى الإخلاص.

- المؤسسات الاجتماعية: تحتوي البيئة الاجتماعية على بعض المؤسسات التي تحدد أفرادها، يمكن أن تكون هذه المؤسسات مؤسسات تعليمية أو صحية أو ثقافية أو دينية أو قطاعات أعمال أخرى، وهذه المؤسسات مهمة لسكان المدينة.

- الاتجاهات الاجتماعية: يتأثر الأشخاص بشكل كبير بالاتجاهات المحيطة بهم، سواء كان ذلك في الملابس أو الطعام أو الصحة أو ديكور المنزل أو أي شيء آخر، يمكن أن تكون هذه الاتجاهات مفيدة للأشخاص وواعين بالممارسات الجيدة. لذلك، عندما يرون عددًا كبيرًا من الأشخاص من حولهم يتبعون مثل هذه الاتجاهات، فإنهم يخطون خطاهم أيضًا.

4-2-2- الخصائص الاجتماعية والسكن:

إن التغير الاجتماعي الذي أثر على العائلة الجزائرية ثم السياسة السكنية، والذي حدث بشكل مكثف بعد الاستقلال لم يكن قوة كافية في تغيير الأسس الروحية للبنية الاجتماعية للعائلة وبقيت في العشرية الأولى من الاستقلال متماسكة بتقاليدها بصفات سلوكها و بعقلها الريفي، ونظرا لأزمة الإسكان التي ورثاها عن الاستعمار سكنت هذه التشكيلة الاجتماعية بنفس مكوناتها مختلف الأحياء الحضرية حيث نجدها منتشرة بالأحياء القديمة بالبناء الفوضوي وبالسكن الفردي الخاص بالعمارات الجديدة وبالأحياء القصديرية، بدأت في هذه المرحلة العائلة تعرف تناقضات واضحة بين المدينة والريف بين الصناعة والفلاحة بين الجديد والعصري والتقليدي نتيجة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتوجد عدة عوامل متحركة في توجيه ظاهرة التحول بالإضافة إلى قوى اجتماعية أخرى، أدت إلى ظهور نتائج متناقضة منها: التطور الاقتصادي، التقدم الثقافي والتعليمي غير منسجم والبحث عن أنماط معيشية جديدة، كل هذا ولد خصائص مهمة في النظام الاجتماعي واستراتيجية السكن أدت إلى خلق ظواهر اجتماعية وثقافية.

الخصائص الاجتماعية هو مصطلح غير محدد يستخدم في علم الاجتماع فعلى الرغم من استخدامه بشكل متكرر إلا أن هذا المصطلح ليس له أي معنى محدد أو مباشر، فمن خلال هذه الدراسة حول "السياسة السكنية بمدينة الوادي" سنحاول الاعتماد على المؤشرات التي ذكرناها في الأعلى لمحاولة فهم البعد الاجتماعي الذي يشمل الخصائص الاجتماعية التي اعتمدتها السياسة السكنية في تجسيد مشاريعها السكنية في مناطق مختلفة من مدينة الوادي.

4-3- العلاقات الاجتماعية وعلاقات الجوار في الأحياء السكنية:

في الحياة الاجتماعية يمكن ملاحظة أن الجار موجود في كل مكان وفي نفس الوقت يمكن أن يكون داعم أو غير مبال أو متحفظ أو متطفل، أو قد يكون أيضا صديق أو عدو. فالحياة داخل المدينة نادرًا ما تسمح لنا أن نختاره، لكن أيضا لا يمكننا الهروب منه.

إن النزاعات الكامنة أو المفتوحة بين الجيران تؤثر على جميع البيئات الاجتماعية وجميع أشكال العلاقات الاجتماعية في المدن والأحياء وحتى في نفس العمارة، وبشكل أكثر عمومية وعلمية فإن العلاقات بين الجيران تتطوي على علاقة تبادل خاصة تربط الآخر بالآخر، فمن ناحية لأننا لا نختار جيراننا بشكل عام، ومن ناحية أخرى لأن العلاقات بين الجيران مقيدة بمشاركة الجيران نفس مساحة المعيشة، الجيران عمومًا ليسوا أشخاصًا نعرفهم جيدًا. وكما يقول "لاماتشي" فإن الجار غالبًا ما يكون الغريب ذو الملامح المعروفة (Stemmann, 2006,p2). السكن كذلك يضعنا في منطقة ما في نمط من الوجود الاجتماعي، بالنسبة للأشخاص المستبعدين من المجالات الأخرى، فهو يشكل العلامة الرئيسية للانتماء إلى شبكة أكبر في المجتمع، ونتيجة لذلك فهو يمثل أحد العناصر الأساسية لأي سياسة اجتماعية تهدف إلى مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. فنجد مورين وبايليرجو يحدد ثلاثة أنواع رئيسية من العلاقات الاجتماعية هي: روابط الأسرة والصداقة والجوار، في مجتمع اليوم، حيث تتطور الشبكات والعلاقات الاجتماعية داخل نطاق التواجد السكني (Morin et Baillergeau, 2008, p3).

وفي هذا السياق، تأخذ سياسات السكن والاسكان معنى أكثر جوهرية، فهي تتجاوز مجرد الاستجابة لحاجة بسيطة مثل الحق في السكن، فمن خلال تمكينها من توضيح التنمية الفردية والاندماج في المجتمع يتضح لنا أن مفاهيم التنوع الاجتماعي والعيش المشترك وحسن الجوار هي أجزاء من العلاقات الاجتماعية التي تنظمها السياسة السكنية مع الآخرين.

4-3-1- العلاقات الاجتماعية في الفضاء العام:

إذا كان العيش يشير أولاً إلى السكن وهو فضاء خاص بامتياز، فإن واقعه لا يتوقف عند الباب الخارجي للمسكن، بل مكان العيش يحدد أيضا بمكان الإقامة في مبنى أو عمارة أو سكن خاص والأشكال الأخرى المختلفة للمنازل، كذلك تمتد الإقامة بحد ذاتها ببيئتها المبنية أو الخضراء، وترتبط بالحي أو بمنطقة بلدية أو بتجمع حضري، بمعنى إذا قلنا مكان السكن فنحن نحدد موقع الحي والمدينة وكذلك العنصر البشري المتواجد هناك والذي يرتبط هو كذلك بشكل أو باخر مع المكان الذي نتواجد فيه، فنحن نتشارك في الفضاء العام ونتشارك أيضا المميزات والخصائص التي تتعلق بالمكان المقصود.

بين الفضاء الخاص الذي يشكل السكن نفسه والفضاء العام الذي هو الشارع الذي يقع فيه، هناك أماكن انتقالية، يطلق على هذه الأماكن من قبل مؤلفين مثل باتاروني و كوفمان و راينوفيتش "مساحات وسيطة"، وهي الأجزاء التي من المحتمل أن يتقاطع فيها جميع سكان الرقاق أو المبنى أو يلتقوا، أو يتشاركون في استخدامها كالسلالم والمصاعد ومداخل المباني وغرف الغسيل والمساحات المشتركة بين المبنى أو مجموعة

من المباني ومواقف السيارات والحدائق المخصصة للأحياء وأماكن الراحة واللعب تصبح بالتالي أماكن نلاحظ فيها ونراقب بعضنا البعض، وحيث يمكن إجراء التبادلات بشكل عرضي أو أكثر انتظامًا، أو الجلوس معًا أو استغلال الفضاء بشكل مشترك ومنظم (Pattaroni, Kaufmann & Rabinovic 2009, p7).

إن الطابع المشترك لهذه المساحات الوسيطة يعني أيضًا تقاسم استخدامها، وبالتالي، بالنسبة لسكان معين، التصور الإيجابي أو السلبي لاستخدام الآخرين لها، وخاصة فيما يتعلق بالضوضاء والنظافة والنشاط المسموح به أو غير المسموح به (لعب الأطفال على سبيل المثال). ففي الفضاء العام لا يمكننا أن نتجاهل بعضنا البعض، فإن المناطق المشتركة تشكل بامتياز المكان الذي يجب التفاوض فيه على الحدود بين الفضاء الخاص والفضاء العام، بين أكبر وأصغر حرية للاستخدام. ويترتب على السيطرة المتبادلة أن أساليب تدخل السكان لا يمكنها تجاوز حدود معينة دون أن يُنظر إليها على أنها مسيئة، أو حتى تدخلية تمامًا اعتمادًا على نوع المنطقة المشتركة كمصدر محتمل للصراع، لذلك يجب أن تميل هذه السيطرة المتبادلة نحو إجراء عادل، وهذا يعني وجود مسافة كافية بين الجيران وتعديل متبادل للأفعال وتنظيم العلاقات مع الجيران بمنطق عقلائي في مصلحة الجميع، مع ذلك فانه يصعب إدارة هذه التوترات أو التعديلات أو الصراعات والسيطرة عليها عندما يتميز الحي أو منطقة السكن بتنوع سكانه، فالخلفيات الثقافية والعرقية والتربوية لها شيء من الفعل في هذا الامر (De Gourcy & Rakoto 2008, p21).

4-3-2- الأهمية الكمية للعلاقات الاجتماعية (علاقات الجوار):

في سياق القرب المكاني، فإن الحاجة إلى الحفاظ على البعد الحميمي للمنزل تدفع بعض السكان إلى إقامة مسافة علائقية مع جيرانهم، وربما كبج ميول الآخرين إلى تكوين علاقات أكثر عمقا كما تطرقنا إليه في الفصول السابقة فقد لا يرغب البعض التدخل كثيرًا في شؤونهم وفي حياتهم الشخصية ويرون أن هذا الأمر تطفل من قبل الجيران، لكن وفي نفس الوقت تبقى العلاقات سطحية على مستوى الفضاء الخارجي للسكن لأن الأمر يكون حتمي لدى الكثيرين، إذا كان القرب من الجيران يمكن أن يؤدي إلى الرغبة في الحفاظ على المجال الخاص للمرء، فإنه يمكن أن يولد أيضًا شعورًا بالأمان والحماية (Steinmann, 2006, p41).

إنه من المهم الحفاظ على علاقات شخصية وكذلك الحفاظ على العلاقات النشطة مع الجيران في أشكال مختلفة، نأخذ على سبيل المثال، شكل المحادثات الشخصية أو الدعوات إلى حد ما لمشاركة لحظة معًا في منزل أحدهما أو الآخر. ويمكنهم أيضًا اتخاذ أشكال المساعدة المتبادلة، على سبيل المثال من خلال تبادل الخدمات الصغيرة، أو حتى أشكال التضامن والمواطنة الصالحة عندما يوحد السكان جهودهم للضغط على السلطات بهدف إنشاء مكان للألعاب أو تحسين السلامة على الطرق في الحي، وذلك المساعدات المشتركة

ودعم بعض الجيران في الافراح والاحزان، او تشكيل جمعيات الاحياء للقيام بنشاطات تطوعية اتجاه الحي والأطفال.

بالنسبة إلى " De Gourcy " و " Rakoto " اللذين درسا العلاقات الاجتماعية و الجوار في سياق مجموعة من المباني، فإن لحظات العيش المشترك بين الجيران في المدينة نادرة. إن ما يميز العلاقات بين الجيران هو بالأحرى أسلوب الكياسة الذي يصفه هؤلاء المؤلفون بالاهتمام الرصين والخير، وهو مزيج من المجاملة والاحترام الرسمي، حيث يسمح هذا الوضع العلائقي لكليهما بتكوين رابط، ولكن الرابط يتميز بمسافة معينة، ويؤدي الى إقامة علاقات حسن الجوار ويسمح بإعطاء معنى لمضمون العيش معاً في سياق القرب المكاني، حيث يتطلب العيش المشترك التكامل الذي يحترم طرق العيش والمعيشة المختلفة بين السكان، إلا أنه يجب أن تكون تنازلات و تعديلات متبادلة لنزع جميع مصادر الصراع المحتملة وتنظيمها، يمكن أن تتم عملية التنظيم هذه بين الجيران تدريجياً من خلال الاعتماد على العلاقات المتبادلة، فأن هذه العملية التنظيمية تتشكل وفقاً لتجارب الحي التي يعيشها سكان نفس المساحة السكنية، فتشكل هذه التجارب ذاكرة جماعية حميمية تميز الأفعال الممكنة أو ذات القيمة، أو على العكس من ذلك في حالة وجود صراع أو مشاكل أو تصرفات غير متفق عليها بين الجيران، فبالرجوع إلى ذاكرة العلاقة المشتركة بين الجيران يمكنهم مناقشة الأمور السلبية التي تحدث في الحي و المنطقة السكنية ومعالجتها (De Gourey & Rakoto, 2008,p7).

4-3-3- الجوانب العامة لعلاقات الجوار:

من الواضح أن واقع العلاقات الاجتماعية في الأحياء وفي المباني متنوع للغاية ودقيق. ولذلك فمن الضروري أن نأخذ في الاعتبار بطريقة أكثر دقة الأبعاد الرئيسية لهذه العلاقات. وهذا هو موضوع العنصرين التاليين. الأول يتعلق بتوصيف وتمايز شخص الجار، والثاني يتعلق بتعريف المفاهيم الأساسية التي تجعل من الممكن وصف علاقات الجوار.

4-3-3-1- الجيران وخصائصهم:

ومن الخصائص الأساسية للجيران أنهم لا يتم اختيارهم، إلا في حالات نادرة، بل تفرضه فرص التوزيع السكني التي تعتمد على السياسة السكنية واختيارات الإدارة التي تديرها، وبالتالي فإن تعريف الجار، نرى أن الجار هو الشخص الذي ليس لدينا أي شيء مشترك معه، الشيء الوحيد الذي شاركه معه منذ البداية هو الفضاء والمشاكل التي يمكن أن تصاحبه.

إذن يمكن ان نقول ان الجار هو المجهول ذو الوجه المعلوم على حد تعبير "لاماتشي". هذا لا يعني أن العلاقات الشخصية تتطور معه، لكن مشاركة الأماكن شبه العامة "المناطق الوسطى" أو العامة في الحي تتطلب أشكالاً معينة من الاتصال على الأقل، يمكن أن يصبح تطوير العلاقات الشخصية الجيدة فرصة للتعرف على الآخرين بشكل أفضل، والتغلب على التحيزات المحتملة وبالتالي تحسين التكامل الاجتماعي للفرد في الحي (Steinmann, 2006, p4).

كل ساكن لديه طريقته الخاصة في تنظيم مساحته والتنقل فيها، والتصرف بحرية ولكن في شقتك الخاصة، حيث لا يتسبب في الضوضاء والروائح الناتجة عن القمامة المكدسة، و يجب احترام الأماكن الجماعية التي تحيط به، وقد صرح "فيمر" أن أحد المفاتيح الأكثر عمومية لهذا التفاعل في العلاقات الاجتماعية هو الحفاظ على النظام في البيئة الاجتماعية والمكانية في هذا الموطن المشترك، وخاصة فيما يتعلق بسلوك كل شخص، حيث يضمن الحفاظ على النظام القائم النظافة والهدوء وكذلك استقرار العلاقات الاجتماعية (Wimmer, 2003,p204).

إن النزاعات بين الجيران تأتي في المقام الأول من الإزعاج الذي ينتجونه، مثلا نجد القمامة متروكة في المكان الخطأ، والضوضاء الليلية للراديو أو التلفزيون أو الكراسي التي يتم تحريكها، ولحظات الرقص بأحذية مزعجة، وضجيج الغسالات، والأطفال الذين يلعبون خارج الأماكن الغير مخصصة للعب بالنسبة لهم، كذلك وجود الكلاب التي تحظرها الأنظمة، وروائح المأكولات الغريبة، وعدم الالتزام بقواعد الهدوء اثناء الليل، ومواقف سيارات السكان أو أشخاص غرباء تماماً عن المباني الموجودة في الأماكن المخصصة للزوار، والصراعات العائلية وما يتعرضون له من عنف لفظي أو حتى جسدي، كل تلك السلوكات التي تعلن عن أساليب وحشية في التربية أو تكشف عن عادات جنسية مختلفة، أي باختصار تلك التي تشهد على قلة الأدب أو الجهل.

وبالتالي فإن السكن الجماعي والأحياء يشكل مصدرا للقيود. يتطلب العيش المشترك الاهتمام بالناس ومكان الإقامة، وتتطلب المعاشرة تفاوضاً دائماً بين تأكيد هوية الفرد وممارساته وتمثيلاته وردود الفعل التي يسببها لدى الآخرين، وتتم هذه المفاوضات وفقاً لنظام من الاتفاقيات التي تحدد إطار التقاهم والاتفاق المحتمل، وتتكون هذه الاتفاقيات من لوائح صريحة وقواعد ضمنية، تفرض قيوداً والتزامات يتمتع الجميع من خلالها بهامش من المناورة. ويختلف تقدير هذا الهامش واستخدامه الفعال باختلاف السكان ومدة إقامتهم وحجم الأسر، وتعتمد التنازلات الضرورية بشكل عام على مبدأ المعاملة بالمثل، وعندما ينعدم ذلك، وعندما

يواجه انفتاح البعض انغلاق البعض الآخر على التكيف، تظهر التوترات وحتى الصراعات ما يجعل العلاقات الاجتماعية بين الجيران في توتر مستمر (Avenal, 2005,p11).

إن الوظيفة الأساسية لمعايير الحي هي الحد من التوترات ومنع ظهور الصراعات، المجموعات التي تعتبر الأكثر إشكالية تختلف بشكل رئيسي في درجة قبولها للنظام القائم.

4-3-2-أبعاد علاقات الجوار والسكن:

وكما رأينا أعلاه، فإن الجار مفروض بشكل عام ونادراً ما يتم اختياره. ولذلك فإن العلاقات بين الجيران يجب أن تبدأ من الصفر، وهو ما يتطلب مبادرة فردية في أغلب الأحيان، تتمثل في التواصل، لكن حتى عندما يتم إنشاء الاتصال، لا يزال يتعين علينا إدارة العلاقة بين القرب والمسافة، حفاظاً على سلامتنا وسلام من حولنا. في هذا النوع من الاتصالات، لا يسعى السكان عمومًا إلى تمييز أنفسهم عن جيرانهم فهم غالبًا ما يستمدون الرضا من احترام المعايير والقواعد العامة، بل من أجل المشاركة السليمة والمساهمة في الحياة المشتركة.

وفي هذا الصدد يعتقد "دي جورسي" و "راكوتو راهيمانانا" أن الجار القريب والبعيد في نفس الوقت، يثير الاهتمام والفضول، يتطلب هذا التوتر بين القرب (المكاني) والمسافة (الاجتماعية) تعلمًا متنوعًا وتدرجيًا للعثور على التركيبة الصحيحة للعلاقة بين الجيران، وعلى وجه الخصوص، يجب علينا أن نتعلم احترام تنوع أنماط الحياة وطرق العيش، التي تؤدي بشكل مثالي إلى حلول وسط تجعل من الممكن نزع فتيل النزاعات وحلها. بالنسبة لهؤلاء المؤلفين، فإن درجة التوتر بين القرب والمسافة العلائقية تقل أو تزيد حسب وظيفة القرب المكاني (السكن)، لأن القرب المكاني يحفز الواجبات والأشكال الأخلاقية للاهتمام بالآخرين الذين نختار الامتثال لهم أم لا، ولكنه يتضمن أيضًا مسافة تسمح لنا بالحفاظ على خصوصية الجميع، تتضمن المسافة كلا من قواعد المجاملة التي تضع العلاقة على مستوى الإحسان والاحتياط، فإن العيش المشترك هو نوع من الخطوة الوسيطة نحو العلاقة الاجتماعية المحتملة.

وفي ديناميكية مماثلة تتأرجح بين القرب والمسافة، يعتقد "لوفيفر" أن القرب المكاني خاصة عندما يكون مقيدًا، يمكن أن يولد جهودًا لأخذ مسافة للحفاظ على مسافة بين الجيران، فإذا كان الحي له دلالة سلبية، يمكن أن يصل جهد الابتعاد إلى الرغبة في تركه، ولكن إذا انخفضت فرص الحركة، فقد يؤدي ذلك إلى الارتباط الاجتماعي بالحي، عندما تقل أو تختفي التبادلات اللفظية ويبقى التواصل غير المباشر الذي يتكون من سلوكيات ونظرات وما إلى ذلك، والتواصل يميل إلى الزيادة مع القرب المكاني وحتى مع هذا النوع من

التواصل، فإن الحي لا يعزز مواجهة الأخلاق فحسب، بل يساهم أيضًا في خلق الاختلافات والتشابهات بين أنماط الحياة (Lefeuve, 2005, p 93).

وعلى عكس الصراعات يمكننا القول أن حقيقة إقامة اتصالات مباشرة تسهل إقامة علاقات جوار جيدة، مما يشكل بالتالي مورداً من حيث تبادل الخدمات وأيضا التواصل والانفتاح، ومن ثم نجد العيش المشترك الذي يساهم في تشكيل العلاقات الاجتماعية المتراسة، مما يسمح بتعبئة السكان، والدعوة إلى مسؤولية كل فرد، لكن نادراً ما يتم ملاحظة العيش المشترك في العلاقات بين الجيران بهذه الصفات.

وكما رأينا في الفصل المخصص لتنفيذ سياسات الإسكان، فإن الاختلافات العرقية والإثنية والثقافية تجعل علاقات الجوار أكثر حساسية، وفقاً لـ"روز ولانكوف" على نطاق صغير جداً (مبنى، قطعة من الشارع)، لا يحظى التنوع الاجتماعي عموماً بقبول جيد إلا من قبل الأشخاص الذين اختاروه بالفعل. وهم في الغالب أعضاء في الطبقات الوسطى الجديدة، المنفتحين على الآخرين وعلى العالم، أما بالنسبة للمجموعات الأخرى، كما رأينا بالفعل، فهي على العكس من ذلك فتميل العلاقات إلى عدم التفاهم المتبادل والتوترات، وحتى الصراعات، (Rose & Lankova, 2005, p136).

من الواضح أن العيش المشترك والقرب والمسافة والإقامة والتوترات والصراعات، تشكل جانباً مهماً جداً من تجربة العلاقة مع الجار، فنجد كل من "باتاروني" و "توماس" و"كوفمان" يركزون في تحليلهم بشكل خاص على نوعية حياة الأسر في المسكن، ويعتقدون أن ذلك يعتمد على ثلاثة أنواع من الصفات المحددة هي:

- الجودة الحساسة، أي ارتباط قناعة كل شخص بخصائص البيئة المبنية المساحات الخضراء، كثافة البناء وأنواعه، النمط والجمال المنسوب إلى المبنى... إلخ.

- الجودة الاجتماعية، أي تطوير العلاقات الاجتماعية المرضية التي تعتمد على تصور العلاقات مع الآخرين والالتزام تجاه المجتمع (مثل الفردية أو الجماعة)، والبيئة الاجتماعية (التكوين الاجتماعي للحي، وأنواع علاقات الحي، والحياة المجتمعية، وسمعة الحي، وما إلى ذلك) والبيئة المبنية (جودة المساحات المتوسطة والعامة) وسهولة الوصول إليها، والتوزيع الخاص والعام، وما إلى ذلك.

- الجودة الوظيفية، أي البعد العملي للأنشطة اليومية التي تعتمد على أنماط الحياة (وسائل النقل المفضلة، الأهمية المعطاة للقرب من البنى التحتية) والبيئة المبنية (قرب البنى التحتية المرتبطة بالحياة اليومية، جودة الطرق وشبكات النقل العام) (Pattaroni, Thomas & Kaufmann 2009, p14).

لذلك يمكننا أن نستنتج مع أن علاقات الجوار تشكل نظاماً معقداً من وجهة نظر الأشخاص في العلاقة وكذلك من وجهة نظر تنوع القيم والأعراف والممارسات المعنية، ويولد هذا النظام المعقد درجات متفاوتة من المشاركة في علاقات الجوار، من الانسحاب إلى الالتزام القوي. كل شيء يحدث كما لو أن العيش في مكان سكني يضع على المحك مفهوماً معيناً للعيش معاً على أساس الواجبات والالتزامات التي تتطلب أيضاً أشكالاً من المعاملة بالمثل من أجل بناء علاقات اجتماعية تناسب خصائص الجميع.

-خلاصة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل نستخلص أن السكن في المدينة يعتبر قوة لإعادة تشكيل عمليات التحضر، كما تعتبر السياسة السكنية فاعل مهم في خلق تقنيات وأنماط الحياة الجديدة وتعمل على تنظيم النسق السكني والوظيفي للمدينة، حيث رأينا في هذا الفصل بأن مدينة الوادي خلال مراحل نموها وتوسعها عرفت العديد من المعوقات البيئية التي اذا ما قمنا بمقارنتها بجسم الانسان نجدها بمثابة الكائن الحي الذي يولد وينمو ويمرض، كذلك المدينة فإنها تتعرض للعديد من المشاكل (من بينها مشاكل السكن حيث تعتبر مشكلة محورية وعالمية)، فعمدت السياسة السكنية لمدينة الوادي بمؤسساتها التمويلية والتنفيذية على إقامة المشاريع السكنية بمختلف صيغها وشروطها القانونية حسب الفئات والطبقات المتواجدة في المجتمع، منها السكن العمومي الايجاري والسكن الترقوي المدعم والسكن التساهمي إخ.

ومن خلال تطرقنا في الجزء الأخير من هذا الفصل إلى الأبعاد الاجتماعية والذي يعتبر أحد مفصل عنوان هذه الدراسة، حيث عمدنا أن نذكر الأبعاد الاجتماعية التي تركز عليها دراستنا التطبيقية في مدينة الوادي، فقمنا اجرائيا باستخراج تلك الأبعاد التي نجدها ذو علاقة ارتباطية وتلازمية مع السياسة السكنية في الجزائر، ويمكن الاعتماد على هذه الأبعاد حسب وجهة نظرنا من خلال نقطتين. أولا: نجد أن الأبعاد الاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار ويعمل بها في عملية سن شروط وقوانين الاستفادة من نوع السكن، كما ذكرنا في هذا الفصل، فنجد السكن العمومي الايجاري يختلف عن السكن الترقوي فتبرز نقطة الاختلاف أساسا في الدخل الأسري الذي يعكس المستوى المعيشي. كذلك بالنسبة للأبعاد الأخرى، أن المشاريع السكنية تجسد على أرض الواقع في منطقة معينة من المدينة وتمنح لطبقة اجتماعية معينة ذات خصائص مشتركة في نفس الحي والعمارة مع امتيازات وخدمات مشتركة، كما يمكن أيضا أن تكون المشاكل مشتركة بين السكان ما يؤثر على العلاقات الاجتماعية في الحي بين الجيران. ثانيا: يمكن من خلال المستوى المعيشي والخصائص الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية باعتبارها أبعاد أن نغوص في موضوع الدراسة ونتمكن من استنتاج الواقع الاجتماعي السكني في مدينة الوادي، وهذا ما سنعمل عليه في الجانب التطبيقي الموالي لهذه الدراسة.

الباب الثاني

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة:

تمهيد

1- مجالات الدراسة:

1-1- المجال المكاني للدراسة.

1-2- المجال البشري للدراسة.

1-3- المجال الزمني للدراسة.

2- منهج الدراسة.

3- عينة الدراسة وكيفية تحديدها.

4- أدوات جمع البيانات في الدراسة.

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

6- أسلوب التحليل.

تمهيد:

تتمثل أهمية الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية في تحديد مسار البحث وتعزيز قيمته. فالبحث الاجتماعي لا يقتصر على جمع المعرفة النظرية ومراجعة الدراسات السابقة بل يتطلب أيضًا اعتماد الخطوات المنهجية. إن القيمة الحقيقية للبحوث الاجتماعية تنبع من تبنيها لمنهجية محددة تحدد مسار البحث وتؤدي إلى اكتساب معرفة علمية قائمة على الحقائق والبراهين. في هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى شرح الجانب المنهجي للبحث، بما في ذلك المجالات التي يغطيها البحث والمنهج المعتمد، بالإضافة إلى تحديد أسلوب الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها.

1- مجالات الدراسة:

1-1- المجال المكاني للدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة بمدينة الوادي التي تعتبر مركز ولاية الوادي، واحدة من أهم المدن على المستوى الوطني، أصبحت ولاية رسمية بفضل التقسيم الإداري سنة 1984 وتضم 30 بلدية و12 دائرة، وهي تتكون حاليًا من 22 بلدية و 10 دوائر بعد التقسيم الإداري الأخير لسنة 2020.

تبلغ مساحة الولاية 35752 كلم² ويقدر عدد سكانها في نهاية سنة 2021 بـ 716905 نسمة أي بمعدل كثافة سكانية يبلغ (20.05%)، ولاية الوادي واقعة جنوب شرقي الوطن وحدودها كما يلي:

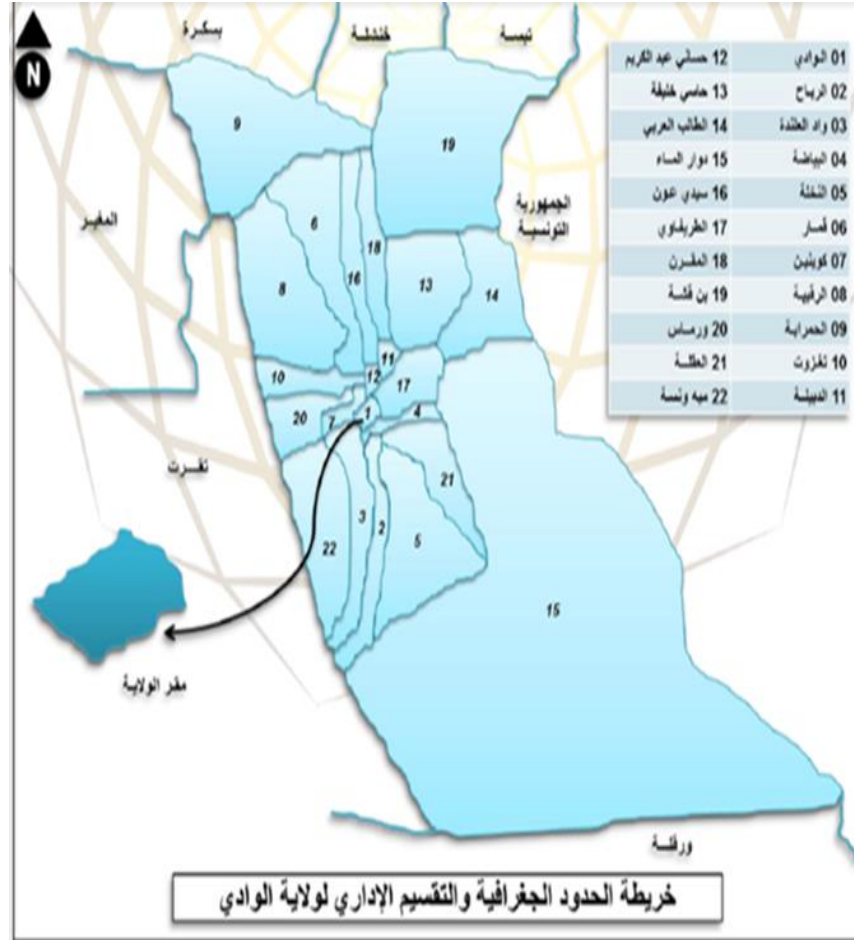
- شمالا ولاية خنشلة، شمال شرقي ولاية تبسة، شمال غرب ولاية المغير، غرب ولاية تقرت، بالجنوب الغربي ولاية ورقلة، شرقا الجمهورية التونسية (شريط حدودي 393 كلم).

في منطقة سوف، يذكر ابن خلدون أن أصل القبائل التي سكنت هذه المنطقة على أنهم الزيناتيين، كما يدل على وجود الرومان والفينيقيين من خلال آثار رومانية في عدة أماكن وأشهرها العقلة بدائرة الرباح، ومع ذلك، يجب أن نذكر أن المنطقة ازدهرت فقط مع وصول المسلمين بقيادة حسن بن نعمان الذي شهد ظهور قبيلتين في المنطقة: "الطرود" و"العدوان" الذين سيطروا على هذه المنطقة حتى وصولها الفرنسيين في عام 1872.

- مناخ ولاية الوادي من النوع الصحراوي، ويتميز بما يلي:

متوسط الرطوبة الشهرية 42.25 %، و يُعد شهر يناير أكثر الشهور أمطارًا بنسبة 60 %، في حين أن شهري يونيو ويوليو هما الأكثر جفافا بنسبة 29 % فقط من الرطوبة الجوية، انخفاض هطول الأمطار، مع 45.9 ملم من الأمطار سنويًا يمكن اعتباره قليل جدا، كذلك درجات حرارة معتدلة في الشتاء (متوسط درجة الحرارة

21 درجة شهرياً في ديسمبر) وحار جداً في الصيف (45 درجة تحت الظل)، أما سرعة الرياح فهي تبلغ 2.67 م / ث، تظل ولاية الواد منطقة شديدة الرياح (سيروكو، العواصف - الرملية، الشهيلي ...). حيث تكثر هذه الرياح في شهر فبراير.



الصورة رقم (12): تبين موقع مدينة الوادي من الخريطة الكلية لولاية الوادي.

المصدر: مونوغرافية مدينة الوادي.

أما بالنسبة لمدينة الوادي (بلدية الوادي) مكان دراستنا الحالية الذي يتضح لنا من خلال الصورة أعلاه أن المدينة تتوسط ولاية الوادي من الموقع حيث يمثل الرقم 1 مركز المدينة.

كذلك يوضح لنا الجدول اسفله الخصائص البشرية والحيوانية والمميزات الطبيعية والخدمات المتواجدة بالمدينة على اختلاف الأنشطة والخدمات:

الاحصائيات السكانية المتعلقة بمدينة الوادي	عدد السكان			عدد الاسر	عدد المساكن			عدد البنايات
	المجموع	الايئات	الذكور	المجموع	المجموع	الاستعمال المهني	الشاغرة	المسكونة
	214257	106616	107851	36466	44468	223	8347	36191
السكان حسب الجنس والكثافة	اجمالي السكان		الذكور	الإناث		الكثافة السكانية (ن/كلم 2)		
	194880		97035	93810		2524.35		
السكان النشطين والبطالين	السكان			معدل البطالة %				
	194880		58667	48507		17.31		
مناطق النشاط	عدد المناطق		المساحة الاجمالية بالهكتار		المساحة المشغولة بالهكتار			
	2		23.91		23.91			
كمية النفايات الناتجة	كمية النفايات الناتجة (طن/سنة)		مراكز الردم التقني		عدد المفرغات			
	56286.13		0		0			
البريد وشبكات الهاتف	مكاتب البريد في الخدمة			مراكز الهاتف(الثابت والمحمول)				
	عدد المكاتب	عدد الشبابيك	الكثافة حسب السكان	عدد المراكز	عدد الخطوط الموصولة	الكثافة حسب السكان		
	15	39	4997	63	33948	174		
توزيع النقل	عدد المتعاملين		عدد الحافلات المرخصة		عدد المقاعد المرخصة			
	32		32		815			
التعليم الابتدائي	المدارس	قاعات الدراسة	مقاعد الدراسة	تلاميذ متدرسين	معدل شغل القاعة	المطاعم		
	79	815	31614	31614	38.79	37		
التعليم المتوسط	المتوسطات	قاعات الدراسة	مقاعد الدراسة	تلاميذ متدرسين	معدل شغل القاعة	المطاعم		
	26	484	17857	17857	36.89	1		
التعليم الثانوي	الثانويات	قاعات الدراسة	مقاعد الدراسة	تلاميذ متدرسين	معدل شغل القاعة	المطاعم		
	13	302	7810	7810	25.86	7		
الجامعات	العدد		عدد المقاعد البيداغوجية		عدد الطلبة المسجلين			
	01		19350		28950			
الوحدات الاستشفائية	مؤسسات عمومية استشفائية		مؤسسات استشفائية متخصصة		دور الولادة			
	1		256		260		1	16
حضيرة السكن	مجموع الحضيرة		التوزيع حسب المناطق		التوزيع حسب نوع السكن			
			حضرية		ريفية		اجتماعي	
	31866		31813		53		5701	
							3159	
							1388	

الجدول رقم (21): يبين بعض الإحصاءات الاخيرة المتعلقة بمدينة الوادي لسنة 2021.

المصدر: مونغرافية ولاية الوادي.

في الجدول أعلاه قام الباحث بجمع البيانات المتعلقة بمدينة الوادي (بلدية الوادي) التي تمثل المجال المكاني لدراسة، حيث عمد الباحث إلى تقديم بعض الأرقام التي يمكن تجعل من المدينة كيان متكامل من

حيث عدد السكان والمرافق الأساسية وبعض الخدمات المختلفة، كما عمد أيضا إلى عرض الأرقام التي تخص القطاع الفلاحي وقطاع النقل كذلك المؤسسات التعليمية و يعود سبب ذلك لكون هذه القطاعات ذات صلة بموضوع السكن وذلك بشكل مباشر، نظرا لموضوع الدراسة المتعلق بالسياسات السكنية بالمدينة حيث لا يمكن فصل السكن عن باقي المرافق الأساسية الأخرى.

1-2- المجال الزمني للدراسة:

في الواقع لا يمكن التحديد الدقيق لبداية الدراسة الميدانية، فمنذ تحديد موضوع البحث مع بداية السنة الجامعية 2023/2022 بدأ الاهتمام بملاحظة الميدان المتعلق بالدراسة و زيارة بعض الأماكن والأحياء السكنية داخل مدينة الوادي كزيارة استطلاعية حول مكان الدراسة، كذلك قام الباحث بالتوجه إلى المؤسسات التي لها علاقة بموضوع البحث كالدائرة والبلدية ومديرية التهيئة والتعمير ومديرية السكن، كذلك ديوان الترقية والتسيير العقاري و وكالة AADL وبعض المكاتب الخاصة من أجل جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالسكن في مدينة الوادي، وذلك بتصريح من إدارة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي في اطار اتفاقية التعاون مع المؤسسات العامة بتاريخ 2022/10/25.

أما بالنسبة للفترة الزمنية التي تخص النزول للميدان لجمع بيانات الدراسة وتطبيق البحث الميداني بعد الدراسة الاستطلاعية وتحديد العينة وأداة جمع البيانات كانت بين 2024/02/7 إلى غاية 2024/04/20.

1-3- المجال البشري للدراسة:

حسب موضوع الدراسة الحالية حول السياسة السكنية ودورها في تنظيم السكن بمدينة الوادي فان المجال البشري للدراسة هم سكان الأحياء التي تم اختيارها، فقد عمد الباحث اختيار ثلاث أحياء سكنية كبيرة موزعة على أطراف مختلفة من مركز المدينة كما كان لاختيار تلك الأحياء صفات مشتركة من بينها:

- الحادثة: أي أن لا تتجاوز مدة انشاء تلك الأحياء 10 سنوات على الأقل، أو 15 سنة على الأكثر.
- التنظيم و التخطيط: ويقصد الباحث بهذه الصفة أن تكون الأحياء السكنية معتمدة من طرف السياسة السكنية وخاضعة لمخطط شغل الأراضي POS و المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU وذلك للتقرب أكثر من اهداف البحث.

- تتوع البرامج السكنية: بمعنى أن تكون تلك الاحياء مختلفة من حيث المنطقة والتوزيع الجغرافي حول مركز مدينة الوادي، ومن خلال النوع السكني كالسكن العمومي الايجاري والسكن الترقوي والسكن الوظيفي والتساهمي، وذلك ليتمكن الباحث من ملامسة إحدى أبعاد الدراسة والتحقق من فرضيتها.

فكانت الأحياء التي وقع عليها الاختيار بعد الجولات الاستطلاعية المتعددة كالتالي:

- حي 8 ماي الواقع في المنطقة الشرقية بالنسبة لمدينة الوادي.
- حي 19 مارس الواقع في المنطقة الجنوب الغربية بالنسبة لمدينة الوادي.
- حي القطب الجامعي الواقع بالمنطقة الشمالية بالنسبة لمدينة الوادي.

2- منهج الدراسة:

المنهج هو مجموعة قواعد بسيطة ومؤكدة يرى الفرد أنها تؤدي إلى الغرض في مأمن وبصورة دقيقة، وهو كذلك التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار، من أجل الكشف عن الحقيقة عندما نكون لها جاهلين أو من جل إظهارها للآخرين، تعريف "مادلين غرافيتز" للمنهج هو مجموعة العمليات الفكرية التي يسعى اختصاص ما إلى بلوغ الحقائق التي يتابعها ويشنها ويتحقق منها، وهو أيضا الموقف والطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العمل والتفكير وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة ملموسة (النعيمي، وآخرون، 2015، ص259).

إن الوصف والتفسير من الأهداف الأساسية لعلم الاجتماع، وللذان يستندان عليهما في تحقيق المفهوم العلمي للظواهر لإمكان التنبؤ بها وبالكيفية التي تحدث بها في المستقبل، وهذا ما جعل كلا من "بلاك وشاميون" يذهبان إلى أهمية توفير المعلومات الوصفية التفسيرية حول الظواهر الاجتماعية وهذا لدعم غرض الفهم والإدراك حولها والوصول إلى التنبؤ العلمي بمستقبل تلك الظاهرة (بوزغاية، 2016، ص320).

ومن خلال اشكالية هذه الدراسة التي تتمثل في معرفة أبعاد السياسات السكنية ودورها في تنظيم السكن في الجزائر-دراسة ميدانية في الوادي -، حيث أن قطاع السكن في الجزائر يتخذ العديد من الأبعاد في تجسيده للمشاريع السكنية باختلاف برامجها وباختلاف مناطقها وكذلك باختلاف الأبعاد المعتمدة عليها من قبل السياسة السكنية في تخطيط تلك البرامج، ومن أجل الاجابة على تساؤلات الدراسة والوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الظاهرة المدروسة لابد من اتباع طريق يأهل الباحث إلى كم معرفي لوضع إجابة وتفسير وتحليل لمشكلة الدراسة.

لمعرفة أبعاد السياسة السكنية و انعكاسها على المجتمع في مدينة الوادي، فإنه من الضروري الاعتماد على الطريقة المنهجية الأنسب، لذلك نرى بأن الطريقة الوصفية هي الأنسب، أي الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه و من الواضح في دراستنا هذه و بعد تحديد الإطار النظري لها والاطلاع على الادبيات والدراسات السابقة وبعد الدراسات الاستطلاعية حول الأحياء السكنية و المؤسسات التي تربطنا مباشرة بموضوع البحث وكذلك موضعنا في هذه الدراسة ومدى إمكانية استعمال المنهج الصحيح، فمن خلاله نتطلع إلى الوصف الدقيق والتفسير العلمي لمشكلة البحث لكونه يعتبر طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة بهدف اكتشاف حقائق جديدة، ولكون هذا المنهج يشبه الإطار العام الذي يقع تحته كل البحوث التي تصف بدراسة الظروف أو الظواهر أو المواقف أو العلاقات كما هي موجودة في الواقع دون أي تدخل من الباحث ثم يقوم بعمل الوصف الدقيق والتحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة (سلاطنية، الجيلاني، 2004، ص168) .

بالإضافة إلى ذلك، فإن المنهج الوصفي يسمح في هذه الدراسة للباحث باستخدام مختلف طرق جمع البيانات كالملاحظة، الاستمارة، وكذلك جميع الأساليب الإحصائية المعتمدة من برنامج spss ما يجعل الباحث دائما في لياقة ومرونة تمكنه من تخطي العقبات والمطبات التي يواجهها في مسيرته البحثية، كما أن في الجزء المداني لهذه الدراسة يعتمد الباحث في تحليلاته الدمج بين الأساليب الكمية والنوعية باعتبار المنهجية الوصفية لا تنافي الدمج والتلاحم التحليلي لمعطيات الظواهر الاجتماعية.

3- عينة الدراسة وكيفية تحديد حجمها:

العينة العينة هي جزء من المجتمع يتم اختيارها وفق قواعد خاصة بحيث تكون العينة المسحوبة ممثلة قدر الإمكان المجتمع الدراسة، لذلك يمكن تعريف العينة على أساس أنها مجموعة الوحدات التي يتم اختيارها من المجتمع الإحصائي، تتميز العينة بأقل التكاليف لأن جمع البيانات سيختصر على أساس عدد أقل من مجتمع الدراسة، ويمكن الحصول على نتائج على قدر من الدقة والتي يمكن الاستفادة منها (فزة، احجيج، 2019، ص54).

يتم اختيار العينة المناسبة حسب موضوع البحث وما تشترط اشكالية الدراسة لنوع العينة وذلك حسب المواضيع المطروحة، وقمنا باعتماد "العينة العشوائية البسيطة" باعتبارها الأنسب لموضوع الدراسة بعد عملية المعاينة التي تمثلت في الجولات الاستطلاعية والزيارات الميدانية المتكررة في أحياء مدينة الوادي والتعرف عليها عن قرب، وبطبيعة الحال أيضا تم اختيارنا لهذا النوع من العينة بعد ما تحصل الباحث على الاحصائيات التي تمثل عدد الساكنات في الأحياء المعتمدة في الدراسة، بالاعتماد على مصالح البلدية في

مدينة الوادي، وتعتبر العينة العشوائية البسيطة هي أحد أنواع العينات الاحتمالية حيث تعتمد على نظرية الاحتمالات في اختيار وحداتها وتقدير معالمها وتعد هذه العينة من أكثر العينات شيوعاً وأبسطها، ويمكن تعريفها بأنها المعاينة التي يكون فيها احتمال اختيار أي وحدة مساوي لاختيار الوحدة الأخرى، أي أن اختيار (n) وحدة من مجتمع حجمه (N)، " (n) يمثل حجم العينة أي عدد الوحدات المطلوب سحبها من مجتمع حجمه (N) " (البياتي، 2015، ص 80).

حيث قمنا بذلك وفق مراحل وهي كالتالي:

- المرحلة الأولى، قام الباحث بتقسيم المدينة إلى ثلاثة مناطق مختلفة تضم أنواع سكنية مختلفة، ثم تقسيم تلك المناطق إلى أحياء.

- المرحلة الثانية، قام الباحث باختيار ثلاثة أحياء وفي كل حي يضم عدد من العمارات السكنية.

- المرحلة الثالثة، قام الباحث بجمع عدد السكنات في كل حي بالاعتماد على إحصائيات بلدية الوادي.

فكانت تلك الأحياء المعتمدة في الدراسة تتشكل من الأرقام التالية:

- حي 8 ماي الواقع يتكون 1578 مسكن.

- حي 19 مارس يتكون من 551 مسكن.

- حي القطب الجامعي يتكون من 984 مسكن.

ليمثل العدد الإجمالي للمساكن 3113 مسكن.

هذا بالنسبة لعدد المساكن في أحياء الدراسة، أما عن طريقة تحديد حجم العينة فهو كما يلي: وحسب القاعدة " أنه كلما زاد عدد عناصر مجتمع الدراسة الأصلي أو مشاهدته كلما زاد حجم العينة المطلوبة والعكس صحيح، فإذا كان مجتمع البحث من 10 إلى 100 نأخذ منها 50%، أما إذا كان مجتمع البحث من 100 إلى 1000 نأخذ 10%، وإذا كان أكثر من 1000 مفردة نأخذ 5% عند مستويات مختلفة حيث 75000 مفردة حجم العينة المناسب لها هي 386 مفردة (عبيدات، وآخرون، 1999، ص 98)، و من هذه القاعدة نأخذ نسبة 10% من مجموع المساكن في الأحياء الثلاثة الذي يمثل 3113.

- لدينا:

$$n = \frac{(N) \times 10}{100}$$

$$n1 = 1578 \times 10 / 100 = 158$$

$$n2 = 551 \times 10 / 100 = 55$$

$$n3 = 984 \times 10 / 100 = 98$$

- وبما أن: $(N) = 3113 \leftarrow 100\%$

$$(n) = ? \leftarrow 10\%$$

- فإننا نجد:

$$n = 3113 \times 10 / 100 = 311$$

مبدئياً كان حجم العينة في هذه الدراسة (311) مفردة، لكن قرر الباحث رفع العدد إلى (350) مفردة تحسباً لوجود نقص في استجابة المبحوثين مما قد يؤثر على نتائج الدراسة، فقام الباحث بتوزيع العدد الإضافي على الأحياء كما يبين الجدول أسفله.

الأحياء	المفردات الأولية للعينة الموزعة على الأحياء المدروسة.	مفردات العينة الموزعة على الأحياء بعد الإضافة.
حي 8 ماي 1945	158	178
حي 19 مارس	55	64
حي القطب الجامعي	98	108
المجموع	311	350

الجدول رقم (22): يمثل توزيع حجم العينة على عدد الأحياء.

بعد توزيع الاستمارات، تم استلام (327) استمارة مكتملة بعد عملية السحب، مما يعني أن العدد الفعلي للاستمارات المستلمة كان أعلى من الحجم الأصلي للعينة (311)، ولكنه أقل من العدد الإجمالي الموزع (350).

هذا يعني أن:

- حجم العينة الأصلي (311).
- العدد الإجمالي للاستبيانات الموزعة (350).
- عدد الاستبيانات المستلمة (327).

من خلال هذه الإجراءات، تم ضمان أن يكون حجم العينة النهائية قريباً من العدد المستهدف الأصلي، مما يعزز من دقة النتائج وقابلية تعميمها على المجتمع الدراسة.

في هذه الدراسة، كانت وحدة العينة تتمثل في الأفراد البالغين المقيمين في الأحياء المختلفة. ومع ذلك، بدلاً من استخدام عدد الأفراد في كل حي، تم الاستعانة بعدد السكنات في كل حي كبديل. هذا القرار قام الباحث بالاستناد إليه للاعتبارات التالية:

- سهولة الوصول والقياس: يعد تحديد عدد السكنات في الأحياء أسهل وأكثر موثوقية من حيث جمع البيانات مقارنة بعدد الأفراد والذي من المحتمل أن يكون ضعف عدد السكنات مما قد يسبب ذلك اجهاد وارهاق للباحث في الدراسة الميدانية، كما أن السكنات تكون عادةً مسجلة بدقة في السجلات الرسمية، بينما يمكن أن تكون بيانات الأفراد متغيرة وغير دقيقة ويصعب الحصول عليها بسبب التنقلات وعدم التسجيل الرسمي.

- التقدير لعدد الأفراد: اعتمد الباحث الافتراض على أن عدد السكنات يمكن أن يعكس بصورة معقولة عدد المفردات في تلك الأحياء، فكل سكنة تحتوي على عدد معين من الأفراد، وبالتالي يمكن استخدام فرد واحد كمؤشر تقريبي للنيابة عن باقي الأفراد في السكن.

- الإجراءات المتبعة: على الرغم من استخدام عدد السكنات كبديل، فقد تم توزيع الاستمارات بشكل عشوائي ومنهجي لضمان الحصول على عينة ممثلة للمجتمع المستهدف، فوزع الباحث الاستمارة على الأفراد البالغين في الأحياء السكنية حسب العدد المقدر في كل حي، وتمت عملية التوزيع بشكل عشوائي في الأحياء السكنية والأماكن العامة التابعة لها. بعد توزيع الاستمارات، تم استلام (327) استمارة مكتملة من إجمالي (350) موزعة، مما يؤكد على جودة البيانات واستجابتها العالية.

4- أدوات جمع البيانات في الدراسة:

يشير الباحث في خطته المنهجية إلى الأدوات التي سيستخدمها في البحث فهل سيستخدم الاختبار أو الملاحظة أو المقابلة أو الاستبانة، هل يستخدم أداة واحدة أو أكثر من أداة، ثم أن هذه الأدوات هل هي متوفرة وموضوعة من قبل باحثين آخرين، كما يجب على الباحث الانتباه إلى البيانات التي جمعها عن طريق الاستثمار، وتلك التي جمعها عن طريق المقابلة، والتي يتم جمعها عن طريق الملاحظة، أن نفس البيانات توجد في جميع أدوات البحث، كما لا يكون ذكر أداة أو أدوات جمع البيانات مع غياب بياناتها الميدانية (زرواتي، 2004، ص 109).

وفي دراستنا الميدانية هذه، تطلبت منا طبيعة الدراسة استعمال العديد من الأدوات المنهجية لنتمكن من الإحاطة بالموضوع بشكل أكبر، وجمع البيانات اللازمة والتي من خلالها نتمكن من معرفة واقع الدراسة، واعتمد الباحث في جمع البيانات على الأدوات التالية:

1-4 الملاحظة:

تعتبر الملاحظة إحدى أدوات جمع البيانات، وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظرية أو المكتبية، كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستثمار أو المقابلة أو الوثائق والسجلات الإدارية أو الإحصاءات الرسمية والتقارير أو التجريب، ويمكن للباحث تبويب الملاحظة، وتسجيل ما يلاحظه الباحث من المبحوث سواء كان كلاما ام سلوكا.

أما فيما يتعلق بالملاحظة البسيطة فيقصد بها ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها العادية دون إخضاعها للضبط العلمي وبدون استخدام أدوات دقيقة للقياس بغية الدقة في الملاحظة والتحلي بالموضوعية، وفيها يلاحظ الباحث بعض الظواهر المتعلقة بالمحاور المخصصة لها الملاحظة، كما تعرف الملاحظة البسيطة أيضا بأنها المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة (سارانتاكوس، 2017، ص 389).

وقد قام الباحث باستخدام هذا النوع من الملاحظة في الدراسة الحالية وحقق عدة ملاحظات منها:

- ملاحظة المناطق السكنية المختلفة الواقعة في مدينة الوادي مجتمع الدراسة، حيث تبين لنا ان هناك احياء سكنية تميز بمزيج اجتماعي بمعنى ان تلك الاحياء ليست مفصولة طبقياً أي ان الدخل الشهري والنوع الوظيفي لم يمارس الفصل بين الاحياء وخاصة تلك التي تم تسليمها مؤخراً.

- كما تسنت لنا الفرصة مرة أخرى عند الاعتماد على الملاحظة ونحن نقوم بجولات الاستطلاعية وخاصة الزيارات الميدانية المتكررة التي اضطررنا للقيام بها قبلا في المقالات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة، لا حضا أن توزيع المشاريع السكنية على مستوى مدينة الوادي كان موزعا حسب الامتداد الخارجي للمدينة بشكل تناظري بمعنى أن المشاريع السكنية المنجزة قبل عشر سنوات وضع على الحزام الخارجي للمدينة في كل الجهات، منها الجهة الشرقية والغربية وكذلك الجهة الشمالية والجنوبية للمدينة، هذا ما يجعل نمو المدينة بالتساوي تقريبا بين كل الاتجاهات حول مركز المدينة ، ما يقلل العديد من المشاكل في المستقبل وخاصة مشكلة الخدمات العامة وتوفر النقل وشبكة الطرقات.

- أما بالنسبة للأحياء السكنية التي كانت من نصيب اختيارنا للقيام بالدراسة الميدانية، فقد لاحظنا أن البنية السكنية المخصصة للسكن الجماعي في مدينة وادي سوف بشكل عام لم يتجاوز علوه الطابق الثاني، بمعنى أن السياسة السكنية اعتمدت في دراستها للمشاريع السكنية على البعد البيئي بشكل واضح، ولم تهمل هذا الجانب، لأن بعد الاستفسار الذي قمنا بطرحه على أحد الموظفين في مديرية التهيئة والتعمير شرح هذه المسألة مبينا أن ذلك يعود لسببين هما: الأول، أن الأرضية في البيئة الصحراوية التي تتميز بها مدينة وادي سوف هي بيئة رملية لا تتحمل وزن كبير مقارنة بنوعية الأرضية في المدن الشمالية، كما أن ترصيص الأرضية بالخرسانة المسلحة لجعلها أقوى من أجل تحمل وزن أكبر للتمكن من الوصول في البناء للطابق الرابع مكلف جدا، لذي اعتمدت المشاريع السكنية على اكتفائها بالطابق الثاني في البناء، أما السبب الثاني، أن المساحة في المدن الصحراوية كبيرة جدا مقارنة بمدن الشمال فاعتمدت السياسة السكنية في مدينة الوادي على تغطية أكبر قدر ممكن من المساحة أي من أجل التعمير.

- كذلك تم اللجوء إليها من أجل اختيار الوقت المناسب للنزول إلى الميدان وتقديم استمارة الاستبيان لسكان الأحياء، فقد لاحظنا أن أغلبية السكان ليسوا متاحين في الفترة الصباحية وذلك بانشغالهم في وظائفهم ومهنتهم وشؤونهم الخاصة، فاخترنا بدل ذلك الفترة المسائية بعد أن رتبنا أنها الأنسب بالنسبة للسكان، كما توصلنا من خلال الملاحظة أن المجتمع في مدينة الوادي مجتمع محافظ ما تعذر علينا التواصل مع الجنس النسوي وتسليم الاستمارة لتحقيق التنوع الجنسي في الدراسة بين الذكور والإناث.

- كون الملاحظة البسيطة تمنح للباحث الخفة والمرونة، فمن خلال الزيارات الميدانية للأحياء السكنية استطعنا تدوين العديد من الملاحظات التي تخص تهيئة الأحياء فقد تبين للبحث أن المساكن تكاد تنعدم من المساحات الخضراء وأماكن لعب الأطفال، ففي أوقات الراحة بعد العمل وأيام نهاية الأسبوع لم نلاحظ حركة أسرية في تلك الأحياء بسبب انعدام أماكن الجلوس والراحة والتسلية، فقد اقتصر التواجد في الفضاءات

العامة الجرداء على الجنس الذكوري أغلبه من فئة الكهول والشباب والأطفال، أما بالنسبة للنشاطات الترفيهية فكانت تقتصر في مجملها على لعب النرد والدومينو جالسين في بعض المقاهي وزوايا الأحياء السكنية اما يفتشون الأرض أو يعتمدون على الحجر والطوب في جلوسهم.

- ملاحظة العديد من النقائص التي تمثل مشاكل بالنسبة لسكان هذه الأحياء فيما يتعلق الأمر بالخدمات العامة كالمؤسسات التعليمية ومراكز الأمن، كذلك نقص في المرافق العامة كالنقل والإنارة الليلية وبعض المحلات للاحتياجات العمومية، حيث أن كل هذه الأمور تجعل من تلك المناطق السكنية مرفوضة من قبل السكان لما تحمل من تداعيات تأثر سلبا على ممارسة حياتهم اليومية بشكل صعب مكلف.

- كانت الملاحظة المشجع الأول لإثارة كل التساؤلات والاستفسارات التي قام الباحث بتوجيهها للهيئات المسؤولة عن السياسات السكنية والبرامج السكنية وتنظيم السكن حيث تمثلت تلك الهيئات في مركز البلدية ومديرية التهيئة والتعمير وكذلك ديوان الترقية والتسيير العقاري وصندوق السكن، أي أخذ المعلومات والمعطيات اللازمة التي تساهم في الاجابة عن تساؤلات البحث وكذلك المساهمة أيضا في إعداد أسئلة الاستثمار الموجهة لسكان الأحياء مجتمع الدراسة.

4-2 السجلات والوثائق:

تعتبر إحدى أدوات جمع البيانات وفيها يرجع الباحث إلى جمع البيانات حول الموضوع أو فقط بعض المحاور من الوثائق والسجلات الإدارية. ويشترط عدم البيانات فإما أن تكون البيانات المجمعة من الوثائق والسجلات الإدارية بيانات تكميلية للاستمارة والمقابلة والملاحظة أو لبعضهم فقط، ووظيفتها تكميلية في التحليل والتفسير والتعليل؛ وإما أن تكون البيانات المجمعة تتعلق ببعض محاور البحث التي لا تمسها أدوات جمع البيانات التكرار في جمع الأخرى (زرواتي، 2004، ص152).

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الوثائق والاحصائيات المحصل عليها من المؤسسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة بعد حصولنا على ترخيص وطلب من أجل التعاون المشترك في مثل هذه الدراسات ، وتتمثل تلك المؤسسات في مركز البلدية، و صندوق السكن، مديرية التهيئة والتعمير، و ديوان الترقية والتسيير العقاري، تمثلت تلك الوثائق في بعض الاحصاءات الحديثة التي تخص السكن والاسكان في مدينة الوادي، كما تحصلنا أيضا على بعض الوثائق التي تشمل ميزانية السكن المخصصة للمشاريع في مدينة الوادي، وكانت المساهمة أيضا من قبل المكاتب المختلفة المتواجدة في ديوان الترقية والتسيير العقاري بتقديم معلومات ووثائق حول تنفيذ وانشاء ودراسة البرامج السكنية وبعض الحيثيات المتعلقة بالبرامج كالتى

تعنى بالتقسيم الداخلي للسكن والمساحة الداخلية والخارجية وتحصلنا على بعض من المخططات والهياكل السكنية التي نستدل بها في تحليلنا ونقدنا لتلك البرامج، بالإضافة إلى الشروحات القانونية المتعلقة بحقوق الاستفادة من السكن حيث حاولنا تحليل تلك القوانين واستخراج بعض الفجوات القانونية التي تمكن الاحتياك على القانون من عدة أطراف وجهات مختلفة.

4-3 الاستمارة:

تعرف الاستمارة بأنها: نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحثن عن طريق البريد (انجرس، 2004، ص 205).

قام الباحث باختيار أداة الاستمارة للأسباب الموضوعية التالية:

- طبيعة الموضوع الذي يتمحور حول السكن حيث يتطلب هذا الأخير العديد من المبحثن للإحاطة الكافية بمشكلة الدراسة.

- نظرا لحجم مجتمع الدراسة الكبير، يرى الباحث الاستمارة هي الأداة الأكثر فعالية لجمع البيانات من عدد كبير من المشاركين بطريقة منظمة ومنهجية، كما تتيح الاستمارة إمكانية جمع كمية كبيرة من البيانات في وقت قصير وبمجهود أقل مقارنةً بأدوات أخرى مثل المقابلات الشخصية.

- يتوزع مجتمع الدراسة على مناطق جغرافية مختلفة، مما يجعل من الصعب استخدام أدوات جمع البيانات التي تتطلب وجود الباحث شخصياً لمدة أطول في كل موقع، لذلك تتيح الاستمارة إمكانية توزيعها على نطاق واسع وتسمح للباحث التحرك بخفة في عملية التوزيع والانتقال بين الأحياء في عملية التوزيع واسترجاع الاستمارة من المبحوثين.

- استحالة التعرف الكافي على عدد كبير من المبحثن الذين يتمثلون في سكان الأحياء المختلفة من أجل تطبيق أداة مغايرة للاستمارة كالمقابلة مثلاً من جهة، ومن جهة أخرى أن طبيعة الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تكون أسهل وأسرع بالنسبة للمبحثن ما يساعد من استمرارية البحث وتجنب التشنجات المنهجية التي قد تعرقل تواصل البحث.

- يعتقد الباحث أن الاستمارة تتيح المرونة والتنوع في الأسئلة من خلال التنوع في أنواع الأسئلة التي يمكن طرحها من أجل تغطية الأبعاد المتخذة في هذه الدراسة، سواء كانت الأسئلة مغلقة (نعم/لا، اختيار من

متعدد) أو مفتوحة، مما يساعد في جمع بيانات متنوعة وشاملة تغطي مختلف جوانب الموضوع المدروس في هذا العمل.

- سبب أخير يتمثل في أن الاستمارة أداة موجهة إلى فئة من المبحثن الراشدين، بمعنى لا تقتصر كونها موجهة إلى جنس الذكور فقط بل يمكن لجنس الإناث الإجابة على الاستمارة، نظرا للطبيعة الثقافية المحافظة للمنطقة ما يجعل من استعمال المقابلة أمرا صعب، حيث تمكن الاستمارة الباحث من استعمال بعض المرونة في الوصول إلى جنس الإناث ما يعطينا تحليل منوعا في بين الجنسين في دراستنا.

وتحتوي الاستمارة على أربع محاور، ويقس المحور الثاني والثالث والرابع أبعاد الدراسة:

- المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحثن.

يتضمن البيانات الشخصية للمبحثن، السن، الجنس، الحالة العائلية، الحالة المهنية، المستوى التعليمي، نوع السكن، مدة الإقامة في السكن، ويمتد المحور الأول م السؤال رقم 1 إلى السؤال رقم 8 كما يتضح لنا من الاستمارة في قائمة الملاحق.

- المحور الثاني: دور المستوى المعيشي في تنظيم السكن.

بالنسبة للمحور الثاني فهو يتضمن أسئلة تعكس الفرضية الأولى للدراسة و للبحث حول تنظيم السكن من خلال اعتماد السياسة السكنية على المستوى المعيشي كمحدد أساسي لتنظيم السكن بمختلف أنواعه وبرامجه والفئات الاجتماعية التي حاول الباحث قدر الإمكان الوصول إليها من السؤال رقم 9 إلى غاية السؤال رقم 16، فكانت أسئلة المحور الثاني تبحث حول إمكانية اختيار السكن من الناحية النوعية و المكانية بمختلف البرامج، ثم تقدم الباحث من خلال باقي الاسئلة نحو المستوى المعيشي فطرح اسئلة حول القدرة على تحمل تكاليف السكن وتوفر المرافق العامة والمؤسسات في الأحياء السكنية، كما حاول الباحث أيضا ملامسة المستوى المعيشي أكثر والنظر فيما اذا كان سكان مجتمع الدراسة يتعرضون في فصل الصيف في مساكنهم لحرارة كبيرة، الشيء الذي يمكننا من فهم الفروقات المادية بين سكان المدينة أو مجتمع الدراسة والتقرب أكثر من أحد الجوانب المهمة التي تدرج ضمن محددات المستوى المعيشي، وبعد اطلاع الباحث على ماهية المستوى المعيشي من الجانب الاجتماعي تبين أن الرضى المجتمعي على الحالة المعيشية يعتبر أحد مؤشرات قياس المستوى المعيشي، فصاغ الباحث سؤال في سياق الرضى الاجتماعي مع الحالة السكنية محاولا الاهتمام أكثر بالأسباب التي تؤدي إلى حالة من عدم الرضى السكني.

- المحور الثالث: دور الخصائص الاجتماعية في تنظيم السكن.

يتضمن الفرضية الثانية حول دور الخصائص الاجتماعية في تنظيم السكن وذلك من البحث حول اتخاذ السياسة السكنية الخصائص الاجتماعية في تنظيمها للسكن، قام الباحث في هذه الفرضية باستخراج المؤشرات الدالة على الخصائص الاجتماعية ثم دمجها مع ما يتعلق بموضوع الدراسة منها البحث في موطن الأصل لفهم الخلفية الاجتماعية للمبشرين ونمط العيش، كما سعى الباحث من خلال هذا المحور البحث حول التركيبة الأسرية للمبشرين واستجابة السكن لمتطلبات الأسرة من حيث المساحة الكلية للسكن أو عدد الغرف أو موقع السكن من العمارة و الحي، كما حاول الباحث الغوص أكثر في بعد الخصائص الاجتماعية من خلال انتقائه مؤشرات يمكن أن تصف مجتمع الدراسة مثل تخصيص غرفة للضيوف أو اجراء تغييرات على السكن الممنوح، كما قام أيضا الباحث بتحديد جانب آخر من الخصائص الاجتماعية وكان للدراسة الاستطلاعية دور بارز حيث تمكن الباحث من خلالها ملاحظة بعض الممارسات الظاهرة منها إغلاق شرفات المساكن لأغراض عديدة، و استغلال الفضاء واغلاق الشارع بما يسمى الخيمة من أجل استغلالها في الأفراح والأحزان، وبما أن الشعائر الدينية تعبر عن مؤشر مهم من الخصائص الاجتماعية ويرتبط بشكل أو بآخر مع السكن والاسرة لذلك ارتأى الباحث أن يعطي لهذا المؤشر أهمية في هذا المحور من خلال محاولة فهم مكان وكيفية إجراء تلك الشعائر بالنسبة للسكن والأسرة في مجتمع الدراسة، وقد ضبط هذا المحور في ثمانية أسئلة من السؤال رقم 17 الى غاية السؤال رقم 24.

- المحور الرابع: دور العلاقات الاجتماعية في تنظيم السكن.

تناول المحور الأخير بعد مهم تم صياغته في الفرضية الثالثة من الدراسة الحالية ألا وهو العلاقات الاجتماعية، حيث عمل الباحث في هذا المحور على البحث في طبيعة العلاقات الاجتماعية في أحياء مجتمع الدراسة باعتبار أن العلاقات الاجتماعية هي نتاج لسياسة السكن من جهة وهي كذلك نتاج لممارسات سكان تلك الأحياء من جهة أخرى، فيرى الباحث أن السياسة السكنية تنظم الفضاء والبيئة التي تنمو وتتواجد فيها العلاقات الاجتماعية وهي الأحياء السكنية بكل عناصرها المادية و البشرية، لكن طبيعة تلك العلاقة يتم نسجها وصياغتها من خلال الممارسات والسلوكيات بين الجيران في تلك الأحياء، وتم تجزئة هذا المحور إلى العديدة من الاسئلة انطلاقا من السؤال رقم 25 إلى غاية السؤال رقم 33 وهي أسئلة منبثقة من مؤشرات مهمة ومستتبطة من الواقع المعاش لمجتمع الدراسة، وحاول الباحث من خلالها التعرف على الأنشطة الخيرية والتطوعية في الأحياء السكنية بين الجيران، ووصف طبيعة العلاقات الاجتماعية من خلال التعرف على أنواع الصراعات في تلك الأحياء ومحاولة الوصول الأسباب التي تؤدي إلى تشنج وتصلب العلاقات

الاجتماعية، كما قام الباحث في هذا المحور بصياغة سؤال مفتوح بغية كسب افادات من المبحثن حول رغباتهم إما في البقاء في تلك الأحياء او مغادرتها، وذلك نظرا للأسباب التي يقدمها المبحثن بالنسبة للسؤال الأخير من هذه الدراسة.

- الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

قد قام الباحث بعرض الاستمارة على الأستاذة المشرفة التي تفضلت بتصحيحها ومناقشتها في بعض العبارات واعطاء الأولوية الترتيبية للعبارات التابعة للمحاور، ثم قدم الباحث الاستمارة إلى جملة من الاساتذة المحكمين من جامعة مختلفة كان عددهم سبعة أساتذة (المذكورة أسمائهم في قائمة الملاحق)، بعد عملية استرجاع الاستمارة من المحكمين تم الأخذ بالنصائح والملاحظات التي قدمت من طرف الاساتذة المحكمين، وقد تمت تجربة أولية للاستمارة على بعض أفراد العينة التجريبية عددها 30 لاختبار مدى استيعاب الأسئلة ووضوحها لتصل الاستمارة إلى مرحلتها النهائية.

- الصدق الداخلي لأداة الدراسة:

قبل البدء في عملية التحليل واستخلاص النتائج، من الضروري التأكد من صحة العبارات المدرجة في الاستمارة، حيث يكمن مصداقية النتائج في صدق وواقعية البيانات المستخدمة.

يُستخدم مقياس صدق الاتساق الداخلي لتقييم مدى تجانس وصدق عبارات الاستمارة. يتم ذلك عادةً من خلال معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين العبارات المختلفة في الاستمارة. يتم حساب هذا المعامل لقياس صدق أداة الدراسة، وذلك من خلال تقييم العلاقة بين كل عبارة وبين النتيجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى النتيجة الكلية للاستبيان.

لتحديد درجة ارتباط كل عبارة في المحور بالدرجة الكلية للمحور وللمستبين، يُحسب معامل ارتباط بيرسون بناءً على الجدول المحدد لهذا الغرض، وهو كالتالي:

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
*0,118	27	**0,232	9
**0,148	28	**0,340	10
**0,196	29	**0,409	11
*0,114	30	*0,127	12
*0,116	31	*0,1280	13
0,100	32	**0,270	14
*0,114	33	*0,127	15
**0,178	34	**0,263-	16
**0,144-	35	**0,499-	17
**0,347	36	**0,489	18
**0,208	37	**0,497	19
**0,206-	38	**0,537	20
*0,143	39	**0,427	21
**0,384-	40	**0,575	22
**0,367	41	**0,296	23
**0,189	42	**0,421	24
**0,296	43	**0,583	25
**0,360	44	43,0	26

الجدول رقم (23): يبين الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج spss.

**دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيم معامل ارتباط العبارة (رقم 26) و العبارة رقم (32) من المحور الخاص بدور المستوى المعيشي في تنظيم السكن مع المحور كله غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل، وهنا نقول أن درجة الارتباط ضعيفة، لكن قيم معامل ارتباط جل العبارات الأخرى مع المحور الأول دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل، مما يشير إلى أن أغلبها تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين عبارات المحور، كذلك نلاحظ كل من العبارات (16 و 17 و 35 و 38 و 40) تظهر لنا كعبارات سالبة وذلك ما يمكن أن نقول أن عملية الترميز كانت عكسية بالنسبة للعبارات الموجبة، لكن في مثل هذه الحالات يمكن التعامل معها وتعديلها في مثل مقياس ليكارت الثلاثي حيث تعطى أكبر قيمة للعبارة التي تحمل دلالة الموجبة، أما بالنسبة للاستبيان الذي نعتمده في دراستنا الحالية كانت جل العبارات مفتوحة لا يمكن إخضاعها لمثل المقاييس الأخرى، وعليه يمكننا أن نعتمد الأرقام التي تحمل الإشارات السالبة مثل باقي الأرقام الأخرى.

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
45	**0,159	64	-0,560**
46	-0,453**	65	-0,574**
47	-0,347**	66	-0,398**
48	-0,112*	67	0,117*
49	-0,244**	68	-0,532**
50	-0,304**	69	-0,190**
51	-0,219**	70	-0,470**
52	-0,160**	71	-0,277**
53	-0,162**	72	-0,385**
54	-0,319**	73	-0,306**
55	-0,160**	74	0,122*
56	-0,342**	75	-0,312**
57	-0,295**	76	-0,208**
58	-0,377**	77	-0,130*
59	-0,424**	78	-0,364**
60	-0,349**	79	-0,198**
61	-0,125*	80	-0,343**
62	-0,574**	81	-0,184**
63	-0,270**	82	-0,135*

الجدول رقم (24): يبين الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج spss.

**دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن كافة معامل قيم ارتباط عبارات المحور الثاني الخاص بدور القيم الاجتماعية في تنظيم السكن دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل وهنا نقول أن درجة الارتباط قوية مما يشير إلى أن أغلبها تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويتأكد لنا قوة الارتباط الداخلي في المحور.

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
*0,128	110	**0,339	83
*0,130	111	**0,207	84
**0,492	112	**0,269	85
**0,302	113	**0,163	86
**0,295	114	**0,188	87
**0,442	115	*0,323	88
**0,334	116	*0,157	89
*0,1 09	117	*0,270	90
0,294	118	-0,1 49	91
**0,237	119	**0,229	92
**0,336	120	**0,183	93
**0,285	121	**0,173	94
-*0,102	122	-*0,1 25	95
**0,21	123	-0,095	96
**0,277	124	**0,1 95	97
**0,298	125	*0,135	98
**0,524	126	**0,1 48	99
**0,378	127	**0,1 50	10
**0,260	128	**0,1 72	101
**0,435	129	**0,356	102
**0,298	130	*0,153	103
**0,282	131	**0,455	104
**0,570	132	**0,217	105
**0,559	133	**0,338	106
**0,469	134	**0,1 78	107
**0,532	135	**0,202	108
**0,547	136	**0,333	109

الجدول رقم (25): يبين الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثالث.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج spss.

**دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل.

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن كافة معامل قيم ارتباط عبارات المحور الثاني الخاص بدور العلاقات الاجتماعية في تنظيم السكن دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل، وهنا نقول أن درجة الارتباط قوية مما يشير إلى أن أغلبها تتمتع بدرجة صدق مرتفعة، ويتأكد أننا قوة الارتباط الداخلي في المحور، كما يتبين لنا أيضاً وجود عبارات سالبة كما في الجدول الخاص بالمحور الثالث كما سبق في الجداول 1 و2، ما يمكن الباحث من فهم أهمية العبارات السالبة في بناء أسئلة الاستبيان ما يدل على الترابط بغض النظر عن الإشارات السالبة.

- **الثبات:** تم التحقق من أداة الدراسة "الاستبيان" من خلال حساب معاملات الثبات بطريقة "التجزئة النصفية" ومعامل "الفا كرو نباخ" باستخدام برنامج (spss) .

عدد عبارات المحاور في الاستمارة	قيمة ألفا كرونباخ
136	0.749

الجدول رقم (26): يبين معامل الفا كرو نباخ لكامل عبارات الاستمارة.
المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج spss.

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة ثبات العبارات تقترب من الواحد وعليه فإن الاستمارة قابلة للاستعمال والتوزيع والتحليل.

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحليل بيانات الاستمارة، تم اعتماد مجموعة من أساليب التحليل الإحصائي الشائعة. هذه الأساليب تُستخدم لوصف توزيعات البيانات الموزعة على المبحوثين التي تتركز حولها البيانات، أو القيم التي تتحدر نحوها العناصر في مجموعة البيانات، وقام الباحث بالاعتماد على:

- **اختبار ذو الحدين (binomial):** يستعمل هذا الاختبار عند التعامل مع فرضية وصفية لعينة واحدة بيانتها اسمية ثنائية البدائل مثل (نعم/لا) أو (موافق/غير موافق)، والهدف منه هو تحديد اتجاه إجابات المبحوثين في متغير معين.

- اختبار الكيدوا لحسن المطابقة (khi-deux): ويستعمل هذا الاختبار أيضا عند التعامل مع فرضية وصفية لعينة واحدة بياناتها اسمية، ويعتمد على المقارنة بين التكرارات المشاهدة (الواقعية) والتكرارات النظرية (المتوقعة) لتحديد درجة تطابقها، والهدف منه هو تحديد اتجاه إجابات المبحوثين في متغير معين، وهذا الاختبار يستعمل مهما كان عدد البدائل (اختيارات الإجابة) في المتغير وعند احتواء المتغير بدليلين فقط يستحسن استعمال اختبار ذو الحدين (يعلى، 2022، ص136).
- معامل الارتباط البسيط (Bivariée): يستخدم هذا الاختبار عندما نتعامل مع فرضية علائقية لعينة واحدة وهو يحتوي على ثلاثة أنواع من معاملات الارتباط حسب نوع البيانات المعالجة.
- المتوسط الحسابي: ويعتبر من أهم المقاييس الإحصائية وأكثرها استخداما، ويختص بوصف التوزيعات التكرارية من حيث القيمة المتوسطة التي تتركز حولها التكرارات أو القيمة التي تنزع وتميل نحوه عناصر مجموعة البيانات.

• حساب طول الفئة كالآتي:

$$\begin{aligned} * \text{ طول الفئة} &= \text{المدى} / 3.32 + 1 \text{ لغ } n \\ * \text{ المدى} &= \text{أعلى قيمة للفئة} - \text{أدنى قيمة للفئة} + 1 \\ \text{طول الفئة} &= 45 / 3.32 + 1 \text{ لغ } (327) \\ \text{المدى} &= 1 + 44 \end{aligned}$$

* لغ n = اللوغاريتم العشري لعدد أفراد البحث ومنه: المدى / طول الفئة سوف نتحصل على عدد الفئات الذي يقدر ب 5 فئات عمرية. أثناء ادخال المعطيات لبرنامج spss ونظرا لأنه لا يقبل المجال المفتوح من جهة فقد كانت كل المجالات مغلقة من الجهتين ليأخذ كل مجال رقما وهذا ما يعبر عنه بالترميز.

عموما تم استخدام الأساليب التالية:

- تبويب البيانات الكمية.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.
- التمثيل البياني للمتغيرات والجداول في أشكال الدوائر النسبية للاستعانة بها في التحليل.

6- أسلوب التحليل:

اعتمد الباحث في الدراسة الميدانية على المزج بين أسلوبين وهوما:

- الأسلوب الكمي: من خلال اعتماد الباحث على الاستمارة كأداة أساسية لجمع بيانات الدراسة والتطبيق الميداني للدراسة، كذلك يظهر الأسلوب الكمي جليا فيما يتمثل في أرقام و نسب مئوية يستند إليها الباحث

في تحليل معطيات ونتائج ومخرجات الدراسة الميدانية، فقد تم توظيف أسلوب التحليل الكمي من خلال الأرقام والنسب مئوية التي تأتي في شكل معطيات إحصائية، وجداول رقمية تدل على مؤشرات ذات علاقة ارتباطية تعطي حيوية وفعالية للأرقام والنسب وتتيح استخلاص النتائج ومناقشتها علمياً، ومعرفة الاختلافات والعلاقة في درجة التوزيعات للمتغير التابع والكشف على تأثير بعض المتغير المستقل بناء على توزيع مؤشرات كل من المتغير التابع والمستقل.

- الأسلوب الكيفي: أستخدم في هذه الدراسة لفهم وتفسير البيانات الميدانية بطريقة تركز على الفهم العميق للظواهر الاجتماعية أو الثقافية. من خلال تحليل المعطيات التي قام الباحث بجمعها في الدراسة الميدانية، وفر التحليل النوعي مرونة كبيرة في التفسير من خلال التركيز على الأنماط والمعاني التي تنبثق من البيانات بدلاً من الاكتفاء بالمعطيات الكمية. أتاح هذا النهج التفاعل مع سياق البحث، ومكن الباحث من استيعاب الفروق الدقيقة في تجارب المشاركين وتفسيرها. ومكن التحليل النوعي في ضوء المعطيات الميدانية بناء فئات أو موضوعات رئيسية ساهمت في تطوير فهم شامل للظاهرة المدروسة، مما سمح بالتوصل إلى استنتاجات تستند إلى تجارب واقعية ومعيشة.

الفصل السادس: عرض وتحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج

تمهيد

1- عرض وتحليل وتفسير البيانات.

1-1- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمحور الأول.

1-2- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمحور الثاني.

1-3- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمحور الثالث.

1-4- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمحور الرابع.

2 - تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات.

2-1- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الخصائص العامة لمجتمع البحث.

2-2- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضية الأولى.

2-3- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضية الثانية.

2-4- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضية الثالثة.

3- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.

4- النتائج العامة للدراسة.

5- الاقتراحات والتوصيات.

- خاتمة.

تمهيد:

بعد إتمام الجانب النظري وتحديد الإجراءات المنهجية وإجراء الدراسة الميدانية وجمع البيانات، تتبع خطوة حاسمة هي عرض وتحليل تلك البيانات. هذه الخطوة الأساسية تهدف إلى تقديم ومناقشة النتائج للإجابة على أسئلة الدراسة والتأكد من الفرضيات المطروحة، ومن ثم الإجابة عن إشكالية الدراسة. يُعتبر عرض وتحليل البيانات عملية ترجمة للأرقام والإحصائيات المتحصل عليها، حيث يتم تحليلها وتفسيرها لاستخلاص النتائج وإثبات صحة الفرضيات أو نفيها. هذا يتم من خلال التركيز على توظيف البيانات للإجابة على تساؤلات الدراسة التي تم تحديدها في محاور الاستمارة وتحقيق أهداف البحث.

1- عرض وتحليل وتفسير البيانات :

1-1- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمحور الأول:

الجدول رقم (27): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

النسبة	التكرار	فئات الجنس
88,4 %	289	ذكر
11,6 %	38	أنثى
100 %	327	المجموع

يبين الجدول أعلاه أن نسبة الذكور تقدر بـ 88.4 % وهي النسبة الأكبر في عينة البحث لمجتمع الدراسة، أما نسبة الإناث قدرت بـ 11.4 % وهي نسبة قليلة جداً مقارنة بنسبة الذكور، وذلك راجع لعملية توزيع الاستمارة على مجتمع البحث حيث نادراً ما تمكن الباحث من الوصول شخصياً إلى مفردة من جنس الإناث ليقدم شرح حول موضوع البحث واقناع المبحوث للإجابة بكل أريحية. نوعاً ما كانت هذه العملية صعبة مع العنصر النسوي وخاصة أن الباحث كان يبدو في أعين أفراد مجتمع الدراسة ما يكفي ليتصف بالشخص المجهول كونه ليس من أبناء الحي ولا من المنطقة، كما أنه في العديد من الحالات بعد تقديم شرح بسيط يمكن المبحوثين من جنس الإناث من فهم موضوع الدراسة كانت أغلبهن تفضل استشارة الأب أو الزوج أو الأخ قبل الإجابة عن أسئلة الاستبيان بإجراء مكالمات هاتفية أو أخذها معها إلى المنزل. وفي هذه الحالة كان الباحث يقوم باسترجاع الاستمارة من المبحوثين من أجل ضمان الحصول على إجابات حول موضوع البحث

والمحافظة على العدد اللازم، كذلك كان من النادر أن يلاحظ الباحث وجود العنصر النسوي متفرغا أو جالسا في الأماكن العامة في أحياء مجتمع الدراسة، وإن كان ذلك موجودا تكون المرأة دائما مع مرافق لها من الرجال قد يكون أبا أو زوجا أو أب، فعند محاولة الباحث التقرب من العائلة في حالة وجود الرجال، يلاحظ استغراب وتشنج في الحديث كذلك الطريقة الجافة و الصلبة التي يتحدث بها الفرد الذي يحاول الباحث أن يجعله أحد مفردة عينة الدراسة، كل هذه الملاحظات جعلت من الباحث أن يقلل قدر الإمكان التواصل مع النساء في الشارع وذلك لتفادي ما قد يسبب عرقلة في إكمال مسيرة البحث الميداني.

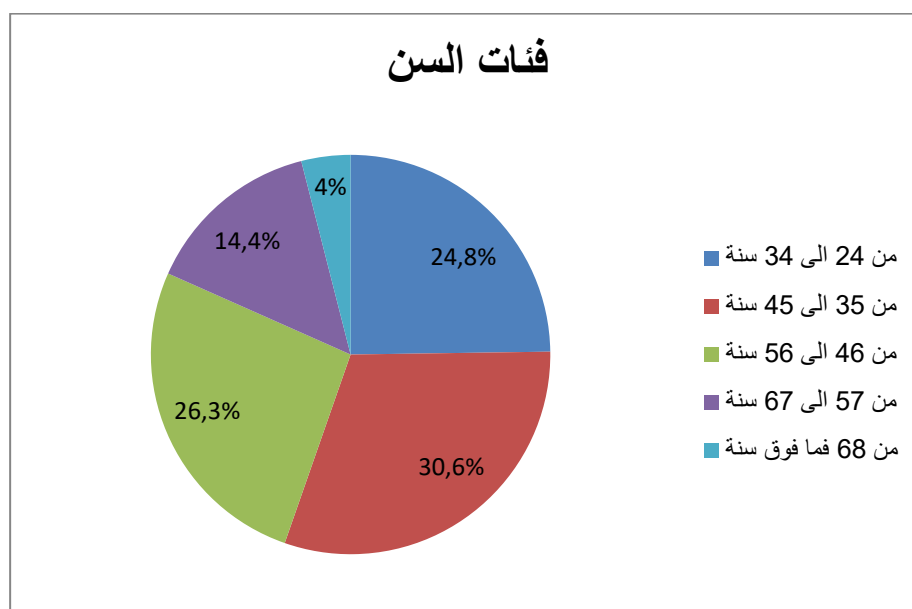
كما كان على الباحث احترام ثقافة مجتمع الدراسة بمدينة الوادي، باعتبارها إحدى الثقافات المحافظة حيث تعتمد في تنظيمها للمجتمع على ما يسمى بالفعل الاجتماعي القيمي الذي يرتبط بالمعايير والقيم والجانب الخلفي لدى الجماعة، ولهذا فهو يرتبط بالنظام الكلي للمجتمع. فهذا ما تجلى في طريقة اللباس وأماكن التواجد وكيفية التواجد أيضا في المجتمع بالنسبة لجنس الإناث، حيث يقدم الفعل الاجتماعي القيمي الدور أو الوظيفة القمية عدة أدوار يمكن أن تترجم إلى أفعال وسلوكيات متفق عليها في الوسط الاجتماعي بين أفراد المجتمع لتساهم في تحقيق الرضى الاجتماعي بما يتفق عليه النسق الثقافي أو القيمي للمجتمع. فكل ما قام الباحث بملاحظته حول السلوك النسوي والتباين في مفردات عينة الدراسة بين الذكور والإناث يمكن أن نقول أنه نظام اجتماعي في مجتمع.

- الجدول رقم (28): يوضح توزيع سن المبحوثين.

فئات السن	التكرار	النسبة
من 24 إلى 34 سنة	81	24,8 %
من 35 إلى 45 سنة	100	30,6 %
من 46 إلى 56 سنة	86	26,3 %
من 57 إلى 67 سنة	47	14,4 %
من 68 فما فوق سنة	13	4,0 %
المجموع	327	100 %

من خلال الجدول الخاص بالفئات العمرية، يتبين لنا أن الفئة العمرية الأكثر تكرارا هي للمبشرين الذين تراوح أعمارهم من 35 سنة إلى 45 سنة والتي قدرة بنسبة 30,6 %. ثم تليها بالمرتبة الثانية الفئة العمرية التي يتراوح أعمار سن مبحوثيها من 46 إلى 56 سنة بنسبة 26,3 %. لتأتي بعد ذلك في المرتبة الثالثة الفئة التي يتراوح أعمار سن مبحوثيها بين 24 سنة إلى 34 سنة بنسبة 24,8 %. بعدها تنحدر النسبة بشكل

متباعد عن الفئات الثلاثة السابقة إلى الفئة المنحصرة بين 57 سنة إلى 67 سنة بنسبة 14,4 %. وفي الأخير نلاحظ انحدار نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 68 سنة فما فوق بنسبة 4 % كما يوضحه لنا الشكل أسفله.



الشكل رقم (16): يمثل دائرة نسبية توضح فئات سن المبحوثين.

وما يلاحظ من خلال المعطيات السابقة للجدول أعلاه، أن الفئة الأكثر تكرار هي فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 35 سنة إلى 45 سنة، ويعود سبب ذلك إلى الحرص الكبير من قبل الباحث على تقديم الاستمارة إلى الفئة الراشدة من جهة، كذلك السبب الآخر يعود إلى أماكن تواجد هاته الفئة بشكل كبير في الأحياء السكنية عينة الدراسة وخاصة في الفترة المسائية، وهناك سبب آخر وهو استعانة الباحث برؤساء الأحياء السكنية الذين كانوا من هذه الفئة بالذات وتوجيههم نحو الفئة العمرية المقصودة، كما تم تغطية كل الفئات التي يمكنها الاستفادة من السكن بأنواعه وبرامجه المختلفة.

ويتخذ السن أيضا كأحد المؤشرات التي تظهر مدى قدرة المبحوث في التعامل مع أسئلة الاستمارة وفهمها، لذلك قام الباحث باعتماد سن 24 فما فوق لجمع بيانات الدراسة ليتمكن من أخذ المعلومات من فئات عمرية مختلفة حيث نجد فئة الشاب وفئة الكهول وكذلك فئة الشيوخ، حيث تمكن هذه الفئات الثلاثة من تقديم آراء وتجارب مختلفة حول السكن والسياسة السكنية في مجتمع الدراسة بمدينة الوادي.

- الجدول رقم(29): يوضح الحالة العائلية لأفراد العينة مقابل الحالة المهنية.

المجموع الكلي	المجموع	الحالة المهنية			الحالة العائلية – الحالة المهنية			
		متقاعد	لا يعمل	يعمل				
256	256	29	9	218	التكرار	متزوج	الحالة العائلية	
%78,3	%100	% 11,3	% 3,5	% 85,2	النسبة %			
58	58	3	21	34	التكرار	أعزب		
% 17,7	% 100	%5,2	% 36,2	% 58,6	النسبة %			
8	8	0	3	5	التكرار	مطلق		
% 2,4	% 100	% 0	% 37,5	% 62,5	النسبة %			
5	5	2	1	2	التكرار	أرمل		
% 1,5	% 100	% 40	% 20	% 40	النسبة %			
327		34	35	259	التكرار	المجموع		
% 100		% 10,4	% 11,4	% 79,2	النسبة %			

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا أن أكبر نسبة تعود للمبشرين المتزوجين والذي قدرت نسبتهم بـ 78,3%. ثم تليها نسبة المبحوثين العزباء بنسبة 17,7 % وهي نسبة أقل بكثير من نسبة الأشخاص المتزوجين. لينحدر العدد بشكل كبير بخصوص نسبة المبحوثين الطالقين والأرامل حيث نجد نسبة المطلقين قدرت بـ 2,4 %. أما فئة الأرامل فقدرت بنسبة 1,5 % وهي النسبة الأقل تكرار في عينة الدراسة مجتمع البحث.

كما يمكننا أيضا الجدول أعلاه من تقديم قراءة حول الحالة المهنية بالنسبة للحالة العائلية للمبشرين، فنجد أعلى نسبة تعود للأشخاص العمال المتزوجين حيث قدرت بـ 85,2 %. بعدها تليها نسبة العمال العزباء التي قدرة بـ 58,6 % وهي نسبة تعبر عن قرب مسافة النشاط الفردي بين المتزوجين والعزباء. ثم تأتي في المرتبة الثالثة نسبة المطلقين العمال حيث قدرت بـ 62,5 % وهذا مؤشر يدل على تصاعد نسبة الأشخاص العمال في مجتمع الدراسة مدينة الوادي، وهذا ما يؤكد التقارب النسبي للفئات الثلاثة السابقة التي تجاوزت 50 % الشيء الذي يصف ديناميكية العمل والنشاط البشري لمجتمع الدراسة. وفي الأخير، نلاحظ انحدار إلى نسبة 40 % وهي نسبة تخص العمال الأرامل حيث تبين للباحث خلال عملية تفريغ البيانات بعد استرجاعها، أن

معظم الأرامل من النساء في حقيقة الأمر كانوا متواجدات في أماكن العمل حيث قدمت لهم الاستمارة للإجابة عليها كأحدى مفردات عينة الدراسة.

أما فيما يتعلق بالشخص الذين لا يعملون، نجد أن أعلى نسبة تخص المطلقين حيث قدرت نسبتهم بـ 73,5% وهي نسبة معتبرة مقارنة بنسبة العمال، لكن في الأغلب تكون هذه الفئة شاملة للعنصر النسوي الذي يعتبره الباحث في هذه الدراسة أحد أهم عناصر المبحوثين. ثم تليها مباشرة نسبة قدرت بـ 36,2% وهي تشمل فئة العزاب حيث يغلب على هذه الفئة عنصر الشباب، وبالتالي من المعقول جدا أن يكون أغلب البطالين شباب ومن المحتمل أنهم لا يزالون يزاولون الدراسة، كما تبين لنا في الجدول الخاص بالفئات العمرية حيث احتلت فئة الشباب الرتبة الثالثة من التصنيف بنسبة 24,8%، لذلك من المنطقي أن تكون لهذه الفئة صفة البطالة والتي يكون سببها الرئيسي مزاوله الدراسة في المرحلة الجامعية، وتنخفض النسبة لتصل إلى نسبة 20% والتي تشمل فئة الأرامل حيث كان عدد تكرارهم في هذه الدراسة بـ مفردة واحدة وذلك لقلتهم من جهة وعدم معرفة الباحث للمجتمع البشري من جهة أخرى. ثم تتحدر النسبة مرة أخرى لتصل أدناه إلى 3,5% وهي نسبة تمثل المتزوجين الذين لا يعملون حيث قدر اجمالي عددهم بـ 9 أفراد وهذا رقم منخفض بالنسبة للعدد الإجمالي لمفردات عين الدراسة.

وبالمرور للحالة الثالثة، التي تبين لنا حالة المتقاعدين من خلال هذه الدراسة، فنجد أن أعلى نسبة قدرت بـ 40% تخص فئة الأرامل المتقاعدين، فنلاحظ أن كلتا الصفتين يمكن أن تلتقيا منطقيا، لأن الشخص المتقاعد يكون في أغلب الحالات في المجتمع الجزائري قد مر على فترات الكهول لينتقل لفترات الشيخوخة، حيث يكون الزوجان في هاته المرحلة من العمر أكثر عرضة للأمراض المزمنة والحوادث الغير متوقعة من تدهور الصحة، لذلك قد يرمل الزوج زوجته أو تصبح المرأة أرملة بفقدان زوجها. ثم تنخفض النسبة مباشرة إلى 11,3% حيث تعنى هذه النسبة بفئة الأشخاص المتزوجين المتقاعدين، ويمكننا تفسيره بالتقاعد المتأخر بالنسبة للعمال في الجزائر، والذي سببه الأساسي التوظيف المتأخر، لذا نشهد في هذه الدراسة ارتفاع نسبة الأرامل حالات التقاعد، بغض النظر عن فقدان شريك الحياة يمكن أن نجد الإصابة بالأمراض المزمنة و الإرهاق الكبير جراء سنوات العمل الطويلة. كما نجد أيضا نسبة منخفضة جدا تعكس فئة العزاب المتقاعدين حيث قدرت نسبتهم بـ 5,2% وهي النسبة الأقل تكرار في الدراسة، لأنه من النادر جدا ما نصادف في المجتمع الجزائري رجال كانوا يعملون و نجدهم عزاب في مرحلة التقاعد وهي مرحلة تعبر عن الكبر في السن، إلا اذا كان الرجل يعاني من أمراض شخصية أو نفسية، لكن بالنسبة للعنصر النسوي فيترجم في هذه الحالة مقارنة بالرجل "العنوسة" الذي يشير إلى المرأة الغير متزوجة والتي يكون عمرها قد تعدى ما يعتبر النطاق العمري الأمثل للزواج بالنسبة للنساء، فنلاحظ أن العنوسة ليس لها علاقة بالعمل إطلاقا، ففي الكثير

من الحالات ما نصادف نساء عاملات في مراتب عليا ومحترمة لكن غير متزوجات، ففي هذه النقطة بالذات يتشارك الرجال والنساء صفة العزوبية والتقاعد.

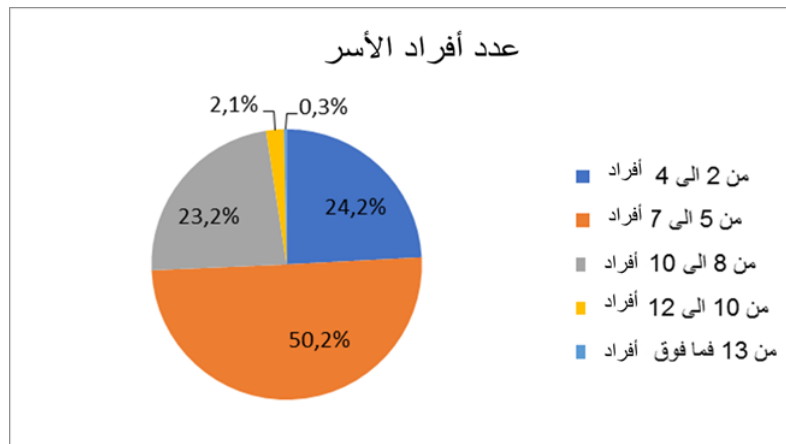
وفي مجمل ما تقدم به الباحث من ملاحظات وتقاسير حول الجدول الخاص بالحالة العائلية والحالة المهنية، يمكن القول أن كلتا المتغيرين هما بالأساس حاجات إنسانية وعضوية ونفسية حيث تتحول و تنتقل هذه الحاجات من المستوى الفردي إلى المستوى الاجتماعي، وذلك باعتماد الأفراد على أنساق ووسائل ونظم تتيح الاستقرار والتنظيم والنمو في المجتمع. فعندما نتحدث عن العمل والبطالة و التقاعد، فنحن نصف نظام اجتماعي أحد الأنساق الأساسية فيه هو المؤسسة الوظيفية التي توفر أحد أهم الحاجات الاجتماعية للمجتمع الحضري وتضمن العيش الكريم للمواطنين، وتعتبر فيه الوظيفة أهم مكوناته الأساسية وأحد عوامل الجذب نحوه والانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، وهذا ما يؤكد الباحث من خلال مجموع نسبة العمال والمتقاعدين التي قدرت في هذه الدراسة بـ 89,6 % ما يدل على دور النسق الوظيفي والمؤسساتي في المجتمع، كذلك يعد هذا النسق بصفة مترابطة و مباشرة مؤثرا في أهداف الحياة العامة للمواطنين منها الزواج والسكن وتأسيس أسرة، و المرور نحو أهداف الرفاهية كالسفر وشراء ممتلكات والاعتناء بالذات، حيث نجد أن مجموع نسبة المتزوجين في هذه الدراسة قدرت بـ 78,3 % وهي النسبة الأكبر في الحالات الأربعة التي اعتمدها الباحث لجمع البيانات في الدراسة، ما يؤكد أن الزواج أيضا هدف له أبعاد عديدة منها البعد العاطفي والبعد الديني والبعد الاجتماعي، و يحقق أو يكون من خلاله أهم مؤسسة في المجتمع وهي الأسرة.

- الجدول رقم(30): يبين عدد أفراد الأسر لعينة الدراسة.

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة
من 2 إلى 4 افراد	79	24,2 %
من 5 إلى 7 افراد	164	50,2 %
من 8 إلى 10 افراد	76	23,2 %
من 10 إلى 12 افراد	7	2,1 %
من 13 افراد	1	0,3 %
المجموع	327	100 %

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن أغلب الأسر المبحوثة وفي مختلف الأحياء المدروسة عدد أفرادهم يتراوح من 5 إلى 7 أفراد بنسبة قدرت بـ 50,2 % وهي أعلى نسبة بين فئات عدد أفراد الأسر. ثم

تليها الفئة التي يتراوح عدد أفراد أسرهم من 2 إلى 4 أفراد بنسبة قدرت بـ 24,2 % وهي فئة قريبة من الفئة التي تليها المنحصرة بين 8 إلى 10 أفراد بنسبة 23,2 %. أما الفئة الرابعة المنحصرة بين 10 إلى 12 فرد قدرت بـ 2,1 %، بعدها نلاحظ انخفاض مباشر فيما يخص الفئة الأخير التي يتراوح عدد أفرادها من 13 فرد فما فوق بنسبة 0,3 % ما يوضح لنا الاختلاف التام في التركيبة الأسرية لمجتمع الدراسة بمدينة الوادي كما يوضح الشكل أسفله.



الشكل رقم (17): يمثل دائرة نسبية توضح عدد أفراد أسر المبحوثين.

نلاحظ مما سبق، أن عدد أفراد الأسرة في مجتمع الدراسة في انحدار مستمر نحو أكبر عدد لأفراد الأسر، حيث كانت أقل الفئات هي الأسر التي عدد أفرادها أكثر من 13 فرد، وهذا ما يبين في هذه الدراسة التغير التام للتركيبة الأسرية الذي مرده الأول طبيعة الحياة في مجتمع المدينة وما تفرضه من تحولات عديدة، فإن تأثير المدينة على انخفاض عدد أفراد الأسرة سببه العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. قد تكون تكاليف المعيشة والسكن في المدن أعلى، مما قد يقلل من رغبة الأسر في إنجاب الأطفال بأعداد كبيرة، كذلك العادات والقيم الثقافية في المدن قد تختلف عن تلك في الريف، وهذا قد يؤثر على قرار الأسر بشأن حجم العائلة. بالمقابل تكون الحياة في المدينة أكثر إغراء وسهولة من الحياة في الريف وغالبًا ما يكون هناك فرص عمل أكثر وأوسع مقارنة بالريف، مما يشجع الأفراد على الاستقلال المالي وتأسيس العائلة بأعداد أقل من الذين يعيشون في الريف، كما توفر المدن وصولاً أفضل إلى التعليم والثقافة والفرص الثقافية والترفيهية، كما قد يتأثر عدد الأطفال في الأسرة بتوفر التعليم والثقافة في المدينة. أيضاً غالباً ما تكون الخدمات الصحية في المدن أكثر تطوراً وتوافراً مما هو الحال في الريف، مما يعني أن الأسر قد تشعر بالأمان بشأن رعاية صحة أفرادها ولا تحتاج إلى عدد كبير من الأفراد من أجل تسيير شؤونها مقارنة بالحياة الريفية التي تتطلب

عدد أكبر من الأفراد داخل الأسرة الواحدة من أجل تقسيم المهام والعمل في نشاطات عديدة مثل الزراعة والرعي وحماية كيانها.

بطبيعة الحال حجم الأسرة تتداخل فيه العديد من العوامل، لكن من وجهة نظر الباحث وحسب موضوع الدراسة، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن المدينة جملة من الأنساق الوظيفية تحيط بالأسرة من كل الجوانب لتتم عملية تأطيرها فيما يتعلق بحجمها، و يرى الباحث أن هناك بعض الأدوار التي تعمل على تنظيم أو التقليل من عدد أفراد الأسرة إما بشكل مباشر أو غير مباشر، فإذا ما اتخذنا الأولى في التحليل، نجد في مقدمتها الدور الذي يلعبه السكن في التقليل من حجم الأسرة من خلال نظام السكن الجماعي المحدود الحجم والراحة والخصوصية، إذ يعوق هذا النمط السكني رغبة الزوجان في زيادة حجم الأسرة و انجاب الأطفال من خلال عدم توفر المساحة الكافية التي تسمح للعائلة لزيادة حجمها، ما يساهم في انتشار ما يسمى بالأسرة النووية أو المحدودة الخاضعة لظروف الحياة المدنية، أما بالنسبة للدور الثاني المباشر، فيخص الباحث بتسميته النسق ذو الدورين "النسق الصحي"، حيث يلعب دورين مختلفان في وظيفية واحدة تزعم حماية الصحة الأسرية، الدور الأول، يكون بتقديم خدمات الرعاية الصحية المتعارف عليها، كذلك الدور الثاني، يقدم رعاية صحية، لكن تتمثل في توفير وسائل المنع المختلفة مثل الحبوب الطارئة واللولب والحقنة بأسعار معقولة ومنخفضة جداً مقابل الأعراض الجانبية الخطيرة جداً، فيلاحظ أن هناك تضارب وتناقض في أدوار النسق الصحي بين حماية الصحة الأسرية و بين مساعدة الأسرة في عدم التكاثر وزيادة أفرادها. كذلك يرى الباحث أن هناك دور يطرأ من خلال النسق التعليمي حيث يساهم هذا الأخير في انخفاض و التقليل في عدد أفراد الأسرة، وذلك من خلال تحفيز الأسر على استثمار المزيد في تعليم الأبناء من خلال توفير التعليم المجاني أو بتكاليف معقولة، حيث يمكن أن يؤدي التعليم الجيد إلى تأجيل الزواج وتقليل معدلات الإنجاب، بالانتقال إلى رحلة البحث الطويل عن وظيفة بعد التحصيل على شهادة جامعية، كما يعد تعزيز فرص العمل للنساء في المدينة يمكن أن يؤدي إلى تأخير الزواج وتخفيض معدلات الإنجاب، حيث يمكن أن تكون النساء أكثر عرضة لتأخير الزواج إذا كان لديهن فرص عمل جيدة.

أما فيما يخص العملية الغير مباشرة فيرى الباحث أنها تتمثل في النسق الاعلامي والدور الذي تؤديه وسائل الاعلام في إيصال صورة نمطية عن الأسرة المثالية الناجحة التي قد لا يتجاوز عددها أربعة أفراد، مكونة من الأب الموظف في شركة أو مؤسسة معينة، وكذلك الأم الموظفة التي تتجح في التوفيق بين مهام العمل والمهام الأسرية، والأبناء الذين يعيشون حياة سعيدة في كنف هذه الأسرة. ومن هنا يمكن أن نفهم بعض الأدوار التي تحيط بالأسرة في الحياة الحضرية، حيث تقوم تلك الأنساق بتوجيهها وتأطيرها بما يتماشى مع السياسة العامة، هذا ما يؤكد لنا مجمل الفئتين اللتان تمثلان عدد أفراد الأسرة من 2 إلى 7 أفراد بنسبة

تقدر بـ 74,4 % ، وهذا أيضا ما توصل إليه الباحث عبد الرحمان عثمانى في دراسته حول واقع السكن في مدينة الجلفة حيث سجلت الأسر التي فاق عددها ستة أفراد نسبة 60 % ممثلة الأغلبية (عثمانى، 2014، ص176)، ما يتطابق مع حالة الأسر في مجتمع دراستنا استنادا إلى البيانات التي قام الباحث بجمعها، كما يمكننا هذا التفسير من فهم الاختلاف والتباين بين الحياة الحضرية والريفية التي تطرأ على المجتمع الجزائري.

- الجدول رقم (31): يوضح توزيع المستوى التعليمي مع نوع السكن.

المستوى التعليمي - نوع السكن	نوع السكن				المجموع الكلي		
	سكن عامي	سكن ترقوي	سكن تساهمي	سكن وظيفي			
المستوى التعليمي	أمي	التكرار	4	2	0	6	
		النسبة	% 66,7	% 33,3	% 0,0	% 0,0	% 1,8
	ابتدائي	التكرار	19	2	0	21	
		النسبة	% 90,5	% 9,5	% 0,0	% 0,0	% 6,4
	متوسط	التكرار	56	15	6	78	
		النسبة	% 71,8	% 19,2	% 7,7	% 1,3	% 23,9
	ثانوي	التكرار	41	45	37	130	
		النسبة	% 31,5	% 34,6	% 28,5	% 5,4	% 39,8
	جامعي	التكرار	21	23	22	92	
		النسبة	% 22,8	% 25,0	% 23,9	% 28,3	% 28,1
	المجموع الكلي	التكرار	141	87	65	34	327
		النسبة	% 43,1	% 26,6	% 19,9	% 10,4	% 100,0
*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).							

يتبين من خلال بيانات الجدول، أن أغلب المبحوثين لديهم مستوى تعليمي معتبر وهو المستوى الثانوي وذلك بنسبة قدرت بـ 39,8 %. ثم يليها نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى جامعي وتحصلوا على شهادة البكالوريا بنسبة قدرت بـ 28,1 % وهي نسبة معبرة عن مستوى لا بأس به. ثم تتحدر التكرارات إلى المستوى المتوسط بنسبة قدرت بـ 23,9 % وهي نسبة ليست بالبعيدة عن المستوى الثانوي. وتأتي في المرتبة الرابعة

نسبة 6,4 % لتعبر عن نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى ابتدائي. أما في المرتبة الخامسة والأخيرة نجد أقل نسبة قدرت بـ 1,8 % وتعود لعدد المبحوثين الذين لا يمتلكون أية مستوى تعليمي تم التعبير عنه في هذه الدراسة "الأمي" وهو تعبير عن الفرد الذي لم يزاول مقاعد الدراسة في أي مرحلة تعليمية ولا يعرف الكتابة ولا القراءة، وقد قام الباحث بالتعامل مع هاته الفئة شخصا من أجل الإجابة على أسئلة الاستمارة من خلال الشرح البسيط والمفصل للعبارات التي تحتويها أداة البحث ليتمكن المبحوث من فهم موضوع الدراسة والإجابة على الأسئلة بسهولة.

كما يمكننا من خلال الجدول أعلاه من تقديم قراءة حول أنواع السكن المعتمدة في هذه الدراسة، حيث تعتبر هذه الأنواع الأكثر توفرا وشيوعا في مجتمع الدراسة بمدينة الوادي، فنجد أن أكبر نسبة تعود للسكن العمومي الإيجاري بنسبة قدرت بـ 43,1 % ويرى الباحث أن سبب ارتفاع نسبة السكن العمومي الإيجاري يعود للسياسة السكنية وتوفيرها لهذا البرنامج السكني من جهة، ومن جهة أخرى سبب ارتفاع نسبة هذا النوع السكني راجع إلى قدرة وإمكانات المواطنين المنخفضة في شراء مساكن خاصة مع غلاء قطع الأراضي بالمدينة ومواد البناء مقابل الدخل المنخفض الذي يحظى به معظم السكان، وهذا ما ذهب إليه أيضا الباحث محمد عمران في دراسته حول سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسساتها في حل أزمة السكن في الجزائر، حيث يرى أن السكن العمومي الإيجاري مقارنة إلى إجمالي المشاريع السكنية الأخرى المبرمجة أخذت حصة الأسد، وهذا دليل على مواصلة الدولة لدعم الطبقات الاجتماعية الفقيرة (عمران، 2011، ص249). بعد ذلك في المرتبة الثانية يليه السكن الترقوي بنسبة قدرت بـ 26,6 % وهي نسبة تؤكد أهمية تنوع البرامج والنوع السكني لأن السكن يعبر عن المستوى المعيشي والقدرة المتفاوتة لدى المواطنين، فمن خلال هذا التفاوت يمكن فهم الأبعاد التي تتخذها السياسة السكنية في تنظيم ووضع الشروط والقوانين للاستفادة من النوع السكني. بعدها تنخفض النسبة لتعبر عن الأشخاص الذين يمتلكون سكن تساهمي بنسبة 19,9 % وهي نسبة أقل من السكن الاجتماعي والسكن الترقوي، ويرى الباحث أن قلة هذه النسبة في الأساس راجع إلى قلة توفير هذا النوع السكني حيث أنه في تشابه قريب جدا من السكن الترقوي من حيث الشروط والقوانين. وفي المرتبة الأخيرة تنحدر النسبة إلى 10,4 % وهي نسبة معقولة ومنطقية مقارنة بالعدد الإجمالي للمبحوثين في عينة الدراسة، كذلك تعتبر نسبة معقولة لقلة تجسيد هذا النوع السكني مقارنة بالأنواع الأخرى سابقة الذكر.

كما يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تقسيم المستويات التعليمية على أنواع السكن كان وفق محددات وظيفية والتي تتعلق أساسا بالمستوى التعليمي، حيث نجد أن أكبر نسبة للمبحوثين استفادوا من سكن عمومي إيجاري هم أشخاص لديهم مستوى تعليمي ابتدائي بنسبة قدرت بـ 90,5 % ثم تليها نسبة المبحوثين ذوي المستوى المتوسط بنسبة قدرت بـ 71,8 % ، وهذا ما يفسر بتقارب الراتب الشهري أو الحالة العائلية التي

تتطبق مع شروط الاستفادة. ثم تنخفض النسبة إلى 66,7 % والتي تمثل المبحوثين الذين لا يملكون أية مستوى تعليمي "أمي". وتليها نسبة 31,5 % وتمثل المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي. وفي الأخير تليها نسبة 22,8 % لتمثل المبحوثين الذين لديهم مستوى جامعي، وفي هذه الحالة يمكننا أن نعرف بأن هناك عدد معتبر من حاملي الشهادة الجامعية متزوجون ويعملون في وظائف مهنية أخرى لا تعتمد أساسا على الشهادة الجامعية التي حصلوا عليها، كما قد يكون من بين هؤلاء بعض أفراد الأسر المستفيدة من السكن العمومي الإيجاري.

أما فيما يتعلق بالسكن الترقوي، كانت أعلى نسبة تعبر عن المبحوثين الذين يمتلكون مستوى ثانوي بنسبة قدرت بـ 34,6 % ثم تليها نسبة المبحوثين الذي لا يملكون أية مستوى تعليمي بنسبة قدرت بـ 33,3 %. ثم نجد أصحاب المستوى الجامعي بنسبة 25,0 %، ويليه أصحاب المستوى المتوسط بنسبة 19,2 % ثم نجد في الأخير النسبة 9,5 % وتعود لأصحاب المستوى الابتدائي. ويلاحظ الباحث فيما يتعلق بالسكن الترقوي بأنه كلما ارتفعت النسبة إلا ونجدها مرتبطة بالمستوى التعليمي، وهذا ما يفسر لنا الجانب المادي أو الوظيفة الجيدة التي يحظى بها أصحاب الشهادة الجامعية لتمكن ذلك الشخص الاستفادة من السكن الترقوي. كما يلاحظ الباحث أيضا أن لباقي المستويات تواجد في السكن الترقوي، وهذا راجع إلى قوانين الاستفادة والشروط التي تحددها السياسة السكنية، حيث أنه لا يوجد ضمن شروط الاستفادة بند يحدد المستوى التعليمي بل يكفي أن يكون صاحب الملف موضع الترشيح قادر على تسديد الشطر المالي الأول مسبقا ثم الشطر الثاني والثالث، لذلك يمكن أن يكون المستفيد لا يملك أية مستوى تعليمي كما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه، وهذا ما يتقارب بشكل ملحوظ مع السكن التساهمي، حيث نجد أعلى نسبة تتعلق بالمستوى التعليمي الثانوي بنسبة قدرت بـ 28,5 % من إجمالي النسبة الكلية للمستوى الثانوي وهي نسبة معتبرة يمكن أن تأكد للباحث التفسير الذي ذكر سابقا، وما يثبت ذلك التفسير أيضا هو ظهور المستويات المختلفة التي اعتمدت في هذه الدراسة في السكن التساهمي بترتيب تنازلي، حيث كان أدناها نسبة تكرار المبحوثين الذين يملكون مستوى تعليمي متوسط بنسبة قدرت بـ 7,7 %. أما فيما يتعلق بالسكن الوظيفي كانت أعلى نسبة تعود للأشخاص الذين يتحصلون على مستوى تعليمي جامعي بنسبة قدرت بـ 28,3 % من إجمالي النسبة الكلية التي تشمل المبحوثين الحاصلين على مستوى تعليمي جامعي وبذلك يتأكد للباحث أن للمستوى التعليمي دور في تنظيم السكن.

من خلال البيانات المقدمة في الجدول أعلاه، يمكن فهم كيف يؤثر المستوى التعليمي على اختيار السكن في المدينة، وكيف يتم تنظيم السكن بناءً على تفاعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع. اتضح للباحث من خلال هذه الدراسة أن المجتمع في مدينة الوادي يتألف من طبقات اجتماعية مختلفة، حيث

تتوافق كل طبقة مع دور معين ووظيفة في النظام الاجتماعي، بالتالي يمكن تنظيم السكن في المدينة وفقاً لهذه الطبقات، حيث يسكن أفراد طبقات معينة في مناطق محددة تتناسب مع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، أو يتم جمع كل الطبقات في مناطق محددة تنظمها السياسة السكنية، وهذا ما تبين للباحث من خلال التنوع في السكن منها العمومي الإيجاري والسكن الترقوي والسكن التساهمي والسكن الوظيفي. هنا تلعب السياسة السكنية دوراً هاماً مع الأنساق الوظيفية الأخرى حيث لكل نسق دور كتوفير الخدمات والفرص الاقتصادية والتعليمية والثقافية، ما يجعل المواطنين يختارون أماكن السكن بناءً على قربها من هذه الخدمات والفرص، ويمكن أن يؤثر مستوى التعليمي على اختيارات السكن للأفراد، حيث يسعى الأشخاص غالباً للعيش في مناطق توفر فرصاً تعليمية وخدمات عامة وتكون أقرب لمركز المدينة، وهذا ما نجده ينطبق على مجتمع البحث حيث كانت أحياء عينة الدراسة كلها قريبة من مركز المدينة كما كانت تتميز أيضاً بالتنوع السكني.

1-2- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمحور الثاني:

- السياسة السكنية ودور المستوى المعيشي في تنظيم السكن.

يُعد السكن سلعة ذات أهمية استثنائية في أنظمة وسياسة الدول، ويشكل السكن العنصر الرئيسي في ميزانيات معظم الأسر، فإنه يتطلب إمكانيات استثمارية أكبر من تلك التي يمتلكها الأفراد. كما تعد السياسة السكنية ذات أهمية أيديولوجية كبيرة؛ حيث تنظم الكثير من الاستهلاك المرتبط بالسكن وتُشكّل أنماط الحياة في المجتمعات غير المتكافئة، ومن هنا سيحاول الباحث في هذا الجزء التطرق للبعد الخاص بالمحور الثاني الذي يمثل الفرضية الأولى من هذه الدراسة، ويعكس المستوى المعيشي والدور الذي يؤديه في تنظيم السكن بمدينة الوادي، من خلال استهلاك السكن، وكمية السكن، والقدرة على تسديد تكاليف السكن، حيث يُراعى عند تنفيذ أي سياسة سكنية تقسيم الوحدات السكنية المختلفة حسب التكاليف المادية للطبقات الاجتماعية، وتُحدد المبالغ المختلفة وفقاً لمستوى المعيشة، فالتكاليف المتعلقة بالسكن الترقوي تختلف عن تلك المتعلقة بالسكن العمومي الإيجاري، وتختلف أيضاً فترات وطرق سداد المبالغ المطلوبة، كما تختلف أساليب التوزيع حسب النوع السكني وذلك بناءً على مستوى المعيشة.

- الجدول رقم(32): يبين أهم شروط الاستفادة من السكن بالنسبة للمبحوثين.

الاختبار		الاجابات		شروط الاستفادة
		النسب المئوية	التكرارات	
238.05 a	قيمة كا2	60%	303	الدخل الأسري
1	درجات الحرية	29,7 %	150	الحالة العائلية
0.00	مستوى الدلالة	10,3 %	52	أقدمية الطلب على السكن
دال (الدخل الأسري)	القرار	100 %	505	المجموع
*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم). *المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة.				

من خلال الجدول أعلاه، الذي يمثل إجابات المبحوثين حول ما إذا كان هناك تطابق لشروط الاستفادة مع اختيار نوع السكن حيث أجاب كل المبحوثين بـ (نعم) كما يوضح الجدول رقم (3) في قائمة الملاحق. ونلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه معظم إجابات المبحوثين تشير إلى أن أهم شرط للاستفادة بالنسبة إليهم كان الدخل الأسري بنسبة 60 %، وتليها نسبة 29,7 % التي تمثل الحالة العائلية، أما أقدمية الطلب على السكن فتمثل نسبة 10,3 % من إجابات المبحوثين. مما يتأكد للباحث أن المستوى المعيشي محدد رئيسي للاستفادة من السكن حيث كانت الإجابات بالترتيب تصاعديا لتبلغ أعلى نسبة إلى الدخل الأسري. كما تعتمد السياسة السكنية على هذا المؤشر في انتقائها للمستفيدين من خلال النظر في ملفاتهم ومراجعة تطابقها مع شروط الاستفادة، كما يتضح من خلال بيانات الجدول أن أنواع السكن المختلفة المعتمدة في هذه الدراسة كانت إجابات المبحوثين باختلاف الأنواع السكنية يعتبرون بأن الدخل الأسري هو العامل الأساسي في استفادتهم من السكن باختلاف أنواعه.

وبما أنه قد تم اختيار أكثر من إجابة، فقد تبين من خلال الجدول رقم (4) في قائمة الملاحق، الذي يوضح إجابات المبحوثين المشتركة أنه قد تم اختيار الدخل الأسري مع الحالة العائلية بنسبة قدرت بـ 15 % وهي أعلى قيمة، ثم تليها نسبة المبحوثين الذين اختاروا الدخل الأسري مع أقدمية الطلب على السكن بنسبة قدرت بـ 5,1 %، بعدها تنحدر النسبة إلى الاختيارات التي تجمع بين أقدمية الطلب على السكن و الحالة العائلية بنسبة قدرت بـ 1,7 %، ويرى الباحث أن سبب ارتفاع نسبة الدخل الأسري والحالة العائلية يعود إلى حقيقة حالة المبحوثين حيث يعد كلى المؤشرين من الدوافع الأولى للاتجاه نحو الاستفادة من السكن، فإذا

كان المبحوث من ذوي الدخل المحدود والمنخفض فإنه يتقدم بطلب سكن عمومي إجاري، وذلك لتحسين حياته المعيشية، أو قد يكون المبحوث من ذوي الدخل المتوسط أو الجيد ليتجه نحو السكن الترقوي أو التساهمي أو الوظيفي، وهذا ما يتبين للباحث أيضا مدى معرفة وإطلاع المبحوثين على شروط وقوانين الاستفادة لمختلف أنواع السكن. أما عن القيمة المنخفضة التي تخص إجابات المبحوثين حول أقدمية الطلب على السكن، فيرى الباحث أن هذا الانخفاض مؤشر جيد حول تلبية حاجات المواطنين في تقديم الاستفادة السكنية للمترشحين في مدينة الوادي، حيث تعد فترة انتظار الاستفادة من السكن أحد الصفات التي تمتاز بها السياسة السكنية، فنجد أن أقدمية الطلب على السكن مؤشر منخفض بالنسبة لدراستنا الحالية والدخل الأسري يمثل أكبر قيمة. وما يؤكد لنا ذلك قيمة كا2 المقدرة بـ (238) وهي دالة عند درجة الحرية (1) بمستوى الدلالة قدره (0.00) وهذا يعني أنه توجد فروق كبيرة في إجابات المبحوثين حول شروط الاستفادة، ويدل أيضا على أن الدخل الأسري يعتبر من أهم المؤشرات التي تحدد من خلالها السياسة السكنية المستوى المعيشي للمواطنين.

ومن هنا يرى الباحث أن السياسة السكنية تعمل كنسق كلي متعدد الأدوار والمراحل، حيث تقوم بعض المؤسسات بدراسة ومعالجة طلبات الملفات وفق ما يخضع للقانون وشروط الاستفادة، من بينها الدخل الأسري والحالة العائلية وأقدمية الطلب على السكن، وتوضع هذه الشروط ضمن أولويات انتقاء المستفيدين، كما وتعتمد أيضا مرحلة المعالجة على معايير وسلم تنقيط في تحديد أولويات الاستفادة، حيث يمنح كل نوع سكني حسب مجموع النقاط التي يتحصل عليها طالب السكن بتطبيق سلم التنقيط. وهذا ما توصل إليه الباحث " Edward Brian Flournoy " في دراسته حول السياسة السكنية في الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الأسر ذات الدخل المنخفض، حيث أتاحت إعادة تشكيل القيم والمنظورات لهذا الباحث الاستماع والتعلم من المشاركين الذين تم استجوابهم بأسئلة مقابلات شبه منظمة لفهم احتياجاتهم بشكل أفضل، و بدت تصورات المشاركين وكأنها تشير إلى أن السياسة السكنية تعالج جميع حالات المواطنين بما يتوافق مع شروط الاستفادة، ومن أهم تلك الشروط الدخل الأسري والحالة العائلية (Flournoy,2020,p161)، ما يدل على التوجه المتقارب للسياسات السكنية لمختلف الدول التي تحدد شروط الاستفادة لمختلف فئات المجتمع.

- الجدول رقم (33): يبين علاقة نوع السكن مع إمكانية اختيار مكان السكن.

نوع السكن - اختيار الحي	نوع السكن				المجموع الكلي
	سكن عامي إيجاري	سكن ترقوي	سكن تساهمي	سكن وظيفي	
طرق تعيين السكن	التكرار	129	1	1	131
	النسبة %	98,5 %	0,8 %	0,8 %	100 % 43,5 %
	التكرار	4	69	2	75
	النسبة %	5,3 %	92,0 %	2,7 %	100 % 24,9 %
	التكرار	1	3	59	97
	النسبة %	1,0 %	3,1 %	60,8 %	100 % 32,2 %
المجموع الكلي	التكرار	134	72	61	301
	النسبة %	44,5 %	23,9 %	20,3 %	100 % 11,3 %
*تم حساب هذه القيم انطلاقاً من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم). *المجموع اصغر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار الإجابة (نعم).					

من خلال الجدول أعلاه، والذي يبين إجابة المبحوثين حول ما ذا كان لهم دور في اختيار مكان السكن الذي يقيمون فيه، حيث مثلت أغلبية إجاباتهم بـ (لا) بنسبة 92,4 % كما يوضح الجدول رقم (5) في قائمة الملاحق. ويتضح لنا من خلال المعطيات الإحصائية للجدول أعلاه والمتعلق بنوع السكن وعلاقته بطرق تعيين السكن حسب الأنواع السكنية المختلفة التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة، فتبين أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين صرحوا بالاعتماد على أسوب القرعة 43,5 %. ثم تليها نسبة لا تقل عنها كثيراً تعود للمبحوثين الذين صرحوا بالاعتماد على توجيهات المؤسسة السكنية بنسبة قدرت بـ 32,2 %. في حين صرح المبحوثين الذين اعتمدوا على توجيهات المرقى العقاري بنسبة 24,9 % وهي أقل نسبة.

أما بالنسبة للعلاقة بين طرق تعيين الأحياء السكنية وأنواع السكن، فكانت أعلى نسبة 98,5 % لتعبر عن أصحاب السكن العمومي الإيجاري الذين تم تعيين أماكن سكنهم بالاعتماد على أسلوب القرعة، ويعود سبب ارتفاع النسبة الخاصة بهذه الفئة إلى العدد الكبير الذي يتميز به السكن العمومي الإيجاري فقد بلغت نسبة هذا النوع السكني في هذه الدراسة إلى 43,1 % وهي النسبة المرتفعة بين كل أنواع السكن الأخرى، كما يعتبر السكن العمومي الإيجاري هو الأكثر طلباً بالنسبة للفئات الهشة وذوي الدخل المنخفض والمحدود كما

توضح شروط الاستفادة، لذلك نجد أن هذا النوع السكني الأكثر دعماً واهتماماً من طرف الدولة الجزائرية، وذلك من أجل توفير و تغطية طلبات المواطنين. فاعتماد القرعة لتحديد أماكن السكن يعتبر أحد الأساليب التنظيمية التي تعتمدها السياسة السكنية اتجاه هذه الفئة من المستفيدين بعد تخصيص المساكن الأرضية في العمارة لذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين. ثم تليها نسبة 92 % لتعبر عن أصحاب السكن الترقوي الذين تم تعيين مساكنهم عن طريق الاعتماد على توجيهات المرقى العقاري، حيث تشترك هذه الفئة مع الفئة الأولى في عدم إمكانية اختيار المكان حيث يقوم المرقى العقاري بتوجيه المستفيدين من السكن من حيث الحي أو المنطقة، ويتسنى للمرشح فقط أن يختار موقع السكن في العمارة أو الواجهة حسب تراضي الطرفين ويمكن للمرشح أن ينسحب ويتخلى عن الاستفادة في حالة عدم الرضى عن موقع السكن قبل دفع المبلغ الكلي، ويرجع ارتفاع نسبة هذه الفئة إلى كثرة مشاريع السكن الترقوي في مدينة الوادي حيث اتضح للباحث من خلال هذه الدراسة، أن السكن الترقوي يلي مباشرة السكن العمومي الإيجاري من حيث العدد فقدّر بهذه الدراسة نسبة 26,9 %، ما يتضح للباحث أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تهتم أيضاً بالفئة الميسورة الحال وتعمل على توفير احتياجاتهم بما يتماشى مع قوانين وشروط الاستفادة. بعد ذلك تنحدر النسبة إلى 60,8 % لتعبر عن أصحاب السكن التساهمي الذين كانوا قد اعتمدوا في تحديد مواقع مساكنهم على توجيهات المؤسسة السكنية وقد قدرت نسبتهم في هذه الدراسة بـ 19,9 %. وفي الأخير نجد أصحاب السكن الوظيفي الذين اعتمدوا في تعيين مواقع مساكنهم كذلك بالاعتماد على توجيهات المؤسسة السكنية بنسبة قدرت بـ 35,1 %، حيث مثلت هذه الفئة في الدراسة أقل نسبة، وهذا ما يدل على التنوع السكني حسب الفئات الاجتماعية وكذلك حسب قدرت سياسة الدولة على تغطية متطلبات المواطنين.

ويتبين للباحث أن السياسة السكنية تعتمد بشكل كبير على أسلوب القرعة و المرقى العقاري و توجيه المؤسسة السكنية في تنظيم السكن، حيث يعتبر المرقى العقاري والمؤسسات السكنية أحد الجهات التنظيمية التي تعتمدها الدولة في تسيير قطاع السكن، حيث يحدد المرقى العقاري المعايير واللوائح التي يجب أن تلتزم بها البناءات السكنية لضمان جودتها وسلامتها، ويمكن للمرقى العقاري توجيه الاستثمارات نحو مناطق محددة أو أنماط معينة من السكن، مما يساهم في توجيه النمو الحضري بشكل أفضل وتحسين التوزيع الجغرافي للسكن، كما تعمل المؤسسة السكنية على وضع سياسات لتوفير السكن الاجتماعي للفئات الضعيفة والمحتاجة، مما يعزز الإسكان العادل والمتاح للجميع. بشكل عام، يعد المرقى العقاري والمؤسسات السكنية أحد الأنماط الفرعية التي لها دوراً حيوياً في توجيه السياسات السكنية وضمان تنظيم السكن بشكل فعال وفعالية استخدام الموارد العقارية.

- الجدول رقم(34): يظهر إجابات المبحوثين حول عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن.

الاختبار	الإجابات		احتمالات إجابة المبحوثين
	النسبة المئوية	التكرارات	
206.577 a	قيمة كا ²	71	35 %
1	درجات الحرية	37	18,2 %
0.00	مستوى الدلالة	74	36,5 %
دال (تكاليف الماء والغاز والكهرباء)	القرار	21	10,3 %
		203	100,0 %
*تم حساب هذه القيم انطلاقاً من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).			
*المجموع أصغر من حجم العينة لأن الإجابة تعتمد اختيار البديل (لا)			

يظهر الجدول أعلاه، إجابات المبحوثين الذين صرحوا بعدم قدرتهم على تحمل تكاليف السكن وهم يمثلون الأقلية بنسبة 30 % كما يوضح الجدول رقم (6) في قائمة الملاحق. فنلاحظ من خلال البيانات الخاصة بالجدول أعلاه أن أعلى نسبة تشير إلى تكاليف الماء والكهرباء والغاز بنسبة 36,5 %. ويرى الباحث أن سبب ارتفاع هذه النسبة يعود إلى طبيعة المنطقة الصحراوية التي تتميز بالمناخ الجاف والحر حيث تعد مدينة وادي سوف من أكبر المدن الصحراوية، مما يعني أن استهلاك الماء يكون بشكل أكبر مقارنة بالمدن الشمالية، ويمكن أن تزيد الظروف الجوية القاسية في المناطق الصحراوية من استهلاك الكهرباء وخاصة في فصل الصيف حيث يعد الاعتماد على المكيف الهوائي أمر ضروري و حتمي بالنسبة لسكان مدينة وادي سوف، إذ تتعدى أحيانا درجة الحرارة في فصل الصيف إلى ما يقارب 50° مئوية خلال ثلاثة أشهر متتالية، الشيء الذي يعتبر مكلفا ماديا وخاصة بالنسبة لذوي الدخل المتوسط والمحدود. ثم تليها بشكل متقارب إجابة المبحوثين بـ مصاريف الأسرة بنسبة قدرت بـ 35 %، تشمل المصاريف الأخرى مثل تكاليف الطعام والمواصلات والرعاية الصحية وتعليم الأطفال، وتلك المصاريف يمكن أن تقلل من المبلغ المتاح لتحمل تكاليف السكن، كما أن الزيادة في تكاليف المعيشة بشكل عام في الآونة الأخيرة له دور أيضا، مثل زيادة أسعار الطاقة أو الأسعار المواد الغذائية العامة، فقد يكون من الصعب على الأسرة تحمل تكاليف السكن وخاصة إذا كان دخل الأسرة محدوداً، فقد يجد الأفراد صعوبة في تحمل تكاليف الأقساط الشهرية للسكن، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون أصحاب السكن العمومي الإيجاري الأكثر تضررا مقارنة بأصحاب الأنواع السكنية الأخرى. ثم تتخفف النسبة بشكل بعيد إلى الدفع الشهري بنسبة مقدرة بـ 18,2 %

مما يعني أن هناك عدد معتبر من المبحوثين الذين يجدون صعوبة في تسديد الأقساط الشهرية للسكن، ومن وجهة نظر الباحث يرى أنه يمكن أن تشمل هذه النسبة جميع الفئات بمختلف الأنواع السكنية، لأنه إذا كانت الأسرة مديونة أو لديها التزامات مالية أخرى مثل قروض السيارات أو ظروف عائلية خاصة فقد تقلل هذه التزامات من المبلغ المتاح لدفع تكاليف السكن، كما أنه قد تختلف أولويات الأسرة واحتياجاتها، فقد يختار البعض تخصيص المزيد من الموارد لأمر آخر مثل الترفيه أو السفر بدلاً من تحمل تكاليف السكن. بعدها تليها في الأخير أقل نسبة وتعود لتكاليف النقل بنسبة قدرت بـ 10,3 %، ويرى الباحث أن تكاليف النقل لها دور في عدم القدرة تحمل تكاليف السكن من خلال التنقل المستمر للمبحوثين بانتظام بشكل يومي بين مكان العمل ومكان السكن بسبب عدم توفر مكان العمل بالقرب من السكن، فقد يزيد ذلك من تكاليف النقل ويؤثر على قدرتهم على تحمل التكاليف، كذلك تأثير الزيادات في تكاليف النقل لها دور، فإذا زادت تكاليف النقل بسبب زيادة في أسعار الوقود فيسبب ذلك زيادة في تكاليف استخدام وسائل النقل العامة والخاصة، فقد يكون من الصعب على الأفراد تحمل النفقات الإضافية بجانب تكاليف السكن. بشكل عام، يمكن لتكاليف النقل أن تكون عاملاً مهماً في تحديد ما إذا كان الأفراد قادرين على تحمل تكاليف السكن في مكان معين أو لا، ويمكن أن تؤدي التكاليف العالية للنقل إلى تقليل القدرة على تحمل تكاليف السكن وزيادة الضغوط المالية.

كما تأخذنا مجريات التحليل لمعرفة اتجاه إجابات المبحوثين حول العوائق المادية، فنستنتج أنه بالتقريب كل المبحوثين من بين الذين أجابوا بـ (لا) تمثل بالنسبة لهم تكاليف الماء والكهرباء والغاز العائق الأكبر من بين المصاريف الأخرى، وهذا ما تأكده قيمة اختبار الكيدوا المقدرة بـ (206) وهي دالة عند درجة الحرية (1) بمستوى الدلالة قدره (0.00)، وهذا يعني أنه توجد فروق كبيرة في إجابات المبحوثين الذي صرحوا بعدم قدرتهم على تحمل تكاليف السكن بسبب تكاليف الماء والكهرباء والغاز، لكن عموماً هي نسبة قليلة مقارنة بالنسبة الكلية للمبحوثين في عينة مجتمع الدراسة، ما يتضح للباحث أن أغلبية المبحوثين قادرين على تحمل تكاليف السكن على اختلاف الأنواع السكنية التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة، ويرى الباحث بأن تصريحات هذه الفئة القليلة يمكن أن تكون خاضعة للظروف الاجتماعية الخاصة بالمبحوثين، كما يتضح للباحث من خلال تصريحات المبحوثين الذي صرحوا بقدرتهم على تحمل تكاليف السكن بنسبة 70 % أن السياسة السكنية في مدينة الوادي كانت تراعي المستوى المعيشي للسكان في عملية تجسيدها للمشاريع السكنية بمختلف أنواعه، وهذا ما يظهر في توزيع المناطق والأحياء متعددة الأنواع السكنية الموزعة حول مركز المدينة، ما يسهل عملية التنقل من أجل العمل والوصول للخدمات الاجتماعية والمرافق العامة.

- الجدول رقم (35): يبين العلاقة بين الحالة المهنية والقدرة على شراء بعض الضروريات للمبحوثين.

المجموع الكلي	الإجابات			الحالة المهنية - شراء الضروريات			
	تجهيزات المنزل	لباس	مواد غذائية				
114	86	14	14	التكرار	يعمل	الحالة المهنية	
% 78,6 % 100	% 75,4	% 12,3	% 12,3	النسبة %			
22	13	5	4	التكرار	لا يعمل		
% 15,2 % 100	% 59,1	% 22,7	% 18,2	النسبة %			
9	6	2	1	التكرار	متقاعد		
% 6,2 % 100	% 66,7	% 22,2	% 11,1	النسبة %			
145	105	21	19	التكرار			المجموع الكلي
% 100,0	% 72,4	% 14,5	% 13,1	النسبة %			
*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).							
*المجموع أصغر من حجم العينة لأن الإجابة تعتمد اختيار البديل (نعم).							

يتضح من خلال المعطيات الإحصائية للجدول أعلاه الذي يبين العلاقة بين الحالة المهنية والقدرة الشرائية بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بعدم تمكنهم من شراء بعض الضروريات حيث قدرت نسبتهم بـ 33,3 % وهذا ما يبينه الجدول رقم (7) في قائمة الملاحق. فيتضح أن أكبر نسبة تعود للأشخاص الذين يعملون حيث قدرت نسبتهم بـ 78,6 %، وهذا ما يدل على أن هناك من المبحوثين الذين يعملون وهم غير قادرين على شراء بعض الضروريات. ثم تليها نسبة المبحوثين الذين لا يعملون فقدرت نسبتهم بـ 15,2 % وهي نسبة منخفضة عن الأولى ويمكن أن يغلب على هذه الفئة الأشخاص الذين لا يزالون يزاولون الدراسة وبعض الشباب. في حين نجد في المرتبة الأخيرة فئة المبحوثين المتقاعدين بنسبة 6,2 % وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بفئة المبحوثين العمال.

كما يتضح لنا أيضاً من خلال الجدول أعلاه أن الحاجات والضروريات تختلف فيما بينها، فنجد بأن العجز الكبير للمبحوثين يتمثل في عدم القدرة في شراء تجهيزات المنزل بنسبة 72,4 %، وتتنخفض النسبة بشكل كبير لتصل إلى عدم القدرة لشراء اللباس بنسبة 14,5 %، ثم تليها مباشرة النسبة المقدرة بـ 13,1 % والتي تمثل العجز على شراء المواد الغذائية. فمن خلال التفاوت في النسب الخاصة بالقدرة الشرائية الواردة في

الجدول أعلاه يتضح للباحث أنه هناك نسبة معتبرة من المبحوثين الذين ليس باستطاعتهم توفير الحاجيات الضرورية للأسرة.

كذلك يمكننا من خلال البيانات الواردة في الجدول تقديم قراءة تحليلية مفصلة حول الحالة المهنية والقدرة الشرائية للمبحوثين. فلاحظ الباحث أن أعلى نسبة تعود لفئة العمال الغير قادرين على شراء تجهيزات المنزل بنسبة 75,4 %، وعلى الأرجح يعود سبب ذلك إلى عدم قدرتهم على التوفيق بين متطلبات الأسرة واحتياجات الأبناء وتكاليف السكن وخاصة في حالة ما إذا كان هؤلاء الأشخاص متزوجين. ثم تليها نسبة الفئة المتقاعدة الغير قادرة على اقتناء تجهيزات المنزل بنسبة 66,7 % ويعود سبب ذلك إلى الراتب التقاعدي الضعيف الذي يتحصل عليه الشخص بعد سنوات العمل، كما يمكن أن تكون أغلبية هذه الفئة متزوجة ولها اهتمامات أسرية أخرى اتجاه أفراد الأسرة وأوليات الأبناء. ثم تليها نسبة الفئة الغير العاملة التي لا تستطيع شراء تجهيزات المنزل مقدرة بـ 59,1 % وهي فئة معتبرة، واستنادا إلى بيانات الدراسة يرى الباحث أن هذه الفئة تتضمن فئة الشباب الغير المتزوجين الذين لا يعملون، حيث يكون أغلبهم بحاجة إلى مناصب عمل.

أما فيما يخص عدم القدرة على شراء الملابس، فنلاحظ أن أكبر نسبة تعود لفئة البطالين حيث قدرت بـ 22,7 %، ويعود سبب ذلك فقدان الدخل، فبمجرد أن يصبح الفرد بطالا أو غير عامل يقلل ذلك من قدرته على شراء السلع الضرورية مثل الملابس، كما يؤدي عدم وجود دخل منتظم لهذه الفئة إلى عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وقد يكون لدى الشخص البطال احتياجات أساسية أخرى تتفوق على شراء الملابس. ثم تليها نسبة المبحوثين المتقاعدين الذين لا يمكنهم شراء ملابس بنسبة 22,2 % وهي نسبة متقاربة مع الفئة السابقة، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى ثبات الدخل حيث يكون للشخص المتقاعد دخل ثابت ومحدود و قد يكون مكتفياً بمبلغ محدد من المعاش التقاعدي أو الدخل الثابت الآخر، وهذا الدخل قد لا يكون كافياً لتلبية كل احتياجاته بما في ذلك شراء الملابس، كما قد يتعرض الشخص المتقاعد لارتفاع تكاليف المعيشة، مما يؤدي إلى تقليل قدرته على شراء الملابس بما يتوافق مع ميزانيته، مما يضطر الشخص المتقاعد إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات أساسية أخرى مثل الغذاء والدواء والإيجار وتكاليف السكن لاسيما اذا كان الشخص متزوجا، مما يجعل من الصعب تخصيص أموال لشراء الملابس.

أما فيما يخص المواد الغذائية، فنلاحظ أن أكبر نسبة تعود لفئة البطالين حيث قدرت بـ 18,2 %، ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود دخل منتظم يمكن أن يؤدي إلى عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، وقد يجد الشخص البطال نفسه مضطراً لتحمل المسؤوليات الأسرية الأخرى مثل دفع تكاليف السكن، أو تكاليف التعليم، أو تغطية تكاليف الرعاية الصحية، مما يقلل من الأموال المتاحة لشراء المواد

الغذائية. ثم تليها فئة الأشخاص العمال بنسبة 12,3 % ويمكن أن يكون انخفاض الدخل أحد أهم الأسباب التي تواجه الشخص العامل وخاصة اذا كان متزوجا، إذا كان هناك زيادة في عدد أفراد الأسرة مثل ولادة طفل جديد أو انضمام أفراد آخرين إلى الأسرة، فقد تزيد هذه الزيادة النفقات اليومية على الطعام وبالتالي تقلل من القدرة على شراء المواد الغذائية، كذلك قد تزيد الالتزامات العائلية مثل دفع تكاليف السكن كالماء والكهرباء والغاز أو الأقساط الشهرية، وتكاليف الرعاية الصحية، وتكاليف التعليم من الضغوط على ميزانية الأسرة، مما يقلل من الأموال المتاحة لشراء المواد الغذائية. وفي الأخير نجد تليها فئة المتقاعدين بنسبة 11,1 % وهي نسبة مقاربة نوعا ما مع فئة العمال، ويرى الباحث أن ذلك قد يكون بسبب الدخل الثابت والمحدود، حيث يكون الشخص المتقاعد مكتفياً بمبلغ محدد من المعاش التقاعدي أو الدخل الثابت، وهذا الدخل قد لا يكون كافياً لتلبية كل احتياجاته واحتياجات أسرته بما في ذلك شراء المواد الغذائية.

ومن هنا نستنتج أن عدم القدرة الشرائية للمواد الغذائية والملابس وتجهيزات المنزل ترتبط بشكل مباشر بحالة المواطنين، بما في ذلك العمال والبطالين والمتقاعدين، حيث يؤثر تقليل الدخل أو فقدان الوظيفة من قدرتهم على شراء هذه السلع الأساسية. وبالنسبة للسكن، فإن تكاليفه لها دور في تحديد قدرة المواطنين وتوجيه اهتماماتهم حسب القدرة الشرائية التي يحددها أساسا الدخل الأسري، فعندما يكون الأشخاص بطلين أو يحصلون على دخل منخفض، يصبح من الصعب عليهم تحمل تكاليف المعيشة بما في ذلك شراء المواد الغذائية والملابس وتجهيزات المنزل، كما قد يتسبب انخفاض الدخل في اضطرارهم للتقليل من النفقات، مما قد يؤدي إلى تقليص النفقات على السكن أو التغذية السليمة. كذلك الأشخاص المتقاعدون فهم عادةً يعتمدون على المعاشات أو الادخار الذي تم جمعه خلال حياتهم العملية، في حالة عدم كفاية المعاشات أو الادخار، يمكن أن يكون لديهم صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والملابس وتكاليف السكن، وهذا ما أظهرته نتائج دراستنا الحالية بمدينة الوادي حيث كان المبحوثين الذين صرحوا أن تكاليف السكن لا تمنعهم من شراء الضروريات يمثلون الأغلبية بنسبة 66,7 % مقارنة بنسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن تكاليف السكن تمنعهم من شراء الضروريات فقدرت نسبتهم بـ 33,3 % فكانت النتائج المفصلة لهذه الفئة كما أظهرها الجدول في الأعلى، وبالتالي نقول من جهة، أن السكن يتأثر ويأثر بشكل كبير بالدخل والقدرة الشرائية، و يضطر الأشخاص ذوو الدخل المنخفض إلى التوقف في المعيشة، مما يمكن أن يؤثر سلباً على جودة حياتهم وصحتهم النفسية والبدنية، ومن جهة أخرى أن السياسة السكنية في مدينة الوادي وفقت إلى حد ما في تنظيمها لأنواع السكنية حسب الفئات الاجتماعية وما يتوافق مع مستواهم المعيشي.

- الجدول رقم(36): يبين إجابات المبحوثين حول تواجد المرافق العامة والمؤسسات في الأحياء السكنية.

الاختبار		الإجابات		المرافق العامة
		النسبة المئوية	التكرارات	
50.103 a	قيمة كا2	27,1 %	31	مدرسة
1	درجة الحرية	23,8 %	277	مستشفى
0.00	مستوى الدلالة	22,0 %	256	مركز أمن
دال (مدرسة)	القرار	25,9 %	301	مسجد
		0,3 %	4	أماكن لعب الأطفال
		0,9 %	10	حديقة
		100 %	1164	المجموع
*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم). *المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة.				

يتبين لنا من خلال البيانات الاحصائية للجدول أعلاه، الخاص بإجابات المبحوثين حول تواجد المرافق العامة والمؤسسات في أحيائهم السكنية حيث أجاب أغلبية ب (نعم) بنسبة 98,5 % كما يبين لنا الجدول رقم (8) في قائمة الملاحق. ونلاحظ أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين صرحوا عن وجود مدرسة في الحي بنسبة 27,1 % وهذا يدل على عدة أمور إيجابية، حيث تعتبر المدارس وجوداً مهماً للعائلات التي تبحث عن مكان للعيش، خاصة إذا كان لديهم أطفال في سن المدرسة، فتوفر المدرسة في الحي يمكن أن يكون عامل جذب قوي للسكان الجدد، كما يوفر وجود المدرسة في الحي مزيداً من الراحة للعائلات، حيث يمكن للأطفال الذهاب إلى المدرسة بسهولة دون الحاجة للتنقل لمسافات طويلة، كما يؤدي وجود المدرسة في الحي إلى زيادة قيمة العقارات في المنطقة، حيث يعتبر وجود مدرسة عاملاً جذاباً للمشتري وقد يؤدي إلى زيادة الطلب على المنازل في تلك الأحياء، و تساهم المدارس في بناء شبكات اجتماعية وروابط مجتمعية قوية بين سكان الحي. ثم تليها نسبة المبحوثين الذين صرحوا بوجود مسجد في الحي بنسبة 25,9 % وهذا مؤشر على تلبية احتياجات السكان المحليين المسلمين في تلك الأحياء، مما يسهل عليهم أداء الصلوات والمشاركة في الأنشطة الدينية والثقافية دون الحاجة للتنقل لمسافات بعيدة، كما أن لوجود المسجد دور في تعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع الإسلامي في الحي، حيث يتيح للسكان التواصل والتفاعل مع بعضهم البعض وممارسة

الصلوات و العبادات الدينية بشكل منظم، ومن المتعارف عليه في مجتمعنا الاسلامي أن المسجد يعتبر مركزاً للأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية، مما يعزز التواصل بين أفراد المجتمع المحلي ويعمق الروابط المجتمعية، كما أن المسجد يلعب دوراً هاماً في تعزيز القيم الدينية والأخلاقية وفك النزاعات والخصومات بين أفراد الحي في المجتمع وتوجيه الأفراد نحو السلوك الصالح والإيجابي. بشكل عام، يعتبر وجود مسجد في الأحياء السكنية علامة على تحقيق وتغيير إحدى أهم الاحتياجات والركائز الأساسية في المجتمع، وهو بذلك يعتبر إحدى المؤسسات الضرورية في المجتمع. ثم يليها بشكل متقارب المستشفى بنسبة 23,8 % ما يعبر على توفير الرعاية الصحية المحلية للسكان، مما يجعل الخدمات الطبية أكثر سهولة الوصول إليها وتوفرًا، كما أن وجود مستشفى قريباً يعني أن السكان يمكنهم الحصول على العلاج بسرعة في حالات الطوارئ والحالات الطبية العامة، مما يعزز الشعور بالأمان والراحة، ويعتبر وجود مستشفى في الأحياء السكنية عاملاً هاماً في تحسين جودة الحياة وتوفير الرعاية الصحية للسكان المحليين. بعدها تليها النسبة التي تدل على وجود مركز أمن بنسبة قدرت بـ 22 %، ويرى الباحث بأن وجود مركز أمن في الأحياء السكنية يدل على اهتمام السلطات بتوفير الأمان والحماية للمقيمين في أحياء مجتمع الدراسة، لأنه يمكن أن يكون مركز الأمن مرجعاً للمساعدة في حالات الطوارئ، وكذلك لتنفيذ الرقابة وتعزيز الأمن والسلامة في المدينة.

أما فيما يتعلق بالمرافق العامة الأخرى، فنلاحظ من خلال بيانات الجدول أن النسبة انحدرت بشكل كبير فيما يخص الأماكن العامة المخصصة للتنزه والترفيه، فنجد أن وجود الحدائق قدر بنسبة 0,9 % وهي نسبة قليلة مقارنة بحجم وعدد سكان الأحياء في مدينة وادي سوف، ويرى الباحث بأن ذلك يشير إلى نقص في التخطيط الحضري، حيث قد يكون التركيز أكثر على البنية التحتية السكنية بدون مرافق ترفيهية أو مجتمعية مثل الحدائق، مما يتسبب ذلك في تقليل جودة الحياة، لأن الحدائق العامة تعتبر مكاناً هاماً للترفيه والاسترخاء وممارسة الرياضة والتفاعل الاجتماعي، لذا يمكن أن يؤدي انعدامها إلى تقليل جودة الحياة في الحي، ويمكن أن يؤدي إلى تأثير سلبي على صحة السكان وعافيتهم، لأن الحدائق العامة تلعب دوراً في تحسين البيئة الحضرية وتقليل الحرارة وتحسين جودة الهواء، وهذا ما يتقاطع مع وجهة نظر الباحثة دليلة زرقة في عملها حول سياسات السكن و الإسكان بين الخطاب و الواقع- دراسة ميدانية بمدينة وهران، حيث تبين أن ظروف العيش في المدينة تعقدت بسبب غياب الاهتمام بالأماكن العامة في الأحياء السكنية واغفال مخططات التنمية في انشاء مثل هذه الأماكن (زرقة، 2016، ص123). وينبه الباحث على أن انعدام الحدائق العامة في الأحياء السكنية مسألة تستدعي الانتباه، حيث يجب توفير مساحات خضراء ومرافق ترفيهية لتحسين جودة الحياة والبيئة الحضرية لسكان المدينة. أما فيما يخص النسبة الأخير والضئيلة فهي تعود لأماكن لعب الأطفال بنسبة 0,3 % وتشير إلى انعدام الأماكن المخصص للعب، ويرى الباحث بأن ذلك يشير إلى وجود

قصور في التخطيط الحضري، حيث قد لا يكون هناك اهتمام كافٍ بتوفير المساحات المخصصة لترفيه ولعب الأطفال في الأحياء السكنية، وهذا له تأثير سلبي على نمو الأطفال وعائقاً لتطورهم البدني والاجتماعي والعقلي، حيث يحتاج الأطفال إلى المساحات المناسبة للعب والتفاعل مع أقرانهم لتطوير مهاراتهم وقدراتهم. كما تبين للباحث أيضاً عدم تخصيص أماكن للعب الأطفال يؤدي إلى زيادة خطر إصابات الأطفال بسبب اللعب في الشوارع أو الطرقات أو الأماكن غير المناسبة في حالة عدم وجود أماكن لعب مخصصة، مما يزيد من خطر التعرض للإصابات والحوادث، ويرى الباحث أيضاً انعدام أماكن لعب الأطفال له علاقة بوعي سكان الحي والأولياء، لأنه من السهل والممكن تجسيد وخلق أماكن للعب الأطفال من خلال المشاركة التطوعية في تجسيد وبناء مثل هذه الأماكن.

و مما سبق يمكننا القول أن السياسة السكنية في مدينة الوادي عملت على توفير وتنظيم المرافق العامة في الأحياء السكنية و الاهتمام بتطوير بيئة حضرية، حيث تعتبر المؤسسات العامة مثل المدارس والمستشفيات والمساجد ومراكز الأمن أساسية لتلبية احتياجات السكان وتعزيز رفاهيتهم، وهذا ما تأكده قيمة اختبار الكيدوا المقدر بـ (50) وهي دالة عند درجة الحرية (1) بمستوى الدلالة قدره (0.00) وهذا يعني أنه توجد فروق كبيرة في إجابات المبحوثين الذي صرحوا بتواجد المؤسسات العامة فاتخذت المدرسة أكبر قيمة، و بوجود هذه المرافق يمكن للسكان الوصول إلى الخدمات الأساسية بسهولة، مما يعزز الشعور بالأمان والراحة والاستقرار. لكن قلة المساحات الخضراء والحدائق وأماكن لعب الأطفال يعد أمر سلبي اتجاه سكان تلك الأحياء، لأنه كما نعلم أن هذه المرافق تعمل على تعزيز التواصل والتفاعل بين أفراد المجتمع، مما يساهم في بناء روابط اجتماعية قوية وتعزيز الانتماء المجتمعي والتكيف، كذلك لأهمية الدور الذي تلعبه هذه المرافق في التخفيف من ضغوطات الحياة.

- الجدول رقم (37): يبين سن المبحوثين والطرق التي يتخذوها في الوصول إلى الخدمات والمرافق العامة.

السن - طرق الوصول للخدمات و المرافق العامة.	الإجابات			المجموع الكلي
	سييرا على الاقدام	سيارة خاصة	النقل العمومي	
من 24 إلى 34 سنة	74	23	33	130
النسبة %	56,9 %	17,7 %	25,4 %	100 %
من 35 إلى 45 سنة	91	45	41	177
النسبة %	51,4 %	25,4 %	23,2 %	100 %
من 46 إلى 56 سنة	85	49	30	164
النسبة %	51,8 %	29,9 %	18,3 %	100 %
من 57 إلى 67 سنة	46	36	10	92
النسبة %	50,0 %	39,1 %	10,9 %	100 %
من 68 فما فوق سنة	11	6	1	18
النسبة %	61,1 %	33,3 %	5,6 %	100 %
المجموع الكلي	307	159	115	581
النسبة %	52,8 %	27,4 %	19,8 %	100 %

*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).

*المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة .

يظهر الجدول أعلاه، البيانات المتعلقة بالطرق التي يتخذها المبحوثين للوصول إلى المؤسسات والمرافق العامة حسب سن المبحوثين الذين أجابوا بـ (نعم) ممثلين الأغلبية بنسبة 98,2 % كما يوضح لنا الجدول رقم (9) في قائمة الملاحق. فنلاحظ أن أكبر نسبة تعود لإجابات المبحوثين في الاعتماد على المشي في الوصول إلى المرافق العامة والمؤسسات بنسبة 52,8 %، وهذا ما يدل على قرب تلك الخدمات. ثم تتخفف النسبة إلى 27,4 % لتمثل إجابات المبحوثين الذين يعتمدون على سياراتهم الخاصة للوصول إلى المؤسسات العامة والمرافق ويمكن أن يكون سبب ذلك موقع المؤسسات البعيدة التي تقع في مناطق مختلفة من المدينة. وفي الأخير نجد نسبة المبحوثين الذين يعتمدون على النقل العمومي في الوصول إلى المرافق والمؤسسات العامة بنسبة 19,8 %، ما يبين لنا توفر وسائل النقل العامة التي تسهل عملية تنقل سكان تلك الأحياء.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه تباين النسب بين الفئات العمرية، فنجد أكبر نسبة تعود للفئة التي يتراوح أعمارهم من 35 إلى 45 سنة بنسبة 30,5 %. وتليها الفئة التي يتراوح أعمارهم من 46 إلى 56 سنة بنسبة 28,2 %. بعدها تنخفض النسبة إلى الفئة التي يتراوح أعمارهم من 24 إلى 34 سنة بنسبة 22,4 %. وتتحدر النسبة مرة أخرى لتصل إلى 15,8 % لتمثل فئة الكهول الذين تتراوح أعمارهم من 57 إلى 67 سنة. وفي الأخير تصل النسبة إلى الحد الأدنى حيث قدرت ب 3,1 % لتمثل فئة الكهول والكبار في السن الذين تتراوح أعمارهم من 68 فما فوق سنة، ويعكس لنا اختلاف الفئات العمرية في الأحياء السكنية تنوع الاحتياجات والتفضيلات والظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان في تلك المناطق.

بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بالاعتماد على المشي للتوجه إلى المرافق العامة والمؤسسات كانت أكبر نسبة تعود للفئة التي يتراوح أعمارهم من 68 فما فوق سنة بنسبة قدرت ب 61,1 % ، ويعود سبب ذلك إلى توفر المؤسسات التي يقصدها أصحاب هذه الفئة الذين يعد أغلبهم أشخاص متقاعدين مثل المسجد والسوق والمقهى والمستشفى، حيث لاحظ الباحث مما سبق أن الأحياء السكنية عينة مجتمع الدراسة تتوفر على المرافق التي يحتاجها كبار السكن والمتقاعدين. ثم تنخفض بالنسبة لباقي الفئات بشكل متقارب وبفارق بسيطة لنجدها عند الفئة التي يتراوح أعمارهم من 24 إلى 34 سنة بنسبة 56,9 % وهي فئة الشباب. وتليها الفئة التي ينحصر أعمارهم من 46 إلى 56 سنة بنسبة 51,8 % . بعدها تليها مباشرة الفئة العمرية من 46 إلى 56 سنة 51,4 %. وفي الأخير نجد الفئة العمرية من 57 إلى 67 سنة بنسبة 50 %. ويرى الباحث أن السبب في الاعتماد على المشي بشكل أكبر يعود إلى الوصول السهل، فعندما تكون المرافق العامة والمؤسسات على مسافة قريبة سيرًا على الأقدام، فإن ذلك يجعل المشي خيارًا أكثر جاذبية وسهولة للسكان للوصول إليها بدلاً من استخدام السيارات، كما يمكن للمشاة أن يكون خيارًا أرخص وأسرع في بعض الأحيان، خاصةً إذا كانت المسافة قصيرة يتجنب السكان تكاليف الوقوف والوقود وصعوبات البحث عن مواقف للسيارات مما يوفر لهم المال والوقت، كما أن للمشاة فوائد على الصحة واللياقة البدنية وخاصة لكبار السن فإنهم يتلقون فرصة لممارسة النشاط البدني بشكل طبيعي خلال يومهم، مما يحسن الصحة واللياقة البدنية، كذلك المشي قد يشجع على اللقاءات الاجتماعية والتفاعل بين السكان، حيث يمكن للأشخاص أن يتبادلوا الحديث أثناء المشي إلى المرافق العامة مما يعزز الانتماء المجتمعي والشعور بالانتماء إلى الحي.

أما فيما يتعلق بالمبحوثين الذين يستعملون سياراتهم الخاصة في التنقل والوصول إلى المرافق العامة والمؤسسات، فنجد أكبر نسبة تعود للفئة العمرية من 57 إلى 67 سنة بنسبة قدرت ب 39,1 %، ويعتقد الباحث أن سبب ذلك يعود إلى تطلعات الراحة، فمع اقتراب السن من مرحلة التقاعد قد تكون لدى أفراد هذه الفئة تطلعات لقضاء وقت أقل في النقل العام وتفضيل الاعتماد على وسيلة نقل شخصية توفر لهم المزيد من

الراحة والسهولة، كذلك الرغبة في الحفاظ على الخصوصية " الحرمة " وخاصة أن أصحاب هذه الفئة هم من المتزوجين فهم يفضلون التنقل مع عائلاتهم باستعمال السيارة الخاصة وهذا ما لاحظته الباحث في مدينة الوادي خلال المحاكات مع سكان المدينة لفترة زمنية معتبرة قدرها أربع سنوات، كذلك خلال هذه المرحلة من العمر قد يكون لدى الأفراد ميزانية تسمح لهم بامتلاك وصيانة سيارتهم الخاصة، مما يجعل استخدامها للتنقل أمراً مريحاً ومناسباً. ثم تليها باقي الفئات بشكل متقارب فتأتي الفئة العمرية من 68 فما فوق سنة بنسبة 33,3 % ثم تليها الفئة من 46 إلى 56 سنة بنسبة 29,9 % بعدها مباشرة الفئة من 35 إلى 45 سنة بنسبة 25,4 % وفي الأخير بشكل منخفض تأتي الفئة من 24 إلى 34 سنة بنسبة 17,7 % . ومن وجهة نظر الباحث حول الانخفاض لنسبة الشباب في استعمالهم للسيارة الخاصة يعود لعدة أسباب أبرزها، غالباً ما يكون لدى الشباب في هذه الفئة العمرية ميزانية محدودة، مما يجعلهم يفضلون استخدام وسائل النقل العامة التي قد تكون أرخص من تكاليف امتلاك وصيانة السيارة، كذلك هؤلاء الشباب يعيشون في مناطق حضرية حيث توجد الخدمات العامة والمرافق متاحة بسهولة وعلى مسافة قريبة، ما يدفعهم إلى استخدام وسائل النقل العامة أو المشي أو ركوب الدراجات يعتبر أسهل وأكثر ملائمة من استخدام السيارة.

وفي ما يخص إجابات المبحوثين حول اعتمادهم على وسائل النقل العمومي للوصول إلى المرافق العامة والخدمات، نلاحظ أعلى نسبة تعود لفئة الشباب المنحصرة من 24 إلى 34 سنة بنسبة 25,4 %، ما يعنى أن الشباب هم الفئة الأقل استعمال للسيارات الخاصة وهذا ما يتأكد للباحث من خلال مقارنة النتائج الحالية مع النتائج السابقة التي تظهر استعمال الشباب للسيارات، ويمكن كذلك أن يعود السبب إلى أن الشباب غالباً ما يرغبون في الاستفادة من التفاعل الاجتماعي والتجارب الاجتماعية التي تقدمها وسائل النقل العامة، حيث يمكن لمجموعات الرفاق التفاعل مع بعضهم البعض والتواصل والدرشة حول مواضيع تجمعهم أثناء تنقلهم. ثم تليها الفئة من 35 إلى 45 سنة بنسبة 23,2 % ومن المحتمل أن يكون هؤلاء يتخذون النقل العمومي من أجل مرافقة الأبناء وقضاء حاجاتهم اليومية بشكل سريع. ثم تليها فئة من 46 إلى 56 سنة بنسبة 18,3 %، وبعدها مباشرة تليها الفئة من 57 إلى 67 سنة بنسبة 10,9 %، حيث تعد كلتا الفئتين من الكهول وفي أكثر الحالات يستعمل هؤلاء النقل من أجل التحرك السريع لربح الوقت والوصول في الموعد وخاصة فيما يتعلق بالتوجه لمكان العمل. وفي الأخير تليها الفئة من 68 فما فوق سنة بنسبة قدرت بـ 5,6 % وهي النسبة الأقل. ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى عدم وجود أسباب تجعل هذه الفئة تنتقل كثيراً وذلك نظر إلى سن هؤلاء حيث جلهم متقاعدون ولا يعملون، كما يسمح لهم النقل العمومي بالوصول إلى المرافق العامة والمؤسسات بشكل مريح وخاصة في فصل الصيف، حيث درجة الحرارة المرتفعة لا تسمح لهم بالتنقل سيراً على الأقدام.

ومن هنا نستنتج أن سكان الأحياء السكنية في مدينة الوادي بمختلف الفئات والأعمار يمكنهم التوجه إلى المرافق العامة والخدمات سيرًا على الأقدام، أو بالاعتماد على سيارة خاصة أو استعمال النقل العمومي، ويدل ذلك على توفر بنية تحتية مشيئة، والتي تُشجع على الحركة والنشاط البشري المستدام، وذلك يعد مؤشرًا على تخطيط المدينة، حيث قامت السياسة السكنية بتنظيم الأحياء بحيث تكون المرافق العامة والمؤسسات والخدمات متاحة ومناسبة للوصول عن طريق المشي أو استخدام وسائل النقل العامة والخاصة. كما أن السياسة السكنية عملت على توفير الفرصة للجميع من خلال تنظيم المرافق العامة والمؤسسات وشبكات النقل، لجميع الفئات بغض النظر عن العمر أو الدخل أو الخلفية الاجتماعية، للاستمتاع بالخدمات والفعاليات والمرافق التي تعزز الأمن والاستقرار، ما يفضي إلى مفهوم السكن من حيث إمكانية الوصول للخدمات الأخرى واعتباره كموقع اجتماعي، وهذا ما تأكدته لنا الباحثة Camila Loreto Cociña Varas في دراستها حول دور سياسات الإسكان في الحد من عدم المساواة الحضرية، و تعتبر السكن ليس مجرد مكان مادي نعيش فيه، بل هو موقع اجتماعي يعكس وضعنا الاجتماعي والنفسي، هو نظام من الرموز يتبناه الأفراد بطرق مختلفة حسب تنوعاتهم الإثنية والاجتماعية والجندرية والعمرية، إنه "الموقع" الذي نعيش فيه ويشكل جزءًا من نظام أوسع مرتبطًا بشبكات النقل التي نصل ونتواصل من خلالها مع منازل أصدقائنا وزملائنا وشركائنا، والخدمات العامة، ووظائفنا، وأطبائنا، والحلاقين، والمتنزهات، والأسواق وأماكن الترفيه، إنه جزء من هويتنا الجماعية؛ هو المكان الذي نقف فيه عند المطالبة بحقوقنا (Cocina varas,2017,p (288)، وهذا ما يبين لنا علاقة النقل في الحياة اليومية للسكان ودور توفر وسائل التنقل بالنسبة للسكان.

- الجدول رقم (38): يبين إجابات المبحوثين حول امكانية تحمل درجة حرارة السكن في فصل الصيف حسب الحالة المهنية والحالة العائلية للمبحوثين.

الحالة المهنية – الحالة العائلية – إجابة المبحوثين.		الإجابات		المجموع الكلي		
		الحرارة في المسكن	انعدام التهوائي		المكيف	
يعمل	متزوج	التكرار	123	2	125	
		النسبة %	% 98,4	% 1,6	% 100 % 84,5	
	أعزب	التكرار	20	1	21	
		النسبة %	% 95,2	% 4,8	% 100 % 14,2	
	مطلق	التكرار	1	1	2	
		النسبة %	% 50,0	% 50,0	% 100 % 1,4	
	المجموع الكلي		التكرار	144	4	148
			النسبة %	% 97,3	% 2,7	100,0% % 85,6
	لا يعمل	أعزب	التكرار	8	0	8
النسبة %			% 100,0	% 0	% 100	
المجموع الكلي		التكرار	8	0	8	
		النسبة %	% 100	% 0	% 100 % 4,6	
متقاعد	متزوج	التكرار	15	1	16	
		النسبة %	% 93,8	% 6,3	% 100 % 94,1	
	أرمل	التكرار	1	0	1	
		النسبة %	% 100,0	% 0,0	%100 % 5,9	
	المجموع الكلي		التكرار	16	1	17
			النسبة %	% 94,1	% 5,9	% 100 % 9,8
المجموع					173 % 100	
*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).						
*المجموع اصغر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار الاجابة (لا).						

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه، الذي يجمع بين الحالة العائلية والحالة المهنية للمبحوثين ومراعات إجاباتهم حول امكانية لعدم تحمل درجة الحرارة في فصل الصيف داخل السكن، حيث مثل المبحوثين الذين أجابوا بـ (لا) الأغلبية بنسبة 53,2 % كما يوضح لنا الجدول رقم (10) في قائمة الملاحق. فنلاحظ أن النسب كانت متفاوتة بين الفئات الاجتماعية من العمال والبطالين والمتقاعدين، فبخصوص فئة العمال نجد أكبر نسبة تعود للمتزوجين حيث قدرت نسبتهم بـ 84,5 % من المجموع الكلي للمبحوثين العمال الذين يواجهون مشكلة مع ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف داخل المسكن، ثم تليها نسبة المبحوثين العزاب حيث قدرت بـ 14,2 %، وفي الأخير تنخفض النسبة بشكل كبير إلى 1,4 % لتمثل فئة المبحوثين المطلقين.

كما نلاحظ أيضا أن أغلبية المبحوثين العمال المتزوجين قد أجابوا بأن حرارة المسكن في فصل الصيف تشكل لهم عائقا، حيث لا يمكنهم تحمل درجة الحرارة المرتفعة داخل المسكن بنسبة 98,4 %، ويرى الباحث سبب ذلك يعود إلى عدد أفراد الأسرة حيث أثبتت بيانات الدراسة المتعلقة بعدد أفراد الأسرة في مجتمع الدراسة أن أغلب الأسر في مدينة الوادي مكونون من خمسة أفراد فما فوق مما يساهم في ازدحام داخل السكن، فقد لا يتمكنون من تبادل الأعباء في التبريد أو مشاركة الأنشطة التي تساعد على التخفيف من الحرارة، حيث تبين لنا البيانات أن فئة العمال المتزوجين قد صرحوا بعدم امتلاكهم لمكيف هوائي داخل السكن بنسبة 1,6 الشيء الذي يزيد من معاناة الأسر مع حلول فصل الصيف في مدينة الوادي.

كذلك نجد فئة العزاب العاملين الذين صرحوا بعدم قدرتهم على تحمل ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف داخل السكن بنسبة 95,2 % وهي نسبة مرتفعة، ويرى الباحث سبب ذلك يعود إلى أن العزاب أقل قدرة على تحمل تكاليف تشغيل أجهزة التبريد مثل المكيف الهوائي أو توفر غرفة مخصصة للأبناء بمكيف هوائي مستقل به الأبناء في غرفة خاصة في المسكن، مما يجعل من الصعب عليهم توفير بيئة مريحة في المسكن خلال فصل الصيف، وهذا ما تأكده تصريحات العزاب بعدم القدرة على تحمل درجة الحرارة داخل السكن بسبب انعدام المكيف الهوائي بنسبة 4,8 %، ما يجعل أغلبية هذه الفئة يتجهون إلى المناطق الساحلية في موسم الاصطياف لقضاء بعض من أيام فصل الصيف الحارة.

أما فيما يخص تصريحات فئة المطلقين الذين صرحوا بعدم قدرتهم على تحمل ارتفاع درجة الحرارة داخل السكن في فصل الصيف فقد قدرت نسبتهم بـ 50 %، وهي أقل نسبة مقارنة بالفئات الأخرى التي تم ذكرها يعود سبب ذلك إلى قلة عدد هذه الفئة في الدراسة الحالية، ويعتقد الباحث أن المطلقون قد يعانون من نقص في الدعم الاجتماعي مقارنة بالأزواج، حيث قد يكونون أقل عرضة للحصول على الدعم العاطفي والمساعدة

في التعامل مع تكاليف السكن، فإذا كان لديهم أطفال فقد يكون التركيز على توفير الراحة والسلامة لهم أكبر أولوية، مما يزيد من التحديات المرتبطة بإدارة الحرارة في المنزل، وهذا ما يتبين لنا من خلال تصريحاتهم حول عدم القدرة على تحمل درجة الحرارة بسبب انعدام المكيف الهوائي بنسبة 50 %، مما يعني أن المطلقون قد يكونون أكثر عرضة للتحمل المالي بسبب العائق المادي، مما قد يؤدي إلى صعوبة في توفير أنظمة تبريد مثل المكيف الهوائي و تشغيله لفترات طويلة في فصل الصيف.

أما فيما يتعلق بفئة المبحوثين الذين لا يعملون نجد فقط تصريحات الأفراد العزاب الذين صرحوا بعدم قدرتهم على تحمل درجة حرارة السكن في فصل الصيف، فكانت كل إجاباتهم بسبب ارتفاع درجة حرارة السكن بنسبة 100 %، ويرى البحث أن أغلبية هذه الفئة هم من الشباب الذين يزاولون الدراسة مما يجعل من الصعب عليهم تحمل تكاليف السكن في فصل الصيف.

أما بالنسبة لفئة المتقاعدين، فنجد أعلى نسبة تعود للمتزوجين حيث قدرت نسبتهم بـ 94,1 % من المجموع الكلي للمبحوثين المتقاعدين الذين صرحوا بعدم قدرتهم على تحمل درجة الحرارة في فصل الصيف، وارتفاع نسبة المتزوجين راجع إلى ارتفاع عددهم الاجمالي في هذه الدراسة، ثم تليها نسبة مجموع المبحوثين الأرامل المتقاعدين الذين صرحوا بعدم قدرتهم على تحمل ارتفاع درجة الحرارة في فصل بنسبة منخفضة قدر بـ 5,9 %، ونلاحظ أيضا غياب الفئات الأخرى مثل المتزوجين و المطلقين فيما يخص صفة التقاعد، حيث يوجد من بينهم من صرحوا بإمكانيتهم على تحمل ارتفاع درجة حرارة السكن في فصل الصيف.

كما نلاحظ أيضا أن فئة المتزوجين المتقاعدين الذين صرحوا بعدم قدرتهم على تحمل درجة حرارة السكن في فصل الصيف بالنسبة إليهم يعود سبب ذلك إلى ارتفاع درجة حرارة السكن في حد ذاته بنسبة قدرت بـ 93,8 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى التقدم في السن حيث تتضاءل قدرة الجسم على التحمل الحراري، مما يجعل الأشخاص المتقاعدين أكثر عرضة للإصابة بالإزعاج والتعب نتيجة للحرارة المرتفعة، كما قد يكون لدى العديد من كبار السن أمراض مزمنة مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب، وقد يتناولون أدوية قد تؤثر على تنظيم درجة الحرارة في الجسم، مما يزيد من تأثير الحرارة عليهم، كذلك قد يكون لدى الأشخاص المتقاعدين والمتزوجين تواجد دائم في المنزل بسبب التقاعد، مما يعني أنهم يقضون أكثر الوقت في البيت والهروب من درجة الحرارة المرتفعة في الخارج في فصل الصيف والمكوث في المنزل، إلا أنه في حالة عدم توفر أجهزة التبريد في منزل يشعر ساكنته بدرجة حرارة مرتفعة، فنجد أن هذه الفئة قد صرحوا بنسبة 6,3 % بأنهم لا يملكون مكيف هوائي داخل السكن، ما يجعل حياتهم اليومية صعبة ومرهقة في فصل الصيف، وهذا ما ينطبق أيضا على فئة الأرامل المتقاعدين الذين صرحوا كلهم بعدم قدرتهم على تحمل درجة

الحرارة داخل السكن في فصل الصيف، ويرى الباحث بأن سبب ذلك راجع إلى أن لكلتا الفئتين تحديات مادية في توفير أجهزة تبريد الهواء أو في تكاليف الكهرباء المرتفعة الناجمة عن تشغيل أجهزة التبريد لفترات طويلة في فصل الصيف.

بناءً على المعطيات السابقة، يمكننا استنتاج أن القدرة على تحمل درجات الحرارة المرتفعة في فصل الصيف تتأثر بعوامل متعددة تتضمن الحالة المهنية والعمر، والحالة الصحية، والوضع الاجتماعي والمادي، لأن لدى كل فئة من الأفراد تحدياتها الخاصة في التعامل مع الحرارة المرتفعة، نجد أن الأزواج المتزوجون العاملون قد يكون لديهم شريك للتعاون في التعامل مع تكاليف السكن، ولكن قد يتعرضون لضغوطات أخرى مثل الاهتمام بالأطفال أو التكاليف المالية، كذلك العزاب و البطالين يواجهون صعوبة في التعامل مع ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف فبدون دخل مادي يصبح الأمر أكثر تعقيداً بالنسبة اليهم في فصل الصيف، كما أن كبار السن المتقاعدين يكونون أكثر عرضة للتأثيرات الصحية والنفسية للحرارة المرتفعة بسبب التقدم في السن وانخفاض الدخل بسبب التقاعد وانعدام وسائل التبريد كذلك ينطبق الأمر على الأرامل المتقاعدين، كل هذه المعطيات تشير إلى عجز المبحوثين في توفير بيئة سكنية تتلاءم ظروفهم الاجتماعية ما يمكن ان يؤدي الى من ونوع من توارث الفقر السكني لدى الفئة ذا الدخل المنخفض، وهذا ما يتوافق مع وجهة نظر الباحث "Edward" حيث يلح بأنه يجب على صانعي السياسات السكنية النظر في تحديات الإسكان للأسر ذات الدخل المنخفض، و يجب أن تشمل أولوياتهم تقليل من الفقر المتوارث عبر الأجيال و الذي سيرفع من قدرات الأسر ذات الدخل المنخفض ليكونوا قادرين على المساهمة في المجتمع وتحقيق الوضع الاجتماعي الاقتصادي الذي يطمحون إليه، لكن يجب أن تكون الانطلاقة بتوفير سكن يسمح لهم بأن يكون أكثر أريحية (Flournoy,2020,p163)، لذى يجب أن تتبنى السياسة السكنية في مدينة الوادي استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحسين جودة الحياة وراحة المواطنين في فصل الصيف، وذلك من خلال التركيز على البنية التحتية المناسبة والدعم المالي والتوعية وتشجيع الابتكارات البيئية في قطاع الإسكان.

- الجدول رقم (39): يبين إجابات المبحوثين حول الرضى عن سعر السكن حسب نوع السكن.

نوع السكن- إجابات المبحوثين حول سعر السكن.	الإجابات				المجموع الكلي
	عدم الالتقاء في البناء	قلة المرافق في الحي	سمعة الحي	موقع الحي	
نوع السكن	التكرار	103	13	7	55
	النسبة %	57,9 %	7,3 %	3,9 %	30,9 %
	سكن عمومي ايجاري				
	التكرار	50	4	4	11
	النسبة %	72,5 %	5,8 %	5,8 %	15,9 %
	سكن ترقوي				
	التكرار	16	6	2	5
	النسبة %	55,2 %	20,7 %	6,9 %	17,2 %
المجموع الكلي	التكرار	175	23	14	75
	النسبة %	61,0 %	8,0 %	4,9 %	26,1 %

*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبيد (نعم).

*المجموع اصغر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار الإجابة (لا).

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه المتعلق بإجابات المبحوثين حول رأيهم ما إذا كان السكن الممنوح بمختلف أنواعه يستحق السعر المطلوب، فكانت نسبة مجموع إجابة المبحوثين الذي صرحوا بـ (لا) تمثل الأغلبية بنسبة 57,8 % كما يوضح الجدول رقم (11) في قائمة الملاحق. نظرا للأسباب المقدمة في الجدول أعلاه، فينتبين للباحث أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب السكن العمومي الايجاري بنسبة قدرت بـ 62 % وهم يمثلون الأغلبية في هذه الدراسة حيث يعتبر السكن العمومي الايجاري النوع الكثر تجسيدا في مدينة الوادي. ثم تنخفض النسبة بشكل كبير إلى السكن الترقوي بنسبة قدرت بـ 24 % لتمثل إجابات أصحاب الدخل المتوسط. بعدها تليها نسبة المبحوثين أصحاب السكن التساهمي بنسبة قدرت بـ 10,2 % ويمثل هذا النوع أيضا أصحاب الدخل المتوسط. وفي الأخير تصل النسبة إلى 3,8 % لتمثل السكن الوظيفي الذي يمنح للموظفين لدى المؤسسات الحكومية.

كما يتبن لنا أيضا من خلال الجدول أعلاه التباين في نسب إجابات المبحوثين وأسباب عدم قبولهم لأسعار السكن باختلاف أنواعه، فنجد أعلى نسبة تمثل إجابة مجموع المبحوثين الذين صرحوا بعدم الاتقان في البناء بنسبة 61 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك ناتج عن جودة العمل المنخفضة، سواء كان ذلك بسبب استخدام مواد غير ملائمة، أو عدم اتباع المعايير المتفق عليها. وتليها في المرتبة الثانية إجابات المبحوثين بموقع الحي بنسبة 26,1 % ويعتقد الباحث أن ذلك يعود إلى قلقهم من العوامل المحيطة بالمكان وتأثيرها المحتمل على حياتهم وراحتهم الشخصية. ثم تليها في المرتبة الثالثة مجموع إجابات المبحوثين بقلة المرافق في الحي بنسبة 8,0 %، حيث تبين للباحث أن الأحياء السكنية المتخذة في الدراسة تتعدم للمرافق العامة التي تتمثل في الحدائق وأماكن لعب الأطفال ويعد هذا العنصر جد مهم في حياة سكان المدينة. وفي الأخير يأتي مجموع إجابات المبحوثين بسمعة الحي بنسبة 4,9 %، ما يدل على أن تلك الأحياء تعاني من بعض المشاكل البيئية، مثل التلوث الهوائي أو التلوث المائي، أو تشهد بعض السلوكيات الاجرامية الغير مرغوب فيها، وإذا كان الحي يعاني من ازدحام أو ضوضاء مفرطة، فقد يكون هذا سبباً في رفض السكان للسكن فيه.

بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بعدم الاتقان في البناء نجد أكبر نسبة تعود لأصحاب السكن الترقوي بنسبة 72,5 %، ويرى الباحث بأن ارتفاع هذه النسبة بالذات يعود لشروط وعقد الصيغة السكنية والمبلغ الذي يدفعه أصحاب هذا السكن مقابل ملكيته، بعد استعمال السكن بعد فترة معينة تبدأ العيوب البناء تظهر على السكن، فلا يجد صاحب السكن المواصفات المتفق عليها مع المؤسسة السكنية أو المرقى العقاري أو عدم اتباع المعايير والتوجيهات الفنية المطلوبة. ثم تليها نسبة أصحاب السكن العمومي الايجاري بنسبة 57,9 % ويرى الباحث أن السبب في ذلك هو الهدف نفسه من أجل تخفيض التكاليف على حساب جودة العمل، مما يؤدي إلى تنازل عن المعايير والمواصفات المطلوبة، نظرا لكثرة الطلب على السكن العمومي الايجاري من جهة، ومن جهة أخرى نظرا للسعر المنخفض لهذا النوع السكني بالنسبة للأنواع الأخرى، وهنا نقاط مع وجهة نظر الباحث مرحوم فريد في عمله حول السكن الجماعي في الجزائر، حيث يرى بأن قلة جودة السكن له علاقة بالقرارات السياسية الناجمة عن ضغط الاستعجال ببناء أحياء سكنية ذات النوعية والتكلفة الرخيصة للتمكن من احتواء الأزمة، ما أدى لإغفال المعايير المتعلقة بالجودة و الإلتقان (مرحوم، 2015، ص 67). بعدها تتخفف النسب بشكل متقارب، فنلاحظ نسبة السكن التساهمي مقدرة ب 55,2 %، ثم تليه نسبة السكن الوظيفي مقدرة ب 54,5 %، ما يشير للباحث إلى عدم الاتقان في البناء إلى وجود تصميم ضعيف أو غير مدروس، مما يؤدي إلى وجود عيوب بنائية أو هيكلية في السكن.

أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين حول قلة المرافق في الحي فنجد أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب السكن التساهمي بنسبة قدرت بـ 20,7 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى المنطقة التي تفتقر إلى المرافق الترفيهية مثل المنتزهات والحدائق و المساحات الخضراء و أماكن لعب الأطفال والمراكز التجارية والمطاعم، فقد يعتبر السكان أن السعر المطلوب غير مبرر نظراً لقلة الخدمات الاجتماعية والترفيهية المتاحة، إذا كان سعر السكن مرتفعاً بشكل مفرط مقارنة بالمرافق المتاحة في المنطقة، فقد يكون السكان غير راضين عن هذا السعر، خاصة إذا كانت المرافق المقدمة غير كافية لتلبية احتياجاتهم اليومية.

وبخصوص إجابات المبحوثين حول سمعة الحي، فنلاحظ بأن كل النسب منخفضة أعلاها قدرت بـ 9,1 % وهي تعود لأصحاب السكن الوظيفي، ويتبين للباحث من خلال انخفاض هذه النسب أن الأحياء السكنية تشتهر بالأمان والسلامة، وكانت معدلات الجريمة منخفضة، فقد يكون ذلك عاملاً مؤثراً في قرار السكان بالموافقة على دفع سعر السكن، حيث يشعرون بالأمان والاستقرار في مكان إقامتهم، فالنسبة المنخفضة لسمعة الحي تدل على وجود بعض المشاكل لكن تبقى محدودة و يمكن السيطرة عليها، كما أنه نادر ما نجد أحياء سكنية خالية تماماً من السلوكيات المرفوضة وخاصة في الأحياء التي تعرف اختلافاً وتنوعاً في المستوى المعيشي كالأحياء التي اتخذها الباحث في هذه الدراسة.

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين حول موقع الحي، نجد أكبر نسبة تعود لأصحاب السكن الوظيفي بنسبة 36,4 %، ويرى الباحث أن السبب يكمن في أن البيئة الاجتماعية والثقافية في المنطقة غير مرضية بالنسبة لأصحاب السكن الوظيفي، مثل عدم وجود تفاعل اجتماعي أو مجتمع متنوع، فقد يكون هذا سبباً في عدم قبولهم لسعر السكن وخاصة أن هؤلاء في الغالب ما يكونون من مدن مغايرة جاؤوا إلى المدينة لأسباب وظيفية مثل الأساتذة الجامعيين والأطباء والأشخاص الذين يعملون في سلك العدالة، أما بالنسبة للأنواع السكنية الأخرى فقد تكون اجاباتهم تشير إلى بعض المشكلات مثل البنية التحتية في المنطقة غير متطورة و الطرق السيئة وانقطاعات الكهرباء، فقد يعتبر السكان أن السعر المطلوب غير مقابل للخدمات المقدمة.

وفي الأخير نستنتج أن أغلبية السكان في الأحياء السكنية في مدينة الوادي التي اتخذها الباحث في هذه الدراسة هم غير راضون عن السعر المطلوب، وما يؤكد ذلك هي قيمة اختبار ذو الحدين لتوجهات إجابات المبحوثين حول قبولهم لسعر السكن والتي تقدر بـ (0.50) وهي دالة بمستوى دلالة قدره (0.006) وهذا يعني أنه توجد فروق في إجابات المبحوثين حول قبولهم لسعر السكن، ما يتأكد للباحث أن الأغلبية راضون لسعر السكن باختلاف أنواعه، ويعود سبب ذلك إلى التصميم الضعيف الذي يشير إلى عدم الإلتقان في البناء و وجود تصميم ضعيف أو غير مدروس، ما يمكن أن يتسبب عدم الإلتقان في البناء في وجود مشاكل في

السلامة والأمان، مما قد يعرض المبنى والسكان لخطر الانهيار أو الحوادث الأخرى أو زيادة في تكاليف الإصلاحات التي تقع على عاتق صاحب السكن، وهذا ناتج عن سوء التخطيط والإشراف والتنظيم، حيث يمكن أن يؤدي عدم الانتباه إلى التفاصيل ومراقبة العمل بانتظام إلى وجود أخطاء واضحة غير قانونية، ما يعد سلوك لا معياري من قبل الهيئات القائمة على تطبيق السياسة السكنية، أو بسبب تكليف شركات أجنبية في عملية التجسيد والبناء، وهذا يتفق عليه أيضا الباحث "Martin Lalonde" في دراسته حول أزمة السكن في الجزائر، ويعتقد أن الدولة الجزائرية أوكلت العديد من المشاريع إلى شركات أجنبية توظف بشكل رئيسي عمالة أجنبية، بما في ذلك العمالة الصينية، وأدى هذا إلى التبعية التقنية والتكاليف الزائدة التي تنتج عن هذه الوضعية ناهيك عن عدم الاتقان في البناء (lalonde,2010,p109)، وهذا ما نجده ينطبق على المشاريع السكنية في مدينة الوادي، أما فيما يخص سمعة وموقع الحي و قلة المرافق العامة، فقد يكون لهذه الاعتبارات تأثير سلبي على جودة الحياة فيها، وبالتالي يؤدي إلى رفض سعر السكن بالنسبة للسكان، كما نستنتج أيضا من خلال المبحوثين الذين صرحوا بقبول السعر المطلوب للسكن أن سبب ذلك يعود الطلب العالي على السكن في مدينة الوادي بشكل كبير ذلك السبب وراء قبول السكان لسعر السكن، حيث يجدون صعوبة في العثور على بدائل بأسعار مناسبة، وقد يجد السكان صعوبة في العثور على بدائل بأسعار مناسبة في مناطق أخرى، مما يجعلهم يقبلون سعر السكن في المنطقة رغم بعض النقائص، أو يرى العديد من السكان السكن كفرصة للاستثمار العقاري المستقبلي، حيث يتوقعون زيادة قيمة العقارات في المستقبل مع تطور المنطقة وتحسن البنية التحتية.

1-3- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمشور الثالث:

- السياسة السكنية ودور الخصائص الاجتماعية في تنظيم السكن.

في هذا المشور سيقوم الباحث بالكشف عن دور الخصائص الاجتماعية في تنظيم السكن وهو ما يعكس الفرضية الجزئية الثانية لهذه الدراسة، من خلال تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بإجابات المبحوثين و آراءهم حول المساكن يمكننا الوصول إلى مؤشرات تبين الخصائص التي تعتمد عليها السياسة السكنية في مدينة الوادي في تنظيم السكن، و سيجادل الباحث أيضا عرض وضعية سكان الأحياء السكنية المدروسة من خلال التعرف على قيم وتقاليد المجتمع في تحديد نمط السكن وتنظيمه، على سبيل المثال، قد تؤثر قيم الخصوصية والعادات والتقاليد و أنماط التفاعل الاجتماعي في كيفية تصميم المساحات السكنية واستغلال الفضاء الداخلي والمساحات المشتركة، كذلك حجم الأسرة وتركيبها وتأثيرها على احتياجات السكن، حيث تحتاج الأسر الكبيرة إلى مساحات سكنية أكبر مما تحتاجه الأسر العصرية.

- الجدول رقم (40): يبين مدة الإقامة في السكن ومكان سكنهم في السابق قبل حصولهم على السكن الحالي.

مدة الإقامة في السكن – مكان السكن في السابق.		الإجابات			المجموع الكلي	
		بلدية أخرى	ضواحي المدينة	القرية		
مدة الإقامة في السكن	من 2 إلى 4 سنوات	التكرار	10	10	7	27
		النسبة %	37%	37,0 %	25,9 %	100 % 30,3 %
	من 5 إلى 7 سنوات	التكرار	11	22	3	36
		النسبة %	30,6 %	61,1 %	8,3 %	100 % 40,4 %
	من 8 إلى 10 سنوات	التكرار	8	5	5	18
		النسبة %	44,4 %	27,8 %	27,8 %	100 % 20,2 %
	من 11 فما فوق سنة	التكرار	4	2	2	8
		النسبة %	50,0 %	25,0 %	25,0 %	100 % 9,0 %
المجموع الكلي		التكرار	33	39	17	89
		النسبة %	37,1 %	43,8 %	19,1 %	100,0 %
*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبدليل (نعم).						
*المجموع اصغر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار الإجابة (بنعم).						

من خلال الجدول أعلاه، والذي يبين مدة إقامة المبحوثين الذين كانوا يسكنون خارج وسط المدينة بمختلف المناطق حيث مثلت هذه الفئة الأقلية بنسبة 26,9 % كما يوضح لنا الجدول رقم (12) في قائمة الملاحق. و يتبين للباحث من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن هناك تفاوت واختلاف في المدة الزمنية، فنجد أكبر نسبة تمثلها المدة الزمنية من 5 إلى 7 سنوات بنسبة 40,4 % وهذا يدل على العدد السكنات الكبير الذي وزع في سنة 2018 في مختلف المناطق من مدينة وادي سوف، كما توضحه البيانات المدرجة في الفصول السابقة المتعلقة بالمشاريع السكنية التي وزعت في مدينة الوادي، بعدها تليها الفترة الزمنية من 2 إلى 4 سنوات بنسبة 30,3 % ويعود سبب ذلك إلى انخفاض معدلات انجاز المشاريع السكنية بسبب العوائق السياسية و الصحية في زمن كورونا حيث تم توقيف كل المشاريع، كذلك بسبب الإنجازات الكبيرة السابقة وخاصة فيما يتعلق بالسكن العمومي الايجاري الذي كان ضمن البرنامج الخماسي. ثم تليها الفترة من 8 إلى 10 سنوات بنسبة 20,2 % حيث كان التركيز في سياسة السكن على السكنات الوظيفية بشكل أكبر. وفي

الأخير نلاحظ انخفاض مباشر للفترة من 11 فما فوق سنة بنسبة 9 %. ويرى الباحث أن هذا الانخفاض سببه عدم اهتمام السلطات في تلك الفترة بالتنمية في المدن الصحراوية من بينها مدينة الوادي، كذلك يعود السبب أيضا إلى التركيبة الاجتماعية لسكان مدينة الوادي حيث أخذت تتنوع تدريجي بمرور الوقت نحو قبول فكر السكنات الاجتماعية والمطالبة بها كحق أساسي من قبل المواطنين، وهذا ما توصلت إليه أيضا الباحثة دليلة زرقة من خلال المقابلات التي أجرتها على المبحوثين في مدينة وهران، حيث صرح الجميع بأن السكن حق لهم وواجب على الدولة توفيره لكل مواطن جزائري مهما كان مركزه وفتته الاجتماعية التي ينتمي إليها (زرقة، 2016، ص 178)، كما يرى الباحث أيضا أن ارتفاع عدد سكان المدينة بفعل الزيادة السكانية و الهجرات المحلية وخاصة بعد الثورة الفلاحية التي عرفتها ولاية الوادي في تلك السنوات أدى إلى فرض توسع على اطراف وحواف المدينة، حيث كان ولا بد من السياسة السكنية التدخل وتنظيم قطاع السكن.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه اختلاف إجابات المبحوثين حول أماكن إقامتهم في السابق قبل الحصول على السكن الحالي، فنجد أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين صرحوا بأن مكان إقامتهم في السابق كان في ضواحي المدينة بنسبة قدرت بـ 43,8 %، وذلك راجع إلى عملية تنظيم السكن حيث تعتمد السياسة السكنية على مبدأ الأولوية ويعتبر سكان الضواحي هم الأقرب إلى مركز المدينة مقارنة بالإجابات الأخرى. ثم تأتي في المرتبة الثانية إجابات المبحوثين الذين صرحوا بأن مكان إقامتهم في السابق كان في بلدية أخرى بنسبة قدرت بـ 37,1 %، ويرى الباحث أن ذلك يعود لسياسة الدمج الاجتماعي حيث يعطى لسكان البلديات المجاورة للمدينة الحق في السكن داخلها من خلال أخذ نسبة معينة من طالبي السكن، وخاصة فيما يتمثل في المشاريع السكنية الكبيرة التي تقوم السياسة السكنية من خلالها انشاء مناطق سكنية مجهزة بالكامل من حيث المؤسسات والمرافق العامة كالأحياء السكنية المعتمدة في هذه الدراسة. وفي المرتبة الثالثة والأخيرة تليها إجابات المبحوثين الذين صرحوا بأن مكان إقامتهم في السابق كان في القرية بنسبة قدرت بـ 19,1 % وهي أقل نسبة، ويعتقد الباحث أن هؤلاء أغلبهم من فئة العمال والموظفون في مؤسسات المدينة وقد تم انتقائهم من خلال ملفاتهم التي تحمل إثبات أقدمية إقامتهم داخل المدينة التي يجب أن تتجاوز خمسة سنوات، أو قد يكون هؤلاء الأشخاص من أصحاب السكن الترقوي أو التساهمي الذي يعتمد في الأساس على إمكانية أصحابه على دفع أقساط المبلغ المالي.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأن مكان إقامتهم في السابق كان في ضواحي المدينة نلاحظ أعلى نسبة تعود للمبحوثين الذين لهم مدة زمنية من 5 إلى 7 سنوات بنسبة 61,1 %، ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى دور السياسة السكنية الذي يتمثل في هذه الحالة بتوجيه الجهود والموارد نحو تحسين حياة سكانها وتمكينهم من الاستفادة من مميزات المدينة التي تتمثل في البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة والفرص

التعليمية والاقتصادية، من خلال دمج سكان الضواحي وتقليل الفجوة بينهم وبين سكان المدينة. أما فيما يخص إجابات المبحوثين الذين صرحوا بأن مكان إقامتهم في السابق كان في بلدية أخرى نجد أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين لهم مدة زمنية من 11 فما فوق سنة بنسبة 50 %، ما يعني أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تعتمد على توسيع نطاق المدينة لاستيعاب مزيد من السكان من البلديات الأخرى و لتلبية الطلب المتزايد على السكن في المدينة، كما أن هذا الأمر كان يحدث في خضم النمو الاقتصادي في مدينة الوادي اذ يتطلب توفير مزيد من العمالة من البلديات الأخرى، وبالتالي يتم توفير سكن لهؤلاء العمالة في المدينة لتسهيل وصولهم إلى أماكن عملهم. أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين الذين صرحوا بأن مكان إقامتهم في السابق كان في القرية تعود للمبحوثين الذين لهم مدة زمنية من 2 إلى 4 سنوات بنسبة 25,9 %، ما يتبن للباحث أن السياسة في مدينة الوادي تعمل ضمن إطار التنمية المستدامة حيث يعتبر توفير سكن لسكان القرى داخل المدينة جزءاً منها، من خلال تمكين سكان القرى من العيش في المدينة، ما يعزز التنوع الثقافي والاجتماعي في المجتمع الحضري ويثري الحياة الاجتماعية والثقافية للمدينة، وخاصة عندما اتضح للباحث من خلال بيانات الجدول رقم(12) في قائمة الملاحق أن مجموع نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن مكان إقامتهم في السابق كان وسط المدينة بنسبة قدرت بـ 73,1 % وهي النسبة الأكبر، ليتضح للباحث أن السياسة السكنية تسير وفق الإطار القانوني الذي يعطي الأولوية لسكان المدينة مع نسبة منخفضة لباقي سكان المناطق الأخرى كما تبينه بيانات الجدول أعلاه، وذلك من أجل تعزيز التكامل المجتمعي والتفاعل بين السكان من خلفيات مختلفة، مما يعزز الشعور بالانتماء والتعاون في المجتمع.

ومما سبق يتوصل الباحث إلى استنتاج مفاده أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تلعب دوراً حيوياً في توجيه النمو الحضري وتطوير المجتمع، حيث تساهم في تعزيز التوزيع العادل للموارد والخدمات وتعزيز التكامل الاجتماعي، من خلال توفير سكن ملائم ومتاح لمختلف الفئات السكانية، بما في ذلك سكان الضواحي والقرى والبلديات الأخرى، وهذا ما تؤكد النتائج التي توصل إليها الباحث مرحوم فريد من خلال المقابلة البحثية التي أجراها مع السكان الجدد في الأحياء، حيث أعرب العديد منهم أنها تعد ترقية اجتماعية فقد تخلصوا من سكن غير لائق مهدد بالانهيار، أو يوصف بموصفات اجتماعية لا تعجبهم أو تربطهم بجماعات اجتماعية لا يحبذون الانتماء إليها، ومن جهة أخرى معاكسة توصل اليها الباحث إلى نتائج مغايرة تشير بأن الانتقال إلى السكن الجديد بالنسبة للبعض هو بمثابة عملية "اجتثاث" من مكان تم استئناس معالمه وعناصره، ما تسبب لهم بالشعور بالفراق مع جماعة تربطهم صلة القرابة أو الجيرة الطويلة الى مكان يعد فيه الأغلبية مجهولين (مرحوم، 2015، ص10)، وهذا غالبا ما يحدث في المدن الكبيرة الجديدة، كما نستنتج أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تساهم في تحسين مستوى الحياة وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية،

من خلال تعزيز التنوع الثقافي والتكامل المجتمعي، وتعزز الاستدامة البيئية من خلال توجيه التطور الحضري بشكل أكثر فعالية، بالإضافة إلى ذلك، يمكننا القول أن للسياسة السكنية دورا في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والتعليم، مما يعزز الازدهار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع في مدينة الوادي.

- الجدول رقم (41): يوضح إجابات المبحوثين حول عدم استجابة السكن لمتطلبات الأسرة حسب نوع السكن.

نوع السكن – النقائص التي يحتويها السكن بالنسبة للمبحوثين.		الإجابات				المجموع الكلي		
		عدد الغرف	مساحة الغرف	المساحة الكلية للسكن	موقع السكن في العمارة(الطابق)			
نوع السكن	سكن عامي ايجاري	التكرار	59	23	34	16	132	
		النسبة %	44,7 %	17,4 %	25,8 %	12,1 %	100 % 76,3%	
	سكن ترقوي	التكرار	12	4	10	1	27	
		النسبة %	44,4 %	14,8 %	37,0 %	3,7 %	100 % % 15,6	
	سكن تساهمي	التكرار	3	2	2	4	11	
		النسبة %	27,3 %	18,2 %	18,2 %	36,4 %	100 % % 6,4	
	سكن وظيفي	التكرار	1	0	1	1	3	
		النسبة %	33,3 %	0,0 %	33,3 %	33,3 %	100 % 1,7%	
	المجموع الكلي	التكرار	75	29	47	22	173	
		النسبة %	43,4 %	16,8 %	27,2 %	12,7 %	100,0 %	
	*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).							
	*المجموع اصغر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار الإجابة (بنعم).							

يوضح الجدول أعلاه، إجابات المبحوثين حول النقائص التي يحتويها السكن حسب الأنواع السكنية المختلفة المعتمدة في هذه الدراسة، حيث مثلت إجابة المبحوثين بعدم استجابة السكن لمتطلبات الأسرة الأقلية بنسبة 26 % كما يوضح لنا الجدول رقم (13) في قائمة الملاحق. فنلاحظ من خلال البيانات الواردة أعلاه أن أكبر نسبة تعود للسكن العمومي الايجاري بنسبة 76,3 % وهو النوع السكني الأكثر تجسيدا في مدينة الوادي، ويليه السكن الترقوي بنسبة 15,6 % والذي يتشارك في العديد من الخصائص مع السكن التساهمي

حيث يندرج في المرتبة الثالثة حسب إجابات المبحوثين بوجود نقائص بنسبة 6,4 %، ثم يأتي في الأخير السكن الوظيفي بنسبة منخفضة قدرت بـ 1,7 %.

كذلك يوضح الجدول أعلاه إجابات المبحوثين المتنوعة التي يرونها لا تلبي متطلباتهم الأسرية، فنجد أعلى نسبة تعود لمجموع إجابات المبحوثين بعدد الغرف بنسبة 43,4 %، ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى ارتفاع عدد أفراد الأسر في مجتمع الدراسة، حيث يصل متوسط عدد الأفراد إلى 8 أفراد وهذا العدد يعتبر كبير مقارنة بعدد الغرف للسكن الذي قدر في أغلب الحالات بـ 3 غرف. ثم يليها مجموع إجابات المبحوثين المساحة الكلية للسكن بنسبة 12,7 % ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى الهيكل التنظيمي للسكن الذي اعتمدته السياسة السكنية حيث تتراوح المساحة الكلية للسكن بين 76 متر مربع بالنسبة للسكن العمومي الايجاري و80 متر مربع بالنسبة للسكن الترقوي. ثم يليها إجابات المبحوثين بمساحة الغرف بنسبة 16,8 % ويرى الباحث أن السبب يعود إلى العدد الكبير لأفراد الأسرة مقارنة بعدد الغرف المتاحة أو بسبب استخدام الغرف لأغراض متعددة. وفي الأخير نجد إجابات المبحوثين بموقع السكن في العمارة (الطابق) وهذا راجع إلى عملية توزيع السكن حيث تبين للباحث مما سبق أن أغلبية المبحوثين لم يكن لهم دور في اختيار موقع السكن فكانت العملية تقتصر على توجيهات المؤسسة السكنية أو المرقى العقاري أو اعتماد القرعة وخاصة فيما يتعلق بالسكن العمومي الايجاري، مما يجلب الأمر حتمي بالنسبة للسكان وخاصة كبار السن الذين يتعذر لهم الوصول إلى مساكنهم باستخدام السلالم للصعود إلى الطابق الأول أو الثاني.

كما يوضح لنا الجدول أعلاه، اختلاف إجابات المبحوثين حسب أنواع السكن المختلفة، فنلاحظ أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين أجابوا عدد الغرف تعود لأصحاب السكن العمومي الايجاري بنسبة قدرت بـ 44,7 %، ويرى الباحث أن السبب يعود إلى عدد أفراد الأسر الكبير الذي تتطلب غرف أكبر، وباعتبار أن السكن العمومي الايجاري غالباً ما يكون جزءاً من جهود الحكومة لتوفير السكن للفئات ذات الدخل المنخفض، وبما أن الموارد المالية للحكومات عادة ما تكون محدودة، فقد يتعين عليها توفير مساكن بتكاليف منخفضة، وهذا قد يتضمن تقليل عدد الغرف لتوفير تكلفة أقل، و تعتمد السياسة السكنية الموجهة لتقليل عدد الغرف من أجل التقليل من استهلاك الطاقة والموارد في البناء والصيانة لأن السكن العمومي الايجاري هو النوع الأكثر تجسيدا في مدينة الوادي، وينبغي على الحكومة توفير حاجات الفئات ذات الدخل المنخفض و المحرومة من السكن، لكن هذه الاستراتيجية تعتبر عائق للأسر نظرا لحجمها. ثم تليها بشكل متقارب نسبة إجابات المبحوثين أصحاب السكن الترقوي بنسبة قدرت بـ 44,4 % ما يعني أن عدد الغرف تعد مشكلة لا تنحصر فقط في السكن العمومي الايجاري بل يعاني منها أيضا أصحاب الدخل الجيد الذين استفادوا من السكن الترقوي، فيتبين للباحث أن المبحوثين يشيرون إلى أن عدد الغرف لا يفي بمتطلبات الأسرة، فمن

المحتمل أنهم يعتبرون أن عدد الغرف غير كافٍ لتلبية احتياجات الأسرة من ناحية الراحة، أو بسبب استخدام الغرف لأغراض متعددة (مثل غرفة النوم تُستخدم أيضا كمكتب أو غرفة معيشة) مما يؤدي إلى الشعور بالازدحام، كما قد يكون للمبحوثين اعتبارات أخرى مثل احتياجات الأفراد من غرف خاصة بمرافق خاصة والمساحة الكافية للتخزين والتنظيم، وهذا ما ينطبق أيضا على باقي الأنواع السكنية، فنجد السكن الوظيفي بنسبة 33,3 %، وفي الأخير يليهم السكن التساهمي بنسبة 27,3 %، حيث اتضح للباحث وجود نقص في عدد الغرف لكل الأنواع السكنية.

أما فيما يخص مساحة الغرف يتضح أن كل النسب منخفضة ومتقاربة ونجد أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب السكن التساهمي بنسبة 18,2 %، ثم تليها نسبة المبحوثين أصحاب السكن العمومي الإيجاري بنسبة 17,4 %، وفي الأخير تليها نسبة المبحوثين أصحاب السكن الترقوي بنسبة 14,8 %، ويرى الباحث أن انخفاض نسبة المبحوثين حول مساحة الغرف يعود إلى المعيار المقبول الذي تعتمد عليه السياسة السكنية في تجسيد السكن، حيث لا يوجد مساحة عالمية متفق عليها بالنسبة لمساحة الغرفة، تختلف متطلبات المساحة بناءً على الاستخدام المقصود للغرفة والثقافة والعادات المحلية، على سبيل المثال، قد تكون المعايير المعمول بها في السكن الحضري مختلفة عن تلك المستخدمة في الأماكن الريفية، ومع ذلك تبين للباحث من خلال مخططات السكن المعمول بها في مدينة الوادي تتراوح مساحة غرفة النوم في المتوسط بين 9 إلى 15 متر مربع، ولكن قد تبدوا أكبر أو أصغر باختلاف الظروف والمتطلبات الأسرية أهمها عدد أفراد الأسرة .

كذلك من خلال إجابات المبحوثين حول استجابة السكن لمتطلبات الأسرة بالمساحة الكلية للسكن نلاحظ أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب السكن الترقوي بنسبة 37,0 %، ثم تليها إجابات أصحاب السكن الوظيفي بنسبة 33,3 %، ثم تليها إجابات أصحاب السكن العمومي الإيجاري بنسبة 25,8 %، وفي الأخير تليها إجابات أصحاب السكن التساهمي بنسبة 18,2 %، ويرى الباحث أن إجابات المبحوثين حول ضيق مساحة السكن تعود لنمط الحياة الذي اعتاد عليه سكان مدينة الوادي وطبيعة الحياة في السكنات الفردية واسعة المساحة والمفتوحة، حيث لا يتمكنون من الاختيار في السكن الجديد مثل ترك مساحة خارجية أكبر أو إنشاء حديقة خلفية للمنزل، أو مثلا الأسر التي اعتادت على العمل في المنزل أو تمارس بعض النشاطات المدرة لدخل اضافي يجدون صعوبة في السكن الجديد للقيام بذلك، كل ذلك راجع المخططات السكنية التي تعتمد احجام ومساحات ضيقة من أجل توفر عدد كافي من السكنات.

أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين حول موقع السكن في العمارة (الطابق) فنلاحظ أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب السكن التساهمي بنسبة 36,4 %، ثم تليها إجابات المبحوثين أصحاب السكن الوظيفي

بنسبة 33,3 %، ثم تتخفف النسبة بشكل متباعد لتمثل أصحاب السكن العمومي الإيجاري بنسبة 12,1 %، وفي الأخير نجد إجابات المبحوثين أصحاب السكن الترقوي بنسبة 3,7 % وهي أقل نسبة، ما يتبين للباحث أن إمكانية اختيار موقع السكن غير موفرة لكل الأنواع السكنية، وأن ارتفاع نسبة الرفض لأصحاب السكن التساهمي تعود إلى عدم قبول المبحوثين لموقع مساكنهم رغم ارتفاع المبلغ المفروض عليهم مقارنة بالسكن العمومي الإيجاري، وذلك لاعتبارات عديدة منها صعوبة الوصول للسكن فقد يكون الصعود والنزول من الطابق العلوي متعباً و خاصة بالنسبة لكبار السن، كذلك ارتفاع درجة الحرارة ما يمكن أن يكون الطابق العلوي أكثر سخونة في فصل الصيف وأكثر برودة في فصل الشتاء، مما يؤثر على راحتهم.

ومن هنا نستنتج أن إجابات المبحوثين حول استجابة السكن لمتطلبات الأسرة من خلال عدد ومساحة الغرف والمساحة الكلية وموقع السكن من العمارة، يمكن أن يكون نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك احتياجاتهم الشخصية حيث قد يختلف احتياج كل فرد أو أسرة حسب عدة عوامل مثل حجم الأسرة، والأنشطة التي يقومون بها في المنزل، والاحتياجات الخاصة بأفرادهم، فقد يجد بعض المبحوثين أن العدد الحالي للغرف لا يلبي احتياجاتهم. كذلك نظراً لقلّة توفر الراحة فقد يكون السكان غير راضين عن مساحة الغرف لأنها لا توفر الراحة اللازمة بسبب حجم الأسرة الكبير مما يؤثر على جودة حياتهم، وبالمقابل نجد أن أغلبية المبحوثين بنسبة 74 % قد صرحوا بأن السكن يستجيب لمتطلبات الأسرة، وهذا راجع لعدة عوامل من بينها حجم السكن وعدد أفراد الأسرة، ويرى الباحث أن دور السياسة السكنية يمكن أن يكون مؤثراً أيضاً في هذه القضايا، من خلال تطوير وتنفيذ سياسات سكنية فعالة ويمكن للدولة والجهات ذات الصلة توفير مساكن تلبي احتياجات وتفضيلات المواطنين بشكل أفضل، و توفير المزيد من السكن ذو المساحات المناسبة والمواقع الملائمة، بالإضافة إلى تعزيز معايير البناء لضمان راحة وجودة الحياة للسكان في مدينة الوادي.

- الجدول رقم (42): يبين إجابات المبحوثين حول ما اذا كان السكن يلبي خصوصية أفراد الأسرة بالنسبة لعدد أفراد الأسرة.

عدد أفراد الاسرة- إجابات المبحوثين	الإجابات			المجموع الكلي
	غرفة خاصة بالوالدين	غرفة خاصة بالأبناء (الإناث)	غرفة خاصة بالأبناء (الذكور)	
من 2 إلى 4 أفراد	التكرار	0	0	0
	النسبة %	% 0	% 0	% 0
من 5 إلى 7 أفراد	التكرار	15	84	76
	النسبة %	% 18,5	% 61,8	% 43,50
من 8 إلى 10 أفراد	التكرار	6	45	52
	النسبة %	% 5,8	% 43,7	% 50,5
من 10 إلى 12 أفراد	التكرار	1	2	2
	النسبة %	% 20,0	% 40,0	% 40,0
من 13 فما فوق أفراد	التكرار	0	1	1
	النسبة %	% 0,0	% 50,0	% 50,0
المجموع الكلي	التكرار	22	132	131
	النسبة	% 7,7	% 46,3	% 46,0

*تم حساب هذه القيم انطلاقاً من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم).
*المجموع اصغر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار الإجابة (لا).

يمثل الجدول أعلاه مجموع إجابات المبحوثين الذين أجابوا بـ (لا) حول ما إذا كان السكن يلبي خصوصية أفراد الأسرة حيث قدرت نسبتهم بـ 48,9 % كما يبين الجدول رقم (14) في قائمة الملاحق. فنلاحظ أن إجابات المبحوثين الذين أجابوا بـ (لا) كانت مختلفة، فنجد أكبر نسبة تعود للأسر التي يتكون عدد أفرادها من 5 إلى 7 أفراد بنسبة 61,4 % وهي الفئة الأكثر تكرار في مجتمع الدراسة حيث تحتوي على فئة المتزوجين الذين تنحصر أعمارهم من 35 إلى 50 سنة. ثم تليها الأسر التي يتكون عدد أفرادها من 8 إلى 10 أفراد بنسبة 36,1 %. ثم تتحدر النسبة بشكل بعيد لتصل للأسر المكونة من 10 إلى 12 أفراد بنسبة 1,8 %. ثم تليها مباشرة نسبة الأسر التي يتكون عدد أفرادها من 13 فما فوق أفراد بنسبة 0,7 % ويعود سبب هذا الانخفاض في النسب إلى قلة عدد المبحوثين الذين يتكون عدد أفراد أسرهم ما يتجاوز عشرة أفراد، وذلك نظراً للأسباب التي قام الباحث بذكرها فيما يخص الجدول السابق الذي يبين حجم وعدد أفراد الأسر في عينة مجتمع الدراسة.

كما يوضح أيضا الجدول أعلاه إجابات المبحوثين حول النقائص التي تمنع تحقيق الخصوصية لأفراد الأسر فنجد أكبر نسبة تعود لمجموع فئات المبحوثين الذين أجابوا بعدم توفر الخصوصية بالنسبة للغرفة الخاصة بالأبناء الإناث بنسبة 46,3 %، ويعتقد الباحث أن هذا راجع إلى كثرة عدد البنات في الأسر مقارنة بعدد الأبناء الذكور ما يجعل من الصعب تخصيص غرفة خاصة لهم. ثم تليها مباشرة نسبة مجموع إجابات المبحوثين الذين أجابوا بعدم توفر غرفة خاصة للأبناء الذكور بنسبة 46 % ويرى الباحث أن سبب ذلك راجع إلى عدد الأبناء في الأسر لأن حجم السكن وعدد غرفة لا يكفي لتقسيم السكن حسب جنس أفراد الأسرة. وفي الأخير نجد مجموع إجابات المبحوثين الذين أجابوا بعدم توفر الخصوصية فيما يخص الغرفة الخاصة بالوالدين بنسبة 7,7 %، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالنسب الأخرى لإجابات المبحوثين، ما يتبين للباحث أن أغلبية الأسر في مجتمع الدراسة يقوم الوالدين بالاستقلالية من حيث تخصيص غرفة خاصة بهم إلا في بعض الحالات النادرة، أو في حالة وجود أبناء صغار يتوجب عليهم التواجد بجانب والديهم من أجل تركيز العناية بهم وإعطائهم اهتمام أكثر مثل حالات الأبناء الرضع أو المرضى.

كذلك يمكننا من خلال بيانات الجدول أعلاه الغوص أكثر في إجابات المبحوثين حول تحقيق الخصوصية لأفراد الأسرة، فنلاحظ أن أكبر نسبة للمبحوثين الذين أجابوا بأن العجز يكمن في عدم تخصيص غرفة خاصة بالأبناء الإناث تعود للأسر التي يتكون عدد أفرادها من 5 إلى 7 أفراد بنسبة 61,8 %، ويرى الباحث أن هذه المشكلة أحد أسبابها تقاليد وثقافة الأسر حيث تجمع الإناث في غرفة واحدة مع بعض الإخوة الصغار الذكور من أجل الاهتمام بهم، أما السبب الآخر يعود لحجم السكن وعدد الغرف المحدود حيث تبين للباحث أن أغلبية المساكن تحتوي على غرفتان خاصتان وغرفة الاستقبال، فإذا ما قمنا بتوزيعها على عدد أفراد الأسرة يجب إعطاء الأولوية لغرفة الوالدين ثم غرفة أخرى حسب تفضيلات الأسرة لمن يستحقها من بنات أو ذكور، ثم تبقى غرفة الاستقبال لباقي أفراد الأسرة وتتعدد الاستعمالات فيها من النوم إلى استقبال الضيوف، لذلك غالبا ما تجد الأسر صعوبة في تحديد غرفة خاصة بالإناث. ثم تليها نسبة إجابات المبحوثين للأسر الذين يتكون عدد أفرادها من 13 فما فوق أفراد بنسبة 50 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود لكبر حجم الأسرة حيث يتعين على الإناث التواجد بشكل عشوائي في المنزل ويمكن أن يشعرهم ذلك بعدم الاستقرار داخل السكن، ثم تليها النسب الأخرى بشكل متقارب فنجد الأسر المكونة من 8 إلى 10 أفراد بنسبة 43,7 % ثم الأسر المكونة من 10 إلى 12 أفراد بنسبة 40 %، ويرى الباحث أن عدم وجود مساحة خاصة للإناث قد يعرضهن لفقدان الخصوصية والراحة الشخصية، مما يؤثر على نفسيتهن ويزيد من مستويات التوتر والإجهاد، كما يؤدي أيضا إلى غياب التوازن بين الفرد والعائلة، فمن المهم لكل فرد في الأسرة أن يمتلك مساحة خاصة للانعزال والاسترخاء، وعدم توفر هذه المساحة يمكن أن يؤدي إلى اضطراب التوازن بين

الحاجة للتواصل الاجتماعي والحاجة للخصوصية الشخصية، ويعتقد الباحث أن تخصيص غرفة للإناث له دور على العلاقات الأسرية، ما قد يؤدي عدم وجود غرفة خاصة للإناث إلى زيادة التوتر بين أفراد الأسرة، حيث يمكن أن يصبح الشعور بالازدحام وعدم الراحة مصدرًا للتوتر والاحتكاك، ويمكن أن يؤثر عدم وجود مساحة خاصة للإناث على التطور الشخصي والعاطفي لأفراد الأسرة، حيث يحتاج كل فرد إلى الاستقلالية والتفرغ لأنشطته الشخصية والهوايات، ومن وجهة نظر الباحث يمكن أن يؤدي عدم توفر غرفة خاصة بالإناث داخل الأسرة إلى عدم التوازن في العلاقات الأسرية وتأثير سلبيًا على الرفاهية العامة لأفراد الأسرة.

أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين حول عدم تخصيص غرفة للأبناء الذكور فنجد أن أكبر نسبة تعود للأسر المكونة من 8 إلى 10 أفراد بنسبة 50,5 %، ثم تليها مباشرة بشكل متقارب نسبة الأسر المكونة من 13 فما فوق أفراد بنسبة 50 %، ما يتأكد للباحث أن الأسر المكونة من أكثر أربعة أفراد لا يمكنهم تخصيص غرفة خاصة بالأبناء الذكور بسبب قلة عدد الغرف في السكن الذي لا يناسب عدد أفراد الأسر، ثم تليها الأسر المكونة من 5 إلى 7 أفراد بنسبة 43,5 %، وفي الأخير تليها نسبة الأسر المكونة من 10 إلى 12 أفراد بنسبة 40 %، ويعتقد الباحث أن أغلب الذكور في هذه الأسر يقومون باستعمال غرفة المخصصة لاستقبال الضيوف كغرفة بديلة بسبب عدم توفر العدد الكافي من الغرف في السكن، وهذا ما يؤدي إلى تواجد الأبناء على الغالب في الشارع بسبب عدم وجود غرفة مخصصة لهم في المنزل، ما يشعرهم بنقص الخصوصية والراحة الشخصية في المنزل فإذا لم يكن لدى الأبناء مساحة خاصة للانعزال والراحة في المنزل، فقد يشعرون بالحاجة إلى الخروج إلى الشارع للعثور على مكان يوفر لهم هذه الخصوصية والراحة و البحث عن التسلية والترفيه، و قد يكون الأبناء يبحثون عن أماكن في الشارع توفر لهم فرصة للتسلية والترفيه، خاصة إذا كانت البيئة المنزلية غير ملائمة لهم من هذه الناحية، ففي بعض الحالات، قد يكون الأبناء يبحثون عن ملاذ في الشارع لتجنب الصراعات أو التوترات داخل الأسرة، خاصة إذا كانت العلاقات الأسرية متوترة فيلجؤون إلى خارج السكن إذا كانوا يشعرون بنقص في الرعاية أو الدعم العاطفي داخل الأسرة، ومن وجهة نظر الباحث يمكن أن يؤدي عدم وجود مساحة خاصة للأبناء في المنزل إلى زيادة احتمالات تواجدهم في الشارع بحثًا عن الخصوصية والتسلية أو تجنب الصراعات الأسرية.

أما بخصوص إجابات المبحوثين حول عدم تخصيص غرفة للوالدين نجد أكبر نسبة تعود للأسر المكونة من 10 إلى 12 أفراد بنسبة 20 %. ثم تليها نسبة الأسر المكونة من 5 إلى 7 أفراد بنسبة 18,5 %. وفي الأخير تليها نسبة الأسر المكونة من 8 إلى 10 أفراد بنسبة 5,8 %، ويعود السبب إلى قلة الغرف في المسكن و ارتفاع عدد أفراد الأسرة، وخاصة في حالة وجود أبناء صغار السن ما يتوجب على الوالدين وضعهم في غرفتهم الخاصة من أجل الاهتمام والاعتناء بهم، لكن يمكن أن يؤدي هذا إلى عدة تأثيرات سلبية

مثل نقص الخصوصية والراحة الشخصية، فبدون غرفة خاصة قد يفقد الوالدين الخصوصية والراحة الشخصية التي تسمح لهم بالاسترخاء والتجديد، كما أن عدم وجود مكان خاص يمكن الوالدين من الانفصال عن الضغوطات اليومية للعمل قد يؤثر على قدرتهم على إدارة التوازن بين العمل والحياة الشخصية، ويؤدي أيضاً إلى زيادة التوتر في العلاقات الزوجية، حيث قد يتأثر الاتصال الحميم بسبب عدم وجود الخصوصية.

أما بالنسبة للأسر المكونة من 2 إلى 4 أفراد كما تظهر لنا بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أنهم لم يصرحوا بوجود نقائص حول عدد الغرف إما بالنسبة للوالدين أو الأبناء الذكور أو البنات، وذلك بسبب عدد أفراد الأسرة الذي يتلاءم مع عدد غرف السكن، حيث يسمح للأسرة بتنظيم السكن وتقسيم غرفه على عدد أفرادها، فذلك يؤدي إلى تعزيز الخصوصية والراحة الشخصية و تمكين كل فرد في الأسرة الاستمتاع بخصوصية وراحة شخصية داخل غرفته الخاصة، مما يساعدهم على الاسترخاء والتجديد بعد يوم طويل من النشاطات، كما يعتقد الباحث أن تخصيص الغرف يعزز الاستقلالية لدى الأطفال والشباب، حيث يمكن لهم الاعتماد على مساحة خاصة لتطوير هواياتهم واكتشاف أنفسهم و تشجيع النمو الشخصي، أيضاً فوجود مساحة خاصة للآباء، يمكن لهم الاستفادة من الخصوصية للتفكير والتخطيط وتحقيق الأهداف الشخصية والمهنية، ويمكننا القول بشكل عام، يساعد تخصيص الغرف في السكن على تحسين جودة حياة أفراد الأسرة وتعزيز العلاقات الأسرية الإيجابية والتوازن العام في الحياة اليومية.

بناءً على ما تم ذكره، يمكن استنتاج أن السياسات السكنية تلعب دوراً حاسماً في تنظيم حياة الأسرة وتأثيرها على جودة الحياة من خلال تخصيص الغرف وتوفير الخصوصية والراحة الشخصية لأفراد الأسرة، ويمكن كذلك للسياسات السكنية أن تعزز العلاقات الأسرية الإيجابية وتعزيز التوازن العام في الحياة اليومية، و تدعم التنمية الشخصية والاجتماعية لأفراد الأسرة من خلال توفير بيئة ملائمة للنمو والتطور، وهذا ما ذهبت إليه الباحثة "Camila" حيث تعتبر أن السكن ليس مجرد مأوى، بل هو جوهر حياتنا المادية والاجتماعية والنفسية، وتقول أن فهم هذه الأبعاد المتعددة يساعدنا على تطوير سياسات إسكان شاملة تستطيع مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بفعالية أكبر، بتحقيق ذلك، يمكننا تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين نوعية الحياة للجميع، وضمان التنمية المستدامة للمجتمعات (Cocina varas,2017,129). وكما اتضح للباحث أن السياسة السكنية في مدينة الوادي لم توفق إلى حد كبير في تلبية حاجات أفراد الأسرة من ناحية عدد الغرف ما قد يعرقل حياة أفرادها وخاصة فيما يتعلق بدمج الأبناء الذكور مع الإناث في غرف مشتركة وخاصة بعد سن البلوغ ما قد يؤثر على حياتهم بشكل سلبي، كما ذكر الباحث في التحليل السابق من الجدول أعلاه، حيث اثبتت النتائج المرفقة في الملحق الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي الذي يقدر بـ (2.04) بانحراف معياري قدره (0.77) وهو أصغر من المتوسط (5)، وهذا

يعني أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية تعبر عن حجم السكن الصغير مقارنة بعدد الأسر الكبير في مجتمع الدراسة بمدينة الوادي، وما يؤكد ذلك هي قيمة "ت" المحسوبة المقدرة بـ (69.79 -) وهي دالة عند درجة الحرية (05) ومستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره (0.00). إذا من خلال النتائج التي توصلنا إليها يتبين للباحث أن حالة الأسر بالنسبة لحجم السكن في حالة سيئة، كما يمكن أن يكون هذا العجز بسبب زيادة أفراد الأسرة دون نظر الوالدين إلى امكانيات السكن في احتوائهم، فقد تكون أغلب الزيادات في عدد أفراد الأسرة بعد استفادة العائلة من السكن، فهذا أمر يبرر السياسة السكنية من عدم تقدير عدد الغرف مع عدد أفراد الأسرة، لأن الأسر التي لم يتجاوز عدد أفرادها خمسة أفراد لم يكن لها أي ظهور في تصريحات المبحوثين الذين يمثل لهم عجز في عدد الغرف، باختصار يمكن القول أن السياسة السكنية ليست مجرد مجموعة من القوانين، بل هي عنصر أساسي في تحديد تجربة الحياة للأسرة، فهي تؤثر على جودة الحياة اليومية والعلاقات الأسرية وحتى على الصحة النفسية والعاطفية لأفراد الأسرة.

- الجدول رقم (43): يبين عدد أفراد الأسرة للمبحوثين واجاباتهم حول كيفية اعتنائهم بالضيوف.

عدد أفراد الاسرة- إجابات المبحوثين			الإجابات			المجموع الكلي	
			غرفة الاستقبال	استعمال غرف الأبناء	أماكن أخرى من المسكن		
عدد أفراد الاسرة	من 2 إلى 4 افراد	التكرار	24	15	7	46	
		النسبة %	% 52,2	% 32,6	% 15,2	% 100 % 13,1	
	من 5 إلى 7 افراد	التكرار	133	55	9	197	
		النسبة %	% 67,5	% 27,9	% 4,6	% 100 % 56,1	
	من 8 إلى 10 افراد	التكرار	64	26	8	98	
		النسبة %	% 65,3	% 26,5	% 8,2	% 100 % 27,9	
	من 10 إلى 12 افراد	التكرار	4	2	1	7	
		النسبة %	% 57,1	% 28,6	% 14,3	% 100 % 2,0	
	من 13 فما فوق افراد	التكرار	1	1	1	3	
		النسبة %	% 33,3	% 33,3	% 33,3	% 100 % 0,9	
	المجموع الكلي		التكرار	226	99	26	351
			النسبة %	% 64,4	% 28,2	% 7,4	% 100

*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).

*المجموع اصغر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار الإجابة (بندعم)

*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم).

*المجموع اصغر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار الإجابة (بعدم).

يتضح من خلال الجدول أعلاه والذي يتضمن مجموع إجابات المبحوثين الذين صرحوا بـ (لا) حول عدم تخصيص غرفة للضيوف ممثلين الأغلبية بنسبة 74,3 % كما يوضح الجدول رقم (16) في قائمة الملاحق. ونلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة تعود لإجابات المبحوثين الذين أجابوا بأن الاعتناء بالضيوف يكون في غرفة الاستقبال بنسبة 64,4 %، ما يدل على استغلال الوظيفية التي جعلت من أجلها غرفة الاستقبال مثل الترحيب بالضيوف عند وصولهم إلى المنزل، حيث يمكن للمضيف استقبالهم وتوجيههم بشكل لطيف ومريح، ما يمكن للضيوف والمضيفين الجلوس معًا والتحدث وتبادل القصص والأخبار. ثم تليها بشكل منخفض نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن الاعتناء بالضيوف يكون في الغرف الخاصة بالأبناء بنسبة 28,2 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى ثقافة السكان حيث يتم فصل الضيوف عند وصولهم بين الإناث والذكور فمثلاً تخصص غرفة الاستقبال للرجال بينما يتم الاهتمام بالنساء في غرفة الأبناء من أجل إعطاء الحرية لكل الطرفين في الحديث، حيث يتم تجهيز هذه الغرفة من أسرة مريحة وأثاث مناسب لإقامة الضيوف. وفي الأخير نجد نسبة إجابات المبحوثين الذين صرحوا بأن الاعتناء بالضيوف يكون في أماكن أخرى من السكن بنسبة 7,4 %، ويعتقد الباحث أنه قد يستعمل المضيفين مساحات أخرى في المنزل للاهتمام بالضيوف، مثل غرفة المعيشة أو الفناء، أو الرواق، والتي يتحتم عليهم استخدامها لاستضافة الضيوف بالإضافة إلى غرفة الاستقبال أو غرفة الأبناء في الحالات التي يكون فيها عدد الضيوف كبير مثل الزيارات العائلية.

بالنسبة لإجابات المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة، فنلاحظ من خلال إجابة المبحوثين الذين صرحوا باستخدامهم غرفة الاستقبال للاعتناء بالضيوف أن أكبر نسبة تعود للأسرة المكونة من 5 إلى 7 أفراد بنسبة 67,5 % وهي الأسر الأكثر تكرار في مجتمع الدراسة كما وضحت بيانات الدراسة، ما يتضح للباحث أن هذا السلوك يدل على قيمة الضيافة التي تعطى لها أهمية كبيرة في الأسرة، حيث يتم توفير الراحة والترحيب بالضيوف بغض النظر عن حجم مساحة السكن، فيتم الاهتمام بالتفاصيل في غرفة الاستقبال، مثل الديكور الجميل أو ترتيب الأثاث، فذلك كله يعكس ذلك الاهتمام بالضيوف. ثم تنخفض بشكل متقارب إجابات الأسر المكونة من 8 إلى 10 أفراد بنسبة 65,3 %، ما يؤكد للباحث أن اعتناء الأسرة الكبيرة بضيوفها في غرفة الاستقبال علامة على التضحية والتكيف مع الظروف المحدودة لمساحة السكن حيث تبذل الأسرة جهوداً إضافية لتوفير مكان مريح للضيوف. وتنخفض النسبة لتمثل إجابات الأسر المكونة من 10 إلى 12 أفراد بنسبة 57,1 %، ما يبين روح الجماعة والتكامل الذي يعكس هذا السلوك المتمثل في الرغبة لتعزيز الروح الجماعية والتكامل في الأسرة، حيث يجتمع الجميع في مكان واحد لاستضافة الضيوف. ثم تليها الأسر

المكونة من 2 إلى 4 أفراد بنسبة 52,2 % يمكن أن يكون اعتناء الأسرة الصغيرة بضيوفها في غرفة الاستقبال تعبيراً عن التكيف مع الظروف المحدودة لمساحة السكن، حيث يجتمع الجميع في مكان واحد لاستضافة الضيوف ويمكن أن يكون حجم الأسر الصغيرة أكثر راحة من باقي الأسر السابقة. وفي الأخير نجد الأسر المكونة من 13 فما فوق أفراد بنسبة 33,3 % وهي الأسر الأقل تكرار في مجتمع الدراسة، ويدل اعتناء الأسر الكبيرة بضيوفها في غرفة الاستقبال على القيم العائلية القوية والاستعداد لتقديم الضيافة بأي ظرف من الظروف حيث يتم توفير الراحة والترحيب للضيوف بغض النظر عن حجم المساحة.

أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين الذين صرحوا باستعمال غرف الأبناء من أجل الاعتناء بالضيوف، نجد أكبر نسبة تعود للأسر المكونة من 13 فما فوق أفراد بنسبة 33,3 %، ويعود سبب ذلك إلى صغر حجم السكن من جهة، ومن جهة أخرى بسبب كبر حجم الأسرة حيث لا يمكن للسكن استيعاب الأسر ذات الحجم الكبير، لكن وبالرغم من ذلك نلاحظ الاجتهادات التي تقوم بها الأسر الكبيرة من أجل الاعتناء بالضيوف، ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى القيم العائلية التي تُعطى أهمية كبيرة للتضامن والتكاتف، حيث يتم استقبال الضيوف والاعتناء بهم، ثم تليها نسبة الأسر المكونة من 2 إلى 4 أفراد بنسبة 32,6 % ما يمكن للباحث تفسيره بإمكانية تخصيص غرفة للضيوف بسبب صغر حجم أفراد العائلة كذلك يمكنهم ذلك من الفصل بين الرجال والنساء من أجل توفير الراحة لكل من الجنسين وتوفير بعض الخصوصية والحرية في الحديث الذي يخص كل من الرجال والنساء، ويليهما بعد ذلك كل من الأسر المكونة من 10 إلى 12 أفراد بنسبة 28,6 % ، ثم الأسر المكونة من 5 إلى 7 أفراد بنسبة 27,9 %، ما يتأكد للباحث أن استخدام غرفة الأبناء لاستضافة الضيوف ناتج عن قلة المساحة في المنزل وارتفاع عدد أفراد الأسرة، حيث قد لا تكفي غرفة الاستقبال لاستيعاب الضيوف مع حجم الأسرة، وفي الأخير تليها الأسر المكونة من 8 إلى 10 أفراد بنسبة 26,5 % ويرى الباحث أيضاً على أن هذه إشارة إلى أن المضيفين يقدرون ويتقنون في ضيوفهم بما يكفي لتقديم مكان مريح لهم، حتى لو كانت هذه الغرفة تستخدم عادة من قبل الأبناء ويتم تجهيزها حتى من أجل المبيت وقضاء فيها عدة أيام.

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين الذين صرحوا باستعمال أماكن أخرى من المسكن من أجل الاعتناء بالضيوف، نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة تعود للأسر المكونة من 13 فما فوق أفراد بنسبة 33,3 %، ويرى الباحث سبب ذلك يعود إلى الازدحام في الغرف ويلجأ أفراد الأسرة إلى استغلال أماكن أخرى من السكن قد تتمثل في الرواق أو فناء الشرفة وكذلك غرفة المعيشة وفي أغلب الأحيان تخصص هذه الأماكن للأطفال الصغار في أوقات النوم فقط لأنهم في باقي الأوقات يتواجدون في الشارع ويمضون الوقت مع أفراد العائلة في اللعب أو ممارسة نشاطات أخرى. ثم تليها باقي النسب لتصل في الأخير إلى أدنى نسبة

وتعود للأسر المكونة من 5 إلى 7 أفراد بنسبة 4,6 %، ما يتبين للباحث أن استخدام أماكن أخرى في السكن للاعتناء بالضيوف ناتج عن قيود المساحة السكنية وقلتها، حيث قد لا تكون غرفة الاستقبال كافية ولا غرف الأبناء كذلك متاحة بما يكفي لاستضافة الضيوف فتلجأ الأسر إلى استغلال أماكن أخرى من المنزل كغرفة المعيشة والرواق و مساحة الشرفة، وهذا الأمر لا يعد مقلقا بالنسبة لأفراد المجتمع لأنه أصبح شيء عادي متعارف عليه، فمعظم الأسر تستعمل هذه التقسيمات من أجل استيعاب السكن عدد أصحابه مع عدد الضيوف وخاصة في المناسبات والأعياد و العطل الموسمية.

وفي الأخير بناء على ما تم ذكره واستناد إلى بيانات الجدول رقم (16) في قائمة الملاحق الذي يؤكد أن أغلبية إجابة المبحوثين كانت (لا) بنسبة 74,3 % بعدم تخصيصهم لغرف الضيوف في مساكنهم، نستنتج أن أغلبية الأسر بمجتمع الدراسة بمدينة الوادي تقوم بتنظيم السكن حسب احتياجاتها الظرفية، ففي حالة عدم وجود ضيوف يتم استخدام كل من غرفة الاستقبال و الغرف والمساحات الأخرى وفق حجم وعدد أفراد الأسرة، أما في حالة وجود ضيوف يتعين على الأسر استغلال كل المساحات الموجودة في السكن من أجل استيعاب الزيادة في العدد داخل السكن، ما يسمى بقيم الضيافة حيث تلعب القيم والعادات المجتمعية دوراً كبيراً في تحديد مدى أهمية استضافة الضيوف والاعتناء بهم، وبحسب البيانات المتعلقة بالجدول أعلاه فإن الضيافة تعتبر جزءاً أساسياً من الثقافة والتقاليد لمجتمع الوادي، ما تعكس لنا ثقافة المجتمع والعلاقات الاجتماعية، التي يمكن أن تظهر في طريقة استقبال الضيوف وتقديم الضيافة، سواء بالسماح لهم بالدخول إلى أماكن خاصة في المنزل أو بالاكتهاء بالتواصل جميعاً في غرفة لاستقبال أو فصل الرجال عن النساء، كما نستنتج أيضاً كمية تقدير العائلة بين الأسر في مدينة الوادي، وكيف يمكن أن تؤثر ثقافة المجتمع في درجة تقدير العائلة والاعتناء بها، مما ينعكس على مدى استعداد الأسر لاستقبال الضيوف وتقديم الضيافة بغض النظر عن حجم المسكن.

كذلك نستنتج أن السياسة السكنية دوراً هاماً في توفير السكن للمواطنين، وهذا يؤثر بشكل مباشر على قدرة الأسر على استضافة الضيوف وتوفير بيئة مريحة لهم فقد اتضح للباحث من خلال إجابات المبحوثين أن أغلب السكان يشكل لهم حجم السكن عائق أمام ممارسة حياتهم الاجتماعية بسهولة، لذا يرى الباحث أنه يتوجب على السياسة السكنية أن توجه الاستثمار نحو تطوير منازل تتناسب مع احتياجات الأسر بمختلف الأحجام، بما في ذلك الأسر الكبيرة التي تتطلب مساحات أكبر لاستقبال الضيوف.

- الجدول رقم (44): يمثل إجابات المبحوثين حول التغيرات التي قاموا بها في السكن بالنسبة للحالة المهنية للمبحوثين.

المجموع الكلي	الإجابات						الحالة المهنية - إجابات المبحوثين		
	شرفة المسكن	الرواق	الحمام	المطبخ	غرفة الاستقبال	غرف النوم			
671	174	51	186	203	15	42	التكرار	يعمل	الحالة المهنية
% 100 % 77,2	% 25,9	% 7,6	% 27,7	% 30,3	% 2,2	% 6,3	النسبة		
98	25	11	20	22	7	13	التكرار	لا يعمل	
% 100 % 11,3	% 25,5	% 11,2	% 20,4	% 22,4	% 7,1	% 13,3	النسبة		
100	29	6	26	31	1	7	التكرار	متقاعد	
% 100 % 11,5	% 29,0	% 6,0	% 26,0	% 31,0	% 1,0	% 7,0	النسبة		
869	228	68	232	256	23	62	التكرار	المجموع الكلي	
% 100	% 26,2	% 7,8	% 26,7	% 29,5	% 2,6	% 7,1	النسبة		
*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم).									
*المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من الإجابة .									

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين إجابات المبحوثين الذين أجابوا بـ (نعم) حول التغيرات التي قاموا بها في السكن الخاص بهم على اختلاف الأماكن وهم يمثلون الأغلبية بنسبة 84,4 % كما يوضح الجدول رقم (17) في قائمة الملاحق. فنلاحظ أعلى نسبة تمثل فئة المبحوثين العمال بنسبة 77,2 %، وذلك رجع إلى القدرة والامكانية المالية لتغطية المصاريف الناجمة عن إجراء تلك التغيرات، ثم تنخفض النسبة بشكل متباعد لتمثل فئة المبحوثين المتقاعدين بنسبة 11,5 % ، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض الراتب الشهري الذي يناله الشخص المتقاعد مما يجعل عملية إحداث تغييرات في المسكن مكلفة بعض الشيء نظراً للأولويات المالية التي ينفقها أرباب الأسرة على احتياجات الأسرة والأبناء من بينها تكاليف الماء والكهرباء والغاز وتكاليف التعليم و المواد الغذائية، وفي الأخير تأتي فئة المبحوثين البطالين بشكل متقارب مع فئة المتقاعدين بنسبة 11,3 % ما يجعل إمكانية إجراء تغييرات في السكن صعبة بالنسبة لهؤلاء، وبالرغم من ذلك يتضح أن هذه الفئة قد قامت بإجراء تغييرات في كل الأماكن داخل السكن.

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين حسب إجراء التغيرات داخل السكن، نلاحظ أن أكبر نسبة تمثل مجموع إجابة المبحوثين بإجراء تغيير في المطبخ بنسبة 29,5 %، ويعكس ذلك للباحث أن إضافة تغيير على المطبخ يعد تعبيراً عن ذوق أصحاب السكن وأسلوبهم الشخصي، حيث يرغبون في تخصيص المطبخ وفقاً لتفضيلاتهم الخاصة وإضافة لمساحات شخصية. ثم تليها إجابة المبحوثين بإجراء تغيير في الحمام بنسبة 26,7 %، واتضح للباحث أنه في أغلب الحالات لا يتم تجهيز الحمام بالكامل وفقاً لاحتياجات الأسرة لذلك يعتمد أصحاب السكن في إجراء تعديلات بعد استلام مفاتيح السكن مباشرة، فيقوم أصحاب السكن بتغييرات في الحمام لتحسين وظائفه وجعله أكثر ملاءمة وفعالية، مثل تحديث الأجهزة الصحية أو إضافة نظام دش أو حوض استحمام جديد. ثم تليها نسبة إجابة المبحوثين بإجراء تغييرات على شرفة السكن بنسبة 26,2 %، واتضح للباحث أن أصحاب السكن يقومون بتغييرات على الشرفة لتوسيع المساحة المعيشية وجعلها مكاناً للاسترخاء الطلق أو استعمالها كمكان للطبخ وخاصة في فصل الصيف، والبعض الآخر يقوم بغلقها من أجل الحفاظ على الخصوصية وتجنب أعين المارة خاصة إذا كانت شرفة المساكن مفتوحة على الشوارع العامة. ثم تليها إجابة المبحوثين الذين صرحوا بإجراء تغييرات على رواق السكن الخاص بهم بنسبة 7,8 %، ويعتقد الباحث أن هدف تغييرات الرواق هو تحسين المظهر الجمالي للسكن، من خلال إضافة أو تغيير الفسيفساء أو تغير لون الجدران حيث يعكس الذوق والأسلوب الحديث يرغب فيه صاحب السكن. ثم بعد ذلك تليها إجابة المبحوثين الذين صرحوا بإجراء تغييرات على غرف النوم بنسبة 7,1 % وقد يكون هدف تغييرات غرف النوم هو تحسين المظهر الجمالي للمكان، من خلال تغيير الألوان والمواد والديكورات بطريقة تعكس الذوق الحديث وتجديد الأسلوب، وذلك لأن السكنات التي منحت كانت تشمل على نوع موحد من الألوان ولا توجد فيها زخرفات على الأسقف والجدران، لذلك تبدو في أعين أصحابها غير مقنعة ويجب إضافة وتغيير بعض الأشياء فيها. وفي الأخير نجد إجابة المبحوثين الذين صرحوا بالقيام بتغييرات على غرفة الاستقبال بنسبة 2,6 % ما يدل على رغبتهم في تحسين التصميم والديكور، مثل تغيير الأثاث والألوان والإضاءة لجعل الغرفة أكثر جاذبية وملاءمة لأنماط الحياة الحديثة.

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين الذين صرحوا بإجراء تغييرات على المطبخ نجد أكبر نسبة تعود للمبحوثين من فئة المتقاعدين بنسبة قدرت بـ 31 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى خبرة المتقاعدين والأساسيات التي يجب الاهتمام بها داخل السكن بعد سنوات من العمل والحياة النشطة، قد تتغير احتياجات المتقاعدين ويبحثون عن بيئة سكنية تتناسب مع حالتهم الصحية واحتياجاتهم الخاصة، مثل الحاجة إلى تجهيز مطبخ تتوفر فيه كل الإمكانيات الجيدة وخاصة الأمور التي تساعد الزوجة على القيام بأمور الطهي بشكل سهل وأكثر أريحية، كما أن هذا لا يشكل عائق بالنسبة للأصحاب السكن الترقوي و التساهمي والوظيفي، نظراً

للدخل الجيد الذي يمكنهم من القيام بذلك وهم يعتبرون أحد أفراد عينة الدراسة الحالية. بعد ذلك تليها بقية الفئات بشكل متقارب فنجد فئة العمال الذين قاموا بإجراء تغييرات على المطبخ بنسبة 30,3 %، ثم تليها فئة الغير عمال بنسبة 22,4 %، ويرى الباحث أن إجراء التغييرات على المطبخ سببه قلة جودة تهيئة المطبخ في المشاريع السكنية الذي يرجع إلى توفير ميزانيات محدودة لتصميم وتجهيز المطابخ، مما قد يؤثر على جودة المواد المستخدمة والتصميم العام للمطبخ والتوجه نحو التكلفة الرخيصة، ففي بعض الأحيان يمكن أن يؤدي إلى اختيار مواد رخيصة الجودة لتجهيزات المطبخ، وهذا راجع أيضا إلى قيود التصميم التي تفرض القوانين المحلية على المشاريع السكنية ، مما قد يؤدي إلى تقديم تصميمات قياسية قد لا تلبي احتياجات كل ساكن.

أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين الذين صرحوا بإجراء تغييرات على الحمام، نجد أكبر نسبة تعود للمبحوثين من فئة العمال بنسبة 27,7 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك من جهة يعود إلى الامكانية المادية التي يحظى بها الأشخاص العمال حيث تمكنهم من إجراء تغييرات، ومن جهة أخرى يعود سبب ذلك إلى نقص الوظائف التي يقدمها الحمام مما يؤدي إلى رغبة أصحاب السكن في إضافة ميزات تزيد من راحة ورفاهية المستخدمين، مثل تثبيت أنظمة التدفئة أو تجهيزات للرشاشات المطرية. ثم تليها باقي الفئات فنجد فئة المتقاعدين بنسبة 26 % وتليها فئة الغير عمال بنسبة 20,4 %، ويعتقد الباحث أن سبب تغييرات الحمام هو تلبية احتياجات الأسرة أو الأفراد الشخصية، مثل إضافة حوض زجاجي لاستحمام الأطفال أو تجهيزات خاصة لكبار السن أو ذوي الإعاقة، حيث تبين للباحث أن معظم السكان يقومون بإزالة مراحيض الكراسي واستبدالها بالمراحيض الكلاسيكية العادية التي تتناسب ثقافة السكان المحليين، أو تزويد تلك المراحيض بنظام شفط ما يمكنهم من سهولة الاغتسال والتطهر لأداء الصلاة.

أما فيما يخص إجابات المبحوثين الذين صرحوا بإجراء تغييرات على شرفة المسكن، نجد أعلى نسبة تعود للمبحوثين من فئة المتقاعدين بنسبة 29 %، ويرى الباحث أن سبب يعود إلى رغبة التقاعدين في تخصيص مكان للاستمتاع بأوقات أكثر من الفراغ، وقد يكون لديهم الرغبة في الجلوس في الهواء الطلق والتمتع بالطقس الجميل، وبالتالي يقومون بتجهيز الشرفة لتوفير مكان مريح للاسترخاء، و قد يقوم الأشخاص المتقاعدين بتحويل الشرفة إلى مساحة مخصصة لهواياتهم واهتماماتهم الشخصية، أو القراءة أو يقومون بتحويل الشرفة إلى مكان لزراعة النباتات والزهور هذا ليس فقط مسليا بل يضيف أيضا لمسة جمالية إلى السكن. ثم تليها فئة العمال بنسبة 25,9 % وفي الأخير تليها فئة البطالين بنسبة 25,5 % ويمكن أن تكون نفس الأسباب السابقة مع مراعات الجانب المادي للمبحوثين، لكن اتضح للباحث أيضا من خلال الزيارة الميدانية للأحياء السكنية في مدينة الوادي أن هناك عدد معتبر من المساكن التي يقوم أصحابها بغلق شرفة

السكن بشكل كامل، ويعتقد الباحث أن سبب ذلك يعود إلى الرغبة في الحفاظ على الخصوصية وعدم رؤية أعين المتطفلين لما يقوم به أصحاب السكن من نشاطات مختلفة في شرفة مسكنه.

أما بالنسبة لباقي إجابات المبحوثين حول إجراءات لتغييرات في السكن، نلاحظ أن كل الإجابات تنصدها فئة المبحوثين البطالين، فنلاحظ فيما يخص الإجابة بالتغييرات على الرواق نجد أعلى نسبة 11,2 %، وفي الإجابة على إجراء تغييرات على غرف النوم نجد أعلى نسبة 13,3 %، أما فيما يتعلق بالإجابة بالقيام بتغييرات على غرفة الاستقبال نجد 7,1 %، وهذا يدل على أن فئة البطالين لهم إمكانية في القيام بتغييرات حول السكن، وسبب ذلك يعود إلى تحسين الظروف المعيشية على الرغم من الضعف المادي يرغب البطالون في تحسين ظروف السكن لتوفير بيئة مريحة وملائمة لحياتهم اليومية وحياة أسرهم، حتى ولو كانت التغييرات بسيطة كذلك رغبتهم في التمتع بمسكن أفضل يوفر لهم الراحة والخصوصية والأمان، حتى لو كان ذلك يتطلب إجراء بعض التغييرات على السكن.

وفي الأخير نستنتج أن السياسة السكنية تلعب دوراً حاسماً في تشكيل البيئة السكنية وتوفير المساكن التي تلبي احتياجات وتفضيلات السكان، على الرغم من ذلك، قد تواجه المشاريع السكنية تحديات في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للفئات المستهدفة نتيجة لعدة عوامل، من بينها قرارات التصميم والتخطيط السكني التي تركز بشكل رئيسي على الجوانب الفنية والمالية دون مراعاة الخصائص الاجتماعية للسكان المستهدفين، وقد تكون هذه المشاريع تحت ضغط الوقت والميزانية، مما يؤدي إلى تفضيل الحلول البسيطة والرخيصة التي قد لا تلبي احتياجات السكان بشكل كامل، كما قد يكون هناك نقص في التواصل بين مصممي المشاريع السكنية والسكان المحليين في مدينة الوادي، مما يؤدي إلى عدم فهم كامل لاحتياجات السكان وتفضيلاتهم، ما يؤدي أيضاً إلى إنشاء مشاريع سكنية لا تلبي الاحتياجات الاجتماعية الحقيقية للفئات المختلفة، بالتالي، قد يلجأ السكان إلى إجراء تغييرات في السكن بعد الانتقال إليه لتلبية احتياجاتهم وتحسين جودة حياتهم المعيشية، وهذا يتقاطع مع نتائج الدراسة التي قام بها عبد الرحمان عثمانى حيث تبين أن 85 % من السكان قد قاموا بتغييرات على مساكنهم (عثمانى، 2014، ص189)، هذا يمكن أن يكون نتيجة لعدم الارتياح بالظروف السكنية الحالية أو عدم مطابقتها لتوقعاتهم واحتياجاتهم الفردية والأسرية.

- الجدول رقم (45): يبين إجابات المبحوثين حول استخدامهم لشرفة المسكن حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي - إجابات المبحوثين حول استعمال شرفة المسكن.	الإجابات				المجموع الكلي		
	الحرص على الخصوصية	التلوث الهوائي والغبار	تجنب الرؤية العامة للجيران والمارة	تجنب التعرض للانتباه أو التحدث أو مشاهدة الجيران			
المستوى التعليمي	أمي	التكرار	2	1	1	4	
	النسبة	% 50,0	% 25,0	% 25,0	% 0,0	% 100 1,0%	
	ابتدائي	التكرار	16	4	1	30	
	النسبة	% 53,3	% 13,3	% 3,3	% 30,0	% 100 % 7,7	
	متوسط	التكرار	51	11	32	118	
	النسبة	% 43,2	% 9,3	% 27,1	% 20,3	% 100 % 30,1	
	ثانوي	التكرار	73	14	49	20	156
	النسبة	% 46,8	% 9,0	% 31,4	% 12,8	% 100 % 39,8	
	جامعي	التكرار	36	4	26	18	84
	النسبة	% 42,9	% 4,8	% 31,0	% 21,4	% 100 % 21,4	
	المجموع الكلي	التكرار	178	34	109	71	392
		النسبة	% 45,4	% 8,7	% 27,8	% 18,1	% 100,0

*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).

*المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار اكثر من الإجابة .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين الذين أجابوا بـ (لا) حول استعمالهم لشرفة السكن الخاص بهم على اختلاف المستويات التعليمية وهم يمثلون الأغلبية بنسبة 57,5 % كما يوضح الجدول رقم (18) في قائمة الملاحق. إن إجابات المبحوثين كانت مختلفة حسب المستوى التعليمي، فنلاحظ أن أكبر نسبة تمثل إجابة المبحوثين بالحرص على الخصوصية بنسبة قدرت بـ 45,4 % ما يعني اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لحماية والحفاظ على كل ما يتعلق بالأمور الأسرية لعائلات المبحوثين، ثم تليها إجابة المبحوثين بتجنب الرؤية العامة للجيران و المارة بنسبة 27,8 % ما يدل على اتخاذ خطوات للحفاظ على خصوصية الحياة العائلية للمبحوثين والتأكد من أن الأمور الشخصية داخل السكن ليست مكشوفة أو متاحة للنظر العام للمارة أو من قبل الجيران، ثم تليها إجابة المبحوثين بتجنب التعرض للانتباه أو التحدث أو مشاهدة الجيران بنسبة 18,1 % ما يتبين للباحث أن المبحوثين يقومون باتخاذ خطوات للحد من التفاعلات أو الكشف عن الحياة الخاصة أثناء استخدام الشرفة وخاصة في ما يتمثل في الحديث مع النساء أثناء استعمال الشرفة، ثم تليها في الأخير بنسبة منخفضة إجابة المبحوثين التلوث الهوائي والغبار، حيث لا يقوم أصحاب السكن باستخدام الشرفة في تجفيف الملابس والغسيل بسبب تقلبات الجو المستمرة حيث تعرف مدينة الوادي بمناخها الصحراوي المصاحب للغبار الذي يستمر عادة لعدة أيام متتالية مما يجعل من أصحاب السكن تقادي استعمال شرفة السكن الخاص بهم لتجفيف الملابس.

أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين حول عدم استعمالهم لشرفات السكن لتجفيف الملابس بسبب الحرص على الخصوصية حسب المستوى التعليمي، نلاحظ أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب المستوى الابتدائي بنسبة 53,3 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى الوعي الاجتماعي والتأثيرات الثقافية لهذه الفئة التي تمنعهم من استخدام الشرفات لتجفيف الملابس و ربما يرون أن هذا السلوك غير لائق أو أنه يجلب انتباهًا غير مرغوب فيه من الجيران، كما يمكن أن يعتقدوا بأن الشرفات في السكنات الجماعية مكشوفة أو غير آمنة بالنسبة للأشخاص ذوو المستوى التعليمي المنخفض فيكونون أكثر قلقًا بشأن سرقة الملابس أو التعرض للانتباه غير المرغوب فيه لممتلكاتهم الشخصية. ثم تليها نسبة المبحوثين الذين لا يملكون أية مستوى تعليمي " الأميين" بنسبة 50 % وقد تبين للباحث أنها الفئة الأقل في مجتمع الدراسة، ومع ذلك فإن نسبتهم مرتفعة ما يتبين لنا أن للمستوى التعليمي دور في تحديد استعمالات السكن من بينها استعمال شرفة السكن من أجل تجفيف الملابس، فقد يغلب على فئة الأميين المعتقدات الثقافية التي لا تسح لهم باستخدام شرفة المسكن من أجل تجفيف الملابس. ثم تليها نسبة المبحوثين أصحاب المستوى الثانوي بنسبة 46,8 %، ما يؤكد للباحث رغبة أغلبية السكان في الحفاظ على خصوصيتهم وعدم عرض ملابسهم أمام الجيران أو المارة. ثم تليها باقي النسب فنجد فئة المبحوثين أصحاب المستوى المتوسط بنسبة 43,2 %، وفي الأخير تليها فئة

المبحوثين أصحاب المستوى الجامعي بنسبة 42,9 % ما يؤكد للباحث مرة أخرى أن تجفيف الملابس على الشرفة في اعتقاد المبحوثين على اختلاف مستوياتهم التعليمية يمكن أن يعرض الملابس والأغراض الشخصية للنظر العام من قبل الجيران أو المارة، مما قد يكون غير مريح بالنسبة للمبحوثين، فالحفاظ على الخصوصية قد يكون السبب الرئيسي وراء تجنب استخدام الشرفة لهذا الغرض.

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين حول عدم استخدامهم لشرفات السكن لتجفيف الملابس بسبب تجنب الرؤية العامة للجيران والمارة، نلاحظ أن أكبر نسبة تعود لأصحاب المستوى الثانوي بنسبة قدرت بـ 31,4 %، ثم تليها باقي الفئات بالشكل منخفض، ويرى الباحث أن السبب الرئيسي يعود إلى طبيعة الثقافة لمجتمع مدينة الوادي الذي يغلب عليها التحفظ وعدم الرغبة في الكشف على الأمور الشخصية للعائلة وخاصة فيما يتعلق بالملابس، حيث يعد الأمر مرفوض من ناحيتين: يتمثل الأمر الأول في عدم تقبل ظهور المرأة التي تقوم بعملية نشر الملابس على الشرفة، والأمر الثاني يتمثل في التستر على الملابس الخاصة بأفراد الأسرة وخاصة الملابس النسوية، ففي ثقافة مجتمع مدينة الوادي تمنع هذه السلوكيات و توصم بالكشف على "الحرمة"، وخاصة أن تلك المساكن تعرف بالسكنات الجماعية حيث تجمع بين الأسر المختلفة، كما أن تقارب السكنات يساهم في رفض استخدام شرفة السكن لتجفيف الملابس.

أما فيما يخص إجابات المبحوثين حول عدم استخدامهم لشرفات السكن لتجفيف الملابس بسبب تجنب التعرض للانتباه أو التحدث أو مشاهدة الجيران، نجد أعلى نسبة تعود لأصحاب المستوى الابتدائي بنسبة 30 % ثم تليها باقي الفئات بالشكل منخفض، ويرى الباحث أن سبب ذلك راجع إلى التحكم في الانتباه غير المرغوب فيه، فقد يجذب تجفيف الملابس على الشرفة انتباه الآخرين بشكل غير مرغوب فيه سواء من الجيران أو المارة، مما يجعل الأشخاص يشعرون بعدم الارتياح أو التطفل على حياتهم الخاصة، كما تتقادي النساء الحديث مع الجيران باستخدام الشرفات ما يعد سلوك مرفوض من قبل الأزواج، لأن الشرفات تعد أماكن مكشوفة، والتحدث مع الجيران منها يمكن أن ينتهك الخصوصية، يفضلن النساء الحفاظ على مسافة آمنة بين حياتهن الخاصة وأي تفاعلات غير مرغوب فيها، خاصة إذا كانت الشرفات تطل على أماكن عامة أو مكشوفة بشكل كبير، هذا يشعرهم بعدم الأمان و يمكن أن يكون نتيجة لتجارب سابقة أو قصص سمعوها، ويرى الباحث أيضا أن التحدث مع الجيران من الشرفة قد يكون غير مريح لأنه لا يمكن التحكم في مدة المحادثة أو طبيعتها بسهولة، ويفضل النساء استخدام طرق تواصل أكثر تحكماً، مثل المكالمات الهاتفية أو اللقاءات المخطط لها، كما أن في ثقافة مجتمع الوادي الأزواج والرجال لا يقبلون بذلك ما يجعل قيود معينة حول كيف يجب أن تتفاعل النساء مع الجيران أو الأشخاص الغرباء، و يشعرون بأن التحدث من الشرفة يمكن أن يجلب انتقادات أو ملاحظات غير مرغوب فيها، كما تفضل الأسر في مدينة الوادي الحفاظ على

مسافة معينة مع الجيران مما يساعد في تقليل التوترات أو النزاعات المحتملة، فالتحدث من الشرفة يمكن أن يكون تداخلاً غير مرغوب فيه في المساحة الشخصية للجيران.

وبخصوص إجابات المبحوثين حول عدم استخدامهم لشرفات السكن لتجفيف الملابس بسبب التلوث الهوائي والغبار، نلاحظ أن أكبر نسبة تعود لفئة الأميين نسبة 25 %، ويرى الباحث أن سبب يعود إلى الطبيعة المهنية والدخل الأسري الضعيف لهذه الأسر، حيث يؤدي استعمال الشرفة في تجفيف الملابس إلى اتلافها بسبب درجة الحرارة المرتفعة في المناطق الصحراوية مثل مدينة الوادي، وتتسبب أيضاً إلى تلف الأقمشة بسبب التعرض المباشر والمستمر لأشعة الشمس الحارقة، إضافة إلى الغبار والرمال فعند تعليق الملابس في الخارج قد يجعلها تتسخ بسرعة بسبب الغبار والرمال، مما يستدعي غسلها مرة أخرى وهذا يعد مكلفاً بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، ثم تليها بعد ذلك باقي الفئات، و يرى الباحث أن أغلبية المبحوثين يقومون بتجفيف الملابس داخل المنزل أو من خلال غلق الشرفة ليحافظ على نظافتها من العوامل الخارجية كالأتربة والملوثات.

ومن هنا نستخلص أن أغلبية السكان في مدينة الوادي لا يقومون باستخدام شرفة المسكن لتجفيف الملابس والغسيل، لأن نظام الثقافة المجتمعية الخاصة بهم لا يتلاءم مع ما تم تصميمه في السكن، وقد تبين لنا أن الشرفات التي صممت لا تتناسب مع احتياجات السكان الثقافية والاجتماعية مما قد يؤدي إلى انعدام الراحة والرضى، أو يزيد ذلك من التوترات بين الجيران بسبب عدم توفر مساحات كافية أو عدم احترام الخصوصية، ويرى الباحث أن استعمالات الشرفة يحمل العديد من المعاني الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع، والتي يمكن أن تتحول من المستوى الفردي إلى المستوى الاجتماعي لتصبح أحد الاطراف المنظمة للمجتمع، وهذا ما يؤكد الباحث مرحوم فريد مؤيدا ما جاء به عبد المالك صياد، حيث يسمي هذه العملية التناقضات التي تظهر في تجربة السكن الجديد إذ يعبر عن رفض التعامل أو الاختلاط والكشف ومشاركة إحدى أنواع الخصوصية مع لجيران في الحي، ويرى بأنه اقضاء وعزل للذات في نفس الوقت، وتتضاد العملية بالتقارب الفضائي مقابل التباعد الاجتماعي، ويتعد الأمر عندما يجد الساكن نفسه في تواجد أني في مظاهر "الحداثة" وفي الوقت في حنين إلى الحياة المخيالية من الماضي مبنية على خلفية من "التقاليد" (مرحوم، 2015، ص157)، وتعتبر السياسة السكنية هي التي من يجب أن تراعي ثقافة المجتمع وأهمية الخصائص الاجتماعية، بما في ذلك تصميم الشرفات لتوفير سكنات ملائمة تساهم في تحسين جودة الحياة للسكان، كما يجب على المخططين الحضريين والمصممين دمج هذه العناصر لضمان تحقيق التكامل والراحة، الأمان، والرضا للسكان، وينوه الباحث أن التخلي عن هذه الخصائص يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية متعددة تشمل ضعف الروابط الاجتماعية، التوتر، التفكك، وانعدام الرضا.

- الجدول رقم (46): يبين إجابات المبحوثين حول استعمال السكن في الأفراح(الأعراس) والأحزان(الجنائز) العائلية حسب نوع السكن.

نوع السكن- إجابة المبحوثين	الإجابات			المجموع الكلي
	الاستعانة بسكن الجيران	اقامة خيمة في الحي	التوجه لقاعة الحفلات	
سكن	54	68	8	130
عمومي	% 41,5	% 52,3	% 6,2	% 100
ايجاري	% 44,7			% 44,7
سكن	16	12	41	69
ترقوي	% 23,2	% 17,4	59,4%	% 100
				% 23,7
سكن	5	12	42	59
تساهمي	% 8,5	% 20,3	% 71,2	% 100
				% 20,3
سكن	0	3	30	33
وظيفي	% 0,0	% 9,1	% 90,9	% 100
				% 11,3
المجموع الكلي	75	95	121	291
	% 25,8	% 32,6	% 41,6	% 100,0

*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم).
*المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من الإجابة .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين الذين أجابوا بـ (لا) حول عدم استخدامهم للسكن في الأفراح والأحزان العائلية، حيث تمثلت هذه الفئة اغلبيه المبحوثين بنسبة 55,7 % كما يوضح الجدول رقم (19) في قائمة الملاحق. ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب السكن العمومي الايجاري بنسبة 44,7 % حيث يعتبر هذا النوع السكني الاثر تجسيدا في مدينة الوادي، ثم تنخفض النسبة إلى 23,7 % لتمثل أصحاب السكن الترقوي، وتليها بشكل متقارب نسبة 20,3 % ممثلة أصحاب السكن التساهمي، و نجد نسبة 11,3 % تمثل أصحاب السكن الوظيفي .

يوضح أيضا من خلال الجدول أعلاه إجابات المبحوثين، فنلاحظ أن أكبر نسبة تمثل مجموع إجابات المبحوثين الذي الذين صرحوا بالتوجه لقاعة الحفلات بنسبة قدرت بـ 41,6 % ما يعني أن أغلبية السكان يستخدمون قاعات الحفلات والتي غالبا ما تكون مصممة بشكل يناسب مختلف أنواع الأفراح من حيث

المساحة الكافية وتوفر الراحة، كما تديرها أيضا فرق محترفة في تنظيم المناسبات، مما يضمن تقديم تجربة احتفالية سلسة ومنظمة للمتأجرين، ثم تليها مجموع إجابات المبحوثين الذين صرحوا بإقامة خيمة في الحي بنسبة قدرت بـ 32,6 %، ما يدل أن الخيمة توفر مساحة إضافية لاستيعاب عدد أكبر من الضيوف، خاصة عندما يكون المنزل الخاص غير كافٍ لاستقبال الجميع، فهذا يجعل من السهل على العائلة استضافة فعاليات ومناسبات كبيرة دون الشعور بالضيق، كما يعتقد الباحث أن إقامة خيمة في الحي هي جزء من التقاليد الاجتماعية للاحتفالات المجتمع في مدينة الوادي، كذلك يعكس رغبة المجتمع في الحفاظ على التراث والعادات القديمة، ثم تليها مجموع إجابات المبحوثين الذين صرحوا بالاستعانة بسكن الجيران بنسبة 25,8 % ، ويرى الباحث أن هذا يعكس مستوى عالي من الترابط والتعاون بين الجيران في مدينة الوادي، ففي المجتمعات التي يتمتع أفرادها بروابط قوية، يكون من الشائع مشاركة السكن والمساعدة في تنظيم المناسبات الخاصة للجيران مثل الأعراس والجنائز وهذا التعاون يعزز صلة الترابط بين الجيران .

أما بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بالتوجه إلى قاعة الحفلات فنلاحظ أكبر نسبة تعود لأصحاب السكن الوظيفي بنسبة 90,9 %، ويرى الباحث أن ذلك راجع لعدة أسباب منها الإمكانية المادية التي ينعم بها أصحاب السكن الوظيفي حيث يكون الدخل الأسري الخاص بهم جيد، مما يمكنهم ذلك من استأجار قاعة الحفلات، كذلك يكمن السبب الآخر في المستوى التعليمي والثقافي الذي يتميز به أصحاب السكن الوظيفي حيث يفضلون التوجه لقاعة الحفلات في مناسباتهم بيئة مريحة وممتعة ومجهزة بالكامل للترفيه للتمتع بالموسيقى، الرقص، الطعام، والمشروبات، أو قد يكون بسبب ضيق السكن الذي لا يمكنه استيعاب عدد كبير من الناس ورغبة أصحابه في الحفاظ عليه، ثم تليها نسبة أصحاب السكن التساهمي بنسبة 71,2 % بعدها تليها نسبة أصحاب السكن الترقوي بنسبة 59,4 %، ويرى الباحث أن سبب استعمال قاعة الحفلات بالنسبة للفئات السابقة يمكن أن تكون بمثابة وسيلة للهروب من الروتين اليومي وضغوط الحياة، حيث يراها الكثيرون أنها فرصة للاستمتاع بوقت ممتع وخالي من المسؤوليات، و يرى الباحث أيضا أن استعمال قاعة الحفلات هي إحدى الوسائل للمجتمع الحديث للتعبير عن الذات حيث توفر للأفراد فرصة للتعبير عن أنفسهم، من خلال سعر القاعة و الملابس، أنواع أطباق الأكل الحديثة الموسيقى، والمغني. إنها مساحة يمكن فيها للناس أن يظهروا جوانب مختلفة من شخصيتهم، وفي الأخير نجد أصحاب السكن العمومي الايجاري بنسبة 6,2 % ما يدل على انجرار هذه الفئة نحو التيار الجديد بالرغم من الإمكانات المادية القليلة لأصحاب السكن العمومي الايجاري، أو قد يكون استعمال قاعة الحفلات بسبب ضيق السكن ما يتضح للباحث أن استعمال قاعة الحفلات في المناسبات والاحتفالات الشخصية أصبح جزء من التقاليد والعادات التي تفرضها الحياة الجديدة على سكان المدينة.

أما فيما يتعلق بالمبحوثين الذين أجابوا بإقامة خيمة في الحي، نجد أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب السكن العمومي الإيجاري بنسبة 52,3 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود ضيق السكن من جهة الذي لا يمكنه استيعاب عدد كبير من الناس ومن جهة أخرى يعود إلى الحالة المادية الضعيفة لأصحاب السكن العمومي الإيجاري حيث يعتبرون من الفئة ذات الدخل المنخفض والمحدود أو من الفئة الهشة في المجتمع لذلك تلجأ هذه الفئة إلى إقامة خيمة في الحي من أجل خلق مكان مجاني للاحتفال، و تمكنهم من التستر من أعين الناس و الوقاية من أشعة الشمس أو تقلبات الجو مثل الغبار وهطول الأمطار، ثم يليها كل من أصحاب السكن التساهمي بنسبة 20,3 % ثم أصحاب السكن الترقوي بنسبة 17,4 %، وفي الخير نجد أصحاب السكن الوظيفي بنسبة 9,1 %، ما يتبين للباحث أن إقامة الاحتفال في خيمة يمكن أن يقلل من الأعباء على المنزل من حيث حجم الشخص، كذلك إقامة الخيمة في الحي تجعل من السهل على الضيوف الوصول إلى مكان المناسبة، خاصة إذا كان المنزل الخاص قريبا في الحي ويراها الكثيرون أنها خيار اقتصادي ومناسب للعائلات، لكن من وجهة نظر الباحث قد يسبب إقامة الخيمة في الحي العديد من المشاكل من بينها الضوضاء عالية بسبب الموسيقى مما يمكن أن يزعج الجيران وخاصة إذا استمرت حتى ساعات متأخرة من الليل، كذلك احتلال الفضاء العام في الحي وغلق طريق السيارات مما يزعج العابرين و باقي السكان في الحي، ولكي يتم الأمر بشكل سليم يتعين على أصحاب المناسبة إبلاغ الجيران مسبقاً عن الحدث والتنسيق معهم، وتحديد أوقات محددة للاحتفال واحترام ساعات الهدوء.

أما فيما يخص إجابات المبحوثين المتمثلة بالاستعانة بسكن الجيران، نلاحظ أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب السكن العمومي الإيجاري بنسبة 41,5 %، فهذا بالنسبة للباحث يدل على وجود ثقة كبيرة بين الجيران في الأحياء السكنية مجتمع الدراسة، فيعد فتح المنزل للاستخدام من قبل الآخرين خلال المناسبات يعني أن هناك احتراماً وتقديراً متبادلين، كما تعبر هذه الفئة على أنها الأكثر تضامناً وتعاوناً لأن الحاجة المادية تدفعهم لمساعدة بعضهم البعض حتى يتمكنوا من تخطي العقبات التي تواجههم من خلال تبادل الأدوار في تلبية حاجات الجيران. ثم تليها باقي الفئات بشكل منخفض ما يظهر هذا سلوكاً تعاونياً يعكس قيم التكافل والمساندة بين أفراد المجتمع في مدينة الوادي، حيث تبين للباحث أن الجيران الذين يقدمون منازلهم للمساعدة في استضافة ضيوف العائلة يشاركون في الجهد المبذول لإنجاح المناسبة، فالاستعانة بمنزل الجيران يمكن أن يكون بديلاً اقتصادياً عن استئجار قاعة حفلات، مما يساعد في تخفيف التكاليف المالية المرتبطة بتنظيم المناسبة بالنسبة للأسرة، فيساهم الجيران مثل تخصيص مساحة للطعام، وأخرى للرقص، وأخرى للراحة، وهكذا. مثل هذه المبادرات يمكن أن تعزز العلاقات المجتمعية وتقوي الروابط بين الجيران، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر ترابطاً وتعاوناً، هذا التعاون يعكس قيم المجتمع المتماسك في مدينة الوادي،

حيث يتكاتف أفرادهم لمساعدة بعضهم البعض في الأوقات المهمة وخاصة في الأحزان والجنازات، مما يعزز الشعور بالانتماء والاتحاد والاستقرار.

ومنه يمكننا أن نستنتج من خلال التباين الواضح لإجابات المبحوثين حول اختيار البدائل بين الاستعانة بسكن الجيران وإقامة خيمة في الحي أو استأجار قاعة الحفلات أن المستوى المعيشي له دور بارز في تحديد تلك الخيارات، كذلك يجب على السياسة السكنية أن تؤدي دوراً في تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للسكان وبين الحفاظ على جودة الحياة في الأحياء السكنية، من خلال وضع وتنفيذ سياسات شاملة ومنظمة، يمكن أن تقلل التحديات والمشاكل المرتبطة بإقامة المناسبات الخاصة في المناطق السكنية، مثل تخصيص لكل حي فضاء خاص أو قاعة واسعة بمبلغ معقول من أجل استغلالها من أبناء الحي في المناسبات الخاصة بهم، ونجد مرة أخرى في سياق هذا الاستنتاج تحليل الباحث مرحوم فريد للتغير الذي يظهر على الممارسات الاجتماعية والثقافية من ناحيتين، بأنه بعض الجماعات تأبى بعض الممارسات أن تتدنر، ولكن في بعض الحالات نجد ما يمكن تسميته "القابلية" لتغيير نظام وشكل الممارسات من خلال الوسائل المتاحة والظروف المحيطة، وهذه العمليات تحول زاوية النظر في اتجاه عملية "التنشئة الحضرية"، فإذا كانت تنشئة الفرد الأولية تقليدية على النمط الريفي مثلاً، أو الاتني، أو محلي، فإن تغيير مكان الوجود "السكن" يخضعه إلى تنشآت اجتماعية جديدة تلزمه بالتخلي أما نهائياً أو تدريجياً عن شكل الممارسات القديمة المعتادة (مرحوم، 2015، ص236)، وهذا ما تبينه لنا اختلاف أماكن الممارسات الاجتماعية التي تطرقنا إليها في الجدول أعلاه باختلاف أنواعها في مدينة الوادي.

- الجدول رقم (47): يبين إجابات المبحوثين حول أماكن إجراء شعائر المناسبة الدينية لعيد الأضحى (عملية الذبح) حسب الأنواع المختلفة للسكن.

نوع السكن- إجابات المبحوثين حول إجراء الشعائر الدينية	الإجابات				المجموع الكلي
	داخل السكن	خارج السكن (الحي)	التوجه للمحلات المخصصة (الجزار)	عند العائلة	
نوع السكن	التكرار	87	74	4	212
	النسبة %	% 41,0	% 34,9	% 1,9	% 22,2
	سكن عمومي ايجاري				% 100
	التكرار	27	33	30	121
	النسبة %	% 22,3	% 27,3	% 24,8	% 25,6
	سكن ترقوي				% 100
	التكرار	45	7	33	96
	النسبة %	% 46,9	% 7,3	% 34,4	% 11,5
	سكن تساهمي				% 100
نوع السكن	التكرار	24	1	17	56
	النسبة %	% 42,9	% 1,8	% 30,4	% 25,0
	سكن وظيفي				% 100
المجموع الكلي	التكرار	183	115	84	485
	النسبة %	% 37,7	% 23,7	% 17,3	% 21,2

*تم حساب هذه القيم انطلاقاً من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم).
*المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من الإجابة .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين باختلاف أنواع السكن الذين أجابوا بـ (نعم) حول إيجادهم صعوبة في توفير مكان لإجراء شعائر المناسبة الدينية بالنسبة للسكن ممثلين الأغلبية بنسبة قدرت بـ 89,6 % كما يوضح الجدول رقم (20) في قائمة الملاحق. ومن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب السكن العمومي ايجاري بنسبة 43,7 % ما يدل على أن المساكن التي خصصت لأصحاب الدخل المنخفض والمحدود على أنها ذات مساحات صغيرة، مما يجعل من الصعب على السكان تخصيص مكان مناسب لعملية الذبح التي تتطلب مساحة معتبرة ونظافة خاصة. ثم

تتصدر النسبة لتمثل أصحاب السكن الترقوي بنسبة 24,9 % ما يشير إلى أن عملية إجراء الشعائر الدينية داخل السكن تمثل عائق أيضا بالنسبة لذوي الدخل الجيد كما توضحه كل من النسب التالية، فنجد أصحاب السكن التساهمي بنسبة 19,8 % . ثم يليها في الأخير أصحاب السكن الوظيفي بنسبة 11,5 %، حيث تبرز هذه التصريحات للباحث التحديات التي يواجهها سكان المساكن باختلاف أنواعها في التوفيق بين عادات وتقاليد المجتمع كممارسة الشعائر الدينية وواقعهم المعيشي الحضري.

ويوضح أيضا الجدول أعلاه إجابات المبحوثين حول الأماكن التي يتم فيها إجراء عملية الذبح التي تعتبر من أهم الشعائر الدينية في المجتمع الاسلامي، فنجد أعلى نسبة تمثل إجابة المبحوثين بإجراء عملية الذبح داخل السكن بنسبة 37,7 %، ما يعني أغلبية المبحوثين يقومون بعملية ذبح أضحية العيد داخل السكن بالرغم من عدم وجود مساحة كافية، ما يتسبب ذلك في مشاكل سكنية وتداعيات سلبية على السكن وخاصة فيما يتعلق بالسكنات الجماعية، ثم تتخفف النسبة إلى 23,7 % لتمثل إجابات المبحوثين بخارج السكن (الحي) بنسبة 23,7 % ما يدل على استخدام الحي كأحد البدائل واعتباره فضاء عام وفضاء خاص في نفس الوقت وله العديد من الوظائف المختلفة التي تحددها حاجات واستعمالات السكان المقيمين فيه بغض النظر عن الاعتبارات القانونية. ثم تليها إجابة المبحوثين الذين يقومون بإجراء الشعائر الدينية عند العائلة بنسبة 21,2 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى ضيق المسكن من جهة، ومن جهة أخرى تعد أحد العادات والتقاليد الأسرية حيث يجتمع كل الإخوة في سكن الوالدين (الدار الكبيرة) من أجل تمضية أيام العيد معا، ما يشير إلى أهمية الدين والتقاليد في حياة الأفراد والمجتمع بمدينة الوادي، مما يساهم ذلك في تعزيز الترابط الأسري والاجتماعي وتكريس القيم الأخلاقية والروحية، وفي الأخير نجد نسبة إجابة نسبة المبحوثين الذين أجابوا بالتوجه إلى المحلات المخصصة (الجزار) من أجل ذبح أضحية العيد بنسبة 17,3 % وهي النسبة المنخفضة من بين كل الإجابات السابقة ما يدل على قلة هذه الفئة، ويرى الباحث سبب ذلك يمكن أن يعود إلى المهارات الشخصية لأرباب هذه الأسر حيث يمكن أن يكونوا دون معرفة أو قدرة على ذبح أضحية العيد والاهتمام بها وفق المراحل المعروفة، فیلجأ هؤلاء إلى المحلات المخصصة.

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين حسب النوع السكني، نجد أكبر نسبة إجابة هي القيام بعملية الذبح داخل السكن وتعود لأصحاب لسكن التساهمي بنسبة 46,9 % . ثم يليها أصحاب السكن الوظيفي بنسبة 42,9 % . ويرى البحث أن سبب ذلك يعود إلى المساحة الكافية التي يتميز بها السكن التساهمي وتمكن من القيام ببعض النشاطات من إجراء عملية الذبح داخل السكن، ثم يليها أصحاب السكن العمومي الإيجاري بنسبة 41 % ويعود سبب ذلك يعود إلى الاختيارات الشخصية للعائلة حيث يفضل الكثيرون إجراء مراسم العيد داخل السكن من أجل مشاركة أفراد الأسرة كالزوجة والأبناء في تجهيزات العيد ما يعزز روح التعاون والمشاركة

والترابط الأسري والوجود في كنف العائلة، وفي الأخير يليها أصحاب السكن الترقوي بنسبة 22,3 % ما يدل على أن أغلبية السكان يقومون بإجراء شعائر عيد الأضحى داخل السكن، لكن تنعكس هذه الممارسات على المساكن التي لا تكون مجهزة بالبنية التحتية اللازمة لدعم مثل هذه الأنشطة، مثل المساحات المخصصة للذبح داخل السكن أو التخلص من المخلفات الحيوانية، ويمكن أن تتسبب المخلفات إلى إتلاف قنوات الصرف الصحي، مما يؤدي إلى تعطلها وانتشار الروائح الكريهة الناتجة عن عملية الذبح والمخلفات وخاصة في الأحياء الجماعية .

أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين الذين صرحوا باعتمادهم على الحي للقيام بعملية الذبح، نجد أكبر نسبة تعود لأصحاب السكن العمومي الإيجاري بنسبة 34,9 %، ويعود سبب ذلك بالنسبة للكثيرين إلى ضيق المسكن و عدم توفر مكان مخصص لإجراء عمالية الذبح، ثم تليها نسبة 27,3 % وتعود لأصحاب السكن الترقوي ثم بعد ذلك تنخفض النسبة إلى 7,3 % لتمثل أصحاب السكن التساهمي، وفي الأخير نجد أصحاب السكن الوظيف بنسبة 1,8 %، ما يوضح لنا إمكانيات الفروق المادية حيث يلجأ أصحاب الدخل الجيد والمرتفعة إلى البدائل الأخرى مثل التوجه إلى المحلات المخصصة، كما يعكس لنا أيضا انخفاض نسبة الأشخاص الذين يعتمدون على الحي كمكان للذبح المستوى الثقافي حيث يعتبر هؤلاء الأشخاص بأن عملية الذبح في الحي لديها تداعيات سلبية كبيرة، من بينها المخلفات الحيوانية إذا لم تُزل بشكل صحيح يمكن أن تكون بيئة خصبة لنمو الجراثيم ناهيك عن الروائح و تشويه أرضية الحي بدماء الأضحية ما قد يتسبب في مرض الأطفال عند لعبهم في الشارع، لكن من جهة أخرى يرى الباحث أن مثل هذه الممارسات تبدو في نظر السكان أمر إيجابي حيث يسود جو التعاون و البهجة بين الجيران.

أما فيما يخص إجابات المبحوثين الذين صرحوا بالتوجه إلى بيت العائلة لإجراء شعائر عيد الأضحى، نلاحظ أكبر نسبة تعود لأصحاب السكن الترقوي بنسبة 25,6 % ثم تليها بقي النسب بترتيب متقارب منخفض، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود العادات والتقاليد الخاصة بسكان مدينة الوادي، ما يُظهر التمسك بالتقاليد والقيم الدينية والثقافية التي توارثتها الأجيال، كما أن الاحتفال بالعيد مع العائلة يعزز شعور الأفراد بالانتماء والأمان وينمي مشاركة الأطفال في تحضيرات العيد ويُعلمهم المسؤولية والقيم الأخلاقية مثل العطاء والمشاركة.

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين الذين صرحوا بالتوجه إلى المحلات الخاصة (الجزار)، نلاحظ أكبر نسبة تعود لأصحاب السكن التساهمي بنسبة 34,4 % . ثم يليها كل أصحاب لسكن الترقوي والوظيفي بشكل متقارب، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى المستوى الثقافي الذي يتميز به أصاب الدخل الجيد حيث

أغلبهم يعملون في وظائف إدارية أو تعليمية، كما تمكنهم المكانيات المادية من التوجه للمحلات المخصصة وتغير أعباء الجهد والمحافظة على نظافة السكن الخاص بهم. وفي الأخير نجد أصحاب السكن العمومي الجاري بنسبة منخفضة قدرت بـ 1,9 % ما يتبن للباحث أن العامل المادي له دور في توجيه اختيارات الأشخاص، فمما سبق نلاحظ أن أغلبية أصحاب السكن العمومي الإيجاري يعتمدون على السكن أو الحي في إجراء الشعيرة الدينية الخاصة بعيد الأضحى.

استناداً إلى ما سبق، يمكننا استنتاج أن الشعائر الدينية تعد من بين أبرز الخصائص الاجتماعية لسكان مدينة الوادي، لذا يتوجب على الهيئات المختصة العمل على سياسة سكنية فعالة والشاملة تسهم بشكل كبير في تهيئة بيئة سكنية متوازنة، حيث يتم احترام العادات والتقاليد الثقافية والدينية للسكان، مع ضمان الحفاظ على الصحة العامة والنظام البيئي، بتطبيق سياسات سكنية تراعي هذه الجوانب، لأنه كما تأكد لنا من خلال قيمة اختبار ذو الحدين حول إيجاد المبحوثين صعوبة في إجراء الشعائر الدينية بالنسبة لمسكنهم فقدرت بـ (0.50) وهي دالة عند مستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني وجود فروق في إجابات المبحوثين، وأن الأغلبية يجدون صعوبة في إجراء الشعائر الدينية في المسكن الخاص بهم، لذا يجب على السياسة السكنية النظر في هذا الإشكال واتخاذ إجراءات يمكن أن تحقق من خلالها تعايش سلمي ومنظم داخل الأحياء السكنية يسمح بممارسة الشعائر الدينية و الأشكال الأخرى من المناسبات، مما يعزز من جودة الحياة لجميع السكان ويضمن الاستقرار.

1-4- عرض وتحليل وتفسير البيانات الخاصة بالمحور الرابع:

- السياسة السكنية ودور العلاقات الاجتماعية في تنظيم السكن:

وكما رأينا سابقاً، فإن الجار هو علاقة مفروضة بشكل عام ونادراً ما تكون اختيارية، ولذلك فإن العلاقات بين الجيران غالباً ما تبدأ من الصفر، مما يتطلب مبادرة فردية تتمثل في التواصل. مع ذلك، حتى بعد إنشاء الاتصال، يجب علينا إدارة العلاقة بين القرب والمسافة للحفاظ على سلامتنا وسلامة من حولنا. في هذا النوع من الاتصالات، لا يسعى السكان عادة إلى التميز عن جيرانهم، بل يستمدون الرضا من احترام المعايير والقواعد العامة، والمساهمة في الحياة المشتركة. ومن هنا، سيحاول الباحث دراسة دور السياسة السكنية في تنظيم العلاقات الاجتماعية في الأحياء السكنية بمدينة الوادي، باعتبار أن السياسة السكنية هي الجامع بين السكان من مناطق مختلفة وخلفيات ومستويات اجتماعية مختلفة في أحياء سكنية، محاولاً التعرف على أشكال وطبيعة تلك العلاقات والعوامل التي تساهم في إنتاجها، بالإضافة إلى الكشف عن الممارسات التي تؤدي إلى ظهور التوتر والصراع بين الجيران في هذه الأحياء.

- الجدول رقم (48): يبين إجابات المبحوثين حول معارفهم وعلاقتهم بالجيران في السابق حسب الجنس.

المجموع	الجنس		هل كان لديكم معرفة أو علاقة سابقة مع الجيران المقيمين في نفس الحي؟ في حالة الإجابة بنعم.	
	انثى	ذكر	التكرار	النسبة
9	3	6	التكرار	النسبة
% 100	% 33,3	% 66,7		
% 4,5				
47	8	39	التكرار	النسبة
% 100	% 17,0	% 83,0		
% 23,6				
52	2	50	التكرار	النسبة
% 100	% 3,8	% 96,2		
% 26,1				
91	15	76	التكرار	النسبة
% 100	% 16,5	% 83,5		
% 45,7				
199	28	171	التكرار	النسبة
% 100	% 14,1	% 85,9		
*تم حساب هذه القيم انطلاقاً من الرمز (1) الذي يرمز للبدليل (نعم).				
*المجموع أكبر من حجم المبحوثين الذين اجابوا بنعم لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من الإجابة .				

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين باختلاف الجنس والذين أجابوا بـ (نعم) حول إذا ما كانت لديهم معارف سابقة مع الجيران المقيمين في نفس الحي ممثلين الأغلبية بنسبة قدرت بـ 54,7 % كما يوضح الجدول رقم (21) في قائمة الملاحق. ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين من جنس الذكور بنسبة 85,9 %. ثم تليها نسبة المبحوثين من جنس الإناث بنسبة %

14,1 وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بنسبة الذكور، ويعود سبب ذلك إلى طريقة توزيع الاستمارة على المبحوثين، حيث كان أغلبية أفراد العينة المتواجدون في الأحياء (الشارع) هم من الرجال والشباب.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه اختلاف النسب الخاصة بإجابات المبحوثين، فنجد أكبر نسبة تود للمبحوثين الذين أجابوا بأن لديهم معرفة وعلاقة سابقة مع الجيران من حي القديم بنسبة 45,7 %، ما يدل على انتقال مجموعات من الأسر من المنطقة القديمة إلى المنطقة الجديدة فمن الطبيعي أن يكون هناك معرفة سابقة بينهم، ويرى الباحث أن استمرار هذه العلاقة يعود إلى طبيعة الثقافة المحلية لسكان مدينة الوادي، حيث يعتبر التواصل وبناء علاقات مع الجيران جزءا مهما من الحياة اليومية للسكان، ويمكن أن تكون هذه العلاقات قديمة وتعززت بمرور الوقت حتى بعد الانتقال إلى حي جديد كما تبين إجابات المبحوثين. ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن لديهم معرفة وعلاقة سابقة مع زملائهم في العمل بنسبة 26,1 %، ويرى الباحث أن هذا راجع إلى الأنواع السكنية المعتمدة في الدراسة حيث يمكن أن تجمع الاستفادة من السكن طبيعة العمل وخاصة فيما يتعلق فئة الموظفين أو العمال، كما أن أغلبية المبحوثين في هذه الدراسة كانوا من فئة العمال، فقد يشير هذا إلى أن الحي الجديد يجذب شريحة معينة من الناس الذين يعملون في نفس المجال أو الشركة، و قد يكون الحي قريبا من مكان العمل أو يتضمن مرافق سكنية مخصصة لموظفي نفس الشركة أو المؤسسة. ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن لديهم معرفة وعلاقة مع الأقارب بنسبة 23,6 % ما يشير إلى أن السكان في مدينة الوادي أغلبهم من السكان المحليين، و يشير هذا أيضا إلى وجود تماسك عائلي قوي ورغبة في البقاء بالقرب من أفراد العائلة وهو نتيجة لقيم ثقافية تؤكد على أهمية العلاقات الأسرية والدعم المتبادل والتي تحدد القيم والأعراف مثل الزواج المترابط بين العائلات، ما يجعل من الحي الجديد موقعا تلقتي فيه العائلات المستفيدة من السكن، حيث ينتقل الأفراد إلى نفس المناطق التي جهزت للسكن ما يتيح للأقارب الحصول على وحدات سكنية قريبة من بعضها البعض. وفي الأخير نجد نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن لديهم معرفة وعلاقة سابقة في الحي تتمثل في الإخوة بنسبة 4,5 % وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بباقي إجابات المبحوثين، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى القوانين التي تحددها السياسة السكنية للاستفادة من السكن حيث يمنع وجود في القائمة الواحدة أكثر من مستفيد في العائلة الواحدة وذلك لضمان المساواة بين المترشحين، إلا أن ظهور إجابات المبحوثين بتلك النسبة يمكن أن يكون للحالات التي تنعكس فيها الإخوة بين الإناث والذكور، مثلا في حالة زواج الأخت ويستفيد زوجها من السكن يعتبر أمر مسموح به وغير مخالف للقانون كذلك بالنسبة أيضا للذكور، أما السبب الآخر يعود إلى طبيعة تركيبة الأحياء السكنية التي تحتوي على أنواع مختلفة من السكن فقد يكون للإخوة استفادة مختلفة من السكن في نفس الحي أو المنطقة.

أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين حسب الجنس، فنلاحظ أكبر نسبة للمبحوثين الذين أجابوا بأن لديهم معرفة سابقة وعلاقة مع الجيران من الحي القديم تعود للذكور بنسبة 83,5 %، وهذا ما يعكس لنا أن الروابط الاجتماعية بين الذكور تكون أقوى وأكثر استمرارية مع جيرانهم السابقين، ويمكن أن يكون هذا ناتجاً عن طبيعة الأنشطة الاجتماعية التي يشاركون فيها، مثل الأنشطة الرياضية أو الاجتماعية أو المهنية والتي تعزز العلاقات طويلة الأمد، وتعزز السياسة السكنية العلاقات بين الجيران بعد الانتقال إلى حي جديد من خلال التهيئة السكنية وتنظيم المرافق التابعة له مما يسمح للرجال الانخراط في تجمعات أو مجموعات اجتماعية تشمل الجيران، مثل الأندية الرياضية أو المجالس المحلية والفضاءات العامة والمقاهي والأسواق ما يسهل عليهم بناء والحفاظ على علاقات مع الجيران من الأحياء القديمة حتى بعد الانتقال، حيث تكون للذكور حرية أكبر في التنقل والتفاعل الاجتماعي. أما بالنسبة لإجابة الإناث فنلاحظ أنها منخفضة جداً حيث قدرت بـ 16,5 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى طبيعة الثقافة المحلية لسكان مدينة الوادي التي تحدد الأدوار التقليدية للجنسين، فقد تفرض على الإناث اهتمامات أو أولويات مختلفة، أو قد يكون لديهن قيود أكثر على الحركة والتفاعل الاجتماعي، مما يؤثر على مدى احتفاظهن بالعلاقات مع الجيران من الأحياء القديمة، إلا فيما يتعلق باللقاء في المناسبات الدينية والأفراح العائلية.

أما فيما يخص إجابة المبحوثين الذين صرحوا بأن لديهم معارف وعلاقة سابقة تتمثل في زملاء في العمل، نجد أن أكبر تعود للمبحوثين الذكور بنسبة 96,2 %، ذلك راجع إلى العديد من الأسباب من بينها أن الذكور قد يميلون إلى بناء علاقات اجتماعية أقوى مع زملائهم في العمل، كما أن التنقل الجماعي للموظفين في بعض الشركات أو المؤسسات يمكن أن يكون أكثر شيوعاً بين الذكور وخاصة إذا كانت الصناعة أو الشركة تستقطب بشكل رئيسي العمالة الذكورية، كما يميل الذكور إلى بناء علاقات اجتماعية أقوى مع زملائهم في العمل، مما يؤدي إلى تفضيل السكن بالقرب من هؤلاء الزملاء عند الانتقال إلى حي جديد وهذا يمكن أن يعزز من الروابط المهنية والشخصية. أما بالنسبة لإجابة الإناث فنلاحظ أنها منخفضة جداً حيث قدرت بـ 3,8 % ويعود سبب ذلك إلى قلة فئة الإناث في الدراسة وكذلك بسبب طبيعة الثقافة في مدينة الوادي التي لا تتوافق مع بناء علاقة زمالة مع غير جنس الإناث خارج العائلة أو بعض المؤسسات التعليمية.

أما بالنسبة لباقي الإجابات الأخرى، فنلاحظ أيضاً أن أكبر النسب تعود للمبحوثين من فئة الذكور منها 83 % من صرحوا بوجود معرفة سابقة مع الجيران تتمثل في الأقارب، ثم إجابة الذكور الذين صرحوا بوجود معرفة سابقة تتمثل في الأخوة بنسبة 66,7 %، ما يشير أن العلاقات الأسرية في مدينة الوادي مترابطة ومتماسكة وهذا ما يجعلها تظهر و تلعب دوراً مهماً في قرارات السكن وتشكيل المجتمع، لأنه كلما كانت

العلاقة الأسرية قوية ومترابطة ومستمرة في المدينة كلما زادت نسبة تعارف الأقارب والأسرة في الأحياء السكنية الجديدة التي تنظمها السياسة السكنية، فيسمح بذلك استمرار العلاقات السرية من خلال التواصل القريب الذي يحدده موقع ومسافة السكن بين الأقارب.

ومنه نستنتج أن السياسة السكنية في مدينة الوادي لعبت دورًا جوهريًا في تنظيم وتعزيز العلاقات الاجتماعية ضمن الأحياء السكنية الجديدة من خلال عدة نقاط أساسية تم استنتاجها من إجابات المبحوثين، منها أظهرت إجابات المبحوثين أن العديد منهم لديهم معرفة سابقة بجيرانهم في الحي الجديد من خلال كونهم جيرانًا في الحي القديم، هذا يشير إلى أن السياسات السكنية التي تدعم انتقال مجموعات من السكان معًا من حي قديم إلى جديد تساهم في الحفاظ على الروابط الاجتماعية القائمة وتعزيزها في البيئة الجديدة، كذلك نسبة كبيرة من المبحوثين أشاروا إلى أنهم يعرفون جيرانهم في الحي الجديد من خلال العمل، و هذا يعكس أهمية السياسات التي تتيح أو تشجع السكن بالقرب من أماكن العمل، مما يعزز من فرص التفاعل الاجتماعي اليومي بين الزملاء، كذلك وجود أقارب في الأحياء الجديدة يشير إلى أن السياسات السكنية التي تتيح للعائلات الانتقال معًا أو بالقرب من بعضها تعزز من الدعم الاجتماعي والعائلي، مما يسهل عملية الانتقال والاندماج في البيئة الجديدة، وبما أن هناك نسبة معتبرة من المبحوثين من أجابوا ب (لا) حول ما إذا كان لديهم معرفة أو علاقة سابقة مع الجيران في الحي بنسبة قدرت ب 45,3 %، نستنتج أيضًا أن السياسة السكنية تقوم بعملية دمج المناطق والحياء السكنية المتباعدة من أجل خلق مجتمع متجانس داخل مدينة الوادي، ما يساهم بشكل كبير في بناء مجتمع متماسك ومتربط حيث يشعر الأفراد بالانتماء والأمان والتكامل الاجتماعي، وهذا ما توصلت إليه أيضا الباحثة Camila حيث استخلصت من إجابة المبحوثين أن السكن هو حيزنا المادي، المساحة الفيزيائية التي تدعم حياتنا اليومية وتوفر الدعم لنشاطات الأسر وسبل عيشها وأحلامها وطموحاتها، إنه المكان الفيزيائي الذي نلتقي فيه عادة مع دائرة الناس الأكثر قربًا، حيث نخزن ممتلكاتنا ونحفظ ثروتنا، حيث نحتمي من الخارج و نرتاح ليلاً، وعادة ما نتخيل مستقبلنا فيه، بالنسبة لمعظم الناس، يعد المنزل أهم مورد مادي واقتصادي نملكه ونحافظ عليه (Cocina varas,2017,p 282) .

- الجدول رقم (49): يبين إجابات المبحوثين حول معارفهم وعلاقتهم بالجيران في السابق حسب أماكن سكنهم في السابق.

نوع الجيران- أماكن سكن خارج وسط المدينة.	المعارف السابقة		الإجابات				المجموع الكلي
			إخوة	أقارب	زملاء في العمل	جيران من الحي القديم	
أماكن السكن في السابق خارج وسط المدينة	بلدية	التكرار	1	5	8	7	21
		النسبة	4,8 %	23,8 %	38,1 %	33,3 %	100 % 42,9 %
	ضواحي المدينة	التكرار	1	2	8	10	21
		النسبة	4,8 %	9,5 %	38,1 %	47,6 %	100 % 42,9 %
	القرية	التكرار	1	2		4	7
		النسبة	14,3 %	28,6 %	0,0 %	57,1 %	100 % 14,3 %
المجموع الكلي		التكرار	3	9	16	21	49
		النسبة	6,1 %	18,4 %	32,7 %	42,9 %	100,0 %

يبين لنا الجدول أعلاه إجابات المبحوثين الذين تعود أماكن سكنهم في السابق إلى المناطق الواقعة خارج وسط المدينة وإجاباتهم المتعلقة بنوع العلاقة التي تجمعهم مع الجيران في السابق، فنلاحظ أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين يمثل مكان سكنهم في السابق بلدية أخرى بنسبة 42,9 %. ثم يليها بشكل مساوي نسبة المبحوثين الذين يمثل مكان سكنهم في السابق بضواحي المدينة بنسبة 42,9 %. ثم تليها بشكل منخفض نسبة المبحوثين الذين كان مكان سكنهم في السابق في القرية بنسبة 14,3 %، ما يدل على أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تهدف إلى تحقيق التوازن والاستدامة في التنمية الحضرية وتحسين جودة الحياة في المدن.

كما نلاحظ أيضا من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه اختلاف في نسب إجابات المبحوثين، فنجد أعلى نسبة تمثل إجابات المبحوثين الذين صرحوا بأن لديهم معرفة وعلاقة مع جيران من الحي القديم بنسبة 42,9 %. ثم تليها نسبة إجابات المبحوثين الذين لديهم معرفة وعلاقة مع زملاء في العمل بنسبة 32,7 %. ثم تتخفف النسبة إلى 18,4 % لتمثل إجابات المبحوثين الذين لديهم معرفة وعلاقة مع الجيران تتمثل في الأقارب، وفي الأخير نجد نسبة المبحوثين الذي لديهم معرفة وعلاقة سابقة تمثل في الإخوة بنسبة منخفضة

جدا قدرت بـ 6,1 %، ويرى الباحث أن هناك تشابه في ترتيب الإجابات المبحوثين الذين كان مكان سكنهم في السابق خارج وسط المدينة مقارنة بمجموع إجابات المبحوثين في الدراسة الذين أجابوا بنعم، ويعود سبب ذلك إلى الشروط والقوانين التي تحددها السياسة السكنية.

فبالنسبة لإجابات المبحوثين بمعرفتهم السابقة للجيران من الحي القديم نلاحظ أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين كان مكان سكنهم في السابق في القرية بنسبة 57,1 %، ويرى البحث أن سبب ذلك يعود إلى طبيعة العلاقة المتينة التي يعرف بها سكان القرية فهم السكان الأكثر معرفة لبعضهم البعض مقارنة بسكان المناطق الأخرى وذلك نظرا إلى العدد الصغير لسكان القرية، كذلك السبب الآخر والذي يتمثل في اهتمام السياسة السكنية بسكان القرية وجلبهم إلى المدينة نظرا لانعدام وقلة المرافق المؤسسات العامة الشيء الذي يمنح فرصة لسكان القرى من الاستفادة بالخدمات والمرافق العامة المتواجدة بالمدينة، وهكذا تمكن السياسة السكنية أبناء القرى من التواجد في المدينة من خلال منحهم سكن و جيران من الحي القديم لتتم عملية التواصل و التكيف مع الحياة الجديدة في المدينة.

أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين الذين تمثل معرفتهم وعاقبتهم بزمالة في العمل، نجد أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين كان مكان سكنهم في السابق بضواحي المدينة بنسبة 38,1 % وهي نسبة مطابقة للمبحوثين الذين كان سكنهم في السابق ببديلية أخرى، ويعتقد الباحث أن سبب ذلك يعود إلى طبيعة العمل المؤسسي التي تتوفر بشكل أكبر في ضواحي المدينة والبلديات مقارنة بالقرى، مثل المصانع والجامعات و المؤسسات الصحية والمرافق الأخرى، ما يساهم في ارتفاع احتمال معرفة سكان البلديات و الضواحي لبعضهم البعض، فمن خلال انتقال هؤلاء الأشخاص إلى وسط المدينة يجدون رفقاءهم وزملائهم في العمل في نفس الحي أو المنطقة السكنية ما يجعل عملية الانتقال أكثر سهولة بالنسبة لهم لأنه من خلال وجود أشخاص تجمعهم علاقة زمالة وعمل يرتفع بذلك منسوب الارتياح والاطمئنان لدى السكان القادمين من مناطق خارج وسط المدينة، من خلال استمرار العلاقة يمكن التوجه للعمل معا ومناقشة قضايا العمل والتعاون على بعض الأمور الشخصية ما يعزز الشعور بالانتماء للمجتمع.

أما بخصوص الإجابات الأخرى للمبحوثين نلاحظ أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين كان مكان إقامتهم في السابق بالقرية بنسبة 28,6 % فيما يتعلق بمعرفتهم لأشخاص بصلة القرابة وهي أكبر نسبة مقارنة لبقية المبحوثين من أماكن مختلفة. كذلك يحتل المبحوثين الذين كان مكان إقامتهم في السابق بالقرية الإجابة بمعرفة الإخوة بنسبة 14,3 % وهي النسبة الأكبر مقارنة بالنسب الأخرى، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى اهتمام السياسة السكنية في مدينة الوادي بسكان القرى وتلبية احتياجاتهم السكنية حيث تم منحهم سكنات

في وسط المدينة، ووجود أقارب في الأحياء الجديدة يشير إلى أن السياسات السكنية التي تتيح للعائلات الانتقال بالقرب من بعضها تعزز من الدعم الاجتماعي والعائلي.

ومن هنا نستنتج أن السياسة السكنية في مدينة الوادي من خلال دمج سكان القرى والضواحي و البلديات المجاورة مع سكان المدينة في الحياة الحضرية تعمل على تحقيق التكامل الاجتماعي والتنوع الثقافي في المدينة، كما تشير هذه السياسة إلى جهود لتقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، مما يوفر فرص متساوية للسكان في الحصول على خدمات وفرص اقتصادية متساوية، ويؤدي ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن من خلال جذب سكان المناطق المحيطة إلى وسط المدينة، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة، كما ينتج عن دمج سكان الضواحي والقرى في وسط المدينة التفاعل الاجتماعي بين مختلف الفئات، مما يعزز التفاهم والتعاون بين السكان، ويساهم في إنشاء مجتمعات متماسكة حيث يمكن للسكان بناء علاقات قوية مع جيرانهم ومحيطهم، و يمكن للسياسة السكنية دعم الحفاظ على الشبكات الاجتماعية والعائلية من خلال إبقاء السكان بالقرب من أفراد عائلاتهم وأصدقائهم كما يتبين لنا من خلال نتائج الدراسة، لكن يرى الباحث أن لهذه السياسة عدة آثار سلبية تتمثل في الصراع الاجتماعي بين الفئات والأصول الاجتماعية بسبب الخلفيات الثقافية للسكان، كذلك تنتج عنه بعض الممارسات الغير قانونية مثل ظاهرة تريف المدينة وتربية الحيوانات في السكنات الجماعية وهذا بسبب الخلفية الثقافية ونمط المعيشي الذي يجلبه السكان القادمين من القرى إلى المدن ومحاولتهم فرض نمط عيشهم الريفي داخل المدينة، وهذا ما توصل إليه أيضا الباحث مرحوم فريد خلال دراسته، مشيدا أن السكان الوافدة على الفضاء الحضري من مناطق خارج المدينة، فيما بعد ما أثار الحديث عن ظاهرة "أريفة المدينة" بكل ما تحمله من ثقافة تقليدية، و الإشكال الذي اعترضها هو عدم قدرتها على الانخراط الكامل في الثقافة الحضرية، بل بقيت تعاني آثار الاجتثاث و التجاذب لدى أطفالها بالخصوص بين قيم الأصالة و التقليد في الأسرة و قيم المعاصرة و التحديث في المدرسة (مرحوم، 2015، ص90)، فيؤدي هذا إلى الكثير من الصراعات و المشاكل بين الجيران ما يتسبب في توتر العلاقات الاجتماعية، ومن وجهة نظر الباحث يرى بأن سكان القرى يجب الاهتمام بهم في مناطقهم الريفية وتوفير لهم الحاجيات التي تتلاءم مع متطلباتهم المعيشية وذلك من أجل ضمان الحفاظ على نوع الحياة الريفي والمديني لأن لكلى النوعين خصائص ومميزات ومهام في المجتمع.

- الجدول رقم (50): يبين إجابات المبحوثين حول مشاركتهم في الأنشطة الخيرية والتطوعية في الحي حسب سن المبحوثين.

المجموع الكلي	الإجابات				السن- إجابات المبحوثين		
	نظافة الحي	ترميم العمارة	غرس الاشجار	انشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال			
108	59	13	30	6	من 24	التكرار	إلى 34 سنة
% 100 % 24,5	% 54,6	% 12,0	% 27,8	% 5,6	النسبة		
134	83	10	34	7	من 35	التكرار	إلى 45 سنة
% 100 % 30,5	% 61,9	% 7,5	% 25,4	% 5,2	النسبة		
118	70	6	36	6	من 46	التكرار	إلى 56 سنة
% 100 % 26,8	% 59,3	% 5,1	% 30,5	% 5,1	النسبة		
63	37	7	18	1	من 57	التكرار	إلى 67 سنة
% 100 % 14,3	% 58,7	% 11,1	% 28,6	% 1,6	النسبة		
17	10	3	3	1	من 68	التكرار	فما فوق سنة
% 100 % 3,9	% 58,8	% 17,6	% 17,6	% 5,9	النسبة		
440	259	39	121	21	من 440	التكرار	المجموع الكلي
% 100,0	% 58,9	% 8,9	% 27,5	% 4,8	النسبة		

*تم حساب هذه القيم انطلاقاً من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).

*المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من الإجابة .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين باختلاف السن والذين أجابوا بـ (نعم) حول ما إذا كانوا يشاركون مع الجيران في الأنشطة الخيرية والتطوعية ممثلين الأغلبية بنسبة قدرت بـ 82,6 % كما يوضح الجدول رقم (22) في قائمة الملاحق. ومن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن أكبر

نسبة تمثل المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 45 سنة بنسبة 30,5 % وهم الفئة الأكثر تواجد في عينة الدراسة. ثم تليها في المرتبة الثانية نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 46 إلى 56 سنة بنسبة 26,8 % حيث تشمل هذه الفئة المتزوجين والعمال. ثم تليها في المرتبة الثالثة نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 24 إلى 34 سنة بنسبة 24,5 % لتمثل فئة الشباب البطالين والعمال وحديثي الزواج، وتليها في المرتبة الرابعة نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 57 إلى 67 سنة بنسبة 14,3 % لتمثل فئة الكهول والمتقاعدين. وفي الأخير تليها نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 68 فما فوق سنة بنسبة 3,9 % لتمثل فئة كبار السن، حيث تعد هذه الفئات المشاركة في النشاطات التطوعية والخيرية التي يقوم بها الجيران في الحي.

وبين لنا أيضا الجدول أعلاه إجابات المبحوثين حول الأنشطة الخيرية والتطوعية التي يقومون بها مع جيرانهم في الحي، فنلاحظ أن أكبر نسبة تعود لإجابة المبحوثين الذين يشاركون في نظافة الحي بنسبة 58,9 % فهذا يعكس لنا روح التعاون والتضامن بين الجيران الذي يعزز الروابط بين الأفراد ويجعل المجتمع أكثر تلاحماً وقوة، كذلك المشاركة في نظافة الحي تدل على إحساس عالي بالمسؤولية الجماعية، حيث يشعر الأفراد بأن الحي هو امتداد لبيوتهم الخاصة وبالتالي يسعون للحفاظ على نظافته وجماله، ويرى الباحث هذه المشاركة تعكس وعياً بيئياً متزايداً بين السكان، يعني أن الجيران يدركون أهمية الحفاظ على البيئة السكنية الخاصة بهم مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة في الحي. ثم تليها إجابة المبحوثين الذين يقومون بالمشاركة في غرس الأشجار بنسبة 27,5 %، وهذا يدل على وجود روح قوية من التعاون والعمل الجماعي بين الجيران، حيث يتعاونون لتحقيق هدف مشترك وهو تحسين البيئة المحيطة بهم، كما أن غرس الأشجار تضفي جمالا طبيعيا على الحي، مما يجعله مكانا أكثر جاذبية وسرورا للعيش فيه وخاصة في المدن الصحراوية كمدينة الوادي حيث تساعد الأشجار على خفض درجة الحرارة المرتفعة في فصل الصيف، ويتبين للباحث على أن الجيران يشعرون بمسؤولية جماعية تجاه حيهم ويسعون لتحسينه ليس فقط لأنفسهم ولكن للجميع مما يعزز الشعور بالانتماء للمجتمع. بعدها يليها بشكل منخفض إجابة المبحوثين الذين صرحوا بالمشاركة في ترميم العمارة بنسبة 8,9 %، قد يشير هذا إلى نقص في الوعي بأهمية صيانة المبنى والمحافظة عليه، أو قد يعكس عدم اهتمام الجيران بالحفاظ على جودة المبنى وسلامته، و يمكن أن يشير أيضا إلى وجود اختلافات في الأولويات بين الجيران حول أهمية الترميم، حيث قد يرى البعض أنه غير ضروري في الوقت الحالي وخاصة أن السكنات الأحياء المتخذة في هذه الدراسة لا تزال تعد حديثة النشأة، ويعتقد الباحث أيضا أن سبب قلة المشاركة في ترميم العمارة هو في الأساس متعلق بالمبلغ المالي، بوجود مشاكل مالية لدى بعض الجيران تمنعهم من المشاركة في تكاليف الترميم، أو يكون السبب أيضا بسبب الثقافة و ذهنية السكان

حيث يعتبرون ترميم العمارة هو مهمة الدولة لما يحمله من تكاليف مادية، فهذه الرواسب الثقافية تعيق قدرتهم على المساهمة في هذا العمل الجماعي، وفي الأخير يليها بشكل منخفض إجابة المبحوثين الذين صرحوا بالمشاركة في إنشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال بنسبة 4,8 %، ما يدل على أن هناك المبادرات القليلة الفردية من بعض الجيران الذين قاموا بتحمل تكاليف المشاركة بأنفسهم في بعض الأحياء، ويرى الباحث أن هذا الانخفاض راجع أساساً إلى انخفاض الوعي لدى الأولياء، حيث يعتقدون أن إنشاء أماكن لعب للأطفال ليس أولوية مقارنة باحتياجات أخرى أكثر إلحاحاً، فإذا كان المشكل مادياً فبإمكانهم تقديم طلبات للبلدية من أجل إنشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال.

أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين الذين صرحوا بمشاركتهم في نظافة الحي، نجد أكبر نسبة تعود للفئة العمرية من 35 إلى 45 سنة بنسبة 61,9 % ثم تليها باقي الفئات العمرية بشكل متقارب، ما يدل على روح التعاون والتضامن المجتمعي فعندما يشارك الأطفال والشباب والبالغون وكبار السن في نشاط مشترك، يظهر ذلك روح التعاون والتضامن بين الأجيال المختلفة، حيث يشعر الجميع بمسؤوليتهم تجاه بيئتهم ومجتمعهم، كما أن مشاركة الكبار تشجع الأطفال والشباب على اتباع نفس النهج، حيث يتعلم الصغار من الكبار كيفية الاهتمام بالبيئة والحفاظ على النظافة، و تعكس لنا هذه المشاركة شعوراً عميقاً بالانتماء إلى الحي، العمل معاً في نشاط مشترك يساعد على تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية ويعزز من روح المجتمع.

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين الذين صرحوا بمشاركتهم في عملية غرس الأشجار، نجد أكبر نسبة تعود للفئة العمرية من 46 إلى 56 سنة بنسبة 30,5 % وهذا راجع إلى الامكانيات المادية لهذه الفئة حيث يعتبر أغلبيتهم عمال لذلك يمكنهم المشاركة في عملية جمع مبالغ نقدية من أجل شراء الأشجار ليقوموا بغرسها، كما أن القدرة البدنية في سنهم تمكنهم من المشاركة في مثل هذه النشاطات. ثم تليها باقي الفئات بشكل منخفض حتى تصل في الأخير إلى الفئة العمرية من 68 فما فوق سنة بنسبة 17,6 %، ويرى الباحث أن انخفاض النسبة لهذه الفئة سببه التقدم السن وعدم القدرة على العمل والمشاركة في عملية الغرس فقد تساهم هذه الفئة بالتوجيهات و بعض المبالغ المالية، حيث يبين الجدول رقم (23) في قائمة الملاحق معامل الارتباط بين سن المبحوثين والمشاركة السكانية قيمة تقدر ب (-0.03) وهي دالة عند مستوى دلالة قدره (0.01) وهذا يعني أنه توجد علاقة طردية سلبية قوية بين سن المبحوثين والمشاركة في الأنشطة الخيرية والتطوعية في الحي مع الجيران، فكلما ارتفع سن المبحوثين كلما انخفضت نسبة مشاركتهم في الأنشطة، ويعود سبب ذلك إلى التقدم في السن وقلة المجهود العضلي والقدرة على المشاركة.

أما فيما يخص إجابة المبحوثين الذين صرحوا بمشاركتهم في ترميم العمارة، نجد أكبر نسبة تعود للفئة العمرية من 68 فما فوق سنة بنسبة 17,6 % وسبب ذلك يعود إلى امكانية المساهمة المادية التي يقدمها كبار السن من أجل الاهتمام بالأشياء المتلفة بالعمارة، وهذا ما يعكس الوعي لدى كبار السن والإحساس بالمسؤولية أكبر تجاه صيانة المكان الذي يعيشون فيه خاصة إذا كانوا يعلمون، ما يجعلهم أكثر اهتماماً بالحفاظ على جودة وصيانة المكان، كذلك يتمثل السبب الآخر في الوقت المتاح حيث يكون لدى كبار السن وقت فراغ أكثر مقارنة بالأشخاص العاملين أو الذين لديهم التزامات عائلية كبيرة، مما يسمح لهم بالمشاركة في مثل هذه الأنشطة، ثم تليها الفئة العمرية من 24 إلى 34 سنة بنسبة 12 % ويرى الباحث أن هذه الفئة تمثل الشباب المتطوعين الذين يساهمون بجهدهم للقيام بتعديلات وترميمات في العمارة، ثم تليها باقي النسب بشكل منخفض لتمثل بقية الفئات حيث يعتبر العديد منهم من فئة المتزوجين والعمال لذلك لا يجدون الوقت الكافي للمشاركة بسبب الالتزامات المهنية والأسرية.

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين الذين صرحوا بمشاركتهم في إنشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال، نجد أكبر نسبة تعود للفئة العمرية من 68 فما فوق سنة بنسبة 5,9 %، ثم تليها الفئة العمرية من 24 إلى 34 سنة بنسبة 5,6 %، وهذا ما يؤكد للباحث أن تتابع فئة كبار السن وفئة الشباب سببه الأساسي الدعم المادي من كبار السن والتطوع بالجهد من قبل شاب الحي.

استناداً إلى النقاط التي قمنا بمناقشتها حول مشاركة مختلف الفئات العمرية في الأنشطة المتعلقة بالسكن مثل النظافة والترميم و غرس الأشجار، نستنتج أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تلعب دوراً محورياً في تعزيز الروابط الاجتماعية وتنظيم العلاقات بين سكان الحي، فعند منح السكنات للمواطنين، تساهم السياسة السكنية في إنشاء بيئات سكنية متكاملة ومتنوعة تعزز من روح التعاون والتضامن بين الجيران، فمن خلال توفير السكن، تشجع السياسة السكنية السكان على الاهتمام بمحيطهم والحفاظ على ممتلكاتهم المشتركة، هذا يزيد من روح المسؤولية الجماعية، ما يتقاطع مع ما توصل إليه الباحث "Amors" حيث تبين له المشاركة في الأنشطة الجماعية والشبكات الاجتماعية في الحي تعتبر أحد مفاتيح الاندماج الاجتماعي للسكان والأشخاص، و يكمن تكوين رأس المال الاجتماعي بين السكان و الاستعانة به لحل مشاكل الحياة اليومية أو للمساعدة في تحقيق الأهداف، ويتضمن تكوين رأس المال الاجتماعي خلق روابط اجتماعية، والتي يمكن أن تكون مفيدة في العديد من ظروف الحياة سواء كانت ضعيفة أو قوية، فإن المشاركة البسيطة في أنشطة الحي تشير إلى الانتقال من الروابط الفردية إلى المزيد الاندماج الاجتماعي (Amos,2012,p220)، كما يتضح من مشاركة الفئات العمرية المختلفة في أنشطة مثل النظافة والترميم وغرس الأشجار، أن الأحياء السكنية المشتركة المتخذة في هذه الدراسة تجمع بين أفراد من مختلف الأعمار والخلفيات الثقافية، مما يعزز من

فرص التفاعل الاجتماعي والتكامل بين الأجيال، حيث يرى الباحث أن الأنشطة المجتمعية المشتركة، مثل ترميم العمارة وتنظيف الحي وغرس الأشجار تقوي الروابط الاجتماعية وتساهم في تبادل الخبرات والقيم بين الأجيال المختلفة، كما يرى الباحث أنه يجب على السياسة السكنية دعم إنشاء مساحات مشتركة مثل حدائق الأطفال ومرافق الترفيه واللعب في الحي و تحفيز السكان على المشاركة في الأنشطة المجتمعية من خلال إقامة جمعيات خاصة بالأحياء وتمويلهم ببعض المواد الأولية والحرص على مراقبتهم وتوجيههم، لأن مثل هذه المشاركة تعزز من الروابط والعلاقات بين الجيران وتدعم بناء مجتمع متماسك.

- الجدول رقم (51): يبين اجابات المبحوثين حول مشاركتهم في الأنشطة الخيرية والتطوعية مع الجيران حسب نوع السكن.

نوع السكن - إجابات المبحوثين حول الأنشطة الخيرية والتطوعية	الإجابات				نوع السكن	
	نظافة الحي	ترميم العمارة	غرس الأشجار	انشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال		
نوع السكن	التكرار	108	19	42	9	178
	النسبة	% 60,7	% 10,7	% 23,6	% 5,1	% 100
	التكرار	68	5	39	8	120
	النسبة	% 56,7	% 4,2	% 32,5	% 6,7	% 100
	التكرار	57	10	38	2	107
	النسبة	% 53,3	% 9,3	% 35,5	% 1,9	% 100
	التكرار	26	5	2	2	35
	النسبة	% 74,3	% 14,3	% 5,7	% 5,7	% 100
المجموع الكلي	التكرار	259	39	121	21	440
	النسبة	% 58,9	% 8,9	% 27,5	% 4,8	% 100,0
*تم حساب هذه القيم انطلاقاً من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم). *المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من الإجابة .						

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن أكبر نسبة للمبحوثين الذين صرحوا بمشاركتهم في الأنشطة الخيرية والتطوعية مع الجيران تعود لأصحاب السكن العمومي الإيجاري بنسبة 40,5 % وهو النوع الأكثر تواجد في هذه الدراسة. ثم تتخفف النسبة إلى 27,3 % لتمثل أصحاب السكن الترقوي، بعد ذلك تليها نسبة

24,3 % وتعود لأصحاب السكن التساهمي. وفي الأخير نجد نسبة 8 % والتي تمثل أصحاب السكن الوظيفي، وهذا يبين للباحث ان المشاركة السكانية في الأنشطة الخيرية والتطوعية في مدينة الوادي يساهم فيها مختلف الفئات الاجتماعية التي تظهر من خلال النوع السكني.

أما فيما يخص إجابات المبحوثين حول المشاركة في الأنشطة الخيرية والتطوعية مع الجيران، نجد أعلى نسبة تعود لإجابة المبحوثين الذين صرحوا بالمشاركة في نظافة الحي بنسبة 58,9 %، ما يدل على أن معظم السكان في الأحياء يعطون أهمية لنظافة الحي وخاصة في المناسبات الدينية أو مساعدة الجيران لبعضهم في المناسبات العائلية والتجهيز لها من خلال تنظيف الحي، ويرى الباحث أن مشاركة السكان من مختلف أنواع السكن في نظافة الحي تعكس تعايشا سلميا وتعاوننا مشتركا بين مختلف فئات المجتمع، و هذا يشير أيضا إلى وجود مجتمع متكامل حيث يشعر الجميع بالمسؤولية تجاه بيئتهم المشتركة، ثم تليها إجابة المبحوثين الذين يشاركون في عملية غرس الأشجار بنسبة 27,5 % ما يوضح وحدة المجتمع وتضامنه حيث يظهر أن معظم السكان بغض النظر عن نوع السكن يشعرون بأنهم جزء من نفس المجتمع، ويعكس التعاون بين السكان من خلفيات وأوضاع سكنية مختلفة في المجتمع على العمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة تتمثل الحفاظ على البيئة ما يعزز الروابط الاجتماعية بين الأفراد، ثم تليها إجابة المبحوثين بمشاركتهم في ترميم العمارة بنسبة 8,9 % ما يعكس روح التعاون والعمل الجماعي ويشير أيضا إلى أن السكان لديهم وعي بأهمية التكاتف والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة، حيث يتعاون الجميع لتحسين ظروف السكن والجودة العامة للعيش، وفي الأخير نجد إجابة المبحوثين الذين يشاركون في إنشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال بنسبة 4,8 %، ويرى الباحث أن انخفاض هذه النسبة راجع لاعتبارات مادية وثقافية حيث لا يعطي السكان أهمية كبيرة لمثل هذه الأنشطة.

كما نلاحظ أيضا من خلال هذا العرض للبيانات تفاوت النسب في إجابات المبحوثين حسب النوع السكني، فنجد أن أعلى نسبة للمبحوثين الذين أجابوا بمشاركتهم في نظافة الحي تعود لأصحاب السكن الوظيفي بنسبة 74,3 %، ويرى الباحث ان هذا راجع إلى الإحساس بالمسؤولية لأن السكن الوظيفي غالبا ما يكون مرتبطاً بوظائف في القطاعين العام أو الخاص، ويشعر المقيمون فيه بمسؤولية تجاه المجتمع المحيط بهم مثل الاساتذة والأطباء والمحامين والمدراء، كما يشعر العاملون في مناصب وظيفية خاصة في القطاع العام بأنهم يمثلون قدوة لبقية أفراد المجتمع، مما يدفعهم للمشاركة الفعالة في الحفاظ على نظافة الحي مقارنة بباقي الأنواع السكنية.

أما بالنسبة لإجابات المبحوثين الذين صرحوا بمشاركتهم في عملية غرس الأشجار مع الجيران في الحي نجد أعلى نسبة 35,5 % وهي تعود لأصحاب السكن التساهمي، ما يدل على الشعور بالملكية المشتركة والمسؤولية الجماعية السكن التساهمي غالباً ما يتم بناؤه وتخصيصه للموظفين لدى الدولة أصحاب الدخل المتوسط فتكون الأحياء غالباً مكونة من زملاء في العمل ويشتركون في ملكية الحي، هذا الشعور بالملكية المشتركة يعزز من المسؤولية تجاه الحفاظ على الممتلكات المشتركة وتحسينها، ويدل أيضاً على التعاون الجماعي الذي يخلق بيئة من التضامن والعمل الجماعي، مما يشجع السكان على المشاركة في الأنشطة التي تعود بالنفع على الجميع مثل غرس الأشجار.

أما فيما يخص إجابة المبحوثين الذين صرحوا بالمشاركة في ترميم العمارة نجد أعلى نسبة 14,3 % وتعود لأصحاب السكن الوظيفي، ويرى الباحث أن أصحاب السكن الوظيفي غالباً ما يكونون موظفين في مناصب تتطلب منهم الالتزام بمعايير معينة من المسؤولية والانضباط، هذا الشعور بالمسؤولية المهنية يمكن أن ينعكس في حرصهم على المشاركة في تحسين بيئة سكنهم، إلى جانب المسؤولية المهنية، يشعر الأفراد أيضاً بمسؤولية شخصية نحو العناية بمكان إقامتهم، مما يدفعهم للمشاركة في ترميم العمارة للحفاظ على مظهرها ووظيفتها. كما رأينا سابقاً المشاركة في الترميم توفر فرصاً للتفاعل الاجتماعي وبناء علاقات أقوى بين الجيران، مما يعزز من الشعور بالمجتمع والتضامن، لذلك يكون الأمر أسهل بالنسبة لأصحاب السكن الوظيفي وخاصة ما إذا كانوا زملاء في العمل أو تجمعهم معرفة قديمة وسابقة مع جيرانهم، كما أن هناك العديد من المساكن الوظيفية التي منحة بشكل مؤقت ويتم استرجاعها من الموظفين بعد انتهاء عقد العمل أو إيجاد حل لمشكلتهم السكنية ما يجعل من السكان يهتمون أكثر بمكان السكن.

أما فيما يتعلق بإجابة المبحوثين الذين صرحوا بالمشاركة في إنشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال نجد أن أعلى نسبة تعود لأصحاب السكن الترقوي بنسبة 6,7 % ويرى الباحث سبب ذلك يعود إلى أن أصحاب السكن الترقوي غالباً ما يتمتعون بإمكانيات مالية أفضل مقارنة بأنواع السكن الأخرى هذه القدرة المالية تمكنهم من تحمل تكاليف المشاريع المجتمعية مثل إنشاء أماكن لعب الأطفال، فوجود موارد مالية كافية يجعل من السهل جمع التبرعات أو تمويل المشاريع المجتمعية التي تعود بالفائدة على الجميع، مثل بناء أماكن آمنة ومجهزة للعب الأطفال، فعندما يكون السكان مستعدين لتقديم مساهمات مالية طوعية لدعم المشاريع المشتركة يؤدي ذلك من إمكانية تنفيذها دون عقبات مالية كبيرة، كما نلاحظ تواجد نسب معتبرة لباقي الأنواع السكنية التي تشارك في إنشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال، ما يعكس لنا مجتمعاً واعياً ومتعاوناً يسعى إلى توفير بيئة آمنة ومريحة للأطفال ولجميع سكان الحي.

من خلال التحليل السابق للمشاركة المجتمعية في مختلف أنواع السكن، يمكننا استنتاج أن السياسة السكنية تلعب دوراً حيوياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي، هذه السياسة تؤثر على كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض ومع بيئتهم المباشرة وتساهم في خلق مجتمعات متماسكة، فمن خلال منح سكنات بمختلف الأنواع في الحياء يتيح تكوين مجتمع متنوع ومتوازن، حيث يمكن للأسر والأفراد من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية التفاعل والتعاون، هذا التنوع يعزز من التفاهم المتبادل والتعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع، ونجد مرة أخرى التحليل الذي تقدم به الباحث "Amors" من وجهة نظر مشابهة حيث يرى أن المشاركة الاجتماعية للسكان بمختلف الخلفيات الاجتماعية والمستويات المعيشية تنظم العيش معاً في سياق التنوع الاجتماعي، لأن التنوع الاجتماعي في الأحياء يدفع إلى مكافحة الفصل المكاني والاجتماعي وتبني علاقات جوار مباشرة وربما مثرية، وتجنب الصعوبات التي يمكن أن تتجم عن شعور معين بالوحدة أو الوصم، فإنها تتيح أيضاً إمكانية تلقي المساعدة، صغيرة كانت أو كبيرة، أو الاستفادة من حلول المشكلات الصغيرة في الحياة اليومية (Amos, 2012, p202)، ومن وجهة نظر الباحث يعتبر هذا شيئاً إيجابياً بالنسبة للمجتمع ولسكان الأحياء، إلا أنه يتوجب على السياسة السكنية إقامة أماكن مخصصة للعب الأطفال ضمن المشاريع التخطيطية للأحياء السكنية لأنه وخاصة في الأحياء المخصصة للسكن العمومي الإيجاري لأن أصحاب هذا النوع السكني يعدون من الفئة الهشة وذوي الدخل المحدود حيث لا تمكنهم حالتهم المادية المساهمة في إنشاء أماكن المخصصة للعب الأطفال، لذا يجب على الدولة الاهتمام بهذه الفئة وإعطائها الأولوية.

- الجدول رقم (52): يبين إجابات المبحوثين الذين ليس لديهم القبول في المشاركة لإنشاء لجنة خاصة بالحي حسب المستوى التعليمي.

المجموع الكلي	الإجابات					المستوى التعليمي- إجابات المبحوثين.		
	عدم معرفتك للجيران	غير مهتم بالنشاط الجماعي التطوعي	لا تملك الوقت الكافي	ترى هذه الأنشطة بلا جدوى	ترى بأنها مسؤولية الدولة			
1	0	0	0	0	1	التكرار	ابتدائي	المستوى التعليمي
% 100 % 2,4	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 100			
8	1	2	1	3	8	التكرار	متوسط	
% 100 % 19,0	% 12,5	% 12,5	% 25,0	% 12,5	% 37,5			
26	5	2	7	4	8	التكرار	ثانوي	
% 100 % 61,9	% 19,2	% 7,7	% 26,9	% 15,4	% 30,8			
7	1	0	0	1	5	التكرار	جامعي	
% 100 % 16,7	% 14,3	% 0,0	% 0,0	% 14,3	% 71,4			
42	7	3	9	6	17	التكرار	المجموع الكلي	
% 100	% 16,7	% 7,1	% 21,4	% 14,3	% 40,5			
*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم).								
*المجموع أكبر من حجم المبحوثين الذين اجابوا بـ (لا) لأن هناك من المبحوثين من اختار اكثر من الإجابة .								

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين باختلاف المستوى التعليمي والذين أجابوا بـ (لا) حول ما إذا كان لديهم القبول لفكرة إنشاء لجنة خاصة بالحي ممثلين الأقلية بنسبة 11 % فقط، بينما مثل المبحوثين الذين أجابوا بنعم الأغلبية بنسبة 89 % كما يوضح الجدول رقم (24) في قائمة الملاحق. ونلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي بنسبة قدرت بـ 61,9 % وهذا راجع إلى أن هذه الفئة تمثل الأغلبية من مجموع المبحوثين في هذه الدراسة. ثم تتخفف النسبة إلى 19 % ممثلة المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط، وتليها مباشرة بشكل متقارب النسبة 16,7 % وتعود للمبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي. وفي الأخير نجد نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي حيث قدرت بـ 2,4 %، كما نلاحظ

غياب المبحوثين الذين ليس لديهم أية مستوى تعليمي " أمي " ما يعني ان هذه الفئة قد أجابوا بنعم حول قبولهم لفكرة إنشاء لجنة مخصصة للحي.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه تفاوت في نسب إجابات المبحوثين، فنجد أن أعلى نسبة تعود للمبحوثين الذين أجابوا بعدم قبولهم لفكرة إنشاء لجنة خاصة بالحي لأنها مسؤولية الدولة بنسبة 40,5 %، وهذا يعكس لنا التوقعات التقليدية لبعض السكان بأن الحكومة هي الجهة المسؤولة عن تقديم كل الخدمات المتعلقة بالسكن والأحياء السكنية، ولا ينبغي أن يكون على المواطنين تحمل هذا العبء، أو قد يتردد بعض السكان في تحمل المسؤولية بأنفسهم بسبب المخاوف من عدم القدرة على إدارة الأمور بشكل صحيح أو مواجهة تحديات كبيرة وتجنب الخصومات مع الجيران في الحي، ويرى الباحث أن السبب الرئيسي راجع للاعتقاد الشائع بأن الخدمات والتنظيمات يجب أن تكون مسؤولية الحكومة وأن هذه الأخيرة هي الوحيدة القادرة على تقديم الخدمات بشكل فعال، لأنه غالبا ما تحدث تجاوزات للاتفاقات التي يقوم بها أفراد الحي بسبب اختلاف الآراء وعدم التقيد بالنظام، من هنا قد يشعر بعض السكان بأن المبادرات المحلية لن تكون فعالة أو ناجحة بدون دعم رسمي من الدولة. ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم لا يملكون الوقت الكافي بنسبة 21,4 %، ويعتقد الباحث أن سبب ذلك راجع إلى ضغوط العمل والأسرة والدراسة والالتزامات الأخرى التي تفرضها الحياة في المدينة على السكان، ما يجعل لديهم التزامات شخصية أو مهنية تجعلهم غير قادرين على تخصيص وقت للمشاركة في مثل هذه اللجان، حتى في أيام نهاية الأسبوع قد تكون هناك أولويات أخرى تهم السكان أكثر من المشاركة في لجان الحي مثل قضاء الوقت مع العائلة أو الراحة بعد يوم عمل طويل أو السفر. ثم تليها إجابة المبحوثين بعدم معرفتهم للجيران بنسبة 16,7 %، ويرى الباحث أن ذلك يعود لضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية لبعض الجيران تكون ضعيفة أو غير موجودة ما يجعل فكرة التعاون في لجنة محلية أقل جاذبية، و يكون التفاعل الاجتماعي محدودا حيث تعرف الأحياء السكنية في مدينة الوادي بتنوع السكنات منها السكن العمومي الايجاري والسكن الترقوي و السكن الوظيفي فيمكن أن يفضل بعض السكان من الفئات الاجتماعية المختلفة عدم المشاركة مع الفئات الأخرى، فهذا يعد سببا في تقليل التواصل بين الجيران، كما أن التنوع في الخلفيات الثقافية والاجتماعية للسكان يزيد من اتساع فجوة التواصل والتعاون وخاصة إذا كانت الأحياء تضم سكان من مناطق مختلفة مثل ضواحي المدينة أو بلديات أخرى أو سكان القرى مثل ما تبين من خلال نتائج هذه الدراسة، وقد يشعر البعض بالخوف أو الحذر من التواصل مع الجيران لأسباب تتعلق بالخصوصية أو الأمان. ثم تليها نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يرون مثل هذه الأنشطة بلا جدوى بنسبة 14,3 %، ويعتقد الباحث أنه ربما تكون لديهم تجارب سابقة مع لجان الأحياء أو المبادرات المجتمعية التي لم تتجح أو لم تحقق أهدافها ما أدى إلى فقدان الثقة في جدوى هذه

الأنشطة، كذلك يمكن أن يكون بعض السكان غير مدركين للفوائد التي يمكن أن تحققها لجنة الحي مثل تحسين جودة الحياة و تهيئة أماكن الراحة و إنشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال أو إنشاء حدائق خاصة بالحي أو تعزيز الأمن، ما يؤدي هذا إلى بناء مجتمع مترابط، كما يكون السبب أيضا بعدم التجربة المسبقة وإطلاق الشكوك في قدرة اللجنة على إحداث تغيير فعلي أو تحقيق نتائج ملموسة، خاصة إذا كانوا يرون أن المشاكل في الحي تتطلب تدخلات أكبر من مستوى اللجنة المحلية، كما يرى الباحث أن السبب قد يعود إلى النزاعات الشخصية بين أفراد الحي وخاصة في المجتمع الجزائري، ما ينجم عنه فقدان الثقة بالقادة المحليين أو الأفراد الذين يقودون هذه المبادرات وهذا يشعر بعض السكان بأن الجهود ستكون غير مجدية. وفي الأخير نجد إجابة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم غير مهتمين بالنشاط الجماعي التطوعي بنسبة 7,1 %، و يرى الباحث أن هذا راجع إلى نظرة بعض السكان حيث يبحثون على فائدة مباشرة لأنفسهم فتعتبر المشاركة في الأنشطة الجماعية التطوعية أمر لا يهتمهم وبالتالي لا يشعرون بالدافع للمشاركة وهذا راجع إلى الثقافة العامة لسكان المدينة التي تعزز القيم الفردية أكثر من القيم الجماعية ما يجعل فكرة العمل الجماعي أقل جاذبية، أو ربما تكون لديهم اهتمامات أو أولويات أخرى يعتبرونها أكثر أهمية أو جاذبية من المشاركة في الأنشطة الجماعية التطوعية، كما يمكن أن تكون هناك تجارب سابقة غير مشجعة أو محبطة لبعض السكان مع الأنشطة التطوعية التي لم تحقق أهدافها أو لم تكن منظمة بشكل جيد.

كما نلاحظ أيضا من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تفاوت النسب في إجابات المبحوثين حسب المستوى التعليمي، حيث نجد أن أعلى نسبة للمبحوثين الذين أجابوا بأنها مسؤولية الدولة تعود لأصحاب المستوى الجامعي بنسبة قدرت بـ 71,4 %، ويعود سبب ذلك إلى أن الأشخاص أصحاب المستوى التعليمي الجامعي يكونون أكثر وعيا بالأدوار والمسؤوليات المختلفة للدولة والمجتمع، حيث يعتقدون أن الدولة هي الكيان الأساسي المسؤول عن تقديم الخدمات العامة وإدارة الشؤون المحلية، كذلك غالبا ما ترتبط توقعات الأفراد أصحاب المستوى الجامعي بشأن كفاءة الحكومة في إدارة الأمور العامة وتقديم الخدمات، وبالتالي يعتقدون أن الحكومة يجب أن تتولى هذا الدور بدلا من المبادرات الفردية أو المجتمعية، وخاصة الأفراد كبار السن والموظفين لدى مؤسسات الدولة يكون لديهم ثقة أكبر في المؤسسات الرسمية وقدرتها على حل المشاكل بشكل منهجي ومنظم مقارنة بالمبادرات التطوعية التي قد تكون غير مستدامة أو غير فعالة، كما أن الأشخاص الحاصلون على تعليم جامعي غالبا ما يكون لديهم وظائف ومسؤوليات مهنية تتطلب وقتا، ما يجعلهم أقل رغبة في الانخراط في الأنشطة التطوعية التي قد لا يرونها بنفس الأهمية أو الفعالية، و يرى الباحث أيضا أنه غالبا يكون لدى هؤلاء الأفراد تجارب سلبية سابقة مع المبادرات المجتمعية التي لم تكن فعالة ما يدفعهم للاعتقاد بأن الدولة هي الجهة الأنسب لتولي مثل هذه المسؤوليات، وهم الفئة الأكثر دراية

بالتحديات والصعوبات التي قد تواجه اللجان المحلية، مثل نقص التمويل، الصراعات الداخلية، أو عدم القدرة على تحقيق تأثير كبير، مما يجعلهم يفضلون ترك هذه الأمور للدولة.

أما بالنسبة لإجابة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يملكون الوقت الكافي، فنلاحظ أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين يملكون مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 26,9 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك راجع إلى أنه قد يكون الأفراد الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي يعملون في وظائف تتطلب ساعات عمل طويلة أو في أكثر من وظيفة لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية، مما يترك لهم وقتاً محدوداً للمشاركة في الأنشطة التطوعية، و يمكن أيضاً أن يكون لديهم مسؤوليات أسرية كبيرة، مثل رعاية الأطفال أو كبار السن، مما يقلل من الوقت المتاح لديهم للمشاركة في الأنشطة الجماعية، أو ربما لا يرون فوائد فورية أو ملموسة للمشاركة في لجنة الحي، وبالتالي لا يكون لديهم الدافع لتخصيص وقت من جدولهم المزدحم، كما أنه يمكن أن يكون سبب ذلك إلى نقص الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية أو لا يكون لديهم فهم كامل لأهمية أو تأثير المشاركة في لجنة الحي على تحسين جودة الحياة في مجتمعهم، ويشعرهم ذلك بأنهم يفتقرون إلى المهارات التنظيمية أو الخبرة اللازمة للمشاركة الفعالة في لجنة الحي.

أما فيما يتعلق بإجابة المبحوثين الذين صرحوا بعدم معرفتهم للجيران، نجد أن أعلى نسبة تعود للمبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 19,2 %، ومن وجهة نظر الباحث يرى أن سبب ذلك يعود إلى ضعف الروابط الاجتماعية لبعض الأشخاص داخل الحي، حيث قد لا يكون هناك تفاعل أو تواصل كاف بين بعض الجيران، حيث تكون هذه الظاهرة شائعة في الأحياء السكنية التي تم تسلمها لسكانها حديثاً ما يقلل فرص التواصل والتفاعل مع بعضهم البعض بسبب عدم معرفتهم لبعضهم لأن الأمر يتطلب وقتاً طويلاً، كما أن الخلفية الثقافية المتنوعة للسكان تلعب دوراً في ذلك وخاصة في الأحياء السكنية بمجتمع الدراسة نلاحظ وجود مزيجاً من السكان من مناطق مختلفة ما يصعب بناء علاقات قوية ومستدامة بين السكان، لأنه في مثل هذه الحالات، قد يجد الناس صعوبة في تكوين علاقات مع جيرانهم الجدد بشكل مستمر، ويعزز هذا التصلب الشعور بالخوف أو الحذر من التفاعل مع الجيران لأسباب تتعلق بالأمان الشخصي أو الخصوصية، فيفضل بعض الأفراد الحفاظ على مسافة معينة من الآخرين في مجتمعهم، ويرى الباحث أن هذا يدل على نقص في الفعاليات الاجتماعية أو الأنشطة المجتمعية التي تساعد في جمع الجيران معاً وتعزيز التعارف بينهم لأنه في حالة غياب هذه الأنشطة يمكن أن يؤدي إلى عدم معرفة الأفراد بجيرانهم.

أما فيما يخص إجابة المبحوثين الذين صرحوا أنهم يرون بأن هذا الأنشطة بلا جدوى، نجد أن أعلى نسبة تعود للمبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي بنسبة 14,3 %، ويمكن أن نفسر ذلك بعدة أسباب أهمها

اعتقادهم القوي بأن الدولة أو الجهات الحكومية هي الأكثر قدرة على التعامل مع المشكلات المجتمعية بطريقة فعالة ومنظمة مقارنة بالمبادرات السكانية، كذلك بعدم درايتهم الكاملة بالفوائد التي يمكن أن تحققها لجان الحي، سواء كانت على مستوى تحسين جودة الحياة أو تعزيز التماسك الاجتماعي بسبب عدم أو قلة المشاركات السابقة مع الجيران، كما يمكن أن يكون السبب الآخر هو دراية أصحاب المستوى التعليمي الجامعي بالتحديات والصعوبات التي قد تواجه اللجان المحلية، مثل نقص التمويل، الصراعات الداخلية، أو عدم القدرة على تحقيق تأثير كبير، مما يجعلهم يفضلون ترك هذه الأمور للدولة وخاصة إذا كانوا موظفين في مؤسسات حكومية.

في حين سجلت إجابة المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط أعلى نسبة فيما يخص إجاباتهم بأنهم غير مهتمين بالنشاط الجماعي التطوعي بنسبة قدرت بـ 12,5 %، ويمكننا أن نفسر ذلك بأنه قد لا يرى الأشخاص ذوو التعليم المتوسط فوائد واضحة أو مباشرة من المشاركة في الأنشطة الجماعية التطوعية، وبالتالي لا يشعرون بالدافع للانخراط فيها، وربما تكون لديهم اهتمامات أو أولويات أخرى تعتبر أكثر أهمية أو جاذبية بالنسبة لهم، مثل العمل، الأسرة، أو الترفيه، مما يجعلهم يفضلون قضاء وقتهم بطرق أخرى، ولكن يرى الباحث أن السبب الرئيسي هو غياب نماذج أو قذوات تشجع على العمل التطوعي ما يؤدي إلى نقص في الاهتمام بالمشاركة في مثل هذه الأنشطة، والاعتقاد بأن الأنشطة التطوعية لن تحقق تأثيراً كبيراً أو ملموساً في حياتهم اليومية ما يقلل من حافز المشاركة لديهم.

من خلال التحليل السابق يمكن استنتاج أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تلعب دوراً حيوياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل الأحياء السكنية، حيث تبني سياسة الإسكان أحياء تضمن تنوعاً سكانياً يمكن أن يساعد في بناء مجتمع متنوع ومتعدد الثقافات، هذا التنوع يمكن أن يكون مصدر قوة من خلال تبادل الأفكار والخبرات بين السكان وهذا ما تشير إليه بيانات الدراسة حيث مثلت الأغلبية نسبة 89 % المبحوثين الذين لديهم استعداد وقبول لفكرة انشاء والانخراط في لجنة الحي من أجل تنظيم فعاليات ممتعة واجتماعية تجمع بين العمل التطوعي والتفاعل الاجتماعي وتحسين وضع الحي من خلال مظهره الجمالي و تطوير الخدمات المختلفة فيه أو رفع انشغالات السكان إلى الهيئات المعنية، كل هذا يساهم أيضاً في بناء علاقات مترابطة بين الجيران وسكان الحي، كما نستنتج أيضاً وجود بعض السكان وهم يمثلون الأقلية من بين المبحوثين بنسبة 11 % فقط رافضون لفكرة انشاء لجنة خاصة بالحي نظراً لأسباب عديدة ومختلفة حسب حالة المبحوثين كما قام الباحث بمحاولة تفسيرها من خلال الجدول أعلاه، ومن وجهة نظر الباحث أن الأمر يحتاج إلى جهود لتعزيز التفاهم والتعايش بين مختلف المجموعات من قبل المؤسسات الحكومية، مثل تحفيز المشاركة من خلال الدعم الحكومي والتأكيد على أن هناك دعماً من الجهات الحكومية للمبادرات المحلية، مما يمكن أن

يزيد من الثقة في أن هذه الأنشطة ستكون فعالة ومستدامة، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي والاذاعة والتلفزيون للتشجيع على مثل هذه المبادرات، وإشراك الأفراد في عملية التخطيط والتنفيذ للأنشطة المجتمعية لضمان أن تكون المبادرات متوافقة مع احتياجاتهم وتطلعاتهم، مما يزيد من شعورهم بالملكية والالتزام، وتقديم حوافز للمشاركة، مثل شهادات تقدير أو مكافآت رمزية، يمكن أن يكون دافعاً إضافياً لتحفيز الأفراد على الانخراط في الأنشطة المجتمعية، وفي نفس هذا السياق نجد الباحث "سلاطنية رضى" في دراسته حول الأحياء السكنية المختلطة في مدينة سوق هراس، حيث يرى أن المشاركة السكنية والتعاون بين الجيران يساهم إلى حد كبير في استقرار السكان مهما اختلفت أوضاعهم العائلية وخلفياتهم الاجتماعية (سلاطنية، 2006، ص132)، فمن خلال هذه الممارسات يمكن تعزيز التماسك الاجتماعي وخلق روابط وعلاقات اجتماعية مما يدعم الاستقرار الاجتماعي في الأحياء السكنية.

- الجدول رقم (53): يبين اجابات المبحوثين حول النزاعات والصراعات في الحي حسب مدة الاقامة في الحي.

المجموع الكلي	الإجابات				مدة الإقامة في السكن- نوع الصراعات في الحي.			
	بين الجيران من الحي المجاور	بين الجيران في الحي الواحد	بين الجيران في العمارة الواحدة	بين الاخوة				
170	30	81	53	6	التكرار	من 2 إلى 4 سنوات	مدة الإقامة في السكن	
% 100 % 37,9	% 17,6	% 47,6	% 31,2	% 3,5	النسبة			
143	53	65	21	4	التكرار	من 5 إلى 7 سنوات		
% 100 % 31,9	% 37,1	% 45,5	% 14,7	% 2,8	النسبة			
81	35	37	8	1	التكرار	من 8 إلى 10 سنوات		
% 100 % 18,1	% 43,2	% 45,7	% 9,9	% 1,2	النسبة			
54	17	21	8	8	التكرار	من 11 فما فوق سنة		
% 100 % 12,1	% 31,5	% 38,9	% 14,8	% 14,8	النسبة			
448	135	204	90	19	التكرار	المجموع الكلي		
% 100,0	% 30,1	% 45,5	% 20,1	% 4,2	النسبة			
*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).								
*المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من الإجابة .								

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين باختلاف مدة الإقامة في الحي والذين أجابوا بـ (نعم) حول ما إذا سبق لهم وشاهدوا نزاعات أو صراعات في الحي ممثلين الأغلبية بنسبة 85,6 % كما يوضح الجدول رقم (25) في قائمة الملاحق. ويتضح لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة تعود لإجابات المبحوثين الذين تتراوح مدة إقامتهم من 2 إلى 4 سنوات بنسبة قدرت بـ 37,9 % ثم تليها في المرتبة الثانية بشكل منخفض النسبة 31,9 % لتمثل المبحوثين الذين تتراوح مدة إقامتهم في الحي من 5 إلى 7 سنوات. ثم تليها في المرتبة الثالثة نسبة 18,1 % وتعود للمبحوثين الذين تتراوح مدة إقامتهم في الحي من 8 إلى 10 سنوات. وفي الأخير تليها نسبة المبحوثين الذين تتراوح مدة إقامتهم في الحي من 11 فما فوق سنة بنسبة قدرت بـ 12,1 %، ما يتبين لنا أن الصراعات والنزاعات في الحي تختلف حسب مدة القامة في الحي حيث يمكن أن تكون حادثة الإقامة أو قدمها سببا في تلك النزاعات .

كما يمكننا أيضا من خلال بيانات الجدول أعلاه ملاحظة الاختلاف والتباين بين إجابات المبحوثين، فنجد أن أعلى نسبة تعود للمبحوثين الذين أجابوا بوجود صراعات بين الجيران في الحي الواحد بنسبة 45,5 % ويعود سبب ذلك إلى الكثافة السكانية العالية حيث تزداد فرص التفاعل بين الأفراد، مما قد يزيد من احتمالات النزاعات بسبب اختلاف الاهتمامات والأنشطة، وخاصة أن الأحياء عينة الدراسة التي تضم سكانًا من خلفيات ثقافية واجتماعية مختلفة، ما قد يسبب صراعات نتيجة للاختلاف. ثم تليها إجابة المبحوثين الذين صرحوا بوجود صراعات ونزاعات مع الجيران من الحي المجاور بنسبة 30,1 % ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية حيث يوجد اختلاف بشكل كبير في مستويات الدخل والوضع الاجتماعي، مما يؤدي ذلك إلى توترات وصراعات، وخاصة المشاكل التي يتسبب بها الأبناء جراء الاحتكاك المباشر لأن المناطق السكنية تعرف باختلاف الأنواع السكنية التي يحددها أساسا المستوى المعيشي فينجم الصراع مثلا بين أصحاب السكن العمومي الإيجاري و السكن التساهمي، بمعنى وجود نزاعات وصراعات بين الطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة، وهذا ما يتقاطع مع النتيجة التي توصل إليها الباحث مرحوم فريد حول أسباب الصراع في الأحياء السكنية المختلطة في مدينة وهران، حيث تبين انه في حالة الاجتماع الصراعي تكون الجماعات المتواجدة في فضاء الحي متصارعة على الأقل رمزيا، وهذا يكون ناتج عن تباين اجتماعي بين الشرائح المختلفة في الحي والمنطقة، حيث نتحدث عن التفرقة الاجتماعية لأن دلالاتها تشير إلى وجود طبقات متصارعة (مرحوم، 2015، ص167). ثم تليها إجابة المبحوثين الذين صرحوا بوجود نزاعات بين الجيران في العمارة الواحدة بنسبة 20,1 % ما يدل على وجود صراعات ونزاعات بين الجيران في العمارة التي تتعلق بالعلاقات الاجتماعية وظروف المعيشة ضمن نفس المبنى، هذه الصراعات قد تكون ناتجة عن عدة عوامل، نجد من بينها قضايا الضوضاء في المباني السكنية حيث في أغلب الأحيان تكون مصدرا رئيسيا

للنزاعات بسبب الصوت المرتفع، الحفلات المستمرة، أو تربية الحيوانات في السكن مثل الكلاب، أو النشاطات اليومية التي تسبب إزعاجاً للجيران ما يمكن أن تؤدي إلى التوتر والصراع، كما يمكن أن تنشأ النزاعات حول استخدام المساحات الداخلية المشتركة مثل السلالم و الممرات حيث يتم اتلافها من بعض الجيران في المبنى الواحد، ويؤدي إلى تدخل الجيران لأنهم يشعرون بأن حقوقهم تتعرض للانتهاك إذا لم تُحترم القواعد المتفق عليها لاستخدام هذه المساحات، فيتسبب ذلك في خلق نزاعات بين الجيران في العمارة الواحدة. وفي الأخير نجد إجابة المبحوثين الذين صرحوا بوجود نزاعات بين الإخوة بنسبة منخفضة قدرت بـ 4,2 %، ويعتقد الباحث أن ذلك ناتج عن التوترات العائلية حيث يمكن أن تكون النزاعات بين الإخوة ناتجة عن التوترات العائلية الداخلية، مثل التنافس بين الإخوة والاختلافات في المعاملة من قبل الوالدين، أو بسبب النزاع على القضايا المالية، خاصة إذا كان هناك تباين في الوضع المالي بين أفراد الأسرة أو خلافات حول الإرث وتوزيع الممتلكات.

كما نلاحظ أيضاً من خلال الجدول أعلاه اختلاف إجابات المبحوثين حسب مدة الإقامة في السكن، فنجد أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين تتراوح مدة إقامتهم في الحي من 2 إلى 4 سنوات والذين أجابوا بوجود صراعات ونزاعات في الحي بنسبة 47,6 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى مدة الإقامة القصيرة حيث يتطلب التكيف والاندماج والتفاعل السليم مدة أكبر لحدوث ذلك، لأنه يحتاج الأشخاص الذين ينتقلون إلى الحي لفترة زمنية معتبرة للتكيف مع بيئتهم الجديدة والتفاعل مع الجيران، لأن عدم القدرة على فهم العادات والتقاليد المحلية المختلفة يؤدي إلى توترات وصراعات، ومن الطبيعي أن يشعر الأشخاص الذين يقضون فترة قصيرة في الحي بعدم الانتماء إلى المجتمع المحلي وخاصة إذا كانوا قادمين من جهات مختلفة ولا يعرفون بعضهم البعض مما يزيد من احتمالية حدوث الصراعات بينهم وبين الجيران، وهذا ما يتأكد لنا من خلال ملاحظة انخفاض النسبة كلما زادت مدة الإقامة .

أما بالنسبة للإجابات المبحوثين الذين صرحوا بوجود نزاعات وصراعات بين الجيران من الحي المجاور، نجد أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين تتراوح مدة إقامتهم من 8 إلى 10 سنوات 43,2 %، ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى طبيعة العلاقة بين طبقات المجتمع التي يبقى فيها الصراع والنزاع مستمر حتى بمرور الوقت لأن التفاوت الاجتماعي مستمر ما دامت الأحياء السكنية تجاور بعضها البعض باختلاف المستويات الاجتماعية التي تظهر في اختلاف الأنواع السكنية، فالتوتر في هذه الحالة يمكن أن يستمر وينتقل عبر الأجيال وبتراكم النزاعات والمشكلات الصغيرة على مدى السنوات يمكن أن يؤدي إلى تكوين تاريخ من العداء والتوتر بين الأحياء المجاورة.

أما فيما يتعلق بإجابات المبحوثين الذين صرحوا بوجود نزاعات وصراعات بين الجيران في العمارة الواحدة، نجد أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين تتراوح مدة إقامتهم من 2 إلى 4 سنوات بنسبة 31,2 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود المدة للإقامة في السكن حيث تقل احتمالية معرفة الجيران لبعضهم البعض نظرا لطبيعة السكن الجماعي الذي يحتوي السكان من مناطق مختلفة وثقافات مختلفة فيكون في السنوات الأولى بعض التشتت وعدم التواصل الجيد، لأنه لبناء علاقات مع الجيران يحتاج الأمر إلى مدة معتبرة، فبعد مرور السنوات كما نلاحظ من خلال النسب الأخرى تتخفف نسبة التوترات والنزاعات بين الجيران في العمارة الواحدة ما يبين لنا وجود اندماج وترابط مع الجيران الذي يحمل في طياته اتفاق وتعارف على النمط الذي تبنى من خلاله علاقة الجيران، وهذا ما ذهب اليه الباحث مرحوم فريد حيث يعتقد بأنه مع مرور الزمن تشكل شبكات العلاقات الاجتماعية وتتطور علاقات الجيرة إلى دائرة الاجتماع الموسع، فقد تكون العلاقات في البداية محددة بالتباعد والالتزام بحدود الاحترام وعدم المخالطة، بسبب عدم التعارف (الجهل يؤدي الى الشك) الذي يؤدي دوره إلى في خلق حالة من الحيطة والحذر والتحفظ في المعاملة مع الآخرين، ثم تأتي مرحلة الانفتاح على الآخرين بعد تقييم التجارب المشتركة في التعامل و الفعل المتبادل (مرحوم، 2015، ص178). كما أن للخلفية الاجتماعية دور في خلق التوترات بين الجيران في العمارة الواحدة، وخاصة إذا كانت تحتوي أسر من مناطق مختلفة لم يسبق لهم السكن في العمارة، ما يقيد ممارساتهم ويضبط سلوكياتهم فيعتبر هذا بالنسبة لهم في السنوات الأولى عبارة عن نمط معيشي غير مألوف، فإذا جربوا إسقاط نمط عيشهم القديم في العمارة يتسبب ذلك لهم في صراع مع الجيران مثل تربية الحيوانات في السكن و ممارسة الأنشطة المهنية في المنزل وغيرها من السلوكيات المعتادة، لكن مع زيادة مرور مدة الإقامة في السكن الجديد ينخفض منسوب الصراع والنزاع مع الجيران ما يدل على التكيف و الاتفاق والاندماج مع الحياة الجماعية التي تفرض على السكان أن يتفقوا فيما بينهم لتحقيق وحفظ الاستقرار .

أما فيما يخص إجابات المبحوثين الذين صرحوا بوجود صراعات بين الإخوة في الحي، نجد أعلى نسبة تعود للمبحوثين الذين تتراوح مدة إقامتهم من 11 فما فوق سنة بنسبة 14,8 %، ويفسر الباحث بمعرفة الجيران لبعضهم البعض بسبب مدة الإقامة الطويلة في الحي من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون الصراعات التي تحدث بين الإخوة نتيجة الحالات الاجتماعية للأسرة فمن الممكن أن يكون ذلك بسبب ضيق السكن وخاصة للأخوة المتزوجون في سكن الوالدين فمن الممكن أن لا تحدث مثل هذه الصراعات في الماضي عندما كان السكن يكفي أفراد الأسرة فبمرور السنوات يمكن أن يتزايد حجم الأسرة وتزداد طلبات أفرادها، أو يمكن أن تتغير الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة، على سبيل المثال قد يتولى أحد الإخوة مسؤوليات أكبر من الآخر، مما يمكن أن يخلق توترات وصراعات حول تقسيم العمل والواجبات، كما يمكن

للعلاقات مع الجيران والأصدقاء والمجتمع المحيط أن تؤثر على العلاقات بين الأخوة، من خلال التفاعلات الاجتماعية و المقارنات مع الآخرين، وضغوط المجتمع التي تزيد من حدة النزاعات الأسرية.

ومنه نستنتج أن الأحياء السكنية في مدينة الوادي تشهد أنواع مختلفة من النزاعات والصراعات بين الجيران والأحياء، ويتوجب على السياسة السكنية وضع قوانين واضحة تطوير ولوائح تحكم استخدام المساحات المشتركة والسلوكيات المقبولة التي يمكن أن تقلل من النزاعات بين الجيران، ويجب أن تعمل على توفير مساحات خضراء ومرافق عامة يمكن لأنها يمكن أن تخلق فرصا للتفاعل الإيجابي بين الجيران وتعزز العلاقات الاجتماعية.

- الجدول رقم (54): يبين إجابات المبحوثين حول النزاعات والصراعات المختلفة في الأحياء حسب نوع السكن.

نوع السكن - إجابات المبحوثين.	الإجابات				المجموع الكلي
	بين الإخوة	بين الجيران في العمارة الواحدة	بين الجيران في الحي الواحد	بين الجيران من الحي المجاور	
نوع السكن	سكن التكرار	11	73	42	248
	النسبة	4,4 %	29,4 %	16,9 %	100 %
	سكن عمومي	3	12	38	93
	النسبة	3,2 %	12,9 %	40,9 %	100 %
	سكن ترقوي	5	2	38	85
	النسبة	5,9 %	2,4 %	44,7 %	100 %
	سكن تساهمي	0	3	17	22
	النسبة	0,0 %	13,6 %	77,3 %	100 %
المجموع الكلي	التكرار	19	90	135	448
	النسبة	4,2 %	20,1 %	30,1 %	100,0 %
*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم).					
*المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من الإجابة .					

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه الذين تبين لنا إجابات المبحوثين حول أنواع النزاعات والصراعات بين الجيران في الأحياء السكنية، فنلاحظ أن أكبر نسبة تعود لإجابة المبحوثين بوجود نزاعات بين الجيران في الحي الواحد بنسبة 45,5 %، تليها نسبة 30,1 % لتمثل إجابة المبحوثين الذين صرحوا بوجود نزاعات بين الجيران من الحي المجاور، لتتخفض وتصل إلى 20,1 % لتمثل الإجابة بوجود صراعات بين الجيران من العمارة الواحدة، وفي الأخير نجد نسبة 4,2 % لتمثل النزاعات التي توجد بين الإخوة.

بالنسبة للفئة الأولى نجد أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب السكن العمومي الإيجاري بنسبة قدرت بـ 49,2 %، وهذا راجع إلى الكثافة السكانية العالية التي يتميز بها السكن العمومي الإيجاري مقارنة بالأنواع السكنية الأخرى، حيث يزيد ذلك من التفاعل بين السكان في المساحات والفضاءات العامة الضيقة فيؤدي ذلك الاحتكاك إلى تولد النزاعات بسهولة أكبر، كذلك يرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى لأوضاع الاقتصادية حيث يسكن هذه الأحياء أشخاص من ذوي الدخل المحدود، ففي حالة الأزمات الاقتصادية والضغط المالي يمكن أن تزيد من حدة التوتر وتؤدي إلى تصاعد النزاعات في الأحياء المخصصة للسكن العمومي الإيجاري، وغالبًا ما تكون تلك الأحياء موطناً لأفراد من خلفيات اجتماعية وثقافية متنوعة، حيث يؤدي هذا التنوع إلى سوء الفهم الثقافي وصعوبة التواصل بين الجيران. بينما نلاحظ أقل نسبة 9,1 % تعود لأصحاب السكن الوظيفي وهذا يدل على انخفاض التوتر والصراع بين أصحاب هذا السكن، ويعود سبب ذلك إلى المستوى المعيشي والوعي الثقافي الذي تتميز به هذه الفئة حيث يمكن أن تحل المشاكل من خلال التفاهم والتشاور بين الجيران مما يقلل من حدوث نزاعات وصراعات.

أما بالنسبة للإجابة المبحوثين بوجود نزاعات وصراعات بين الجيران من الحي المجاور، نجد أن أكبر نسبة 77,3 % تمثل المبحوثين أصحاب السكن الوظيفي، ما يدل على وجود صراع بين طبقات المجتمع التي تتمثل في الأنواع السكنية، فبسبب الفروقات الواضحة في مستويات المعيشة فقد يشعر سكان الحي الفقير بالحسد أو الغيرة تجاه سكان الحي الآخر قد يشعر سكان الحي الفقير بأنهم مستغلون أو مضطهدون من قبل الدولة مقارنة بأحوال سكان الحي الميسور الحال مما يسبب توترًا وعداوة، كما قد يتعرض سكان الحي العمومي الإيجاري بالوصم الاجتماعي للفقر من قبل سكان الأحياء الأخرى مثل السكن الترقوي والسكن التساهمي، مما يزيد من التوترات، ويكون الصراع مباشرة إذا ما كانت المنطقة السكنية تحتوي على العديد من الأنواع السكنية التي تختلف مستويات معيشة أفرادها وخاصة في السنوات الأولى مثل الأحياء السكنية في مجتمع الدراسة، لكن بعد سنوات معتبرة ينخفض منسوب التوتر والصراع بسبب تكيف الأفراد وانصهارهم في ثقافة المجتمع. بينما نلاحظ أقل نسبة 16,9 % وتعود لأصحاب السكن العمومي الإيجاري، ويرجع سبب هذا

الانخفاض إلى الحياة الاجتماعية التي تسود بين أصحاب السكن العمومي حيث يعتبرون من طبقة واحدة ومستوى معيشي واحد، ما يتأكد لنا أن أصل الصراع ناجم عن اختلاف الطبقات في المجتمع.

أما فيما يتعلق بإجابة المبحوثين الذين صرحوا بوجود نزاعات وصراعات بين الجيران من العمارة الواحدة، نجد أكبر نسبة 29,4 % وتعود لأصحاب السكن العمومي الايجاري، ويرى الباحث أن سبب ذلك راجع إلى الضغوط الاقتصادية التي يمكن أن تزيد من التوتر وتدفع الأفراد إلى التصرف بدوانية مع جيرانهم أو عدم تحمل التوترات البسيطة، لأن أصحاب السكن العمومي الايجاري غالباً ما يكونون من ذوي الدخل المنخفض و المحدود، فتدفعهم الضغوط النفسية والاجتماعية الناتجة عن العيش في ظروف صعبة إلى الدخول في نزاعات مع الجيران، إضافة إلى الاختلافات الثقافية والتعليمية للأفراد في تلك الأحياء. بينما نجد اقل نسبة 2,4 % وتمثل أصحاب السكن التساهمي ما يدل على انخفاض النزاعات بين الجيران في العمارة الواحدة ويرجع ذلك إلى المستوى الثقافي والتعليمي الذي تميز به هذه الفئة حيث يمكنهم من فهم كريقة العيش المشترك مع الجيران والمبادرة في اتخاذ الحلول السلمية.

أما فيما يخص إجابة المبحوثين الذين صرحوا بوجود نزاعات وصراعات بين الإخوة، نجد أكبر نسبة تعود لأصحاب السكن التساهمي 5,9 %، ويرى الباحث أن ذلك راجع إلى التقاليد والعادات المحلية التي تلعب دوراً في تشكيل سلوك الأفراد ففي بعض الثقافات قد تكون النزاعات بين الإخوة أكثر شيوعاً أو أكثر تقبلاً كنتيجة للتوقعات الاجتماعية أو الديناميكيات الأسرية، أو تكون مرفوضة تماماً بالنسبة للأفراد والأسر، هذا ما يجعل اختلاف وتفاوت في نسب إجابات المبحوثين، لكن يبقى الصراع بين الإخوة يمثل الأقلية بين كل الإجابات الأخرى.

ومنه نستنتج أن للمستوى المعيشي والنوع السكني لهما دور في تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل الأحياء السكنية، فمن خلال البيانات السابقة نستنتج أن اختلاف الأنواع السكنية في مدينة الوادي نتج عنه العديد من النزاعات والصراعات بين الجيران، وخاصة النزاعات التي تحدث بين الطبقات الاجتماعية مثل السكن العمومي الايجاري والسكن التساهمي أو الترقوي، فيؤدي ذلك إلى مشاكل اجتماعية ينتج عنها التوتر وعدم الاستقرار والتفكك الاجتماعي، وبالتالي يؤدي إلى فشل السياسة السكنية التي كانت تحاول إنتاج مجتمع يسود فيه التنوع و الاختلاف وتحقيق الاستقرار، لذلك ينوه الباحث على وضع وتنفيذ قوانين تنظم السلوك في الأحياء السكنية وتحدد حقوق وواجبات السكان مما يمكن أن يقلل من النزاعات ويشجع على التعايش السلمي.

- الجدول رقم (55): يبين إجابات المبحوثين حول كيفية تمضية الوقت مع الجيران حسب السن.

السن – إجابات المبحوثين	الإجابات					المجموع الكلي
	الجلوس وتبادل الحديث	ممارسة الرياضة	لعب النرد أو الدومينو	التوجه للمقهى	التوجه للتسوق	
السن	من 24 الى 34 سنة	التكرار: 53 النسبة: 37,6 %	31 22,0 %	15 10,6 %	16 11,3 %	26 18,4 %
	من 35 الى 45 سنة	التكرار: 73 النسبة: 40,6 %	18 10,0 %	25 13,9 %	33 18,3 %	31 17,2 %
	من 46 الى 56 سنة	التكرار: 70 النسبة: 42,2 %	3 1,8 %	10 6,0 %	35 21,1 %	48 28,9 %
	من 57 الى 67 سنة	التكرار: 37 النسبة: 45,1 %	2 2,4 %	3 3,7 %	17 20,7 %	23 28,0 %
	من 68 فما فوق سنة	التكرار: 11 النسبة: 55,0 %	0 0,0 %	1 5,0 %	3 15,0 %	5 25,0 %
	المجموع الكلي	التكرار: 244 النسبة: 41,4 %	54 9,2 %	54 9,2 %	104 17,7 %	133 22,6 %

*تم حساب هذه القيم انطلاقاً من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم).
*المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من الإجابة .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين باختلاف السن والذين أجابوا بـ (نعم) حول ما إذا كانوا يقضون أوقات الفراغ في الحي مع الجيران ممثلين الأغلبية بنسبة 80,1 % كما يوضح الجدول رقم (26) في قائمة الملاحق. ويتضح لنا من خلال بيانات الجدول أعلاه أن أكبر نسبة تمثل إجابة المبحوثين الذين يقضون أوقات الفراغ مع الجيران في الحي بالجلوس وتبادل الحديث بنسبة قدرت بـ 41,4 %. ثم تليها إجابة المبحوثين بالتوجه للتسوق بنسبة 22,6 % بعدها تليها إجابة المبحوثين بالتوجه للمقهى بنسبة 17,7 %. ثم تنخفض النسبة الى 9,2 % لتمثل إجابة المبحوثين بممارسة الرياضة ولعب النرد

والدومينو بشكل متساوي، ما يتبين لنا اختلاف النشاطات والممارسات التي يقوم بها سكان الأحياء لقضاء أوقات فراغهم مع الجيران حسب السن.

فلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة للمبحوثين الذين صرحوا بالجلوس وتبادل الحديث مع الجيران لقضاء أوقات الفراغ تعود للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 68 فما فوق سنة بنسبة 55 %، وهذا راجع الى أن كبار السن غالباً ما يشعرون بالوحدة بعد تقاعدهم أو بعد أن يكبر أولادهم ويتركون المنزل، فالجلوس والتحدث مع الجيران يوفر لهم فرصة للتواصل الاجتماعي والشعور بالانتماء للمجتمع، كما يعد التفاعل مع الجيران مصدر دعم معنوي ونفسي بالنسبة لهم، فمن خلال تبادل الأحاديث والأفكار قد يساعد في تخفيف الضغوط النفسية والشعور بالوحدة، ويرى الباحث أن هذا يعد جزءاً من ثقافة الحياة اليومية للمجتمع الجزائري، حيث يعد التواصل اليومي مع الجيران جزءاً من الروتين اليومي والعادات التقليدية التي تعلموها منذ الصغر، وخاصة كبار السكّن مع قرنائهم فيقومون بمناقشة المواضيع اليومية أو استرجاع ذكريات الماضي معا و يوفر لهم ذلك شعوراً بالاستقرار والاستمرارية، ومن خلال التواصل مع الجيران يمكن لكبار السن أيضاً الحصول على معلومات مفيدة من الفئات الأخرى كالشباب مثلاً حول ما يحدث في الحي وأيضاً الحصول على المساعدة عند الحاجة، سواء كان ذلك في الأمور اليومية البسيطة أو في المواقف الطارئة، وهذا عكس فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 24 إلى 34 سنة حيث مثلت هذه الفئة أقل نسبة 37,6 % لان الشباب عادة ما يفضلون القيام بنشاطات أخرى غير الجلوس وتبادل الحديث.

أما فيما يتعلق بإجابة المبحوثين الذين صرحوا بالتوجه للتسوق مع الجيران نجد أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 46 الى 56 سنة بنسبة 28,9 %، ما يبين لنا ان التسوق يمكن أن يكون وسيلة لكسر الروتين اليومي المعتاد، وخاصة لمن يقضون وقتاً طويلاً في العمل أو في المنزل هذا النشاط يمكن أن يوفر تغييراً مريحاً ويجلب بعض الترفيه، بالنسبة لهذه الفئة العمرية قد يكون هذا النشاط وسيلة للاسترخاء والاستمتاع بوقت الفراغ بعيداً عن ضغوط الحياة اليومية، كما يمكن من خلال التوجه للتسوق مع الجيران أن يعزز العلاقات المجتمعية.

أما بالنسبة لإجابة المبحوثين الذين صرحوا بالتوجه للمقهى من أجل قضاء أوقات الفراغ مع الجيران نجد أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم من 46 الى 56 سنة حيث قدرت بـ 21,1 %، ويرى الباحث ان الأشخاص في هذه الفئة العمرية غالباً ما يكون لديهم اهتمام كبير بالحفاظ على علاقاتهم الاجتماعية فالتوجه إلى المقهى مع الجيران يوفر لهم فرصة للتفاعل الاجتماعي و تعزيز الروابط المجتمعية، لأن هذه الفئة العمرية غالباً ما تكون في ذروة حياتهم المهنية ولديهم مسؤوليات أسرية كبيرة، فقضاء الوقت في المقهى

يمكن أن يكون وسيلة للتخفيف من الضغوط والاسترخاء بعيداً عن الالتزامات اليومية، كما أن التوجه إلى المقهى يعكس محاولة هؤلاء الأفراد لتحقيق توازن بين العمل والحياة الشخصية من خلال الجلوس في المقهى مع الجيران يمكن أن يكون نشاطاً ترفيهياً يساعدهم في الحفاظ على هذا التوازن، كذلك يعكس لنا الدور الوظيفي للمقهى ضمن الحياة داخل المدينة، حيث يعتبر المقهى مكاناً اجتماعياً ومرفقاً مهماً في الأحياء السكنية ويعتبر أيضاً جزءاً من العادات والتقاليد الاجتماعية لسكان المدينة فهو يعزز التواصل المجتمعي ويوفر بيئة مريحة لتفاعل السكان وخاصة كبار السن، وهذا ما يتبين لنا من خلال النسبة المنخفضة للشباب الذين يتوجون للمقهى حيث قدرت بـ 11,3 % وذلك لسببين هما أن المقهى يعتبر فضاء اجتماعي مخصص لكبار السن والسبب الآخر يتمثل في تكاليف الجلوس في المقهى حيث تمثل هذه الفئة الشباب صغار السن البطالين.

أما فيما يخص إجابة المبحوثين الذين صرحوا بلعب النرد والدومينو نجد أكبر نسبة تعود للفئة العمرية من 35 الى 45 سنة والتي قدرت بـ 13,9 %، ما يدل على أن الأفراد في هذه الفئة العمرية غالباً ما يسعون لتحقيق توازن بين حياتهم المهنية والشخصية، فقضاء الوقت في اللعب مع الجيران يمكن أن يساعد في تحقيق هذا التوازن من خلال تخصيص وقت للترفيه والنشاطات الاجتماعية، ومن المعلوم أن الألعاب مثل النرد والدومينو لا تتطلب تجهيزات معقدة أو تكلفة مالية ما يجعلها نشاطاً يسهل ترتيبه وممارسته بانتظام مع الجيران، و وسيلة فعالة للاسترخاء والترويح عن النفس بعد يوم عمل طويل أو أسبوع مزدحم، وتساعد هذه الألعاب في تخفيف التوتر والابتعاد عن الضغوط اليومية، هذا ما تأكده باقي النسب للفئات الأخرى لنجد أقل نسبة تمثل الفئة العمرية من 57 الى 67 سنة بنسبة 3,7 %، ويمكن أن يكون هذا الانخفاض بسبب الالتزامات المهنية والأسرية لهذه الفئة.

وبخصوص إجابة المبحوثين الذين صرحوا بممارسة الرياضة نجد أعلى نسبة تعود لفئة الشباب الذين يتراوح أعمارهم من 24 الى 34 سنة بنسبة 22 % ويعود ييب ذلك إلى أن الأشخاص في هذه الفئة العمرية غالباً ما يكونون مدركين قادرين على ممارسة الرياضة حيث للسن دور في اللياقة البدنية، و ممارسة الرياضة مع الجيران توفر لهم فرصة للحفاظ على اللياقة البدنية والصحة العامة، وتعتبر وسيلة فعالة للتخفيف من التوتر والضغوط النفسية المرتبطة بالحياة اليومية والعمل، كما المشاركة في الأنشطة الرياضية يمكن أن تحسن الحالة المزاجية وتزيد من الشعور بالراحة النفسية، فهذا ما يتبين لنا من خلال باقي النسب حيث نجد أقل نسبة تمثل الفئة العمرية من 46 الى 56 سنة بنسبة 1,8 % ويمكن أن يكون هذا الانخفاض بسبب الالتزامات المهنية والعائلية حيث يكون الأفراد من هذه الفئة أغلبهم متزوجين، ومع ذلك لا يمتنعون عن ممارسة الرياضة مع الجيران في الحي ما يعزز التفاعل المجتمعي ويشجع على بناء مجتمع مترابط ومتعاون،

لأن هذا النوع من الأنشطة يمكن أن يخلق بيئة إيجابية وداعمة للجميع ويحفز الشباب على الابتعاد عن الممارسات الغير صحية مثل التدخين وتجنب رفقاء السوء وحمايتهم من تعاطي المخدرات وتوفير فرص للتفاعل الاجتماعي الإيجابي بين أبناء الحي.

ومنه نستنتج أن أغلبية سكان الأحياء السكنية في مدينة الوادي يقومون بقضاء أوقات الفراغ مع أبناء الحي بممارسة مختلف الأنشطة البدنية والترفيهية من أجل قضاء أوقات الفراغ، ويظهر دور السياسة السكنية في تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال تصميم الأحياء التي تحتوي على مساحات مشتركة مثل الحدائق والملاعب والمقاهي لتسهيل اللقاءات والتفاعل بين الجيران. هذه المساحات تشجع على ممارسة الأنشطة الجماعية مثل الرياضة ولعب الألعاب الجماعية أو الجلوس وتبادل الأحاديث، لأنها كلها عناصر تساهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية بين الجيران، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز الرفاهية العامة للسكان، وهذا ما توصل اليه الباحث " Amors " في دراسته حول علاقات الجوار في الأحياء السكنية المختلطة في سويسرا، فتبين له أن تشكل هذه الممارسات المختلفة للمشاركة والتواصل الاجتماعي علامات وإمكانات لتحسين الاندماج في المجتمع، من خلال التواصل في حياة الحي، أو حتى في حياة المنطقة السكنية بمختلف أشكالها مثل مشاركة بسيطة في أحداث مثل حفلات الحي أو في أنشطة الجمعيات الرياضية أو الثقافية، و أيضًا ارتياد المتاجر المحلية، والمشاركة في تنظيم الأحداث أو في لجان الجمعية، الجلوس وتبادل النقاش والحديث مع الجيران بأعمار متفاوتة، تعمل هذه المشاركات على زيادة نقاط الالتقاء بين السكان (Amos,2012,p30) ، ويمكن أن تساهم في تحسين علاقاتهم وتعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع المحلي.

- الجدول رقم (56): يبين إجابات المبحوثين حول تعرضهم في مساكنهم للإزعاج من قبل الجيران حسب نوع السكن.

نوع السكن – إجابات المبحوثين		الإجابات				المجموع الكلي	
		الاضوضاء الليلية	ارتفاع صوت الراديو والتلفاز	صوت الكلاب	الاعمال الليلية للجيران		
نوع السكن	سكن	التكرار	26	75	55	76	232
	عمومي ايجاري	النسبة	% 11,2	% 32,3	% 23,7	% 32,8	% 100 % 61,7
	سكن	التكرار	9	39	10	27	85
	ترقوي	النسبة	% 10,6	% 45,9	% 11,8	% 31,8	% 100 % 22,6
	سكن	التكرار	7	35	3	9	54
	تساهمي	النسبة	% 13,0	% 64,8	% 5,6	% 16,7	% 100 % 14,4
	سكن وظيفي	التكرار	2	3	0	0	5
		النسبة	% 40,0	% 60,0	% 0,0	% 0,0	% 100 % 1,3
	المجموع الكلي	التكرار	44	152	68	112	376
		النسبة	% 11,7	% 40,4	% 18,1	% 29,8	% 100,0

*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم).

*المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من الإجابة .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين باختلاف نوع السكن والذين أجابوا بـ (نعم) حول ما إذا كانوا يتعرضون في مساكنهم للإزعاج من قبل الجيران ممثلين الأغلبية بنسبة % 66,7 كما يوضح الجدول رقم (27) في قائمة الملاحق. ومن خلال أنواع السكن يتبين لنا أن أعلى نسبة تعود لمجموع إجابات المبحوثين أصحاب السكن العمومي الايجاري حيث قدرت بـ % 61,7 ما يدل على استياء المبحوثين من جيرانهم. ثم يليها مجموع إجابات المبحوثين أصحاب السكن الترقوي بنسبة % 22,6. بعدها تتخفف النسبة الى % 14,4 لتمثل مجموع إجابات أصحاب السكن التساهمي. وفي الأخير تتخفف النسبة بشكل متباعد الى % 1,3 لتمثل أصحاب السكن الوظيفي، ليتضح لنا بأنه يوجد اختلاف بين إجابات المبحوثين حول السلوكات والممارسات التي تزعجهم من قبل الجيران حسب نوع السكن.

كما يتضح لنا من خلال البيانات المعروضة في الجدول أعلاه اختلاف النسب في إجابات المبحوثين، فنجد أكبر نسبة تعود المبحوثين الذين صرحوا بانزعاجهم من صوت الراديو والتلفاز بنسبة قدرت بـ 40,4 % ما يشير إلى أن المبحوثين يتعرضون إلى انعدام الخصوصية والهدوء في بيئتهم السكنية ما قد تؤثر سلباً على راحتهم وقدرتهم على الاسترخاء في منازلهم، ويدل أيضاً على أن هناك توتر أو عدم ارتياح في العلاقات الاجتماعية بين الجيران بسبب ارتفاع الصوت يمكن أن يتعرض الجيران إلى الشكاوى والنزاعات فيما بينهم. ثم تليها إجابة المبحوثين الذين صرحوا بانزعاجهم من الأعمال الليلية للجيران بنسبة 29,8 %، ما يشير إلى أن هناك من بين الجيران لا يقدرون أوقات الراحة والنوم ويمارسون أنشطة مختلفة تتسبب في إزعاج الجيران وتعرق نومهم ما يمكن أن تؤثر على صحتهم الجسدية والنفسية، وفي الكثير من الحالات ما تكون هناك توترات أو صراعات اجتماعية بين الجيران بسبب هذه الأعمال الليلية التي تؤدي إلى شكاوى وتصاعد النزاعات. بعد ذلك تليها إجابة المبحوثين الذين صرحوا بانزعاجهم من صوت الكلاب بنسبة 18,1 %، ما يدل على مضايقة الجيران من خلال تربية الكلاب في السكن، حيث تعد أصوات نباح الكلاب مزعجة ومقلقة للكثيرين وخاصة أثناء الليل ناهيك عن الرائحة التي تنتج من وجود الكلاب في السكنات الجماعية، مع القلق المستمر لأولياء على أبنائهم في حالات الخروج للشارع من أجل اللعب فوجود الكلاب في الشارع يمنع الأطفال من اللعب ويقيد تحركاتهم ما يسبب العديد من النزاعات والخلافات بين الجيران، وقد يشعر الكثيرون بأن الجيران ليسوا مسؤولين أو لا يراعون الآخرين في المجتمع السكني. وفي الأخير نجد إجابة المبحوثين الذين صرحوا بانزعاجهم من الضوضاء الليلية التي يتسبب فيها الجيران بنسبة 11,7 %، حيث تعرف السكنات الجماعية عادة بالضوضاء الليلية بسبب ارتفاع نسبة سكانها وخاصة السكن العمومي الإيجاري، لكن تتجم تلك الضوضاء عن الممارسات الغير مقبولة من طرف الجيران مثلاً اللعب في أوقات متأخرة من الليل وصراخ بعض الأسر داخل السكن كذلك صوت الشاحنات و السيارات التي يشغلها أصحابها أثناء أوقات متأخرة في الليل من أجل صيانتها أو تجربتها، كل هذه الممارسات تعتبر تعدي عن القانون الجماعي للسكان ويوصف بعدم احترام الجيران حيث ينجم عنه العديد من المشاكل النزاعات بين الجيران ما يؤثر سلباً على العلاقات الاجتماعية للجيران ويؤدي إلى توترها .

ومن خلال إجابات المبحوثين نلاحظ أن أكبر نسبة للمبحوثين الذين صرحوا بانزعاجهم من ارتفاع صوت الراديو والتلفاز تعود لأصحاب السكن التساهمي بنسبة 64,8 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك راجع إلى الحالة التي اعتاد عليها أصحاب السكن التساهمي قبل الاستفادة من السكن الحالي حيث كانوا يعيشون سابقاً في سكنات يعمها الهدوء، كذلك يعود سبب ذلك إلى المستوى التعليمي لأصحاب هذه السكات حيث يعتبرون ارتفاع صوت الراديو والتلفاز أمر غير مقبول، و يعتبرون ارتفاع الصوت كخرق للخصوصية وحق الآخرين

في الراحة والهدوء في منازلهم وهم رافضون لهذه السلوكات بشدة، وعلى عكس ذلك نجد انخفاض نسبة المبحوثين أصحاب السكن العمومي الايجاري بنسبة 32,3 %، ما يدل على أن هذا السلوك بالنسبة لهذه الفئة غير مقلق مقارنة بالأنواع السكنية الأخرى، ويعتقد الباحث أن ذلك راجع إلى المستوى الثقافي والتعليمي للسكان حيث ينخفض مستوى الوعي بالنسبة لأصحاب السكن العمومي الايجاري .

أما بالنسبة لإجابة المبحوثين الذين صرحوا بانزعاجهم بسبب الأعمال الليلية للجيران نجد أعلى نسبة تعود لأصحاب السكن العمومي الايجاري بنسبة 32,8 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك راجع إلى المستوى التعليمي لهذه الفئة حيث يعتبر أصحاب السكن العمومي الايجاري الفئة التي لديها دون المستوى الجامعي ما ينعكس على عدم الإلمام بالقوانين العامة التي تضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع، كما قد يكون أيضا المستوى الاقتصادي سببا في ارتفاع هذه النسبة بحيث يعمل أصحاب الدخل المنخفض في نشاطات عديدة يمكن أن تكون احداها داخل السكن من أجل زيادة تحصيل المبلغ الزائد ليتمكن من تغطية بعض المصاريف، وعلى عكس ذلك نجد انعدام من هذه النشاطات بالنسبة لأصحاب السكن الوظيفي ونلاحظ انخفاضها بنسبة 16,7 % بالنسبة لأصحاب السكن التساهمي حيث تكون تلك الأنشطة من أجل إجراء بعض التغييرات و الإصلاحات داخل السكن .

أما فيما يتعلق بإجابة المبحوثين الذين صرحوا بانزعاجهم بسبب صوت الكلاب نجد أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين أصحاب السكن العمومي الايجاري بنسبة 23,7 %، وقد يكون السبب في ذلك عائد لبعض الثقافات حيث تربية الكلاب تعتبر جزءا من التقاليد العائلية أو الاجتماعية لبعض الأسر أو قد يجعلها البعض الآخر مصدر للرزق من خلال تربيتها وبيعها وخاصة بالنسبة لأصحاب السكن العمومي الايجاري حيث هم الفئة الأقل دخلا، حيث نلاحظ انعدام هذا السلوك بالنسبة للسكان أصحاب السكن الوظيفي ونلاحظ انخفاضه بنسبة 5,6 % بالنسبة لأصحاب السكن التساهمي، ويمكن أن يكون ذلك من أجل الحماية والأمان لأن البعض يربي الكلاب لتعزيز الشعور بالأمان والحماية وتنبه أصحابها من أي نشاط غير عادي في المنطقة المحيطة بالمنزل، لكن هذا يسبب الإزعاج للجيران بسبب الضوضاء التي تصدرها الكلاب مثل النباح المستمر، مما يعرقل راحتهم ونومهم ويؤثر على بيئة السكن الهادئة التي يرغبون فيها، كما يمكن أن يكون الانزعاج مرتبطاً بمخاوف بشأن النظافة والصحة، خاصة إذا كانت الكلاب غير مدربة بشكل جيد أو إذا كان هناك عدم التزام من قبل الملاك بجمع فضلات الكلاب، مما يؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة أو الأمراض.

أما فيما يخص إجابة المبحوثين الذين صرحوا بانزعاجهم بسبب الضوضاء الليلية نجد كبر نسبة تعود لأصحاب السكن الوظيفي بنسبة 40 %، ويرى الباحث أن ذلك راجع للتوقعات الاجتماعية والثقافية

لأصحاب السكن الوظيفي حيث يكون لديهم توقعات اجتماعية حول السلوك المقبول خلال ساعات الليل. فيعتبرون أن الضوضاء الليلية انتهاك لهذه التوقعات والمعايير الاجتماعية مما يؤدي إلى انزعاجهم، ويرتبط ذلك أساساً بالمستوى التعليمي والثقافي لهذه الفئة حيث يكونون أكثر انضباطاً للقواعد العامة للمجتمع.

ومن هنا نستنتج أن السكان الأحياء السكنية في مدينة الوادي يتعرضون في مسكنهم للإزعاج من قبل الجيران، لكن تختلف تلك الممارسات والسلوكيات حسب النوع السكني الذي يحدده المستوى المعيشي والثقافي للسكان، وتختلف أيضاً نسبة التأثير حسب التركيبة الاجتماعية للسكان، ومن وجهة نظر الباحث أنه يتوجب على السياسات السكنية أن تحدد معايير واضحة للسلوك المقبول، مثل مستويات الضوضاء المسموح بها وأوقات الهدوء لأن هذا يساعد في تقليل النزاعات وحفظ العلاقات بين الجيران، و يجب تطبيق قوانين وضوابط بفعالية تضمن التزام جميع السكان بها وذلك للتقليل من حدوث السلوكيات المزعجة وتوفير بيئة سكنية هادئة ومريحة، وتتقاطع وجهة نظرنا مع ما أدلى به الباحث "Amors" حول كيفية تنظيم الممارسات في الأحياء الجماعية، حيث صرح بأنه يجب احتواء المضايقات من خلال قواعد استخدام المسكن التي تتمثل في اللوائح والقوانين، و تُستخدم هذه القواعد بشكل أساسي في حالة حدوث خلافات بين الجيران (Amos,2012,p132)، ما يساعد على تنظيم الحياة اليومية والتقليل من طبيعة الاضطرابات وتكرارها.

- الجدول رقم (57): يبين إجابات المبحوثين حول السلوكيات الغير لائقة والمرفوضة في حيهم حسب نوع السكن.

نوع السكن – إجابات المبحوثين	نوع السكن				المجموع الكلي
	سكن عمومي إيجاري	سكن ترقوي	سكن تساهمي	سكن وظيفي	
القمامة المتروكة في الأماكن الغير مخصصة لها	التكرار	133	79	60	280
	النسبة	% 47,5	% 28,2	% 21,4	% 2,9
الأطفال يلعبون في الأماكن غير مخصصة للعب	التكرار	58	26	29	138
	النسبة	% 42,0	% 18,8	% 21,0	% 18,1
افتعال الحرائق للقمامة المجمعة	التكرار	115	59	40	218
	النسبة	% 52,8	% 27,1	% 18,3	% 1,8
عدم الالتزام بقواعد الهدوء في الحي اثناء الليل	التكرار	48	16	13	78
	النسبة	% 61,5	% 20,5	% 16,7	% 1,3
احتلال مواقف السيارات	التكرار	31	64	39	165
	النسبة	% 18,7	% 38,8	% 23,6	% 18,9
جلب أشخاص غرباء تماما عن الحي باستمرار	التكرار	95	36	51	206
	النسبة	% 46,1	% 17,5	% 24,8	% 11,7
أعمال التخريب والتكسير للممتلكات العامة	التكرار	103	47	45	200
	النسبة	% 51,5	% 23,5	% 22,5	% 2,5
الجلوس في مجموعات امام المساكن	التكرار	79	39	29	159
	النسبة	% 49,7	% 24,5	% 18,2	% 7,5
المجموع الكلي	التكرار	662	366	306	1444
	النسبة	% 45,8	% 25,3	% 21,2	% 7,6

*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم).
*المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من الإجابة .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين باختلاف نوع السكن والذين أجابوا بـ (نعم) حول ما إذا سبق لهم وصادفوا سلوكيات غير لائقة ومرفوضة في حيهم ممثلين الأغلبية بنسبة 98,8 % كما يوضح الجدول رقم (29) في قائمة الملاحق. ومن خلال إجابات المبحوثين نلاحظ أن أكبر نسبة تعود للمبحوثين الذين صرحوا بوجود القمامة المتروكة في الأماكن الغير مخصصة لها بنسبة 19,4 %، ما يدل على السكان لا يلتزمون بوضع القمامة الخاصة بهم في أماكنها من الحي ما يؤدي إلى انتشار القمامة في كل مكان. ثم تليها إجابات المبحوثين الذين صرحوا برفضهم لافتعال الحرائق للقمامة المجمعة بنسبة 15,1 %، حيث يؤدي هذا السلوك إلى تلوث الجو في الحي ويسبب الاختناق للجيران في مساكنهم. ثم تليها إجابات المبحوثين الذين صرحوا برفضهم لجلب أشخاص غرباء تماما عن الحي باستمرار بنسبة 14,3 %، ويعكس لنا هذا الرفض مخاوف تتعلق بالأمن والسلامة الشخصية والممتلكات فقد يشعر السكان بعدم الأمان عندما يرون غرباء بشكل مستمر في حيهم، ويدل هذا على رغبة السكان في الحفاظ على خصوصية حياتهم اليومية والشعور بأن حيهم هو ملاذ آمن ومعروف بالنسبة لهم ولأبنائهم. بعدها تليها إجابات المبحوثين لرفضهم لأعمال التخريب والتكسير للممتلكات العامة بنسبة 13,9 % ما يشير إلى أن هناك نقص في الوعي بأهمية الممتلكات العامة وكيفية الحفاظ عليها، ويدل ذلك أيضا على غياب الرقابة الفعالة من قبل السلطات المحلية أو نقص الردع القانوني الذي يمنع مثل هذه السلوكيات. ثم تليها إجابة المبحوثين الذين صرحوا بانزعاجهم لاحتلال مواقف السيارات بنسبة 11,4 % ما يدل على أن سكان الحي يرون بأن مواقف السيارات هي حق مشترك بينهم ولا يجب أن يحتكرها أو يستغلها أحد على حساب الآخرين، وهذا الرفض ناتج عن السلوكيات الأنانية لبعض الجيران الذين يحتلون مواقف السيارات لفترات طويلة أو بشكل غير منصف، ثم تليها بشكل متقارب إجابة المبحوثين لرفضهم للسلوك المتمثل في الجلوس في مجمعات أمام المساكن بنسبة 11 % وهذا يعود إلى أن السكان يشعرون بأن تجمع الأفراد أمام المساكن يمس خصوصيتهم وراحتهم، حيث قد يكونون غير مرتاحين بوجود أشخاص يجلسون بشكل مستمر قرب منازلهم، ويشعرون بأنهم مراقبون عند دخولهم وخروجهم من مسكنهم، إضافة إلى ذلك قد يشعرون بانعدام الخصوصية والقلق على الأمان والسلامة، خاصة إذا كانت هذه التجمعات تشمل غرباء أو أشخاص غير معروفين لديهم. وفي الأخير تليها جابة المبحوثين الراضين للعب الأطفال في الأماكن الغير مخصصة بنسبة 9,6 %، ويعكس لنا الرفض رغبة السكان في الحفاظ على النظام والهدوء في الحي، حيث يسبب لعب الأطفال في الأماكن غير المخصصة إلى إزعاج السكان وإحداث فوضى وخاصة داخل المساحات المشتركة في العمارة مثل الفناء الداخلي والسلالم وأمام عتبة العمارة، أو قد يكونون قلقين بشأن الحفاظ على الممتلكات والخاصة مثل استعمال موقف السيارات للعب ما قد يؤدي إلى تحطيم بعض الأجزاء من السيارات، كذلك

يمكن أن يكون القلق عن الأبناء الذين يستعملون الطريق العام للعب فهذا يمكن أن يتسبب في تعرضهم لمخاطر السيارات وحوادث المرور، ومن خلال اجابات المبحوثين المختلفة يتبين لنا أن السلوكات المرفوضة تتلق بالقانون العام للسكان والوسائل المتاحة في الاحياء السكنية.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أكبر نسبة للمبحوثين الذين صرحوا بوجود القمامة المتروكة في الأماكن الغير مخصصة لها تعود لأصحاب السكن العمومي الايجاري بنسبة 47,5 %، ويرى الباحث هذا التصرف بسبب نقص الوعي البيئي بين سكان الحي العمومي الايجاري، حيث قد لا يدرك الأغلبية أهمية التخلص من القمامة بشكل صحيح أو تأثيرها السلبي على البيئة والصحة العامة للسكان، وذلك راجع أيضا إلى نقص في عدد حاويات القمامة المتاحة في الحي العمومي الايجاري وعدم توزيعها بشكل مناسب في الحي مما يدفع السكان إلى ترك القمامة في أماكن غير مخصصة، كما يشير وجود القمامة في أماكن غير مخصصة إلى عدم كفاية خدمات التنظيف التي تقوم بها البلدية وجمع القمامة في الحي بسبب الكثافة السكانية العالية في تلك الأحياء ما يؤدي إلى تراكمها في أماكن غير مخصصة، ويرى الباحث أيضا بأن هذا السلوك يعتبر أحد المؤشرات التي تعبر عن استياء السكان بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية حيث يكون الامتثال لمثل هذه القوانين والتنظيمات بالنسبة إليهم أمر ثانوي في حياتهم اليومية، هذا ما يتفق مع وجهة نظر الباحث "سلاطنية رضى" حيث يعتقد ان أسباب انتشار النفايات في الحي هو اهمال سكان الحي وعدم ادراكهم للمخاطر الناجمة عن تلك السلوكات (سلاطنية، 2006، ص137). وفي المقابل نجد أقل نسبة تمثل أصحاب السكن الوظيفي بنسبة 2,9 %، وذلك راجع إلى الوعي البيئي حيث يكون سكان الأحياء الوظيفية أكثر وعيًا بأهمية الحفاظ على النظافة نظافة الحي والالتزام بوضع القمامة في المكان المخصص، هذا الوعي يمكن أن يكون نتيجة المستوى التعليمي والثقافي لأصحاب السكنات الوظيفية.

كذلك بالنسبة فيما يتعلق بإجابة المبحوثين حول افتعال الحرائق للقمامة المجمعة حيث نجد أكبر نسبة 52,8 % وتعود لأصحاب السكن العمومي الايجاري، ما يتبين لنا بأن هذا السلوك له علاقة مباشرة مع الإجابة السابقة المبحوثين حيث يعتقد الباحث أن تصرف السكان اتجاه القمامة المتروكة في الأماكن الغير مخصصة لها لا يقوم عمال البلدية بجمعها، ثم تتراكم تلك القمامة ليبادر بعض الجيران بجمعها وحرقها لمحاولة التخلص منها، لكن افتعال الحرائق للقمامة يمكن أن ينتج عنه دخان ضار وملوثات هوائية تؤثر سلبًا على صحة السكان، و ذلك يساهم في التلوث البيئي من خلال إطلاق مواد سامة في الهواء والتربة وتشوه المنظر في الحي، وتتعدى مضار الحرائق إلى داخل السكنات ما يسبب اختناق وتلوث هوائي داخل السكن، مما يؤدي إلى رفض السكان وانزعاجهم لمثل هذه الممارسات وفي الكثير من الحالات ما تتسبب هذه السلوكات في نشوء خصومات بين الجيران ويخلق توتر في العلاقات الاجتماعية بينهم، كما نلاحظ وجود هذا

السلوك أيضا بالنسبة لباقي الأنواع السكنية حيث مثلت أقل نسبة 1,8 % وتعود لأصحاب السكن الوظيفي، وتشير لنا هذه النسبة انخفاض ممارسة هذا الفعل والسلوك فيما يتعلق بالطبقة الاجتماعية المتوسطة التي يمكن يكون المستوى التعليمي فيها عامل أساسيا في التقليل من هذا السلوك، لكن وبالرغم من ذلك عملية حرق القمامة في الأحياء الأخرى ظاهرة منشرة، ويرى الباحث أن ذلك نتاج لرواسب الثقافية للسكان حيث يمكن أن يكون هذا السلوك متبع ومتوارث عبر الأجيال.

مرة أخرى نجد أكبر نسبة لإجابة المبحوثين الذين صرحوا برفضهم لجلب أشخاص غرباء تماما عن الحي باستمرار تعود لأصحاب السكن العمومي الإيجاري بنسبة 46,1 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى التركيبة السكانية التي تتكون منها الأحياء المخصصة للسكن العمومي الإيجاري حيث في أغلب الحالات تمنح تلك السكنات لأسر تختلف مناطق سكنها في السابق، كذلك بسبب الكثافة السكانية في تلك الأحياء مقارنة بالأنواع السكنية الأخرى مما يتعذر على السكان معرفة بعضهم البعض، ويعكس لنا هذا الرفض مخاوف تتعلق بالأمان والسلامة، لأن السكان قد يشعرون بعدم الأمان عندما يرون غرباء في حيهم بانتظام، خاصة إذا لم يكونوا على دراية بأسباب زيارتهم أو هويتهم، وهذا ما نلاحظه أيضا من خلال إجابات المبحوثين من الأنواع السكنية الأخرى حيث نجد أقل نسبة 11,7 % وتعود لأصحاب السكن الوظيفي، ما يدل على أن جلب الغرباء بشكل مستمر يمكن أن يعتبر تدخلا في الخصوصية مما يزعج السكان باختلاف مستوياتهم وخلفياتهم الاجتماعية، خصوصا إذا كان ذلك ناتجا عن تجارب سلبية سابقة مع الغرباء، مثل حوادث سرقة أو سلوكيات غير مرغوب فيها، مما يجعل السكان أكثر تحفظا تجاه دخول الغرباء للحي السكني.

كذلك أيضا فيما يتعلق بإجابة المبحوثين برفضهم لأعمال التخريب والتكسير للممتلكات العامة، نجد أعلى نسبة 51,5 % وتعود لأصحاب السكن العمومي الإيجاري ما يدل على وجود هذا السلوك في تلك الأحياء بشكل مقلق وملفت للانتباه، ويرى الباحث أن سبب ذلك راجع أسسا إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها السكان في تلك الأحياء، مثل الفقر والبطالة، أو الإحباط الناجم عن نقص الفرص والخدمات، كذلك بسبب نقص في الوعي بأهمية الممتلكات العامة وكيفية الحفاظ عليها، كما أن للثقافة السائدة دور في تحفيز مثل هذه السلوكيات من خلال اعتبار أن تلك الممتلكات تابعة للدولة ويمكن تخريبها لأنها ليست ملك شخصي فتحطيمها وتكسيرها يعتبر بمثابة رسائل السكان في الانتقام من الدولة وتعبيرهم عن غضبهم، مثل تحطيم الكراسي المخصصة لجلوس العامة في الحي وتكسير مصابيح الإنارة ومحطات انتظار الحافلة والكتابة على جدران المؤسسات العامة عبارات ساخرة وأحيانا تعبر عن الغضب والإحباط، إضافة إلى المستوى المنخفض للوعي في تلك الأحياء ما يجعل من السهل على الأفراد ارتكاب

أعمال التخريب، وبالمقابل نلاحظ انخفاض النسب فيما يتعلق بالأنواع السكنية الأخرى حيث نجد أقل نسبة 2,5 % وتعود لأصحاب السكن الوظيفي، ما يعني أن للمستوى المعيشي والتعليمي دور في ظهور هذه السلوكيات في الأحياء السكنية.

أما فيما يخص إجابة المبحوثين الرافضين لاحتلال مواقف السيارات في الحي، نجد أن أكبر نسبة تعود لأصحاب السكن الترقوي بنسبة قدرت بـ 38,8 % ما يدل على أن أغلبية السكان في الحي لديهم سيارات خاصة، والرفض ناتج عن نقص في مواقف السيارات في الحي مما يزيد هذا الضغط على السكان ويجعلهم يرفضون احتلال المواقف من قبل الجيران، كما يشير ذلك أيضا إلى احتياج السكان إلى راحة وسهولة الوصول إلى مركباتهم فمن خلال احتلال مواقف السيارات يمكن أن يعيق الوصول إلى السيارات ويسبب إزعاجاً للسكان وخاصة إذا كان عليهم وضعها في أماكن بعيدة عن السكن في الحالات التي يتم احتلال مواقف السيارة من الجيران دون استئذان صاحب السكن، ويرى الباحث أن هذا يحدث غالبا في الأحياء السكنية التي يملك أغلبية أصحابها سيارة أو أكثر للمسكن الواحد، وفي لمقابل نجد أقل نسبة 18,7 % تعود لأصحاب السكن العمومي الإيجاري ما يؤكد لنا بأن هناك نقص في مواقف السيارات في الحي.

أما بالنسبة لإجابة المبحوثين الذين صرحوا برفضهم للجلوس في مجموعات أمام المساكن، نجد أن أكبر نسبة قدرت بـ 49,7 % وتعود لأصحاب السكن العمومي الإيجاري، ويرى الباحث أن سبب ذلك ناتجا عن رغبة السكان في التواصل مع الجيران وبناء العلاقات الاجتماعية، حيث يمكن أن يعزز هذا النوع من الأنشطة الاجتماعية الشعور بالانتماء للمجتمع والتكافل الاجتماعي وخاصة السكان من الفئة الفقيرة، لكن سبب الرفض يرى الباحث أنه يعود إلى رغبة الأشخاص الحفاظ على خصوصيتهم والاستمتاع بالهدوء في بيئة منزلهم دون التعرض للاضطرابات أو الضجيج الناجم عن وجود مجموعات من الجيران أمام المساكن، و قد يكون لدى بعض المبحوثين تجارب سابقة سلبية مع الجلوس في مجموعات أمام المساكن، مما يؤثر على وجهة نظرهم ويجعلهم يتجنبون هذا السلوك، كما يمكن أن نلاحظ أن هذا السلوك متواجد أيضا في الأنواع السكنية الأخرى فنجد أقل نسبة 7,5 % لتمثل أصحاب السكن الوظيفي، ويمكن أن نفسر هذا السلوك بأنه مرتبط بنقص الأماكن العامة والمساحات الخضراء التي تسمح لسكان الأحياء الجلوس بعيدا عن السكنات.

أما فيما يخص إجابة المبحوثين بأن الأطفال يلعبون في الماكن الغير مخصصة للعب نجد أكبر نسبة تعود لأصحاب السكن العمومي الإيجاري بنسبة 42 % ، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى الحالة الاجتماعية لهذه الفئة حيث تعد أغليبيتهم من الفئة الفقيرة والمحرومة فيتعين على أطفالهم اللعب في الفضاءات المشتركة في العمارة واللعب في الطرقات لأن الأولياء لا يملكون المال لأخذهم للحدائق العامة أو شراء

العباب خاصة لأبنائهم، لكن نلاحظ أيضا وجود هذا السلوك بالنسبة لبقية الأنواع السكنية الأخرى فنجد أقل نسبة 18,1 % تمثل أصحاب السكن الوظيفي، ما يتبين لنا أن الأحياء السكنية بمختلف أنواعها تفتقر للأماكن المخصصة للعب الأطفال.

أما فيما يتعلق بإجابة المبحوثين بعدم الالتزام بقواعد الهدوء أثناء الليل نجد أكبر نسبة 61,5 % تعود لأصحاب السكن العمومي الإيجاري، ويعتقد الباحث أن سبب ذلك راجع إلى المستوى الثقافي والتعليمي لهذه الفئة حيث لا يدرك أصحاب التعليم المنخفض قوانين ومبادئ السكن الجماعي، و قد يكون لدى هذه الفئة مشاكل اجتماعية أو شخصية تؤدي إلى تصرفات غير مراعية مثل الضجيج المفرط، كما يعتبر الباحث أن لأنماط الحياة والعمل دور في ذلك أيضا فقد يكون لدى بعض الجيران جداول عمل أو أنماط حياة تختلف عن المعتاد، مثل العمل في برنامج ليلي وخاصة الفئة الاجتماعية الضعيفة، ويتأكد لنا هذا من خلال إجابة المبحوثين أصحاب السكن الوظيفي حيث قدرت نسبتهم بـ 1,3 % ما يبين لنا أن الأوضاع الاجتماعية والأنماط الثقافية لها دور أيضا في درجة التزام قواعد لهدوء أثناء الليل.

ومن هنا نستنتج أن الأحياء السكنية في مدينة الوادي تشهد العديد من السلوكيات المرفوضة، ما يساهم ذلك في خلق بيئة من الفوضى وعدم الأمان ويزيد من التوترات والصراعات بين السكان و فقدان الثقة بين الجيران، ويرجع ذلك لعدم الاحترام المتبادل الذي يظهر في تلك السلوكيات التي يقوم بها الأفراد في الأحياء السكنية ما يآثر سلبا على العلاقات الاجتماعية و يعزز الشعور بالاستياء وعدم الرضى بين السكان، وهذا ما تأكده نتائج اختبار ذو الحدين حيث تبين أن أغلبية المبحوثين يصادفون سلوكيات غير لائقة ومرفوضة في حيهم فقدرت بـ (0.50) وهي دالة بمستوى دلالة قدره (0.00) وهذا يعني انتشار تلك السلوكيات في الأحياء السكنية في مدينة الوادي، وصبحت تمثل عائقا ومشكلا لحياة السكان، وينوه الباحث على أنه يتوجب على السياسة السكنية الاهتمام بحاجات السكان مثل زيادة عدد حاويات القمامة وتحسين خدمات جمع النفايات و تصميم الأحياء بشكل يضمن توفر مواقف سيارات كافية و توفير أماكن مخصصة للعب الأطفال لتجنب استخدام الأماكن غير المخصصة، كل هذا يساهم في يمكن تحسين العلاقات الاجتماعية بين الجيران وتعزيز بيئة سكنية مريحة وآمنة للجميع.

- الجول رقم (58): يبين إجابات المبحوثين حول تعرضهم لاعتداءات وسلوكيات مرفوضة في حيهم حسب نوع السكن.

نوع السكن – إجابات المبحوثين		الإجابات					المجموع الكلي		
		عنفي لفظي	عنفي جسدي	سرقة	مضايقة	تخريب ممتلكات خاصة			
نوع السكن	سكن عمومي ايجاري	التكرار	27	16	23	25	18	109	
		النسبة	% 24,8	% 14,7	% 21,1	% 22,9	% 16,5	% 100 % 56,2	
	سكن ترقوي	التكرار	13	5	8	8	9	43	
		النسبة	% 30,2	% 11,6	% 18,6	% 18,6	% 20,9	% 100 % 22,2	
	سكن تساهمي	التكرار	13	0	7	13	3	36	
		النسبة	% 36,1	% 0,0	% 19,4	% 36,1	% 8,3	% 100 % 18,6	
	سكن وظيفي	التكرار	1	1	2	1	1	6	
		النسبة	% 16,7	% 16,7	% 33,3	% 16,7	% 16,7	% 100 % 3,1	
	المجموع الكلي	التكرار	54	22	40	47	31	194	
		النسبة	% 27,8	% 11,3	% 20,6	% 24,2	% 16,0	% 100,0	
	*تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).								
	*المجموع أكبر من حجم المبحوثين الذين اجابوا بـ (نعم) لأن هناك من المبحوثين من اختار اكثر من الإجابة .								

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين باختلاف نوع السكن والذين أجابوا بـ (نعم) حول ما إذا سبق لهم وتعرضوا لاعتداءات وسلوكيات مرفوضة في حيهم ممثلين الأقلية بنسبة 37,3 % حيث كانت إجابة أغلبية المبحوثين بـ (لا) بنسبة 62,7 % كما يوضح الجدول رقم (30) في قائمة الملاحق. ومن خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة لمجموع إجابات المبحوثين تعود لأصحاب السكن العموم الايجاري بنسبة قدرت بـ 56,2 %. ثم تتخفف النسبة إلى 22,2 % لتمثل مجموع إجابات المبحوثين أصحاب السكن الترقوي. ثم تليها نسبة 18,6 % وتعود لمجموع إجابات المبحوثين أصحاب السكن التساهمي. وفي الأخير تتخفف النسبة بشكل متباعد إلى 3,1 % لتمثل مجموع إجابات المبحوثين أصحاب السكن الوظيفي، ما يبين لنا اختلاف إجابات المبحوثين حول تعرضهم للاعتداء من قبل الجيران في الحي حسب أنواع السكن المختلفة.

كما نلاحظ أيضا من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تفاوت النسب في إجابات المبحوثين، فنجد أكبر نسبة تمثل إجابة المبحوثين الذين صرحوا بتعرضهم لعنف لفظي بنسبة قدرت بـ 27,8 %، ما يشير لنا إلى أن العنف اللفظي هو ظاهرة شائعة في الأحياء السكنية ويعكس لنا سلوك غير مرغوب فيه قد يتسبب في مشكلات اجتماعية أخرى بين الجيران، ويكون انتشار العنف اللفظي مؤشراً على نقص التوعية والثقافة المتعلقة بأهمية الاحترام المتبادل والتعامل الحضاري بين الناس. ثم نجد إجابة المبحوثين الذين صرحوا بتعرضهم للمضايقة بنسبة 24,2 %، ما يدل على وجود سلوكيات عدوانية أو غير ودية بين سكان الحي ما تعكس ثقافة من عدم الاحترام والتسامح، ويرى الباحث أن ذلك يكون نتيجة لتوترات اجتماعية، سواء كانت ناجمة عن اختلافات ثقافية، اقتصادية، أو اجتماعية بين سكان الحي. بعدها نجد إجابة المبحوثين الذين صرحوا بتعرضهم للسرقة بنسبة 20,6 %، ما عني وجود مجموعات أو أفراد من خارج أو من داخل الحي يتخذون السرقة كوسيلة للحصول على المال أو الموارد الضرورية، كما يدل هذا أيضا على ارتفاع معدل الجريمة في الحي وشيوع ظاهرة السرقة، ما تستدعي تدخل الجهات الأمنية المختصة لتحسين الوضع الأمني في الحي. ثم نجد إجابة المبحوثين الذين صرحوا بتخريب ممتلكاتهم الخاصة بنسبة 16 %، وهذا يبين لنا وجود مستوى من العنف والعدوانية بين سكان الحي الذي يؤدي إلى تخريب الممتلكات الخاصة كنوع من التعبير عن الغضب أو النزاع، ويرى الباحث أن ذلك يكون نتيجة للاحتقان الاجتماعي والتوترات بين فئات مختلفة من السكان، مما يدفع بعض الأفراد إلى الانتقام أو التعبير عن الاستياء من خلال تخريب الممتلكات. وفي الأخير نجد إجابة المبحوثين الذين صرحوا بتعرضهم للعنف الجسدي بنسبة 11,3 %، ويرى الباحث أن ذلك يعد نتيجة التوترات الاجتماعية بين الجيران سواء كانت ناجمة عن صراعات بين أفراد أو مجموعات معينة داخل الحي، كما أن ذلك راجع إلى انتشار ثقافة العنف واتخاذها كوسيلة لحل النزاعات الشخصية أو العائلية أو مع الجيران في الحي، وهو ما يتطلب تدخلات تربوية واجتماعية لتغيير هذه الثقافة.

ومن خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة للمبحوثين الذين أجابوا بتعرضهم لعنف لفظي في حيهم تعود لأصحاب السكن التساهمي بنسبة 36,1 %، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود إلى نقص التوعية والثقافة التربوية حيث يدل انتشار العنف اللفظي على نقص التوعية والثقافة المتعلقة بأهمية الاحترام المتبادل والتعامل الحضاري بين الناس والجيران، كما أن ذلك يعبر عن ضعف الروابط الاجتماعية والتواصل الإيجابي بين سكان الحي ما يؤدي إلى تزايد النزاعات والمشاحنات التي قد يتسبب فيها الأبناء ويتعدى ذلك إلى التوتر وعدم انسجام في العلاقات الاجتماعية، وفي المقابل نجد أصحاب السكن العمومي الإيجاري قدرت نسبت إجاباتهم بـ 24,8 %، ما يتبين لنا أن العنف اللفظي لا يعلق أساسا بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكان بل يرجع أساسا إلى طبيعة التربية الأسرية والعلاقات الاجتماعية بين الجيران التي تقوم على الاحترام

المتبادل، ومع ذلك يمكن تشهد الأحياء التي تعاني من مشاكل اقتصادية أو اجتماعية مثل البطالة و الفقر أو الازدحام السكاني، مستويات أعلى من التوتر والإحباط، مما يؤدي إلى زيادة احتمالات العنف اللفظي.

أما بالنسبة لإجابة المبحوثين حول تعرضهم للمضايقة نجد أكبر نسبة تعود لأصحاب السكن التساهمي بنسبة 36,1 %، ومن وجهة نظر الباحث أن ذلك يعتبر نتيجة لتوترات اجتماعية سواء كانت ناجمة عن اختلافات ثقافية، اقتصادية، أو اجتماعية بين سكان الحي، وخاصة أن الأحياء في مجتمع الدراسة بمدينة الوادي اتضح بأنها تحتوي على مختلف الأنواع السكنية التي يحددها المستوى المعيشي والدخل الأسري، لذلك يمكن أن تكون تلك لمضايقات ناتجة عن ذلك التباين بين القدرات المعيشية للسكان، فيشعر أصحاب السكن التساهمي بالمضايقة من قبل أصحاب السكن الاجتماعي بسبب سلوكياتهم العدوانية وخاصة الشباب. ونجد أقل نسبة 16,7 % وتعود لأصحاب السكن الوظيفي، ويرى الباحث أن هذا الانخفاض راجع إلى طبيعة العلاقة الاجتماعية التي يختص بها أفراد السكن الوظيفي حيث يعتبرون أقل احتكاك بأفراد المجتمع ما يساهمهم في انخفاض تعرضهم للمضايقة من قبل الجيران، لذا يمكننا القول بأن التنوع الثقافي أو الديموغرافي في الحي يؤدي إلى حدوث صراعات ثقافية أو سوء فهم بين السكان مما قد تنتج عنه المضايقات، لكن يشير هذا أيضا لنقص في التوعية والتربية حول كيفية التعامل مع الآخرين بطرق محترمة ومهذبة.

أما فيما يتعلق بإجابة المبحوثين حول تعرضهم للسرقة فنجد أعلى نسبة 33,3 % وتعود لأصحاب السكن الوظيفي، ويرى الباحث سبب ذلك يعود إلى أن السكن الوظيفي قد يكون مستهدفا من قبل اللصوص، إذ يعلمون أن هؤلاء السكان قد يمتلكون أشياء ثمينة مرتبطة بوظائفهم أو قد يكون لديهم فترات غياب طويلة أثناء العمل، كما أن لموقع السكن دور في ذلك حيث تبين أن الأحياء السكنية في مدينة الوادي موجودة على أطراف المدينة مما يزيد من احتمالية تعرض السكان للسرقة، كذلك قد تكون السرقات نتيجة لوجود معدلات الفقر والبطالة، حيث يلجأ البعض إلى السرقة كوسيلة للحصول على المال أو الموارد الضرورية. هذا ما يتعرض له بقية الأنواع السكنية الأخرى حيث نجد أقل نسبة 18,6 % لتمثل أصحاب السكن الترقوي، ما يتضح لنا من خلال تصريحات المبحوثين أن السرقة أصبحت ظاهرة مقلقة بالنسبة لسكان الأحياء على اختلاف الأنواع السكنية، ويعود السبب الأساسي ضعف في التدابير الأمنية مثل قلة وجود دوريات الشرطة أو عدم كفاءة أنظمة الأمان والمراقبة، نقص في التعاون بين الجيران لمراقبة بعضهم البعض والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

أما فيما يخص إجابة المبحوثين حول تعرضهم لتخريب الممتلكات الخاصة نجد أكبر نسبة 20,9 % وتعود لأصحاب السكن الترقوي، ما يبين لنا وجود احتقان اجتماعي وتوترات بين فئات مختلفة من السكان

وخاصة الأحياء التي تحتوي على أنواع سكنية تختلف حسب مستويات المعيشة ما يدفع بعض الأفراد إلى الانتقام أو التعبير عن الاستياء من خلال تخريب الممتلكات، وهذا ما يظهر لنا أيضا مع الأنواع السكنية الأخرى، حيث نجد أقل نسبة 8,3 % وتعود لأصحاب السكن التساهمي، ويرى الباحث أن هذا السلوك ناتج عن تراجع القيم الأخلاقية والتربوية بين بعض أفراد المجتمع مما يؤدي إلى سلوكيات غير مسؤولة تجاه ممتلكات الآخرين، كما أن تعرض الممتلكات للتخريب يعتبر دلالة على شعور بعض الأفراد أو الفئات بالتهميش والإقصاء من المجتمع ما يجعلهم يتصرفون بعدوانية تجاه ممتلكات الآخرين، وفي هذا السياق يرى الباحث "Amors" بأن استمرار هذه السلوكات تؤدي إلى نشأة الوصم بين الجهات المتصارعة حيث غابت الدولة وحيث تتعرض العائلات للمأساة والعنف ونقص الخدمات والاستقرار (Amos,2012,p190) ، ومن زاوية أخرى يعود سبب ذلك الى قلة الأنشطة الترفيهية والشبابية والمرافق المخصصة للشباب، مما يدفعهم إلى البحث عن طرق أخرى للتعبير عن أنفسهم حتى لو كانت سلبية.

أما بالنسبة لإجابة المبحوثين حول تعرضهم للعنف الجسدي نجد أكبر نسبة تعود لأصحاب السكن الوظيفي بنسبة 16,7 % ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود الى التوترات الاجتماعية التي تتجم عن الصراعات بين فئات المجتمع من خلفيات متنوعة وخاصة الشباب وتتطور أحداث تلك الصراعات لينجم عنها عنف جسدي وخاصة في الأحياء الجديدة حيث تستقطب سكان من مناطق مختلفة في الثقافة والمستوى المعيشي وأسلوب الحياة الخاص بهم، لكن كلما طالت فترة السكن معا كلما انخفض منسوب الصراع والعنف الجسدي بسبب التكيف والتأقلم مع الوضع الجديد وانصهار الثقافات فيما بينها، وهذا ما اسفرت عنه دراسة الباحث "Edward" حول سياسة السكن في الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في التقليل من الصراعات في الأحياء السكنية المختلطة بين الطبقات الاجتماعية أو الاختلافات العرقية، حيث توصل من خلال إجراء المقابلات البحثية مع المشاركين إلى أن مظاهر الصراع لم تعد كما كانت عليه في السنوات الأولى، ما يدل على حدوث عمليات التكيف والاندماج والقبول الآخر، والعامل الأساسي هو طول مدة تواجد السكان في الحي السكني مع بعض البعض (Flournoy,2020,p198).

بناءً على ما سبق، نستنتج أن الأحياء السكنية في مدينة الوادي تشهد أنواع مختلفة من السلوكات والاعتداءات المرفوضة التي تتسبب في قلق الجيران أو خلق صراعات ونزاعات في الأحياء السكنية، ما يؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية ويقلل من الترابط والاستقرار الاجتماعي في تلك الأحياء، لكن من خلال إجابة أغلبية المبحوثين بنسبة 62,7 % بعدم تعرضهم لتلك السلوكات في أحيائهم نرى بأن هذا يعبر عن الاستقرار الاجتماعي إلى حد ما في تلك الأحياء، ونظرا للنسبة المنخفضة التي تعبر عن وجود تلك السلوكات يرى الباحث بأنه ولا بد أن تتواجد داخل الأحياء السكنية التي تجمع بين أنواع مختلفة من السكنات وهذه صفة من

صفات المدينة، لكن يجب على السياسة السكنية أن تسعى إلى توفير بيئة معيشية تلبي احتياجات السكان وتعزز جودة حياتهم، مما يساهم في بناء علاقات اجتماعية قوية وصحية داخل الحي.

- الجدول رقم (59): يبين اجابات المبحوثين الذين لديهم رغبة في مغادرة الحي وتغيير مكان السكن حسب نوع السكن.

نوع السكن - إجابة المبحوثين	الاجابات				المجموع الكلي
	قلة الأمن	قلة المرافق العامة	كثرة البعوض	ضيق المسكن	
نوع السكن	التكرار	40	42	44	47
	النسبة	% 23,1	% 24,3	% 25,4	% 27,2
	سكن عامي	التكرار	14	3	16
	النسبة	% 31,1	% 6,7	% 35,6	% 26,7
	سكن ترقوي	التكرار	12	7	12
	النسبة	% 30,0	% 17,5	% 30,0	% 22,5
	سكن تساهمي	التكرار	3	2	2
	النسبة	% 30,0	% 20,0	% 20,0	% 30,0
المجموع الكلي	التكرار	69	54	74	71
	النسبة	% 25,7	% 20,1	% 27,6	% 26,5

*تم حساب هذه القيم انطلاقاً من الرمز (1) الذي يرمز للبدل (نعم).
*المجموع أكبر من حجم المبحوثين الذين اجابوا بـ (نعم) لأن هناك من المبحوثين من اختار اكثر من الإجابة .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه والذي يبين مجموع إجابات المبحوثين باختلاف نوع السكن والذين أجابوا بـ (نعم) حول ما إذا كانت لديهم رغبة في مغادرة الحي وتغيير مكان السكن ممثلين بالأقلية بنسبة 26,3 %، حيث كانت إجابة أغلبية المبحوثين بـ (لا) بنسبة 73,7 % كما يوضح الجدول رقم (31) في قائمة الملاحق. ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ تفاوت النسب في إجابات المبحوثين، فنجد أكبر نسبة 27,6 % تمثل الإجابة بكثرة البعوض ما جعل المبحوثين يرغبون في مغادرة الحي وتغيير مكان السكن. ثم تليها نسبة إجابة المبحوثين الذين صرحوا برغبتهم في تغيير السكن بسبب ضيق السكن بنسبة 26,5 %. بعدها تليها إجابة المبحوثين التي تتمثل في قلة الأمن بنسبة 25,7 % ما أدى بهم للرغبة في تغير الحي الذي يسكنون فيه.

وفي الأخير نجد المبحوثين الذين أجابوا بـ «نعم» المرافق العامة بنسبة 20,1 % وهم يرغبون في الانتقال إلى أماكن أكثر توفرًا على المرافق العامة التي تتناسب مع متطلبات حياتهم المعيشية، وكانت هذه الإجابات الأكثر تكرارًا بالنسبة للمبحوثين الذين يرغبون في تغيير مكان سكنهم، حيث قام الباحث بجمعها وترميزها وفق ما يتطلبه برنامج الإحصاء SPSS المعتمد في تفريغ البيانات الخاصة بالدراسة.

فلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة للمبحوثين الذين أجابوا برغبتهم في تغيير مكان السكن بسبب البعوض تعود لأصحاب السكن الترقوي بنسبة 35,6 %، ما يعني أن هؤلاء الأشخاص يسعون وراء حياة أفضل ويبحثون عن بيئة سكنية خالية من البعوض نحو تحسين جودة الحياة والاستمتاع ببيئة صحية ونظيفة، حيث يمكن المستوى المعيشي لأصحاب السكن الترقوي تغيير المكان بسهولة وعدم الاكتراث للتكاليف الناتجة عن التغيير، لأنه في حالة البقاء في ذلك الحي قد يتطلب الأمر إنفاق المزيد من المال على المنتجات الطاردة للبعوض أو الشباك الوقائية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تؤدي الأمراض المنقولة عن طريق البعوض إلى تكاليف طبية عالية وخسائر اقتصادية بسبب الغياب عن العمل. في المقابل نجد انخفاض النسبة لدى أصحاب السكن الوظيفي حيث قدرت بـ 20 %، ما يتبين لنا أن الرغبة في الانتقال تهم كل الأنواع السكنية ما يدل على انتشار البعوض في جميع المناطق السكنية المتخذة لدراسة في مدينة الوادي، لكن يبقى تغيير المكان مرهونًا بالقدرات المالية للمبحوثين والظروف المهنية التي تحكم في رغبتهم.

أما بالنسبة لإجابة المبحوثين الذين يرغبون في تغيير مكان السكن بسبب ضيق السكن، فنجد أكبر نسبة 30 % وتعود لأصحاب السكن الوظيفي، ويرى الباحث أن سبب ذلك يعود للجوانب الاجتماعية والثقافية لأن المساحة الصغيرة قد تؤثر على الحياة الاجتماعية للأفراد، حيث قد يجدون صعوبة في استضافة الأصدقاء والعائلة، فيبحثون عن السكن الأوسع الذي يوفر مساحة أكبر للتفاعل الاجتماعي والمناسبات العائلية، كذلك يكمن السبب في الاحتياجات الأسرية فمع تزايد عدد أفراد الأسرة أو نمو الأطفال، قد يصبح السكن ضيقًا وغير كافٍ لاستيعاب الجميع بشكل مريح وقد يحتاج الأطفال إلى مساحة للدراسة واللعب، مما يجعلهم يرغبون في تغيير السكن، رغم أن تغيير السكن يعتبر أمر صعب ومعقد بالنسبة للكثير من الأسر لكن نلاحظ أن الأنواع السكنية الأخرى لها رغبة في تغيير مكان السكن، فنجد أقل نسبة 22,5 % وتمثل أصحاب السكن التساهمي، ما يمكننا تفسيره رغبة الأفراد في الانتقال إلى سكن أوسع من خلال البحث عن الراحة النفسية والجسدية، وتلبية احتياجات الأسرة المتزايدة التي تمثل في توفير بيئة أفضل للحياة الاجتماعية والنمو الشخصي.

أما فيما يخص إجابة المبحوثين الذين صرحوا برغبتهم في تغيير مكان السكن بسبب قلة الأمن، نجد أعلى نسبة 31,1 % وتعود لأصحاب السكن الترقوي، ويرى الباحث أن ذلك راجع البحث عن السلامة الشخصية والأسرية لأن قلة الأمن في الحي تعرض الأفراد وأسرهم لخطر الجريمة والعنف مثل السرقة، والاعتداءات، والمشاكل الأخرى المرتبطة بالجريمة كما تبين لنا من خلال البيانات السابقة، فالشعور بعدم الأمان يؤدي إلى القلق المستمر والخوف على سلامتهم وسلامة أفراد أسرهم، وقلة الأمن في الحي يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تراجع التفاعل الاجتماعي، حيث قد يتجنب الأفراد قضاء الوقت في الخارج أو التفاعل مع الجيران بسبب الخوف، ودائماً ما يرغب السكان الميسورين الحال بتغيير مكان سكنهم إذا لم يتوفر على الأمن، لأن الحياة المادية الخاصة بهم تسمح لهم بالتغيير والتوجه نحو أماكن أخرى مئة حتى وإن كانت مكلفة، وهذا ما تظهره لنا بقية الأنواع السكنية الأخرى على اختلاف النسب، حيث نجد أقل نسبة 23,1 % وتمثل أصحاب السكن العمومي الإيجاري الذين يرغبون في تغيير مكان السكن بسبب قلة الأمن رغم الظروف المعيشية لهذه الفئة، لأن العيش في حي آمن يعزز الشعور بالاستقرار والرفاهية ويسعى الأشخاص للعيش في مناطق توفر لهم ولأسرهم بيئة مستقرة وآمنة حيث يمكنهم الاستمتاع بالحياة اليومية دون قلق.

أما فيما يتعلق بإجابة المبحوثين الذين صرحوا برغبتهم في تغيير الحي بسبب قلة المرافق العامة، نجد أكبر نسبة 24,3 % وتعود لأصحاب السكن العمومي الإيجاري. ما يدل على أن غياب الحدائق والمساحات الخضراء والأماكن المخصصة للعب الأطفال وممارسة الرياضة والمراكز التجارية كل هذه المرافق تساهم بشكل كبير في تحسين جودة الحياة، فغياب هذه المرافق يجعل الحياة اليومية أكثر صعوبة وأقل راحة وخاصة بالنسبة لأصحاب السكن العمومي الإيجاري إذ لا تسمح لهم الأوضاع المادية الخاصة بهم التوجه لتلك الأماكن التي تتطلب دفع مبلغ مالي من أجل أخذ الأسرة إلى التنزه أو زيارة الحدائق ما يؤثر سلباً على راحتهم ورفاهيتهم ويرغبون في تغيير مكان السكن. كذلك ينطبق الأمر على باقي الأنواع السكنية إذ نلاحظ أقل نسبة 6,7 % تعود لأصحاب السكن الترقوي، لأن قلة المرافق العامة يمكن أن يزيد من الحاجة إلى التنقل لمسافات طويلة للحصول على هذه الخدمة مما يستهلك الوقت والمال، فيفضل بعض الأشخاص السكن في منطقة تحتوي على مرافق كافية ليقول من الحاجة للتنقل الطويل ويحسن نوعية حياتهم.

ومن خلال تحليل الأسباب التي تدفع الأفراد إلى تغيير مكان السكن بسبب كثرة البعوض، ضيق السكن، قلة الأمن، وقلة المرافق العامة، يمكن استنتاج أهمية ودور السياسة السكنية في تحسين جودة حياة المواطنين، حيث تلعب السياسة السكنية دوراً هاماً في تلبية احتياجات السكان وضمان توفير بيئة سكنية ملائمة وآمنة. ويمكن أن نستنتج أيضاً من خلال إجابة المبحوثين الذين عبروا بنسبة 73,7 % عن عدم وجود رغبة في تغيير الحي الذين يسكنون فيه عن الرضى السكني وقبول الحالة السكنية التي وفرتها السياسة السكنية في

مدينة الوادي لهم. وهذا ما تأكده نتائج اختبار ذو الحدين حول ما إذا المبحوثين يرغبون في مغادرة الحي تقدر بـ (0.50) وهي دالة بمستوى دلالة قدره (0.00) ما يؤكد لنا أن أغلبية المبحوثين راضين عن مكان السكن وليس لهم رغبة في مغادرة الحي، وهذا يعني قبولهم الوضع السكني والاجتماعي والذي يتمثل في المرافق العامة المحدودة والمؤسسات التربوية التعليمية والأمنية والمساجد، حيث تصبح نقاط تجمع طبيعية ويتعرف الأفراد على بعضهم البعض ويتبادلون الدعم والمساعدة، وتساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وبناء علاقات بين السكان في الحي.

2- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

في هذه المرحلة من الدراسة الميدانية سنقوم بعرض نتائج الدراسة لموضوع البحث الذي يتمحور حول أبعاد السياسة السكنية ودورها في تنظيم السكن - دراسة ميدانية في مدينة الوادي -، حيث تعتبر مدينة الوادي من المدن الجزائرية التي شهدت نمو ديموغرافي ملحوظ في الآونة الأخيرة، مما توجب على السياسة السكنية تنظيم قطاع السكن فيها وتجسيد مشاريع التنمية الحضرية لسكانها، من خلال الاعتماد على المستوى المعيشي للسكان والأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية كالعادات والممارسات المحلية، كذلك تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجيران في الأحياء السكنية من خلال توفير المرافق العامة والفضاءات التي تسمح للسكان بممارسة نشاطاتهم الجماعية.

وبذلك جاءت نتائج الدراسة الميدانية مؤيدة لأكثر عناصر الفرضية العامة للدراسة، والتي تنص على أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تعتمد على الأبعاد الاجتماعية في تنظيمها للسكن، إلا أن السياسة السكنية تشوبها بعض النقائص كالتى تتعلق بالتفاصيل الخاصة المتمثلة في الممارسات التقليدية والعادات المحلية للسكان، وسنقوم بذكرها في النتائج المتعلقة بالفرضيات الجزئية والتي كانت نتائجها كالتالي:

2-1- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الخصائص العامة لمجتمع البحث:

قبل المرور نحو عرض نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات الجزئية، كان ولا بد أن نقدم النتائج العامة على ضوء الخصائص العامة لمجتمع البحث، فمن خلال تحليلنا للنتائج المتعلقة بأفراد العينة (المبحوثين) توصلنا الى النتائج التالية:

- مفردات العينة تشمل كلا الجنسين الذكور والإناث، وهذا وما أعطى تنوع في الآراء حسب تفضيلات الجنس، لكن نجد فئة الذكور قد شكلوا الأغلبية بنسبة 88,4 % بينما نجد الإناث شكلوا الأقلية بنسبة 11,6 %، وهذا راجع الى الأسباب التي قدمها الباحث سابقا، كان أهمها توفر جنس الذكور أكثر في الشارع و

الأماكن العامة بالمقابل صعوبة الوصول الى جنس الاناث في مجتمع الدراسة نظرا للثقافة المحلية السائدة في مدينة الوادي، لذلك تم التوجه أكثر لجنس الذكور في هذه الدراسة.

-معظم المشاركين في الدراسة هم من المتزوجين بنسبة 3,78 %، بينما تكاد تكون نسبة المطلقين والأرامل معدومة، مما يشير إلى وجود تماسك أسري قوي وانخفاض في حالات التفكك الأسري للسكان في مدينة الوادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم أفراد العينة هم من أرباب أو ربوات الأسر الذين استفادوا من السكن، مما يمنحهم خبرة ومعرفة كافية بموضوع الدراسة ويقدمون وجهات نظر واجابات تتلاءم مع موضوع الدراسة.

-وتوصلنا إلى أن فئة الشباب المتزوجين الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 45 سنة هم الأكثر استفادة من السكن بنسبة 30,6 %. ثم تليها باقي الفئات العمرية الأخرى، ما يدل على أن السياسة السكنية تهتم أكثر بفئات الشباب وتتنظر الى متطلباتهم حول السكن، وتتخذ السن والحالة العائلية من أليات وشروط تقديم ملفات الترشيح لنيل سكن، وتوصلنا إلى أن فئة العمال هم الذين يثلون لأغلبية في الدراسة بنسبة قدرت بـ 79,2 %. ثم تليها باقي النسب التي تمثل فئة البطالين والمتقاعدين، ما يعطي تنوع في إجابات المبحوثين حول القدرة على تحمل تكاليف السكن، حسب الدخل الأسري الذي يعكس لنا المستوى المعيشي للمبحوثين، وهذا ما يساعدنا في التحقق من فرضيات الدراسة والوصول الى إجابات تمكننا من فهم الاختلافات بين قدرت الساكنين.

- أغلب الأسر في مجتمع الدراسة مكونة من 5 إلى 7 أفراد بنسبة 50,2 % ثم تليها باقي الأسر. ما يمكننا من فهم التحولات التي صاحبة الانتقال من السكن القديم نحو السكن الجديد، حيث مكنت السياسة السكنية من توفير مسكن لكن بشروط محدودة غير مباشرة كان أبرزها دفع الأسر إلى التقليل من عدد الأفراد لأن السكن لا يستوعب ما يزيد عن سبعة أفراد، وهذا ما يفسر لنا بعض التحولات الطارئة في الخصائص الاجتماعية لسكان مدينة الوادي.

-أغلبية المبحوثين كانوا أصحاب السكن العمومي الايجاري بنسبة 43,1 % ثم يليه باقي الأنواع السكنية الأخرى. وبالتالي، يتضح لنا أن السياسة السكنية تهتم بالطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود وتوفر لهم سكن لائق للعيش فيه، حيث يعتبر السكن العمومي الايجاري هو النوع الأكثر تجسيدا في مدينة الوادي وكل باقي المدن الجزائرية. كما أن اختلاف الأنواع السكنية في دراستنا مكنا للوصول إلى أجوبة مختلة ومتنوعة لأن نوع السكن يعكس لنا المستوى المعيشي للأفراد، ما يجعل الحياء السكنية تضم طبقات اجتماعية مختلفة.

-وتظهر نتائج الدراسة أن المستوى التعليمي الثانوي هو المستوى الأكثر تكرار بين المبحوثين حيث مثل نسبة 39,8 %. ثم تليه باقي المستويات التعليمية، هذا يظهر لنا مدى وعي وإدراك المشاركين بموضوع الدراسة، مما يتيح لهم فهم أسئلة الاستبيان وإعطاء إجابات دقيقة وموثوقة، تساعدنا في التحقق من الفرضيات. علاوة على ذلك، تشمل عينة البحث جميع الفئات العمرية من الشباب والكهول والشيوخ، مما يضمن تنوع الإجابات وفقاً لمعرفة كل جيل وأفكاره وتصوراته وخبراته الشخصية.

2-2- تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى:

يعد المستوى المعيشي بعداً أساسياً في تنظيم السكن من خلال تحديد نوع السكن حسب الدخل الأسري والحالة العائلية.

بالنسبة لنتائج الفرضية الأولى لقد توصلنا إلى:

- أن أغلبية المبحوثين قد أجابوا بأن الدخل الأسري الخاص بهم كان أهم شرط للاستفادة من السكن بمختلف أنواعه بنسبة قدرت بـ 60 %. ثم يليه كل من الإجابات الأخرى المتمثلة في الحالة العائلية وأقدمية الطلب على السكن، ما يؤكد لنا أن السياسة السكنية تضع معايير وشروط تحدد من خلالها المستوى المعيشي للأفراد، لتنظم فيما بعد الأنواع السكنية وفق المستويات المعيشية للمواطنين.

- كما أن معظم المبحوثين قد أجابوا بأن تعيين مواقع مساكنهم كان بالاعتماد على القرعة بنسبة 43,5 % ثم تليها باقي الإجابات التي تتمثل في الاعتماد على المرقى العقاري أو الاعتماد على توجيهات المؤسسة السكنية. ما يتبين لنا أن السياسة السكنية هي الراعي الأول في وضع المخططات السكنية وتحديد مواقع السكن حتى وأن اختلفت المستويات المعيشية للمواطنين، ويعتبر أيضاً المرقى العقاري والمؤسسات السكنية أحد الجهات التنظيمية التي تعتمد الدولة في تسيير قطاع السكن.

-وتوصلنا إجابة أغلبية المبحوثين بنسبة 70 % بأنهم قادرين على تحمل تكاليف السكن الجديد إلى أن السياسة السكنية تراعي المستوى المعيشي للأسر، وقد وفقت إلى حد كبير في تخصيص المبلغ الذي ينجم عن استعمال السكن من تكاليف الكهرباء والماء والغاز، ودفع الأقساط الشهرة الخاصة بالسكن ما يمكن السكان من التوفيق بين المصاريف الأسرية. إلا أننا نجد المبحوثين الذين لا يمكنهم تحمل تكاليف السكن يمثلون الأقلية بنسبة 30 % وقد يعود هذا إلى الحالة المهنية لفئة البطالين والعاطلين عن العمل.

-أما بالنسبة لإجابة المبحوثين حول ما إذا كانت تكاليف السكن تمنعهم من شراء بعض الضروريات نجد أكثرهم أجابوا بـ (لا) بنسبة 66,7 %. ما يؤكد لنا قدرت المبحوثين على شراء الضروريات مثل المواد الغذائية واللباس وبعض التجهيزات المنزلية، ويعود سبب ذلك إلى أن السياسة السكنية تضع في عين الاعتبار المستوى المعيشي للمواطنين في تنظيمها للسكن، ما يسمح لهم بتسديد فواتير السكن واقتناء الحاجيات الضرورية للأسرة.

-وكذلك بالنسبة لتواجد المرافق العامة والمؤسسات في الحي نجد أغلبية المبحوثين أجابوا بـ (نعم) بنسبة 98,5 %، ما يبين لنا أن السياسة السكنية عملت على توفير المؤسسات التابعة للسكن الشيء الذي يعكس البعد التام عن سياسة الفصل والعزل السكني، ويضمن التوزيع المتكافئ للمؤسسات والمرافق العامة والمساوات بين فئات وطبقات المجتمع.

-أما فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المرافق العامة والخدمات فقد أجاب أغلبية المبحوثين بنسبة قدرت بـ 98,2 % بأن الوصول يعتبر أمر سهل بالنسبة إليهم، وتختلف الطرق والأساليب في القيام بذلك إما سيرا على الأقدام أو استعمال سيارة خاصة أو الاعتماد على النقل العمومي. كل هذه الطرق تعبر عن توفر تلك المرفق والمؤسسات بالأحياء السكنية المتخذة في هذه الدراسة، كما تبين لنا أيضا مراعات السياسة السكنية للمستوى المعيشي للسكان من خلال توفير شبكات النقل العمومي والمرافق القريبة من الأحياء السكنية مما يسهل عملية الوصول إليها بالنسبة لكل الفئات الاجتماعية.

-أما بالنسبة لإجابة المبحوثين حول قدرتهم في تحمل درجة الحرارة في فصل الصيف داخل السكن فقد أجاب أغلبية المبحوثين بـ (لا) بنسبة 53,2 %، وذلك رجع إلى الحرارة المرتفعة في مدينة الوادي وخاصة في فصل الصيف ما يشكل عائق كبيرا بالنسبة لسكان المدينة. كما يتضح لنا من خلال إجابات المبحوثين أن هناك من لا يملك مكيف هوائي داخل السكن بمختلف الحالات الاجتماعية منهم المتزوجون والأرامل والمطلقون مما قد يتسبب لهم في التعرض لأمراض صحية بسبب درجة الحرارة المرتفعة داخل السكن.

-مرة أخرى نجد أغلبية المبحوثين الذين أجابوا بـ (لا) بنسبة 57,8 % مصرحين أن السكن لا يستحق السعر المطلوب نظرا لعدة أسباب كان أبرزها عدم الإلتقان في البناء، حيث تشارك كل الأنواع السكنية المعتمدة في الدراسة بنسبة 61 % أن السكنات الحالية لا تستحق السعر المطلوب بسبب عدم الإلتقان في البناء و غير راضون عن السعر.

ومنه من خلال عرض نتائج الفرضية الأولى يتأكد لنا أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تعتمد على المستوى المعيشي في تنظيم السكن، وذلك من خلال تخصيص الأنواع السكنية حسب الدخل الأسري، كما تقوم السياسة السكنية بتوفير المؤسسات كالمدرسة والمسجد ومركز الأمن والمستشفى في الأحياء السكنية ما يحقق المساواة بين فئات المجتمع، وخاصة أن الأحياء السكنية تضم مختلف أنواع السكن مما يساهم في خلق التوازن والاندماج الاجتماعي بين السكان في الحي. إلا أنه قد اتضح لنا أن السياسة السكنية تشوبها بعض النقائص وخاصة تلك التي تتعلق بتوفير المساحات الخضراء كالحدائق والمتنزهات وأماكن لعب الأطفال، ما يبين لنا أننا فرضية الأولى تحققت جزئياً.

2-3- تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الثانية:

تتخذ السياسة السكنية الخصائص الاجتماعية في تجسيدها للسكن من خلال تنظيم الوظائف المتعددة للسكن بما يتوافق مع متطلبات الساكنين.

فكانت نتائج الفرضية الثانية كالتالي:

- بالنسبة لمكان السكن في السابق فقد توصلت دراستنا أن أعلى نسبة تمثل المبحوثين القاطنين في وسط المدينة بـ 73,1 %، ونجد في المقابل نسبة 26,9 % وتعود للمبحوثين القادمين من مناطق مختلفة خارج وسط المدينة، وهذا ما يعكس لنا أن السياسة السكنية تسير وفق الإطار القانوني الذي يعطي الأولوية لسكان المدينة مع نسبة منخفضة لباقي سكان المناطق الأخرى، وذلك من أجل تعزيز التكامل المجتمعي والتفاعل بين السكان من خلفيات مختلفة، مما يعزز الشعور بالانتماء والتعاون في المجتمع.

- كذلك توصلنا من خلال نتائج الدراسة إلى أن السكن يستجيب لمتطلبات الأسرة بنسبة 74 % ما يبين توافق السكن مع الحاجيات الأسرية واستعمالاتها من حيث عدد الغرف ومساحة الغرف والمساحة الكلية للسكن. في حين تعبر نسبة 26 % على الأسر التي لا يستجيب السكن لخصائصها وذلك راجع إلى حجم الأسرة الكبير الذي قد يتجاوز عددها ثمانية أفراد، ويسبب هذا الازدحام السكني لتلك الأسر مما يؤثر على جودة حياتهم.

- كما توصلنا إلى أن السكن يلبي خصوصية أفراد الأسرة بنسبة 51,1 %، وفي المقابل نجد نسبة 48,9 % تمثل إجابات المبحوثين الذي صرحوا بأن السكن لا يلبي خصوصياتهم من حيث قلة الغرف الخاصة بالأبناء الإناث بنسبة 46,3 % والأبناء الذكور بنسبة 46 % وفي الأخير تليهم نسبة 7,7 % لتمثل قلة الخصوصية بالنسبة لغرفة الوالدين. وكانت هذه النتائج تشمل كافة الأنواع السكنية المتخذة في هذه الدراسة،

حيث مثل السكن العمومي الإيجاري نسبة 61,4 % ثم تليه باقي الأنواع السكنية الأخرى، ما يعرقل حياة الأفراد وخاصة فيما يتعلق بدمج الأبناء الذكور مع الإناث في غرف مشتركة وخاصة بعد سن البلوغ ما يؤثر على حياتهم بشكل سلبي.

- كما نجد أن أغلبية المبحوثين لا يقومون بتخصيص غرفة للضيوف بنسبة 74,3 %، وفي المقابل نجد فئة قليلة بنسبة 25,7 % الذين يخصصون غرفة للضيوف بالاعتماد على غرفة الاستقبال بنسبة 64,4 % ثم تليها باقي النسب. حيث اتضح لنا أنه يتم الاعتناء بالضيوف من خلال استعمال الأماكن المختلفة من السكن من بينها غرفة الأبناء والرواق من أجل استيعاب الزيادة في العدد داخل السكن، ما يسمى بقيم الضيافة حيث تلعب القيم والعادات المجتمعية دوراً كبيراً في تحديد مدى أهمية استضافة الضيوف والاعتناء بهم، لكن حجم السكن يشكل عائق أمام الممارسات الاجتماعية للسكان في مجتمع الدراسة.

- أما فيما يخص التغييرات التي أجريت على السكن فقد تبين من خلال نتائج الدراسة أن أغلبية المبحوثين قاموا بإجراء تغييرات بنسبة 84,4 %، حيث شملت المطبخ بنسبة 29,5 % و الحمام 26,7 % و شرفة المسكن 26,2 %، وحتى باقي الأجزاء الأخرى من السكن كغرف النوم والرواق، كما أن تلك التغييرات كانت قد أجريت على مختلف الحالات المهنية، فمثل العمال بنسبة 77,2 % والمتقاعدين 11,5 % والبطالين 11,3 %. ما تشير نتائج الدراسة إلى أن السكان لجأوا إلى إجراء تغييرات في السكن بعد الانتقال إليه لتلبية احتياجاتهم وتحسين جودة حياتهم المعيشية، والسبب في ذلك أنه غالباً ما تكون هذه المشاريع تحت ضغط الوقت والميزانية، مما يؤدي إلى تفضيل الحلول البسيطة والرخيصة التي قد لا تلبي احتياجات السكان بشكل كامل.

- وقد توصلت الدراسة فيما يخص استعمال شرفات المسكن أن أغلبية المبحوثين بنسبة 57,2 % لا يستعملون الشرفة، نظراً لأسباب مختلفة أبرزها الحرص على الخصوصية وتجنب التعرض للانتباه أو التحدث أو مشاهدة الجيران، ما يعكس نظام الثقافة المجتمعية الخاصة بهم لا يتلاءم مع ما تم تصميمه في السكن. ويبين لنا أن الشرفات التي صممت لا تتناسب مع احتياجات السكان الثقافية والاجتماعية مما قد يؤدي إلى انعدام الراحة والرضى، أو يزيد ذلك من التوترات بين الجيران بسبب عدم توفر مساحات كافية أو عدم احترام الخصوصية، وتدل عن تجربة السكن الجديد إذ يعبر المبحوثين عن رفض التعامل أو الاختلاط والكشف ومشاركة إحدى أنواع الخصوصية مع الجيران في الحي. بينما نجد نسبة 42,5 % تمثل المبحوثين الذين يستعملون شرفة المسكن ما يعني قبول استعمال الشرفة لدى بعض المبحوثين.

-ومن خلال نتائج الدراسة نرى بأن أغلبية المبحوثين لا يستعملون السكن في المناسبات العائلية منها الأفراح والأحزان بنسبة 55,7 %، واتضح لنا أن المبحوثين يعتمدون على قاعة الحفلات بنسبة 41,6 % حيث كان أغليبتهم أصحاب السكن الوظيفي بنسبة 90,9 % ثم تليها باقي النسب التي تمثل الأنواع السكنية الأخرى، وذلك راجع إلى الإمكانات المادية و الدخل الأسري الذي يتميز به أصحاب السكن الوظيفي. ونجد أن أصحاب السكن العمومي الإيجاري يعتمدون بشكل كبير على الاستعانة بسكن الجيران في تلك المناسبات حيث تعود لهم أعلى نسبة بـ 41,5 %. وتبين لنا أيضا أن أصحاب السكن العمومي الإيجاري هم الأكثر لجوء في إقامة خيمة في الحي بنسبة 52,3 % ويعود سبب ذلك في الأساس إلى قلة الإمكانات المادية لأصحاب السكن العمومي الإيجاري. بينما توصلنا نتائج الدراسة أن هناك نسبة معتبرة من المبحوثين الذي يكتفون بالاعتماد على سكنهم في تلك المناسبات بنسبة 44,3 % ما يعني القيام بالممارسات الأسرية من خلال الوسائل المتاحة والظروف المحيطة.

-أما بالنسبة لإجابات المبحوثين حول استعمال السكن في المناسبات الدينية (عيد الأضحى) تشير نتائج الدراسة إلى أن أغلبية المبحوثين بنسبة 89,6 % يجدون صعوبة في توفير مكان لإجراء شعائر هذه المناسبة بالنسبة للسكن، وبالرغم من ذلك فهم يعتمدون على سكنهم لإجراء هذه الشعائر بنسبة 37,7 %، ويتسبب ذلك في الكثير من الحالات إلى أعطاب على مستوى قنوات الصرف الصحي في العمارة والسكنات. تليها نسبة 23,7 % لتعود للمبحوثين الذين يستملون الشارع كمكان لإجراء عملية الذبح، ثم تليها نسبة 21,2 % وتمثل المبحوثين الذين يتوجهون للعائلة من أجل إجراء ممارسة الشعائر الدينية حيث يجدون مكان أفضل ووسع بالإضافة إلى الجو العائلي المميز مع العائلة، كما اتضح لنا أن العديد منهم يقومون بالتوجه للمحلات المخصصة (الجزار) بنسبة 17,3 % وهي النسبة المنخفضة من بين كل الإجابات السابقة ما يدل على قلة هذه الفئة.

ومنه فإن هذه النتائج تؤكد على أهمية اتخاذ الخصائص الاجتماعية للسكان في تجسيد البرامج السكنية، وتبين لنا النتائج السابقة أن الفرضية الثانية تحققت جزئيا.

2-4- تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الثالثة:

تساهم السياسة السكنية في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجيران والسكان في الحي.

فكانت نتائج الفرضية الثالثة كالتالي:

- من خلال نتائج الفرضية الثالثة توصلنا إلى أن أغلبية المبحوثين كانت لديهم معرفة أو علاقة سابقة مع الجيران المقيمين في نفس الحي بنسبة 54,7 %، حيث اختلفت أنواع العلاقات الاجتماعية، ومثلت علاقة الجيران من الحي القديم أكبر نسبة 45,7 % ثم تليها النسبة 26,1 % لتمثل علاقة الزمالة في العمل. ثم تليها باقي الأنواع الأخرى ليتبين لنا تنوع العلاقات الاجتماعية في الأحياء السكنية الذي يساهم في خلق التكامل الاجتماعي. بينما نجد في المقابل نسبة 45,3 % وتعود للمبحوثين الذين ليس لهم علاقة وعرفة سابقة مع الجيران في الحي، ما يعني أن السياسة السكنية تقوم بعملية دمج المناطق والأحياء السكنية المتباعدة من أجل خلق مجتمع متجانس داخل مدينة الوادي، ما يساهم بشكل كبير في بناء مجتمع متماسك ومتربط حيث يشعر الأفراد بالانتماء والأمان والتكامل الاجتماعي.

- أما بالنسبة للمشاركة مع الجيران في الأنشطة الخيرية والتطوعية فقد توصلت الدراسة إلى أن معظم السكان يقومون بالمشاركة بنسبة 82,6 %، وكانت أهم النشاطات تتمثل في نظافة الحي حيث مثلت نسبة 58,9 % ثم تليها المشاركة في عملية غرس الأشجار بنسبة 27,5 %. بعد ذلك تأتي النسب الأخرى للنشاطات المختلفة مثل المشاركة في عملية ترميم العمارة و إنشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال، كما توصلت نتائج الدراسة إلى اختلاف سن المشاركين في تلك الأنشطة، فنجد أكبر نسبة 30,5 % تعود للفئة العمرية من 35 إلى 45 سنة. ثم تليها نسبة 26,8 % وتعود للفئة العمرية من 46 إلى 56 سنة. بعد ذلك تليها باقي الفئات العمرية كالشباب وكبار السن. ما يتبين لنا أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تلعب دوراً محورياً في تعزيز الروابط الاجتماعية وتنظيم العلاقات بين سكان الحي، فعند منح السكنات للمواطنين، تساهم السياسة السكنية في إنشاء بيئات سكنية متكاملة ومتنوعة تعزز من روح التعاون والتضامن بين الجيران، فمن خلال توفير السكن، تشجع السياسة السكنية السكان على الاهتمام بمحيطهم والحفاظ على ممتلكاتهم المشتركة، هذا يزيد من روح المسؤولية الجماعية.

- كما أكدت نتائج الدراسة أن أغلبية المبحوثين باختلاف الأنواع السكنية لديهم القبول لفكرة إنشاء لجنة خاصة بالحي بنسبة 89 %. ما يعني تنظيم فعاليات ممتعة واجتماعية تجمع بين العمل التطوعي والتفاعل الاجتماعي وتحسين وضع الحي من خلال مظهره الجمالي وتطوير الخدمات المختلفة فيه أو رفع انشغالات السكان إلى الهيئات المعنية، كل هذا يساهم أيضا في بناء علاقات متراصة بين الجيران وسكان الحي.

- أما بخصوص وجود نزاعات وصراعات في الحي فقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم المبحوثين أكدوا على وجود تلك المشكلات بنسبة 85,6 %، حيث تنوعت تلك الصراعات فكانت أكبر نسبة 45,7 % وتعود للصراعات القائمة بين الجيران في نفس الحي. ثم تليها نسبة 30,1 % وتمثل الصراعات القائمة

بين الجيران من الحي المجاور، بد ذلك تليها النسب المختلفة لإجابات المبحوثين التي تمثل كل من الصراعات التي تحدث بين الجيران من نفس العمارة وتلك التي تحدث بين الأخوة، وذلك راجع إلى الاختلاف في الأنواع السكنية في الأحياء من جهة، ومن جهة أخرى أن الأحياء عينة الدراسة التي تضم سكانًا من خلفيات ثقافية واجتماعية مختلفة، ما قد يسبب صراعات نتيجة للاختلاف، هذه الصراعات قد تكون ناتجة عن عدة عوامل، نجد من بينها قضايا الضوضاء في المباني السكنية حيث في أغلب الأحيان تكون مصدرًا رئيسيًا للنزاعات بسبب الصوت المرتفع، الحفلات المستمرة، أو تربية الحيوانات في السكن مثل الكلاب، أو النشاطات اليومية التي تسبب إزعاجًا للجيران ما يمكن أن تؤدي إلى التوتر والصراع. كما يمكن أن تنشأ النزاعات حول استخدام المساحات الداخلية المشتركة مثل السلالم والممرات حيث يتم إتلافها من بعض الجيران في المبنى الواحد، ويؤدي إلى تدخل الجيران لأنهم يشعرون بأن حقوقهم تتعرض للانتهاك إذا لم تُحترم القواعد المتفق عليها لاستخدام هذه المساحات، فيتسبب ذلك في خلق نزاعات بين الجيران في العمارة الواحدة.

-وتوصلنا نتائج الدراسة إلى أن أغلبية السكان يقضون أوقات فراغ في الحي مع الجيران بنسبة 80,1 %، وتختلف الممارسات حسب سن المبحوثين، حيث تبين لنا أن كبار السن الذين تتراوح أعمارهم من 68 فما فوق سنة يقضون أوقات فراغهم مع الجيران بالجلوس وتبادل اطراف الحديث بنسبة 55 %، ونجد الفئة العمرية من 46 الى 56 سنة يقومون بقضاء أوقات الفراغ مع الجيران بالتوجه للتسوق بنسبة 28,9 %، أما فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم من 24 الى 34 سنة فهم يقضون أوقات الفراغ مع الجيران في ممارسة الرياضة بنسبة 22 %. ويظهر دور السياسة السكنية في تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال تصميم الأحياء التي تحتوي على مساحات مشتركة مثل الحدائق والملاعب والمقاهي لتسهيل اللقاءات والتفاعل بين الجيران. هذه المساحات تشجع على ممارسة الأنشطة الجماعية مثل الرياضة ولعب الألعاب الجماعية أو الجلوس وتبادل الأحاديث، لأنها كلها عناصر تساهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية بين الجيران، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز الرفاهية العامة للسكان.

-كشفت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف المبحوثين بمختلف الأنواع السكنية بنسبة 66,7 % يتعرضون للإزعاج في مسكنهم من قبل الجيران، حيث تمثلت تلك الممارسات التي تزعجهم ارتفاع صوت الراديو والتلفاز بنسبة 40,4 %. وتليها الاعمال الليلية للجيران بنسبة 29,8 %. ثم يليها صوت الكلاب بنسبة 18,1 %. وفي الأخير نجد أيضا الضوضاء الليلية بنسبة 11,7 % التي تتجم عن الممارسات الغير مقبولة من طرف الجيران مثلا اللعب في أوقات متأخرة من الليل وصراخ بعض الأسر داخل السكن كذلك صوت الشاحنات والسيارات التي يشغلها أصحابها أثناء أوقات متأخرة في الليل، مما يعرقل راحتهم ونومهم ويؤثر

على بيئة السكن الهادئة التي يرغبون فيها، وينجم عن ذلك العديد من المشاكل النزاعات بين الجيران ما يؤثر سلباً على العلاقات الاجتماعية للجيران ويؤدي إلى توترها.

- وفي نفس السياق توصلنا النتائج إلى أن معظم إجابات المبحوثين بنسبة 98,8 % صرحوا بمشاهدتهم لسلوكيات غير لائقة ومرفوضة في حيهم باختلاف الأنواع السكنية، وتمثلت تلك السلوكيات في القمامة المتروكة في الماكن الغير مخصصة لها بنسبة 19,4 %. ثم يليها افتعال الحرائق للقمامة المجمعة بنسبة 15,1 %. بعدها نجد جلب أشخاص غرباء تماماً عن الحي باستمرار بنسبة 14,3 %. ثم تأتي باقي الممارسات المرفوضة من بينها عدم الالتزام بقواعد الهدوء أثناء الليل وأعمال التخريب والتكسير للممتلكات العامة وكذلك احتلال مواقف السيارات، ما يساهم ذلك في خلق بيئة من الفوضى وعدم الأمان ويزيد من التوترات والصراعات بين السكان وفقدان الثقة بين الجيران.

- أما فيما يتعلق بإجابة المبحوثين حول ما إذا سبق لهم وتعرضوا للاعتداء أو سلوكيات مرفوضة من الجيران في حيهم، تدلنا نتائج الدراسة إلى أن أكثر من نصف المبحوثين بنسبة 62,7 % لم يترضوا لتلك الممارسات، بينما في المقابل نجد تصريحات المبحوثين بتعرضهم لتلك السلوكيات بنسبة 37,3 % بمختلف الأنواع السكنية من بينها العنف الجسدي و اللفظي والسرقة وتخريب الممتلكات الخاصة، ونظراً للنسبة المنخفضة التي تعبر عن وجود تلك السلوكيات، نقول بأنه ولا بد أن تتواجد داخل الأحياء السكنية التي تجمع بين أنواع مختلفة من السكنات من خلفيات اجتماعية ومستويات معيشية مختلفة وتعتبر هذه إحدى صفات المدينة.

وبناء على النتائج السابقة يتأكد لنا ان لسياسة السكنية دور في بناء وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجيران والسكان في الحي، وتبين لنا هذه النتائج أن الفرضية الثالثة تحققت.

3- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة:

قمنا بالاعتماد في دراستنا الحالية على مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال التشارك في متغيرات الدراسة أو إحداها منها الدراسات المحلية والأجنبية، وبعد أن قمنا بالتطرق إلى الدراسات السابقة في عملية تحليل البيانات، سنحاول تقديم تحليل للنتائج وفق ما يتقاطع مع نتائج الدراسات السابقة.

توصلت نتائج دراستنا إلى بعض النتائج التي تشارك مع دراسة الباحث "مرحوم فريد" حول السكن الجماعي في الجزائر دراسة ميدانية في مدينة وهران، حيث توصل الباحث من خلال اجراء المقابلات مع

المشاركين بأن قلة جودة السكن له علاقة بالقرارات السياسية الناجمة عن ضغط الاستعجال ببناء أحياء سكنية ذات النوعية والتكلفة الرخيصة للتمكن من احتواء الأزمة، ما أدى لإغفال المعايير المتعلقة بالجودة و الإلتقان (مرحوم، 2015، ص 67)، وهذا ما يتقاطع مع نتائج دراستنا حيث عبر المبحوثين بأكثر من نصف بنسبة 57,8 % بأنهم غير راضون عن سعر السكن باختلاف أنواعه لعدة أسباب ابرزها عدم الإلتقان في البناء بنسبة 61 % و ذلك ناتج عن جودة العمل المنخفضة، سواء كان ذلك بسبب استخدام مواد غير ملائمة، أو عدم اتباع المعايير المتفق عليها، ما يبين لنا أن مشكلة الإلتقان في البناء لا تقتصر على المشاريع السكنية المجسدة في مدينة الوادي فقط بل تشمل العديد من المدن الجزائرية من بينها مدينة وهران، وهذا ما يدل على نقص و متابعة انجاز المشاريع السكنية، حيث ينجم عن غياب الرقابة ظهور التجاوزات القانونية والممارسات اللامعيارية سواء كان من الهيكل التنظيمي للسياسة السكنية أو من خلال الهيئات المكلفة بإنجاز المشاريع السكنية.

كما توصل الباحث مرحوم فريد أن الأحياء السكنية الجماعية في مدينة وهران تضمن السكان من مناطق مختلفة مثل ضواحي المدن و البلديات المجاورة والقرى، وهذا ما توصلت اليه نتائج دراستنا حيث مثل المبحوثين القادمين من خارج وسط مدينة الوادي نسبة 26,9 %، ما يبين لنا الدور الذي تلعبه السياسة السكنية في توجيه النمو الحضري وتطوير المجتمع، حيث تساهم في تعزيز التوزيع العادل للموارد والخدمات وتعزيز التكامل الاجتماعي، من خلال توفير سكن ملائم ومتاح لمختلف الفئات السكانية، بما في ذلك سكان الضواحي والقرى والبلديات الأخرى، لكن من خلال التحليل العميق للمقابلة البحثية التي قام بها الباحث مرحوم فريد توصل إلى نتائج مغايرة تشير بأن الانتقال إلى السكن الجديد بالنسبة للبعض هو بمثابة عملية "اجتثاث" من مكان تم استئناس معالمه وعناصره، ما تسبب لهم بالشعور بالفراق مع جماعة تربطهم صلة القرابة أو الجيرة الطويلة إلى مكان يعد فيه الأغلبية مجهولين (مرحوم، 2015، ص10)، إلا أنه يعتقد الباحث أن هذه العملية تحدث في المدن الكبرى مثل مدينة وهران حيث توجد كثافة سكانية عالية ومساحة كبيرة ممتدة على الاطراف ما يتعذر على السكان معرفة بعضهم البعض وتكوين علاقات اجتماعية، وهذا نجده مغاير بالنسبة لمدينة الوادي.

وتشارك نتائج دراسة الباحثة "دليلة زرقة" حول سياسات السكن و الإسكان بين الخطاب و الواقع- دراسة ميدانية بمدينة وهران، مع بعض النتائج الجزئية لدراستنا الحالية، حيث توصلت الباحثة من خلال المقابلات البحثية التي أجرتها مع المشاركين إلى أن ظروف العيش في مدينة وهران تعقدت بسبب غياب الاهتمام بالأماكن العامة في الأحياء السكنية وإغفال مخططات التنمية في انشاء مثل هذه الأماكن (زرقة، 2016، ص123)، وهذا ما ينطبق على الأحياء السكنية في مدينة الوادي و تبين النتائج قلة تلك المرافق حيث مثله

أماكن لعب الأطفال في الأحياء السكنية نسبة 0,3 % و نجد أيضا قلة الحقائق بنسبة 0,9 %، وهي نسب منخفضة جدا مقارنة بعدد السكان في الأحياء وحجم تلك الأحياء، ما يعد أمر سلبي اتجاه سكان تلك الأحياء.

ونجد مرة أخرى تشارك نتائج دراستنا مع النتائج التي توصل إليها الباحث مرحوم فريد حول استعمالات الشرفة، حيث تبين للباحث من خلال المقابلات التي أجراها مع المشاركين في مدينة وهران أنهم لا يحبذون استعمال شرفة المسكن ويسمي هذه العملية التناقضات التي تظهر في تجربة السكن الجديد إذ يعبر عن رفض التعامل أو الاختلاط والكشف ومشاركة إحدى أنواع الخصوصية مع لجيران في الحي، ويرى بأنه إقصاء وعزل للذات في نفس الوقت، وتتضاد العملية بالتقارب الفضائي مقابل التباعد الاجتماعي، ويتعد الأمر عندما يجد الساكن نفسه في تواجد أني في مظاهر "الحداثة" وفي الوقت نفسه في حنين إلى الحياة المخيالية من الماضي مبنية على خلفية من "التقاليد" (مرحوم، 2015، ص157)، وهذا ما تأكده لنا نتائج دراستنا حيث تبين أن نسبة 57,5 % من المبحوثين في الأحياء السكنية بمدينة الوادي لا يستعملون شرفة المسكن لأن الشرفات تعد أماكن مكشوفة، والتحدث مع الجيران منها يمكن أن ينتهك الخصوصية، و يفضل المبحوثين الحفاظ على مسافة آمنة بين حياتهن الخاصة وأي تفاعلات غير مرغوب فيها، خاصة إذا كانت الشرفات تطل على أماكن عامة أو مكشوفة بشكل كبير.

وتوصل الباحث عثمانى عبد الرحمان إلى أن معظم المبحوثين في الأحياء السكنية في مدينة الجلفة قد قاموا بإجراء تغييرات على أماكن مختلفة من السكن بنسبة 85 % (عثمانى، 2014، ص189)، ما يتقاطع مع نتائج دراستنا حيث أثبتت النتائج أن أغلبية المبحوثين بنسبة 84,4 % أجروا تغييرات على مسكنهم، شملت المطبخ بنسبة 29,5 % و الحمام بنسبة 26,7 % و شرفة المسكن بنسبة 26,2 %، وباقي الأجزاء الأخرى من السكن مثل غرف النوم و غرفة الاستقبال والرواق، ما يعني أن السياسة السكنية في الجزائر بشكل عام تواجه تحديات في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للفئات المستهدفة نتيجة لعدة عوامل، من بينها قرارات التصميم والتخطيط السكني التي تركز بشكل رئيسي على الجوانب الفنية والمالية دون مراعاة الخصائص الاجتماعية للسكان المستهدفين، وقد تكون هذه المشاريع تحت ضغط الوقت والميزانية، مما يؤدي إلى تفضيل الحلول البسيطة والرخيصة التي قد لا تلبي احتياجات السكان بشكل كامل.

كذلك توصل الباحث مرحوم فريد إلى أشكال الممارسات الجديدة التي تظهر على السكان في الأحياء الجديدة مبررا ذلك بما يسميه تسميته "القابلية" لتغيير نظام وشكل الممارسات من خلال الوسائل المتاحة والظروف المحيطة، وهذه العمليات تحول زاوية النظر في اتجاه عملية "النتشئة الحضرية"، فإذا كانت تنتشئة الفرد الأولية تقليدية على النمط الريفي مثلا، أو الاثني، أو محلي، فإن تغيير مكان الوجود "السكن" يخضعه

إلى تنشآت اجتماعية جديدة تلزمه بالتخلي إما نهائياً أو تدريجياً عن شكل الممارسات القديمة المعتادة (مرحوم، 2015، ص 236)، وهنا تتقاطع مع نتائج دراستنا حيث نلاحظ تغير في أشكال المناسبات العائلية فتحول مجال الممارسة من السكن الى التوجه لقاعة الحفلات بنسبة 41,6 %، ونلاحظ أيضاً شيوع استخدام الشارع كفضاء في المناسبات العائلية من خلال إقامة خيمة في الحي بنسبة 32,6 %، كذلك يتم الاستعانة بسكن الجيران في كثير من الحالات بنسبة 25,8 %، كل هذه البدائل المتنوعة تدل على تحول الممارسات الأسرية التي تفرضها الحياة الاجتماعية في المدينة من خلال السكن بمختلف أنواعه .

وتوصل الباحث "سلاطنية رضى" في دراسته حول الأحياء السكنية المختلطة في مدينة سوق هراس، إلى أن المشاركة السكنية والتعاون بين الجيران يساهم إلى حد كبير في استقرار السكان مهما اختلفت أوضاعهم العائلية وخلفياتهم الاجتماعية (سلاطنية، 2006، ص 132)، وهذا ما يتشارك مع موضوع دراستنا حيث تبين لنا من خلال النتائج أن معظم المبحوثين يشاركون مع جيرانهم في القيام بالأنشطة بنسبة 89 % فمن خلال هذه الممارسات يمكن تعزيز التماسك الاجتماعي وخلق روابط وعلاقات اجتماعية مما يدعم الاستقرار الاجتماعي في الأحياء السكنية.

توصل الباحث مرحوم فريد أن السياسة السكنية في مدينة وهران قامت بدمج سكان القرى والضواحي و البلديات المجاورة مع سكان المدينة في الحياة الحضرية (مرحوم، 2015، ص 90)، وهذا ما يتطبق على السياسة السكنية في مدينة الوادي، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن الأحياء السكنية تحمل مزيج من السكان من خلفيات اجتماعية مختلفة، كذلك تبين لنا أن تلك الأحياء تضمن أفراد تجمع بينهم علاقات سابقة مختلفة، فنجد من بينها علاقة الجيران من الحي القديم بنسبة 42,9 %، وعلاقة الزمالة في العمل بنسبة 32,7 % وعلاقة الأقارب بنسبة 18,4 %، كذلك نجد المبحوثين الذين تجمع بين علاقة الأخوة في الأحياء السكنية بنسبة 6,1 % ما يعمل ذلك على تحقيق التكامل الاجتماعي والتنوع الثقافي في المدينة، كما تشير هذه السياسة إلى جهود لتقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، مما يوفر فرص متساوية للسكان في الحصول على خدمات وفرص اقتصادية متساوية، ويؤدي ذلك إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن من خلال جذب سكان المناطق المحيطة إلى وسط المدينة، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة، كما ينتج عن دمج سكان الضواحي والقرى في وسط المدينة التفاعل الاجتماعي بين مختلف الفئات، مما يعزز التفاهم والتعاون بين السكان، ويساهم في إنشاء مجتمعات متماسكة حيث يمكن للسكان بناء علاقات قوية مع جيرانهم ومحيطهم.

وتشترك نتائج دراسة الباحث "عثماني عبد الرحمان" حول السكن الاجتماعي الجماعي وخصوصية المجتمع المحلي في الجزائر-دراسة حالة مدينة الجلفة، حيث توصل إلى أن الأسر التي فاق عددها ستة أفراد تمثل الأغلبية بنسبة 60 % (عثماني، 2014، ص176)، وهذا ما يتقاطع مع نتائج دراستنا حيث تمثل الأسر المكونة من 5 إلى 7 أفراد نسبة 50,2 %، ما يمكننا من فهم الاختلاف والتباين بين الحياة الحضرية والريفية التي تطرأ على المجتمع الجزائري والتحول في حجم الأسرة الذي تفرضه الحياة الحضرية في المدينة.

ومن جهة أخرى توصل الباحث مرحوم فريد أن للخلفية الاجتماعية المختلفة للسكان دور في خلق التوترات بين الجيران في العمارة الواحدة، وخاصة إذا كانت تحتوى أسر من مناطق مختلفة لم يسبق لهم السكن في العمارة، ما يقيد ممارساتهم ويضبط سلوكياتهم فيعتبر هذا بالنسبة لهم في السنوات الأولى عبارة عن نمط معيشي غير مألوف، فإذا جربوا اسقاط نمط عيشهم القديم في العمارة يتسبب ذلك لهم في صراع مع الجيران مثل تربية الحيوانات في السكن و ممارسة الانشطة المهنية في المنزل وغيرها من السلوكات المعتادة (مرحوم، 2015، ص167)، وهذا ما توصلنا إليه في دراستنا الحالية حيث أجاب أغلبية المبحوثين بنسبة 85,6 % عن وجود نزاعات وصراعات في الأحياء السكنية، مما يآثر بشكل سلبي على العلاقات الاجتماعية بين الجيران ويخلق التوتر بين السكان.

ونجد الباحثة دليلة زرقة من خلال المقابلات التي أجرتها على المبحوثين في مدينة وهران، إلى أن جميع السكان يعتقدون بأن السكن حق لهم وواجب على الدولة توفيره لكل مواطن جزائري مهما كان مركزه وفئته الاجتماعية التي ينتمي إليها (زرقة، 2016، ص 178)، وهذا ما تبينه أيضا نتائج دراستنا حيث أجاب كل المبحوثين بنسبة 100 % الشروط التي وضعت من أجل الاستفادة من السكن تنطبق عليهم ولهم الحق في الحصول على السكن.

وتوصل الباحث عثمانى عبد الرحمان الى أن معظم المبحوثين في الأحياء السكنية في مدينة الجلفة قد قاموا بإجراء تغييرات على أماكن مختلفة من السكن بنسبة 85 % (عثماني، 2014، ص189)، ما يتقاطع مع نتائج دراستنا حيث اثبتت النتائج أن أغلبية المبحوثين بنسبة 84,4 % أجروا تغييرات على مسكنهم، شملت المطبخ بنسبة 29,5 % و الحمام بنسبة 26,7 % و شرفة المسكن بنسبة 26,2 %، وباقي الأجزاء الأخرى من السكن مثل غرف النوم و غرفة الاستقبال والرواق، ما يعني أن السياسة السكنية في الجزائر بشكل عام تواجه تحديات في تلبية الاحتياجات الاجتماعية للفئات المستهدفة نتيجة لعدة عوامل، من بينها قرارات التصميم والتخطيط السكني التي تركز بشكل رئيسي على الجوانب الفنية والمالية دون مراعاة الخصائص

الاجتماعية للسكان المستهدفين، وقد تكون هذه المشاريع تحت ضغط الوقت والميزانية، مما يؤدي إلى تفضيل الحلول البسيطة والرخيصة التي قد لا تلبي احتياجات السكان بشكل كامل.

وفي هذا السياق نجد الباحث "Martin Lalonde" في دراسته حول أزمة السكن في الجزائر، ويعتقد أن الدولة الجزائرية أوكلت العديد من المشاريع إلى شركات أجنبية توظف بشكل رئيسي عمالة أجنبية، بما في ذلك العمالة الصينية (lalnde,2010,p109)، وأدى هذا إلى التبعية التقنية والتكاليف الزائدة التي تنتج عن هذه الوضعية ناهيك عن عدم الإلتقان في البناء، وهذا ما نجده ينطبق على المشاريع السكنية في مدينة الوادي.

وتشترك نتائج دراسة الباحث سلاطنية رضى مع أن التلخص من القمامة بشكل غير صحيح لها تأثيرها سلبي على البيئة والصحة العامة للسكان (سلاطنية، 2006، ص137)، هنا تتقاطع مع نتائج دراستنا حيث تبين من خلال إجابة المبحوثين بنسبة 19,4 % يلاحظون القمامة المتروكة في الأماكن الغير مخصصة لها، وذلك راجع إلى نقص في عدد حاويات القمامة المتاحة في الأحياء السكنية وعدم توزيعها بشكل مناسب مما يدفع السكان إلى ترك القمامة في أماكن غير مخصصة، كما يشير وجود القمامة في أماكن غير مخصصة إلى عدم كفاية خدمات التنظيف التي تقوم بها البلدية وجمع القمامة في الحي بسبب الكثافة السكانية العالية في تلك الأحياء ما يؤدي إلى تراكمها في أماكن غير مخصصة، ويعتبر هذا السلوك أيضا أحد المؤشرات التي تعبر عن استياء السكان بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية حيث يكون الامتثال لمثل هذه القوانين والتنظيمات بالنسبة إليهم أمر ثانوي في حياتهم اليومية.

ونجد نتائج دراسة الباحث "محمد عمران" في دراسته حول سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسساتها في حل أزمة السكن في الجزائر، و توصل إلى أن السكن العمومي الايجاري مقارنة إلى اجمالي المشاريع السكنية الأخرى المبرمجة أخذت حصة الأسد (عمران، 2011، ص249)، ما يتشارك مع دراستنا الحالية حيث أثبتت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر للمشاريع السكنية في مدينة الوادي خصصت للسكن العمومي الايجاري بنسبة 43,1 % ثم تليها باقي الأنواع السكنية الأخرى كالسكن الترقوي والسكن التساهمي والسكن الوظيفي، وهذا دليل على مواصلة الدولة الجزائرية لدعم الطبقات الاجتماعية الفقيرة والهشة وذوي الدخل المحدود.

وتوصلت نتائج دراسة الباحث "Christophe Amors" حول قضايا السكن الاجتماعي والتنوع الاجتماعي وعلاقات الجوار والعوامل المؤثرة-دراسة ميدانية دراسة لسكان HBM à plan-les-Ouates جنيف سويسرا، المشاركة في الأنشطة الجماعية والشبكات الاجتماعية في الحي تعتبر أحد مفاتيح الاندماج الاجتماعي للسكان والأشخاص، و يكمن تكوين رأس المال الاجتماعي بين السكان و الاستعانة به لحل

مشاكل الحياة اليومية أو للمساعدة في تحقيق الأهداف، ويتضمن تكوين رأس المال الاجتماعي خلق روابط اجتماعية (Amos,2012,p132)، وهذا ما يتقاطع مع نتائج دراستنا الحالية حيث صرح معظم المبحوثين بنسبة 82,6 % أنهم يشاركون الجيران في الأنشطة الخيرية والتطوعية، فكان أبرزها المشاركة نظافة الحي بنسبة 58,9 % والمشاركة في ترميم العمارة بنسبة 8,9 % والمشاركة في عملية غرس الأشجار بنسبة 27,5 % والتطوع في إنشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال بنسبة 4,8 %، فإن المشاركة البسيطة في أنشطة الحي تشير إلى الانتقال من الروابط الفردية إلى المزيد الاندماج الاجتماعي.

وفي مثل هذا السياق توصل الباحث "Amors" إلى أن المشاركة السكنية لمختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية يتيح التفاعل والتعاون، وهذا التنوع يعزز من التفاهم المتبادل والتعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع، وينظم العيش معاً في سياق التنوع الاجتماعي، لأن التنوع الاجتماعي في الأحياء يدفع إلى مكافحة الفصل المكاني والاجتماعي وتبني علاقات جوار مباشرة وربما مثرية (Amos,2012,p202)، وهنا تتقاطع نتائج دراستنا حيث تبين أن الأحياء السكنية في مدينة الوادي تضم أنواع سكنية مختلفة حسب المستوى المعيشي للسكان، فنجد السكن العمومي الإيجاري بنسبة 43,1 % ثم يليه السكن الترقوي بنسبة 26,9 % بعدها يليه السكن التساهمي بنسبة 19,9 % وفي الأخير نجد السكن الوظيفي بنسبة 10,1 %، حيث يساعد هذا التنوع على تجنب الصعوبات التي يمكن أن تتجم عن شعور معين بالوحدة أو الوصم، فإنه يتيح أيضاً إمكانية تلقي المساعدة صغيرة كانت أو كبيرة، أو الاستفادة من حلول المشكلات الصغيرة في الحياة اليومية، ما يمكننا القول أن السياسة السكنية تلعب دوراً حيوياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي.

مرة أخرى نجد الباحث "Amors" قد توصل من خلال نتائج دراسته إلى أن تشكل هذه الممارسات المختلفة للمشاركة والتواصل الاجتماعي علامات وإمكانات لتحسين الاندماج في المجتمع، من خلال التواصل في حياة الحي، أو حتى في حياة المنطقة السكنية بمختلف أشكالها (Amos,2012,p190)، وهذا ما ينطبق مع دراستنا الحالية حيث تثير النتائج أن أغلبية المبحوثين بنسبة 80,1 % يقضون أوقات فراغهم مع الجيران، وذلك بعدة طرق نجد منها الجلوس وتبادل الحديث بنسبة 41,4 %، ثم تليها إجابة المبحوثين الذين يتوجهون لتسوق مع الجيران بنسبة 22,6 %، وتليها نسبة 17,7 % لتمثل المبحوثين الذين يتوجهون للمقهى بعدها تليها إجابة المبحوثين الذين يمضون الوقت بلعب النرد والدومينو بنسبة 9,2 %، وفي الأخير نجد إجابة المبحوثين يمارسون الرياضة مع الجيران بنسبة 9,2 %، ما يظهر لنا دور السياسة السكنية في تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال تصميم الأحياء التي تحتوي على مساحات مشتركة مثل الحدائق والملاعب والمقاهي لتسهيل اللقاءات والتفاعل بين الجيران.

وفي دراسة أخرى للباحثة "Camila Loreto Cociña Varas" الموسومة بـ دور سياسات الإسكان في الحد من عدم المساواة الحضرية دراسة عن برامج الإسكان، توصلت الباحثة من خلال نتائج المقابلات البحثية للدراسة السكن ليس مجرد مكان مادي نعيش فيه، بل هو موقع اجتماعي يعكس وضعنا الاجتماعي والنفسي، هو نظام من الرموز يتبناه الأفراد بطرق مختلفة حسب تنوعاتهم الإثنية والاجتماعية والجنسية والعمرية، إنه "الموقع" الذي نعيش فيه ويشكل جزءاً من نظام أوسع مرتبطاً بشبكات النقل التي نصل ونتواصل من خلالها مع منازل أصدقائنا وزملائنا وشركائنا، والخدمات العامة، ووظائفنا، وأطبائنا، والحلاقين، والمتنزهات، والأسواق وأماكن الترفيه (Cocina varas, 2017, p 288)، وهذا ما يتشارك مع نتائج دراستنا الحالية حيث أثبتت النتائج أن الأحياء السكنية في مدينة الوادي تتوفر على الخدمات والمؤسسات العامة، حيث أجاب أغلبية المبحوثين بنسبة 98,2 % بأنهم يتمكنون من الوصول لتلك المؤسسات بسهولة، إما عن طريق استعمال النقل العمومي أو استعمال سيارة خاصة أو عن طريق المشي، كما توصلت نتائج دراستنا من خلال إجابات المبحوثين أن الأحياء السكنية في مدينة الوادي تحتوي على مختلف المؤسسات العامة مثل المدرسة و المسجد و المستشفى ومركز الأمن، ما يتضح لنا أن السياسة السكنية عملت على توفير الفرصة للجميع من خلال تنظيم المرافق العامة والمؤسسات وشبكات النقل، لجميع الفئات بغض النظر عن العمر أو الدخل أو الخلفية الاجتماعية، للاستمتاع بالخدمات والفعاليات والمرافق التي تعزز الأمن والاستقرار.

وتوصلت نتائج دراسة الباحث "Edward Brian Flournoy" حول السياسة السكنية في الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الأسر الفقيرة من خلال المقابلات البحثية مع المشاركين تبين للباحث أن السياسة السكنية تعالج جميع حالات المواطنين بما يتوافق مع شروط الاستفادة، ومن أهم تلك الشروط الدخل الأسري والحالة العائلية (Flournoy, 2020, p163)، وهذا ما يتشارك مع نتائج دراستنا الحالية حيث تبين من خلال إجابات المبحوثين أن شروط الاستفادة تتناسب مع حالاتهم الاجتماعية ممثلين بذلك نسبة 100 %، كما أوضحت التفاصيل أن الدخل الأسري مثل نسبة 60% ثم تليه الحالة العائلية بنسبة 29,7 % وفي الأخير يليه أقدمية الطلب على السكن بنسبة 10,3 % ما يدل على التوجه المتقارب للسياسات السكنية لمختلف الدول التي تحدد شروط الاستفادة لمختلف فئات المجتمع.

كما أسفرت دراسة الباحث "Edward" حول سياسة السكن في الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في التقليل من الصراعات في الأحياء السكنية المختلطة بين الطبقات الاجتماعية أو الاختلافات العرقية، حيث توصل من خلال إجراء المقابلات البحثية مع المشاركين إلى أن مظاهر الصراع لم تعد كما كانت عليه في السنوات الأولى، ما يدل على حدوث عمليات التكيف والاندماج والقبول الآخر، والعامل الأساسي هو طول مدة تواجد السكان في الحي السكني مع بعضهم البعض (Flournoy, 2020, p198)، وهذا ما يتشارك مع

نتائج دراستنا الحالية حيث أثبتت نتائج الدراسة من خلال اجابات المبحوثين بنسبة 62,7 % أنهم لم يتعرضوا لأي نوع من العنف أو الاعتداء في حيهم، ما يعكس لنا انخفاض نسبة الصراعات بين الجيران في الأحياء السكنية بمدينة الوادي.

4- النتائج العامة للدراسة:

تم من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع أبعاد السياسة السكنية ودورها في تنظيم السكن في الجزائر- دراسة ميدانية في مدينة الوادي-، وتعتبر أحد المدن التي شهدت نمو عمراني بمختلف الأنواع والبرامج السكنية.

وقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية مؤيدة لأكثر عناصر الفرضية العامة للدراسة، والتي تنص على أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تعتمد على الأبعاد الاجتماعية في تنظيمها للسكن.

ومن خلال النتائج الجزئية للفرضيات التي خضعت للتحقيق الميداني من خلال إجابة المبحوثين على الأسئلة المتعلقة بالفرضيات وتفرغ البيانات ثم استخراج النتائج وتحليلها وتفسيرها، توصلنا إلى النتائج العامة التي تعكس الأبعاد الثلاثة للفرضية العامة، حيث تم التحقق أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تعتمد على المستوى المعيشي في تنظيمها للسكن من خلال معالجة طلبات الملفات وفق ما يخضع للقانون وشروط الاستفادة، من بينها الدخل الأسري والحالة العائلية و أقدمية الطلب على السكن، و يمنح كل نوع سكني حسب الدخل الأسري للمواطنين، وتوزع تلك السكنات بالاعتماد على أسلوب القرعة أو المرقى العقاري أو توجيه المؤسسة السكنية حسب نوع السكن. كما توصلنا من خلال تصريحات المبحوثين الذي صرحوا بقدرتهم على تحمل تكاليف السكن بنسبة 70 % أن السياسة السكنية في مدينة الوادي كانت تراعي المستوى المعيشي للسكان في عملية تجسيدها للمشاريع السكنية بمختلف أنواعه، وهذا ما تأكده نتائج دراستنا حيث كان المبحوثين الذين صرحوا أن تكاليف السكن لا تمنعهم من شراء الضروريات يمثلون الأغلبية بنسبة 66,7 % مقارنة بنسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن تكاليف السكن تمنعهم من شراء الضروريات، كما تبين أن السياسة السكنية في مدينة الوادي عملت على توفير وتنظيم المرافق العامة في الأحياء السكنية كالمؤسسات العامة مثل المدارس والمستشفيات والمساجد ومراكز الأمن أساسية لتلبية احتياجات السكان وتعزيز رفاهيتهم، ما يمكن للسكان الوصول إلى الخدمات الأساسية بسهولة. لكن أوضحت النتائج قلة المساحات الخضراء والحدائق وأماكن لعب الأطفال ما يعد أمر سلبي اتجاه سكان تلك الأحياء، لأنه كما نعلم أن هذه المرافق تعمل على تعزيز التواصل والتفاعل بين أفراد المجتمع، مما يساهم في بناء روابط اجتماعية قوية وتعزيز الانتماء المجتمعي والتكيف والتخفيف من ضغوطات الحياة الحضرية. كما توصلت النتائج أن أغلبية السكان

في الأحياء السكنية في مدينة الوادي التي اتخذها الباحث في هذه الدراسة هم غير راضون عن السعر المطلوب بنسبة 57,8 %، ويعود سبب ذلك إلى التصميم الضعيف الذي يشير إلى عدم الإتيان في البناء ووجود تصميم ضعيف أو غير مدروس.

أما فيما يخص البعد الثاني المتعلق بالخصائص الاجتماعية، توصلنا أن السياسة السكنية في مدينة الوادي عملت على توجيه النمو الحضري وتطوير المجتمع وتعزيز التوزيع العادل للموارد والخدمات لتحقيق التكامل الاجتماعي، من خلال توفير سكن ملائم ومتاح لمختلف الفئات السكانية، بما في ذلك سكان الضواحي والقرى والبلديات الأخرى، وقد أغلبية المبحوثين بنسبة 74 % بأن السكن يستجيب لمتطلبات الأسرة من حيث موقع السكن ومساحة الغرفة. لكن في المقابل توصلت نتائج الدراسة بنسبة 51,1 % أن السياسة السكنية في مدينة الوادي لم توفق إلى حد كبير في تلبية حاجات أفراد الأسرة من ناحية عدد الغرف مما قد يعرقل حياة أفرادها وخاصة فيما يتعلق بدمج الأبناء الذكور مع الإناث في غرف مشتركة وخاصة بعد سن البلوغ ما يآثر على حياتهم بشكل سلبي ويقلل من حفظ الخصوصية، وذلك راجع إلى حجم السكن الضيق ما يعرقل السكان من ممارسة حياتهم الاجتماعية وهذا ما تأكده إجابة المبحوثين حول اهتمامهم بالضيوف، حيث كانت إجابة أغليبيتهم بنسبة 74,3 % بعدم تخصيصهم لغرف الضيوف في مساكنهم، مما يتعين على الأسر تنظيم السكن حسب احتياجاتها الظرفية، ففي حالة وجود ضيوف يتم استخدام كل من غرفة الاستقبال و الغرف والمساحات الأخرى وفق حجم وعدد أفراد الأسرة، كما توصلنا إلى أن معظم المبحوثين قاموا بتغييرات في السكن الخاص بهم على اختلاف الأماكن وهم يمثلون الأغلبية بنسبة 84,4 % حيث شملت تلك التغييرات أجزاء مختلفة من السكن من بينها المطبخ و الحمام و الرواق والشرفة، وذلك بسبب قرارات التصميم والتخطيط السكني التي تركز بشكل رئيسي على الجوانب الفنية والمالية دون مراعاة الخصائص الاجتماعية للسكان التي قد لا تلبي احتياجات السكان بشكل كامل، من بينها عدم استعمالهم لشرفة السكن الخاص بهم وهم يمثلون الأغلبية بنسبة 57,5 %، لأن نظام الثقافة المجتمعية الخاصة بهم لا يتلاءم مع ما تم تصميمه في السكن، ما يعني أن الشرفات التي صممت لا تتناسب مع احتياجات السكان الثقافية والاجتماعية. كما اتضح لنا أن السكن الحالي يقيد الممارسات الاجتماعية للسكان بسبب الحجم من بينها الأفراح، ما يجعل اختيارات السكان يلجؤون لبدائل بين الاستعانة بسكن الجيران وإقامة خيمة في الحي أو استأجار قاعة الحفلات حسب القدرات المادية للأسر، وذلك ما يظهر أيضا حول إجادهم السكان صعوبة في توفير مكان لإجراء شعائر المناسبة الدينية "عيد الأضحى" بالنسبة للسكن ممثلين الأغلبية بنسبة قدرت بـ 89,6 % على اختلاف الأنواع السكنية.

كذلك من خلال نتائج الفرضية الجزئية الثالثة المتعلقة بتنظيم العلاقات الاجتماعية، تبين للسياسة تساهم في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجيران والسكان في الحي، حيث أظهرت نتائج الدراسة من خلال إجابات المبحوثين أن العديد منهم لديهم معرفة سابقة بجيرانهم في الحي الجديد بنسبة 54,7 % من خلال كونهم جيراناً في الحي القديم أو جمع بينهم صلة القرابة أو الزمالة في العمل، وهذا يساهم في الحفاظ على الروابط الاجتماعية القائمة وتعزيزها في البيئة الجديدة. كما أوضحت النتائج أن أغلبية المبحوثين يشاركون مع الجيران في الأنشطة الخيرية والتطوعية ممثلين الأغلبية بنسبة قدرت بـ 82,6 % مثل النظافة والترميم و غرس الأشجار، ما يساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وتنظيم العلاقات بين سكان الحي و تعزز من روح التعاون والتضامن بين الجيران، ما يؤكد هذا قبول المبحوثين لفكرة إنشاء لجنة خاصة بالحي حيث مثلوا الأغلبية بنسبة 89 %، من أجل تنظيم فعاليات ممتعة واجتماعية تجمع بين العمل التطوعي والتفاعل الاجتماعي وتحسين وضع الحي من خلال مظهره الجمالي و تطوير الخدمات المختلفة فيه أو رفع انشغالات السكان إلى الهيئات المعنية، كل هذا يساهم أيضاً في بناء علاقات مترابطة بين الجيران وسكان الحي. و أوضحت نتائج الدراسة وجود صراعات ونزاعات في الأحياء السكنية حيث صرح معظم المبحوثين بنسبة 85,6 % بوجود تلك النزاعات في الأحياء بمختلف أشكالها، لكن يمكن أن تختفي تلك النزاعات من خلال الممارسات والتفاعل الاجتماعي بين السكان حيث أثبتت نتائج الدراسة أن أغلبية المبحوثين بنسبة 80,1 % يقضون أوقات الفراغ مع الجيران بممارسة مختلف الأنشطة البدنية والترفيهية من أجل قضاء أوقات الفراغ، ويظهر دور السياسة السكنية في تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال تصميم الأحياء التي تحتوي على مساحات مشتركة مثل الحدائق والملاعب والمقاهي لتسهيل اللقاءات والتفاعل بين الجيران، هذه المساحات تشجع على ممارسة الأنشطة الجماعية مثل الرياضة ولعب الألعاب الجماعية أو الجلوس وتبادل الأحاديث، لأنها كلها عناصر تساهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز الرفاهية العامة للسكان، كما يساعد هذا قبول السكان في العيش في الأحياء الجماعية حيث عبر معظم المبحوثين بنسبة 73,7 % عن عدم وجود رغبة في تغيير الحي الذين يسكنون فيه.

5- الاقتراحات:

بناءً على النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا حول أبعاد السياسة السكنية ودورها في تنظيم السكن في الجزائر، فإننا نوصي بمجموعة من الاقتراحات التي نراها تساعد في استدراك النقائص التي نجدها ذو أهمية في السياسة السكنية من ناحية تجسيد البرامج السكنية أو تنظيم العلاقات الاجتماعية في الأحياء السكنية منها:

- تحليل الخصائص الاجتماعية للسكان من خلال إجراء دراسات سكانية معمقة قبل انجاز المشاريع السكنية والقيام ببحوث ميدانية لاستكشاف احتياجات السكان وتوقعاتهم من حيث السكن، والنظر في الفئات العمرية، التركيب الأسري، مستويات الدخل، وأنماط العمل.
- تحسين البنية التحتية والخدمات العامة مثل الطرق، المدارس، المستشفيات، والمتنزهات، وتوفير وسائل النقل العامة لضمان سهولة الوصول إلى مناطق العمل والتعليم والخدمات.
- بناء مراكز مجتمعية ومرافق ترفيهية لتعزيز التفاعل الاجتماعي، وتنظيم فعاليات وأنشطة مجتمعية في الأحياء السكنية لتعزيز العلاقات بين السكان والجيران.
- وضع سياسات إسكانية واضحة وشفافة تشمل حقوق وواجبات السكان والملاك، وإشراك المجتمع في عملية التخطيط والتنفيذ من خلال الاستطلاعات والمشاورات العامة.
- تنظيم برامج توعية حول أهمية الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، ووضع قوانين صارمة اتجاه عمليات التخريب والتكريس التي تحدث في الأحياء السكنية.
- إعادة النظر في تكاليف السكن بالنسبة لأصحاب السكن العمومي الإيجاري الذين يمثلون المواطنين من ذوي الدخل المحدود والفئة الهشة في المجتمع، من خلال وضع أسعار تتناسب قدراتهم المادية للتمكن من التوفيق بين تكاليف الكهرباء والماء والغاز وبين الاحتياجات الأسرية.
- إنشاء حدائق ومساحات خضراء لتعزيز جودة الحياة وصحة السكان، لأنها أماكن مهمة ومتعددة الوظائف، فهي تساعد على الترفيه والاسترخاء وممارسة الرياضة والتفاعل الاجتماعي، لذا يمكن أن يؤدي انعدامها إلى تقليل جودة الحياة في الحي.
- تطوير تصميم المشاريع السكنية والتركيز على الإلتقان في البناء واستعمال مواد ذات جودة معقولة لضمان سلامة وصحة السكان والتقليل من إجراء تغييرات وتعديلات في السكن.
- تخصيص أماكن في الأحياء السكنية تمكن السكان من ممارسة الشعائر الدينية، وأماكن أخرى تستعمل في المناسبات العائلية كالأفراح والأحزان، ويمكن جعلها بمبلغ مالي يتوافق مع كل فئات السكان.

- رفع مستوى الوعي البيئي من خلال إظهار خطورة النفايات في الأحياء السكنية وانعكاساتها على صحة الأفراد والبيئة الحضرية، وحث السكان على طريقة التعامل الصحيحة مع النفايات المنزلية، عن طريق بث برامج التوعية عبر وسائل الاعلام المختلفة واللافئات الإشهارية في الشوارع ووسائل التواصل الاجتماعي، وتوفير حاويات جمع القمامة في الأحياء ووضعها في الأماكن المخصصة لها.
- تعزيز التواجد الأمني وتنظيم دوريات أمنية على مدار اليوم في جميع أنحاء المجمع السكني، وإنشاء مراكز شرطة صغيرة داخل الأحياء السكنية لتعزيز التواجد الأمني واستجابة سريعة للطوارئ.
- الاعتماد على التصميم المعماري الآمن من خلال تصميم أحياء سكنية بطرق تقلل من النقاط العمياء وتزيد من الرؤية العامة، وتوفير مسارات مشاة مضاءة وآمنة، وتعزيز الإنارة الليلية في الشوارع، كذلك تصميم المساحات المشتركة بحيث تكون مرئية بوضوح من المنازل والشوارع المجاورة.
- اختيار مواقع مركزية في الأحياء السكنية تكون قريبة من المنازل وسهلة الوصول لإنشاء وتوفير مساحات كافية للأطفال للعب، واستخدام مواد أرضية مطاطية أو العشب أو الرمل لتقليل الإصابات عند السقوط، وتكون تلك الأماكن مظلة لحماية الأطفال من أشعة الشمس المباشرة، وتوفير مقاعد مريحة وأماكن جلوس للأهل لمراقبة أطفالهم.
- وفي الأخير نوصي بشدة بأن يتعاون السكان مع الباحثين في الدراسات الاجتماعية، حيث تعتبر هذه الاستجابة ضرورية لتحقيق فهم عميق وشامل للخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع، هذا التعاون يساهم في تطوير سياسات وبرامج أكثر دقة وفعالية تلبي احتياجات المجتمع، من خلال تشجيع المشاركة و تعزيز الثقة بين المجتمع والباحثين بالاعتماد على برامج التوعية في مواقع التواصل الاجتماعي والاذاعة والمساجد، لأن استجابة السكان الفعالة يساهم في جمع بيانات دقيقة وموثوقة، مما يساعد الباحثين على تحليل الواقع الاجتماعي بشكل صحيح، ويمكن الباحثين من فهم الاحتياجات والتحديات التي يواجهها المجتمع بشكل أفضل، واقتراح حلول واقعية وعملية لتحسين جودة الحياة في المجتمع.

خاتمة:

في ختام هذا الفصل الأخير نقدم تأملاً أخيراً حول معنى السكن والسياسة السكنية، أي الدور الذي تلعبه السياسة السكنية في تنظيم السكن من خلال الأبعاد الاجتماعية التي اعتمدت في عملنا هذا وهي المستوى المعيشي، الخصائص الاجتماعية، العلاقات الاجتماعية، حيث تمكنا من فهم دور المستوى المعيشي في اختيار السكن في المدينة، وكيف يتم تنظيم السكن بناءً على تفاعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن المجتمع في مدينة الوادي يتألف من طبقات اجتماعية مختلفة، حيث تتوافق كل طبقة مع دور معين ووظيفة في النظام الاجتماعي. بالتالي، يمكن تنظيم السكن في المدينة وفقاً لهذه الطبقات، حيث يسكن أفراد طبقات معينة في مناطق محددة تتناسب مع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي أو يتم جمع كل الطبقات في مناطق محددة تنظمها السياسة السكنية، وهذا ما تبين للباحث من خلال التنوع في السكن فوجد السكن العمومي الإيجاري والسكن الترقوي والسكن التساهمي والسكن الوظيفي، هنا تلعب السياسة السكنية دوراً هاماً مع الأنساق الوظيفية الأخرى حيث لكل نسق دور محدد كتوفير الخدمات والفرص الاقتصادية والتعليمية والثقافية.

كما اتضح لنا أن السياسة السكنية تعمل كنسق كلي متعدد الأدوار والمراحل، حيث تقوم بعض المؤسسات بدراسة ومعالجة طلبات الملفات وفق ما يخضع للقانون وشروط الاستفادة، من بينها الدخل الأسري والحالة العائلية و أقدمية الطلب على السكن، وتوضع هذه الشروط ضمن أولويات انتقاء المستفيدين، كما وتعتمد أيضاً مرحلة المعالجة على معايير وسلم تنقيط في تحديد أولويات الاستفادة، حيث يمنح كل نوع سكني حسب مجموع النقاط التي يتحصل عليها طالب السكن بتطبيق سلم التنقيط، وتعتمد السياسة السكنية بشكل كبير على أسلوب القرعة و المرقى العقاري و توجيه المؤسسة السكنية في تنظيم السكن، ويعتبر المرقى العقاري والمؤسسات السكنية أحد الجهات التنظيمية التي تعتمد الدولة في تسيير قطاع السكن، حيث يحدد المرقى العقاري المعايير واللوائح التي يجب أن تلتزم بها البناءات السكنية لضمان جودتها وسلامتها، ويمكن للمرقى العقاري توجيه الاستثمارات نحو مناطق محددة أو أنماط معينة من السكن، مما يساهم في توجيه النمو الحضري بشكل أفضل وتحسين التوزيع الجغرافي للسكن.

وتوصلت دراستنا أن السكن يؤثر على القدرة الشرائية للسكان منها المواد الغذائية والملابس وتجهيزات المنزل و ترتبط بشكل مباشر بحالة المواطنين، بما في ذلك العمال والبطالين والمتقاعدين، حيث يؤثر تقليل الدخل أو فقدان الوظيفة على قدرتهم على شراء هذه السلع الأساسية، و بالنسبة للسكن، فإن تكاليفه لها دور في تحديد قدرة المواطنين وتوجيه اهتماماتهم حسب القدرة الشرائية التي يحددها أساسا الدخل الأسري، كما

تعتبر المؤسسات العامة مثل المدارس والمستشفيات والمساجد ومراكز الأمن أساسية لتلبية احتياجات السكان وتعزيز رفاهيتهم، بوجود هذه المرافق، يمكن للسكان الوصول إلى الخدمات الأساسية بسهولة، مما يعزز الشعور بالأمان والراحة والاستقرار، لكن قلة المساحات الخضراء و الحدائق و أماكن لعب الأطفال يعد أمر سلبي اتجاه سكان تلك الأحياء.

كما اتضح لنا أن السياسة السكنية في مدينة الوادي عملت على توجيه النمو الحضري وتطوير المجتمع، حيث تساهم في تعزيز التوزيع العادل للموارد والخدمات وتعزيز التكامل الاجتماعي، من خلال توفير سكن ملائم ومتاح لمختلف الفئات السكانية، بما في ذلك سكان الضواحي والقرى والبلديات الأخرى، ودعمت انتقال مجموعات من السكان معاً من حي القديم إلى الجديد ماساهم في الحفاظ على الروابط الاجتماعية القائمة وتعزيزها في البيئة الجديدة، كذلك نسبة كبيرة من المبحوثين أشاروا إلى أنهم يعرفون جيرانهم في الحي الجديد من خلال العمل، و هذا يعكس أهمية السياسات التي تتيح أو تشجع السكن بالقرب من أماكن العمل، مما يعزز من فرص التفاعل الاجتماعي اليومي بين الزملاء، كذلك وجود أقارب في الأحياء الجديدة يشير إلى أن السياسات السكنية التي تتيح للعائلات الانتقال معاً أو بالقرب من بعضها تعزز من الدعم الاجتماعي والعائلي، مما يسهل عملية الانتقال والاندماج في البيئة الجديدة.

وتبين أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تلعب دوراً محورياً في تعزيز الروابط الاجتماعية وتنظيم العلاقات بين سكان الحي، فعند منح السكنات للمواطنين، تساهم السياسة السكنية في إنشاء بيئات سكنية متكاملة ومتنوعة تعزز من روح التعاون والتضامن بين الجيران، فمن خلال توفير السكن، تشجع السياسة السكنية السكان على الاهتمام بمحيطهم والحفاظ على ممتلكاتهم المشتركة، هذا يزيد من روح المسؤولية الجماعية، لأن المشاركة في الأنشطة الجماعية والشبكات الاجتماعية في الحي تعتبر أحد مفاتيح الاندماج الاجتماعي للسكان والأشخاص، و يكمن تكوين رأس المال الاجتماعي بين السكان و الاستعانة به لحل مشاكل الحياة اليومية أو للمساعدة في تحقيق الأهداف، ويتضمن تكوين رأس المال الاجتماعي خلق روابط اجتماعية، والتي يمكن أن تكون مفيدة في العديد من ظروف الحياة سواء كانت ضعيفة أو قوية، فإن المشاركة البسيطة في أنشطة الحي تشير إلى الانتقال من الروابط الفردية إلى المزيد الاندماج الاجتماعي.

ولا يخفى أن الأحياء السكنية في مدينة الوادي تشهد أنواع مختلفة من النزاعات والصراعات بين الجيران والأحياء، ويتوجب على السياسة السكنية وضع قوانين واضحة تطوير ولوائح تحكم استخدام المساحات المشتركة والسلوكيات المقبولة التي يمكن أن تقلل من النزاعات بين الجيران، ويجب أن تعمل على توفير

مساحات خضراء ومرافق عامة لأنها تساهم في خلق فرص للتفاعل الإيجابي بين الجيران وتعزز العلاقات الاجتماعية.

ومن هنا، يمكننا القول أن السكن يُعدُّ الفضاء الذي يدعم الحياة اليومية من خلال حميمية الأسرة، كما يُعدُّ دعامة للأنشطة وسبل العيش، إنه المكان الذي نحفظ فيه ممتلكاتنا ونحتمي فيه من العالم الخارجي، وأيضًا المكان الذي نحفظ فيه ونبني أحلامنا وأحزاننا وآمالنا. بالنسبة لمعظم الناس، يُعدُّ السكن أهم مورد مادي واقتصادي يمتلكونه ويقدرونه، فهو بوابتنا إلى بقية المدينة وإلى بقية الأشخاص والخدمات، وهو المكان الذي نتواجد فيه عندما نطالب بحقوقنا. لذا، يُتيح لنا السكن بناء هويتنا من خلال حقوقنا الاجتماعية، ويمكننا من تجاوز الفجوات الاجتماعية.

- قائمة المصادر والمراجع:

اعتمد الباحث على برنامج EndNote مجموعة المراجع التالية:

- المصادر والمراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- انجرس، مورييس. (2004). "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية". ترجمة : بوزيد صحراوي . ط2. دار القضاة للنشر. الجزائر.
- الجرداوي، عبد الرؤوف عبد العزيز. (1988). "الإسكان في الكويت". منشورات شركة كاسما. الكويت.
- حنا، ميلاد. (1978). "أريد سكنا مشكلة لها حل". مكتبة رزا ليوسف. القاهرة. مصر.
- دوركهيم، اميل. (1950). "قواعد المنهج في العلوم الاجتماعية". ترجمة: محمود قاسم. ط1. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. مصر.
- رشوان، حسين عبد الحميد احمد. (1998). ط1. "مشكلات المدينة". المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع. الإسكندرية. مصر.
- زرواتي، رشيد. (204). "منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية أسس وتدريبات". دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع. الجزائر.
- ساراناكوس، سوتيريوس. (2017). "البحث الاجتماعي". ترجمة: شحدة فارح . ط1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت. لبنان.
- سلاطنية، بلقاسم. الجيلاني، حسان. (2004). "منهجية العلوم الاجتماعية". ط1. دار اهدى للطباعة والنشر والتوزيع. الجزائر.
- سلخ، محمد لمين. حويذق، عثمان. (2021). "النظام القانوني لشركة إعادة التمويل الرهني في الجزائر". الملتقى الوطني الخامسة عشر - التوريق وإعادة التمويل الرهني في الجزائر. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. الجزائر.
- طبارة، رجاء مكي. (1995). "مقاربة نفس اجتماعية للمجال السكني". ط1 . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان.
- عبد المعطي، عبد الباسط. (1988). "اتجاهات نظرية في علم لاجتماع". ط1. المجلس الوطني للثقافة والآداب. الكويت.
- عيسى عثمان، إبراهيم. (2008). "النظرية المعاصرة في علم الاجتماع". ط1. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

- غيث، محمد عاطف. (1995). "علم الاجتماع الحضري". ط1. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر.
- فزة، جمال. احجيج، حسن. (2019). "البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية نظريات وتطبيقات". ط1. فضاء ادم للنشر والتوزيع. المغرب.
- كابان، فيليب. دورتيه، جان فرانسوا. (2010). "علم الاجتماع من النظريات الكبرى الى الشؤون اليومية اعلام وتواريخ وتيارات. ترجمة: اياس حسن. ط1. دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. سوريا.
- كريب، ايان. (1978). " النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابر ماس". ترجمة: محمد حسين غلوم. ط1. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.
- لابورت، فيليب. فارنييه، بيار. (2004). "اثولوجيا انثروبولوجيا". ترجمة: مصباح الصمد. ط1. مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان.
- المالكي، عبد الرحمن. (2016). "مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة. ط1. المغرب.
- مناصرية، ميمونة. قاسمي، شوقي. حفيظي، سليمة. درنوني، سليم. (2018). "اعمال الملتقى الوطني سوسيولوجيا الحياة اليومية في المدينة الجزائرية". دار علي بن زيد للطباعة و النشر. بسكرة. الجزائر .
- النعيمي، محمد عبد العالي. البياتي، عبد اجبار توفيق. خليفة، جمال. (2015). "طرق ومناهج البحث العلمي". ط1. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- يعلى، فروق. (2022). " الأخطاء الشائعة في تحليل و معالجة البيانات في العلوم الاجتماعية باستخدام برنامج spss ". ط1. دار المجد للطباعة والنشر والتوزيع. سطيف. الجزائر.
- **المذكرات:**
- باشا، حاج محمد. (2012). "اشكالية العمارة والممارسة-دراسة ميدانية لثنائية العمارة والممارسة الحضرية بوهرا". اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع. جامعة وهران. الجزائر.
- بن زرزورة، صليحة. (2014). "السياسة الاجتماعية للدولة-دراسة حالة السكن الاجتماعي-". مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد اجتماعي والتنمية الاقتصادية. جامعة معسكر. الجزائر.
- بوراوي، عيسى. (2014). "دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل قطاع السكن في الجزائر". رسالة مقدمو لنيل شهادة الماجستير. جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة. الجزائر.
- بوزغاية، باية. (2016). "توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة مدينة بسكرة انموذجا". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.
- جعيل، جمال. (2011). "نحو سياسة استشرافية لسياسة السكن في الجزائر - دراسة تحليلية". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. شعبة تسيير مؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة. الجزائر.

- حفيظي، ليليا. (2009). المدن الجديدة ومشكلة الاسكان . دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة علي منجلي . رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير . كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة منتوري. قسنطينة .
- داني، هشام.(2022). "ملكية الأجزاء المشتركة وطرق تسييرها في التجمعات الحضرية-دراسة ميدانية بحي 1000 مسكن عدل مدينة مستغانم". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. تخصص علم اجتماع واثروبولوجيا. جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم. الجزائر.
- دروازي، عمار. (2018). "اليات توفير وتوزيع السكن الاجتماعي في التشريع الجزائري". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه. تخصص القانون العقاري، جامعة الحاج لخضر باتنة. الجزائر.
- رحمان، نعيمة. بكوش، نصيرة. (2015). " إشكالية توظيف الخلفية النظرية في البحوث العلمية". مجلة الطريق التربوية والعلوم الاجتماعية. المجلد(2). العدد(4). ص512-493.
- زرقة، دليلة. (2016). "سياسات السكن الاسكان بين الخطاب والواقع دراسة ميدانية بمدينة وهران". اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة: وهران.
- سلاطينية، رضا. (2006). " الاحياء المتخلفة والنمو العمراني دراسة ميدانية لحي الديار الزرقاء بمدينة سوق هراس". مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر.
- عثمان، عبد الرحمان.(2014). "السكن الاجتماعي الجماعي وخصوصية المجتمع المحلي في الجزائر-دراسة حالة مدينة الجلفة". اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة محمد بوضياف المسيلة. الجزائر.
- عمران، محمد. (2011). "سياسة السكن في الجزائر ودور مؤسساتها في حل ازمة السكن". اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلم السياسية. جامعة الجزائر.
- مرحوم، فريد. (2015). "السكن الجماعي في الجزائر-سكان حي الصباح وهران بين الاجتماع والصراع". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع. جامعة وهران 2. الجزائر.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2008)، المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المحدد لقواعد منح السكن العمومي الايجاري، الجريدة الرسمية، العدد24، ص17-27.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية. (2021). مونوغرافيا مدينة الوادي. وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- المقالات والمقتنيات:
- بن الناصر، وهبة. (2017). "الخصائص التقنية والشروط المالية المطبقة على انجاز السكن الترقوي المدعم". مجلة القانون العقاري. المجلد(18). العدد(03). ص213-289.

- تكواشت، كمال.(2022). "البناء الريفي كآلية لامتناص البناء الفوضوي". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد(15). العدد(03). ص145-169.
- حميمي، مصطفى. (2023). "السكن الترقوي العمومي كآلية لتنفيذ السياسة السكنية في الجزائر". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية. المجلد(60). العدد(02). ص179-196.
- سلخ، محمد لمين. حوينق، عثمان. (2021). "النظام القانوني لشركة إعادة التمويل الرهني في الجزائر". الملتقى الوطني الخامسة عشر - التوريق وإعادة التمويل الرهني في الجزائر. جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. الجزائر.
- عبدلي، امينة. (2020). "الاطار القانوني لشركة إعادة التمويل الرهني في التشريع الجزائري". دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية". المجلد(04). العدد(02). ص93-107.
- قاسمي، شوقي. سليمان، صباح. (2020). "اشكالية توزيع السكن العمومي الايجاري في الجزائر قراءة في عوامل التأزم وتداعياته السوسيوإمجالية". مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية. العدد(11). ص31-142.
- مشنان، فوزي. بوزراع، احمد. (2021). "التحصيلات السكنية واقعها واثارها على النسيج العمراني لمدينة باتنة-دراسة ميدانية لتحصيل الرياض 1-2. المجلد(10). العدد(02). ص277-304.
- مشنان، فوزي.(2019). "التحصيلات السكنية بمدينة باتنة تطورها واسهامها في الإنتاج السكني-دراسة ميدانية لتحصيل المجاهدين 800 مسكن وتحصيل الرياض 2". مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع. المجلد(02). العدد(03). ص101-120.
- المعجم الغني. (1988). مؤسسة هنداوي.
- مونوغرافية ولاية الوادي. 2021.
- المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:
- الكتب:

- Abraham, M. F. (1982). Modern sociological theory: An introduction: Oxford University Press, USA.
- Alexander, J. C. (1982). Theoretical logic in sociology: University of California Press.
- Al-Jarallah, A. J. (1983). Impact of industrialization on the small-sized town of Jubail, Saudi Arabia: University of Northern Colorado.
- Arendt, H. 1970. On Violence. Orlando: A Harvest Book.
- Authier, J.-Y., & Grafmeyer, Y. (2015). Sociologie urbaine.
- Avenel, C. (2005). La mixité dans la ville et dans les grands ensembles: entre mythe social et instrument politique. Récupéré le 9.01.2012 du site Cairn.info.

- Bachelard, G. (1964) 'The phenomenology of the dwelling – the house protects the dreamer', Landscape, Winter.
- Bachelard, G. (1969): The Poetics of Space, Boston, Beacon.
- Bachelard, G., & Quadriga. (1961). La flamme d'une chandelle: Presses universitaires de France Paris.
- Bataillon, C. (1955). Le Souf, Étude Géographique. Alger: Institut de Recherches Sahariennes, mémoire(02), 140.
- Benatia, F. (1978). L'appropriation de l'espace à Alger après 1962. (No Title).
- Benmatti, N. A. (1982). L'habitat du Tiers-Monde: cas de l'Algérie. (No Title.).
- Blunt, A. and Dowling, R. (2006). Home. Oxford: Routledge.
- Boubir, H. M. N., & Farhi, A. (2009). Le rôle des services et des investissements dans l'hypertrophie de la ville d'El Oued au bas Sahara algérien. Environnement Urbain/Urban.
- BOUDEBABA, Rabah. (1992). Urban growth and housing policy in Algeria : a case study of a migrant community in the city of Constantine, Aldershot; Avebury, Brookfield, USA, 1992, page 69.
- Bourdieu, P. (1958). Sociologie de l'Algérie, PUF.
- Bourdieu, P. (2005). The social structures of the economy. Boston, MA: Polity Press.
- Bourdieu, P. (2011). Algérie 60: structures économiques et structures temporelles. Les Éditions de Minuit.
- BOURDIEU, P. et Sayad, A. (1964). Le déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie, Éditions de Minuit, Paris, 1964, page 13.
- Bourdieu, P., & Sayad, A. (1964). Le déracinement: la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie. (No Title).
- Chemmam, A., & Laaha, T. A. Politique de l'habitat et contraintes de la construction du logement en Algérie.
- Chombart de Lauwe, P. H. (1959). Sciences humaines et conceptions de l'habitation. (No Title).
- Cooper-Marcus, C. (1995) House as a Mirror of Self: Exploring the Deeper Meanings of Home, Berkeley, CA, Conari Press.
- Cuff, E. C., Dennis, A., Francis, D. W., & Sharrock, W. W. (2006). Perspectives in sociology: Routledge.
- Descloîtres, R., Reverdy, J.-C., & Descloîtres, C. (1961). L'Algérie des bidonvilles: le tiers monde dans la cité. (No Title.) .
- Duplay, C., et Duplay, M. (1989). méthode illustrée de création architecturale. éditions du moniteur. Berlin. Paris.
- Dworkin, R. (2002). Sovereign virtue: The theory and practice of equality: Harvard university press.

- Engels, F., & Lenoir, G. (1969). La question du logement: Ed. sociales.
- Fiori, J. (2014). Informal City: Design as Political Engagement. In T. Verebes (Ed.), Masterplanning the adaptive city: computational urbanism in the twenty-first century (pp.40–47). London: Routledge.
- Foucault, M. (1977). Discipline and Punish: The Birth of the Prison. Tr. A. Sheridan. London: Allen Lane Penguin.
- GAS, Louis. (1960). Reconstruction et habitat, conférence de presse prononcée par le Commissaire à la reconstruction et à l’habitat rural de la délégation générale du gouvernement en Algérie, Alger, 23 février 1960, page 27.
- Giddens, A. (1984) The Constitution of Society, Cambridge, Polity Press.
- Goffman, E. (1963). Stigma: Notes on the management of spoiled identity. New York, NY: Simon & Schuster.
- Goffman, I. (1959) The Presentation of the Self in Everyday Life, Harmondsworth, Penguin.
- Goodchild, B. (2008). Homes, cities and neighbourhoods: planning and the residential landscapes of modern Britain: Ashgate Publishing, Ltd.
- Grafmeyer, Y & Authier, J.-Y. (2015). Sociologie urbaine.
- Gurney, C. and Means, R. (1993) ‘The meaning of home in later life’, in S. Arber and M. Evandrou (eds), Ageing, Independence and the Life Course, London, Jessica Kingsley.
- Hamdi, N. (1991). Housing without Houses. Participation, flexibility, enablement. London: Intermediate Technology Publications.
- Hamdi, N. (2010). The Placemaker’s Guide to Building Community. London: Earthscan.
- Harvey, David. (1997). Contested Cities: Social Process and Spatial Form. Transforming Cities, 8.
- Heidegger, M. (1971). Poetry, language, thought. Edited by Albert Hofstadter, New York: Harper & Row.
- Hirose, I. (2014). Egalitarianism: Routledge.
- Hirst, P. (2005). Space and power: politics, war and architecture: Polity.
- Hockey, J. (1999) ‘Houses of doom’, in T. Chapman and J. Hockey (eds), Ideal Homes?, Social Change and Domestic Life, London, Routledge.
- Kemeny, J. (1981). The Myth of Home Ownership. Private versus Public Choices in Housing Tenure. London: Routledge & Kegan Paul.
- Kemeny, J. (1992). Housing and Social Theory, London, Routledge.
- King, P. (2003). A Social Philosophy of Housing. Aldershot. Hampshire: Ashgate Publishing.
- King, P. (2004). Private dwelling: Contemplating the use of housing: Psychology Press.
- King, P. (2017). A social philosophy of housing: Routledge.
- Laing, R. D. (1966) The Divided Self, London, Penguin.

- Lascoumes, P., & Le Galès, P. (2014). Sociología de la acción pública: El Colegio de México.
- Latta, C. (1989). La guerre d'Algérie.
- Lefebvre, H. (1996). Writings on Cities. Selected, translated and introduced by Eleonore Kofman and Elizabeth Lebas. Oxford: Blackwell Publishers.
- Lefebvre, Henri. (1991). The Production of Space. Oxford Blackwell. Vol. 142.
- Lenski, G. E. (2013). Power and privilege: A theory of social stratification: UNC Press Books.
- Leroux, R. (1963). Écologie humaine, science de l'habitat: connaissances théoriques et pratiques sur l'habitat indispensables aux professionnels du bâtiment ainsi qu'aux profanes: Eyrolles.
- Madden, D., & Marcuse, P. (2016). In defense of housing. The politics of crisis.
- Malinowski, B. (1966). Dynamics of Culture Change (1945). Social Change: The Colonial Situation, 11.
- Mead, G. H. (1934) Mind, Self and Society, Chicago, Chicago University Press.
- Merton, R. K. (1968). Social theory and social structure: Simon and Schuster.
- Mohinuddin, M.(1998). Talcott Parsons Social System Theory.
- NAJAH, A. (1970). Le Souf des Oasis, Éd. La maison des livres, Alger, Environment, Volume3.
- Nixon, R. 2011. Slow Violence and the Environmentalism of the Poor. Cambridge: Harvard University Press .
- Orville F. Grimes, J. (1976). HOUSING FOR LOW-INCOME URBAN FAMILIES. Published for the World Bank.
- Parsons, T. (1971). The system of modern societies: Prentice-Hall Englewood Cliffs, NJ. –
- Phillips, A. and Erdemci, F. (2012). Introduction. In A. Phillips and F. Erdemci (Eds.)Actors, Agents and Attendants II. Social Housing – Housing the Social: Art, Property and Spatial Justice. Berlin-Amsterdam: Sternberg Press and SKOR | Foundation for Art and Public Domain.
- Radcliffe-Brown, A. R. (1952). Structure and function. London: Cohen and West.
- Radcliffe-Brown, A. R., Marin, L., & Marin, L. (1968). Structure et fonction dans la société primitive: Minuit Paris.
- Roncayolo, M. (1990). La ville et ses territoires. (No Title).
- Rybczynski, W. (1986) Home: A Short History of an Idea, New York, Viking Penguin, paperback edn, Pocket Books, 2001.
- SAFAR-ZITOUN, Madani.(1994). Dynamiques sociales et rigidités institutionnelles ou la ville confisquée par l'état : le cas d'Alger, collection Villes et développement, Montréal, 1994, page 6.

- SALHI, Fatma. Pouvoir, acteurs locaux et habitat : Annaba El-Hadjar (Algérie) dans BADUEL, Pierre Robert. Habitat, État, Société au Maghreb, Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes, Éditions du CNRS, Paris, 1988, pages 153 à 164.
- Sassen, Saskia. (1991). The Global City: New York, London, Tokyo, Princeton. NJ: Princeton.
- Saunders, P. (1990) A Nation of Home Owners, London, Unwin Hyman.
- Smith, A. (1776). 1976. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. The Glasgow edition of the works and correspondence of Adam Smith, 2.
- Stegman, M. (1996). The right to housing debate. The Urban Age, August, 9.
- Steinmann. H. (2006). Résultats de l'étude représentative Voisinage: Le nouveau voisin: virtuel, global ou réel, de porte à porte la conception moderne du voisinage (Exposé). Récupéré le 11.01 2012 du site de Iris Wirz c&p Communications.
- Turner, J. H. (1988). A theory of social interaction: Stanford University Press.
- Turner, J. H. (2001). Handbook of sociological theory: Kluwer Academic/Plenum Publishers.
- Turner, J.F.C. (1976). Housing by people: towards autonomy in building environments. London: Marion Boyars.
- Voisin, A. (2004). Le Souf, monographie. EL-Oued: EL Walid, 319 .
- Ward, C. (1976). Housing: an anarchist approach. (No Title) .
- Wimmer, A. (2003). Etrangers établis et outsiders indigènes: formation de catégories sociales et réseaux de relations dans trois quartiers d'immigrants.
- Wolff, J. (2015). Social equality and social inequality: Oxford University Press.
- Zamanov, A. (2012), PRINCIPLES OF SMART GROWTH AND URBAN SPRAWL How to Manage It?, METU, City and Regional Planning, Contemporary Issues in CRP.
-

- المذكرات:

- Abdelkrim, H. (2012). Evolution des politiques de l'habitat en Algérie le LSP comme solution à la crise chronique du logement cas d'étude la ville de Chelghoum Laid. Memoir de Magister, Mentouri Constantine University, Constantine, Algeria.
- Abdellah, M. (2010). Les Mécanismes de Productions Foncières et immobilières en Algérie. universite Mohamed Boudiaf des sciences et de la technologie d Oran.
- Addi, L. (1999). Les mutations de la société algérienne: famille et lien social dans l'Algérie contemporaine. (No Title).
- Amos, C. (2012). Logements sociaux, mixité sociale et relations de voisinage.
- Appadurai, A. (1988). The social life of things: Commodities in cultural perspective: Cambridge University Press.

- Benali, R. (2009), *Les pratiques éducatives parentales dans la famille algérienne : étude comparative selon quelques caractéristiques sociodémographiques, psychological et educational studies*, n° 2, jan- juin, Université de Ouargla.
- Boudebaba, R. (1990). *Urban growth and housing policy in Algeria: a case study of a migrant community in the City of Constantine*. University of Hull.
- Boekhoudt, J., van der Flier, K., de Jong, P., & van Swieten, P. (2010). *SOCIAL HOUSING IN ARUBA*.
- Cocina Varas, C. L. (2017). *Housing as Urbanism: The role of Housing Policies in Reducing Urban Inequalities. A study of post 2006 Housing Programmes in Puente Alto, Chile*. UCL (University College London).
- Krideche, C. (2016). *La politique publique de l'habitat en Algérie et son impact sur Le développement territorial de La Wilaya de tizi ousou*. Université Mouloud Mammeri .
- Lalonde, M. (2010). *La crise du logement en Algérie: des politiques d'urbanisme mésadaptées* .
- Martin, R., Moore ,J., & Schindler, S. (2015). *The art of inequality: architecture, housing, and real estate: a provisional report*: Temple Hoyne Buell Center for the Study of American Architecture, Columbia.
- Niemietz, K. (2010). *The Solidarity Society: Why We Can Afford to End Poverty, and How to Do It with Public Support*—By Tim Horton and James Gregory: Wiley Online Library.
- Flournoy, E. B. (2020). *Low-Income Household Adults Sustaining Affordable Housing in Affluent Neighborhoods*. Walden University.

- المقالات:

- A., & Laaha, T. A. *Politique de l'habitat et contraintes de la construction du logement en Algérie*.
- Aalbers, M. B., & Christophers, B. (2014). *Centring housing in political economy. Housing, theory and society*, 31(4), 373-394.
- Alexander, J. C. (1981). *Revolution, Reaction, and Reform: The Change Theory of Parsons's Middle Period*. *Sociological Inquiry*, 51(3-4), 267-280.
- Alexander, J. C., & Colomy, P. (1985). *Toward neo-functionalism*. *Sociological Theory*, 3(2), 11-23.
- Allen, C. & Gurney, C. (1997) *Beyond "Housing and Social Theory"*, *European Network for Housing Research Newsletter*, 3/97, pp. 3–5.
- Almusaed, A., Almssad, A., & Alasadi, A. (2019). *Analytical interpretation of energy efficiency concepts in the housing design process from hot climate*. *Journal of Building Engineering*, 21, 254-266.
- Andersen, Hans Skifter. (2002). *Excluded Places: The Interaction between Segregation, Urban Decay and Deprived Neighborhoods*. *Housing, Theory and Society* 19 (3–4): 153–169.

- Anderson, E. S. (1999). What is the Point of Equality? *Ethics*, 109(2), 287-337.
- Baeten, G., S. Westin, E. Pull, and I. Molina. 2017. "Pressure and Violence: Housing Renovation and Displacement in Sweden." *Environment and Planning A* 49 (3): 631–651. doi:10.1177/ 0308518X16676271 .
- Bellah, R. N. (1959). Durkheim and history. *American sociological review*, 447-461.
- Bergdoll, B., & Dickerman, L. (2009). Bauhaus 1919-1933: Workshops for modernity: The Museum of Modern Art.
- Blomley, N. 2003. "Law, Property, and the Geography of Violence: The Frontier, the Survey, and the Grid." *Annals of the Association of American Geographers* 93 (1): 121–141. doi:10.1111/1467- 8306.93109.
- Blomley, N. 2016. "The Boundaries of Property: Complexity, Relationality, and Spatiality." *Law & Society Review* 50 (1): 224–255. doi:10.1111/lasr.12182.
- Boguná, M., Pastor-Satorras, R., Díaz-Guilera, A., & Arenas, A. (2004). Models of social networks based on social distance attachment. *Physical review E*, 70(5), 056122.
- Bos, A. E. R., Pryor, J. B., Reeder, G. D., & Stutterheim, S.E. (2013). Stigma: Advances in theory and research. *Basic and Applied Social Psychology*, 35(1), 1–9.
- Boubir, H. M. N., & Farhi, A. (2009). Le rôle des services et des investissements dans l'hypertrophie de la ville d'El Oued au bas Sahara algérien. *Environnement Urbain/Urban*.
- Boutabba, H., Farhi, A., & Mili, M. (2014). Le patrimoine architectural colonial dans la région du Hodna, un héritage en voie de disparition. Cas de la ville de M'sila en Algérie. *L'Année du Maghreb*(10), 269-295.
- Bunting, T., Walks, A. R., & Filion, P. (2004). The uneven geography of housing affordability stress in Canadian metropolitan areas. *Housing studies*, 19(3), 361-393.
- Burgess, R. (1978). Petty commodity housing or dweller control? A critique of John Turner's views on housing policy. *World Development*, 6(9-10), 1105-1133.
- Burgess, R. (1978). Petty commodity housing or dweller control? A critique of John Turner's views on housing policy. *World Development*, 6(9-10), 1105-1133.
- Castles, F. C., and M. Ferrera. 1996. "Home Ownership and the Welfare State: Is Southern Europe Different?" *South European Society and Politics* 1 (2): 163–185.
- Charalambous, Nadia. (2011). Understanding Segregation: The Relationship between Urban Form and Social Exclusion.
- Coulombel, N. (2018). "Why housing and transport costs should always be considered together: A monocentric analysis of prudential measures in housing access." *Transport Policy* 65:89-105.
- De Gourcy, C. & Rakoto-Raharimanana, H. (2008). Coprésence et cohabiter entre transaction et accommodement. Le cas d'un habitat collectif dans le sud de la France. Récupéré le 12.01.2012 du site de Socio-logos.
- De Souza Briggs, Xavier. (2005). Social Capital and Segregation in the United States. *Desegregating the City: Ghettos, Enclave, and Inequality*, 79–107.

- Doling, J., & Arundel, R. (2022). The home as workplace: a challenge for housing research. *Housing, theory and society*, 39(1), 1-20.
- Domingues, J. M. (2000). The city: rationalization and freedom in Max Weber. *Philosophy & social criticism*, 26(4), 107-126.
- Dris, N. (2002). Ville mouvementée: espace public, centralité, mémoire urbaine à Alger. *Ville mouvementée*, 1-436.
- Fiori, J. (2014). Informal City: Design as Political Engagement. In T. Verebes (Ed.), *Masterplanning the adaptive city: computational urbanism in the twenty-first century* (pp.40–47). London: Routledge.
- Fiori, J., & Brandao, Z. (2010). Spatial strategies and urban social policy. *Urbanism and poverty reduction in the favelas of Rio de Janeiro. Rethinking the informal city. Critical perspectives from Latino America*, 181-205.
- Francescato, G. (1993): 'Meaning and Use: A Conceptual Basis', in Arias, E.(Ed.), pp. 35–49.
- Franzén, Mats. (2001). Urban Order and the Preventive Restructuring of Space: The Operation of Border Controls in Micro Space. *The Sociological Review* 49 (2): 202–221.
- Franzén, Mats. (2009). Matters of Urban Segregation. In *Proceedings of the 7th International Space Syntax Symposium*, 105.
- Gabriel, S., & Painter, G. (2020). Why affordability matters. *Regional Science and Urban Economics*, 80, 103378.
- Galster, G., & Wessel, T. (2019). Reproduction of social inequality through housing: A three-generational study from Norway. *Social science research*, 78, 119-136.
- Galster, G., & Wessel, T. (2019). Reproduction of social inequality through housing: A three-generational study from Norway. *Social science research*, 78, 119-136.
- Galster, G., Hanson, R., Ratcliffe, M.R., Wolman, H., Coleman, S., & Freihage, J.(2001). Wrestling sprawl to the ground. *Housing Policy Debate*, 12(4), 681–717.
- Galster, George. (2002). An Economic Efficiency Analysis of Deconcentrating Poverty Populations. *Journal of Housing Economics* 11 (4): 303–329.
- Goguel, F. (1953). Chombart de Lauwe (P.-H.), Antoine (S.), Bertin (J.), Chauvet (L.), Couvreur (C.), Gauthier (J.)-Paris et l'Agglomération parisienne. Tome I, L'Espace social d'une grande cité. Tome II, Méthodes de recherche pour l'étude d'une grande cité; George (Pierre)-La ville. Le fait urbain à travers le monde; Sorre (Max)-Les fondements de la géographie humaine. Tome III. L'Habitat. Conclusion générale. *Revue française de science politique*, 3(3), 630-633.
- Goodchild, B. (2003). Peter King (2003), *A Social Philosophy of Housing*, Aldershot, Hampshire: Ashgate Publishing, 108 pp. ISBN: 0 7546 1458 1: Taylor & Francis.
- Goodchild, B. (2003). Peter King (2003), *A Social Philosophy of Housing*, Aldershot, Hampshire: Ashgate Publishing, 108 pp. ISBN: 0 7546 1458 1: Taylor & Francis.
- Hackworth, J., & Smith, N. (2001). The changing state of gentrification. *Tijdschrift voor economische en sociale geografie*, 92(4), 464-477.

- Haffner, M. E., & Hulse, K. (2021). A fresh look at contemporary perspectives on urban housing affordability. *International Journal of Urban Sciences*, 25(sup1), 59-79.
- Harvey, David. (1970). Social Processes and Spatial Form: An Analysis of the Conceptual Problems of Urban Planning. *Papers in Regional Science* 25 (1): 47-69.
- Hillier, Bill, and Laura Vaughan. (2007). The City as One Thing. *Progress in Planning* 67 (3): 205-230.
- Hochstenbach, C., & Musterd, S. (2018). Gentrification and the suburbanization of poverty: Changing urban geographies through boom and bust periods. *Urban geography*, 39(1), 26-53.
- Horgan, M. (2020). Housing stigmatization: A general theory. *Social Inclusion*, 8(1), 8-19.
- Javakhishvili, N., Schneider, J., Makashvili, A., & Kochlashvili, N. (2012). Ethnic social distance: A comparison of Georgian, German and Japanese students. *Journal of Social Management*, 10(2), 55-64.
- Kazepov, Y. (2005). Cities of Europe: Changing contexts, local arrangements, and the challenge to social cohesion. *Cities of Europe: Changing contexts, local arrangements, and the challenge to urban cohesion*, 3-42.
- Kazepov, Yuri. (2011). New Ways into the Future: The 'Authors Meet Critics' Initiative. *International Journal of Urban and Regional Research* 35 (5): 1068-1069.
- Kentgens-Craig, M. (2001). *The Bauhaus and America: first contacts, 1919-1936*: Mit Press.
- King, P. (2009). Using theory or making theory: can there be theories of housing? *Housing, theory and society*, 26(1), 41-52.
- King, P. (2011). Using big ideas: The application of political philosophy in housing research. *Housing, theory and society*, 28(2), 109-122.
- King, P. (2011). Using big ideas: The application of political philosophy in housing research. *Housing, theory and society*, 28(2), 109-122.
- Kintrea, Keith, and Rowland Atkinson. (2001). *Neighborhoods and Social Exclusion: The Research and Policy Implications of Neighborhood Effects*. University of Glasgow, Urban Change and Policy Research Group Glasgow.
- La Mache, D. (2003). Homes sweet homes... *Univers domestiques en HLM. Ethnologie française*, 33, pp. 473-482.
- LAMCHICHI, Abderrahim. *L'Algérie en crise : crise économique et changements politiques*, L'Harmattan, Paris, 1991, page 39.
- Lardjane, F. (1987). *Maria Sgroi-Dufresne, Alger 1830-1984: Stratégie et enjeux urbains, 1986*. Paper presented at the *Les Annales de la Recherche Urbaine*.
- Lefeuvre, M.-P. (2005). Proximité spatiale et relations sociales. Dans A. Bourdin (Dir.), A. Germain (Dir.) & M.-P. Lefeuvre (Dir.), *La proximité: construction politique et expérience sociale*, (pp. 89-112). Paris: L'Harmattan.
- Legeby, Ann. (2010). *Urban Segregation and Urban Form: From Residential Segregation to Segregation in Public Space*.

- Legeby, Ann. (2011). Urban Structure and Unemployment: Does the Urban Structure in Segregated Neighborhoods Disconnect People from Locations of Employment?. Department of Civil Engineering of the University of Coimbra and e-GEO, Research Center in Geography and Regional Planning of the Faculty of Social Sciences and Humanities of the Nova University of Lisbon. Virtual Cities and Territories: 275–278.
- Lewin, F. A. (2001). 'The meaning of home among elderly immigrants: directions for future research and theoretical development', Housing Studies, 16(3), 353–70.
- Link, B. G., & Phelan, J. C. (2001). Conceptualizing stigma. Annual Review of Sociology, 27, 363–385.
- Livert Aquino, F., & Gainza, X. (2014). Understanding density in an uneven city, Santiago de Chile: implications for social and environmental sustainability. Sustainability, 6(9), 5876–5897.
- López R., E. Figueroa and P. Gutiérrez (2013). La 'parte del león': nuevas estimaciones de la participación de los súper ricos en el ingreso de Chile, Serie de documentos de trabajo, 379.
- Maciuka, J. V. (2005). Before the Bauhaus: architecture, politics, and the German state, 1890-1920: Cambridge University Press.
- Mayer, K. (1966). Power and Privilege: A Theory of Social Stratification. By Gerhard E. Lenski. New York: McGraw-Hill Book Company, 1966. Social Forces, 45(2), 283–284.
- Morin, P. & Baillergeau, E. (2008). Introduction générale. Dans P. Morin (Dir.) & E. Baillergeau (Dir.). L'habitation comme vecteur de lien social, (pp. 1-14). Sainte-Foy: Presses de l'Université du.
- NAJAH, A. (1970). Le Souf des Oasis, Éd. La maison des livres, Alger, Environment, Volume 3.
- Park, R. E. (1915). The city: Suggestions for the investigation of human behavior in the city environment. American Journal of Sociology, 20(5), 577–612.
- Pattaroni, L., Kaufmann, V. & Rabinovic, A. (2009) L'habitat en questions. Dans L. Pattaroni (Dir.). V. Kaufmann (Dir.) & A. Rabinovic (Dir.) Habitat en devenir enjeux territoriaux, politiques et sociaux du logement en Suisse (pp. 1-22). Lausanne Presses polytechniques et universitaires romandes.
- Pescosolido, B. A., & Martin, J. K. (2015). The stigma complex. Annual Review of Sociology, 41, 87–116.
- Piketty, T. (2014). Capital in the Twenty-First Century. Cambridge: The Belknap Press of Harvard University Press.
- Porteous, J. D., and S. E. Smith. 2001. Domicide: The Global Destruction of Home. Montreal: McGill- Queen's University Press .
- Putnam, T. (1999): "'Postmodern' Home Life', in Cieraad, I. (Ed.): At Home: An Anthropology of Domestic Space, Syracuse, Syracuse University Press, pp. 144–52.
- Ramírez, R. (2002). Evaluación social de políticas y programas de vivienda: Un análisis de la contribución de la vivienda a la reducción de la pobreza urbana. Revista INVI, 17(45), 9–57.

- Rannila, P. (2022). Housing violence in the post-welfare context. *Housing, theory and society*, 39(2), 238-255.
- Rebecca, C., & Peverini, M. (2022). Housing affordability and the city. Disentangling the urban and spatial dimensions of housing affordability in Europe. Paper presented at the ENHR 2021 Conference Proceedings.
- Ritzer, G., & Yagatich, W. (2012). *Contemporary sociological theory*. The Wiley-Blackwell Companion to Sociology. Oxford: Wiley-Blackwell, 98-118.
- Rose, D. & Iankova, K. (2005). Proximité spatiale et distance sociale: les rapports interethniques dans un secteur défavorisé à Montréal vus à travers les pratiques de voisinage. Dans Bourdin, A. (Dir.), Germain, A. (Dir.) & Lefeuve, M.-P. *La proximité: construction politique et expérience sociale* (pp. 135-157). Paris: L'Harmattan.
- Safar-Zitoun, M. (1997). Stratégies patrimoniales et urbanisation: Alger 1962-1992. *Stratégies patrimoniales et urbanisation*, 1-298.
- Safier, M. (1997). Postwar Reconstruction from the Ground Up' Notes on the Organization and Management of Urban Development After Violent Conflict in Divided Cities. *TRIALOG* 54: 32-35.
- Sayad, A., & Dupuy, E. (1995). Un Nanterre algérien, terre de bidonvilles. *Autrement*. Série monde (1989)(85).
- Scheffler, S. (2017). What is egalitarianism? *John Rawls* (pp. 309-344): Routledge.
- Schmidtz, D. (2002): 'The Meanings of Life', in Schmidtz, D. (Ed.): Robert Nozick, Cambridge, Cambridge University Press, pp. 199-216.
- Schuppert, F. (2015). Non-domination, non-alienation and social equality: towards a republican understanding of equality. *Critical Review of International Social and Political Philosophy*, 18(4), 440-455.
- Shulman, Gordon L., and James Wilson. (1987). Spatial Frequency and Selective Attention to Spatial Location. *Perception* 16 (1): 103-111.
- Springer, S. 2013. "Violent Accumulation: A Postanarchist Critique of Property, Dispossession, and the State of Exception in Neoliberalizing Cambodia." *Annals of the Association of American Geographers* 103 (3): 608-626. doi:10.1080/00045608.2011.628259.
- Srir, M. (2016). Dynamiques urbaines à Alger: la (re) fabrication de la ville en questions. *Dynamiques urbaines à Alger*, 1-288.
- Studer, R. (1993): 'Meaning and Use: A Basic Understanding', in Arias, E. (Ed.), pp. 29-34.
- Townsend, A. L., & Frank. (1995). Binding ties: Closeness and conflict in adult children's caregiving relationships. *Psychology and Aging*, 10(3), 343-351.
- Van Kempen, Ronald, and A. Şule Özüekren. (1998). Ethnic Segregation in Cities: New Forms and Explanations in a Dynamic World. *Urban Studies* 35 (10): 1631-1656.

- Vassenden, A., & Lie, T. (2013). Telling others how you live: Refining Goffman's stigma theory through an analysis of housing struggles in a homeowner nation. *Symbolic Interaction*, 36(1), 78–98.
- Voisin, A. (2004). *Le Souf*, monographie. EL-Oued: EL Walid, 319.
- Wacquant, L., Slater, T., & Pereira, V. B. (2014). Territorial stigmatization in action. *Environment and Planning A*, 46(6), 1270–1280.
- Wallace, J., & Williamson, I. (2006). Building land markets. *Land use policy*, 23(2), 123-135.
- Wetzstein, S. (2017). The global urban housing affordability crisis. *Urban studies*, 54(14), 3159-3177.
- Whitehead, C. M. (1991). From need to affordability: An analysis of UK housing objectives. *Urban studies*, 28(6), 871-887.
- Williams, P. (2002) 'Stand and deliver! Tackling the housing challenges in post-devolution Wales', in S. Wilcox (ed.), *Housing Policy Review 2002–2003*, York, Joseph Rowntree Foundation.
- Winslow, D. (1987). Le fonctionnalisme de Bronislaw Manilowski et le «Pacific Way». *Culture*, 7(1), 19-27.
- Wright, E.O. (2013). Transforming Capitalism through Real Utopias. *American Sociological Review*, 78(1), 1–25.
- Zhang, Y. 2017. "‘It Felt like You Were at War’: State of Exception and Wounded Life in the Shanghai Expo-Induced Domicide." In *Geographies of Forced Eviction: Dispossession, Violence, Resistance*, edited by K. Brickell, M. Fernández Arrigoitia, and A. Vasudevan, 97–119. London: Palgrave Macmillan.

المواقع الالكترونية:

- Henilane, I. (2015). THE EVALUATION OF HOUSING SITUATION IN LATVIA. Paper presented at the XVI Turiba University Conference Towards Smart, Sustainable and Inclusive Europe: Challenges for Future Development.
- Larousse, P. (1976). *Grand Larousse de la langue française*, Tome V: Paris, Librairie Larousse.
- Mkandawire, T. (2005). Targeting and Universalism in Poverty Reduction. United Nations Research Institute for Social Development. Available online at <http://tinyurl.com/mkandawire> [Accessed 01/08/2014].
- United Nations. "Universal Declaration of Human Rights , https://www.un.org/en/udhrbook/pdf/udhr_booklet_en_web.pdf" Pages 1-72.

قائمة

الملاحق

الملحق رقم (1):

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

استمارة بحث لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الحضري بعنوان:

أبعاد السياسة السكنية ودورها في تنظيم السكن بالجزائر – دراسة ميدانية بمدينة الوادي-

تحت اشراف الأستاذ(ة):

بورغاية باية

إعداد الطالب:

لخداري هشام

في إطار انجاز اطروحة دكتوراه تهدف هذه الاستمارة إلى جمع المعلومات حول السكن والسياسة السكنية في مدينة الوادي، لذا نطلب من سيادتكم المحترمة التعاون والمشاركة في هذا البحث من خلال الإجابة على الاسئلة التي تتضمنها هذه الاستمارة.

ونرجوا منكم أن تتقبلوا منا هذه التوجيهات المتمثلة في:

- اختيار الإجابة التي تنطبق عليكم بصدق.
- يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة.

ملاحظة: هذه البيانات سرية لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

- المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين:

- 1-الجنس: ذكر ☐ ، انثى ☐.
- 2-السن : ☐ سنة [34-24]، ☐ سنة [45- 35]، ☐ سنة [56-46]، ☐ سنة [67-57] سنة ☐، ☐ 68-فما فوق].
- 3-الحالة العائلية : متزوج(ة) ☐ ، أعزب(ة) ☐ ، مطلق(ة) ☐ ، أرمل(ة) ☐.
- 4-عدد أفراد الأسرة: ☐ [4-2] ، ☐ [7-5]، ☐ [10-8]، ☐ [12-10]، ☐ [13- فما فوق].
- 5-الحالة المهنية: يعمل ☐ ، لا يعمل ☐ ،متقاعد(ة) ☐.
- 6-المستوى التعليمي: أمي ☐ ، ابتدائي ☐ ، متوسط ☐ ، ثانوي ☐ ، جامعي ☐.
- 7-نوع السكن: سكن عمومي ايجاري ☐ ، سكن ترقوي ☐ ، سكن تساهمي ☐ ، سكن وظيفي ☐.
- 8-مدة الإقامة في السكن: ☐ سنة [4-2] ، ☐ سنة [7-5]، ☐ سنة [10-8] ، ☐ سنة [11- فما فوق] سنة ☐.
- المحور الثاني: السياسة السكنية ودور المستوى المعيشي في تنظيم السكن.
- 9- هل اختياركم لنوع السكن كان مطابقا لشروط الاستفادة؟: نعم ☐ ، لا ☐ -إذا كانت الإجابة ب (نعم) ماهي أهم تلك الشروط بالنسبة اليكم؟:
الدخل الأسري ☐ ، الحالة العائلية ☐ ، أقدمية الطلب على السكن ☐.
- 10- هل كان لكم دور في اختيار الحي الذي تسكنون فيه؟: نعم ☐ ، لا ☐.
- إذا كانت الإجابة ب (لا)، كيف تم تعيين موقع مسكنكم؟، من خلال: اعتماد القرعة ☐ ، المرقعي العقاري ☐ ، توجيه المؤسسة السكنية ☐.
- 11- حسب تجربتكم بعد الاستفادة من السكن، هل يمكنكم تحمل تكاليف السكن الممنوح:

نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة ب (لا)، هل يعود سبب ذلك إلى: مصاريف الأسرة ☐، الدفع الشهري ☐، تكاليف الماء والغاز والكهرباء ☐، تكاليف النقل ☐.

12- بالنسبة اليكم، هل تمنعكم تكاليف السكن من شراء بعض الضروريات: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة ب (نعم)، فيما تتمثل تلك الضروريات؟: مواد غذائية ☐، لباس ☐، تجهيزات المنزل ☐.

13- هل توجد مرافق عامة و مؤسسات في حيكم؟: نعم ☐، لا ☐.

- إذا كانت الإجابة ب (نعم) ماهي تلك المرافق والمؤسسات؟: مدرسة ☐، مستشفى ☐، مركز الأمن ☐، مسجد ☐، أماكن لعب الأطفال ☐، حديقة ☐.

14- هل يمكنكم الوصول إلى المرافق العامة والخدمات بسهولة؟: نعم ☐، لا ☐.

- إذا كانت الإجابة ب (نعم) كيف يتم ذلك؟: سيرا على الاقدام ☐، سيارة خاصة ☐، النقل العمومي ☐.

15- مع ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف، هل يمكنكم تحمل درجة الحرارة داخل السكن؟: نعم ☐، لا ☐.

- إذا كانت الإجابة ب (لا)، هل هذا راجع إلى: درجة الحرارة في المسكن ☐، انعدام مكيف هوائي ☐.

16- حسب رأيكم، هل السكن الممنوح يستحق السعر المدفوع (المطلوب)؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة ب (لا)، هل يعود سبب ذلك إلى: عدم الاتقان في البناء ☐، قلة المرافق في الحي ☐، سمعة الحي ☐، موقع الحي ☐.

المحور الثالث: السياسة السكنية ودور الخصائص الاجتماعية في تنظيم السكن:

17- قبل الاستفادة من السكن الحالي، هل مكان السكن في السابق كان في وسط المدينة؟:

نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة ب (لا)، أين كان مكان السكن في السابق؟: بلدية أخرى ☐، ضواحي المدينة ☐،
القرية ☐.

18- هل يستجيب السكن الحالي لمتطلبات الأسرة؟: نعم ☐، لا ☐.

- إذا كانت الإجابة ب (لا)، ماهي تلك النقائص؟: عدد الغرف ☐، مساحة الغرف ☐، المساحة
الكلية للسكن ☐، موقع السكن في العمارة (الطابق) ☐.

19- هل يلبي السكن خصوصية أفراد الأسرة بالنسبة للغرف؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة ب (لا)، أين تكمن تلك النقائص (العجز)؟: غرفة خاصة بالوالدين ☐، غرفة خاصة
بالأبناء (البنات) ☐، غرفة خاصة بالأبناء (الذكور) ☐.

20- هل يتم تخصيص غرفة للضيوف؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة ب (لا)، كيف يتم الاعتناء بالضيوف؟: غرفة الاستقبال ☐، استعمال غرف الأبناء
☐، أماكن أخرى من المسكن ☐.

21- هل سبق وأجريت تغييرات على السكن؟: نعم ☐، لا ☐.

- إذا كانت الإجابة ب (نعم)، أين أجريت تلك التغييرات؟: غرف النوم ☐، غرفة الاستقبال ☐،
المطبخ ☐، الحمام ☐، الرواق ☐، شرفة المسكن ☐.

22- هل يتم استعمال شرفات المسكن لتجفيف الملابس والغسيل؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة ب (لا)، هل يعود سبب ذلك إلى:

الحرص على الخصوصية ☐، التلوث الهوائي والغبار ☐، تجنب الرؤية العامة للجيران والمارة
☐، تجنب التعرض للانتباه أو التحدث أو مشاهدة الجيران ☐.

23- هل يتم استعمال السكن في الأفراح (الأعراس) و الأحزان (الجنائز) العائلية؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كان الإجابة ب (لا)، ماهي البدائل؟، من خلال: الاستعانة بسكن الجيران ☐، إقامة خيمة في الحي
☐، التوجه لقاعة الحفلات ☐.

24- في المناسبات الدينية (عيد الأضحى)، هل تجدون صعوبة في توفير مكان لإجراء شعائر هذه المناسبة
بالنسبة للسكن؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، أين تتم العملية (الذبح)؟: داخل السكن ☐، خارج السكن (الحي) ☐،
التوجه للمحلات المختصة (الجزار) ☐، عند العائلة ☐.

المحور الرابع: السياسة السكنية ودور العلاقات الإجتماعية في تنظيم السكن:

25- هل كان لديكم معرفة أو علاقة سابقة مع الجيران المقيمين في نفس الحي؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، ما نوع تلك العلاقة؟: أخوة ☐، أقارب ☐، زملاء في العمل ☐،
جيران من الحي القديم ☐.

26- هل تقومون بالمشاركة مع الجيران في بعض الأنشطة الخيرية و التطوعية في الحي؟:

نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، فيما تمثل تلك الأنشطة؟: نظافة الحي ☐، ترميم العمارة ☐، غرس
الأشجار ☐، إنشاء أماكن مخصصة للعب الأطفال ☐.

27- هل لديكم القبول لفكرة إنشاء لجنة خاصة بالحي؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة بـ (لا)، لماذا؟، هل يعود سبب ذلك إلى: عدم معرفتك للجيران ☐، غير مهتم بالنشاط
الجماعي التطوعي ☐، لا تملك الوقت الكافي ☐، ترى بأن هذه الأنشطة بلا جدوى ☐،
ترى بأنها مسؤولية الدولة ☐.

28- هل سبق لكم وأن شاهدتم نزاعات أو صراعات في الحي؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، ما نوع تلك النزاعات أو الصراعات؟: بين الأخوة ☐، بين الجيران في
العمارة الواحدة ☐، بين الجيران في الحي الواحد ☐، بين الجيران من الحي المجاور ☐.

29- هل تقضون أوقات الفراغ في الحي مع الجيران؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، كيف تقضون تلك الأوقات؟: الجلوس وتبادل الحديث ☐، ممارسة الرياضة
☐، لعب النرد أو الدومينو ☐، التوجه للمقهى ☐، التوجه للتسوق ☐.

30- هل سبق لكم وتعرضتم في مسكنكم للإزعاج من قبل الجيران؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة بـ (نعم)، ماهي تلك السلوكيات والممارسات التي تزعجكم؟: الضوضاء الليلية ☐،
ارتفاع صوت الراديو والتلفاز ☐، صوت الكلاب ☐، الأعمال الليلية للجيران ☐.

31- هل سبق وصادفتكم سلوكيات غير لائقة ومرفوضة في حيكم؟: نعم ☐، لا ☐.

-إذا كانت الإجابة ب (نعم) فيما تتمثل تلك السلوكيات:

القمامة المتروكة في الأماكن الغير مخصصة لها ☐

الأطفال يلعبون في الأماكن الغير مخصصة للعب ☐

افتعال الحرائق للقمامة المجمعة ☐

عدم الالتزام بقواعد الهدوء في الحي أثناء الليل ☐

احتلال مواقف السيارات ☐

جلب أشخاص غرباء تماما عن الحي باستمرار ☐

أعمال التخريب والتكسير للممتلكات العامة ☐

الجلوس في مجموعات أمام المساكن ☐

32- هل سبق وتعرضتم في حيكم لاعتداء أو سلوكيات مرفوضة : نعم ☐، لا ☐

-إذا كانت الإجابة ب (نعم)، ما نوع تلك الاعتداءات؟:

عنف لفظي ☐ عنف جسدي ☐ سرقة ☐ مضايقة ☐ تخريب ممتلكات خاصة ☐

33- هل لديكم الرغبة في مغادرة الحي وتغيير مكان السكن؟: نعم ☐، لا ☐

-إذا كانت الإجابة ب (نعم)، اذكر لماذا؟:

.....
.....

الملحق رقم (2): قائمة الأساتذة المحكمين لأداة الاستبيان.

الاسم واللقب	التخصص	الرتبة	المؤسسة
قاسمي شوقي	علم الاجتماع	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة
شايب ذراع ميدني	علم الاجتماع	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة
نتيجة جيمايوي	علم الاجتماع	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة
فتيحة طويل	علم الاجتماع	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر بسكرة
سماح عليّة	علم الاجتماع	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر بسكرة

الملحق رقم (3):

هل اختياركم لنوع السكن كان مطابقا لشروط الاستفادة				
الإجابة		نعم	التكرار	النسبة المئوية
		100,0	327	100,0

الملحق رقم (4):

المجموع الكلي	شروط الاستفادة			شروط الاستفادة	
	أقدمية الطلب على السكن	الحالة العائلية	الدخل الاسري		
483	46	134	303	التكرارات	الدخل الأسري
% 54	% 5,1	% 15	% 33,9	% النسبة المئوية	
299	15	150	134	التكرارات	الحالة العائلية
% 33,4	% 1,7	% 16,8	% 15	% النسبة المئوية	
113	52	15	46	التكرارات	أقدمية الطلب على السكن
% 12,6	% 5,8	% 1,7	% 5,1	% النسبة المئوية	
895	113	299	483	التكرارات	المجموع الكلي
% 100	% 12,6	% 33,4	% 54	% النسبة المئوية	

*. تم حساب هذه القيم انطلاقا من الرمز (1) الذي يرمز للبديل (نعم).

*المجموع أكبر من حجم العينة لان هناك من المبحوثين من اختار أكثر من اجابة.

الملحق رقم (5):

هل كان لكم دور في اختيار الحي الذي تسكنون فيه؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة المئوية	التكرار		
% 7,6	% 7,6	25	نعم	الإجابة
% 92,4	% 92,4	302	لا	
% 100,0	% 100,0	327	المجموع	

الملحق رقم (6):

حسب تجربتكم بعد الاستفادة من السكن، هل يمكنكم تحمل تكاليف السكن الممنوح؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة المئوية	التكرار		
% 70,0	% 70,0	229	نعم	الإجابة
% 30,0	% 30,0	98	لا	
% 100,0	% 100,0	327	المجموع	

الملحق رقم (7):

بالنسبة اليكم، هل تمنعكم تكاليف السكن من شراء بعض الضروريات؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة المئوية	التكرار		
% 33,3	% 33,3	109	نعم	الإجابة
% 66,7	% 66,7	218	لا	
% 100,0	% 100,0	327	Total	

الملحق رقم (8):

هل توجد مرافق عامة ومؤسسات في حيكم؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة المئوية	التكرار		
% 98,5	% 98,5	322	نعم	الإجابة
% 1,5	% 1,5	5	لا	
% 100,0	% 100,0	327	Total	

الملحق رقم (9):

هل يمكنكم الوصول الى المرافق العامة والخدمات بسهولة؟				
	التكرار	النسبة	النسبة المئوية الملاحظة	
الإجابة	نعم	321	% 98,2	% 98,2
	لا	6	% 1,8	% 1,8
	المجموع	327	% 100,0	% 100,0

الملحق رقم (10):

مع ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف، هل يمكنكم تحمل دراجة الحرارة داخل المسكن؟				
	التكرار	النسبة	النسبة المئوية الملاحظة	
الإجابة	نعم	153	% 46,8	% 46,8
	لا	174	% 53,2	% 53,2
	المجموع	327	% 100,0	% 100,0

الملحق رقم (11):

حسب رأيكم، هل السكن الممنوح يستحق السعر المطلوب؟					
	التكرار	النسبة	الاختبار النسبة	مستوى الدلالة	القرار
الإجابة	نعم	138	% 42,2	0.50	دال (أغلبية المبحوثين غير راضون عن سعر السكن)
	لا	189	% 57,8		
	المجموع	327	% 100,0		

الملحق رقم (12):

قبل الاستفادة من السكن الحالي، هل مكان الإقامة في السابق كان في وسط المدينة؟			
	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الملاحظة
نعم	238	% 73,1	% 73,1
لا	89	% 26,9	% 26,9
المجموع	327	% 100,0	% 100,0

الملحق رقم (13):

هل يستجيب السكن الحالي لمتطلبات الأسرة؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة المئوية	التكرار		
% 74,0	% 74,0	242	نعم	الإجابة
% 26,0	% 26,0	85	لا	
% 100,0	% 100,0	327	المجموع	

الملحق رقم (14):

هل يلبي السكن خصوصية افراد الأسرة بالنسبة للغرف؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة المئوية	التكرار		
% 51,1	% 51,1	167	نعم	الإجابة
% 48,9	% 48,9	160	لا	
% 100,0	% 100,0	327	المجموع	

الملحق رقم (15):

يوضح المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين حول توفر الخصوصية في السكن				
المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
2.04	0.77	- 69.79	0.00	الظاهرة في حالة سلبية

*تم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج بمقارنة المتوسط الحسابي مع المتوسط الفرضي (05) عند درجة الحرية (326) ومستوى الخطأ (0.05).

الملحق رقم (16):

هل يتم تخصيص غرفة للضيوف؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة المئوية	التكرار		
% 25,7	% 25,7	84	نعم	الإجابة
% 74,3	% 74,3	243	لا	
% 100,0	% 100,0	327	المجموع	

الملحق رقم (17)

هل سبق واجريتم تغييرات على السكن؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة %	التكرار		
84,4 %	84,4 %	276	نعم	الإجابة
15,6 %	15,6 %	51	لا	
100,0 %	100,0 %	327	المجموع	

الملحق رقم (18):

هل يتم استعمال شرفات المسكن لتجفيف الملابس والغسيل؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة %	التكرار		
42,5 %	42,5 %	139	نعم	الإجابة
57,2 %	57,5 %	187	لا	
100,0 %	100,0 %	327	المجموع	

الملحق رقم (19):

هل يتم استعمال السكن في الافراح(الاعراس)والاحزان(الجنائز)العائلية؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة %	التكرار		
44,3 %	44,3 %	145	نعم	الإجابة
55,7 %	55,7 %	182	لا	
100,0 %	100,0 %	327	المجموع	

الملحق رقم (20):

في المناسبات الدينية (عيد الاضحى)، هل تجدون صعوبة في توفير مكان لإجراء شعائر هذه المناسبة بالنسبة للسكن؟						
		التكرار	النسبة المئوية	اختبار النسبة	مستوى الدلالة	القرار
إجابة	نعم	293	89,6 %	40.50	00.00	دال (أغلبية المبحوثين يجدون صعوبة في اجراء الشعائر الدينية في السكن)
	لا	34	10,4 %			
	المجموع	327	100 %			

الملحق رقم (21)

الجنس – إجابات المبحوثين		هل كان لديكم معرفة او علاقة سابقة مع الجيران المقيمين في نفس الحي؟		المجموع الكلي
		نعم	لا	
الجنس	ذكر	التكرار	155	289
		النسبة	% 53,6	% 46,4 % 100 % 88,4
	انثى	التكرار	24	38
		النسبة	% 63,2	% 36,8 % 100 % 11,6
المجموع الكلي		التكرار	179	327
		النسبة	% 54,7	% 45,3 % 100,0

الملحق رقم (22):

هل تقومون بالمشاركة مع الجيران في بعض الانشطة الخيرية والتطوعية في الحي؟				
الاجابة		نعم	لا	المجموع
		التكرار	النسبة	النسبة الملاحظة
		270	% 82,6	% 82,6
		57	% 17,4	% 17,4
		327	% 100,0	% 100,0

الملحق رقم (23):

يوضح العلاقة بين سن المبحوثين والمشاركة في الأنشطة المختلفة	
قيمة معامل الارتباط "ر"	- 0.03
مستوى الدلالة	0.01
حجم العينة	327
القرار	دال (علاقة طردية سلبية قوية)

الملحق رقم (24):

هل لديكم القبول لفكرة انشاء لجنة خاصة بالحي؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة المئوية	التكرار		
89,0	% 89,0	291	نعم	الإجابة
11,0	% 11,0	36	لا	
100,0	% 100,0	327	المجموع	

الملحق رقم (25):

هل سبق لكم وان شاهدتم نزاعات وصراعات في الحي؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة المئوية	التكرار		
% 85,6	% 85,6	280	نعم	الاجابة
% 14,4	% 14,4	47	لا	
% 100,0	% 100,0	327	المجموع	

الملحق (26):

هل تقضون اوقات الفراغ في الحي مع الجيران؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة المئوية	التكرار		
% 80,1	% 80,1	262	نعم	الاجابة
% 19,9	% 19,9	65	نعم	
% 100,0	% 100,0	327	المجموع	

الملحق (27):

هل سبق لكم وتعرضتم في مسكنكم للإزعاج من قبل الجيران؟				
النسبة المئوية الملاحظة	النسبة المئوية	التكرار		
% 66,7	% 66,7	218	نعم	الاجابة
% 33,3	% 33,3	109	لا	
% 100,0	% 100,0	327	Total	

الملحق رقم (29):

هل سبق وصادفتكم سلوكيات غير لائقة ومرفوضة في حيكم؟						
القرار	مستوى الدلالة	اختبار النسبة	النسبة المئوية	التكرار		
دال (أغلبية المبحوثين وجود سلوكيات غير لائقة مزعجة في الأحياء)	0.00	0.50	% 98,8	323	نعم	الإجابة
			% 1,2	4	لا	
			% 100	327	المجموع	

الملحق رقم (30):

هل سبق وتعرضتم في حيكم لاعتداء او سلوكيات مرفوضة؟			
التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية الملاحظة	
122	% 37,3	% 37,3	نعم
205	% 62,7	% 62,7	لا
327	% 100,0	% 100,0	المجموع

الملحق رقم (31):

هل لديكم الرغبة في مغادرة الحي وتغيير مكان السكن؟					
القرار	مستوى الدلالة	اختبار النسبة	النسبة المئوية	التكرار	
دال (أغلبية المبحوثين لا يرغبون في تغيير مكان السكن)	0.00	0.50	% 26,3	86	نعم
			% 73,7	241	لا
			% 100,0	327	المجموع

ملحق رقم (32): يوضح نتائج دليل الملاحظة.

حي القطب الجامعي	حي 19 مارس	حي 8 ماي 1945	الأحياء
العبرة	النمط السكاني الخاص بالأحياء	مساكن جماعية	مساكن جماعية
يتوفر على أنواع سكنية مختلفة	يتوفر على أنواع سكنية مختلفة	يتوفر على أنواع سكنية مختلفة	الأنواع السكنية الأكثر توفرا (سكن عمومي، ايجاري، سكن ترقوي، سكن تساهمي، سكن وظيفي).
وجود بعد المؤسسات وانعدام مركز الأمن والمسجد، انعدام أماكن المخصصة للعب الأطفال، وجود حديقة على مسافة 15 سيرا على الأقدام لكن ليست حديقة عامة.	توفر المؤسسات وانعدام المساحات الخضراء وأماكن لعب الأطفال.	يحتوي على المؤسسات ولا توجد حديقة عامة، يحتوي على أماكن لعب الأطفال لكن غير مهيأة، بالإضافة الى وجود المساحات المخصصة للتشجير لكن جرداء.	المؤسسات العامة والمرافق في الأحياء (مدرسة، مسجد، مستشفى، مركز أمن، حديقة عامة، أماكن لعب الأطفال).
تجمع الأغلبية في المساحات المفتوحة الغير مهيأة الواقعة خارج وسط السكنات.	التجمع في أماكن مختلفة من الحي أبرزها الواقعة على الأرصفة وعلى جانب الطريق.	التجمع في كل الأماكن على اختلاف مواقعها.	أماكن التجمع السكاني (الشارع، المقاهي، بمحاذات الطريق، الأرصفة، أمام العمارات أو المساكن، مساحات مفتوحة).
تخريب بعض الممتلكات العامة مثل مصابيح الانارة واتلاف أماكن لعب الأطفال وعدم الاعتناء بالمساحة الخضراء للحي مثل كراسي الجلوس.	تخريب بعض الممتلكات العامة للحي مثل كراسي الجلوس	تجمع الشباب في زوايا مختلفة من الأحياء رفقة الكلاب، انشاء سوق عشوائي في الطريق العام للحي، القمامة المجمعة في أماكن غير مخصصة لها، زوايا عديدة ملوثة بالزفت	السلوكات الغير لائقة التي تم ملاحظتها

		لمنع جلوس وتجمع الشباب في تلك الأماكن.	
الخدمات وحركة النقل	توفر على أغلبية المحلات مثل المواد الغذائية والتصنيعية استعمالات المنزلية ومحلات الملابس والمكاتب، توفر شبكة النقل العامة والطرق المهيأة، حركة في كل الأوقات الفترة الصباحية والمسائية وفي الليل أيضا.	توفر على كل المحلات، واندام قاعات المخصصة للأفراح، وقلة النشاط التجاري وخاصة فيما يتعلق بالفترة الصباحية والليلية.	قلة العديد من المحلات التجارية، وانعدام قاعات المخصصة لممارسة الرياضة والأفراح، قلة النقل العمومي، انعدام الحركة في الليل. وقلتها في الفترة الصباحية.
الممارسات والأنشطة.	تنوع في الأنشطة في الحي منها ممارسة الرياضة الجماعية، الجلوس وتبادل الحديث، الجلوس في مجموعات للعب النرد والدومينو.	الاعتماد بشكل أكبر على التجمع في المقهى وتبادل الحديث ولعب النرد والدومينو.	الجلوس في المساحات المفتوحة والقيام بأنشطة مختلفة، وقلة المقاهي والكراسي المخصصة لجلوس العامة.

الملحق (33): مجموعة الصور الممثلة للأحياء السكنية عينة الدراسة بمدينة الوادي.





الملحق رقم (34): يمثل الوثائق القانونية المتضمنة للنصوص القانونية للسكن والسياسة السكنية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTRE DE L'HABITAT, DE L'URBANISME
ET DE LA VILLE

وزارة السكن و العمران و المدينة

Direction Générale du Logement
Direction du Logement Promotionnel

المديرية العامة للسكن
مديرية السكن الترقوي

n° 128 MHUV/DGL/DLP/2018

الرقم تونس ع م لم ع س م من ت/2018

Alger le

07 FEV. 2018

الجزائر في

MESDAMES ET MESSIEURS :
LES DIRECTEURS DU LOGEMENT
LES DIRECTEURS DE L'URBANISME,
DE L'ARCHITECTURE ET DE LA CONSTRUCTION
LE DIRECTEUR GENERAL DE LA CNL
LE DIRECTEUR GENERAL DU FGCMPI

Objet : Notification de l'instruction interministérielle n° 01 du 06 février 2018, relative aux modalités de mise en œuvre du programme de logements promotionnels aidés (LPA)

P.J : Copie de l'instruction

J'ai l'honneur de vous faire parvenir ci-joint, l'instruction interministérielle visée en objet, accompagnée du guide méthodologique qui déroulent exhaustivement le dispositif de mise en œuvre du programme de logements promotionnels aidés (LPA), en attendant la publication des textes réglementaires y afférents qui seront portés à votre connaissance dès leur signature par les départements ministériels concernés.

Veuillez agréer, Mesdames et Messieurs, l'expression de mes salutations distinguées.

المدير العام للسكن
كمال كمال

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة الداخلية والجماعات
المحلية والتهيئة العمرانية



تعليمية وزارية مشتركة رقم 01... مؤرخة في 06 FEB 2018 الموافق
متعلقة بكيفيات تجسيد برنامج السكنات الترفوية المدعمة.

السيدات والسادة الولاة

بالتبليغ إلى السيدات والسادة:

- مدراء السكن؛
- مدراء التعبير والهندسة المعمارية والبناء؛
- المدير العام للصندوق الوطني للسكن؛
- المدير العام لصندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترفية العقارية.

المراجع:

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 جمادى الثانية عام 1432 الموافق 14 مايو سنة 2011 الذي يحدد شروط وكيفيات التنازل عن الأراضي التابعة للأمولاك الخاصة للدولة والموجهة لإقامة برامج سكنية مدعمة من طرف الدولة، المعدل والمتسم،
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في الذي يحدد الشروط والكيفيات المالية، وكذا آليات الجواز السكن الترفوي المدعم،
- القرار المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018 الذي يحدد الخصائص التقنية العامة المطبقة على البرامج السكنية الترفوية المدعمة.



تطبيقاً للأحكام النظامية المذكورة أعلاه، تهدف هذه التعليمات إلى تحديد كفاءات ومشاريع الإسكان المدعوم.

وعلى ضوء التحارب السابقة، فقد تم مراجعة إجراء الدعم للحصول على الملكية لفائدة الأسر ذات الدخل المتوسط، لجعله أكثر فعالية، من خلال:

- المشاركة القوية للجماعات الإقليمية في اختيار المرفقين وطالبي السكن وكذا تعبئة الأراضي الخالية من العوائق، التي تستقطب برامج السكنات الترفوية المدعومة،
- تركيز التمويل لدى الصندوق الوطني للسكن،
- إشراك المرفقين من خلال منحهم إمكانية إنجاز مساحات متنوعة موجهة للتسويق الحر،
- تأطير عملية إنجاز السكن الترفوي المدعوم والمتابعة الصارمة والدائمة للورشات،
- تمويل الورشات بصفة مستمرة،
- وأخير تأمين مساهمات المواطنين.

إن هذا التنظيم الجديد يأتي لتعزيز الإطار الموجود الذي يعتمد، لاسيما على:

- إعانة مباشرة تقدر بـ 400.000 دج أو 700.000 دج تمنح للمقنني حسب مستوى الدخل،
- إعانة غير مباشرة على شكل تخفيض يتراوح من 80 % إلى 95 % (حسب المنطقة)، من سعر التنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والذي يهدف إلى تقليص بشكل معتبر السعر المرجعي للسكن،
- تخفيض من نسبة الفائدة للقروض البنكية المحتملة الممنوحة للمقننين المستقبليين،
- إعانات أخرى غير مباشرة ممنوحة للسكن في مجال الجباية (الضريبة على القيمة المضافة بنسبة منخفضة وإعفاءات من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري).

وبذلك، تم تعزيز دعم الدولة للحصول على ملكية السكن الترفوي المدعوم، من خلال عرض بلي الاحتياجات التي تتماشى مع الأسر ومستوى الدخل.

يرفق بهذه التعليمة دليل منهجي لمختلف مراحل تجسيد وإنجاز مشروع سكن ترقوي مدعم ويشكل جزء لا يتجزأ منها.

تلغي هذه التعليمة الوزارية المشتركة أحكام التعليمة رقم 01 المؤرخ في 30 ماي 2011، المتعلقة بكيفيات تجسيد برامج السكن الترقوي المدعم.

في الأخير، يتعين إبلاغ المصالح المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ووزارة السكن والعمارة والمدينة بأية صعوبة قد تعترض تنفيذ أحكام هذه التعليمة.

حرر بالجزائر، في: 06 FEB 2018

وزير السكن والعمارة
والمدينة

وزير السكن والعمارة والمدينة

عبد الوحيد طمار



وزير الداخلية والجماعات

المحلية والتهيئة العمرانية

وزير الداخلية والجماعات المحلية

والمدينة والتهيئة العمرانية

لمحمد كحيتان بدوي



الملخص:

تسعى هذه الدراسة للكشف والبحث حول أبعاد السياسة السكنية ودورها في تنظيم السكن بمدينة الوادي وهي إحدى المدن الواقعة في الجنوب الشرقي بالجزائر، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة بالتركيز على الأبعاد الاجتماعية للسياسة السكنية ودورها في تنظيم السكن منها المستوى المعيشي و الخصائص الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية في الأحياء السكنية بين الجيران، معتمدين بذلك على ما ساهمت به الدراسات السوسيولوجية من طرح نظري حول ما يتعلق بمختلف متغيرات الدراسة وفق مقارنة نظرية تتمشى مع متطلبات الموضوع وتمكننا من فهم وتفسير موضوع الدراسة في إطار المجتمع الكلي أو الجزئي، وقد تم الاعتماد كليا على النظرية البنائية الوظيفية باعتبار أن مجتمع المدينة عبارة عن وحدة بنائية كلية تتكون من أجزاء مترابطة تعمل ككل فيما بينها على تلبية حاجات الوحدة الكلية، من أجل ضمان استمرارية البناء الكلي وضمان استمرارية وجودها، ومنه فإن السياسة السكنية تعد إحدى الأنساق التنظيمية للمجتمع بالاعتماد على المؤسسات التنظيمية التابعة لقطاع السكن مختلفة مترابطة مع بعضها البعض لتشكل بذلك الوحدة النسيجية. وتم توظيف النظرية البنائية الوظيفية في الجانب الميداني للدراسة من خلال مقارنة مسلماتها و المفاهيم والمصطلحات التي تركز عليها لفهم وتفسير نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناسب مع موضوع الدراسة ومجتمع البحث الذي كانت العينة المختارة هي العينة العشوائية البسيطة، واعتمدت الاستمارة أداة جمع البيانات حيث وزعت على أفراد الأحياء السكنية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن السياسة السكنية في مدينة الوادي تعتمد على المستوى المعيشي في تنظيمها للسكن من خلال معالجة طلبات الملفات وفق ما يخضع للقانون وشروط الاستفادة، من بينها الدخل الأسري والحالة العائلية و أقدمية الطلب على السكن، و يمنح كل نوع سكني حسب الدخل الأسري للمواطنين، وتوزع تلك السكنات بالاعتماد على أسلوب القرعة أو المرقى العقاري أو توجيه المؤسسة السكنية حسب نوع السكن، كما توصلت نتائج الدراسة أن السياسة السكنية في مدينة الوادي كانت تراعي المستوى المعيشي للسكان في عملية تجسيدها للمشاريع السكنية بمختلف أنواعه وتم توفير الخدمات والمؤسسات العامة في تلك الأحياء من بينها المدرسة، المستشفى، مركز الأمن، المسجد، وبعض المرافق الأخرى، توصلت النتائج أيضا أن السياسة السكنية في مدينة الوادي عملت على توجيه النمو الحضري وتطوير المجتمع وتعزيز التوزيع العادل للموارد والخدمات لتحقيق التكامل الاجتماعي، من خلال توفير سكن ملائم ومتاح لمختلف الفئات السكانية، بما في ذلك سكان الضواحي والقرى والبلديات الأخرى، بأن السكن يستجيب لمتطلبات الأسرة من حيث موقع السكن و مساحة الغرف، لكن في المقابل توصلت نتائج الدراسة أن

السياسة السكنية في مدينة الوادي لم توفق إلى حد كبير في تلبية حاجات أفراد الأسرة من ناحية عدد الغرف ما يعرقل حياة أفرادها وخاصة فيما يتعلق بدمج الأبناء الذكور مع الإناث في غرف مشتركة وخاصة بعد سن البلوغ ما يآثر على حياتهم بشكل سلبي ويقال من حفظ الخصوصية، وذلك راجع إلى حجم السكن الضيق ما يعرقل السكان من ممارسة حياتهم الاجتماعية، بالإضافة إلى تقييد الممارسات الاجتماعية المتعارف عليها لدى السكان المحليين مثل قيم الضيافة و ممارسة الشعائر الدينية وخاصة عيد الأضحى أو ممارسة المناسبات العائلية كالأفراح والأحزان، كل هذا يعتبر انتهاك لثقافة المحلية للسكان في مدينة الوادي، ما أدى إلى ظهور العديد من التغيرات الداخلية لشكل السكن من أجل خلق مكان يناسب أصحابه، وهذا ما توصلت إليه نتائج الدراسة أن أغلبية السكان يقومون بإجراء تغييرات في السكن حتى لو كانت أمور ثانوية مثل الشرفة لكن هي في الحقيقة تعكس لنا نمط ثقافي يراد من خلاله المحافظة على المعتقدات والأعراف السائدة في المجتمع، كما أوضحت النتائج أن أغلبية السكان يشاركون مع الجيران في الأنشطة الخيرية والتطوعية، مثل النظافة والترميم و غرس الأشجار، ما يساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وتنظيم العلاقات بين سكان الحي و تعزز من روح التعاون والتضامن بين الجيران، و هذا يساهم أيضا في بناء علاقات متراصة بين الجيران وسكان الحي، ويظهر دور السياسة السكنية في تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال تصميم الأحياء التي تحتوي على مساحات مشتركة مثل الحدائق والملاعب والمقاهي لتسهيل اللقاءات والتفاعل بين الجيران، هذه المساحات تشجع على ممارسة الأنشطة الجماعية مثل الرياضة ولعب الألعاب الجماعية أو الجلوس وتبادل الأحاديث، لأنها كلها عناصر تساهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز الرفاهية العامة للسكان.

abstract:

This study aims to explore the dimensions of housing policy and its role in organizing housing in the city of El Oued, located in the southeastern part of Algeria. The focus is on the social dimensions of housing policy, including living standards, social characteristics, and neighborhood relations. The study utilizes sociological theories to understand and interpret the subject within the broader or narrower societal context, relying mainly on structural functionalism. This theory views the city as a comprehensive structural unit made up of interconnected parts that function together to meet the needs of the whole, ensuring its continuity and existence. Housing policy is seen as one of the societal organizational systems, supported by interconnected institutional frameworks within the housing sector, forming a cohesive system.

In the empirical aspect, the study employs the structural functionalism theory to interpret and test hypotheses, using an analytical descriptive method. The chosen sample is a simple random sample, with data collected through questionnaires distributed to residents of various neighborhoods.

The field study results indicate that the housing policy in El Oued considers living standards in its housing organization, processing applications based on legal criteria and eligibility conditions such as family income, family status, and application seniority. Housing is allocated based on family income, using methods like lotteries, real estate developers, or housing institution directions according to the type of housing. The study also found that the housing policy in El Oued takes into account residents' living standards in implementing various housing projects and provides public services and institutions, such as schools, hospitals, security centers, mosques, and other facilities.

However, the study also reveals that the housing policy in El Oued has not fully met the needs of family members in terms of room numbers, causing difficulties especially in accommodating gender-separated rooms for children post-puberty, affecting privacy and social life negatively. The limited housing space restricts residents' social practices, such as hospitality and religious rituals, reflecting a violation of local culture and leading to internal changes in housing structures to better suit residents' needs.

The study shows that most residents make modifications to their homes, reflecting cultural preservation efforts. Additionally, the results indicate strong participation among neighbors in charitable and voluntary activities, such as cleanliness, renovations, and tree planting, fostering social bonds and cooperation. Housing policy plays a role in organizing social relations by designing neighborhoods with shared spaces like gardens, playgrounds, and cafes, facilitating neighbor interactions and enhancing quality of life and overall well-being.